



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الآداب والعلوم الإدارية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة والنحو والصرف

تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال

لمحمد بن العباس بن محمد بن عيسى التلمساني (ت ٨٧١هـ)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص: النحو والصرف

إعداد الطالبة :

آمال إبراهيم بن أحمد صديق

إشراف الأستاذ الدكتور :

عبدالكريم بن علي عثمان عوفي

الفصل الدراسي الثاني

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

عنوان البحث : تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال .
 لمحمد بن العباس بن محمد التلمساني (ت ٨٧١هـ)
 إعداد الطالبة : آمال إبراهيم بن أحمد صديق . الدرجة العلمية : الدكتوراه .

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا الأمين ، وعلى آله الطاهرين ، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :
 فهذه رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف عنوانها (تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال) لمحمد بن العباس بن محمد بن عيسى التلمساني (ت ٨٧١هـ) .
 وقد اقتضت طبيعة هذا العمل أن يكون على قسمين تسبقهما مقدمة وتمهيد وتتلوهما خاتمة .
 أما المقدمة فتناولت أهمية الموضوع ، وبواعث اختياره ، والدراسات السابقة ، وصعوباته ، وخطته .

أما قسم الدراسة فقد ضم ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ابن مالك واللامية ، وفيه مبحثان .

المبحث الأول : التعريف بابن مالك .

المبحث الثاني : لامية الأفعال ، وأثرها في الدراسات الصرفية .

الفصل الثاني : التلمساني ودراسة شرح اللامية ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : ترجمة محمد بن العباس التلمساني .

المبحث الثاني : دراسة نص الكتاب ويشمل (منهجه، ومصادره، وشواهد، وموقفه

من القضايا الصرفية ، وموقفه من ابن مالك ، وموقفه من أصول الاستشهاد ، ومذهبه ، وآراؤه واختياراته ، ومنزلة هذا الشرح بين شروح اللامية ، وأثره فيمن بعده).

الفصل الثالث : الشرح في ميزان النقد ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : موازنة بين شرح التلمساني وشرحي ابن الناظم وبحرق .

المبحث الثاني : الكتاب في الميزان .

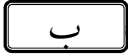
أما قسم التحقيق : فقد خصص للنص المحقق ، ومذيلاً بالفهارس التي تكشف عن مضمون هذا العمل ومحتواه ، والله ولي التوفيق .

عميدة كلية الآداب والعلوم الإدارية

المشرف

الطالبة

آمال بنت إبراهيم بن أحمد صديق أ.د. عبدالكريم بن علي عثمان عوفي د. ميسون بنت زائد البنيان



Title of the Study: (Verification of the Essay and Facilitation of Obtainment to Explain Lammiet Al-Afa'al) by Mohammad Bin Al-Abas Bin Mohammad Al-Tilmisani (Died in 871 A. H).

Prepared By: Amal Ibrahim Bin Ahmad Sadiq

Academic Degree: PhD

Abstract

Praise be to Allah, Peace and Prayer be Upon Our Prophet, his virtuous Relatives and his Followers until the day of ResurrectionAND THEN:

This study is submitted in order to obtain the PhD degree in Arabic Syntax and Morphology. It is entitled ((Verification of the Essay and Facilitation of obtainment to explain Lammiet Al-Afa'al)) by Mohammad Bin Al-Abas Bin Mohammad Al-Tilmisani (Died in 871 H).

This research consists of two sections, an introduction, a preface and a conclusion.

As for the introduction, it deals with the importance of the topic, reasons of its selection, the content of this work and its plan.

As for the first section of the study, it has three chapters:

- The First Chapter: Ibn Malik and AL-Lamia, and it has two themes
 - The first theme deals with the identification of Ibn Malik.
 - The second them concern Lamiat Al-Afa'al, and its effect on the morphological studies.
- As for the second chapter: Al-Tilmisani and the study of the explain of Al-Lamia. It has two themes:
 - The autobiography of Mohammad Bin Al-Abas Al-Tilmisani
 - The second theme: The study of the text of the book, and it has (its methodology, resources, quotations, attitude of the morphological issues, attitude towards Ibn Malik, attitude from the originals of quotation, its doctrine, opinions and selections, the position of this examination among the other explanation of Al-Lamia and its effect in the following explanations).
- The third chapter: The explanation according to criticism, and it has two themes:
 - The first theme is a comparison between the explanation of Al-Tilmisani and the explanations of Ibn Al-Nazim and Bohroq.
 - The second theme is about the comparison.

As for the verification section, it is **dedicated** for the verified text. It is annexed with indexes that reveal the content of this work.

Student	Supervisor	Dean of College of Arts and Administrative Sciences
Amal bint Ibrahim Bin Ahmad Sadiq	AD.Abdul Karim Bin Ali Othman aoufi	D.Mayson bint zayed Albnean

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ؛ سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فالعلوم اللغوية تُعد من العلوم الجليلة القدر ، ويحتل علم الصرف المكانة المحمودة بين هذه العلوم .

وقد جمعت كتب علم العربية المتقدمة كـ(كتاب) سيويه (ت ١٨٠هـ) ، و(المقتضب) للمبرد (ت ٢٨٥هـ) بين مباحث النحو والصرف والصوت ، وإذا ذكر النحو فكان يطلق على ما يعمّ الصرف لنشأتها الواحدة ، وحاول معاذ بن مسلم الهراء (ت ١٨٧هـ) أن يستقل بالدرس الصرفي ؛ ولكنه لم يترك كتاباً يدل على ذلك ، ولم يبرز الصرف بوصفه درساً مستقلاً أو علماً قسماً للنحو بعد أن كان قسماً منه إلا على يد المازني (ت ٢٤٩هـ) الذي أفردته في كتاب مستقل سماه «التصريف» ، جمع فيه مسائله المتناثرة في كتب النحو ، وصنّف المبرد والرماني (ت ٣٨٤هـ) كتابين مستقلين بعنوان (التصريف) ولم يصل إلينا ، ولكن تصريف المازني أتيح له ما لم يُتَح لهما بشرح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) له في كتابه (المنصف في شرح تصريف المازني) ، ولابن جني كذلك كتاب في أصول التصريف سماه «التصريف الملوكي» .

وتوالى التصنيف في هذا العلم المستقل في العصور اللاحقة .

وعلى الرغم من عدم التزام بعض العلماء باستقلال الدرس الصرفي عن الدرس النحوي ؛ إلا أن النهج الاستقلالي في التصنيف الصرفي قد استقر واستمر ، وأخذ العلماء يتنافسون في التأليف في مسائله وقضاياها نثراً ونظماً ؛ كـ(نزهة الطرف في علم الصرف) للميداني (ت ٥١٨هـ) و(الشافية) لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) وشروحها ، و(لامية الأفعال) لابن مالك وشروحها ، وهي من أهم ما صنّف في تصريف الأفعال في نظر كثير من الباحثين ، يقول صاحب تصريف الأفعال^(١) : «وبالنظر إلى أصالة الفعل في التصريف أفردته بعض العلماء بالتصنيف ؛ كابن مالك في (لامية الأفعال) ، والزنجاني في (التصريف العزي) ، وأحمد ابن مسعود في (مراح الأرواح) ، وأجمعها -في نظري- وأنفعها لامية الأفعال لابن مالك» .

(١) ينظر تصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر : ٨٦ .

ف نظراً لأهمية (لامية الأفعال) رأيت أن يكون موضوع دراستي شرحاً من شروح هذه اللامية ؛ وهو شرح التلمساني .

وقد امتاز هذا الشرح باستيعابه لشرح ابنه بدر الدين ، كما امتاز هذا الشرح أيضاً بتبعه لابن مالك في معظم مصنفاته ، والموازنة بينها ، كما امتاز بعنايته بالتعليل وشرح اللغة وغريبها .

أسباب اختيار البحث :

يمكن تلخيص ذلك في أمور ، هي :

أولاً : إن متن هذا الكتاب لعلامة العلماء جمال الدين ابن مالك ، ولا يخفى ما لمؤلفاته من أهمية .

ثانياً : التعرف على معالم شخصية (محمد بن العباس التلمساني) .

ثالثاً : الكتاب حافل بالمناقشات العلمية الجادة ، والنقول الكثيرة عن النحاة السابقين

والمؤخرين ؛ من أمثال : سيويه والكسائي والفراء والفارسي والزخشي وأبي حيان وغيرهم .

رابعاً : تنوع مادة الكتاب العلمية ؛ حيث اعتمد على مصادر في النحو والصرف

واللغة والعروض والأمثال والتفسير والقراءات والفقهاء .

خامساً : ثقافة التلمساني ، وحسن معالجته لمسائل الصرف ، بالإضافة إلى اهتمامه

بالشواهد القرآنية وقراءاتها ، والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية والنثرية .

سادساً : لما كنت قد كتبت بحثاً للماجستير -الهاءات في اللغة العربية دراسة نظرية تطبيقية ،

بإشراف د/ أنجب غلام نبي - رغبت في تحقيق مخطوط للدكتوراه ؛ حتى أجمع بين المنهجين :

منهج كتابة البحوث العلمية ، ومنهج تحقيق المخطوطات .

سابعاً : يضاف إلى هذا وذاك أنه كتاب تراثي وجهد علمي تجمل العناية به وإخراجه من

زوايا الإهمال والنسيان .

أهمية البحث :

أ - الرغبة في إبراز أحد علماء القرن التاسع الهجري من خلال تحقيق مؤلفه هذا .

ب - إبراز كتاب صر في له قيمته العلمية بين كتب هذا الفن .

ج - الوقوف على شرح من شروح لامية الأفعال وإظهاره مشاركة في إحياء التراث .

الدراسات السابقة :

إن للامية الأفعال لابن مالك عدة شروح ، وأبو عبدالله محمد بن العباس التلمساني هو أحد العلماء الذين تناولوها بالشرح ، وشرح التلمساني هذا لم يسبق تحقيقه من قبل .
ووقفت مؤخراً - بعد طباعة البحث - على رسالة ماجستير عنوانها (باب المفعّل والمفعّل ومعانيهما) حققها : عبدالقادر بوزياني ، في جامعة الجزائر .

الصعوبات التي واجهتني في البحث :

لقد واجهتني صعوبات جمة في هذا البحث ، ولولا فضلُ الله تعالى وتوفيقه لما أشرق النور عليه ، وألخص أهم الصعوبات فيما يلي :

- صعوبة جمع نسخ المخطوط ، مما جعلني أسافر إلى المغرب وإسبانيا لأكمل نسخ المخطوط ، والبحث في مكباتها الخاصة والعامة .
- قلة المصادر التي ترجمت لابن العباس التلمساني .
- طبيعة البحث ، ودقة الموضوع ؛ لتعلقه بعلم الصرف .
- الظروف العسرة التي مررت بها بدءاً من السنة التمهيديّة التي صادفت مرض ولدي وفترة علاجه إلى وفاته في العام السابق . وبالرغم من هذه الصعوبات ؛ إلا أنني أبيت إلاّ المضي في غمار هذا البحث ؛ لاسيما وأنني من الذين تهفو قلوبهم إلى تعلم العلم والرقي في درجاته بعون الله وتوفيقه .

خطة البحث :

يتكون البحث من قسمين رئيسيين ، يسبقهما مقدمة وتمهيد ، وتتلوهما خاتمة .
أمّا المقدمة فشملت أهمية البحث ، وبواعث اختياره ، والدراسات السابقة ، والخطة العامة للبحث .
ثم التمهيد ، واشتمل على أهمية علم التصريف ، وحدّه ، وموضوعه ، وتطوره .
وأما القسم الأول : (وهو الدراسة) .

ففيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ابن مالك والامية ، وفيه مبحثان .

الأول : التعريف بابن مالك .

والثاني : لامية الأفعال وأثرها في الدراسات الصرفية .

الفصل الثاني : التلمساني ودراسة شرح اللامية ، وفيه مبحثان .

- الأول : ترجمة التلمساني وحياته وآثاره .
- والثاني : دراسة نص الكتاب ، واشتمل على :
- منهجه .
 - مصادره .
 - شواهد .
 - موقفه من القضايا الصرفية .
 - موقفه من ابن مالك .
 - موقفه من أصول الاستشهاد .
 - مذهبه .
 - آرائه واختياراته .
 - منزلة هذا الشرح بين شروح اللامية .
 - أثره فيمن بعده .

الفصل الثالث : الشرح في ميزان النقد ، وفيه مبحثان :

- الأول : موازنة بين شرح التلمساني وشرح ابن الناظم وبحرق .
- والثاني : الكتاب في الميزان ، ويشمل :
- القيمة العلمية للكتاب .
 - المآخذ عليه .

وأما القسم الثاني : فهو التحقيق . واشتمل على :

- أ - مقدمات التحقيق ، وهي :
- توثيق الكتاب ، ونسبته إلى مؤلفه .
 - وصف النسخ المعتمد عليها في التحقيق .
 - منهج التحقيق .
 - صور من المخطوط .
 - متن لامية الأفعال .

ب - تحقيق النص .

وهو يختص بالنص تحقيقاً وتعليقاً .

ثم ألحقت بالبحث مجموعة من الفهارس الفنية ؛ هي :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأشعار .
- فهرس الأرجاز .
- فهرس أنصاف الأبيات .
- فهرس الأقوال .
- فهرس الأمثال .
- فهرس لغات القبائل .
- فهرس الأمم والطوائف .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الكتب الواردة في المتن .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

وفي الختام أشكر الله -تبارك وتعالى- على ما منَّ به عليّ من إتمام هذا البحث ، فله الحمد والمنة.

وأتوجه بالشكر والتقدير والعرفان بالجميل لوالدي الكريمة ، وحثّها لي على سلوك طريق العلم ، فقد كان فضلها عليّ عظيماً ، فجزاها الله خير الجزاء ، وأعظّم مثوبتها ، ورفع درجتها في جنات النعيم .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى ممثلة في عمادة كلية الآداب والعلوم الإدارية ، وسعادة كل من رئيسة قسم اللغة العربية د/ سحر حسن أسقر ، والرئيسة السابقة د/ فوزية خان ، ورئيسة الدراسات العليا بها د/ خديجة الجيزاني .

كما أشكر شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور: عبدالكريم بن علي بن عثمان عوفي ، الذي كان رحب الصدر ؛ حيث كانت لآرائه وتوجيهاته الأثر الكبير في تقويم هذا البحث رغم كثرة مشاغله ، فجزاه الله خير الجزاء ، وأجزل له المثوبة في الدنيا والآخرة .

والشكر موصول أيضاً للأستاذ الدكتور / عبدالكريم مجاهد مرداوي المشرف سابقاً على

البحث .

وأقدم خالص شكري وعظيم امتناني للمناقشين الجليلين : سعادة الأستاذ الدكتور :
عبدالله بن علي بن محمد بن إبراهيم ، وسعادة الدكتور : إبراهيم بن سالم بن نافع الصاعدي ؛
لتفضلهما بقبول قراءة الرسالة ، والإسهام في إثرائها بتوجيهاتهما السديدة التي ستؤخذ بعين
الاعتبار - إن شاء الله تعالى - .

كذلك لا يفوتني أن أشكر صاحب الجهود المشكورة والأأيادي البيضاء زوجي الفاضل
فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أشكر جميع أفراد أسرتي وجميع إخوتي وأخواتي وأبنائهم وكل من قدّم لي المساعدة أثناء
البحث .

فأسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء .

كما أسأله تعالى أن يرزقنا الإخلاص والصواب في أقوالنا وأعمالنا ، إنه نعم المولى ونعم
النصير .

التمهيد :

أهمية علم الصرف :

علم الصرف أحد علوم اللغة العربية ، وقد أدرك العلماء القدامى أهمية الصرف ومكانته وفضله ، فلن أقول شيئاً ذا قيمة كما قال علماءنا الأفاضل في علم الصرف ؛ فمن هؤلاء :

ابن جني الذي يقول في مقدمة المنصف^(١) : «وهذا القبيل من العلم -أعني التصريف- يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف» .

- وقال ابن عصفور في مقدمة الممتع^(٢) : «التصريف أشرف شطري العربية ، وأغمضها ، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيها حاجة ؛ لأنه ميزان العربية» .

- وقال ابن مالك في إيجاز التعريف^(٣) : «فإن التصريف علم تتشوف إليه الهمة العلية ، ويتوقف عليه وضوح الحكم العربية ، ويفتح من أبواب النحو ما كان مضملاً ، ويُفصل من أصوله ما كان مجملاً» .

وقال السيوطي في المزهري^(٤) : «من فاته التصريف فقد فاته المعظم» .

وقال ابن مسعود في المراح^(٥) : «اعلم أن الصرف أم العلوم ، والنحو أبوها ، ويقوى في الدرايات داروها ، ويطغى في الروايات عاروها» .

وقال الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه شذا العرف في فن الصرف^(٦) : «فما انتظم عقد علم إلا والصرف واسطته ، ولا ارتفع مناره إلا وهو قاعدته ؛ إذ هو إحدى دعائم الأدب ، وبه

(١) ٢/١ .

(٢) ٢٧/١ .

(٣) ص ١ .

(٤) ٣٣٠/١ .

(٥) ص ١٩ .

(٦) ص ١٧ .

تعرف سعة كلام العرب ، وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية» .
ويقول الدكتور عبدالحالقي عزيمة في المعني في فائدة علم الصرف^(١) : «عليه المعول في ضبط الصيغ ، وبه يدفع اللحن في نطق الكلمات ، وبمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلم من مخالفة القياس التي تخلّ ببلاغة الكلام» .

حَدُّهُ :

الصرف في اللغة :

ردُّ الشيء على وجهه^(٢) ، وصرفه يصرفه صرفاً فإنصرف ، وصارف نفسه عن الشيء : صرفها عنه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا﴾^(٣) ، وصرّفنا الآيات : بينّاها ، و﴿وتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾^(٤) .

وفي الاصطلاح :

(الصرف) ويقال له : (التصريف) .

ومن عبّر بالصرف راعى استعمال المتأخرين ، ومن عبّر بالتصريف راعى استعمال المتقدمين^(٥) .
وقد شمل النحو عند النحاة المتقدمين الصرف ، وأطلقوه على «العلم الذي يعرف به أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً»^(٦) .
أما المتأخرون فيرون أن الصرف هو : «علم بأبنية الكلمة ، وبما يكون لحروفها من أصالة ، وزيادة ، وحذف ، وصحة ، وإعلال ، وإدغام ، وإمالة ، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف ، وغير ذلك»^(٧) .

(١) ص ٣٤ .

(٢) ينظر : لسان العرب (صرف) : ١٨٩/٩ .

(٣) التوبة : ١٢٧ .

(٤) البقرة : ٦٤ .

(٥) ينظر : نهاية الأقوال في تصريف الأفعال لحسانين إبراهيم حسانين : ١٨ ، وتصريف الأفعال

لعبدالحميد السيد عبدالحميد : ٤٠ .

(٦) ينظر : دروس في التصريف لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، ص ٥ .

(٧) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي ٧/١ .

واختار التفتازاني^(١) : (التصريف) ؛ لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختر لفظ يدل على المبالغة والتكثير .

موضوعه :

أنواع الكلمة العربية التي يبحثها علم الصرف وتكون موضوع قواعده نوعان :

الأول : الأفعال المتصرفة .

والثاني : الأسماء المتمكنة .

أما غير هذين النوعين فلا يدخله علم الصرف ، وهي كما أوردها ابن عصفور في الممتع^(٢) : الأسماء الأعجمية ك : إبراهيم وإسماعيل ، ولا يدخل التصريف في الأصوات ك : « غاق » ؛ لأنها حكاية ما يصوت به ، وليس لها أصل معلوم .

ولا يدخل كذلك في الحروف ؛ لأنها مجهولة الأصل ، ولا يدخل كذلك فيما أشبه الحروف ؛ وهي الأسماء المتوغلة في البناء ؛ كالضائر ، وأسماء الاستفهام ، والشرط ، وأسماء الأفعال ، والموصولات ، وأسماء الإشارة .

وكذلك الأفعال الجامدة لا يدخلها التصريف ؛ لشبهها الحرف ؛ للزومها صيغة واحدة .

تطوره :

درس علماء النحو الأقدمون مباحث الصرف مع مباحث النحو كأنهما علم واحد لا ينفك أحدهما عن الآخر ، وليس أدل على ذلك من كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) الكتاب والمقتضب اللذين حويا مسائل النحو والصرف في مؤلف واحد .

وهكذا صار التصريف قريباً للنحو لا ينفك عنه زمناً طويلاً .

قال ابن جنى^(٣) : « لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره » .

وأشار الرضي إلى ذلك بقوله^(٤) : « واعلم أن التصريف جزء من النحو بلا خلاف من أهل

الصناعة » .

(١) ينظر شرح مختصر التصريف العزي : ٢٨ .

(٢) ٣٥ / ١ .

(٣) مقدمة المنصف : ٤ / ١ .

(٤) شرح الشافية : ٦ / ١ .

ثم استقل عنه ، وظهر ذلك جلياً في كتاب تصريف المازني (ت٢٤٩هـ) الذي نحا بعلم الصرف منحى آخر ، فجعل مسائل التصريف في مؤلف مستقل ثم شرحه ابن جنبي (ت٣٩٢هـ) في كتاب سماه (المنصف) .

ثم أخذت الكتب المستقلة تظهر في الصرف وحده كما رأينا في تصريف المازني ، ثم فيما تلاه عند أبي علي الفارسي وابن جنبي وعبدالقاهر وغيرهم ، وبهذه الكتب اكتمل صرح التصريف وتميز التأليف فيه باستقلاله التام عن التأليف في النحو .

وعلى الرغم من اتساع دائرة الاستقلال في التأليف الصرفي فإن اتجاه سيبويه في التصنيف بقي موجوداً ، واستمر الخلط بين النحو والصرف في كثير من المؤلفات ؛ ك : الجمل للزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، وشرح السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، والمفصل للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، وغيرها .

القسم الأول :
الدراسة ،
وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول :
ابن مالك واللامية

المبحث الأول : التعريف بابن مالك

إنَّ الترجمة لابن مالك نالت نصيباً موفوراً من الدراسة ، وإنَّ الباحثين الذين تناولوه استوفوا القول فيها ؛ ولهذا آثرت أن يكتفي البحث بلمحات موجزة عنه ، أمله أن تفي بالغرض المطلوب ؛ لأنَّ ما أكتبه يأتي من باب التأكيد وتحضير ذهن القارئ .
اسمه^(١) :

هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي الشافعي .
اختلف المؤرخون في اسم والده ؛ فمنهم من أفردته فقال : (عبدالله بن مالك)^(٢) ، ومنهم من كرره فقال : (عبدالله بن عبدالله بن مالك)^(٣) .
وجاء في نفح الطيب^(٤) : «وقال بعض الحفاظ حين عرّف بابن مالك : يُقال : إنَّ عبدالله في نسبه مذكور مرتين متواليتين ، وبعض يقول : مرة واحدة ، وهو الموجود بخطه أول شرحه لعمدته ، وهو الذي اعتمده الصفدي وابن خطيب دارياً محمد بن أحمد بن سليمان الأنصاري» .

-
- (١) تنظر ترجمته في : الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي : ٣ / ٣٥٩ ، والبداية والنهاية لأبي الفداء حافظ بن كثير : ١٣ / ٢٦٧ ، وغاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري : ٢ / ١٨٠-١٨١ ، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف الأتابكي : ٧ / ٢٤٤ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي : ١ / ١٣٠ ، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن المقرئ التلمساني : ٢ / ٢٢٢-٢٣٤ ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبدالحى بن عماد الحنبلي : ٥ / ٣٣٩ ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، ٣ / ٤٥٠ ، والأعلام للزركلي : ٦ / ٢٣٢ .
- (٢) ورد هذا النسب في البداية والنهاية : ١٣ / ٢٦٧ ، والنجوم الزاهرة : ٧ / ٢٤٣ ، والأعلام : ٦ / ٢٣٢ .
- (٣) ورد هذا النسب في بغية الوعاة : ١ / ١٠٨ ، ونفح الطيب : ٢ / ٢٢٢ ، وشذرات الذهب : ٥ / ٣٣٩ .
- (٤) ٢ / ٢٢٨ .

مولده :

اختلفت الروايات في سنة ولادته ؛ فقليل : ولد سنة (٥٩٨هـ) ، وقيل : سنة (٦٠٠هـ) أو (٦٠١هـ) .
وكان مولده في مدينة (جيان) بالأندلس .

رحلته إلى بلاد المشرق :

أقام ابن مالك بالأندلس فترة شبابه ، وبدأ دراساته بحفظ القرآن الكريم ، ودراسة علومه وقراءاته ، وعلوم اللغة العربية ، ثم رحل إلى المشرق بسبب الاضطرابات السياسية في الأندلس ، ولأداء الشعائر الدينية ، ولطلب العلم في مدن الشرق المختلفة^(١) ، فنزل في القاهرة^(٢) ، ثم رحل إلى الحجاز ، وتردد في البلاد الشامية ، فسكن بحلب وحماة ، ثم قدم دمشق مستوطناً^(٣) .

وكان قد تصدر بحلب لإقراء العربية^(٤) ، ثم تصدر بحماة مدة^(٥) ، ثم انتقل إلى دمشق يصنف ويشغل بالتدريس^(٦) .

شيوخه :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات^(٧) ، فقال أبوحيان الأندلسي^(٨) (ت ٧٤٥هـ) : «ولقد طال فحصي وتنقيري عمّن قرأ عليه ، واستند في العلم إليه ، فلم أجد من يذكر لي شيئاً من ذلك ، ولقد جرى يوماً مع صاحبنا تلميذه علم الدين سليمان بن أبي حرب الفارقي الحنفي فقال : ذكر لنا أنه قرأ على ثابت بن

(١) ينظر : أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية لمحمد آدم الزاكي : ١١ .

(٢) ينظر : نفح الطيب : ٢٢٤ / ٢ .

(٣) ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء : ١٨٠ / ٢ .

(٤) ينظر : الوافي بالوفيات : ٢٥٩ / ٣ ، وبغية الوعاة : ١٠٩ / ١ .

(٥) ينظر : غاية النهاية : ١٨٠ / ٢ ، ونفح الطيب : ٢٢٤ / ٢ .

(٦) ينظر : جهود ابن مالك في اللغة والصرف مع تحقيق بعض الرسائل اللغوية والصرفية : ماجد يحيى أبو ماضي : ٨ .

(٧) ينظر : غاية النهاية : ١٨١ / ٢ .

(٨) ينظر : بغية الوعاة : ١٠٩ / ١ ، ونفح الطيب : ٢٢٩ / ٢ .

خيار من أهل بلده جيان ، وأنه جلس في حلقة الأستاذ أبي علي الشلوين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، وثابت بن خيار ليس من أهل الجلالة والشهرة في هذا الشأن ؛ وإنما جلالته وشهرته في إقراء القرآن» .

وردَّ هذا الادعاء ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) حيث قال^(١) : «وقد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات ، وليس كذلك ؛ بل أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار.. وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوين نحو العشرين يوماً ، وأخذ عن السخاوي العربية والقراءات ، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرو ولزمه» .

وقد نُقل عن أبي حيان أنه التزم على نفسه ألا يُقرئ أحداً إلا في كتاب سيبويه ، أو التسهيل ، أو مصنفاته^(٢) .

وبمراجعة كتب التراجم نجد أن لابن مالك كثيراً من الشيوخ في الأندلس والمشرق .

* فمن شيوخه في الأندلس^(٣) :

- ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار (ت ٦٢٨هـ) .

- أبو علي الشلوين (ت ٦٤٥هـ) .

- أبو عبد الله بن مالك المرشاني (ت ٦٩٨هـ) .

* وشيوخه في المشرق^(٤) :

- أبو صادق الحسن بن صَبَّاح (ت ٦٣٢هـ) .

- أبو الفضل نجم الدين مكرم (ت ٦٣٥هـ) .

- محمد بن عبد الصمد أبو الحسن علي السخاوي (ت ٦٤٣هـ) .

- يعيش بن علي بن يعيش بن محمد موفق الدين المشهور بابن يعيش (ت ٦٤٦هـ) .

(١) ينظر : غاية النهاية : ١٨١ / ٢ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة : ١٠٩ / ١ .

(٣) ينظر : غاية النهاية : ١٨٠ / ٢ ، وبغية الوعاة : ١٠٩ / ١ ، ونفح الطيب : ٢٢٩ / ٢ .

(٤) ينظر المراجع السابقة .

تلاميذه^(١) :

أخذ عن ابن مالك جماعة كثيرون ؛ منهم :

- محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ) .
 - شمس الدين محمد بن محمد بن عباس (ابن جعوان) (ت ٦٨٢هـ) .
 - بدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) .
 - ابن المنجي زين الدين أبو البركات (ت ٦٩٥هـ) .
 - بهاء الدين ابن النحاس (ت ٦٩٨هـ) .
 - شرف الدين أبو الحسن اليونيني (ت ٧٠١هـ) .
 - بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) .
- وغير هؤلاء كثير .

أخلاقه :

اتصف ابن مالك بالدين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السمات ، ورقة القلب ، وكمال العقل والوقار والتؤدة^(٢) .

وكان -رحمه الله- ولوعاً بالعلم ، محباً للثقافة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله ، وكان لا يرى إلا وهو يصلي ، أو يتلو ، أو يصنف ، أو يقرأ^(٣) .

(١) ينظر : الوافي بالوفيات : ١٦٢/٣ ، وبغية الوعاة : ١٠٩/١ ، والبداية والنهاية : ٢٦٧/١٣ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة : ١٠٩/٢ ، ونفح الطيب : ٢٢٨/٢ .

(٣) ينظر : نفح الطيب : ٢٢٩/٢ .

مؤلفاته^(١) :

كان لابن مالك حصيلة ضخمة من المصنّفات ، وهي - كما قيل -^(٢) غزيرة المسائل ؛ ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة ، وليست هي لمن في هذا الفن في درجة ابتدائه ؛ بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه .

وقد تنوعت مؤلفاته بين اللغة والنحو والصرف والقراءات ، وهذا خير شاهد على وفرة علمه ، وسعة اطلاعه .

وهذه المؤلفات منها المطبوعة ، والمخطوطة ، والمفقودة ، ومن هذه المؤلفات لا على الحصر :

الكافية الشافية ، وشرح الكافية الشافية ، والخلاصة المشهورة بالألفية ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وشرح التسهيل ، وشرح الجزولية ، وإيجاز التعريف في علم الصرف ، ولامية الأفعال ، وشرح لامية الأفعال ، وإكمال الأعلام بمثلث الكلام ، ورسالة في الاشتقاق ، والفرق بين الظاء والضاد ، وغيرها^(٣) .

وفاته^(٤) :

توفي ابن مالك بدمشق سنة (٦٧٢هـ) باتفاق ، وصلي عليه بالجامع الأموي ، ودفن بسفح قاسيون بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ ، وقيل : في تربة ابن جَعَوَان .

(١) ينظر في ذلك : فوات الوفيات : ٤٠٨/٣ ، وبغية الوعاة : ١٠٩/١ ، ونفح الطيب : ٢٢٥/٢ ، ومقدمة التسهيل : ١٧ ، وأثر ابن مالك في الدراسات الصرفية : ٢٤ ، وجهود ابن مالك في اللغة والصرف : ٢٢ .

(٢) ينظر : نفح الطيب : ٢٣٢/٢ .

(٣) لمعرفة المزيد من مؤلفاته ينظر : أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية : ٢٤ ، وجهود ابن مالك في اللغة والصرف : ٢٢ ، ومقدمات كتبه المحققة .

(٤) ينظر : بغية الوعاة : ١١٢/١ ، ونفح الطيب : ٢٢٦/٢ .

المبحث الثاني : لامية الأفعال ، وأثرها في الدراسات الصرفية

التعريف باللامية :

هي منظومة تقع في مائة وأربعة عشر بيتاً ، من بحر البسيط ، وروياً حرف اللام ، وسميت بـ(لامية الأفعال) لأنها تتعرض في أغلبها للأفعال ، وتتناول قضية من أهم القضايا الصرفية ؛ وهي ضبط عين الفعل بخاصة ، وما يشتق منه بعامه .

موضوعات اللامية :

ضمّت المنظومة خمسة أبواب موزّعة على سبعة فصول ؛ وهي على النحو التالي :

الباب الأول :

في أبنية الفعل المجرد وتصاريفه .

وفيه فصل : في اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل .

الباب الثاني :

في أبنية الفعل المزيد ، وضم ثلاثة فصول :

أحدها : في الفعل المضارع .

وثانيها : في فعل ما لم يسم فاعله .

وثالثها : في فعل الأمر .

الباب الثالث :

في أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين .

الباب الرابع :

في أبنية المصادر .

وفيه فصل : في مصادر ما زاد على الثلاثي .

الباب الخامس :

في المَفْعَلِ والمَفْعِلِ ومعانيهما .

ويضم فصلين :

أحدهما : في المَفْعَلَةِ للدلالة على الكثرة .

ثانيهما : في بناء الآلة .

* أهمية اللامية وشرحها :

تُعَدُّ لامية الأفعال من أهم ما أُلِّفَ في تصريف الأفعال ، ويرجع ذلك إلى مكانة مؤلفها ، وبراعته في العربية ، وتمكنه من أسرار أساليبها . واستمرت شهرة اللامية وتداولها بين طلاب العلم طيلة القرن السابع الهجري وبعده ، مع ظهور مجموعة مؤلفات أخرى أخذت تحاول منافستها ؛ إلا أن اللامية احتفظت بشهرتها ومكانتها ، ولم ينقطع العلماء عن شرحها والتعليق عليها والاستفادة منها ، وتمثل أهميتها في كونها^(١) :

١ - شعر ، والشعر يسهل حفظه على الثر .

٢ - جامعة لقواعد من سبقها ، فالاعتناء بالجامع أولى من غيره المتفرق .

٣ - كثرة تداول الناس لها .

ولمَّا كان للامية هذه الأهمية شرحها كثير من العلماء .

وفيما يلي سردٌ لشرحها :

١ - شرح ابن مالك نفسه للامية ، طبع في مجلد في ليزج سنة (١٨٦٦م) ، بدار الكتب المصرية رقم (٥٠١٢هـ) .

٢ - شرح ابنه بدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦هـ) وسماه (زبدة الأقوال في شرح لامية الأفعال) ، طبع مراراً^(٢) .

٣ - شرح محمد بن يحيى البجائي (ت ٧٤٤هـ) ، وهذا رسالة ماجستير بجامعة وهران

(١) ينظر مقدمة الطرة للحسن ولد زين الشنقيطي بخياطة وترشيح محمد سالم ولد عدود : ٧٢/١ ، تحقيق : عبد الحميد محمد الأنصاري .

(٢) طبع في مطابع مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٦٧هـ ، دون تحقيق ، وطبع عام ١٤٠٣هـ في دار الطباعة المحمدية - القاهرة بتحقيق : محمد حسن يوسف ، وطبع عام ١٤١١هـ في دار ابن قتيبة ببيروت بتحقيق : محمد أديب جمران ، وطبع عام ١٤١٢هـ في المطبعة التعاونية بدمشق بتحقيق : ناصر حسين علي ، وطبع عام ١٤٢٣هـ في مطبعة دار الحرم للتراث بتحقيق : فتح الله أحمد سليمان .

- بالجزائر ، تحقيق : عيسى العزري ، عام ٢٠٠٧ م .
- ٤ - شرح محمد بن دهقان النسفي (ت ٨١٨هـ) ، وسمى شرحه (شرح تصريف المفتاح) ، وهو مخطوط ، ويوجد منه نسخة في الأصفية برقم ٨/٨٩٢/٢^(١) .
- ٥ - شرح محمد بن عبدالدائم بن موسى النعيمي البرماوي (ت ٨٣١هـ) ، وشرح البرماوي هذا رسالة ماجستير بجامعة الأزهر بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، تحقيق : عادل محمود سرور ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٠ م .
- ٦ - شرح محمد بن العباس التلمساني (ت ٨٧١هـ) ، وهو الشرح الذي أُقَدِّمُ له بهذه الدراسة .
- ٧ - شرح جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببهرق (ت ٩٣٠هـ) ، وله عليها شرحان : مطوّل ويسمى : (فتح الأفعال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال) ، وهو مطبوع^(٢) . وشرحٌ مختصر وقد طبع مراراً ، الأولى بحاشية ابن حمدون ، والثانية بحاشية أحمد الرفاعي .
- ٨ - شرح يبورك بن عبدالله بن يعقوب السملالي (١٠٥٨هـ) ، وهو مخطوط^(٣) ، ويوجد منه نسخة في مركز الملك فيصل رقم : ١٢٧٣٦-١ .
- ٩ - شرح نجم الدين الغزي^(٤) (ت ١٠٦١هـ) .
- ١٠ - شرح عبدالكريم بن محمد الفكّون (ت ١٠٧٣هـ) وسماه «فتح المالك على شرح لامية ابن مالك» ، حقق هذا الشرح مرتين ، أولهما : ورد مسيلي في جامعة الجزائر ، رسالة دكتوراه ، وحقق أيضاً في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة كرسالة دكتوراه من الطالب خالد الشبل ، عام : ٢٠١٠ م ، حقق جزء منه من بداية الكتاب إلى نهاية أبنية الفعل المجرد وتصاريفه .
- ١١ - شرح محمد بن محمد بن أحمد بن ناصر أبي عبدالله الدرعي (ت ١٠٨٩هـ) (مخطوط)^(٥) .
- ١٢ - شرح أحمد بن محمد بن يعقوب الولاوي (ت ١١٢٨هـ) (مخطوط)^(٦) .

(١) ينظر تاريخ الأدب العربي : ٢٩٢ / ٥ .

(٢) حققه مصطفى نحاس بجامعة الكويت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م .

(٣) ينظر الأعلام : ١٣٣ / ٨ .

(٤) ينظر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين : ١٩٣ / ٤ .

(٥) ينظر : الأعلام : ٦٤ / ٧ .

(٦) ينظر المرجع السابق : ٢٤١ / ١ .

١٣ - شرح حسن بن محمد العطار الشافعي (ت ١٢٨٦هـ) ، وهذا الشرح رسالة ماجستير بجامعة الأزهر بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، تحقيق : محمد الشحات إسماعيل مصباح ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

١٤ - شرح للحسن بن زيد بن سيد (ت ١٣١٥هـ) ، وهو مطبوع في جزأين^(١) .

١٥ - شرح محمد بن يوسف بن عيسى أطفيش (ت ١٣٣٢هـ) ، وهو مطبوع في أربعة أجزاء^(٢) .

١٦ - شرح محمد بن يوسف بن عبدالرحمن بدر الدين الحسني (ت ١٣٥٤هـ) (مخطوط)^(٣) .

١٧ - شرح عبدالقادر المسعدي (ت ١٣٧٦هـ) (مخطوط)^(٤) . ومنه نسخة في مكتبة مديرية الشؤون الدينية بباتنة^(٥) ، وأخرى عند أحد أحفاده بمدينة مسعد بولاية الحلفة في الجزائر^(٦) .

١٨ - شرح يعقوب بن سعيد المكلاقي (مخطوط) ، ومنه نسخة في تونس في القرويين ، برقم ٤٢/أ.ب.هـ ، ونسخة في الأسكوريال ، ثان ١٦/ رقم ٤ ، ونسخة بدار الكتب المصرية برقم (١١٧) صرف تيمور .

١٩ - شرح محمد بن محمد بن سعيد الطنجي (مخطوط) ، ومنه نسخة في المكتبة الوطنية الجزائرية مجموع (١٣) أشار لها بروكلمان^(٧) .

٢٠ - شرح لأبي العباس الوهراني (مخطوط) ، ومنه نسخة في الأسكوريال ثان ١٦ رقم ٦ ، ومنه نسخة في الخزانة الملكية بالرباط ، رقم : ٤٢٦٨ ، ٨٨٤٩ ، ونسخة بالمكتبة

(١) وهو بتحقيق : عبدالحميد بن محمد الأنصاري ، وهو من مطبوعات دار الكتب العلمية - بيروت سنة ٢٠٠٨م .

(٢) وهو من مطبوعات وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، مطابع سجل العرب سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م . وينظر المصنّفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون لمختار بوغنائي : ٩٠ .

(٣) ينظر : الأعلام : ١٥٨/٧ .

(٤) ينظر : معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض : ٢٩٨ .

(٥) فهرس مخطوطات مديرية الشؤون الدينية بباتنة ، الجزائر .

(٦) فهرست معلمة التراث الجزائري : ٣/ ٩١ ، ١١٢ ، عن معجم أعلام الجزائر : ٢٩٨ .

(٧) تاريخ الأدب العربي : ٥/ ٢٩٢ ، وفهرست معلمة التراث الجزائري : ٣/ ١٠٤ .

الوطنية الجزائرية برقم : ٢٢٣١^(١) .

٢١ - شرح لأحمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي ، وسماه (فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال) ، وحقق هذا الشرح إبراهيم بن سليمان البعيمي ، وهو منشور في مجلة الجامعة الإسلامية ، عدد ١٠٥ .

٢٢ - شرح لابن يحيى ، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر برقم (٩٩٦) صرف .

٢٣ - شرح ابن يعقوب الولايتي الفاسي^(٢) .

٢٤ - شرح محمد بن عبدالسلام الفاسي^(٣) .

٢٥ - منظومة محمد بن أبي القاسم السجلماسي وسماه (مبلغ الآمال لطالبي التصريف في الأفعال) ، وهو مخطوط ، ومنه نسخة بالمكتبة الوطنية بالمغرب ، برقم ٣٧٩٠ (١٨٥٧د) .

٢٦ - شرح سيدي المختار بن الهبية وسماه (تحفة الأطفال بحل عقد لامية الأفعال) وهو مطبوع^(٤) .

٢٧ - شرح محمد أمين عبدالله الهري وسماه (تحنيك الأطفال على تراجم لامية الأفعال) ، وله شرح آخر باسم (مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان معاني لامية الأفعال) وكلاهما مطبوع^(٥) .

٢٨ - شرح لحمد بن محمد السعيدي ، ذكره بروكلمان^(٦) .

٢٩ - شرح محمد الزجاجي^(٧) .

٣٠ - شرح لمجهول (مخطوط) ، ومنه نسخة في الأسكوريال : ثان ١٦ / ٦^(٨) .

٣١ - شرح لمجهول (مخطوط) بمكتبة رفاة الطهطاوي بسوهاج ، برقم ٦ صرف .

(١) فهرست معلمة التراث الجزائري : ٨٦ / ٣ ، تاريخ الجزائر الثقافي : ٨٦٩ / ٢ ، وأعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة : ١٨١ / ٢ .

(٢) ينظر : الأعلام : ٢٤١ / ١ .

(٣) ينظر : الأعلام : ٧٧ / ٧ ، ومعجم المؤلفين : ٤١٢ / ٣ .

(٤) طبعة مكة المكرمة ، بدون تاريخ ، وطبعة أخرى من منشورات مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، لبنان (بدون تاريخ) .

(٥) مكتبة الإمام الوادعي ، صنعاء ، دار عمر بن الخطاب (بدون تاريخ) .

(٦) ينظر تاريخ الأدب العربي : ٢٩٢ / ٥ .

(٧) فهرست معلمة التراث الجزائري : ٩٧ / ٣ .

(٨) ينظر تاريخ الأدب العربي : ٢٩٣ / ٥ .

- ٣٢- شرح لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبدالقادر التاهلي الرباطي وسمّاه (الشافية لعلل الأعمال بشرح لامية الأفعال)، وهو مخطوط بالمكتبة الوطنية بالمغرب برقم: ١٦٧٢ (D١٦٢٠).
- ٣٣- شرح أحمد بن قاسم بن محمد بن ساسي أبي العباس البوني، لم يكمله^(١).
- ٣٤- شرح عبدالله التواتي، ومنه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس، رقم: ١٩٥٥ م^(٢).

ونظراً لأهمية اللامية فإن هناك من العلماء من تناول هذه الشروح بالشرح أو التلخيص نذكر من هذه الشروح:

- حاشية عبدالرحمن بن حسن البغدادي الشافعي (ت ١٢٠٠هـ) على شرح لامية الأفعال لابن حجر^(٣).
- حاشية الطالب بن حمدون بن الحاج السلمي (ت ١٢٧٣هـ) على شرح بحرق على لامية الأفعال، وهو مطبوع^(٤).
- حاشية أحمد الرفاعي (ت ١٣٢٥هـ) على شرح بحرق اليميني على لامية الأفعال، وهو مطبوع^(٥).
- تلخيص تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال لعلي بن محمد بن أبي الحسن، وهو مخطوط في خزانة ابن يوسف بالمغرب بمراكش رقم (٤/٣٦٦)^(٦).

(١) ينظر فهرست معلمة التراث الجزائري: ٨٧/٣.

(٢) ينظر المرجع السابق: ٩٢/٣.

(٣) ينظر هدية العارفين: ٥٥٦/١.

(٤) طبعة دار الفكر، بيروت (بدون تاريخ).

(٥) مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة: ١٣٧١هـ-١٩٥١ م.

(٦) وفي حوزتي نسخة منه.

الفصل الثاني :

التلمساني ودراسة شرح اللامية

المبحث الأول : ترجمة محمد بن العباس التلمساني

اسمه :

هو عبدالله بن محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبادي ، الشهير بابن العباس التلمساني^(١) ، شيخ الشيوخ في وقته بتلمسان ، ومن كبار علمائها ، كان إماماً فقيهاً متفنناً في العلوم^(٢) . اشتهر بالإفتاء وتدريس العلم^(٣) . ولم أجد شيئاً عند من ترجموا له عن تاريخ ولادته ولا عن مكانها .

(١) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي : ٢٧٨ / ٧ ، وكفاية المحتاج مما ليس في الديباج لأحمد بابا التنبكتي : ١٨٨ / ٢ ، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي : ٢٣١ / ٢ ، وهدية العارفين : ٢٠٥ / ٢ ، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف : ٢٦٤ ، ورحلة القلصادي لأبي الحسن القلصادي الأندلسي : ١٠٩ ، والبستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لأبي عبدالله محمد بن محمد الملقب بابن مريم الشريف : ٢٢٣ ، ومعجم المؤلفين : ٣ / ٣٨١ ، والأعلام : ٦ / ١٨٣ ، وفهارس علماء المغرب منذ النشأة إلى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة لعبدالله المرابط الترغي : ٢ / ٦٠٨ .

(٢) تنظر رحلة القلصادي : ١٠٩ .

(٣) ينظر فهارس علماء المغرب : ٢ / ٦٩٨ .

- شيوخه^(١) :

أخذ علمه عن أئمة من علماء زمانه ، أذكرهم بشيءٍ من التعريف ؛ وهم :

١ - ابن مرزوق الحفيد^(٢) :

هو محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق العجيسي ، فقيه خطيب ، من أعيان تلمسان . أثنى عليه ابن خلدون . رحل إلى المشرق وأقام بمصر مدة وعاد إلى تلمسان ، وتقلبت به الأحوال فرحل إلى القاهرة . ومن مؤلفاته : شرح عمدة الأحكام ، وشرح الشفاء والإمامة ، والمفاتيح المرزوقية ، وغيرها . توفي سنة : ٧٨١هـ .

٢ - الشريف التلمساني^(٣) :

أبو عبدالله محمد بن أحمد بن علي الإدريسي الحسني المعروف بالشريف التلمساني . باحث من أعلام المالكية ، انتهت إليه إمامتهم بالمغرب . من مصنفاته : مفتاح الوصول إلى بناء الفروع والأصول في الفقه ، وشرح جمل الخونجي . توفي سنة : ٧٩٢هـ .

٣ - قاسم التلمساني^(٤) :

هو أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني . فقيه أصولي ، مفسّر ، ناظم ، من تصانيفه : شرح منتهى السؤل ، والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ، وأرجوزة تتعلق بالصوفية في اجتماعهم على الذكر وغيره ، وقواعد في النحو ، وغيرها . توفي سنة : ٨٥٤هـ .

٤ - الحسن بن مخلوف^(٥) :

هو الحسن بن مخلوف بن مسعود بن سعد المزيلي الراشدي الشهير بأبركان . إمام فقيه ، أخذ عن الإمامين إبراهيم المصمودي ، وعبدالرحمن الوغليسي . توفي سنة : ٨٥٧هـ . هؤلاء هم بعض شيوخ ابن العباس التلمساني ، وهم يمثلون ثقافة تلمسان في ذلك العصر .

(١) ينظر فهارس علماء المغرب : ٦٩٨/٢ .

(٢) تنظر ترجمته في : البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان : ٢٠١ ، وكفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج : ١٣٧/٢ .

(٣) ينظر توشيح الديباج وحلية الابتهاج : ١٩٩ .

(٤) تنظر ترجمته في : البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان : ١٤٧ ، ونيل الابتهاج : ١٢/٢ .

(٥) تنظر ترجمته في : نهاية المحتاج : ١٢٢/١ ، ورحلة القلصادي : ١٠٨ ، ونيل الابتهاج : ١٧٤/١ .

- تلاميذه :

كانت حلقة ابن العباس التلمساني يكثر بها الطلاب الذين أخذوا عنه العلم ، وسأذكر بعضهم :

١ - أبو عبد الله السنوسي^(١) :

هو محمد بن يوسف بن الحسين التلمساني السنوسي . متكلم ، مشارك في بعض العلوم . من آثاره : متن الرسالة السنوسية في العقائد ، وتفسير ما تضمنته كلمات خير البرية من غامض أسرار الصناعة الطيبة . توفي سنة : ٨٩٥ هـ .

٢ - الحافظ التنسي^(٢) :

هو محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي التلمساني . محدث ، حافظ ، فقيه ، مؤرخ ، أديب ، ناظم . من تصانيفه : الدرر والعقيان في دولة بني زيان ، والطرار في شرح ضبط الخراز ، وفهرسة بأسماء شيوخه وفتاوى ، وغيرها . توفي سنة : ٨٩٩ هـ .

٣ - أحمد بن محمد بن زكري^(٣) :

هو أحمد بن محمد بن زكري المانوي التلمساني . فقيه ناظم ناثر ، مشارك في بعض العلوم كالتفسير والمنطق والبيان وعلم الكلام . من تصانيفه : شرح الورقات لإمام الحرمين في أصول الفقه ، وبغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب ، وغيرها . توفي سنة : ٩٠٠ هـ .

٤ - ابن سعد^(٤) :

هو محمد بن أحمد بن أبي الفضل بن سعيد بن سعد التلمساني . صوفي ، فقيه ، توفي بالديار المصرية . من تصانيفه : النجم الثاقب فيما لأولياء الله من المناقب ، وتأليف في الصلاة على النبي ﷺ ، وغيرها ، توفي سنة : ٩٠١ هـ .

٥ - الكفيف بن مرزوق^(٥) :

(١) تنظر ترجمته في : معجم المؤلفين : ٣ / ٧٨١ ، وتوشيح الديباج : ٢٢٢ .

(٢) تنظر ترجمته في البستان : ٢٤٨ ، والأعلام : ٧ / ١١٦ .

(٣) تنظر ترجمته في البستان : ٣٨ ، ونيل الابتهاج : ١ / ١٣٦ .

(٤) تنظر ترجمته في البستان : ٢٥١ .

(٥) تنظر ترجمته في البستان : ٢٤٩ ، ونيل الابتهاج : ٢ / ٢٦٢ .

هو محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني ، عرف بالكفيف . محدث . توفي سنة : ٩٠١ هـ .

٦ - الونشريسي^(١) :

هو أحمد بن يحيى بن محمد بن عبدالواحد بن علي الونشريسي التلمساني ، فقيه ، من تأليفه : المعيار المعرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب في تسع مجلدات ، تعليق على ابن الحاجب الفرعي في ثلاثة أسفار ، والمنهج الفائق في أحكام الوثائق ، توفي سنة : ٩١٤ هـ .

٧ - الخطيب ابن مرزوق حفيد الحفيد^(٢) :

هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق ، اشتهر بلقب حفيد الحفيد ، لم يعمر طويلاً ، ولم تذكر المصادر لا عن تاريخ ميلاده ولا عن وفاته ، وقيل : إنه توفي عام : ٩٢٥ هـ .

- مؤلفاته^(٣) :

ترك مؤلفات كثيرة ، وبرنامجاً في شيوخه .

ومن مؤلفاته : شرح لامية الأفعال ، وشرح جمل الخونجي في المنطق ، والعروة الوثقى في تنزيه الأنبياء عن فرية الإلقاء .

وله عدة فتاوى نقل المازوني والونشريسي جملة منها .

- وفاته^(٤) :

أجمعت المصادر التي ترجمت للإمام ابن العباس التلمساني أنه توفي بالطاعون في ذي الحجة عام : ٨٧١ هـ ، ودفن بالعبّاد^(٥) .

(١) تنظر ترجمته في البستان : ٥٣ ، ونيل الابتهاج : ١٤٤ / ١ .

(٢) تنظر ترجمته في : نفح الطيب : ٣٥١ / ٧ .

(٣) ينظر فهارس علماء المغرب : ٦٩٨ / ٢ .

(٤) ينظر : البستان : ٢٢٤ ، ومعجم المؤلفين : ٣٨١ / ٣ ، ونيل الابتهاج : ٢٣١ / ٢ .

(٥) هضبة تطل على مدينة تلمسان .

- أقوال العلماء فيه^(١) :

- قال القلصادي في رحلته : «كان إماماً ، فقيهاً ، متفنناً في العلوم» .
- وقال الخطيب ابن مرزوق حفيد الحفيد : «شيخنا ومفيدنا العالم المطلق ، الإمام الشهير ، الكبير السيد» .
- وقال الشيخ زروق : «وهو شيخ الشيوخ بوقته في تلمسان» .
- وقال أحمد بابا التنبكتي : «وبالجملة فهو من أكابر علماء تلمسان ، وأكبر أئمة وقته بها» .
- وقال عنه ابن مريم الشريف المديوني : «الإمام العالم العلامة المحقق المتفنن المحصل القدوة الحجة المفتي الصالح المتقن البركة ، هكذا وصفه بعضهم»^(٢) .

(١) ينظر أقوال العلماء فيه في : نيل الابتهاج : ٢٣١-٢٣٢ .

(٢) ينظر البستان : ٢٢٣ .

المبحث الثاني : دراسة النص

ويشتمل :

- منهجه .
- مصادره .
- شواهدة .
- موقفه من القضايا المصرفية .
- موقفه من ابن مالك .
- موقفه من أصول الاستشهاد .
- مذهبه .
- آراؤه واختياراته .
- منزلة هذا الشرح بين شروح اللامية .
- أثره فيمن بعده .

* منهجه

يلاحظ في منهج محمد بن العباس التلمساني الأمور التالية :

- بدأ المصنف شرحه بمقدمة قصيرة أبان فيها سبب وضعه لشرحه حيث قال : «فإن بعض من تعين طاعته من الإخوان اقترح عليّ أن أضع له شرحاً على لامية الأفعال لابن مالك -رحمه الله وغفر له- فأسعفته بطلبته ، وانهزت مع ذلك ما يخلد -بفضل الله- الذكر في عبادته ، ويستمطر الدعاء لي من سائر الإخوان ؛ فإن الدعاء من أنفس ما يجده المرء وقاية من عذاب الله في محياه ومماته ويوم معاده...»^(١) .

- اتبع المصنف في شرحه للامية طريقة تتمثل في اختيار بيت أو أبيات من اللامية ، ثم يلجأ إلى شرحها ، مُصدراً كُلَّ بيتٍ بقوله : «قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان» ، ثم يعرب الكلمات المشككة في البيت ، وفي بعض الأحيان يغفل عن الإعراب .

- تولى شرح الغريب من الكلمات ، فأحياناً يوجز نحو : «بتَّ الشيء يُبْتُه : قطعته»^(٢) .
و«هرَّ الشوك اشتد يسه»^(٣) .

وأحياناً يُسهب في تفسير اللفظة ، نحو : «صدَّ يصدُّ : أعرض أو ضجَّ ، وقوله تعالى : ﴿فَإِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾^(٤) قرئ بالوجهين ، وقيل : هما بمعنى واحد ، كحشر ويعكف ، وهما بمعنى : يضحجون...»^(٥) .

- اهتم بتعريف المصطلحات الواردة في الشرح ، وقد يذكر التعريف اللغوي والاصطلاحي لبعض المصطلحات ؛ كتعريفه لمعنى (النظم) ؛ حيث قال : «والنظم بفتح الظاء : اللؤلؤ وجميع ما ينظم ، وأنظمت الدجاجة : صار في بطنها بيض . والنظم

(١) ينظر ص ١١٩-١٢٠ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ١٨١ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ١٨١ من التحقيق .

(٤) الزخرف : ٥٧ .

(٥) ينظر ص ١٨٨-١٨٩ من التحقيق .

اصطلاحاً : الكلام الموزون الذي قصد وزنه وارتبط لمعنى وقافية»^(١) .

وقد يورد التعريف الاصطلاحي قبل اللغوي ؛ نحو قوله : «فإن النهي اصطلاحاً : ما قرن بـ(لا) الجازمة ، ولغة : طلب الانتفاء في الخارج على وجه الاستعلاء ، فلا يتوهم أنه مضارع -والله أعلم»^(٢) . وقد يتعرض للتعريف العام للمصطلح دون الإشارة إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي ، وذلك كتعريفه (المطاوعة) ، قال : «ومعنى المطاوعة : أن تريد من الشيء أمراً ما فيساعدك بفعل ما تريد منه إن كان الفعل يصح منه ، أو يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يتأتى منه الفعل»^(٣) .

- اهتم الشارح بضبط الكلمات ؛ وذلك إمّا بالشكل ؛ وذلك نحو : «أَبَّ يُؤْبُّ أَبًّا وَأَبَابَةً : تهيأً للذهاب»^(٤) ، أو بالعبارة نحو : «فِعَلٌ : بكسر الفاء وفتح العين»^(٥) ، أو بالوزن الصرفي ؛ نحو : «أَحْبَنْطًا : أفعلاً من مزيد الثلاثي لغير إلحاق»^(٦) ، أو بمثال يوضح الوزن ، نحو : «وفعلان : قالوا : سُرِعَ فهو سرعان ، وفُعَالٌ ك : وُضَاء»^(٧) .

- ومما يدخل في ضبط بنية الكلمة : ضبط مثلثها ؛ نحو : «ومثلثاً : نَبَعٌ يَنْبَعُ وَيَنْبَعُ وَيَنْبَعُ»^(٨) ، وقال : «فِعَلٌ بالكسر فهو مثلث»^(٩) .

وعني اللغويون بهذه البنية عناية فائقة ، فأفرد لها قطرب كتاباً سماه «المثلثات» ، ثم تبعه آخرون ، مثل : البطليوسي في كتابه «المثلث» ، وشمس الدين أبي عبدالله محمد البعلي الحنبلي في كتابه «المثلث ذو المعنى الواحد»

- وذكر الشارح في شرحه بعض الاحترازات والتقييدات ؛ فمن الاحترازات نحو :

- (١) ينظر ص ١٤٣ من التحقيق .
- (٢) ينظر ص ١٤٨ من التحقيق .
- (٣) ينظر ص ٢٥٣ من التحقيق .
- (٤) ينظر ص ١٨٦ من التحقيق .
- (٥) ينظر ص ٣٩٠ من التحقيق .
- (٦) ينظر ص ٢٧٧ من التحقيق .
- (٧) ينظر ص ٣٥٧ من التحقيق .
- (٨) ينظر ص ٢١١ من التحقيق .
- (٩) ينظر ص ٣٥٦ من التحقيق .

«واحترز بقوله : (اعتلت) من نحو عَوَرَ وَحَوَلَ وَصَيَّدَ وَهَوِيَ فَإِنَّهُ لَا يَنْقَلُ عِنْدَ الْإِسْنَادِ»^(١) ،
 وقوله : «واحترز بنحو : اُخْتِيرَ مِنْ نَحْوِ اسْتَعِينِ وَاسْتَقِيمَ»^(٢) .
 ومن التقييدات نحو : «وَجَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ جَنُونًا وَجَنَانًا : ستره ، وقيدَه بـ(عليه) إشارة إلى
 لزومه»^(٣) .

- ورد في الشرح كثيرٌ من الأقوال والآراء ، ولكن الشارح لم يسر على نمطٍ واحدٍ في شرحه
 وعزوها لأصحابها ؛ وإنما كانت له ثلاث طرائق في عرضها :

الأولى : أن يذكر اسم العالم الذي ينقل عنه فقط ، من غير ذكر لاسم كتابه ؛ وذلك
 كقوله : «قال أحمد بن يحيى : وتقول : حَرَّ يَوْمُنَا يَحْرُّ حَرًّا ، وتقول من الحرية : حَرَّ الْمَمْلُوكِ يَحْرُّ
 حَرَارًا»^(٤) .

الثانية : يذكر اسم المؤلف مقرونًا بذكر اسم مصنفه ؛ وذلك كقوله : «قال أبو علي في
 الإيضاح^(٥)» ، «وزعم أبو حيان في الإعراب»^(٦) ، و«وقال إبراهيم بن السري الزجاج في كتاب
 المعاني»^(٧) .

الثالثة : يذكر القول بدون ذكر العالم أو ذكر مصنفه ، ويكتفي بقوله : «وقيل»^(٨) ، أو
 «قالوا»^(٩) ، أو «وظاهر كلام غير واحد»^(١٠) ، أو «زعم بعضهم»^(١١) .

- اهتم في بعض الأحيان بتلخيص ما مضى شرحه ؛ وذلك بأن يقول : (والحاصل) ؛

-
- (١) ينظر ص ٢٢٢ من التحقيق .
 - (٢) ينظر ص ٣٣٤ من التحقيق .
 - (٣) ينظر ص ١٨٧ من التحقيق .
 - (٤) ينظر ص ١٩٧ من التحقيق .
 - (٥) ينظر ص ١٧٥ من التحقيق .
 - (٦) ينظر ص ٢٤٥ من التحقيق .
 - (٧) ينظر ص ٣٢٧ من التحقيق .
 - (٨) ينظر ص ٣٢٢ من التحقيق .
 - (٩) ينظر ص ١٣٣ من التحقيق .
 - (١٠) ينظر ص ١٥٥ من التحقيق .
 - (١١) ينظر ص ١٣٣ من التحقيق .

وذلك نحو : «والحاصل : أن التضعيف مستثقل ، والضم مستثقل ، فكسروا اللزوم تخفيفاً ، والمتعدي أخف فحملوه الأثقل»^(١) ، وكذلك «وحاصل ذلك : أن في ذوات الواو ثلاثة أعمال : نقل الكسرة أو حذفها ، وحذف حركة الفاء ، وقلب الواو ياءً . وفي ذوات الياء عملان : حذف حركة الفاء ، ونقل الكسرة»^(٢) .

- نَبَّهَ فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا يَنْدُرُ اسْتِعْمَالَهُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ : «قَالُوا : غَلَّهَصَ فَهُوَ فَعْهَلٌ ، وَهُوَ مِنَ النَّادِرِ»^(٣) ، وَقَوْلُهُ : «قَلَنْسَهُ بِالْقَلَنْسُوتِ : أَلْبَسَهُ إِيَّاهَا ، وَهُوَ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ لِلإِلْحَاقِ بِفَعْلَلٍ ، وَهُوَ نَادِرٌ ، وَوَزَنُهُ فَعَنْلٌ»^(٤) .

- تَعَرَّضَ لِبَعْضِ الْمَذَاهِبِ الدِّينِيَّةِ أَثْنَاءَ حَدِيثِهِ عَنِ اسْتِقْطَاعِ اسْمِ (اللَّهِ) ؛ حَيْثُ قَالَ : «وَإِخْتَلَفَ فِي اسْتِقْطَاعِهِ فَقَالَ الإِمَامُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنْفِيِّ وَالْقِفَالِ وَالشَّاشِيِّ وَالغَزَالِيِّ وَالخَطَّابِيِّ وَالْبَلْخِيِّ وَسَبِيوِيهِ وَأَكْثَرُ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ . وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَدْبَاءِ وَجَلَّ الْمُعْتَزِلَةُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ ، وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ : كَانَ مُشْتَقًّا ثُمَّ صَارَ عِلْمًا ، وَأَنْكَرَ الْفَلَّاسِفَةُ وَضَعِ الْإِسْمِ وَقَالُوا : إِنْ ذَاتُهُ سَبْحَانَهُ غَيْرُ مَعْلُومَةٌ ، وَالْوَاضِعُ لِمَا لَا يَعْلَمُ وَلَا يَتَصَوَّرُ لَا يَصِحُّ»^(٥) .

- شَرَحَ بَعْضُ الْمُبَاحِثِ الَّتِي تَعَرَّضَ لَهَا فِي أَثْنَاءِ شَرْحِهِ وَالْمَتَعَلِّقَةَ بِأَنْوَاعِ شَتَّى مِنَ الْعُلُومِ ، وَهِيَ مَعَ كَوْنِهَا اسْتِطْرَادَاتٍ ؛ غَيْرَ أَنَّهُ مَعَ رِبْطِهَا بِعِلْمِ الصَّرْفِ وَمَزْجِهَا بِهِ تَبَدُّو وَكَأَنَّهَا جِزْءٌ مِنْهُ ، فَمِنْ هَذِهِ الْمُبَاحِثِ :

* فِي الْقِرَاءَاتِ :

وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ : «وَقَالُوا : يَتْلَمُ حَمَلًا عَلَى يَتْبَى ، وَقَرِئَ : ﴿فَأَيُّهُمْ يَتْلَمُونَ كَمَا تَتْلَمُونَ﴾»^(٦) ،

(١) ينظر ص ١٧٩ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٣٢٣ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٢٨٤ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٢٧٩ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ١٢٦-١٢٧ من التحقيق .

(٦) النساء : ١٠٤ .

وربما قيل : نَعْبُدُ ، وقد قرئ : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١) بالكسر^(٢) .

وهذه لغة عند العرب تعرف بتثنية بهراء ، وهي كسر حرف المضارعة^(٣) .

وأيضاً قوله : «وقوله تعالى : ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونُ﴾^(٤) قرئ بالوجهين ، وقيل : هما بمعنى واحد كيحشر ويعكف ، وهما بمعنى يضحجون . وقيل : الضم بمعنى : يعرضون ويعدلون ، والكسر بمعنى : يضحجون . وقيل في قراءة الكسر معناه : يضحكون ، ولا يضم ما بمعنى الضحك»^(٥) .

* في التفسير :

ومن ذلك عند عرضه لقوله تعالى : ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونُ﴾ ، ذكر شرح ومناسبة هذه الآية فقال : «ومعنى ضحكهم أنهم لما سمعوا قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾^(٦) . وقالوا : ألهتنا خير أم هو؟ يعنون عيسى -عليه الصلاة والسلام- ؛ وذلك لأنه نسب إليه ما لا يليق بمخلوق من الألوهية والعبادة ، وضحكوا تعجباً وسروراً ، ورأوا أن عيسى -عليه الصلاة والسلام- وأهنتهم سواء فيما ينالهم من كونهم حصب جهنم ، فأنزل الله تعالى : ﴿وَمَا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونُ﴾ أي يضحكون»^(٧) .

وقال أيضاً في قوله تعالى : ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾^(٨) بعد شرح الآية : «والذي ضربه مثلاً -والله أعلم- هو ابن الزبيري قبل إسلامه»^(٩) .

(١) الفاتحة : ٥ .

(٢) ينظر ص ٣٠١ من التحقيق .

(٣) ينظر في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس : ١٣٩ .

(٤) الزخرف : ٥٧ .

(٥) ينظر ص ١٨٩ من التحقيق .

(٦) الأنبياء : ٩٨ .

(٧) ينظر ص ١٨٩ من التحقيق .

(٨) الزخرف : ٥٨ .

(٩) ينظر ص ١٩٠ من التحقيق .

* في الفقه :

وذلك كقوله في التفريق بين الطل والهدر : «وطلّ دمه : أي أهدر ، والإهدار أخصُّ من الطل ؛ لأن الطل ألا يقتل قاتله ، ولا تعطى فيه دية ، والإهدار : أن يكون القتل مباحاً آمناً فاعله ، ولا تتبع بجريرته ، ولا تحشى عاقبته ، وقيل : هما سواء»^(١) .

وعرض أيضاً لمسألة سدّ الذريعة ، وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾^(٢) ، حيث قال : «وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- : هو موضع الدم ، وضعف بأن المكان نفسه ليس أذى.. ، وما روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه في موضع الدم يقتضي إباحة ما عدا الفرج ، ولعل مبنى الخلاف في الوطاء فيما تحت الإزار عدا الفرج على هذا وهو من باب سدّ الذريعة -والله أعلم-»^(٣) .

* في الأصوات :

تحدث عن حروف الحلق حيث قال : «وحروف الحلق الستة بعضها أقوى من بعض في استدعاء الفتح ، فالهاء والهمزة أدعى للفتح من غيرهما ، ثم هي متدرجة كذلك . وقد جمعت في تراكيب كثيرة ؛ كأوائل هذا البيت :

أترى عين خليلي هجعت حين غليلي»^(٤)

* في البلاغة :

تعرض لإشارات بسيطة في ذلك ؛ منه قوله : «وقوله : (يخز من اللغة الأبواب والسبلا) تشبيه بليغ جعل المعرفة بتصرف الفعل إلى معرفة اللغة كالطريق ، والباب إلى ما يتوصل إليه بجامع التوصل ، وليس باستعارة -والله أعلم-»^(٥) .

وكذلك قوله : «ومثّل ممّا شُهر بالضم بـ(يدخل) وهذا تلفيف مرتب»^(٦) .

(١) ينظر ص ١٨٧ من التحقيق .

(٢) البقرة : ٢٢٢ .

(٣) ينظر ص ٤٤١ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٢٠٥ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ١٤٣ من التحقيق .

(٦) ينظر ص ٢٠٧ من التحقيق .

* في العروض والقافية :

أفاض الشارح في الحديث عن علم العروض ، وفيه يذكر البحر الذي نظمت فيه القصيدة اللامية ، وهو بحر البسيط ، وسبب تسميته بذلك ، والدائرة العروضية المكونة لتفعيلاته ؛ حيث قال : «وهذا النظم أمر بأخذه من شطر البسيط ، وهو في الدائرة مثنى (مستفعلن فاعلن) ثماني مرات ، وغالب استعماله كونه مجزوءاً ، وقد توسعت العرب في استعماله لعدوبته ، ولذا سمي بسيطاً ؛ لانبساطه في الذوق ، وسهولته على الطباع إنشاءً وقبولاً ، وقيل : سمي بسيطاً لغير هذا كما هو مقرر في فنه ، وهو في آخر دائرة المختلف ، سميت بذلك لاختلاف أجزائها بين خماسي وسباعي»^(١) .

كما تحدث عن أعاريضه وأضربه فقال : «وأعاريضه المشهورة ثلاث ، وضروبه ستة ، الأولى مخبونة ، ولها ضربان : مخبون مثلها ، والثاني مقطوع ، وهذه القصيدة من الأولى والأول»^(٢) .

كما تعرض أيضاً لما يلحق الشعر من عيوب القافية ، فذكر منها الإقواء والإصراف ، وذكر ذلك في معرض حديثه عن أغراض حذف الفاعل فقال : «والوفاق في إعراب القوافي خوفاً من الإقواء والإصراف»^(٣) .

وكذلك تحدث عن الإكفاء ، وهو أيضاً من عيوب القافية ، وسماه أيضاً بالإجازة ؛ حيث قال : «واعلم أن قوله : (كَذَا فُعَيْلِيَّةُ فَعْلَةٌ فَعَلًا) يتعيّن كون ألف فعل هنا وصلاً لا رويّاً ؛ لأن القصيدة لامية ، ولو كانت رويّاً لكان ذلك معيباً ، وهو المسمى بالإجازة -بالزاي والراء- واسمه العام : إكفاء ، ووقع له مثل هذا مما يوهم كونها رويّاً في قوله أول القصيدة : (وصحبه الفضلا) ، و(وفقت حلا وبحلا) ، ونحو ذلك»^(٤) .

فهذه المباحث في العلوم المتنوعة دلت -بمجموعها- على تضلع الشارح في علوم شتى ، وتنوع معارفه ، واختلاف مشاربه .

(١) ينظر ص ١٤٤ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ١٤٤ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٣٠٧ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٣٨٣ من التحقيق .

* في اللغات :

- اهتم بلغات العرب ؛ كلغة طيء وتميم وقيس والحجازيين وبني دبير وبني سعد وفقعس وغيرها ؛ ومن ذلك قوله : «وَضَلِلْتُ أَضْلُ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ ، وَقَدِرٌ يَقْدِرُ فِي لُغَةِ بَعْضِ رِبِيعَةَ ، وَلَعَلَّ هَذَا مِمَّا تَدَاخَلَتْ فِيهِ اللَّغَةُ»^(١) .

- وكقوله في (الحمد لله) : «والكسر إتباع لكسرة اللام ، ونقلت عن الحسن ، وقيل : إنها لغة تميم وبعض غطفان»^(٢) .

- وكقوله في (الله) : «ويجوز في لام الجر الضم ، وقد سمع منه ذلك وهي قراءة ابن أبي عبلة ، قيل : وهي لغة بعض قيس»^(٣) .

وكذلك قوله في (الإشمام) : «وفيه لغة أخرى لبعض العرب ؛ وهي إشمام الفاء الضم ، ومعناه هنا : أن تشاب الكسرة بشيء من الضمة ، وأصحاب هذه اللغة قيس ، وأكثر بني أسد ، وفصحاء بني فقعس»^(٤) .

وقد يلجأ إلى ذكر لغات العرب في الكلمة الواحدة ؛ كعرضه للغات العرب في (يوجل) ؛ حيث قال : «وللعرب في (يوجل) ونحوه خمس لغات ، الأكثر : الفتح في الجميع ، والثانية : بقاء الواو مع الياء ؛ لأن الياء لا تكسر للثقل ، وقلبها ياء مع باقي الحروف ؛ لأنهم يكسرون فتقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، والثالثة : الفتح وقلب الواو ألفاً مطلقاً ، والرابعة : الفتح وقلب الواو ياءً مطلقاً ، والخامسة : كسر حرف المضارعة مطلقاً وقلب الواو ياءً»^(٥) .

- اعتنى بضبط نص اللامية وإشارته إلى ما في النسخ الأخرى - التي وقف عليها - من اختلاف ، وإشارته إلى الأفضل في ذلك ؛ كقوله : «وفي كثيرٍ من النسخ كـ(يبغي) وهو صحيح»^(٦) ، وقال أيضاً : «وفي كثيرٍ من النسخ (فعنه) وهو أحسن»^(٧) .

(١) ينظر ص ١٦٠ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ١٢٣ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ١٢٣ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٣٢٣ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ٢٩٩-٣٠٠ من التحقيق .

(٦) ينظر ص ٢٠٧ من التحقيق .

(٧) ينظر ص ٢٢٣ من التحقيق .

وقد يذكر ما في النسخ الأخرى دون الإشارة إلى أيهما أفضل وذلك ؛ نحو : «ويوجد في كثير من النسخ (المبدي) اسم فاعل من أبدى فالمفاخر حينئذٍ جمع»^(١) .

وازن الشارح بين لامية الأفعال وبين التسهيل ، فقد يشير إلى أن عبارته في التسهيل أحسن أو صريحة ؛ وذلك كقوله : «وعبارته في التسهيل صريحة في ذلك»^(٢) ، وقال : «والمصنف وإن أطلق فمراده ما قلناه ، وكلامه في التسهيل أحسن»^(٣) .

وفي بعض الأحيان يشير إلى أن كلامه في المنظومة أفضل حيث قال : «وقوله هنا : (وقد جعلنا ما للثلاثي) أحسن من قوله في التسهيل»^(٤) .

وقال أيضاً : «وظاهر كلام المصنف هنا وفي التسهيل ؛ بل هو كالصريح هنا»^(٥) .

- يلاحظ أن المصنف إذا عرض مسألة قدمنا بيانها أحال إليها ؛ كقوله : «وأما ترديده بقوله : (فإن أراد تجانس الحركات وحروف العلة) فقد علمت جوابه مما تقدم»^(٦) .

وإذا عرض مسألة كانت متقدمة على بابها وعد بيانها فيما سيأتي ؛ وذلك نحو قوله في (سيد) : «وهو في جمع سيد محفوظ غير مقيس ، وسيأتي وزن سيد - إن شاء الله تعالى»^(٧) .

وكقوله : «ولتأثير الحلقي شرائط نذكرها في موضعها - إن شاء الله -»^(٨) .

وكقوله : «وسنشير إلى شيء من ذلك بعد - إن شاء الله تعالى -»^(٩) .

- التزم المؤلف حين ينتهي من شرح فقرة أو مسألة ببعض العبارات التي يختم بها ذلك

(١) ينظر ص ٢٠١ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٣٦٢ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٤٤١ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٤١٢ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ١٦٦ من التحقيق .

(٦) ينظر ص ١٧٦ من التحقيق .

(٧) ينظر ص ١٤٠ من التحقيق .

(٨) ينظر ص ١٦٦ من التحقيق .

(٩) ينظر ص ٢٣٣ من التحقيق .

الشرح ، أو ما ينقله من نصوص ؛ وذلك بقوله : «والله أعلم»^(١) .

قد يكون للمصنف رأي في مسألة (ما) ؛ ولكنه يعرض عن الكلام فيها ويكتفي بقوله : (وفيه بحث) ، وقد يكون له نظر في رأي من الآراء التي ذكرها فيقول : (وفيه نظر)^(٢) ، وقد يعلل لذلك النظر كقوله في معاني (أفعل) «وقيل : إنها جاءت مضادة لفعل ؛ كأنشدت : عرفت ، ونشئت : طلبت ، وأنشط العقدة : حلها ، ونشطها : عقدها ، وأخفى : ستر ، وخفى : أظهر ، وفيه نظر ؛ إذ يحتمل التعريض ؛ كأنشدت : أي عرضتها للناشد أو السلب أزلت نشدانه ، وكذا يتخيل في أنشطت أي أزلت الأنشطة»^(٣) .

وقد يكتفي بالإشارة إلى أن فيه نظراً دون بيان وجهة نظره ؛ وذلك كقوله : «وقيل : إن فعالاً أصله (فيعال) حذفت الياء استغناءً بالكسرة ؛ بدليل الرجوع إليها في الضرورة ، وفيه نظر»^(٤) .

- مال المصنف إلى الاستطراد في بعض الأحيان ، وذلك راجع إلى تعدد جوانب ثقافته ؛ ومن ذلك عند عرضه في باب أبنية الفعل المزيد فيه : عرض أدلة الزيادة وفوائدها^(٥) ، وكذلك عرض أغراض حذف الفاعل^(٦) ، وأنواع الاشتقاق ، وأصل كلمة (الله)^(٧) ، وغير ذلك .

- كان لتدينه عظيم الأثر في شرحه ، ويظهر ذلك جلياً من خلال دعائه الذي يلجأ إليه كلما سنحت الفرصة له ، وقد أشار في مقدمة شرحه إلى فضل الدعاء حيث قال : «وانتهزت مع ذلك ما يخلد -بفضل الله- الذكر في عبادته ، ويستمطر الدعاء لي من سائر الإخوان ، فإن الدعاء من أنفس ما يجده المرء وقاية من عذاب الله في محياه ومماته ويوم معاده ، وأنا أسأل الله سؤال فقير محتاج من مطالعه أن يدعولي بالمغفرة والرحمة ولوالدي وذريتي ، وأن يجعل لي من

(١) ينظر ص ٢١٢ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ١٥٨-٣٧٥ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٢٣٧ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٤١٤ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ٢٢٤ من التحقيق .

(٦) ينظر ص ٣٠٦ من التحقيق .

(٧) ينظر ص ١٣٢ من التحقيق .

كل ضيق سعة ، ومن كل همّ فرجاً واسع الفجاج»^(١) .
وغير ذلك كثير مما امتلأ به الشرح .

- من السمات البارزة في أسلوب المصنف : سهولة العبارة ، وسلاسة العرض ، والبعد عن التعقيد في مناقشة المسائل .

(١) ينظر ص ١٢٠ من التحقيق .

* مصادره

يستطيع مطالع هذا الشرح أن يعرف المصادر التي أخذ منها مادته ، وذلك من خلال إحيالاته .

وتنقسم إحيالاته إلى أربعة أقسام :

القسم الأول :

إحيالات على كتب أئمة النحاة المتقدمين الذين لهم مؤلفات جمعت آراءهم ، مثل سيبويه ، و ثعلب ، والزجاج ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، وابن مالك ، وغيرهم .
وذلك كقوله^(١) : «وقال ثعلب : تقول : حمدت الرجل إذا شكرت صنيعه» .

أما القسم الثاني :

فهم النحاة الذين لا توجد لهم مؤلفات تجمع أقوالهم وآراءهم ؛ ولكنها موجودة متناثرة في كتب النحاة ؛ وأبرزهم : الخليل والكسائي .
وذلك نحو^(٢) : «وحاصل ذلك : أن الكسائي وغيره إنما اختلفوا في الصحيح ، وهذا صحيح» .

أما القسم الثالث :

فإحيالاته على كتب مفقودة ؛ وذلك كإحيالاته على كتاب القراءات لأبي حاتم بن سهل بن محمد^(٣) .

أما القسم الرابع :

فهو إحيالاته لأقوال علماء لم يصرح بأسمائهم أو مصنّفاتهم^(٤) .
وقد عوّّل محمد بن العباس التلمساني على أقوال وآراء هؤلاء العلماء جميعاً فاعتدّ بها حيناً ، وقوّأها حيناً آخر ، وضعّف بعضها ؛ ولكن أكثر تعويله كان على :
- كتاب سيبويه .

(١) ينظر ص ١٢١ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٢٠٢-٢٠٣ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٣٢٧ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٢٤٩ من التحقيق ، ص ٢٧١ ، ص ٤٣٥ ، ص ٣٧١ .

يظهر ذلك فيما يعزوه إليه من نقول ، فهو حريص على إيراد رأي سيبويه في كثير من المسائل ، وقد اختلفت طرق تناوله لأقواله وآرائه على النحو التالي :

أولاً : يورد اسم الباب الذي نقل منه قبل قول سيبويه ؛ كقوله : «قال سيبويه -رحمه الله- في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح : وإن شئت جعلته صفة»^(١) .

وكذلك قوله : «وسيبويه -رحمه الله- قال في باب الإضافة إلى المحلوف به : كما حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان»^(٢) .

وغير ذلك من الأمثلة .

ثانياً : يورد رأيه دون ذكر الباب الذي قاله فيه ، كقوله في كسر حرف المضارعة : «قال سيبويه -رحمه الله- : ولم يكونوا ليكسروا الثالث فيلتبس يفعل بيَّعَل»^(٣) .

ثالثاً : أحياناً يذكر رأيه في المسألة دون ذكر قول له ؛ كقوله : «وهو أيضاً مذهب سيبويه فيما تقتضيه نصوصه في الكتاب»^(٤) .

وقال أيضاً : «ولم يتعرض سيبويه -رحمه الله- لحرف الحلق في الواوي الفاء ، وذكر أنه لا يؤثر في المضاعف ولا ما اعتلت عينه ، وأنه يؤثر في المعتل اللام ، وأن حكمه حكم الصحيح»^(٥) .

ومن الكتب أيضاً التي عوّل عليها كثيراً : كتاب التسهيل وشرحه لابن مالك ، وكان في نقله من التسهيل وشرحه إما :

- مصرح بنقله ، وهذا كثير في شرحه ؛ كقوله : «وقول ابن مالك في التسهيل : وإن كانت فتحة أبدلت بمجانسة المحذوف ونقلت»^(٦) .

* أو غير مصرح بنقله ؛ وذلك كقوله : «لأنهم خصوه بالمعنى الذي لا يفارق ، وهو ما كان

(١) ينظر ص ١٢٤ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ١٣٢ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٢٩٨ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٢٧٠ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ١٦٧ من التحقيق .

(٦) ينظر ص ١٥٦ من التحقيق .

مطبوعاً عليه ما هو قائم به ؛ نحو : كرم ولؤم ، أو كمطبوع ؛ نحو : فُقُهَ وخَطُبَ وشعر ، أو شبيهاً بالمطبوع ، نحو : جَنُبَ شبهوه بـ : نجس ..»^(١) .
ونقوله غير المصرحة بها قليلة جداً .

وقد اعتمد الشارح أيضاً على مصادر عديدة ضمنها شرحه ؛ فمن ذلك :

- السيرة النبوية لابن إسحاق (١٥١هـ) ؛ كما في ص ٤١٢ .
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) ؛ كما في ص ٢٠٣ ، وص ٢٤٧ .
- أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ؛ كما في ص ١٢١ .
- المقتضب والكمال لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) كما في ص ٢٥٥ .
- الفصيح لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) ؛ كما في ص ١٢١ ، وص ١٩٧ .
- الإيضاح ، والتكملة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ؛ كما في ص ١٧٥ ، وص ٢٨٥ .
- المنصف والمحتسب لابن جني (ت ٣٩٢هـ) ؛ كما في ص ١٧١ .
- الصحاح للجوهري (ت ٣٩٨هـ) ؛ كما في ص ١٦٨ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ؛ كما في ص ٢٠٨ .
- الممتع ، والمقرب وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ؛ كما في ص ٢٠٤ .
- شرح الألفية ، واللامية لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) ؛ كما في ص ٢٨٠ ، وص ٢٨٥ .
- ارتشاف الضرب ، والتذييل والتكميل لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ؛ كما في ص ١٦٦ ، وص ٢٤٥ .

ويلحظ على الشارح في طريقة أخذه عن مصادره وتعامله مع مادتها العلمية أمران :

الأول : النقل مع الاستدراك والتعقيب .

كقوله : «وقوله في التسهيل : إن الضم يلتزم فيه عينه أو لامه واو وليس أحدهما حلقياً ، يوهم تأثير الحلقي في الأجوف ، وصوابه أن يقول : والضم فيما عينه واو مطلقاً ، أو لامه واو ، وليست عينه حلقية ، والله أعلم»^(٢) .

وكقوله في مسألة اختلاف الحمد والشكر تعقيباً على قول سيبويه : «واختلف في الحمد

(١) ينظر ص ١٥٤ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٢١٠-٢١١ من التحقيق .

والشكر ؛ فالذي عند إمام الطريقة -سيبويه رحمه الله- أنها مترادفان» ، قال في باب افتراق فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ : «وتقول : حمدته : إذا جزيته وقضيته حقه..» ؛ إلا أن كلام الإمام فيه ما يحتمل كون الحمد أعم من قوله : (وقضيته حقه) ؛ لأن حقه إما باعتبار ما تقتضيه أوصافه الحميدة من استحقاقه أن يثنى عليه ، وإما باعتبار ما يكون في مقابلة إحسانه»^(١) .

الثاني : النقل الحرفي الكامل عن بعض المصادر دون استدراك .

كقوله : «وقال الزبيدي أيضاً : وقد جاء فَنَعَلَ ، حكى بعض اللغويين سَنَبَلَ الزرع وأسبَلَ ودَنَّقَعَ الرجل إذا افتقر..»^(٢) .

(١) ينظر ص ١٢١ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٢٣٢ من التحقيق .

* شواهدہ

عَضَدُ المصنّف شرحه للامية بشواهد ، شأنه في ذلك شأن غيره من الشراح ، وقد نَوَّعَ في استشهاده ؛ فاستشهد بالقرآن الكريم ، كما استشهد بالحديث النبوي ، وبأشعار العرب وكلامهم .

١ - القرآن الكريم :

لا خلاف بين العلماء أن المصدر الأساسي الذي يستقي منه علماء العربية في بناء قواعدهم هو القرآن الكريم ، وقد حوى حشداً من شواهد القرآن الكريم بقراءاته المختلفة ، وقد ساعده على ذلك علمه الواسع بالقراءات . وعدد الآيات التي استشهد بها مائة وسبعة عشر آية . والمصنّف لا يعترض على القراءات ؛ وإنما يوردها مستشهداً بها ، فقد ينسبها في موضع ، ويغفلها في آخر .

هذا وقد تنوعت أغراض استشهاده بالآيات القرآنية ؛ فمنها :

- لقاعدة نحوية :

استشهد على جواز بناء (حُوق) للفاعل أو للمفعول بقوله تعالى : ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾^(١) .

- لقاعدة صرفية :

استشهد على أن أصل (خَيْر) خَيْرٌ مخفف ؛ كقوله تعالى : ﴿خَيْرَاتٌ حِسَانٌ﴾^(٢) .

- لمعنى لغوي :

استشهد على (صَدَّ) بمعنى : أَعْرَضَ أو ضَجَّ ، بقوله تعالى : ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصُدُّونَ﴾^(٣) .

- شاهد للقراءة :

استشهد على كسر حرف المضارعة في (يئَلَم) حملاً على (يئَبَى) بقوله تعالى : ﴿فَأَيُّهُمْ

(١) الانشقاق : ٢ ، ٥ . ينظر ص ١٥٤ من البحث .

(٢) الرحمن : ٧٠ . ينظر ص ١٣٩ من البحث .

(٣) الزخرف : ٥٧ . ينظر ص ١٨٩ من البحث .

يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ﴿١﴾ .

هذا ، وقد اختلفت طرق تقديم المصنف للآيات .

- فقد لا يقدم للآية بشيء ؛ بل كان يجتزئ من الآية دون إشعارٍ بأنها آية ؛ كقوله : «سمي بذلك لأن قلوب العارفين تشتاق إلى معرفته ﴿والذين آمنوا أشد حبا لله﴾»^(٢) .^(٣)

- وأحيانا يجتزئ بكلمة واحدة منها ؛ كقوله تعالى : ﴿تشاؤون﴾^(٤) .

- وقد يقدم لها بقوله : «قوله تعالى» ، أو «قال الله تعالى» ، أو «قوله سبحانه» ، أو «قال الله

عز وجل» .

- وربما يقدم لها دون أن يعين القارئ ؛ وذلك مثل قوله : (قراءة من قرأ) ؛ كقوله : «ومنه

قراءة من قرأ ﴿تثنوي صدورهم﴾»^(٥) .^(٦)

- وأحيانا يذكر من قرأها ؛ كقوله : «وقرأ قتادة ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا﴾»^(٧)

بالضم»^(٨) .

- وأحيانا يجتم بها قوله دون إشعارٍ بأنها آية ؛ كقوله : ﴿ومن يعتصم بالله فقد هُدي إلى

صراطٍ مستقيم﴾»^(٩) .^(١٠)

هذا ، وإن استشهد المصنف بهذا العدد من الآيات القرآنية لدليل على أنه يكثر من

الاستشهاد بأفصح كلام ؛ ألا وهو القرآن الكريم .

(١) النساء : ١٠٤ . ينظر ص ٣٠١ من التحقيق .

(٢) البقرة : ١٦٥ .

(٣) ينظر ص ١٣٣ من التحقيق .

(٤) وردت في الإنسان : ٣٠ ، والتكوير : ٢٩ .

(٥) هود : ٥ .

(٦) ينظر ص ٢٦٦ من التحقيق .

(٧) هود : ١١٣ .

(٨) ينظر ص ١٦٣ من التحقيق .

(٩) آل عمران : ١٠١ .

(١٠) ينظر ص ٢١٨ من التحقيق .

٢ - الحديث الشريف :

خلاف النحويين في الاستشهاد بالحديث مشهور^(١) ؛ حيث انقسموا إلى ثلاثة أقسام :

- قسم منع الاحتجاج بالحديث مطلقاً ؛ منهم : ابن الضائع ، وأبو حيان .

- وقسم أجاز الاحتجاج بالحديث ؛ منهم : ابن مالك ، والدماميني .

- وقسم بين المذهبين ؛ منهم : الشاطبي ، والسيوطي .

والمصنف في شرح لاميته استشهد بأحاديث النبي ﷺ .

استشهد بالحديث القدسي ، والحديث الصحيح والضعيف . وبلغ عدد الأحاديث في شرحه ثلاثة وعشرون حديثاً .

وكان في استشهاده بالحديث تابعاً لابن مالك ، وفي بعض الاستشهادات لم أجد لها في كتب النحاة ؛ بل يستخرجها من كتب الحديث .

وكان استشهاده بالحديث لـ :

- قاعدة نحوية :

استشهد على حذف الفاعل لغرض الاختصار بقوله ﷺ : «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَمَّا يَلْبَسُ الْمَحْرَمُ»^(٢) .

- قاعدة صرفية :

استشهد لـ (أَحْبَطَى) على أنه ملحق باحرنجم بقوله ﷺ : «إِن السَّقَطُ يَظَلُّ مَحْبَطِيًّا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَيَقَالُ لَهُ : ادْخُلْ ، فَيَقُولُ : لَا حَتَّى يَدْخُلَ أَبُوَاي»^(٣) .

- معنى لغوي :

استشهد به لمعنى قوله : (صَلَّى فَلَانٌ لِفَلَانٍ صَلِيَاءً : رَمَى رَمِيًّا إِذَا احْتَالَ لَهُ فِي شَرِّ مَا كَرَاهَهُ

(١) ينظر في ذلك : موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث لخديجة الحديثي ، والحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجّال .

(٢) ينظر ص ٣٠٧ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٢٤٨ من التحقيق .

بقوله ﷺ : «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ فُخُوخًا وَمَصَالِي»^(١) .

٣ - الشعر :

بلغ عدد ما استشهد به المصنف في هذا الشرح من أشعار مائة واثنى عشر بيتاً .
وقد اعتمد في إيراد شواهد على ذكر البيت كاملاً أحياناً ، أو الشطر الذي ورد فيه الشاهد
أحياناً أخرى ، وأحياناً أخرى يذكر موضع الشاهد فقط ، وقد يذكر في ذلك وجه
الاستشهاد ، ولكن الأغلب عدم التطرق إلى الشاهد .
وقد تنوعت طرق تناول المصنف للشعر كالاتي :

* لقاعدة نحوية :

استشهد لمجىء فاعل بمعنى مفعول ، قال : «وجاء فاعل بمعنى مفعول قال :

لقد عَيَّلَ الأيتامَ طعنةَ ناسِره أَناسِرَ لا زالتَ يمينُك آشره^(٢)»

واستشهد لجواز بناء حُقَّ للفاعل أو للمفعول في قوله :

بَكَتْ عَيْنِيَّ وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ وَلَا العَوِيلُ^(٣)

* لقاعد صرفية :

استشهد على وزن (مَفْعُل) ، وهو نادر بقوله :

* لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ*^(٤)

* لقاعدة لغوية :

وهو أكثرها في هذا الشرح .

قال في معنى كَشَّتْ : «صَوَّتْ بجلدها ، قال :

(١) ينظر ص ١٣٨ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٣٦٨ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ١٥٤ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٤٣٨ من التحقيق .

* كَشَيْشُ أَفْعَى فِي يَيْسٍ قُفٌّ*^(١)

وقال في معنى اغرندي واسرندي : «ومعناهما الاعتلاء والغلبة» ، ومنه قوله :

قَدْ جَعَلَ التُّعَاسُ يَغْرُنْدِيْنَ أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِيْنَ^(٢)

- لرأي صححه :

بعد ذكره خلافاً في باب ظنَّ هل يجوز أن يصاغ للمفعول أولاً؟ ومنعه المتأخرون فقال :
«وهو قياس فاسد الاعتبار ؛ لورود النيابة فيه عندهم ، فلا خروج عن المهيع ولا إنكار ، هذا
حسان بن ثابت - رضي الله عنه - يقول في مرثيته للنبي ﷺ إمام الأصفياء والأتقياء الكمّل
الأخيار التي منها :

أَقُولُ وَلَا يُلْفَى لِمَا قُلْتُ عَائِبٌ مِنْ النَّاسِ إِلَّا عَازِبُ الْعَقْلِ مُبْعَدُ
وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ : (وَلَا يُلْفَى لِمَا قُلْتُ عَائِبٌ)^(٣) .

- شاهد للعروض :

قال عن القصيدة اللامية بأنها من العروض المخبونة والضرب المخبون : «وبيته :

يَا حَارَ لَا أُرْمَيْنَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ»^(٤)

وقال أيضاً : «ومن التقفية عند المتأخرين يسمى مصمتاً ؛ كقوله :

أَنَّ تَوَسَّمتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ»^(٥)

أما نسبة الشواهد لقائلها فكانت قليلة .

(١) ينظر ص ١٩٥ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٢٤٩ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٣١٣-٣١٤ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ١٤٤ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ١٤٦ من التحقيق .

٤ - النثر :

استشهد المصنف في الشرح بشواهد نثرية تشتمل على :

- أقوال :

وهي مأخوذة من كلام العرب ؛ كقول عمرو بن معدي كرب : «والله يا بني سليم ، لقد قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْنَاكُمْ ، وَسَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ ، وَهَاجَبْنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ»^(١) .

- أمثال :

إذا كان الشاهد مثلاً فإنه يذكر سبب مضربه ، ويذكر قصته أحياناً ؛ كمثل : «عند النوى يكذبك الصادق»^(٢) .

وأحياناً لا ينسبه ولا يذكر قصته ؛ كمثل : «إنها سميت هائناً لتها»^(٣) .

ويستشهد بالنثر لـ :

- تقرير أحكام صرفية :

استشهد على مجيء مصدر الثلاثي (فَعَيْلَى) لقصد المبالغة ؛ كقول عمر -رضي الله عنه- : «لولا الخليفة لأذنت»^(٤) .

واستشهد على مجيء المصدر من فاعل الذي فاؤه ياء على وزن فعال ، وهو قليل ونادر ، بقوله : «يَاوَمَهُ يَوْمًا»^(٥) .

- توضيح معنى المفردات :

قد يساق المثل لتوضيح معنى كلمة أراد تفسيرها ؛ كقوله : «إنها سميت هائناً لتها»^(٦) .

(١) ينظر ص ٢٣٦ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٤٠٥ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٢٠٧ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٤١١ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ٤١٤ من التحقيق .

(٦) ينظر ص ٢٠٧ من التحقيق .

* موقفه من القضايا الصرفية

تعرض المصنف في شرحه هذا لكثيرٍ من القضايا الصرفية ، وقد تنوعت طرق تناوله للقضايا على النحو التالي :

- مسائل عيّن أصحاب الخلاف فيها دون أن يذكر رأيه :

وذلك مثل : خلافهم في وزن (إقامة واستقامة)^(١) .

قياس مصدر «أَفْعَل» إذا كان صحيح العين «إِفْعَال» كـ «أَكْرَمَ إِكْرَامًا»

ومعتل العين قياسه كذلك «إِفْعَال» كـ «أَقَامَ إِقْوَامًا» ، فنقلت حركة العين إلى الفاء قبلها فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ساكنان ؛ وهما : الألف المنقلبة عن العين ، وألف المصدر . فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف هي ألف المصدر ؛ لأنها ليست لمعنى ، فوزن الكلمة عندهما «إِفْعَل» .

وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف هي الألف الأولى وتبقى الثانية ؛ لأنها دخلت لمعنى ، والأولى ليست لمعنى ، والذي دخل لمعنى أولى بالإبقاء ، فوزن الكلمة عندهما «إِفَال» . وعلى القولين عوّض عن المحذوف بتاء التأنيث ؛ سواء كانت الساقطة الأصلية أو الزائدة ، فوزنها عند الخليل وسيبويه «إِفْعَلَةٌ» ، وعند الأخفش والفراء «إِفَالَةٌ» .

فالتلمساني أشار في شرحه إلى الخلاف في الألف المحذوفة من (أقام واستقام) قال^(٢) : «واختلف في المحذوفة ؛ فذهب الخليل وسيبويه -رحمهما الله- إلى أنها الزائدة ؛ لكونها زائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن التعويض إنما عهد في حرف المد الزائد قبل الآخر ؛ نحو : زناديق وزنادقة ، وفرازين وفرازنة .

وذهب الأخفش والفراء إلى أن الأولى هي المحذوفة ؛ لأن الساكنين إذا اجتمعا حذف أولهما ، ولأن الثانية جاءت لمعنى ، والحذف يخل به ، ولأنها التي اعتلت في الفعل ، والمصدر محمول عليه ، فطرقة التغيير بنقل حركته وقلبه ، والتغيير يأنس بمثله فيطرقتها الحذف .

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٥٤ ، والمقتضب : ١ / ١٠٥ ، والمنصف : ١ / ٢٩١ ، وشرح التصريف

للثمانيني : ٤٦٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣ / ٣١٣ ، والمساعد : ٢ / ١٢٩ .

(٢) ينظر ص ٤١٦ من التحقيق .

وزن إقامة عند سيويه (إفعلّة) ؛ لأن العين باقية ، وعند الأخفش (إفالة) لأن العين محذوفة . وكذا (استقامة : استفعلة) واستفالة على المذهبين» .

فالشارح هنا عيّن أصحاب الخلاف ، وذكر حججهم دون ذكر رأيه في المسألة .

- مسائل عيّن أصحاب الخلاف فيها ، وصحّح ما يراه صحيحاً .

وذلك مثل : خلافهم في حذف تاء إقامة^(١) .

قد تحذف التاء مع بقاء الإعلال بالحذف . فذهب سيويه إلى جواز عدم التعويض مع

الحذف مستدلاً بقوله تعالى : ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾^(٢) .

وذهب الفراء والثمانيني إلى أنها تحذف للإضافة .

وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في غير الإضافة حكى : أجاز إجاباً .

قال التلمساني في ذلك : «وظاهر كلام سيويه جواز حذفها ، واستدل بقوله عز وجل

﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ ، والفراء لا يرى ذلك إلا للإضافة ، وهو الظاهر ، لأن ما استدل به سيويه

يمكن ردّه إلى ما قاله الفراء» .

ففي هذه المسألة عيّن أصحاب الخلاف ، وصحّح ما رآه صحيحاً .

- مسائل لم يُعيّن أصحاب الخلاف ، ويذكر رأيه :

وذلك مثل : وزن (اذلّس) .

ذهب ابن مالك إلى أن ميم (اذلّس) زائدة ، وأصله (دلس) ، أي : الظلمة . والمدالسة :

المخادعة^(٣) ، ووزنه : «افعمّل» .

ومنهم من قال : إن السين زائدة وأصله «دلم» ، والأدلم : الشديد السواد من الرجال^(٤) ،

ووزنه : «افعلّس» . ومنهم من قال : إن اللام زائدة ، وأصله «دمس» ، ومنه : دمس الليل :

أظلم^(٥) ، ووزنه : «افلعل» .

(١) ينظر : شرح التصريف للثمانيني : ٤٦٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣/٣١٣ ، والمساعد :

١٢٩/٢ .

(٢) الأنبياء : ٧٣ .

(٣) ينظر لسان العرب (دلس) ٨٦/٦ .

(٤) المرجع السابق (دلم) ٢٠٤/١٢ .

(٥) المرجع السابق (دلس) ٨٧/٦ .

قال التلمساني في ذلك^(١) : «وقوله : «اذلَمَسَ» هو من المزيد باحرنجم ، ووزنه : «افعمَل» اذلَمَسَ الليل فهو دلامس : أظلم . وقيل : وزنه : «افلَعَل» ؛ لأنه جاء دمس الظلام وأدمس : اشتد . وقيل : يجوز فيه «افعلَسَ» ؛ لأن الأدمم وارد ؛ وهو الطويل الأسود . وهذا لا يصح لأنهم إنما يستعملون الأدمم في الحيوان كالرجل والجمل ، ولم يقولوا قط : اذلَمَسَ الرجل ، واللغة متبعة لا مخترعة» .

فمما سبق يتضح لنا أن التلمساني لم يُعيّن أصحاب الخلاف ، ويذكر مع ذلك رأيه .

- مسائل أشار إليها دون تعيين أصحاب الخلاف ودون ذكر رأيه :

وذلك مثل : وزن (فَعَل) إذا دخله معنى التعجب هل هو قياس أو سماع؟
من الأبنية (فَعَل) ك(عَضَد) ، فالمصدر منه بالتسكين ، فيقال فيه : عَضُد ، أما إذا دخله معنى التعجب فتنتقل حركة العين إلى الفاء ، ويقال فيه : (فُعَل) .

قال التلمساني في ذلك^(٢) : «وقد اختلف في هذا هل هو قياس أو سماع؟» .

فالشارح لم يُعيّن أصحاب الخلاف ولم يذكر رأيه .

أمّا موقفه من هؤلاء العلماء جميعاً فهو موقف منصف ، لا يتعصب لأحدٍ منهم ، ولا يتعصب على أحدٍ أيضاً .

ولم يقف من الكتب التي نقل عنها موقف الناقل فقط ؛ بل كان يعرض كل ما نقل على فكره وعلمه وثقافته ، فما كان مستساغاً عنده مقبولاً أمضاه ، وعلل له أحياناً ، وما لم يقبله اعترض عليه بعد أن يتوقف عنده ، وربما حكم برفضه ، أو ذكر أن فيه نظراً . والأمثلة على ذلك كثيرة .

(١) ينظر ص ٢٨٤ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٢٢٩ من التحقيق .

* موقفه من ابن مالك

تأثر الشارح بكثير ممن سبقوه ، ونقل عنهم ، كما تأثر تأثراً ملحوظاً بابن مالك ناظم اللامية .

وموقفه من ابن مالك يتضح من خلال تقسيم موقفه إلى ثلاثة أقسام :

- مواقف أيّد فيها ابن مالك .
- مواقف خالف فيها ابن مالك .
- مواقف استدرك فيها على ابن مالك .

أولاً : مواقف أيّد فيها ابن مالك :

- أيّده في حديثه عن النوع الثاني من مضارع (فَعَلَ) الذي انفرد بالكسر شذوذاً ، قال : «وَقَدْ ذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّ وِرْيَ الزَّنْدِ بِالْكَسْرِ فَقَطْ ، وَالصَّوَابُ مَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ ؛ لِأَنَّ المَشْهُورَ فِي الزَّنْدِ (فَعَلَ) بِالْفَتْحِ ، فَهُوَ مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ بِمُضَارِعِ المَفْتُوحِ عَنِ مُضَارِعِ المَكْسُورِ»^(١) .

ذكر ابن سيده^(٢) : وِرْيَ يَوْرَى كَوَجَلٍ يُوْجَلُ ، وَسَمِعَ وِرْيَ يَرَى بِالْكَسْرِ فِيهَا^(٣) ، حكاها ثعلب عن ابن الأعرابي^(٤) .

- أيّده في حذف الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة فقال : «وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ شَرَطِ حَذْفِ الواوِ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ فِي الفِعْلِ : أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا كَمَا هُوَ فِي هَذَا البَابِ كُلِّهِ . فَلِذَا اشْتَرَطَ مَنْ اشْتَرَطَ أَنْ تَكُونَ اليَاءُ مَفْتُوحَةً ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ لِلثَّلَاثِيَّةِ ، وَعَلَى هَذَا كَلَامُ العَرَبِ وَالْأَيْمَّةِ»^(٥) .

وكان ابن مالك من الذين اشترطوا ذلك في التسهيل : ٣١٢ .

(١) ينظر ص ١٦٤ من التحقيق .

(٢) ينظر المحكم (وري) ١٠/٢٩٣ .

(٣) ينظر العين (وري) ٨/٣٠٤ .

(٤) ينظر تهذيب اللغة (وري) ٨/٢٢٠ .

(٥) ينظر ص ١٧٠ من التحقيق .

- أيدته في إعراب بيت من اللامية وهو (داعي لزوم انكسار العين) حيث قال : «وهو فصيح»^(١) .

- وقال أيضاً معلقاً على ترتيب أبيات اللامية : «وما فعله المصنّف من تقديم مَوْجِبَاتِ الضَّمِّ ، ومَوْجِبَاتِ الكَسْرِ ، ومَوْجِبَاتِ الفَتْحِ على جَوَازِ الوَجْهَيْنِ ، صَوَابٌ»^(٢) .

- وقال عند ذكره أمثلة المزيد : «وما أحسن قول المصنّف هنا (انتُخِلَا) ؛ لأنّه مُستَعَارٌ من نَخَلْتُ بالْمُنْخَلِ ؛ لأنّه يُخَالِصُ الطَّيِّبَ من غيره ، ويميّزُ بين المختلطين ، فأخبر أو أمر بأن جعلنا انتخل أمرأ بأن هذا شيء حقق وجرى على الأصول المقرّرة»^(٣) .

- وقال في فصل المضارع : «والمُصنّف -رحمه الله- أَطْلَقَ في مضارع (فَعَلَ) هُنَا وفي التَّسْهِيلِ ولم يُقَيِّدْهُ ، ومرادُه ما ذكرناه ، وإِنَّمَا صَحَّ لَهُ الإِطْلَاقُ ؛ لأنَّ الكَسَرَ في مضارع (فَعَلَ) قَلِيلٌ مع كونه مَشْرُوكًا في كثيرٍ منها فلم يَلْتَمِزْتْ إليه ، فَأَجْرَى الضَّابِطُ على قياسِ البَابِ»^(٤) .

- وقال في فصل ما لم يسم فاعله : «وقوله : (إن تُسْنِدِ الفِعْلَ للمفعولِ) ظاهراً في أنّ المفعول ارتفع بالإسناد ؛ لا بالنيابة عن الفاعل ، وهو المشهورُ والصَّحِيحُ ، وذَهَبَ إليه سيويوه وأبو عليٍّ وغيرهما»^(٥) .

- وقال أيضاً في حكم تاء المطاوعة : «وإنما اقتصر المصنّف على تاء المطاوعة لأنها الغالبة»^(٦) .

- وقال في باب أبنية المصادر عند ذكره (بينونة) : «والمصنّف لما رآه من اللازم الحذف في

(١) ينظر ص ٢٠٤ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٢١٢ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٢٨٧ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٢٩٧ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ٣١٧-٣١٨ من التحقيق .

(٦) ينظر ص ٣٣٣ من التحقيق .

العين جعله من المصادر ، وفي الحقيقة لا عتب عليه ؛ لأنه أتى بالموزون»^(١) .

- ثانياً : مواقف خالف فيها ابن مالك .

- ذهب ابن مالك إلى أن (لَهْي) مبني لتضمنها معنى التعجب ، قال ذلك في شرح التسهيل ١٨٠ / ١ ، وقال الشارح : «وقيل في عِلَّةِ بِنَائِهِ : إِنَّهُ ضُمِّنَ مَعْنَى التَّعْجُبِ ، وَلَا يَطْرُدُ إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا لَبَنَوْا : اللَّهُ أَنْتَ ، وَلَا هِ أَبُوكَ ، وَتَاللَّهِ ، فِي التَّعْجُبِ»^(٢) .

- ذهب ابن مالك إلى أن المضارع من المفتوح العين إذا خلا من جانب الفتح - وهو حرف الحلق - فهو بالخيار بين الكسر والضم إذا لم تكن شهرة أو داعٍ إلى الضم أو الكسر . ويرى الشارح أن السماع هو الصواب ؛ حيث قال : «وَعِبَارَةٌ كَثِيرٌ كَعِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ يَجْعَلُونَ الْمَانِعَ مِنَ التَّخْيِيرِ الشُّهْرَةَ ؛ لَا مُطْلَقُ السَّمَاعِ ، وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ مَا قَدَّمَ نَاهُ أَنَّ السَّمَاعَ مَانِعٌ مِنَ التَّخْيِيرِ مُطْلَقًا ، وَهُوَ الصَّوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -»^(٣) .

وهو في ذلك متابعٌ لابن جني حيث قال في خصائصه^(٤) : «واعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيءٍ ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياسٍ غيره ؛ فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه» .

- قال ابن مالك : (إذا اعتلت) ، قال الشارح : «والصواب : إذا عُلَّت»^(٥) .

والفرق بينهما : هو أن الاعتلال ما كان آخر حرف فيه حرف علة ، والإعلال يراد به تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة ؛ بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف ، أو تسكينه ، أو قلبه حرفاً آخر^(٦) .

(١) ينظر ص ٣٨١ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ١٣٣ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٢١٢ من التحقيق .

(٤) ١٢٥ / ١ .

(٥) ينظر ص ٢٢٠ من التحقيق .

(٦) ينظر معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : ١٨٥ - ١٨٦ .

- ذهب ابن مالك إلى أن (أَهْرَنْمَعَ) مزيد بالميم ، وابن مالك في ذلك موافق للجوهري ، ورد ذلك الشارح قائلاً : «فَقَوْلُ ابْنِ الْمُصَنِّفِ كَقَوْلِ الْجَوْهَرِيِّ ، وَالصَّوَابُ : أَنَّ أَهْرَمَعَ رُبَاعِيٌّ ، وَالْأَصْلُ هَرَمَعَ ك: حَرَجَمَ ، ثُمَّ زِيدَتْ فِيهِ النُّونُ كَمَا زِيدَتْ فِي أَحْرَنْجَمَ»^(١) .

ثالثاً : مواقف استدركها على ابن مالك :

- استدرك الشارح على ابن مالك الفعل (يرع) لم يذكره بالوجهين وقال : «وَكَانَ مِنْ حَقِّ الْمُصَنِّفِ أَنْ يَعِدَّ (يِرْعُ) فِيمَا جَاءَ بِالْوَجْهَيْنِ ، فَقَدَّ حَكَى سَبِيوِيَه (يُورَعُ)»^(٢) .

- ذكر في معنى (وجل) في باب أبنية الفعل «أَسَنَّ وَكَبَّرَ ، وَكَذَلِكَ زَالَ وَرَحَلَ وَانْكَشَفَ وَوَضَّحَ .. وَلَوْ قَالَ : وَجَلَّ أَيَّ رَحَلًا كَانَ أَبِينُ»^(٣) .

- ذكر الشارح أن ابن مالك أتى بيتين في حديثه عن مضارع المفتوح العين إذا خلا من جانب الفتح وهو حرف الحلق فقال : «نَعَمْ فَاتَهُ الْاِخْتِصَارُ لِأَنَّهُ أَتَى بَيْتَيْنِ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ ؛ وَهُوَ أَنَّ الْحَلَالَ مِنَ الْمُوجِبَاتِ إِنْ لَمْ تَكُنْ شَهْرَةً يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، فَلَوْ قَالَ : كَسَّرُ وَضَمُّ لَعَيْنِ الْآتِ مِنْ فَعَلًا إِنْ لَمْ يَكُنْ دَاعٍ أَوْ مَشْهُورٌ مَا نُقِلَا كَانَ أَحْصَرَ»^(٤) .

- وذكر ابن مالك من أبنية المزيد (تدحرجت) ، وقال الشارح : «لَوْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ تَفَعَّلَلَ مَكَانَ تَدَحْرَجَ لَكَانَ أَشْمَلًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ حَيْثُ تَدَحْرَجَ وَمَا لَحِقَ بِهِ مِنْ تَجَلَّبَبَ»^(٥) .

- استدرك الشارح على ابن مالك في أبنية المصادر ما دلَّ على السير حيث قال : «وَلَمْ يَنْبَهُ

(١) ينظر ص ٢٨٥ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ١٦٤ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ١٨٤ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٢١٣ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ٢٦٤ من التحقيق .

المصنف في هذا النظم على السير»^(١) .

- وقال أيضاً في باب أبنية المصادر : «وبقي على المصنف التنبيه على مصدر الملحق بفَعَّل كـ(جهورة وجلبية)»^(٢) .

- ذكر الشارح في باب المَفْعَل والمَفْعِل ومعانيهما أن الفعل الثلاثي الذي مضارعه على يفعل بالفتح أو الضم يجيء المصدر منه والزمان والمكان على مَفْعَل بالفتح ، والفعل المضاعف واوي الفاء لا يجوز الكسر فيه .

وابن مالك لم يشر إليه فقال الشارح : «ولعل المصنّف تركه قصداً لقلته في كلام العرب ، لا تكاد تجد مما فآؤه واو على فَعِل بالكسر في المضاعف إلا نادراً ، وقد تقدّم منه ودّ ، ووَحّ ، ووَجّ ؛ ولكن قلته لا تمنع بيان حكمه»^(٣) .

- علّق الشارح على الباب الخامس بقوله : «واعلم أنّ المصنّف أجمل في هذا الفصل إجمالاً كثيراً ؛ فإنّه رمى بالأمثلة رمياً ، وكان الواجب أن يبين ما خرج عن الأصل من مصدر ، أو مكان ، كما أهمل بعض القيود كـ(مَدَبّ) ؛ فإنه مقيّد بالنمل على ما ذكره هو وغيره»^(٤) .

- وقال أيضاً : « وقد أجمل المصنّف أيضاً وأحال على الصيغ ، ولم يبيّن ما شدّ من ذلك هل المصدر أو المكان أو كلاهما؟

كما أنّه ينبغي له أيضاً أن يُعيّن من أيّ فعل شدّ ما شدّ؟ ومن أيّ مادة ومعنى؟»^(٥) .
ومما سبق تتضح لنا شخصية محمد بن العباس التلمساني ، فلم يكن شارحاً فقط ؛ وإنما كانت له شخصيته المستقلة ، فوقف من الآراء موقف الناقد البصير ، مؤيداً حيناً ، ومعتزضاً ومستدر كاً حيناً آخر .

(١) ينظر ص ٣٨٦ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٤٠١ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٤٢٤ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٤٣٠ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ٤٣٧ من التحقيق .

* موقفه من أصول الاستشهاد

أولاً : السماع .

السماع هو : «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ»^(١) .

وكان ابن العباس التلمساني يُعنى بالسماع ، ويظهر ذلك في أنه لا يعتدُّ برأي لا يستند إلى سماع ، وعلى هذا كان يحدد اختياره لآراء النحاة والحكم عليها .

وإن نصوص ابن العباس التلمساني تكشف لنا عن قيمة السماع فيقول : «وليس عدم السماع مقبولاً من كل أحد ؛ إنما ذلك لمن طالع المشهورات ، فلا تسمع دعوى نفي السماع ممن لم يعتن بالمحفوظات ، ويتلقف العلم من أهله»^(٢) .

وقال : «ودعوى العمل في (فَعِيل) وما معه يحتاج إلى مصحح من سماع»^(٣) .

وقال : «وقيل إن القياس في المصادر الثلاثية لا يصح ، وإن المرجع فيها إلى السماع ؛ واستدل قائلها بكثرة اختلافها ، وعدم انضباطها»^(٤) .

ومن الأمثلة التي ورد فيها السماع :

- قوله : «فَعِيل ينوب عن مفعول ، وذلك مسموع لا مقيس»^(٥) .
- وقوله : «ومن مسموع فَعِل بالكسر متعدياً : فُعُول»^(٦) .
- وقوله : «فمن المسموع من فَعَل المفتوح المتعدي : طَلَبَ طَلْباً»^(٧) .

(١) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو : ٣٦ .

(٢) ينظر ص ١٦٥ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٣٧٠ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٣٨٥ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ٣٦٨ من التحقيق .

(٦) ينظر ص ٣٨٩ من التحقيق .

(٧) ينظر ص ٣٨٩ من التحقيق .

- وقوله : «ومن مسموع فَعَلَّ : فِعَلَّ»^(١) .
 وخلاصة القول :

إن ابن العباس التلمساني كان يُعنى عناية شديدة بالسمع ، ويُبنى قياسه على السماع ، ولا يرتضي تلك الأحكام التي لا تطرد مع قواعد النحو .
 وكان يعتمد على النصوص المسموعة كأصلٍ في الاحتجاج ، قال : «ولم يُسمع غيرها»^(٢) ،
 «وكذلك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة»^(٣) .

- وإذا اجتمع السماع والقياسُ اختار السماع . قال : «والمقول عن أبي زيد أنَّ السماع مانعٌ من التخيير مطلقاً ، وهو الصواب»^(٤) .

- وقال : «إذا خلا من جالب الفتح وهو حرف الحلق فأنت بالخيار بين كسرة وضمة ما لم تكن شهرة أو داعٍ إلى الضمِّ أو الكسر فتتبع الشهرة»^(٥) .
 - ثانياً : القياس .

القياس هو : «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»^(٦) .
 وكان ابن العباس التلمساني يأخذ بالقياس ويحتكم في قياسه إلى أصول العربية .
 قال : «ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب»^(٧) .
 وكان لا يتوسع في القياس ، فلم يأخذ المثال الشاذ قاعدة يقيس عليها ، وإنما كان يبني قواعده وأحكامه على الكثير .
 قال : «هذه قاعدة الباب ، وقانونه ، وقياسه المطرد ، وما خرج عن هذا يحفظ ولا يقاس عليه»^(٨) .

(١) ينظر ص ٣٩٠ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٤٠٧ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٤٠٧ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٢١٢ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ٢١٢ من التحقيق .

(٦) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٠ .

(٧) ينظر ص ٣٥٤ من التحقيق .

(٨) ينظر ص ٤٢٢ من التحقيق .

وقال : «وهو قياسٌ فاسد الاعتبار ؛ لورود النيابة فيه عندهم فلا خروج عن المهيع ولا إنكار»^(١) .

وقال : «واعلم أن القياس والأكثر في الحلقي ما قرناه»^(٢) .

ومن نماذج أقيسته :

- قوله : «وَفَحَّتْ بالخاء أيضاً فخيخاً ، مثل فَحَّتْ بالخاء ، إلا أن مضارع هذا لم يجيء إلا على القياس»^(٣) .

- وقوله : «فَعَلَّ له مصدران كلاهما مقيس»^(٤) .

- وقوله : «والمقيس من فَعَلَّ فعالة»^(٥) .

- وقوله : «مطلع وقياسه الفتح في الثلاثة»^(٦) .

- وقوله : «مجمع قيل في المكان بالكسر والفتح ، والقياس الفتح»^(٧) .

- وقوله : «مذمه فتحاً وكسراً ، الفتح قياس ، والكسر سماع»^(٨) .

- وقوله : «محمدة قالوا في المصدر : محمّدة ومحمّدة ، الفتح قياس ، والكسر سماع»^(٩) .

- وقوله : «المكبر ، كسروه في المصدر ، قالوا : علاه المكبر ، والقياس الفتح»^(١٠) .

(١) ينظر ص ٣١٣ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٢١١ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ١٩٥ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٣٨٨ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ٣٨٨ من التحقيق .

(٦) ينظر ص ٤٢٧ من التحقيق .

(٧) ينظر ص ٤٢٨ من التحقيق .

(٨) ينظر ص ٤٢٨ من التحقيق .

(٩) ينظر ص ٤٢٨ من التحقيق .

(١٠) ينظر ص ٤٣٤ من التحقيق .

- ثالثاً : العلة

العلة : عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار ، ومنه يسمى المرض عله ؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف .

وقيل : هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه^(١) .

والعلة أصلٌ من أصول القياس ؛ إذ هي ركنٌ من أركانه .

وقد استخدم ابن العباس التلمساني العلة في شرحه ؛ ومن نماذج تعليقاته :

١ - تعليه تصرف فَعُلَ في يائي اللام كنهو ، قال : «ولم يأتِ فَعُلَ متصرفاً يائي اللام إلا نهو...وعلة ذلك في المتصرف : استثقال الضمة قبل الياء ، كما يستثقل عليها وفَعُلَ من حيث هو ثقيل»^(٢) .

٢ - تعليه التزام الكسر في الواوي الفاء ، قال : «وعلة التزام الكسر : استثقال الواو مع الياء ، كما فرُّوا من ذلك في يَوْجَل ، فقالوا : ياجل ، والواو مع الضمة أثقل ، فعدلوا إلى الكسر ، وكسروا ليكون ذلك ذريعةً إلى حذف الواو ؛ لوقوعها بين ياءٍ وكسرة»^(٣) .

٣ - تعليه فيما قلب ألفاً من الأجوف الواوي واليائي ، قال : «والعلة في إعلاله : حركته التي أوجبت له الثقل.. فلولا اجتماع الحركات ما اعتلت بالتسكين الموجب للقلب.. وهذا هو المهيح في كل ما قلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله ، ولما سكن الحرف قلب إلى جنس الحركة التي قبله ، ولولا تسكينه لم يؤثر فيه فتح ما قبله»^(٤) .

٤ - تعليه نقل الأجوف اليائي إلى فَعَلَ ، والواوي ينقل إلى فَعَلَ ، فقال : «وقد عَلِمَ أَنَّ فَعَلَ بالضم يلزم طريقة واحدة ، وَأَنَّ فَعَلَ بالكسر يتردد بين الفتح - وهو قياسه - وبين الكسر ، فالتزم في اليائي ما كان جائزاً في غيره ؛ إمَّا لأنه فرع بالنظر إلى التحويل ، فأعطي الكسر الذي هو فرع فَعَلَ ، وإمَّا لئلا يخرج عن طريق فَعَلَ بالفتح إذا كان صحيحاً ، وإمَّا لئلا يفوت البيان فيتوهم أنه

(١) ينظر التعريفات : ٢٠١ .

(٢) ينظر ص ١٥٦ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ١٦٥ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ١٧٤ من التحقيق .

ك :خاف يخاف ، ويوهم أنه على فَعِل بالكسر أصالة -والله أعلم»^(١) .

٥ - تعليله قلب واو الشقاء همزة ، فقال : «وإنما هو خوف وقوع الإعراب على الواو ، فإذا تحصنت بالتاء . انتقل الإعراب إليها فلم تقلب ، وهي علة قلب الواو والياء همزة إذا وقعتا آخرًا في مثل هذا كالعطاء والرداء ، وغير ذلك»^(٢) .

- رابعاً : الإجماع .

والمراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة^(٣) ، قال في الخصائص : «وإنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه»^(٤) .

وابن العباس التلمساني يتقيد بالإجماع في شرحه ، وقد أشار إلى ذلك في مواضع كثيرة ، منها :
قوله : «وما حكيناه عنه هو الذي عليه جماعة»^(٥) .

وقوله : «وابن المصنف تابع فيه للناس : سيبويه وأبي علي وغيرهما»^(٦) .

وقوله : «والذي قال ابن المصنف هو قول الأئمة ونقلهم»^(٧) .

وقوله : «وهذه هي العلة في عدم إعلال النزوان والغليان عند جماعة»^(٨) .

وقوله : «لأن الكسر هو الأكثر ، ولغة الجمهور»^(٩) .

وقوله : «وقد جعل ما للثلاثي فعّلي مبالغة هذا صحيح على مذهب الجماعة»^(١٠) .

(١) ينظر ص ٢٠١ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٤٢٥ من التحقيق .

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو : ٦٦ .

(٤) الخصائص : ١٨٩/١ .

(٥) ينظر ص ١٣٥ من التحقيق .

(٦) ينظر ص ٢٤٩ من التحقيق .

(٧) ينظر ص ٢٨٦ من التحقيق .

(٨) ينظر ص ٣٢٠ من التحقيق .

(٩) ينظر ص ٣٢٢ من التحقيق .

(١٠) ينظر ص ٤١١ من التحقيق .

* مذهبه

تأثر الشارح بمذهب البصريين تأثراً ملحوظاً ، ومصداق ذلك قوله عن علم التصريف :
«وللبصريين فيه القدر الفالج ، والنظر السديد الذي تفتح به المهّمات ، وتتسع المخارج»^(١) ، مما يدل على اعترافه لهم بالعلم والفهم ، ويظهر ذلك من خلال :

أولاً : اختياره لمذهب البصريين .

ومن أمثلة ذلك :

- قوله في مخالفته للكوفيين في وزن (استلأمتُ) (افتعألتُ) : «وزعم بعض الكوفيين أنّ همزته زائدة ، وأنّ وزنه (افتعألتُ) وهو غلطٌ ، وليس في أبنية المزيد (افتعألتُ) ؛ وإنّما وزنه (استفعلتُ) من اللأمة وهي الدرّ وآلة الحرب ، واستلأمتُ الحجر : تحصّنتُ به ، فهو في المعنى كاللأمة بجامع التّحصّن والمادّة مختلفة»^(٢) .

- مخالفته الكوفيين في قولهم بتقسيم الأفعال إلى ماضٍ ومضارع ، أما الأمر فهو فرع من المضارع ؛ حيث قال : «وكيف الحال إن قيل في الأفعال : إنّ قسمتها ثنائية ، وإنّ الأمر منقطعٌ من المضارع؟ وهو مذهب الكوفيين ، فأين فضله المميّز له؟»^(٣) .

فقوله : (فأين فضله المميّز له؟) دليل على استغرابه لهذا التقسيم ، وموافقته للبصريين .

- ومن أمثلة ذلك أيضاً : مناقشته لمسألة الأصالة للفعل أو المصدر ، هل الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه ، أو المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه؟

واتبع في ذلك رأي البصريين حيث قال : «فالصحيح : أن المصدر أصل للفعل»^(٤) ، وهو مذهب البصريين ، ثم قال : «واستدلّ الكوفيون على أصالة الفعل بأنّ المصدر يعمل فيه

(١) ينظر ص ١٤٧ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٤٢٠ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٣٤٨ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٣٧١ من التحقيق .

الفعل... ولا دليل لهم في شيء من ذلك»^(١) .

فقوله هذا دليل على مخالفته للكوفيين في هذه المسألة .

- وموافقته لرأي البصريين في وزن (بَيِّنُونَ) حيث قال : «وَبَيِّنُونَ ووزنها بعد الحذف (فَيَعْلُونَ) ، وعلى الأصل (فَيَعْلُونَ) ، والتزم حذف عينها كأخواتها من (فَيَعْلُونَ) كانت عين الفعل واواً أو ياءً» .

وهذا هو رأي البصريين ، ثم ذكر رأي الكوفيين قائلاً : «وقال الكوفيون : أصلها (فَعْلُونَ) بالضم ، ففتحوا في ذوات الياء لتسلم الياء من القلب ، ثم حملوا ذوات الواو ك: كَيِّنُونَ وَدَيِّمُونَ وَصَيِّرُونَ»^(٢) .

وكأنه ذكر هنا رأي الكوفيين للاستئناس به .

- وقال أيضاً في تعليقه على قول الناظم (فارغ صدق ولا) : «وهذا من إضافة العام إلى الخاص»^(٣) .

ثم ذكر رأي الكوفيين قائلاً : «ويرى الكوفيون ومن سلك سبيلهم مثل هذا أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف»^(٤) ، وهو عندهم من إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز^(٥) ، وهو هنا موافق للبصريين .

ثانياً : استخدامه لبعض مصطلحات البصريين ؛ وذلك مثل :

- (هاك) حيث قال : «اسم فعل»^(٦) ، والكوفيون يسمونه : الخالفة .

- استعماله لكلمة (المضاعف) ، والكوفيون يسمونه : المدغم .

ثالثاً : دفاعه عن ابن جني .

حيث ردّ من تعقّبه في آرائه بقوله : «وَأَقُولُ : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ، وَإِنَّا

(١) ينظر ص ٣٧٣ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٣٨٠-٣٨١ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ٤٢٥ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٤٢٥ من التحقيق .

(٥) ينظر في ذلك الإنصاف : ٤٣٦/٢-٤٣٧ .

(٦) ينظر ص ١٤٣ من التحقيق .

لله وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ عَلَى ائْتِجَاءِ رُسُومِ الْعِلْمِ ، وَاَنْطِفَاءِ أَنْوَارِهِ ، وَتَقَلُّصِ ظِلَالِهِ ، وَذَهَابِ آثَارِهِ ،
وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَقْدَحُ فِي كَلَامِ مَنْ لَا يَفْهَمُ كَلَامَهُ»^(١) .
وهو في هذا الرد دفاع عن ابن جني ومذهبه .

مما سبق يتضح أخذ محمد بن العباس التلمساني بالمذهب البصري -والله أعلم- .

(١) ينظر ص ١٧٣ من التحقيق .

* آراؤه واختياراته *

عاش محمد بن العباس التلمساني في عصر متأخر ، والمتأخرون من النحاة يختارون ما يرونه من آراء العلماء الذين أصلوا هذا العلم ، وقعدوا قواعده .

فكان محمد بن العباس التلمساني يشرح ويوضح وينقل الأقوال ويعترض عليها ، ويبيّن ضعف بعضها وقوة الآخر ، ويصوّب ما يراه صواباً ، ويخطئ ما يراه خطأ ، وفيما يلي سأذكر بعض الآراء التي اختارها المؤلف ، أو انفرد بذكرها ، ومنها - على سبيل المثال لا الحصر -
- الزيادة في (خَلْبَسَ) .

ذهب الشارح إلى أن السين زائدة ؛ لأنه من خلب عقله ، وأورد رأياً آخر ؛ وهو أن تكون اللام هي الزائدة فيكون (فَلَعَلَّ) والأصول (خَبَسَ) ، فعقّب على هذا الرأي بقوله : «وزيادة السين أحق لتطرفها ، ولأنها في موضع الألف من قَلَسَى ، ولأن زيادتها أكثر من زيادة اللام - والله أعلم -»^(١) .

وهذا رأي الجوهري أيضاً ، قال^(٢) : «وربما قالوا : خَلْبَسَهُ وَخَلْبَسَ قَلْبَهُ : أي فتنه وذهب به ، كما يقال : خلبه ، وليس يبعد أن يكون هو الأصل ؛ لأن السين من حروف الزيادات» .

- الزيادة في (اهْرَمَعَ) .

ذهب ابن مالك والجوهري إلى زيادة الميم ، أما الشارح فذكر رأيه قائلاً : «والصوابُ : أنَّ اهْرَمَعَ رُبَاعِيٌّ ، والأصلُ هْرَمَعَ كـ: حَرَجَمَ ، ثُمَّ زِيدَتْ فِيهِ النُّونُ كَمَا زِيدَتْ فِي اخْرَنْجَمَ»^(٣) .

- (من) في قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾^(٤) .

ذهب ابن مالك إلى أن (من) في قوله (من أولياء) زائدة ، و(أولياء) حالاً ، ثم قال : «وهذا كُلُّهُ بَعِيدٌ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لِلتَّبَعِيضِ ، وَأَمَّا الزَّائِدَةُ وَالْحَالِيَةُ فَمَرْدُودَةٌ مَعْنَى ، وَفِيهَا بَحْثٌ مَحَلُّهُ

(١) ينظر ص ٢٧٦ من التحقيق .

(٢) ينظر الصحاح (خلبس) ٣/٩٢٣ .

(٣) ينظر ص ٢٨٥ من التحقيق .

(٤) الفرقان : ١٨ .

غيرُ هذا»^(١) .

وما ذهب إليه ابن مالك موافق لابن جني في المحتسب^(٢) : «أما إذا ضمت النون فإن قوله : «من أولياء» في موضع الحال ؛ أي : ما كان ينبغي لنا أن نَتَّخِذَ من دونك أولياء ، ودخلت (من) زائدة لمكان النفي ؛ كقولك : اتخذت زيداً وكيلاً ، فإن نفيت قلت : ما اتخذت زيداً من وكيلاً» .

ورأي التلمساني في أنها للتبعيض موافق للزمخشري^(٣) قال : «ومن للتبعيض ، أي : لا نتخذ بعض أولياء» .

وردَّ ابن هشام في المغني^(٤) رأي ابن مالك قال : «وشذت قراءة بعضهم (ما كان ينبغي لنا أن نَتَّخِذَ من دونك من أولياء) ببناء نتخذ للمفعول ، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة (من) في الحال ، ويظهر لي فساده في المعنى ؛ لأنك إذا قلت : (ما كان لك أن تتخذ زيداً في حال كونه خاذلاً لك) فأنت مثبتٌ لخذلانه ناهٍ عن اتخاذه ، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية» .

مما سبق يتضح لنا أنَّ التلمساني موافق لابن هشام في رأيه .

(١) ينظر ص ٣١٥ من التحقيق .

(٢) ١٢٠ / ٢ .

(٣) تفسير الكشاف : ٢٦٣ / ٣ .

(٤) ٣٥٥ / ١ .

- الكسر في باب المغالبة :

اختار مذهب البصريين في منع الكسر في قوله : «خَاصَمْتُهُ فَأَنَا أَخْصِمُهُ بِالْكَسْرِ» ، وقال : «ويأبى ذلك البصريُّونَ ، وإنَّما التُّزَمَ الضَّمُّ في بابِ الغَلَبَةِ لِيَدُلَّ على مَعْنَاهَا ، لما في الضَّمِّ مِنْ قُوَّةٍ ، وليَكُونَ ذلك منبَهَةً على معنى طَرَأَ في الفعل ؛ لأنَّ لُزُومَهُمْ ذلك مُشْعِرٌ به - والله أعلم-»^(١) .

- النقل بالهمزة :

قال : «والخلافُ في النَّقْلِ بالهمزة مُقَرَّرٌ في النحو ، والأصحُّ أَنَّهُ قِيَاسٌ في اللازم ، سَمِعُ في غيره»^(٢) . وهو في ذلك تابع لسيبويه .

وفي النقل بالهمزة مذاهب :

أحدها : أنه سَمِعُ في اللازم والمتعدي ، وهو مذهب المبرد^(٣) .

الثاني : أنه قِيَاسٌ فيهما ، وهو مذهب أبي الحسن الأَخْفَشِ^(٤) ، والفارسي^(٥) .

والثالث : أنه قِيَاسٌ في اللازم ، وسَمِعُ في المتعدي ، وهو مذهب سيبويه^(٦) .

والرابع : أنه مقيسٌ في كل فعل إلا في باب عَلِمَ ، وهو مذهب أبي عمرو^(٧) وجماعة .

والخامس : فيه تفصيل ؛ فإن كان الفعل يكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل

الفعل ؛ نحو : قام وقعد ، فيقال : أقمته وأقعدته .

وسَمِعُ فيما ليس كذلك ، نحو : أذبحته الكبش ، أي جعلته يذبحه ؛ لأن الفاعل له يصير

على هيئة لم يكن عليها^(٨) .

(١) ينظر ص ٢٠٣ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٢٣٤ من التحقيق .

(٣) ينظر المقتضب : ١٧٨/٤ .

(٤) ينظر رأي أبي الحسن في المساعد : ٤٤٦/١ .

(٥) ينظر : الإيضاح : ٩١ ، والبغداديات : ١١٧ .

(٦) ينظر رأيه في ارتشاف الضرب : ٢٠٩٣/٤ .

(٧) ينظر رأيه في : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٣/٤ ، والمساعد : ٤٤٦/١ ، والهمع : ١٤/٥ .

(٨) ينظر المراجع السابقة .

- مضارع (راء) .

قال : «وَأَمَّا رَاءٌ فَلَمْ يُسْمَعْ لَهُ مُضَارِعٌ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١) .

و(راء) مقلوب رأى ، ورأيه هذا مخالف لابن مالك الذي يرى أن مضارعه (يراء) ، قال ذلك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح^(٢) عند حديثه عن إثبات ألف يراك بعد متى الشرطية : «وفي ثبوتها أربعة أوجه ؛ أحدها : أن يكون مضارع (راء) بمعنى رأى .. ، ومضارعه (يراء)» .

وقال أطفيش في شرحه : «قال الدماميني : مضارعه (يرئي) كباع يبيع»^(٣) .

أما ابن السيد البطليوسي فيرى أن (راء) لا مضارع لها فقال : «ولم نجد لـ(راء) تصرفاً في مستقبل ولا في مصدر ولا غير ذلك مما يتصرف فيها في (رأى) من أمر ونهي واسم فاعل واسم مفعول»^(٤) .

وهكذا يمضي الشارح في شرحه ، فأحياناً يعرض للمسألة ويذكر آراء العلماء فيها ويقف منها موقف العالم الناقد ، وأحياناً يلم بها إماماً دون ترجيح .

(١) ينظر ص ١٦٧ من التحقيق .

(٢) ص ١٨ .

(٣) ينظر شرح أطفيش : ٢٨٥ / ١ .

(٤) ينظر الاقتضاب : ٣٣٤ / ١ .

* منزلة هذا الشرح بين شروح اللامية

منذ أن أَلَّف ابن مالك اللامية والعلماء مقبلون عليها شرحاً ، وتعليقاً ، وتوضيحاً لألفاظها ، وفكاً لألغازها ورموزها ؛ حتى كثرت شروحها .

ويعد هذا الكتاب من أوسع شروح اللامية التي سبقتة ؛ حيث جاءت الشروح السابقة له مختصرة إذا ما قورنت بهذا الشرح ؛ كشرح ابن الناظم ، وشرح البجائي ، والبرماوي ، وغيرهم . وقد دعاه إلى وضع هذا الشرح ما لمس من حاجة الطالب إلى فهم مسائل اللامية التي عسر فهمها ، وغوامض يصعب استيعابها .

وقد احتل شرحه مكانة بارزة بين الشروح الكثيرة التي جاءت على اللامية ، ويعود سبب احتلاله لهذه المكانة إلى الآتي :

أولاً : لمكانة ابن العباس التلمساني بين علماء زمانه .

ثانياً : لمنهجه الذي اتبعه في شرحه ، وقد تميَّز عن غيره بميزات أخصها في النقاط التالية :

- ١ - اتسم بعنايته الفائقة بضبط الألفاظ والكلمات ، وشرحها لغوياً واصطلاحياً .
- ٢ - كثرة الشواهد وتنوعها ؛ سواء أكانت شواهد قرآنية ، أم أحاديث نبوية ، أم أمثال العرب وأقوالها ، أم شواهد شعرية ، فلا تكاد تمر مسألة من غير دليل ومثال .
- ٣ - ولعل ما يزيد من قيمة هذا الشرح احتواؤه على مادة علمية غزيرة من صنوف العلوم وضروب المعرفة ، وهذا يدل على سعة اطلاعه ، وعمق تفكيره .
- ٤ - الاهتمام بذكر ما يورد على المسألة من إشكالات مع الجواب عنها .
- ٥ - ظهور شخصيته العلمية بالتعقيب على كثير من الآراء التي يعرضها تأييداً ، أو مخالفة ، أو استدراكاً ، أو تحسيناً ، أو تقييحاً ، وأحياناً بالتماس الإجابة لأصحابها .
- ٦ - التوسع في عرض المادة اللغوية وتوضيح دلالات المشتقات ، مع الاستشهاد لها من كلام العرب .

٧ - ويعزز مكانة هذا الشرح بين شروح اللامية اعتماد من أتى بعده من العلماء عليه في كتبهم ، وتلقيهم له بالقبول - كما سنرى في الفقرة اللاحقة - .

هذه النقاط هي أبرز ما يميز هذا الشرح عن غيره من الشروح السابقة له .

* أثره فيمن بعده

حظي شرح الشيخ محمد بن العباس التلمساني باهتمام كبار العلماء ، فعوّل عليه من جاء بعده ، فمنهم من نقل عنه مصرحاً باسمه ، ومنهم من نقل ولم يصرح ، ومنهم من اختصره . فممن أفاد منه ونقل عنه ولكنه لم يصرح باسمه : يعقوب بن سعيد المكلاقي ، وقد قيل في ترجمته^(١) : «شارح لامية الأفعال مختصر كتاب ابن العباس كأنه نسخة منه إلا في يسير من شرح ابن العباس» .

وقد لاقى شرح المكلاقي القبول عند العلماء من بعده ، فمنهم من اختصره وشرحه متناسين الأصل والفضل لابن العباس .

ومن هؤلاء : محمد بن أبي القاسم السجلهاسي في شرحه «مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال» .

وكذلك بحرق في كتابه «فتح الأقفال وحل الإشكال» ، فقد نجد بعضاً من أقواله وآرائه وأمثله منشورة في ثنايا شرحه .

وبالتالي تناول العلماء لآراء ابن العباس دون ذكر له .

أما الذين نقلوا عنه وصرّحوا باسمه ، فهو محمد بن يوسف أطفيش كقوله : «وقال صاحب تحقيق المقال» ، ونقل عنه في أكثر من موضع ، ومن هذه المواضع : ١٧٦/١ ، ١٩٧/١ ، ٢٨٥/١ ، ٢٣٢/٢ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٠١/٢ .

وكذلك السجلهاسي في بعض نقولاته صرح باسمه ، يقول : «ونقل ابن غازي مثله عن ابن العباس في شرح اللامية»^(٢) .

وقال : (لكن قال الزباني بعد نقله هذا النص : «وهو خلاف ما يفهم من كلام ابن العباس في شرح البيت..»^(٣)) .

ومن نقل عنه وصرّح باسمه عبدالكريم الفكون في كتابه فتح المالك في شرح لامية ابن

(١) ينظر موسوعة أعلام المغرب : ٧٥٨-٧٥٩ .

(٢) ينظر : مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال : ٤٣٥ .

(٣) المرجع السابق : ٨٠ .

مالك ، ومن هذه المواضع : ص ١٣٦ ، ١٤٦ .

ونقل هؤلاء الأئمة من الشرح يدل على تقديرهم له ، وثقتهم به .

ومن لخصه : علي بن محمد بن أبي الحسن ، وسمّاه : «تلخيص تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال» ، وقد صرّح باسمه قائلاً : «وبعد ، فإني استعنت بالله على تلخيص تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال ، للشيخ الإمام العالم العلامة الأوحى المتفنن المدرس المفتي الخطيب البليغ الفصيح شيخنا ومولانا وعمدة ديننا ذي النص والقياس سيدي أبي عبدالله محمد بن العباس» .

ولا شك أن الجانب العلمي عند ابن العباس التلمساني كان معروفاً لدى بعض العلماء ، ولعل في نقل أطفيش والمكلاطي وبحرق ما يؤكد معرفة هؤلاء العلماء للمكانة العلمية الكبيرة التي وصل إليها ابن العباس التلمساني .

ويمكن القول : إن ابن العباس التلمساني كان له أثر كبير في الخالفين من كبار النحاة حيث قدّر كثير من العلماء مكانته ؛ فنقلوا عنه ، وضمّنوا كتبهم آراءه .

الفصل الثالث :

الشرح في ميزان النقد

المبحث الأول :

موازنة بين شرح التلمساني وشرحي ابن الناظم وبحرق

المبحث الأول : موازنة بين شرح التلمساني وشرحي ابن الناظم وبحرق

ستكون هذه الموازنة بين شرح التلمساني وبين شرحي ابن الناظم وبحرق .
 فشرح ابن الناظم هو أول شروح اللامية وجوداً ، وكل من أراد شرح اللامية فلا بد من أن
 يكون هذا الشرح بين يديه .
 وأما شرح بحرق الموسوم بـ«فتح الأفعال بشرح لامية الأفعال» المشهور بالشرح الكبير
 لجمال الدين محمد بن عمر الحميري الحضرمي المعروف ببحرق ؛ فهو شرح متأخر ، قد اطلع
 على أكثر من شرح للامية وأفاد منها .
 وأما شرح التلمساني فيعد من الشروح المتوسطة زمنياً بين ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) وبحرق
 (ت ٩٣٠هـ) .

وستعقد هذه الموازنة بين جانبيين هما ؛ جانب الشكل ، وجانب الموضوع .

أولاً : الجانب الشكلي :

وهي موازنة عامة تضيء لنا بعض الجوانب ولا تخرج بنا عن المسار .
 وأحب أن أشير إلى أن هذه الموازنة قد أفادت من الشروح السابقة لها ، كشرح العطار ،
 وشرح حمد الصعيدي المالكي ، وشرح الطرة للشنقيطي .
 وستكون هذه الموازنة من خلال الحديث عن حجم الشروح ، وعرض المسائل
 والشواهد ، وموقفهم من الناظم حسبما يتضح من الجدول التالي :

بحرق (ت ٩٣٠هـ)	التلمساني (ت ٨٧١هـ)	ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)	* * *
يعد شرح بحرق أكبر حجماً ؛ لأنه مستوعب لشرح سابقه .	يعد شرح التلمساني من الشروح المطولة ؛ لأنه استوعب فيها آراء سابقه .	يعد شرح ابن الناظم مختصراً وصغيراً لأنه أولها ظهوراً، وقد طبع أكثر من مرة .	حجم الشروح
يذكر بحرق أبيات اللامية، ثم يشرحها ويستطرد في ذكر الأمثلة، وقد بلغ بعضها ثلاثمائة وسبعون مثلاً على قاعدة واحدة، وقد صرح بذلك في مقدمة شرحه فقال: «لهذا شرحت أنا هذه المنظومة شرحاً مطابقاً لغرض الناظم - رحمه الله - فبسطت القول في الباب الأول بكثرة الأمثلة التي يحتاج إليها، فذكرت للفعل الرباعي نحو مائة مثال، ولفعل المضموم مائة أيضاً، ولفعل المكسور نحو ثلاثمائة	توسط التلمساني في هذا المضمار ، فلم يسرف إسراف بحرق، ولم يوجز إيجاز ابن الناظم، وقد كان يستدرك على الناظم أفعالاً لم يذكرها .	يذكر ابن الناظم بيت اللامية، ثم يشرحه شرحاً موجزاً مفسراً بالأمثلة دون إسهاب .	عرض المسائل

<p>وسبعين، منها نحو أربعين لونا^(١) .</p>			
<p>استشهد بهاتين وثلاثين شاهداً من القرآن، واستشهد من الحديث بأربعة عشر حديثاً، وبثلاثة أقوال للعرب، وثلاثة عشر بيتاً من الشعر.</p>	<p>استشهد بمائة وسبعة عشر شاهداً من القرآن، واستشهد بثلاثة وعشرين حديثاً نبوياً. واستشهد بتسعة أقوال، وبخمسة أمثال. واستشهد بنحو (١١٢) شاهدٍ شعري.</p>	<p>استشهد ابن الناظم في شرحه بأحد عشر شاهداً من القرآن، ولم يستشهد بالحديث، واستشهد بقول واحد لعمر - رضي الله عنه - وهو (لولا الخليفة لأذنت)، أما الشعر فقد استشهد بثلاثة عشر شاهداً شعرياً .</p>	<p>الشواهد</p>
<p>يكثر من التنبهات التي يستدرك فيها على الناظم، أو يرد عليه، أو يقيد ما أطلقه، وهو يفوق التلمساني في استدراكاته وتنبهاته.</p>	<p>كان يناقش ويرجح، ويستدرك عليه، ويخالفه في بعض الآراء في أدب وتواضع.</p>	<p>كان شارحاً لنظم والده فقط .</p>	<p>موقفهم من الناظم</p>

ثانياً : الجانب الموضوعي

وهذا يقتضي تحديد بعض النصوص ؛ ليعرف أيهم أكثر عمقاً ، وأدق تفصيلاً ، ومدى تأثير السابق باللاحق .

وسوف أعرض لشرح بيت من اللامية عند كل من ابن الناظم والتلمساني وبحرق .

النص الأول :

قال ابن مالك في باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه :

وَفَتَحَ مَا حَرَفُ حَلْقٍ غَيْرُ أَوَّلِهِ عَنِ الْكِسَائِيِّ فِي ذَا النَّوْعِ قَدْ حَصَلَا

قال ابن الناظم^(١) : «مذهب الكسائي : أن فعل الدال على الغلبة ويمنع من ضم عين مضارعه استحقاق فتحها ؛ لكون عين الفعل أو لامه من حروف الحلق ؛ وهي : الهمزة والهاء ، والعين والحاء ، والغين والحاء .

كما يمنع من ضم عينه استحقاق الكسر ؛ لكون الفاء واواً ، أو العين أو اللام ياءً ، فتقول :

فاهمني ففهمته فأنا أفهمه .

وهازأني فهزأته فأنا أهزؤه .

وصارعني فصرعه فأنا أصرعه ، على قياس ما سواه من نظائره .

ومذهب غير الكسائي : أنه لا أثر لحروف الحلق في هذا النوع ، ويدل على صحة مذهبهم

قول العرب «شاعرني فشعرته فأنا أشعره بضم العين» .

وقال التلمساني : «يعني به أن باب المغالبة وهو الذي أراد بقوله : (في ذا النوع) لايؤثر فيه

الحلقي عند الجمهور خلافاً للكسائي .

وأشار بـ(غير أوله) إلى أنه لا فرق في ذلك بين كون حرف الحلق عيناً ، وكونه لاماً ، وهذا

هو المنقول عن الكسائي ، خلاف ما يعطيه كلام ابن عصفور من أنه إنما قال ذلك في حلقي

العين .

وظاهر قوله : (في ذا النوع) إلى أن الكسائي يقوله بالفتح وإن سُمع فيه الضم قياساً على

غير باب المغالبة ، ويحتمل أن يكون قصده الحكم على النوع ؛ ليفيد أن الكسائي إنما يلحق

الحكم بالنوع لا بالشخص .

فيفتح ما لم يسمع ضمه لا ما سمع ، ويعني الكسائي ، وقد خلا من موجب الكسر كالواوي الفاء واليائي العين ، لأن الحلقي لا تأثير له فيها مطلقاً كانا في باب المغالبة أم لا . وحاصل ذلك : أن الكسائي وغيره إنما اختلفوا في الصحيح ، وهذا صحيح . وقد نقل عن العرب : شاعرنى فشعرتة فأنا أشعره ، وفاخرنى ففخرته فأنا أفخره بالفتح . وروى أبو زيد ذلك بالضم ، وحكى الجوهري : «واضأني فأنا أوضؤه» بالفتح ، قال : «وذلك للحلقي» ، ولعله علل بذلك تبعاً للكسائي ، ولو تبع غيره لقال إنه من الشاذ إلا أن يكون علل ما سمع ، وسمع خاصمته فأنا أخصمه بالكسر ، ويأبى ذلك البصريون وإنما التزم الضم في باب الغلبة ليدل على معناها ، لما في الضم من قوة ، وليكون ذلك منبهة على معنى طراً في الفعل ؛ لأن لزومهم ذلك مشعر به ، والله أعلم .

وأما الثلاثة التي لا يؤثر فيها باب المغالبة ؛ فإنهم أجروها على أصلها استثقلاً لإخراجها إلى الضم في باب : رميت وبعث ووعدت ؛ لأن الضم يستثقل في مثل هذا ، فلعل التزامهم للضم في الصحيح لئلا يختلط باب الصحيح بباب المعتل ، فالتزموا في الصحيح في باب المغالبة ما كان جائزاً في غير المغالبة .

واعلم أن حكم المضاعفة في باب المغالبة حكم غيره ، فيضم لزوماً ، ويجري مجرى غيره إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق ؛ لأن موجب الكسر قد فارقه بتعديه بسبب المغالبة . ويصاغ فعل المغالبة من كل فعل ثلاثي متصرف تام .

وكلام ابن عصفور ظاهر في أنه خاص بـ(فَعَل) المفتوح إذا لم يأت استعماله عنهم إلا منه» .

وقال بحرق^(١) : «إنه إذا بني الفعل لغلبة المفاخر مما ليس فيه داعي الكسر فلا فرق عند الجمهور في لزوم ضمه بين أن يكون غير أوله وهو عينه ولامه حرف حلق أو لا ، وستأتي حروف الحلق المقتضية لفتح المضارع ، فتقول : صارعني فأنا أصرعه بالضم ، وشاعرنى فأنا أشعره ، ومذهب الكسائي : أن حرف الحلق مانع من الضم من ذا النوع ، (أي المبني للغلبة) ، لأن الفتح قد سمع في أفعال منه ، وحمل الجمهور ذلك على الشذوذ ، كما سمع

الكسر في أفعال ، ولا أثر عندهم لحرف الحلق .

تنبيه : مقتضى الصحاح موافقة الكسائي في أن حروف الحلق مانع من الضم ؛ فإنه قال :
خصمه يخصمه : غلبه ، وهو شاذٌ ؛ فإن فاعلته ففعلته يرد يفعل منه إلى الضم إن تكن عينه
حرف حلق . انتهى

وقوله : (وفتح ما حرف حلق غير أوله) فتح : مبتدأ ، وقد حصل : خبره ، وما :
موصولة ، وحرف : خبر مقدم لغير أوله ، والجملة صلة ما .

النص الثاني :

قال ابن مالك في اللامية :

وَمِنْهُ صِيغَ كَسَهْلٍ وَالظَّرِيفِ، وَقَدْ يَكُونُ أَفْعَلٌ، أَوْ فَعَالًا أَوْ فَعَلًا

قال ابن الناظم^(١) : «وبناء اسم الفاعل من فَعُلٍ على فَعَلٍ وفعيلٍ ، نحو : سَهْلٌ فهو سَهْلٌ ، وصَعْبٌ فهو صَعْبٌ ، وِضْحٌ فهو وِضْحٌ ، وشَهْمٌ فهو شَهْمٌ ، وظَرْفٌ فهو ظَرْفٌ ، وشرفٌ فهو شريفٌ ، وكرمٌ فهو كريمٌ .

وقد يجيء على أفعل ، نحو : خَرَّقَ الرجل فهو أخرق : أي أحمق ، وشنعٌ فهو أشنع : إذا قبح .

وعلى فَعَالٍ ؛ نحو : جَبُنَ فهو جَبَانٌ ، وحصنت المرأة فهي حصان .

وعلى فعلٍ ؛ نحو : بَطُلٌ فهو بَطْلٌ ، وحسنٌ فهو حسنٌ» .

قال التلمساني^(٢) : «قلت -والله ربنا المستعان وعليه التكلان- : ضمير (ومنه) يعود على فَعُلٍ الذي يليه ، أي وصيغ من فَعُلٍ على فَعَلٍ ، ك: سَهْلٌ فهو سَهْلٌ ، وعلى فعيل ك: ظرفٌ فهو ظريفٌ .

و(فعيل) فيه مقيس ، قال المصنف : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب ، وانظره مع ما لابنه في شرح الألفية .

والذي قال غيرهما أن الذي ينقاس في فَعُلٍ (فعيل) دون (فَعَلٍ) .

وقوله : (وقد يكون أفعل إلى آخره) أي إنه يأتي قليلاً على (أفعل) ؛ نحو : خَرَّقَ الرجل فهو أخرق ، أي حمق ، وشنعٌ فهو أشنع .

ومثال فعال : جبن الرجل فهو جبان ، وحصنت المرأة فهي حصان .

ومثال فَعَلٍ : بطلٌ فهو بطلٌ ، وحسنٌ فهو حسنٌ .

ولو قال المصنف -رحمه الله- : (وقد يكون أحمق أو جباناً أو بطلاً) لكان أحسن ؛ إلا أن

يقال : لعله خاف لأجل ما وصفه به من القلة أن يتوهم خصوص الأمثلة» .

(١) ص ٦١ .

(٢) ص ٣٥٤ .

قال بحرق^(١) : «أي ويصاغ اسم الفاعل من فَعَلَ بالضم المذكور في آخر البيت قبله على وزنين قياسيين ؛ وهما : فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين ، وفَعِيل ؛ نحو : سَهْلُ الأمر فهو سهل ، وصعب فهو صعب ، ونحو : ظرف الرجل فهو ظريف ، وشرف الرجل فهو شريف ، فهذان الوزنان هما الغالب في اسم الفاعل من فَعَلَ المضموم ، وقال المصنف -رحمه الله- في شرح التسهيل : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب» .

على ضوء هذين النصين يمكن أن نلمح بعض خصائص أسلوبهم :

- فابن الناظم قد أجمل القول إجمالاً ، فغلبت عليه سمة الإيجاز الشديد ، فكان يكتفى بشرح البيت مع ذكر مثاله فقط ، ولم يلجأ إلى ذكر آراء العلماء ، وبيان العلل الصرفية .

- أما بحرق فقد أكثر من ذكر الأمثلة .

- أما التلمساني فكان أكثر شمولاً ، وأوفى تعليلاً وتفصيلاً ومناقشة ؛ حيث عمد إلى التفصيل الدقيق ، وعني بذكر آراء العلماء ، هذا بالإضافة إلى أن العناية بالشواهد سمة بارزة في منهجه ، مع توضيح المعاني اللغوية لبعض الكلمات .

وتأثر بحرق بالتلمساني واضح في شرحه ، فقد قال :^(٢) «تنبه مقتضى الصحاح في موافقة الكسائي» وهذا ما أشار إليه التلمساني^(٣) في ذكره لقول الجوهري وتعليقه لقوله .
ومن خلال تباعي لشرح بحرق وجدت تأثره واضحاً بالتلمساني ونقله عنه دون الإشارة إليه ؛ ومن هذه المواضع :

- قال التلمساني^(٤) : «والمقيسُ من فَعَلَ فعالة ، وفي فُعولة خلاف» .

- قال بحرق^(٥) : «والصواب عندي ما قاله بعضهم : أن المقيسُ الفعالة فقط» .

(١) ص ١٦٧ .

(٢) فتح الأفعال : ٩٩ .

(٣) ينظر ص ٢٠٣ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٣٨٨ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ١٨٦ .

- قال التلمساني^(١) : « ولم ينبه المصنف في هذا النظم على السير » .

- قال بحرق^(٢) : « أهمل الناظم - رحمه الله - ما دل على سير أو تقلب » .

قال التلمساني^(٣) : « ذكر أن تَفْعَالاً يكون مصدر لفعل عند قصد التكثير ، وهو المراد بقوله (في تكثير فَعَلٍ وفي السبب) أي سبب تكثير الفعل ، ومثل ذلك بتسيار ، وهذا الذي ذكره مخالف لمذهب البصريين ؛ لأنهم إنما يرون ذلك في مصدر الثلاثي إذا أرادوا به التكثير ، كما يقولون في الفعل كسر إذا قصدوا الكثرة قالوا : كَسَّر ، وكما يقولون في الوصف ضارب ، فإذا أرادوا التكثير قالوا : ضَرَّاب ، فيرفعون الاحتمال الذي في فاعل قلة أو كثرة » .

قال بحرق^(٤) : « وما ذكره أيضاً من كون التسيار ونحوه من مصادر فعل المضعف هو مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ، وكأنه اختاره ، وذلك أيضاً ظاهر التسهيل ؛ لكن مذهب سيبويه وسائر البصريين أنها مصادر الثلاثي ، وجيء بها كذلك لقصد التكثير » .

قال التلمساني^(٥) : « واختلف في المحذوفة ؛ فذهب الخليل وسيبويه - رحمهما الله - إلى أنها الزائدة ؛ لكونها زائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن التعويض إنما عهد في حرف المد الزائد قبل الآخر ؛ نحو : زناديق وزنادقة ، وفرازين وفرازنة » .

وذهب الأخفش والفراء إلى أن الأولى هي المحذوفة ؛ لأن الساكنين إذا اجتمعا حذف أولهما ، ولأن الثانية جاءت لمعنى والحذف يخل به ، ولأنها التي اعتلت في الفعل والمصدر محمول عليه ، فطرقة التغيير بنقل حركته وقلبه ، والتغيير يأنس بمثله فيطرقتها الحذف » .

قال بحرق^(٦) : « واختلفوا في المحذوف من نحو الإقامة والاستقامة من الألفين ، فعند

(١) ينظر ص ٣٨٦ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ١٨٨ .

(٣) ينظر ص ٤١٠ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ١٩٥ .

(٥) ينظر ص ٤١٥ من التحقيق

(٦) ينظر ص ١٩٧ .

سيبويه والخليل أنها الألف المزيدة قبل الآخر ، للدلالة على المصدر ؛ لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل ، وعند الأخفش والفراء بالعكس ؛ لأن حذف حركة العلة أولى من حذف حرف زيد للدلالة على معنى ؛ لثلاث تفوت الدلالة بحذفه» .

قال التلمساني في قوله : (فارح صدق ولا) ^(١) : «قصره ضرورة» .

قال بحرق ^(٢) : «قوله (فارح صدق ولا) ، أي : كن حافظاً ، وإنما قصره لضرورة الشعر» .

قال التلمساني ^(٣) : «وقد أجمل المصنف أيضاً وأحال على الصيغ ، ولم يبين ما شذ من ذلك هل المصدر أو كلاهما؟ كما أنه ينبغي له أيضاً أن يعين من أي فعل شذ ، ومن أي مادة ومعنى؟» .

قال بحرق ^(٤) : «والناظم لم يبين كون الشذوذ ورد في مصادرها أو ظروفها ، وكذا في التسهيل ، وما قيده به من كون الشذوذ مرة في المصدر ومرة في الظرف تبعت فيه بدر الدين وبعض شروح التسهيل» .

قال التلمساني ^(٥) : «ومن ذلك المأوى المكان الذي يحوي الإبل ، يعني أنه شذ فيه الكسر ، ومكان الإيواء لغير الإبل والمأوى بالفتح على القياس ، وقد ذكر في التسهيل أن مأوى الإبل مما جاء بالوجهين وهو الصحيح» .

قال بحرق ^(٦) : «وفي غير الإبل المأوى بالفتح على القياس ، كذا ذكره الناظم هنا ، وفي التسهيل أن مأوى الإبل بالوجهين» .

(١) ينظر ص ٤٢٥ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٢٠٣ .

(٣) ينظر ص ٤٣٧ من التحقيق .

(٤) ينظر ص ٢٠٨ .

(٥) ينظر ص ٤٣٤ من التحقيق .

(٦) ينظر ص ٢٠٩ .

قال التلمساني^(١) : «ولعل المصنف تركه قصداً لقلته في كلام العرب» .

قال بحرق^(٢) : «إنما ذكر الناظم - رحمه الله - المفعل بالضم استطراداً ، ولم يذكره في الترجمة لقلته» .

(١) ينظر ص ٤٢٤ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ٢١٢ .

المبحث الثاني : الكتاب في الميزان

ويشمل :

- قيمة الكتاب العلمية .

- المآخذ عليه .

المبحث الثاني : الكتاب في الميزان

* قيمة الكتاب العلمية :

يعد شرح التلمساني من المؤلفات الصرفية المفيدة ، وتظهر أهميته في الأمور التالية :
أولاً : تكمن قيمة الكتاب العلمية في أنه يشرح نظماً مشهوراً لعلماء جمال الدين بن مالك ؛ وهي لامية الأفعال ، وقد توالى عليها الشروح الكثيرة ، وهي مع كثرتها تتميز عن بعضها البعض ، فشرح ابن الناظم يختلف عن شرح ابن دهقان النسفي ، وعن شرح البرماوي ، وشرح العطار ، فكل عالم من هؤلاء العلماء وغيرهم له منهجه وطريقته في الشرح والتوجيه .

ثانياً : كثرة نقولاته عن العلماء السابقين ، وقد أتاح له زمنه المتأخر أن يجمع تراثاً ضخماً ، ويضعه بين أيدينا ، مما يؤكد اطلاعه الواسع على ما كتب قبله في هذا العلم .

ثالثاً : نقله القارئ من علم إلى آخر ، وهذا الأمر - على أن بعض المحدثين يرونه خلافاً في التأليف - قد سار عليه الأقدمون ولا يرون به بأساً إذ دعت إليه الحاجة .
 ففي الشرح فوائد لغوية ، وأخرى بلاغية ، وتجد فيه علوم القرآن والقراءات وغير ذلك ، مما يجعل الكتاب موسوعة علمية كبيرة .

رابعاً : الكشف عن شخصية نحوية مغمورة لم تشتهر ، فهو وإن كان من علماء القرن التاسع إلا أنه لم يثنه القول بأن السابق لم يدع للاحق شيئاً عن تمحيص الأقوال ، وتنفيذ الآراء ، والرد على كبار النحاة ، معضداً رأيه بالشواهد .

خامساً : وجود بعض آراء وأقوال التلمساني منشورة في شرح أطفيش ، فهو كثيراً ما يعول عليه ، وكذلك شرح سعيد بن يعقوب المكلاتي الذي قيل عن شرحه : إنه «مختصر كتاب ابن العباس كأنه نسخة منه إلا في يسير من شرح ابن العباس»^(١) .

وهذا يدل على اهتمام العلماء بهذا الشرح ، ويجعل للكتاب قيمة كبيرة ، وتراثاً علمياً مفيداً .
 ولا يخفى على من اطلع على هذا الكتاب أنه كتاب جيّد مفيد ، خليق بطالب العلم أن يفيد منه ، ويقف على فوائده الجمّة .

(١) ينظر موسوعة أعلام المغرب : ٧٥٨/٢ - ٧٥٩ .

* المآخذ عليه

لا يسلم الإنسان من الخطأ والزلل ، وكما قيل : «من أَلَّف فقد استهدف» ، ولكل شرح مميزات وعيوب ، وعلى شرح محمد بن العباس التلمساني مآخذ - وإن كنت لا أرقى إلى أن أجعل نفسي حاكمة على هذا الشارح ؛ وإنما هي ملاحظات أدركتها بنظري القاصر - يمكن بيانها فيما يلي :

أولاً : الاستطراد .

ومن أمثلة ذلك عند شرحه بيت اللامية :

الحمد لله لا أبغي به بدلا حمداً يبلغ من رضوانه الأملأ

تعرض فيه للفرق بين الحمد والشكر فقال : «واختلف في الحمد والشكر»^(١) ، وذكر فيه رأي سيبويه وثعلب .

وتعرض فيه لاختلاف العلماء في اشتقاق اسم (الله) ، فقال : «واختلف في اشتقاقه ؛ فقال الإمام مذهب الشافعي ، والحنفي ، والقفال ، والشاشي ، والغزالي ، والخطابي ، والبلخي ، والخليل ، وسيبويه وأكثر الأصوليين أنه غير مشتق ، وذهب أكثر الأدباء وجل المعتزلة أنه مشتق»^(٢) ، ثم ذكر آراء العلماء وحججهم في ذلك .

وكذلك تعرض لخواص اسم الله المعنوية واللفظية فقال : « فمن المعنوية ما تقدم ، ومن ذلك أن أسماء الله تعالى كلها صفات ، والله اسم مخصوص به غير صفة ، ومن الصفات اللفظية نداؤه بالألف واللام ..»^(٣) .

وهذه كلها استطادات متوالية قبل الشروع في شرح متن اللامية .

(١) ينظر ص ١٢١ من التحقيق .

(٢) ينظر ص ١٢٦-١٢٧ من التحقيق .

(٣) ينظر ص ١٢٩ من التحقيق .

وفي فصل «في فعل ما لم يسم فاعله» تحدث عن أغراض حذف الفاعل ، وعن أدلة الزيادة .
وغير ذلك من الاستطرادات .

ثانياً : الدعاء بجاه الرسول ﷺ ، وهذا لا يجوز شرعاً ، وإنما شرع الله لعباده التوسل إليه سبحانه بأسمائه وصفاته ، وأما الصيغ التي يوردها الشارح مثل قوله : «بعناية سيدنا ومولانا» ، أو «بجاه نبينا» ، أو «بعناية من أنزلت عليه سورة العلق والفلق»^(١) فهي من البدع المحدثه في الدين .

ثالثاً : اعتماد الشارح على التسهيل وشرحه ، أحياناً ينقل النص من شرح التسهيل دون الإشارة إلى الأخذ منه ، وأحياناً نجده يلخص عبارة ابن مالك ويصوغها بأسلوبه .

رابعاً : الإكثار من النقل عن آراء العلماء دون عزو إلا نادراً .

خامساً : عدم نسبة بعض القراءات إلى قرائها ، وكذلك بعض الشواهد الشعرية لم يعزها إلى قائلها .

سادساً : عدم اهتمامه بإعراب أبيات اللامية ؛ وخاصة في الباب الأخير .

سابعاً : استخدامه كلمة نائية وهي (غَيْبًا) ، وقد وردت في الشرح مرة واحدة في قوله :
«ولعل غيباً أن يقول»^(٢) .

وبعد فهذا ما لفت نظري في هذا الشرح ، ونسأل الله أن يعفو عنا ، ويستر عيوبنا في الدنيا والآخرة .

وهذه المآخذ لا تنقص من قيمة الشرح ؛ لما احتواه من توضيح وتفصيل لأبواب اللامية .

(١) ينظر : ٣٢٤ / ٢ ، ٤٢٦ / ٢ .

(٢) ينظر ص ٣٢٩ من التحقيق .

القسم الثاني : التحقيق

ويشمل :

- توثيق الكتاب ، ونسبته إلى مؤلفه .
- وصف النسخ المعتمد عليها في التحقيق .
- صور من المخطوط .
- متن لامية الأفعال .

توثيق الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

هناك أدلة عديدة تؤكد -بما لا يدع مجالاً للشك- أن الكتاب الذي بين أيدينا هو لمحمد بن العباس التلمساني ؛ منها :

أولاً : نص النسخ المخطوطة في بدايتها بعد البسملة باسمه واسم أبيه وجده .
ثانياً : ذكر بعض كتب التراجم أن لأبي عبدالله محمد بن العباس التلمساني (ت ٨٧١هـ) شرحاً للامية الأفعال يسمى بـ(تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال) .
 ومن هذه الكتب : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : ٢٧٨ / ٧ ، وكفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدياج : ١٨٨ / ٢ ، وهدية العارفين : ٢ / ٢٠٥ ، وشجرة النور الزكية : ٢٦٤ ، ورحلة القلصادي : ١٠٩ ، ومعجم المؤلفين : ٣ / ٣٨١ ، والأعلام : ٦ / ١٨٣ .

ثالثاً : نقول المكلاقي ، ومحمد بن يوسف أطفيش في شرحه للامية لكثير من أقوال محمد بن العباس التلمساني ، فيقول : «قاله أبو عبدالله بن العباس في تحقيق المقال» ، أو «قال صاحب التحقيق» ، أو «قاله صاحب تحقيق المقال» .

وجميع النصوص المستشهد بها في شرحه مذكورة في شرح التلمساني .

رابعاً : ومما يؤكد نسبة الكتاب للمؤلف ما ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي في حديثه عن لامية الأفعال وشرحها : ٥ / ٢٩٢ .

فكل ما تقدم يؤكد صحة نسبة الشرح إلى شارحه .

وصف النسخ المعتمد عليها في التحقيق

اعتمدت في التحقيق على خمس نسخ ، ولما أنهيت التحقيق والدراسة علمت بوجود نسخة أخرى في الجزائر أشير إليها في فهرست معلمة التراث الجزائري : ٣ / ١٠٠ ، دون الإشارة إلى مكانها ، مما تعذر الوقوف عليها .

١ - النسخة الأولى (أ) :

وهي النسخة التي اتخذتها أصلاً ؛ لأنها أقدمها ، يعود تاريخها إلى السادس عشر من ذي القعدة عام أحد وسبعين وثمانمائة ، أي قبل وفاة المؤلف بشهر .

وهي نسخة كاملة ، تحصلت عليها من مكتبة الأسكوريال بأسبانيا ، وتحمل الرقم (٧٩) عربي ، وتقع في (٦٢) لوحة ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة (٢٧) سطراً ، وكتبت بخط مغربي مقروء ، ملون ، فقد كتبت اللامية بالحمرة ، وكذا رؤوس الفقر ، والشرح الباقي باللون الأسود ، وكتبت فيها الفاء بنقطة من تحت ، والقاف بنقطة من فوقه ، وقصر فيها الممدود .

تبدأ هذه النسخة بـ«بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم ، قال الشيخ الإمام المتفنن الراوية أبو عبد الله محمد بن العباس التلمساني نفعنا الله به ، الحمد لله الذي تفرد في ذاته وصفاته وأفعاله عن النظر والأشباه» .

وتنتهي النسخة بـ«وأن يجعلنا في الدنيا والآخرة من الأمنين وأن يلحقنا بالعلماء العاملين والصالحين ، آمين آمين آمين ، بعناية المصطفى الكريم المكين صلى الله عليه وسلم صلاة وسلاماً يبلغان رضی الله ، ويوجبان النجاة والطمأنينة في الدين والتمكين ، والحمد لله رب العالمين» .

وختم الناسخ هذه النسخة بقوله : «وأنا أسأل الله أن يجعل تعبي في نسخته خالصاً لوجهه ، وأن ينفعني به في حياتي وبعد مماتي ، وأن يكفيني ولوالدي ولإخواني ولأصحابي وأشياخي وجميع المسلمين ما أهمنا من أمور الدنيا والآخرة ، وأن يختم للجميع بالشهادة بمنه وكرمه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على خاتم أنبيائه وصفوة أصفياؤه محمد وآله وسلم تسليماً مباركاً فيه بمنه» .

وعلى هذه النسخة تصويبات كأنها قوبلت بنسخة أخرى .

كما أن الناسخ أشار إلى اسمه وتاريخ النسخ فقال : «قال ناسخه عبيدالله أحمد جعله الله من الحامدين : وكان الفراغ من نسخه من هذه النسخة التي نسخت من مبيضة المؤلف قبل يوم الجمعة السادس عشر من ذي القعدة عام أحد وسبعين وثمانمائة» .

٢ - النسخة الثانية (ت) :

وهي نسخة مصورة من دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم (١٦٢٠٧) .
وعدد لوحاتها (٨٧) لوحة ، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٢) سطراً .
وهي نسخة كتبت بخط مغربي واضح مشكول ، سهلت فيها الهمزة ، وقصر فيها الممدود ، وكتبت الفاء بنقطة من تحت ، والقاف بنقطة من فوق ، وهي نسخة عارية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ . ويوجد بها سقط في اللوحة رقم (١٠/ب) و(١١/أ) .
وعلى هذه النسخة حواشٍ واستدراكات تصحيحية لما في المتن ، مما يدل على أنها قوبلت بالأصل أو بما هو كأصل ، مما حولني لاتخاذها المصدر الثاني للمقابلة .
وتبدأ هذه النسخة بقوله : «قال شيخنا وبركتنا وسيدنا الإمام الفاضل العالم العلامة الحافل أبو عبدالله محمد بن الشيخ الصالح أبي الفضل العباسي أبقى الله بركته» .
وتنتهي النسخة بقوله : «بعناية المصطفى المكين صلى الله عليه وسلم ، صلاة وسلاماً يبلغان رضى الله ، ويوجبان النجاة والطمأنينة في الدين والتمكين ، والحمد لله رب العالمين» .
والملاحظ على هذه النسخة أنها مختومة بختم المكتبة الوطنية في بدايتها .

٣ - النسخة الثالثة (ح) :

وهي نسخة مصورة من الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط ، تحت رقم (١٢٩٦٤) مجموع .
وعدد لوحاتها (٤١) لوحة ، وعدد الأسطر في كل لوحة (٣٧) سطراً .
وهي نسخة كاملة كتبت بخط مغربي ملون ، فقد مئز باللون الأحمر الأبواب والفصول ، وكذلك بعض الألفاظ ك : «قال ، قلت ، قوله ، وقول ، واعلم ، والحاصل ، ورحمه الله» .
أما باقي الشرح فكتب بالأسود ، وسهلت فيه الهمزة ، وقصر الممدود ، وكتبت الفاء بنقطة من تحت ، والقاف بنقطة من فوق .

وتبدأ هذه النسخة بقوله : «قال الشيخ الإمام العالم ، الصدر الأوحى ، المتفنن شيخنا

ومولانا عمدة ديننا ودينانا ذو النصر والقياس ، سيدي أبو عبدالله محمد بن العباس التلمساني رضي الله عنه ، ونفعنا به آمين» .

وتنتهي بقوله : «بعناية المصطفى المكين صلى الله عليه وسلم ، صلاة وسلاماً يبلغان رضي الله ، ويوجبان النجاة والطمأنينة في الدين والتمكين ، والحمد لله رب العالمين» .
وكتبها فارس بن عبدالعزيز المتوازي لصاحبه سيد حسين بن سعيد العتابي .
وكان الفراغ من نسخها يوم الأحد الثامن عشر من شهر ذي الحجة عام اثنين وستين وتسعمائة .

وهذه النسخة فيها سقط وأخطاء كثيرة ، ويرجع بعضها إلى انتقال النظر .
ثم يختمها الناسخ بقوله : «انتهى بحمد الله وحسن عونه يوم الأحد عشية الثامن عشر من شهر الله ذي الحجة عام اثنين وستين وتسعمائة ، عرفنا الله خيره ، وكفانا شره ، على يد العبد المذنب الراجي الغفران من ربه فارس بن عبدالعزيز المتوازي ، لطف الله به ، وكتبه لصاحبه سيدي حسين بن سعيد العتابي» .

٤ - النسخة الرابعة (ط) :

وهي مصورة من الخزانة الحسينية بالقصر الملكي بالرباط ، تحت رقم (٢٠٨٦) مجموع .
وعدد لوحاتها (٧٦) لوحة ، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٣) سطراً .
وهي نسخة كاملة كتبت بخط نسخ جميل ملون ، مُيِّزت أبيات المنظومة بالحمرة ، والشرح باللون الأسود .

وتبدأ هذه النسخة بقوله : «قال الشيخ الإمام العالم العلامة العمدة جمال الدين أبو عبدالله محمد بن العباس رحمه الله» .

وتنتهي بقوله : «بعناية المصطفى المكين صلى الله عليه وسلم ، صلاة وسلاماً يبلغان رضي الله ويوجبان النجاة والطمأنينة في الدين والتمكين ، والحمد لله رب العالمين» .
وكتبها ابن أخ الشيخ معوض ، وكان الفراغ منها في رمضان عام (١٠١٩هـ) .

٥ - النسخة الخامسة (م) :

وهي مصورة من مكتبة الأسكوريال ، تحت رقم ثاني (٣ / ١٦) عربي ، وهذه النسخة تقع ضمن مجموع من ورقة (٤٧) إلى (٨٠) ، وعدد لوحاتها (٣٣) لوحة ، وعدد الأسطر في كل صفحة (٤١) سطراً ، وبها نظام التعقيية .

وهي نسخة كاملة تقع ضمن مجموع كتبت فيه بعض شروح اللامية ، وقد كتبت بخط مغربي جميل ، سهلت فيها الهمزة ، وقصر الممدود ، وكتبت الفاء بنقطة من تحت ، والقاف بنقطة من فوق .

وتبدأ هذه النسخة بقوله : «قال الشيخ الإمام المتفنن الراوية أبو عبد الله محمد بن العباس نفعنا الله به» .

وتنتهي بقوله : «بعناية المصطفى المكين صلى الله عليه وسلم ، صلاة وسلاماً يبلغان رضى الله ، ويوجبان النجاة والطمأنينة في الدين والتمكين ، والحمد لله رب العالمين» .

كما يختمها الناسخ بقوله : «نجز الشرح المبارك بحمد الله وحسن عونه ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ، والحمد لله رب العالمين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» .

وهذه النسخة عارية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ .

وجاء في أول المجموع تملك حيث قال : «تملك هذا المجموع الذي جمع المحاسن وزيادة عبد الله زيدان» .

منهج التحقيق :

وسلكت فيه الخطوات التالية :

- كتبت منظومة اللامية بخط مغاير ؛ تمييزاً لها عن شرح التلمساني .
- رمزت للصحيفة اليسرى بالحرف (أ) ، وللصحيفة اليمنى بالحرف (ب) .
- كتبت النص وفق قواعد الإملاء الحديثة ، مع مراعاة علامات الترقيم .
- خرّجت الشواهد القرآنية التي أشار إليها المؤلف .
- خرّجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب السنة .
- خرّجت الشواهد الشعرية من مصادرهما وعزوها إلى قائلها ، مع ذكر بحر الشاهد وشرح غريبه ، وذكر اختلاف الروايات فيه إن وجد ، وإتمامه إن لم يكن تاماً ، ثم تذييل كل شاهد بأهم المراجع التي ورد فيها .
- خرّجت الأمثال من كتب الأمثال والمعاجم وغيرها من كتب اللغة .
- عرّفت بالأعلام الذين ورد ذكرهم في المتن تعريفاً مختصراً مع ذكر أهم المراجع التي ترجمت له .
- علّقت بإيجاز في الهوامش على ما يحتاج إلى تعليق من قضايا ومسائل خلافية ؛ لرفع اللبس الذي يكتنفها .
- أشرت في الهوامش إلى ما اعتور النصّ من تصحيف وتحريف وزيادة ونقصان .
- وضعت الزيادات بين قوسين معقوفين مع التنبيه على ذلك في الحاشية .
- وثّقت إحالات المصنف ونقوله ممن سبقوه من واقع مصنفاتهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .
- بيّنت لغات القبائل التي وردت في النص .
- عزوت بعض الآراء التي لم يعزها التلمساني إلى أصحابها .
- ربّبت أسماء المراجع حسب وفيات مؤلفيها .
- ألحقت بالكتاب مجموعة من الفهارس الفنية لتيسير الرجوع إليها .

صور من المخطوط

بكتبت التي تخشى عدا واحدا المشرك في زمانها...
انما يتبع طبع الكفر وانما اليبس قلبي من قوله...
يستاءد العدا التي بك بالحق كما يعجز بالقليل...
يبسط منه ما يشك فيك واليبس وجاذ انبساطه...
بمكته وشمع وقناع ونطاق وقهقيره...
الفسه ولا يهيأ انما ان ترادقها...
وهذا المصعب والحادية كرازال كحلوان...
سكنا الشيل وفولق في ثوبه كجمعت ايشا المدي...
كوشادك العرضه اشع وعجا العجز وهو...
سوا عجزها الذي ليس تحت كرم الاخوي...
يا المخطئ ارض نفسك بايها وفوقه...
كالمع القريب انما يباي الرضم...
تلم فلو انت في بيتك وقدره...
وقد وركبك ورديت منتهب والحمل...
والصلوة وقلمه يقاوي على الرسول...
والركو والرحمة الذي في مودايهم...
واصل السرفش والرحمة من اجساد...
واولت حجج في صعب القول بالحق...

الصلوة وقلمه يقاوي على الرسول الذي جاء به
والركو والرحمة الذي في مودايهم...
واصل السرفش والرحمة من اجساد...
واولت حجج في صعب القول بالحق...
تلمف وراد رنا المستعرا...
وربعه انه فم وروي في اقامة...
على عظمه كما كمال وان كمال...
والربح على على الله في ارضه...
الكرامات وصلاة الذي يشكده...
لعمه عظيم من التواب...
يا اوراقه على الرزاق...
على انه مصدر والكرام على...
مع ذرك ان يسير له عملا...

والهوى والدمع...
الربيعه امد له الله...
اوصل الضلاله...
تخي شواذ حتى يرك...
بمخيم لواله...
وقر احره...
المخطئ الذي...
الجاهه والحق...
لزيداه الله...
ببعضه...
الذي جبهه...
دا حمد القاصم...

قال الله...
الشعير الذي...
مرفع الدعوات...
الجهنم...
قول الله...
وكراخي...
وصل التسليم...

13086

بسم الله الرحمن الرحيم

السنح الامام العالم العابد العزيم جمال الدين ابو عبد الله محمد بن اسماعيل
 رحمه الله العبد الذي تصروني في ذمته وسنانه وفضلته عن الظن والاشباه
 المعصومين بعون الربوبية الذي ثبت له الطال والقدوم والبقاء الميم الذي
 لا يستحق المهاد بواه حين من عولنا الله واشكركم على التمدد في يوم
 العموم والولاية وهدى اليدين الايمان وعلو من تميزوا القلوب والبيان
 والطلع على كبريجه من معاني السنة والفتن والاشهاد في سبيل
 محمد نبوية ورسوله الذي اوتى الاباح الحكيم حيا ومع الطور فكان لا يضيع من
 رطق بالضياء وابان بالبع غلام واوتوع واعده به واصدقه عن المقامه
 والاراد مولي لله عليه وسلوه لانه وسلايا باشان رضوان الله وخرزها
 الامد والصور وسنن الالات وعلو المد محمد وعترته خير امة اخرجت للناس
 وحازن بصحة ملا القاسمات فان بعض من تعين طاعتك من
 الاخوان اتخرج علي ان اصبح له شرا على لاسية الاضلال لابن بالان رحمة
 اعطه وعقد له فابيعه بطله وانتهزت مع ذلك ما خالده فيض الله ال
 بين عماره واستغفر الدعاء لي من سائر الاخوان فان الدعاء من انفس باجبر
 المور فابيه من عذاب الله في عماره يوم معاده
 سواد شعير يتخرج من مظالقه ان يدعولي بالغرغرة والرحمة والرا الذي يؤ
 وان يجهد لي من كل صنف مسعدة ومن طرهم فجاوخر جوامع العوام
 تحقيق المفالة وشر بل الممال في شرح لاسية الاضلال

المهد لله لا ينبغي بدلا خلا يعلم من رضوانه الاملا
 ثم الصلاة على نبينا ورسوله سادتنا الله محمد والفضل
 لاحول ولا قو الا بالله العلي العظيم وبه استعين واليه ارجع الاعرابي
 كبريكم علم من لسان الله من لسانه مستقيم الشا على المهد وفضل
 في الحمد والشكر الذي عدها تام الطرقة سيوريك رجها لها انها تجر اذ نام
 تلك في باب معلف واضلعت وتقول حمدته واخره وقصبة منه وقار

مطلعته في يومه الذي اوتى الشكرت له صبغة فضل يسبح في الدواو
 الام الامام الامم منه ما جعل كرون المهادهم من قوله وعصية حمد لان
 حبه انما اعتبار ما تقصيه اوصافه المبرية من استخفافه التي يتي عليه واما
 باعتبار ما يكون في مقامه لاسانه وعلام ابوالعباس او اهل بيتنا صرير
 قضي ان المهد لا يكون على الضمان والمان بتبويه وليس في ذلك منكر
 المهد افضل من الذبح وان سبلا انه اتم لان المهد لا يكون في المهاد كذا قيل
 وبالذين يريد ان يلبس السيف محمدا فانطق مع هذا الشا المهد الكبر
 بل لا يقول العبد للمهد لله رب العالمين يقول الله حمد في عبادي يقول
 العبد الرحمن الرحيم يقول الله اني على عبادي عوف في المهد الرجوع وهو
 الاصح والبصير وكحفض والنصف على صهار ليعمل لا يطره لان العبد قد
 اتم مقامه قال سبحانه رجعا الله ومن العرب من نصب بالالف واللام
 من ذلك قول المهد لله ضميرها يتوخم وانس من العرب كثير وقال
 في رسم الرفع وانما استختم الرفع فيه لانه صا معرفته وهو موجود في
 في الابداء على المصداق الله والوطن والذي نعلم نطقه بالاعلان المهد
 وان شذاته فان فيه معنى المصوب وهو يدل من اللفظ بقولك الحمد
 الله اني ونبيل في رجع الرفع انه اخيار من شى ثابت مستغن خلافا للضمير
 على ما رجع به سلام في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام لانهم في الجار
 الاسبغ وانقصها الثوب دون الفعلية لانها تقتضيه في حاله
 لسانا في نظرها مع كلام سيويه ان المهد وان ابتدائه فانه فيه معنى
 المضروب واسله والسكر انما كسر اللام واقت من الحسن وقيل انها
 لغة ضم وعكس نطقا والانتاع مبع حمد العرب يشرك كالعبد ابا والخط
 فانعموا العبد او العتقا بالامور عشته كطبة فان على العباس ملام
 على ذلك وكالعبد للمر واجودك وهو في كلامهم كثير عور في الام المبر
 الضم وقد سمع حمد ذلك وهو فراه من ابن حنبله في رواية بعض وجهها
 الاصح كواحد الخوارج من ضم اليكس وصحف بان لام الموم كله حركه واظهر

اللوحة الأولى من النسخة (ط) بالخزانة الحسنية بالرباط

القوي عمل الله مظهره والكسوف عمل الله واجز السطور ومو انقب بالمفاج ومسا لله مع تدبيره ان يستر له
 عملا صا ليا يكون يتبدد مشتبه شرا برضوان الله والقوزا لتعبرة امنا من جزا به لا عما يصا كما انما غايبا من
 المواخر با عتاه القبيحة اما لدا الله ما اقله بهمه واما ليشل الله الرخمن الرخيم بهتلاية فحتمه عليه
 السلام ان يستتر لا يقيه له قيطا واخره وان يعرف له تدنوه كلما من غير مواخره بهلا ولا بضحج يوجبها
 خروفا في تدلا وان ينجب كبر والصلال الجارية وان يعرفوا الرب وتدريته ولا شيل عيه واخو اليه وضبوطه
 وان يجلد لدا الدنيا والخرة من الامنين وان يلمحوا بالعلماء العالمين والخارجين من ايسرة امين بعساية
 الرضا عن الكبريم النبي صلى الله عليه وسلم صلاة وطلا ما يبلغان رضا الله ويوجبان الجنة والكرامات
 به الدين والتمكين والحمد لله رب العالمين **الاول** مولد النقاء الله وانتهى به وندبح بكريم نوره
 ومن قبله وكان العوام مؤتمليه من مبيضته عشية يوم الا ثمن عمره جناد ول اولي عالم خنيس وبتا طابة
 هرقا الله خيرها وتركته وكفا ناضيرة واقا لله بميه في حواره والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم وعلى اله وصحبه واخره فهو انما ان الحمد لله رب العالمين

نجر الشرح التبارك يحول الله وحسن عونه و على الله
 عمل تبارك ونوره ما يفتقر على له وقبحه ولم قيله
 ولا يفتقر لله في العلم والحق والعدل والعدل العظيم

اللوحه الأخيرة من النسخة (م)

متن لامية الأفعال

متن لامية الأفعال

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا أَبْغِي بِهِ بَدَلًا
 ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى وَعَلَى
 وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ مَنْ يُحْكِمُ تَصَرُّفَهُ
 فَهَآكَ نَظْمًا مُحِيطًا بِالْمِهِمِّ وَقَدْ
 حَمْدًا يُبْلَغُ مِنْ رِضْوَانِهِ الْأَمَلَا
 سَادَاتِنَا آلِهِ وَصَحْبِهِ الْفُضْلَا
 يَحْزَمُ مِنَ اللُّغَةِ الْأَبْوَابِ وَالسُّبُلَا
 يَحْوِي التَّفَاصِيلَ مَنْ يَسْتَحْضِرُ الْجُمَلَا

باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه

بِ فَعَلَّلَ الْفِعْلُ ذُو التَّجْرِيدِ أَوْ فَعَلَا
 وَالضَّمُّ مِنْ فَعَلٍ الزَّمُّ فِي الْمَضَارِعِ وَافٍ
 وَجَهَانٍ فِيهِ مِنْ أَحْسَبَ مَعَ وَغَرَّتْ وَحِرْ
 وَأَفْرِدِ الْكَسْرَ فِيمَا مِنْ وَرِثٍ وَوَيْ
 وَثَقَّتْ مَعَ وَرِي الْمُنْخُ أَحْوَهَا وَأَدِمُ
 ذَا الْوَاوِ فَاءً أَوْ الْيَا عَيْنًا أَوْ كَأْتِي
 وَضُمَّ عَيْنَ مُعَدَّاهُ وَيَنْدُرُ ذَا
 فَذُو التَّعَدِّي بِكَسْرِ حَبَّهُ وَعِ ذَا
 وَبَتَّ قَطْعًا وَنَمَّ وَاضْمَمَنَّ مَعَ الْ
 هَبَّتْ وَذَرَّتْ وَأَجَّ كَرَّ، هَمَّ بِهِ
 وَأَلَّ لُمَعًا وَصَرَخًا شَكَّ، أَبَّ، وَشَدَّ
 وَقَشَّ قَوْمٌ، عَلَيْهِ اللَّيْلُ جَنَّ وَرَشَّ
 أَي رَاثٌ، طَلَّ دَمٌ حَبَّ الْحِصَانِ، وَبَبَّ
 قَسَّتْ، كَذَا وَعِ وَجْهَيْ صَدَّ، أَتَّ وَخَزَّ
 تَرَّتْ، وَطَرَّتْ، وَذَرَّتْ، جَمَّ، شَبَّ حِصَا
 وَشَطَّتِ الدَّارُ، نَسَّ الشَّيْءُ، حَرَّتْهَا
 يَأْتِي وَمَكْسُورَ عَيْنٍ أَوْ عَلَى فَعَلَا
 تَحَّ مَوْضِعَ الْكَسْرِ فِي الْمُبْنِيِّ مِنْ فَعَلَا
 تِ أَنْعَمَ يَنْسَتَ يَنْسَتَ أَوْلَهُ يَسِسُ وَهَلَا
 وَرِمَ وَرِعَتْ وَمَقَّتْ مَعَ وَفَقَّتْ حَلَا
 كَسَّرَا الْعَيْنَ مِضَارِعٍ يَلِي فَعَلَا
 كَذَا الْمُضَاعَفُ لِأَزْمًا كَحَنَّ طَلَا
 كَسَّرَ كَمَا لِأَزْمٍ ذَا ضَمِّ احْتِمَالَا
 وَجَهَيْنِ هَرَّ، وَشَدَّ، عَلَّه عَلَلَا
 لَزُومٍ فِي امْرُزْبِهِ وَجَلَّ مِثْلُ جَلَا
 وَعَمَّ، زَمَّ، وَسَوَّحَّ، مَلَّ أَي ذَمَلَا
 سَدَّ أَي عَدَا شَقَّ، خَشَّ، غَلَّ أَي دَخَلَا
 شَ الْمُزْنُ طَشَّ، وَثَلَّ أَصْلُهُ ثَلَلَا
 سَتَّ كَمَّ نَخَلَّ، وَعَسَّتْ نَاقَةٌ بِخَلَا
 رَ الصَّلْدُ، حَدَّتْ، وَثَرَّتْ، جَدَّ مَنْ عَمَلَا
 نُّ، عَنَّ، فَحَّتْ، وَشَدَّ شَحَّ، أَي: بِخَلَا
 رٌ، وَالْمِضَارِعُ مِنْ فَعَلَتْ إِنْ جُعِلَا:

عَيْنَا لَهُ الْوَاوُ، أَوْ لَامًا، يُجَاءُ بِهِ
لِمَا لَبَدَّ مَفَاخِرٍ، وَلَيْسَ لَهُ
وَفَتْحُ مَا حَرَفُ حَلْقٍ غَيْرُ أَوْلِهِ
فِي غَيْرِ هَذَا لِذِي الْحَلْقِيِّ فَتَحًا اشْعُ
إِنْ لَمْ يُضَاعَفْ وَلَمْ يُشْهَرْ بِكَسْرَةٍ أَوْ
عَيْنِ الْمُضَارِعِ مِنْ فَعَلَتْ حَيْثُ خَلَا
فَاكْسِرَ أَوْ اضْمُمَ إِذَا تَعَيَّنَ بَعْضُهُمَا

مَضْمُومَ عَيْنٍ وَهَذَا الْحُكْمُ قَدْ بُدِّلَا
دَاعِي لُزُومِ انْكِسَارِ الْعَيْنِ نَحْوُ قَلَا
عَنِ الْكِسَائِيِّ فِي ذَا النَّوْعِ قَدْ حَصَلَا
بِالِاتِّفَاقِ كَاتٍ صِيغٍ مِنْ سَأَلَا
ضَمَّ كَيْبَغِي وَمَا صَرَفَتْ مِنْ دَخَلَا
مِنْ جَالِبِ الْفَتْحِ كَالْمُبْنِيِّ مِنْ عَتَلَا
لِفَقْدِ شَهْرَةٍ أَوْ دَاعٍ قَدْ اعْتَزَلَا

فصل في اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل

وَأَنْقُلَ لِفَاءِ الثَّلَاثِي شَكْلَ عَيْنٍ إِذَا اعْدُ
أَوْ نُونِهِ وَإِذَا فَتَحًا يَكُونُ فَعْنُ

تَلَّتْ وَكَانَ بِتَا الْإِضْمَارِ مُتَّصِلَا
هُ اعْتَصَصَ مَجَانِسَ تِلْكَ الْعَيْنِ مُتَّقِلَا

باب أبنية الفعل المزيد فيه

كَأَعْلَمَ الْفِعْلُ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ مَعُ
وَأَفْعَلَّ ذَا أَلْفٍ فِي الْحَشْوِ رَابِعَةً
تَدَحْرَجَتْ، عَدِيظًا، اِحْلَوْلَى، اسْبَطَّرَ، تَوَا
وَاحْبَنْطَأَ، اِحْوَنْصَلَ، اسْلَنْقَى، تَمَسَّكَنَ، سَدَّ
زَهْرَقَتْ، هَلَقَمْتُ، رَهَمَسْتُ، اِكْوَأَلَّ، تَرَهَفَ
تَرَمَسْتُ، كَلْتَبْتُ، جَلَمَطْتُ، وَعَلَصَمْتُ ثُمَّ
وَاعْلَوَّطَ اعْتَوْجَجَتْ بَيَّطَرْتُ، سَنَبَلْتُ، زَمَمْتُ

وَالِي، وَوَلَّى، اسْتَقَامَ، اِحْرَنْجَمَ انْفَصَلَا
وَعَارِيًا وَكَذَلِكَ اِهْبَيْخَ، اعْتَدَلَا
لِي مَعُ تَوَلَّى، وَخَلْبَسَ، سَنَبَسَ اتَّصَلَا
قَيَّ، قَلَنْسَتْ، جَوْرَبَتْ، هَرَوْلَتْ، مُرْتَحَلَا
شَفْتُ، اجْفَاطًا، اسْلَهَمَّ، قَطْرَنَ الْجَمَّالَا
مَ اِدْلَسَ، اِهْرَمَعْتُ، وَاَعْلَنْكَسَ انْتُخَلَا
لَقَّ اضْمَمَنَّ، تَسَلَّقَى، وَاجْتَنَبَ خَلَلَا

فصل في المضارع

بِبَعْضِ نَأْتِي الْمَضَارِعَ افْتَتَحَ وَلَهُ
 وَافْتَحَهُ مُتَّصِلًا بِغَيْرِهِ وَلِغَيْبِ
 أَوْ مَا تَصَدَّرَ هَمْزُ الْوَصْلِ فِيهِ أَوْ التَّ
 فِي الْيَاءِ وَفِي غَيْرِهَا إِنْ أُحِقَّ بَابِي
 وَكَسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمَضَارِعِ مِنْ
 زِيَادَةِ التَّاءِ أَوَّلًا وَإِنْ حَصَلَتْ

ضُمَّ إِذَا بِالرُّبَاعِيِّ مُطْلَقًا وَصِلًا
 رِ الْيَاءِ كَسْرًا أَجْزَى فِي الْآتِ مِنْ فِعْلًا
 تًا زَائِدًا كَتَزَكَّى وَهُوَ قَدْ نُقِلَ
 أَوْ مَالَهُ الْوَاوُ فَاءً نَحْوًا: قَدْ وَجِلًا
 ذَا الْبَابِ يَلْزَمُ إِنْ مَاضِيهِ قَدْ حُطِلَ
 لَهُ فَمَا قَبْلَ الْآخِرِ افْتَحَنَ بِوَلًا

فصل في فعل ما لم يسم فاعله

إِنْ تُسْنِدَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ فَآتَ بِهِ
 بِعَيْنٍ اعْتَلَّ، وَاجْعَلْ قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْ
 ثَالِثِ ذِي هَمْزٍ وَصَلِ ضُمَّ مَعَهُ وَمَعَ
 وَمَا لِفَا نَحْوًا: بَاعَ اجْعَلْ لِثَالِثِ نَحْ

مَضْمُومَ الْأَوَّلِ، وَانْكَسِرْهُ إِذَا اتَّصَلَا
 مُضِيَّ كَسْرًا، وَفَتْحًا فِي سِوَاهُ تَلَا
 تَاءِ الْمَطَاوَعَةِ اضْمُمْ تَلَوْهَا بِوَلًا
 وَاخْتَارَ، وَانْقَادَ، كَاخْتِيرَ الَّذِي فَضُلًا

فصل في فعل الأمر

مِنْ أَفْعَلِ الْأَمْرِ أَفْعَلْ وَاعْزُهُ لِسِوَا
 أَوْلَاهُ، وَبِهِمْزِ الْوَصْلِ مُنْكَسِرًا
 وَالْهَمْزَ قَبْلَ لُزُومِ الضَّمِّ ضُمَّ، وَنَحْ
 وَشَدَّ بِالْحُدْفِ مُرٌ وَحُدَّ وَكُلَّ، وَفَشَا

هُ كَالْمَضَارِعِ ذِي الْجُزْمِ الَّذِي اخْتَزِلَا
 صِلَ سَاكِنًا كَانَ بِالْمُحْدُوفِ مُتَّصِلًا
 وَ: اغْزِي بِكَسْرِ مُشَمِّ الضَّمِّ قَدْ قُبِلَا
 وَأَمْرٌ وَمُسْتَنْدَرٌ تَتَمِيمٌ حُدَّ وَكُلَا

باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

كَوَزَنَ فَاعِلٍ اسْمُ فَاعِلٍ جُعِلَا
 وَمِنْهُ صِيغٌ كَسَهْلٍ وَالظَّرِيفِ، وَقَدْ
 وَكَ الْفِرَاتِ وَعِغْرٍ وَالْحُصُورِ وَعُغْمٍ
 وَصِيغٌ مِنْ لَازِمٍ مُوَازِنٍ فَعِلَا
 وَالشَّازِ، وَالْأَشْنَبِ الْجَذْلَانِ، ثُمَّتَ قَدْ
 حَمَلًا عَلَى غَيْرِهِ لِنِسْبَةِ كَ خَفِيهِ
 وَفَاعِلٌ صَالِحٌ فِي كُلِّ إِذَا قُصِدَ الْ
 وَبِاسْمِ فَاعِلٍ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثَةِ جِي
 مِيْمٌ تُضَمُّ، وَإِنْ مَا قَبْلَ آخِرِهِ
 مِنْ ذِي الثَّلَاثَةِ بِالْمَفْعُولِ مُتَّزِنًا
 بِهِ عَنِ الْأَصْلِ وَاسْتَعْنُوا بِنَحْوِ: نَجَا

مِنَ الثَّلَاثِي الَّذِي مَا وَزَنُهُ فَعِلَا
 يَكُونُ أَفْعَلًا، أَوْ فَعَالًا أَوْ فَعَلَا
 رٍ، عَاقِرٍ، جُنْبٍ، وَمُشَبِّهًا ثَمَلًا
 بِوَزْنِهِ كَشَجٍ، وَمُشَبِّهٍ عَجَلَا
 يَأْتِي، كَفَانٍ وَشَبِّهِ وَاحِدِ الْبُخَالَا
 فٍ، طَيِّبٍ، أَشْيَبٍ فِي الصَّوْغِ مِنْ فَعَلَا
 حُدُوثٌ نَحْوَ غَدَا إِذَا جَازِلٌ جَذَلَا
 وَزَنُ الْمَضَارِعِ لَكِنْ أَوْلَا جُعِلَا
 فَتَحَتْ، صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ، وَقَدْ حَصَلَا
 وَمَا أَتَى كَفَعِيلٍ فَهُوَ قَدْ عُدِلَا
 وَالنَّسِي عَنِ وَزْنِ مَفْعُولٍ، وَمَا عَمَلَا

باب أبنية المصادر

وَلِلْمَصَادِرِ أَوْزَانٌ أُبَيِّنُهَا
 فَعْلٌ وَفُعْلٌ وَفِعْلٌ أَوْ بَتَاءٌ مُؤَوَّنٌ
 فَعْلَانٌ فُعْلَانٌ فِعْلَانٌ وَنَحْوُ: جَلَا
 مُجَرَّدًا أَوْ بَتَاءً التَّأْنِيثِ، ثُمَّ فَعَا
 فِعَالَةٌ وَفُعَالَةٌ وَجِيءَ بِهِمَا
 ثُمَّ الْفَعِيلُ وَبِالْتَّاءِ ذَانِ، وَالْفَعَلَا
 وَفُعَلَّلٌ وَفَعُولٌ مَعَ فَعَالِيَّةٍ
 مَعَ فَعَالُوتٍ، فُعَلَّى مَعَ فَعْلَنِيَّةٍ
 وَمَفْعَلٌ، مَفْعَلٌ، وَمَفْعَلٌ، وَبَتَاءُ التَّ
 فَعْلٌ مَقْيَسُ الْمُعَدَّى، وَالْفُعُولُ لِغَيْرِ
 وَمَا عَلَى فَعِيلٍ اسْتَحَقَّ مَصْدَرُهُ

فَلِلثَّلَاثِي مَا أَبْدِيهِ مُنْتَخَلَا
 نَثٌ أَوْ الْأَلِفِ الْمُقْصُورِ مُتَّصِلَا
 رَضَى، هُدَى، وَصَلَاحٌ ثُمَّ زِدْ فَعِلَا
 لَةً، وَبِالْقَصْرِ، وَالْفَعْلَاءُ قَدْ قُبِلَا
 مُجَرَّدَيْنِ مِنَ التَّاءِ وَالْفُعُولِ صِلَا
 نٌ أَوْ كَبَيْنُوتَةٍ وَمُشَبِّهٍ شُغْلَا
 كَذَا فُعَيْلِيَّةٍ، فُعَلَّةٌ فَعَلَا
 كَذَا فُعُولِيَّةٍ وَالْفَتْحُ قَدْ نُقِلَا
 تَأْنِيثٍ فِيهَا، وَضَمُّ قَلَّمَا حَمَلَا
 رِهِ سِوَى فَعِيلٍ صَوْتِ ذَا الْفُعَالِ تَلَا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ إِذَا تَعَدَّدَ كَوْنُهُ فَعَلَا

تُ كَالشَّجَاعَةِ وَالْجَارِي عَلَى سَهْلًا
فَعِيلٌ فِي الصَّوْتِ، وَالِدَاءُ الْمُضُّ جَلًا
فِرَارٍ أَوْ كَفَرَارٍ بِالْفِعَالِ جَلًا
لِحِرْفَةٍ، أَوْ وَلَايَةٍ وَلَا تَهْلًا
هَيْئَةً غَالِبًا كَمَشِيَةِ الْخَيْلِ

وَقِسْ فَعَالَةً أَوْ فُعُولَةً لِفَعْلٍ
وَمَا سِوَى ذَلِكَ مَسْمُوعٌ، وَقَدْ كَثُرَ الْ
مَعْنَاهُ وَزُنُ فُعَالٍ فَلْيُقَسِّ، وَلِذِي
فَعَالَةً لِحِصَالٍ، وَالْفِعَالَةَ دَعُ
لِمَرَّةٍ فَعَلَةٌ وَفِعْلَةٌ وَضَعُوا

فصل في مصادر ما زاد على الثلاثي

لِ حَازَهُ مَعَ مَدِّ مَا الْأَخِيرُ تَلَا
وَأَكْسَرَهُ سَابِقَ حَرْفٍ يَقْبَلُ الْعِلَالَ
وَفَعَلَ اجْعَلْ لَهُ التَّفْعِيلَ حَيْثُ خَلَا
أَلْزِمَ وَلِلْعَارِ مِنْهُ رُبَّمَا بُدِلَا
فِعْعَالٍ فَعَعَلَ فَاحْمَدُهُ بِمَا فَعَعَلَا
تَكْثِيرِ فِعْعَلٍ كَتَسْيَارٍ، وَقَدْ جُعِلَا
وَمِنْ تَفَاعُلٍ أَيضًا قَدْ يُرَى بَدَلَا
مُسْتَعْنِيًا لِأَلْزُومِ مَا فَاغْرَفِ الْمُثْلَا
وَفِعْلَةٌ عَنْهَا قَدْ نَابَ فَاحْتُمَلَا
تِفْعَالُ بِالتَّاءِ، وَتَعْوِيضُ بِهَا حِصَالَا
تَبْنُ بِهَا مَرَّةً مِنَ الَّذِي عُمَلَا
بِذِكْرِ وَاحِدَةٍ تَبْدُو لِمَنْ عَقَلَا

بِكَسْرِ ثَالِثِ هَمْزِ الْوَصْلِ مَصْدَرُ فِعْعَلٍ
وَاضْمُهُ مِنْ فِعْعَلٍ التَّأْزِيدِ أَوْلَاهُ
لِفَعْلَلٍ أَتَتْ بِفِعْعَالٍ وَفَعْلَلَةٍ
مِنْ لَامٍ ائْتَلَّ لِلْحَاوِيَةِ تَفْعِيلَةٌ
وَمَنْ يَصِلُ بِتِفْعَعَالٍ تَفَعَّلَ وَالْ
وَقَدْ يُجَاءُ بِتِفْعَعَالٍ لِفَعْعَلٍ فِي
مَا لِلثَّلَاثِيِّ فِعْعِيلِي مُبَالِغَةٌ
وَبِالْفِعْعَلِيَّةِ ائْتَلَّ قَدْ جَعَلُوا
لِ فَاغْلٍ اجْعَلْ فِعْعَالًا أَوْ مُفَاعَلَةً
مَا عَيْنُهُ ائْتَلَّتِ الْإِفْعَالُ مِنْهُ وَالْإِسْمُ
مِنْ الْمُزَالِ، وَإِنْ تُلْحَقَ بِغَيْرِهِمَا
وَمَرَّةً الْمُصْدَرِ الَّذِي تُلَازِمُهُ

باب المفعول والمفعول ومعانيهما

مِنْ ذِي الثَّلَاثَةِ لَا يَفْعَلُ لَهُ أَتَتْ بِمَفْعٍ
 كَذَلِكَ مُعْتَلٌّ لَمْ يُطْلَقًا، وَإِذَا أَلِ
 وَلَا يُؤْتَرُ كَوْنُ الْوَاوِ فَاءً إِذَا
 فِي غَيْرِ ذَا عَيْنِهِ أَفْتَحَ مَصْدَرًا وَسِوَا
 مَظْلَمَةً، مَطْلَعُ الْمُجْمَعِ مُحَمَّدَةٌ
 مَزَلَةٌ مَفْرُقٌ مَضَلَّةٌ وَمَدَبٌ
 وَمَعْجَزٌ وَبِتَاءٌ ثُمَّ مَهْلَكَةٌ
 مَعَهَا مِنْ أَحْسَبٍ وَضَرْبٍ وَزَنْ مَفْعَلَةٌ
 وَالْكَسْرُ أَفْرِدٌ لَمَرْفِقٍ، وَمَعْصِيَةٌ
 مِنْ أَتَوْ، وَاعْفِرْ، وَعُذِرْ، وَاحْمِ مَفْعَلَةٌ
 بِمَفْعَلٍ أَشْرُقَ مَعَ اغْرُبَ، وَاسْقَطْنَ، رَجَعَ اجْ
 وَأَقْبُرَ وَمِنْ أَرَبٍ وَثَلَّثَ أَزْبَعَهَا
 وَكَالصَّحِيحِ الَّذِي يَا عَيْنُهُ، وَعَلَى
 وَكَاسِمٍ مَفْعُولٍ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثَةِ صُنْعٌ

عَلٍ لِمَصْدَرٍ أَوْ مَا فِيهِ قَدْ عُمِلَ
 فَمَا كَانَ وَأَوَّابِكْسِرٍ مُطْلَقًا حَصَلًا
 مَا اعْتَلَّ لَمْ كَمْوَلِي، فَارَعَ صِدْقٌ وَلَا
 هُ أَكْسِرٌ وَشَذَّ الَّذِي عَنِ ذَلِكَ اعْتَزَلًا
 مَذْمُومَةً، مَنْسَكٌ، مَضْنَةُ الْبُخَالَا
 بٌ، مُحْشَرٌ، مَسْكَنٌ مُحَلٌّ مَنْ نَزَلَا
 مَعْتَبَةٌ، مَفْعَلٌ مِنْ ضَعٌ وَمِنْ وَجَلَا
 مَوْقَعَةٌ كُفُّ ذَا وَجْهَاهُ قَدْ حُمِلَا
 وَمَسْجِدٌ، مَكْرِبٌ، مَا وَحَاوَى الْإِبِلَا
 وَمِنْ رَزَا، وَاعْرِفَ، اظْنَنْ مَنِتٌ وَصَلَا
 زُرٌ، ثُمَّ مَفْعَلَةٌ أَقْدُرُ، وَأَشْرُقَنْ بِخَلَا
 كَذَا لِمَهْلِكِ التَّثْلِيثِ قَدْ بُدِلَا
 رَأْيٍ تَوَقَّفَ وَلَا تَعْدُ الَّذِي نُقِلَا
 مِنْهُ لِمَا مَفْعَلٌ أَوْ مَفْعَلٌ جُعِلَا

فصل في بناء المفعلة للدلالة على الكثرة

مِنْ اسْمٍ مَا كَثُرَ اسْمُ الْأَرْضِ مَفْعَلَةٌ
 مِنْ ذِي الْمَزِيدِ كَمَفْعَاةٍ، وَمَفْعَلَةٌ
 غَيْرُ الثَّلَاثِيَّ مِنْ ذَا الْوَضْعِ مُتَّعِنٌ

كَمَثَلِ مَسْبَعَةٍ، وَالزَّائِدَ اخْتَزَلَا
 وَأَفْعَلَتْ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِمَلَا
 وَرَبَّمَا جَاءَ مِنْهُ نَادِرٌ قُبَلَا

فصل في بناء الآلة

كَمِفْعَلٍ وَكَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٍ
 شَذَّ الْمُدُقُّ وَمُسْعَطٌ وَمُكْحَلَةٌ
 وَمَنْ نَوَى عَمَلًا بِهِنَّ جَازَ لَهُ
 وَقَدْ وَفَيْتُ بِمَا قَدْ رُمْتُ مُتْتَهِيًا
 ثُمَّ الصَّلَاةُ وَتَسْلِيمٌ يُقَارِنُهَا
 وَآلِهِ الْغُرُّ وَالصَّحْبِ الْكِرَامِ وَمَنْ
 وَأَسْأَلَ اللَّهَ مِنْ أَنْوَابِ رَحْمَتِهِ
 وَأَنْ يُيسِّرَ لِي سَعْيًا أَكُونُ بِهِ
 مِنَ الثَّلَاثِي صُغِ اسْمٌ مَا بِهِ عُمَلًا
 وَمُدْهَنٌ مُنْصَلٌّ وَآلَاتٌ مَنْ نَخَلًا
 فِيهِنَّ كَسْرٌ وَلَمْ يَعْبَأْ بِمَنْ عَدَلًا
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِذْ مَا رُمْتُهُ كَمُلًا
 عَلَى الرَّسُولِ الْكَرِيمِ الْخَاتِمِ الرَّسُلَا
 إِيَّاهُمْ فِي سَبِيلِ الْمَكْرَمَاتِ تَلَا
 سِتْرًا جَمِيلًا عَلَى الزَّلَّاتِ مُشْتَمَلًا
 مُسْتَبْشِرًا آمِنًا، لَا بَاسِرًا وَجِلًا

النص المحقق

[٢/أ] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ^(١)

قال الشيخ الإمام المتفنن الراوية أبو عبد الله محمد بن العباس نفعنا الله به^(٢) .
الحمدُ لله^(٣) الَّذِي تَفَرَّدَ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ عَنِ النَّظَرَاءِ وَالْأَشْبَاهِ ، الْمَنْعُوتِ بِنِعْمَتِ
الرُّبُوبِيَّةِ ، الَّذِي ثَبَتَ لَهُ الْكَمَالَ وَالْقَدَمَ وَالْبَقَاءَ ، الْمَنْعَمِ الَّذِي لَا يَسْتَحِقُّ الْحَمْدُ سِوَاهُ .
أَحْمَدُهُ حَمْدَ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ اللَّهُ ، وَأَشْكُرُهُ عَلَى مَا أَسَدَى مِنَ النِّعَمِ وَأَوْلَاهُ . وَهُدِيَ إِلَيْهِ مِنَ
الإِيمَانِ ، وَعَلَّمَ مِنْ [فُنُونِ الْعِلْمِ^(٤)] وَالْبَيَانَ ، وَأَطْلَعَ عَلَى حِكْمِ جَمَّةٍ مِنْ مَعَانِي السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ .
وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ^(٥) وَرَسُولِهِ الَّذِي أُوتِيَ بِدَائِعِ الْحِكْمِ ، وَجَوَامِعِ
الْكَلِمِ ، فَكَانَ أَفْصَحَ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ ، وَأَبَانَ بِأَبْلَغِ كَلَامٍ وَأَوْجَزَهُ ، وَأَعَذِبَهُ وَأَصْدَقَهُ عَنِ
الْمَقَاصِدِ [الشَّرِيفَةِ]^(٦) وَالْمُرَادِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً وَسَلَامًا يُبَلِّغَانِ رِضْوَانَ اللَّهِ ، وَنَحُوزُ
بِهِمَا الْأَمْنَ وَالْفُوزَ وَسِتْرَ الزَّلَّاتِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ^(٧) وَعِشْرَتِهِ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ،
وَحَازَتْ بِصُحْبَتِهِ أَعْلَى الْمَقَامَاتِ .

وبعدُ :

فَإِنَّ بَعْضَ مَنْ تَتَعَيَّنُ طَاعَتُهُ مِنَ الْإِخْوَانِ اقْتَرَحَ عَلَيَّ أَنْ أَضَعَّ لَهُ شَرْحًا [بِفَضْلِ اللَّهِ]^(٨) عَلَى
لَا مِيَّةِ الْأَفْعَالِ لَابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَفَرَ لَهُ - فَاسْعَفْتُهُ بِطُلْبَتِهِ وَانْتَهَزْتُ مَعَ ذَلِكَ مَا [يُجَلِّدُ]^(٩)

(١) قوله (صلى الله على سيدنا إلى قوله وصحبه وسلم) ساقط من (ط) .

(٢) في (ت) : قال شيخنا وبركتنا وسيدنا الإمام الفاضل العالم العلامة الحافل أبو عبد الله محمد بن الشيخ
الصالح ذي الفضل العباس أبقى الله بركته .

وفي (ط) : الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ الْعَمْدَةُ جَمَالِ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٣) (الله) ساقط من (ط) .

(٤) زيادة من (ت) و(ط) و(م) .

(٥) (نبيه) ساقطة من (م) .

(٦) زيادة من (ت) و(ط) و(ح) .

(٧) في (ط) وصحبه .

(٨) زيادة من (ح) .

(٩) زيادة من (ت) و(ط) و(م) .

بفضل الله الذِّكْرَ في عِبَادِهِ ، وَيَسْتَمِطِرُ الدُّعَاءَ لِي مِنْ [سَائِر] ^(١) الْإِخْوَانِ ، فَإِنَّ الدُّعَاءَ مِنْ ^(٢) أَنْفَسِ مَا يَجِدُهُ الْمَرْءُ ^(٣) وَقَايَةَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ فِي مَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ وَيَوْمَ مَعَادِهِ .
وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ ^(٤) سُؤَالَ فَقِيرٍ مُتَحَاجٍ مِنْ مُطَالِعِهِ أَنْ يَدْعُوَ لِي بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَلِوَالِدَيَّ
وَدُرِّيَّتِي ، وَأَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْ كُلِّ ضَيْقٍ سَعَةً ، وَمِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا وَمُخْرَجًا وَاسِعَ الْفِجَاجِ .
وَسَمَّيْتُهُ : تَحْقِيقُ الْمَقَالِ وَتَسْهِيلُ الْمَنَالِ فِي شَرْحِ لَامِيَّةِ الْأَفْعَالِ .

(١) زيادة من (ت) و(ط) و(م) .

(٢) (من) ساقطة من (ح) .

(٣) في (ت) العبد .

(٤) (الله) ساقطة من (ح) .

قال رحمه الله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا أَبْغِي بِهِ بَدَلًا حَمْدًا يُبْلَغُ مِنْ رُضْوَانِهِ الْأَمَلَا
ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى وَعَلَى سَادَاتِنَا، إِلَيْهِ، وَصَحْبِهِ الْفَضَلَا

قُلْتُ : وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ، وَبِهِ أَسْتَعِينُ وَإِلَيْهِ أَضْرَعُ ، إِنَّهُ غَنِيٌّ كَرِيمٌ
فَتَأْتِحُ عَلَيْهِمْ هَادِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ .
الْحَمْدُ : الثَّنَاءُ عَلَى الْمَحْمُودِ .

وَاخْتَلَفَ فِي الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ ، فَالَّذِي عِنْدَ إِمَامِ الطَّرِيقَةِ - سَيُويهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - أَتَمُّهَا مُتْرَادِفَانِ ، قَالَ
فِي بَابِ افْتِرَاقِ فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ [٢/ب] «وتقول : حَمْدُهُ : إِذَا جَزَيْتَهُ وَقَضَيْتَهُ حَقَّهُ»^(١) .

وَقَالَ ثَعْلَبُ^(٢) : «تَقُولُ حَمَدْتُ الرَّجُلَ إِذَا شَكَرْتَ لَهُ صَنِيعَهُ»^(٣) ، فَهَذَا كَالصَّرِيحِ فِي
التَّرَادُفِ ، إِلَّا أَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ فِيهِ مَا يَحْتَمِلُ كَوْنَ الْحَمْدِ أَعْمٌ مِنْ قَوْلِهِ : «وقضيتُهُ حَقَّهُ» لِأَنَّ حَقَّهُ
إِمَّا بِاعْتِبَارِ مَا تَقْتَضِيهِ أَوْ صَافُهُ الْحَمِيدَةُ مِنْ اسْتِحْقَاقِهِ أَنْ يُثْنَى عَلَيْهِ ؛ وَإِمَّا [باعتبار] «^(٤) مَا يَكُونُ
فِي مُقَابَلَةِ إِحْسَانِهِ .

وَكَلَامُ أَبِي الْعَبَّاسِ إِذَا حُمِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ يَقْتَضِي أَنَّ الْحَمْدَ لَا يَكُونُ عَلَى الْفَضَائِلِ ، وَمَا لَابَنُ
قَتَيْبَةَ^(٥) وَغَيْرُهُ فِي ذَلِكَ مُقَرَّرٌ^(٦) .

(١) الكتاب : ٦٠ / ٤ .

(٢) هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب مولى بني شيبان ، إمامٌ كوفيٌّ عظيم ، ولد سنة مئتين ، وتوفي
سنة ٢٩١ هـ ، له : كتاب الفصيح ، ومجالس ثعلب ، واختلاف النحويين وغيرها .

تنظر ترجمته في : نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ٢٠٢ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة : ١٧٣ / ١ .

(٣) الفصيح : ٢٧٥ .

(٤) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٥) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، من أئمة اللغة والنحو والأدب ، من مؤلفاته : أدب
الكاتب ، تأويل مشكل القرآن ، توفي سنة ٢٧٦ هـ .

تنظر ترجمته في : نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ١٨٥ - ١٨٦ ، وفيات الأعيان ٤٢ / ٣ .

(٦) أدب الكاتب : ٣٦ ، قال : «الحمد والشكر لا يفرق الناس بينهما ؛ فالحمد : الثناء على الرجل بما فيه
من حسن ، تقول : «حمدت الرجل» ، إذا أثنت عليه بكرم أو حسب أو شجاعة ، وأشبه ذلك ،
والشكر له : الثناء عليه بمعروف أو لأكفه ، وقد يوضع الحمد موضع الشكر فيقال : «حمدته على

والحمدُ أَخْصُّ مِنَ المدحِ ، وإن قيلَ : إِنَّهُ أخوهُ ، لأنَّ الحمدَ لا يكونُ في الجهادِ كذا قيلَ ^(١) .
وقال ابنُ دُرَيْدٍ ^(٢) :

إذا بلوت السيفَ محمودًا ^(٣)

فانظره مع هذا .

والثناءُ : الحمدُ المكرَّرُ بدليل : «يقولُ العبدُ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» ^(٤) ، يقولُ اللهُ :
حمدني عبيدي ، يقولُ العبدُ : ﴿الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾» ^(٥) يقولُ اللهُ : أثنى عليَّ عبيدي ^(٦) .
ويجوزُ في الحمدِ الرَّفْعُ - وَهُوَ الأَرْجَحُ - والنَّصْبُ والخَفْضُ ^(٧) ، والنَّصْبُ على إضمارِ فِعْلٍ
لا يَظْهَرُ لأنَّ المَصْدَرَ قد أُقِيمَ مَقَامَهُ .

قال سيوييه - رحمه الله - «وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَمِنَ ذَلِكَ قَوْلُكَ :
الْحَمْدُ لِلَّهِ ، فَيَنْصِبُهَا بَنُو تَمِيمٍ وَنَاسٌ مِنَ العَرَبِ كَثِيرٌ» ^(٨) .
وقال في تَرْجِيحِ الرَّفْعِ : «وإنَّما اسْتَحَبُّوا الرَّفْعَ فِيهِ لِأَنَّهُ صَارَ مَعْرِفَةً وَهُوَ خَيْرٌ ، فَقَوِيَ فِي

معروفه عندي» ، كما يقال : «شكرت له» ، ولا يوضع الشكر موضع الحمد فيقال : «شكرت له على
شجاعته» ، وينظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري : ٣٥ .
(١) قال ذلك أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط ١ / ١٨ .
(٢) هو محمد بن الحسن بن دريد ، أعلم أهل زمانه باللغة والشعر وأيام العرب وأنسابها ، روى عن أبي
حاتم السجستاني والرياشي ، من مؤلفاته : الجمهرة ، والاشتقاق ، وغيرهما ، توفي سنة ٣٢١ هـ .
تنظر ترجمته في : نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ٢٢٥ - ٢٢٧ ، وبغية الوعاة : ١ / ٧٦ .
(٣) هذا صدر بيت من مقصورته ، والبيت كاملاً :

إذا بلوت السيف محمودًا فلا تدممه يومًا أن تراه قد نبا

ينظر شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي : ٧٦ .

(٤) الفاتحة : ٢ .

(٥) الفاتحة : ٣ .

(٦) من حديثٍ قدسي رواه مسلمٌ في كتاب الصلاة : ٧٧ / ٤ ، رقمه ٣٨ ، وينظر صحيح البخاري :

آداب : ١٥٥ ، وسنن أبي داود : آداب : ١٠٢ .

(٧) والنصب والخفض : ساقط من (ح) .

(٨) الكتاب : ١ / ٣٢٩ .

الابتداء بمنزلة عبد الله والرَّجُل والذي تعلم»^(١) .

ثمَّ قال : «واعلم أنَّ الحمد لله وإنَّ ابتدأته»^(٢) فإنَّ فيه معنَى المنصوب ، وهو بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بقولك : أَحْمَدُ اللهُ»^(٣) انتهى .

وقيل في تَرْجِيحِ الرَّفْعِ أَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ شَيْءٍ ثَابِتٍ مُسْتَقَرٌّ بِخِلَافِ النَّصْبِ عَلَى نَحْوِ مَا رُجِّحَ بِهِ سَلَامٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾^(٤) .

لَمَّا تَقَرَّرَ فِي الْجُمْلِ الْأَسْمِيَّةِ وَاقْتِضَائِهَا الثُّبُوتَ دُونَ الْفِعْلِيَّةِ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنَّهُ فِي حَالِ حَمْدٍ وَثَنَاءٍ .

وَأَنْظُرْ هَذَا مَعَ كَلَامِ سَيَّوِيهِ «إِنَّ الْحَمْدَ وَإِنْ ابْتَدَأَتْ بِهِ فَإِنَّ فِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ» وَتَأَمَّلْهُ .

وَالكَّسْرُ إِتْبَاعٌ لِكَسْرَةِ اللَّامِ ، وَنُقِلَتْ عَنِ الْحَسَنِ^(٥) ، وَقِيلَ : إِنَّهَا لُغَةٌ تَمِيمٌ وَبَعْضُ

عَطْفَانٍ^(٦) . وَالْإِتْبَاعُ مَهْيَعٌ^(٧) مَسْلُوكٌ عِنْدَ الْعَرَبِ ، كَالْعَدَايَا وَالْعَشَايَا ، فَأَتَبَعُوا الْعَدَايَا

لِلْعَشَايَا ، لِأَنَّ مُفْرَدَهُ عَشِيَّةٌ كَ : مَطِيَّةٍ ، فَجَاءَتْ عَلَى الْقِيَّاسِ ، بِخِلَافِ عَدْوَةٍ ، وَكَ : الْعَيْنِ

الْحَيْرِ^(٨) وَأَجْوَعُكُ^(٩) ، وَهُوَ فِي كَلَامِهِمْ كَثِيرٌ .

وَيَجُوزُ فِي لَامِ الْجُرِّ الضَّمُّ^(١٠) وَقَدْ سُمِعَ فِيهِ ذَلِكَ وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ^(١١) قِيلَ : وَهِيَ لُغَةٌ

(١) الكتاب : ٣٢٨ / ١ .

(٢) في (م) : ابتدأت به .

(٣) الكتاب : ٣٢٩ / ١ .

(٤) الذاريات : (٢٥) ، وتمامها : ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ .

(٥) هو الحسن بن أبي الحسن أبوسعيد البصري . قرأ على حطَّان الرقاشي عن أبي موسى الأشعري ، وعلى أبي العالية عن أبي بن كعب ، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء ، توفي سنة ١١٠ هـ .

تنظر ترجمته في : مختصر في شواذ القراءات : ٩ ، والمحتسب : ٣٧ / ١ ، معرفة القراء الكبار :

١٦٨ / ١ ، وغاية النهاية في طبقات القراء : ٢٣٥ / ١ . وتنظر قراءته في البحر المحيط : ١٨ / ١ .

(٦) ينظر : التبيان : ٣٠ / ١ ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ١٧٠ / ١ .

(٧) أي طريق واضح واسع بيِّن . لسان العرب (هيج) ٣٧٩ / ٨ .

(٨) في (ح) : الحير العين ، قيل الحير لمكان العين . ينظر : إصلاح المنطق لابن السكيت : ٣٧ ، ١٢٧ .

(٩) وهو منحدر من الجبل . ينظر : الكتاب : ١٤٦ / ٤ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٢١٠ / ١ .

(١٠) ينظر : إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري : ٨٨ / ١ ، البحر المحيط ١ / ١٨ .

(١١) هو إبراهيم بن أبي عبلة ، واسمه شمر بن يقطان بن المرتجل ، وقيل : أبوسعيد الشامي الدمشقي ، ثقة ، كبير ، تابعي ، توفي سنة (١٥١ هـ) .

تنظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء : ١٩ / ١ ، وتهذيب التهذيب : ٢٤٢ / ١ ، مختصر في شواذ

بعض قيس^(١) . وَوَجْهَهَا الْإِتْبَاعُ كَرَاهَةَ الْخُرُوجِ مِنْ ضَمٍّ إِلَى كَسْرٍ .
وَضَعْفَ بَأَنَّ لَامَ الْجُرِّ مِنْ كَلِمَةِ [أ/٣] أُخْرَى وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي حَرْفِ الْجُرِّ الْمَفْرَدِ ، وَيَسْهُلُهُ
كَوْنُهُ فِي مَعْنَى الْمُتَّصِلِ ، لِأَنَّ الْحَمْدَ لَا يَكَادُ يُسْتَعْمَلُ مُفْرَدًا^(٢) .

وعلى الخفض فيحتمل الإتياع من رفع أو نصب ، وفي الحالين حركة الإعراب مُقَدَّرَةٌ مَنْعَ
من ظهورها حركة الإتياع .

وبه ضَعْفَ الْخَفْضِ إِذْ فِيهِ شَبْهُ إِطَالِ الْإِعْرَابِ ، وَإِتْبَاعُ الْإِعْرَابِ^(٣) الْبِنَاءُ^(٤) .
وَالْحَمْدُ [لِلَّهِ]^(٥) : مُخْتَصٌّ بِهِ سُبْحَانَهُ لَا يُقَالُ لِغَيْرِهِ لَا سِيَّامَا عَلَى أَنَّ (أَل) فِيهِ لِلْعَهْدِ فِي الْجِنْسِ
فَتَسْتَعْرِقُ الْأَفْرَادَ كُلَّهَا لِأَنَّهَا إِذَا جَعَلْنَا الْحَمْدَ فِي مُقَابَلَةِ الْفَضَائِلِ فَالْكَمَالُ كُلُّهُ لِلَّهِ لَا يَشْرُكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ .
وَإِنْ جَعَلْنَاهُ فِي مُقَابَلَةِ الْفَوَاضِلِ ، فَلَا مُنْعَمَ إِلَّا لِلَّهِ ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾^(٦) [وَمَا بِكُمْ
مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾^(٧) .

وَقِيلَ : إِنَّ (أَل) فِيهِ لِلْعَهْدِ ، وَقِيلَ : لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ ، وَيَسْمِيهَا بَعْضُ : الَّتِي لِتَعْرِيفِ
الْمَاهِيَةِ^(٨) .

وَقَدْ كَانَتْ الْعَرَبُ قَدِيمًا لَا تَقُولُ : الْحَمْدُ لِزَيْدٍ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ .
قال سيبويه - رحمه الله - في بابِ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالْمَدْحِ : «وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ
صِفَةً»^(٩)... «وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ يَكُونُ تَعْظِيمًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ يَكُونُ تَعْظِيمًا لِغَيْرِهِ مِنْ

القراءات : ٩ ، وتنظر قراءاته في المحتسب : ١٣٧ / ١ ، وفي الجامع لأحكام القرآن : ٢١٠ / ١ : «وروي
عن أبي عبله : «الحمد لله» بضم الدال واللام على إتياع الثاني الأول وليتجانس اللفظ» .

- (١) (قيس) ساقطة من (ط) .
- (٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١ .
- (٣) وإتياع الإعراب : ساقط من (ح) .
- (٤) ينظر إملاء ما من به الرحمن : ١١ .
- (٥) زيادة من (ت) و(ط) و(م) .
- (٦) (أل) ساقطة من (ط) .
- (٧) فاطر : (٣) .
- (٨) النحل : (٥٣) ، والآية زيادة من (ت) و(ط) و(م) .
- (٩) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني : ١٩٤ .
- (١٠) الكتاب : ٦٢ / ٢ .

المخلوقين : لو قلت : الحمدُ لزيدٍ تُريدُ العَظَمَةَ لم يُجِزْ ، وكانَ عَظِيمًا»^(١) انتهى .
وقوله : «الحمدُ لزيدٍ تُريدُ العَظَمَةَ» يُؤذِنُ بأنَّ الحَمدَ عِنْدَهُ لَيْسَ بِمَعْنَى الشُّكْرِ ، وَأَنَّهُ يَنْطَلِقُ بِإِزَاءِ
الْفَضَائِلِ وَالْفَوَاضِلِ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ قَابِلًا لِلتَّقْسِيمِ بِحَسَبِ اشْتِرَاكِهِ ، فَيَتَمَيَّزُ بِالنِّيَّةِ وَالْإِرَادَةِ أَوْ بِالْقَرَائِنِ ،
اللَّهِمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ «تُريدُ العَظَمَةَ» : إِنَّكَ تَخَاطَبُهُ بِذَلِكَ تَعْظِيمًا وَتَحِيَّةً : أَيُّ تَقَابُلِهِ بِالشَّيْءِ أَوْ
بِالشُّكْرِ عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ ، كَمَا لَا تَقُولُ : «سُبْحَانَ كَذَا» لِغَيْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَلَا يُؤذِنُ بِمَا قُلْنَا ،
وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ .

وابتداء المصنّف بالحمدِ أَجْلَى مِنْ أَنْ يُعَلَّلَ .
والله : اسْمٌ وَاجِبُ الوجودِ ، المعبودُ بِحَقِّ^(٢) ، وَهَذَا الاسْمُ الكَرِيمُ^(٣) جَامِعٌ لِمَعَانِي الذَّاتِ
وَالصِّفَاتِ ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ كُلُّ اسْمٍ وَيَرْجِعُ إِلَى تَفْسِيرِهِ كُلِّ مَعْنَى .
وَحَقِيقَتُهُ : المُنْفَرِدُ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ عَنِ النُّظَرَاءِ فَهَذِهِ حَقِيقَةُ الإِلَهِيَّةِ^(٤) .
وهو أكبرُ الأسماءِ وَأَجْمَعُهَا لِلْمَعَانِي .
وَمِنْ مَدْلُولَاتِهِ : أَنَّهُ القَدِيمُ التَّامُّ القُدْرَةُ ، وَهُوَ اسْمٌ خَاصٌّ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، لَمْ يُتَسَمَّ أَحَدٌ
بِهِ ، وَلَا يُتَسَمَّى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾^(٥) .
قال^(٦) فِي الأَمَدِ الأَقْصَى : «إِنَّ البَارِيَّ - سُبْحَانَهُ - اخْتَصَّ بِهَذَا الاسْمِ لَفْظًا وَمَعْنَى .
أَمَّا اللَّفْظُ فَلَا يَنْطَلِقُ إِلَّا عَلَيْهِ ، وَأَمَّا المَعْنَى فَلَهُ فِيهِ أَحْكَامٌ عَشْرَةٌ :
الأوَّلُ : القُدْرَةُ عَلَى الخَلْقِ فَلَا يَحْدُثُ إِلَّا مَا يَخْلُقُ .
الثَّانِي : لَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ .

(١) الكتاب : ٦٩ / ٢ .

(٢) فِي (ح) : بِالْحَقِّ .

(٣) فِي (ح) : الشَّرِيفُ .

(٤) فِي (ح) : الأَلُوْهِيَّةُ .

(٥) مَرِيْمُ : (٦٥) .

(٦) هُوَ ابْنُ العَرَبِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ المَعَاْفَرِيِّ المَالِكِيِّ ، قَاضِي قِضَاةِ أَشْبِيلِيَّةِ ، مِنْ حَفَاطِ
الْحَدِيثِ ، مِنْ مَصْنُفَاتِهِ : العَوَاصِمُ وَالقَوَاصِمُ وَأَحْكَامُ القُرْآنِ ، وَالأَمَدُ الأَقْصَى بِأَسْمَاءِ اللَّهِ الحَسَنِي
وَصِفَاتِهِ العَلِيِّ وَغَيْرِهَا تَوَفِّي سَنَةَ ٥٤٣ هـ .

تَنْظَرُ تَرْجَمَتَهُ فِي : وَفِيَاتِ الأَعْيَانِ : ٢٩٦-٢٩٧ / ٤ ، وَنَفْحِ الطَّيْبِ : ٢٥-٤٣ .

الثالثُ : أَنَّهُ الْقَاهِرُ الَّذِي لَا يُقَهَّرُ .

الرَّابِعُ : أَنَّهُ [ب/٣] الْعَالِبُ الَّذِي لَا يُغْلَبُ .

الخامسُ : أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّكْلِيفُ إِلَّا مِنْهُ .

السادسُ : أَنَّهُ لَا تَجُوزُ^(١) الْعِبَادَةُ إِلَّا لَهُ .

السَّابِعُ : أَنَّهُ الَّذِي لَا تُرْفَعُ الرَّغْبَةُ إِلَّا إِلَيْهِ .

الثَّامِنُ : أَنَّهُ الَّذِي لَا تَكُونُ الرَّهْبَةُ إِلَّا مِنْهُ وَلَدِيهِ .

التَّاسِعُ : أَنَّ الْمَبْدَأَ وَالْمُنْتَهَى إِلَيْهِ .

العاشِرُ : أَنَّهُ لَا يُنْتَظَرُ الْبَدْلُ وَالْمَنْعُ وَاسْتِدْفَاعُ الضَّرِّ إِلَّا مِنْهُ^(٢) .

واعلم أَنَّهُ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ^(٣) الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى إِنَّمَا تَجِيءُ تَابِعَةً لَهُ ، وَمُعْرِفَةً بِهِ ، وَكَوْنُ الْإِيْمَانِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَكَوْنُ الصَّلَاةِ لَا يَدْخُلُ فِي حُرْمَتِهَا إِلَّا بِهَا عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَوْنُ مَقَاتِعِ الْحَقُوقِ فِي الْإِيْمَانِ بِهِ تُفْتَضَى .

وَحَسْبُكَ مَا وَقَعَ مِنَ الْإِعْتِنَاءِ بِهِ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ^(٤) حَتَّى تَكَرَّرَ أَلْفِي مَرَّةً وَخَمْسُ مَائَةٍ وَسِتِينَ مَرَّةً^(٥) .

وَاخْتِلَفَ فِي اشْتِقَاقِهِ ، فَقَالَ الْإِمَامُ : مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(٦) ، وَالْحَنْفِيِّ^(٧) ، وَالْقَفَّالِ^(٨) ،

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(ح) : لَا يَجُوزُ .

(٢) يَنْظُرُ مَخْطُوطِ الْأَمْدِ الْأَقْصَى بِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعَلَى : ١٩/أ .

(٣) فِي (ح) : أَنْ .

(٤) (الْعَظِيمِ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ط) .

(٥) يَنْظُرُ مَوَاهِبِ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مَخْتَصَرِ خَلِيلِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَطَّابِ الرَّعِينِيِّ : ١٨/١ .

(٦) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ الْقُرَشِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَحَدُ الْأُمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، مِنْ تَصَانِيفِهِ : الْمَسْنَدُ فِي الْحَدِيثِ ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهَا ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٢٠٤هـ) .

تَنْظُرُ تَرْجَمَتَهُ فِي : حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتِ الْأَصْفِيَاءِ لِأَبِي نَعِيمِ الْأَصْفَهَانِيِّ : ٦٣/٩ ، وَتَذَكْرَةِ الْحِفَاظِ لِلذَّهَبِيِّ : ٢٦٥/١ .

(٧) هُوَ النَّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ أَبُو حَنِيفَةَ الْكُوفِيِّ ، فَقِيهِ الْعِرَاقِ ، أَصْلُهُ مِنْ أَبْنَاءِ فَارَسَ ، وَنَشَأَ بِالْكُوفَةِ ، وَمِنْ آثَارِهِ : الْمَسْنَدُ فِي الْحَدِيثِ ، وَالْفَقْهُ فِي الْكَلَامِ . تُوُفِيَ سَنَةَ (١٥٠هـ) .

تَنْظُرُ تَرْجَمَتَهُ فِي : غَايَةِ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرْآنِ : ٣٤٢/٢ ، وَتَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ١٠/١٠ - ٤٠٣ .

(٨) هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِالْقَفَّالِ الْمُرُوزِيِّ ، فَقِيهِ ، مِنْ آثَارِهِ شَرْحُ ابْنِ الْحَدَّادِ

والشاشي^(١)، والغزالي^(٢)، والخطّابي^(٣)، والبلخي^(٤)،
والخليل^(٥)، وسيبويه وأكثر الأصوليين^(٦): إنّه غيرُ مشتقٍّ .
وذهب أكثرُ الأدباءِ ، وجُلُّ المعتزلةِ أنّه مُشتقٌّ^(٧) .
وجمعَ بعضُهُم فقال : كان مشتقًّا ثمَّ صارَ علمًا .

في الفقه ، توفي سنة : ٤١٧ هـ .

تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ٢٣١٦ / ١ ، وهدية العارفين : ٤٥٠ / ١ .

(١) هو محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشافعي ، فقيه ، محدث ، لغوي ، ولد في الشاش ، ومن تصانيفه : أصول الفقه ، شرح الرسالة للشافعي . توفي سنة (٣٦٥ هـ) .

تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ٢٠٠ / ٤ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٤٩٨ ، الأعلام : ٢٧٤ / ٦ .

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، حكيم ، فقيه ، صوفي ، مشارك في أنواع من العلوم ، من آثاره : إحياء علوم الدين ، تهافت الفلاسفة ، والاقتصاد في الاعتقاد وغيرها . توفي سنة (٥٠٥ هـ) .

تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ٢١٦ / ٤ ، وهدية العارفين : ٧٩ / ٦ .

(٣) هو حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ، كان أديباً لغوياً ، محدثاً ، من تصانيفه : غريب الحديث وشرح البخاري ، وبيان إعجاز القرآن . توفي سنة (٣٣٨ هـ) ، وقيل : (٣٣٦ هـ) .

تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ٢١٤ / ٢ ، وبغية الوعاة : ٤٥١ / ١ .

(٤) هو أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي ، من متكلمي المعتزلة ، من تصانيفه : المقالات ، وأوائل الأدلة في أصول الدين ، وتحفة الوزراء . توفي سنة ٣١٩ هـ ، وقيل سنة ٣١٧ هـ .

تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ٤٥ / ٣ ، وهدية العارفين : ٤٤٤ / ٥ ، معجم المؤلفين : ٢٢٨ / ٢ .

(٥) (الخليل) ساقطة من (ح) .

(٦) ينظر : التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي : ٢٠١ / ١ .

(٧) وذهب أكثر الأدباء وجلُّ المعتزلة أنّه مشتق : ساقطة من (ح) .

وَأَنْكَرَ الْفَلَّاسِفَةُ^(١) وَضَعَ الْأِسْمَ وَقَالُوا : إِنَّ ذَاتَهُ -سُبْحَانَهُ- غَيْرُ مَعْلُومَةٍ ، وَالْوَضْعُ لِمَا لَا يُعْلَمُ وَلَا يُتَصَوَّرُ لَا يَصِحُّ .

وَبُطْلَانُ مَذْهَبِهِمْ فِي الْكَلَامِ ، وَتَكْفِي وَاحِدَةً فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ : أَكْثَرُ الْحَقَائِقِ غَيْرُ مَعْلُومٍ ، وَقَدْ وُضِعَ لَهُ ك : الْمَلِكُ وَالرُّوحُ .

وَحَاصِلُ الْخِلَافِ السَّابِقِ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّهُ هَلْ هُوَ اسْمٌ لِلرَّبِّ ، عَلِمٌ يَجْرِي مَجْرَى الْأَعْلَامِ كَزَيْدٍ وَعَمَرٍ فِي الْمَرْبُوبِينَ .

وَعَلَى هَذَا فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ .

أَوْ مُشْتَقٌّ مِنْ مَعْنَى قَائِمٍ بِذَاتِهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يَجْرِي فِي إِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ مَجْرَى عَالِمٍ وَقَدِيرٍ .
وَالْجَارِي عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ (أَل) فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ ، أَوْ هُوَ عَلِمٌ بِالْغَلْبَةِ ، وَهُوَ مُرَادٌ مَنْ قَالَ :
كَانَ مُشْتَقًّا ثُمَّ صَارَ عَلِمًا .

وَعَلَى الْقَوْلِ بِالِاشْتِقَاقِ^(٢) فَفِيهِ بِالنَّظَرِ إِلَى مَادَّتِهِ نَحْوُ مِنْ عَشْرَةِ أَقْوَالٍ ، أَكْثَرُهَا لَا يَصِحُّ وَلَا يُطْرَدُ .

وَقَدْ مَنَعَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ دَخُولَ الْإِشْتِقَاقِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهَمَّ فِرْقَتَانِ : أَمَّا نَفَاةُ الصِّفَاتِ فَهُمُ الْمُضْطَرُّونَ إِلَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَقَالُوا : إِنَّهُ تَحْكُمُ ، وَلِأَنَّ [الْأَسْمَاءَ]^(٣) الْحَسَنِيَّ قَدِيمَةٌ لِانْطَوَاءِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ عَلَيْهَا .

وَالصَّحِيحُ دَخُولُ الْإِشْتِقَاقِ وَنَمْنَعُ التَّحْكُمِ ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي الْكَلَامِ الْقَدِيمِ ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُرَكَّبَةِ الْحَادِثَةِ^(٤) ، فَلِذَا لَا يَمْنَعُ كَوْنُهَا قَدِيمَةً أَنْ يَدْخُلَهَا الْإِشْتِقَاقُ .

وَأَمَّا نَفَاةُ الصِّفَاتِ فَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ بِمَا قَامَ عَلَيْهِ الْبُرْهَانُ^(٥) مِنْ إِثْبَاتِهَا .

وَفِي الصَّحِيحِ [٤/أ] عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : «أَنَا الرَّحْمَنُ وَهِيَ الرَّحْمُ ،

(١) ينظر : التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب : ١٥٣/١ .

(٢) ينظر هذه المسألة في الإغفال لأبي علي الفارسي : ٣٨-٧٢/١ ، والمخصص لابن سيده : ١٧/١٣٤ - ١٥١ ، وخزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي : ٢/٢٨٠-٢٨٧ .

(٣) زيادة من (ح) .

(٤) في (ح) : الحديث .

(٥) في (ح) : البراهين .

خَلَقْتُهَا وَخَلَقْتُ لَهَا اسْمًا مِنْ اسْمِي ، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلَتْهُ وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَّهٗ»^(١) .
 وَاللُّغَةُ قَاطِعَةٌ بَأَنَّ مَنْ فَعَلَ الْكِتَابَةَ يُقَالُ لَهُ : كَاتِبٌ ، وَمَنْ فَعَلَ الْقِرَاءَةَ يُقَالُ لَهُ : قَارِئٌ .
 وَاَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْاسْمَ الْكَرِيمَ لَهُ خَوَاصُّ كَثِيرَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ^(٢) .
 فَمِنَ الْمَعْنَوِيَّةِ مَا تَقَدَّمَ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى كُلَّهَا صِفَاتٌ ، وَاللَّهُ اسْمٌ مَخْصُوصٌ بِهِ
 غَيْرُ صِفَةٍ^(٣) .
 وَمِنَ اللَّفْظِيَّةِ نِدَاؤُهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ .
 وَمِنْهَا : قَطْعُ هَمْزَتِهِ فِي النَّدَاءِ ، وَقَطْعُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ مِنَ الضَّرُورَاتِ بِابِهِ الشُّعْرُ ، وَهُوَ فِي هَذَا
 الْاسْمِ الْكَرِيمِ جَائِزٌ فِي الْاِخْتِيَارِ .
 وَمِنْهَا : تَفْخِيمٌ لَامِهِ إِذَا كَانَتْ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ أَوْ ضَمَّةٌ^(٤) ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِمَّا لَا مُوجِبَ فِيهِ ،
 وَإِنَّمَا لَمْ تُفْخَمْ بَعْدَ الْكَسْرِ نَحْوُ بِسْمِ اللَّهِ لِأَنَّ فِي الْكَسْرِ تَسْفُلًا ، وَفِي التَّفْخِيمِ تَصَعُّدًا ، وَفِيهِ مِنْ
 الثَّقَلِ مَا لَا يَخْفَى .
 وَمِنْهَا اخْتِصَاصُهُ بِالنَّاءِ فِي الْقَسَمِ ، تَقُولُ : تَاللَّهِ ، وَلَا تَقُولُ : تَالْعَالِمِ ، وَلَا تَالْقَادِرِ ، وَمَا
 وَرَدَ مِنْ نَحْوِ : تَرَبَّ وَتَالرَّحْمَنِ قَلِيلٌ .
 وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : لِيُْمِنُ اللَّهُ ، وَلَا تَقُولُ : لِيُْمِنُ الرَّبُّ .
 وَمِنْهَا : أَتَّهَمُ عَوَّضُوا مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ مِيمًا مُشَدَّدَةً فِي آخِرِهِ فَقَالُوا : اللَّهُمَّ^(٥) .
 وَمِنْهَا : تَعْوِيْضُهُمْ أَلْفَ الْاِسْتِفْهَامِ مِنْ حَرْفِ الْقَسَمِ ، فَقَالُوا : أَللَّهُ بِالْحَفْضِ^(٦) .
 وَمِنْهَا : الْحَفْضُ مَعَ حَذْفِ حَرْفِ الْجُرِّ حَالَةَ التَّعْوِيْضِ بِالْأَلْفِ إِلَّا أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُهُ
 عَلَى الْأَصْلِ .

(١) حديث رواه الترمذي في سننه ، في كتاب البر والصلوة ٤/ ٣١٥ ، برقم (١٩٠٧) .

وكذلك أحمد بن حنبل في المسند ٣/ ١٢٦ ، برقم (١٦٥٩) .

(٢) ينظر : المقام الأسنى في تفسير أسماء الله الحسنى لتقي الدين إبراهيم بن علي بن الحسين الكفعمي :
 ١٤٦ .

(٣) ينظر : معنى (لا إله إلا الله) لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي : ١٢٤ .

(٤) ينظر : المرجع السابق والتيسير في القراءات السبع : ٥٣ ، وإبراز المعاني من حرز الأمانى : ٢٦٥ .

(٥) ينظر : الخصائص : ١/ ٢٦٥ .

(٦) ينظر : أمالي بن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي : ١٣٢-١٣٣ .

ومنها : دخول اللام في القسم لقصد التعجب ، تقول : لله لأكرمك ، متعجباً من إكرامك إياه .
ومنها : تعويضهم الألف واللام عن الهمزة المحذوفة منه^(١) ، فإن أصله إلاه ، ثم حذفت
همزته وعوض عنها الألف واللام ، ثم أدغمت اللام في اللام وهذا على أنها للتعويض لا
للتعريف .

وقيل إن الهمزة حذفت ليقع الاختصاص بالله تعالى .
ولما كثر دوره على الألسنة ، ولم يكن لأحد عنه غنى في حالة من الحالات ، ولا طرفة عين
في زمن من الأزمان^(٢) جاء فيه ما لم يكن في غيره ، فقالوا : « لاه أبوك » يريدون : لله أبوك .
قال ذو الأصبع^(٣) :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسبي عني ولا أنت ديان فتخزوني
يعني الله فحذف لام الجر .
واختلف في الأخرى^(٤) المحذوفة معها ، فقيل : إنها لام التعريف ، وإن الباقية هي

(١) منه : ساقطة من (ح) .

(٢) في (ت) و(ح) و(ط) : الأزمنة .

(٣) هو حرثان بن الحارث بن ثعلبة بن عدوان ، شاعر حكيم شجاع جاهلي ، لقب بذي الأصبع لأن حية
نهشت إصبع رجله فقطعها ، ويقال : كانت له إصبع زائدة ، عاش طويلاً . توفي نحو سنة (٢٢٢ ق هـ) .
تنظر ترجمته في : الأغاني لأبي فرج الأصبهاني : ٦٠٩/٣ ، وخزانة الأدب : ٢٨٧/٥ .
والبيت من البسيط وهو في ديوانه : ٩٨ ، وله في إصلاح المنطق : ٣٧٣ ، ومجالس العلماء للزجاجي :
٥٧ ، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي : ٤١/١ ، والمفصليات : ١٦٠ .
وورد من غير نسبة في أمالي ابن الشجري : ١٩٥/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٩٤/١ ،
وخزانة الأدب : ١٧٣/٧ .
والديان : السائس ، ويخزوه : ساسه وقهره . ينظر لسان العرب (دين) ١٧٠/١٣ ،
و(خزا) ٢٢٦/١٤ .

والشاهد في البيت : (لاه ابن عمك) ، حيث حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وأصلها : لله ابن عمك .
والشاهد الآخر : (عني) حيث وردت (عن) بمعنى (على) .
(معها) ساقطة من (ط) .

(٤) ينظر : المسألة في مجالس العلماء : ٧١ ، والمقرب : ١٩٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٥/٢ ، وخزانة
الأدب : ١٧٣/٧ .

الأصليَّة^(١) ، وهي عَيْنُ الكَلِمَةِ ، وَوَزْنُهُ عال . وَوَجْهُهُ : أَنَا لَوْ جَعَلْنَا^(٢) العَيْنَ هِيَ المَحذُوفَةَ لَأَدَّى إِلَى الإِجْحَافِ بِبَقَاءِ الكَلِمَةِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الهَاءُ ، وَهَذَا التَّوَعُّقُ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ : أَيَشُ لَكَ؟^(٣) .

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ [٤/ب] أَنَّ المَحذُوفَةَ لَوْ كَانَتْ هِيَ العَيْنَ لَوَجِبَ حَذْفُ حَرَكَتِهَا مَعَهَا ، وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِرُوَالِ الأَلْفِ المُتَوَلِّدَةِ عَنْهَا ، لِأَنَّ الأَلْفَ إِنَّمَا هِيَ لِمَدِّ الحِرْكَةِ ، فَلَمَّا لَمْ تُحذفِ الأَلْفُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ المَحذُوفَةَ لَامَ المَعْرِفَةِ ، وَقِيلَ : المَحذُوفُ عَيْنُ الكَلِمَةِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الكَلِمَةِ إِلَّا السَّلَامُ الَّتِي هِيَ هَاءٌ ، وَوَزْنُهُ عَلَى اللَّفْظِ (لال) ، وَوَجْهُهُ : أَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ جَاءَ لِمَعْنَى وَالحذفِ مُنَافٍ لَهُ^(٤) .

وَقَائِلٌ هَذَا يَقُولُ إِنَّهُ لَمَّا حُذِفَتِ العَيْنُ جُعِلَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ ، كَمَا يَفْعَلُونَ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ إِلَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ ، وَلِذَلِكَ بَقِيَ الأَلْفُ لِأَنَّ مَا تَوَلَّدَتْ عَنْهُ بَاقٍ . وَهَذَا الَّذِي تَقَدَّمَ كُلُّهُ جَارٍ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ إِلاهُ ثُمَّ دَخَلَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ وَأَسْقَطَتِ الهَمْزَةُ تَخْفِيفًا بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا ، ثُمَّ أُجْرِيَ العَارِضُ مَجْرَى اللَّازِمِ فَوَقَعَ الإِدْغَامُ بَعْدَ التَّسْكِينِ . وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ المَحذُوفَ لَعَلَّةً فِي قُوَّةِ الثَّابِتِ ، أَوْ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ إِلاهُ ، وَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ وَعَوَّضَ مِنْهَا حَرْفُ التَّعْرِيفِ حَذْفًا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ التَّخْفِيفِ . وَهُوَ عِنْدَ سَبْيَوِيهِ نَظِيرُ أَنَاسٍ^(٥) فَإِنَّكَ تَحْذِفُ الهَمْزَةَ وَتَقُولُ : النَّاسُ ، بِتَعْوِضِ الأَلْفِ وَاللَّامِ . وَرَدَّهُ المَازِنِيُّ^(٦) بِقَوْلِهِ^(٧) :

(١) ينظر : مجالس العلماء : ٥٧ .

(٢) في (ط) : أنها لو جعلت .

(٣) أصله : أي شيء ، ينظر : فقه اللغة وسر العربية ، ٦١٩/٢ ، وبدائع الفوائد ١/١٥٢ .

(٤) ينظر : الإغفال ١/٦١ ، والمخصص ١٧/١٤٦ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢/١٩٦ .

(٦) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقرية المازني ، عالمٌ بصرِّيٌّ كبيرٌ ، يُعَدُّ أَوَّلَ مَنْ فَصَّلَ التَّصْرِيفَ عَنِ النُّحُوِّ ، لَهُ : كِتَابُ التَّصْرِيفِ ، وَمَا تَلَحَّنَ فِيهِ العَامَّةُ وَغَيْرُهُمَا . تَوَفَّى بِالبَصْرَةِ عَامَ (٢٤٩هـ) . تَنْظُرُ تَرْجَمَتَهُ فِي : نَزْهَةُ الأَلْبَاءِ : ١٦٢ ، وَبِغِيَةِ الوَعَاةِ : ١/٤٦٣ .

(٧) البيت من مجزوء الكامل ، لِذِي جَدَنَ الحَمِيرِيِّ . فِي خَزَانَةِ الأَدَبِ : ٢/٢٨٠-٢٨٨ ، وَبِلا نِسْبَةٍ فِي الخِصَائِصِ : ٣/١٥١ ، وَالصَّحَاحِ : ٣/٩٨٧ ، وَشَرَحَ التَّصْرِيفَ لِعَمْرِ بْنِ ثَابِتِ الثَّمَانِينِيِّ : ٤٠٠ ، وَإِيضًا شَوَاهِدَ الإِيضَاحِ : ٢/٦٩٤ ، وَشَرَحَ المَفْصَلَ : ٢/٩ ، ٥/١٢١ ، وَجَوَاهِرَ الأَدَبِ فِي مَعْرِفَةِ

إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعُ نَ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمْنِيَا

ولا دليل فيه لأنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطَرَّ جَمَعَ بَيْنَ الْعَوَظِ وَالْمُعَوَّضِ مِنْهُ .

وَأَمَّا إِذَا قِيلَ ^(١) : أَصْلُهُ لَاهٍ كَ : مَالٌ وَهَذَا يُحْكَى عَنِ الْخَلِيلِ ^(٢) ، وَقَدْ كُنَّا قَدَّمْنَا عَنْهُ أَنَّ مَذْهَبَهُ عَدَمُ اشْتِقَاقِهِ ، وَلَهُ قَوْلٌ آخَرٌ بَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ ، ثُمَّ أُدْخِلْتَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَقِيلَ : اللَّهُ فَالْأَلْفُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ ، وَلَيْسَ كَ : أَيُّشٌ هَذَا ، وَلَا [ك] ^(٣) : مُمُّ اللَّهُ ^(٤) وَنَحْوَهُمَا ، وَلَا وَزْنُهُ عَالٌ ، وَلَا (لَال) .

وَسِبْيَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُحْلُوفِ بِهِ : «كَمَا حَذَفُوا اللَّامِينَ مِنْ قَوْلِهِمْ لَاهٍ أَبُوكَ حَذَفُوا لَامَ الْإِضَافَةِ وَاللَّامَ الْأُخْرَى لِيُخَفَّفُوا الْحَرْفَ عَلَى اللِّسَانِ ، وَذَلِكَ يَنْوُونَ» ^(٥) .
وَقَالَ فِي بَابِ كَمَ : «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ قَوْلَهُمْ لَاهٍ أَبُوكَ ، وَلَقِيْتَهُ أَمَسٌ ، إِنَّهَا هُوَ عَلَى اللَّهِ أَبُوكَ ، وَلَقِيْتَهُ بِالْأَمَسِ ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْجَارَ وَالْأَلْفَ وَاللَّامَ تَخْفِيفًا عَلَى اللِّسَانِ» ^(٦) .

فَهَذَا مِنْ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَحذُوفَ مَعَ لَامِ الْجَرِّ حَرْفُ التَّعْرِيفِ .

وَقَوْلُ سِبْيَوِيهِ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُحْلُوفِ يَحْتَمِلُ الْخِلَافَ وَالْوِفَاقَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

وَقَالَ سِبْيَوِيهِ أَيْضًا : «وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَهْيَ أَبُوكَ ، فَقَلَبَ الْعَيْنَ وَجَعَلَ اللَّامَ سَاكِنَةً إِذْ صَارَتْ مَكَانَ الْعَيْنِ كَمَا كَانَتْ الْعَيْنُ سَاكِنَةً ، وَتَرَكَوْا [أ/٥] آخِرَ الْأَسْمِ مَفْتُوحًا كَمَا تَرَكَوْا آخِرَ

كلام العرب : ٣٩٣ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ «الأناس» حيث أثبتت الهمزة مع الألف واللام وهو قليل .

(١) (إذا قيل) ساقطة من (ط) .

(٢) ينظر رأي الخليل في معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج : ١٥١-١٥٢ ، وقد رده أبو علي في الإغفال : ٣٩ / ١ ، قائلًا : «ما حكاه عن سيبويه عن الخليل سهوٌ ، ولم يحك سيبويه عن الخليل في هذا الاسم أنه (إلأة)» .

(٣) زيادة من (ت) و(ط) و(م) .

(٤) يُقَالُ فِي الْقَسَمِ (مُ اللَّهُ) بضم الميم ، واختلف في هذه الميم ، فذهب بعضهم أنَّهَا بَدَلٌ مِنْ وَاوِ الْقَسَمِ ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمِيمُ اسْمٌ ، وَهِيَ بَقِيَّةُ (أَيْمَنَ) . وَاخْتَارَ ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ . وَهِيَ مِثْلَةٌ : تَضُمُّ وَتَفْتَحُ وَتَكْسَرُ .

ينظر : الجنى الداني : ١٣٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢٠٧٤ / ٤ .

(٥) الكتاب : ٤٩٨ / ٣ .

(٦) المرجع السابق .

«أين» مفتوحاً . وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرتهم في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه^(١) انتهى . يعني أنهم كما غيروه^(٢) بالقلب في هذا الباب خاصة دون سائر أبواب العربية ، غيروه إلى البناء وفتحوه لحنة الفتحة ولصيورته في اللفظ كـ«أين» فبني على الفتح ، كما بُني «أين» على الفتح ، وعدم التصرف في الكلمة ، والاقتصار بها على محل مخصوص من الدواعي إلى البناء .

وقيل^(٣) في علة بنائه أنه ضمن معنى التعجب ، ولا يطرد إذ لو كان ذلك صحيحاً لبنوا «الله أنت» و«لاه أبوك» و«تالله» في التعجب^(٤) .

ومنهم من يقول فيه «لهو أبوك» ، ومن قال «لهي أبوك» فوزنه عنده «فعل» والأصل الواو ، قلبت ياءً للكسرة قبلها ، ثم سكنت ، كما يقال في علم : «علم» ، ولم ترجع الواو لعروض السكون ، والعارض لا يعتد به ، ألا تراهم قالوا^(٥) : رَضُوا^(٦) و لَقَضُوا الرَّجُلَ^(٧) .

وزعم بعضهم^(٨) أن اشتقاقه من الوله وهو أشد ما يكون من الشوق والحزن ، سمي بذلك لأن قلوب العارفين تشتاق إلى معرفته ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾^(٩) .

وقالوا : إن أصله «ولاه» ، ثم قيل : «إلاه» ك : وشاح وإشاح^(١٠) .
ورده أبو علي^(١١) بأنه لو كان صحيحاً لقليل : «توله» لا «تأله» . و«أولهة» لا «ألهة» كما قالوا :

(١) الكتاب : ٤٩٨ / ٣ .

(٢) قوله (لكثرتهم في كلامهم إلى قوله غيروه) ساقط من (ط) .

(٣) هو قول ابن مالك : ينظر شرح التسهيل : ١٨٠ / ١ .

(٤) رجح أطفيش في شرحه رأي التلمساني . ينظر شرحه : ٦٣ / ١ - ٦٤ .

(٥) قالوا : ساقطة من (ح) .

(٦) في (أ) : رميوا . وينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ١٦٥ / ٣ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٣٨٦ / ٤ ، والأصول في النحو : ٩٣ / ٢ .

(٨) هو رأي الخليل ، ينظر اشتقاق أسماء الله لأبي القاسم الزجاجي : ٢٦ - ٢٧ ، أمالي ابن الشجري : ١٩٧ / ٢ .

(٩) البقرة : (١٦٥) .

(١٠) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١٩٧ / ٢ - ١٩٨ .

(١١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، واحد زمانه في علم العربية ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ، من أشهر مؤلفاته : الإيضاح ، والتكملة ، والحجة وغيرها . توفي سنة (٣٧٧هـ) .

«تَوْشَحَ» و«أَوْشَحَةَ» .

لا يُقَالُ : إِنَّهُمْ قَدِ قَالُوا «لَاه» فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقْلُوبًا مِنْ «وَلِه» ، ثُمَّ أُعِلَّ بِالْقَلْبِ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ ، وَيَكُونُ «تَأْلَهُ» و«أَلْهُةً» مِمَّا جَرَى عَلَى اطِّرَادِ الْإِعْلَالِ بَعْدَ ذَهَابِ الْمَوْجِبِ كَأَعْيَادِ وَأَرْيَاحِ ، لِأَنَّا نَقُولُ قَوْلَهُمْ «لَهِيَ أَبُوكَ» بِالْيَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَقْلُوبَةً مِنْ وَلِهَ ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَقِيلَ «هُوَ أَبُوكَ» ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَقْلُوبًا لَمْ يُقَلَّبْ ثَانِيَةً .

كَذَا يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ «لَهُو» .

وَفِيهَا رَدٌّ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ ظُهُورِ الْيَاءِ فِي (١) «لَهِيَ» فِيهِ (٢) بَحْثٌ ذَكَرْتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ فِي جَوَازِ «لَاهِ أَبُوكَ» فِي الشَّرْعِ ، وَ«لَهِيَ أَبُوكَ» لَا سِيَّامًا وَهُوَ بِصُورَةِ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ نَظْرًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ ، وَكَمْ لِلْعَرَبِ مِنْ إِطْلَاقِ مَنْعِهِ الشَّرْعِ ، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (٣) يَقْضِي بِالْمَنْعِ لِمِثْلِ هَذَا ، فَلَا يُعْرَجُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ يُقْصَى وَيُسْتَشْنَى ، وَأَحَقُّ مَا حَمِي حَمَاهُ الْمُؤْمِنِ جَنَابِ مَالِكِهِ وَمَوْلَاهُ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ وَسَوَّاهُ ، وَكَمْ لَهُ عَلَيْهِ مِنْ إِنْعَامٍ وَأَفْضَالٍ وَإِحْسَانٍ لَا يُمَكِّنُ وَصْفُ أَعْلَاهُ وَلَا أَدْنَاهُ .

وَالْقَائِلُ بِأَنَّ الْمَحذُوفَةَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ هُوَ الْمَبْرُدُ (٤) ، وَنَقَلَ ابْنُ السِّيْدِ (٥) [٥/ب] وَغَيْرُهُ عَنِ الْمَبْرُدِ «أَنَّ الْمَحذُوفَةَ اللَّامُ الْأَصْلِيَّةَ وَالَامُ التَّعْرِيفُ ، وَأَنَّ الْبَاقِيَةَ لِامُ الْجَرِّ ، وَفُتِحَتْ مِنْ أَجْلِ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَهَا ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّهَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى فَلَا تُحَذَفُ ، وَأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَحْذَفُ» (٦) .

تنظر ترجمته في : إنباه الرواه ٣٠٨ / ١ ، وبغية الوعاة ٤٩٦ / ١ .

(١) في (ط) فهي .

(٢) (فيه) ساقطة من (ط) .

(٣) الأعراف : (١٨٠) .

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي الأزدي ، لقبه المازني بالمبرد بكسر الراء المضعفة ، كان بينه وبين ثعلب ما يكون بين الأقران ، له : المقتضب في النحو ، والكامل في الأدب واللغة . توفي سنة (٢٨٥هـ) .

تنظر ترجمته في : مراتب النحويين ، ص ١٣٥ ، ووفيات الأعيان : ٣١٣ / ٤ .

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، ولد في مدينة بطليوس ، إماماً في اللغة والنحو ، من مؤلفاته : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، والخلل في أبيات الجمل وغيرهما . توفي سنة (٥٢١هـ) .

تنظر ترجمته في : إنباه الرواة : ١٤١ / ٢ ، وبغية الوعاة : ٥٥ / ٢ .

(٦) ينظر الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي : ٧٢٥ / ٢ .

وما حكيناه عنه هو الذي عليه جماعة ، وأنه لا خلاف أن حرف الجر محذوفٌ ، وإنما الخلافُ أيُّهما حذفَ معه ، هل حرف التعريف أو العين على ما سبق؟
وخاصُّه أن للمبرِّد قولين .

ولامُ «الله» لام استحقاقٍ ، وقيل : هي لامُ الملك .
وقوله «لا أبغي» أي : أطلبُ^(٢) ، وبَعَيْتُ الحَيْرَ طَلَبْتُهُ ، ومَعَانِي البَغْيِ كَثِيرَةٌ مَرَجَعُهَا -والله أعلم- إلى تَجَاوُزِ حَدِّ الشَّيْءِ ، ومَصْدَرُ بَغَى^(٣) بِمَعْنَى طَلَبَ «بِغَاءً» بِالضَّمِّ ، وبِمَعْنَى ظَلَمَ «بَغْيًا» ، وبِغْتِ الأُمَّةِ بِغَاءً بالكسر ، والبِغْيَةُ : الحاجةُ نَفْسُهَا ، لي في كَذَا بَغْيَةٌ وبِغْيَةٌ بالكسر والضمُّ^(٤) .
والبَدَلُ : الخَلْفُ من الشَّيْءِ ، والأبْدَالُ^(٥) : رجالٌ صَالِحُونَ بهم يَكُونُ قَوَامُ الدُّنْيَا فَإِذَا قُبِضُوا جَاءَ الأَمْرُ^(٦) .

وَالرِّضْوَانُ : القَبُولُ وَالتَّحْفِي -بِضَمِّ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا- لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ^(٧) .
ورضى الله عنَّا : رَضِيَ مَقْصُورٌ مَصْدَرًا إِذَا مُدَّ فَهُوَ الرِّضَاءُ اسْمٌ ، حَكَاهُ الأَخْفَشُ^(٨) .
وَيُنْتَى المَقْصُورُ : رِضْوَانٍ وَرِضْيَانٍ ، وَالوَاوُ أَكْثَرُ ، وَالْيَاءُ أَقْيَسُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ^(٩) ، وَأَمَّا عِنْدَ

-
- (١) (لا) ساقطة من (ت) و(ح) و(م) .
(٢) ينظر مادة (بغى) في الصحاح ٦/ ٢٢٨١ ، ولسان العرب ١٤/ ٧٦ .
(٣) بغى : ساقطة من (ح) .
(٤) ينظر : الصحاح (بغى) ٦/ ٢٢٨١ .
(٥) ينظر مادة (بدل) في الصحاح ٥/ ١٦٣٢ ، ولسان العرب ١١/ ٤٨-٤٩ .
(٦) قوله «والبديل الخلف إلى قوله جاء الأمر» ساقط من (م) .
(٧) ينظر : الصحاح (رضي) ٦/ ٢٣٥٦ .
(٨) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين وهو أسطهم ، ومن آثاره : معاني القرآن ، توفي سنة : ٢١٠هـ .
تنظر ترجمته في : مراتب النحويين : ١٠٩ ، وشذرات الذهب : ٢/ ٣٩ .
ينظر رأيه في الصحاح (رضي) ٦/ ٢٣٥٧ .
(٩) نسبه ابن مالك إلى الكسائي ، وقال : «وأجاز الكسائي في نحو : رضى وعُلا ، من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تثنى بالياء قياسًا على ما ندر ، كقول بعض العرب : رضى ورضيان» .
ينظر : شرح التسهيل ١/ ٩٢ .
وقال السيرافي : «أمَّا الكوفيون فجعلوا ما كان مفتوحًا على العبرة التي ذكرنا ، وما كان مكسورًا جعلوه من الياء ، وإن كان أصله الواو وكتبه بالياء» . ينظر : شرح السيرافي ٤/ ١٧٣ ب (مخطوط) .

غَيْرِهِمْ فَالْوَاوُ أَقْيَسُ وَالْيَاءُ شُدُودٌ .

والأمل : الرجاء^(١) ، أملت الشيء وأملتُه مُشَدِّدًا ، وهو بحسب الاستعمال أكثر من التخفيف .

والباء في «به» بَاءٌ عَوْضٌ ومتعلقها محذوف من نعت النكرة قُدِّمَ^(٢) عليها فينتصبُ حالًا ، ويجوزُ تعلقه بـ(بدلاً) لأنه يقتضيه ، ولا يمنع تقدمه لأنه مجرورٌ ، ولأنه هاهنا واقعٌ موقع إبدالٍ ، وإبدال واقعٌ موقعٌ مُبدلٍ ، [أي]^(٣) : لا أطلب مُبدلاً به^(٤) .

ويجوزُ تعلقه بـ : «أبغى» وهو أظهرُّ على حدِّ قوله تعالى : ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾^(٥) .
وبدلاً : مفعول أبغى ، ولا حذف فيه على ما قلناه .

ويجوزُ أن يكونَ (على حذف مضاف ، أي : ذَا بَدَلٍ ، إِنْ جَعَلْنَاهُ مَصْدَرًا)^(٦) غيرَ مؤوَّلٍ ، وقد قيلَ ذلك في الآية ، ولا حاجة إليه لأن الثمن يشترى .
وحمداً : مصدرٌ نوعيٌّ ، وَجُمْلَةٌ «يُبْلَغُ» صِفَتُهُ .
والتضعيفُ في يُبْلَغُ للتعدية .

ومن رضوانه : حالٌ من الأمل ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بالأمل على قريبٍ مما قلناه في (به بدلاً) ، أي : المأمولُ من رضوانه ، و«من» للابتداءِ أو لبيان الجنس^(٧) .

ويجوزُ أن يكونَ «من رضوانه» متعلقًا بـ : يُبْلَغُ .
ومن للابتداءِ ، أي : يبلغ من الرضوان المأمول منه ، أو مأموله على جعل (أل) عوضاً من الضمير ، ويجوزُ فيه غيرُ ذلك .

(١) ينظر مادة (أمل) في الصحاح ٤/١٦٢٧ ، ولسان العرب ١١/٢٧-٢٨ .

(٢) في (ح) تقدم .

(٣) زيادة من (ت) و(ط) و(م) .

(٤) في (ح) : منه .

(٥) المائة : (١٠٦) .

(٦) في (ح) مقدرًا .

(٧) قوله «على حذف مضاف إلى قوله لبيان الجنس» ساقط من (ط) .

وجُملةُ «لا أبغي» : حَالٌ إمَّا مِنْ لَفْظِ الْجَلَالَةِ ، أَوْ [مِنْ] ^(١) ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُنَوِيِّ ، أَوْ مِنْ ^(٢) الْمُسْتَكِنِ فِي الْمَصْدَرِ عَلَى الْقَوْلِ بِتَحْمِيلِهِ أَوْ مُعْتَرِضَةً [٦/أ] لَا مَحَلَّ لَهَا لِتَأْكِيدِ الْاِعْتِنَاءِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ ، أَوْ بِالْمَحْمُودِ وَهُوَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لِأَنَّ ضَمِيرَ (بِه) يَحْتَمِلُهَا ، أَي : لَا أَبْغِي بِحَمْدِهِ بَدَلًا ، أَوْ لَا أَبْغِي بِاللَّهِ بَدَلًا .

وذلك إمَّا بَأَن لَا يُحْمَدُ سِوَاهُ أَوْ لَا أُخْتَارَ لِمَتَعَلَّقِ حَمْدِي مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى ، وَلِقِرَائِهِ بِالْحَمْدِ الْجَامِعِ [إِلَّا الْأِسْمُ الْجَامِعُ] ^(٣) لِمَعَانِيهَا أَرَادَ أَنْ يَحْمَدَ ^(٤) اللَّهُ تَعَالَى بِأَقْصَى الْإِمْكَانِ ، وَإِلَّا فَكَمَا قَصَّرَتِ الْعُقُولُ عَنْ كُنْهِ جَمَالِهِ وَجَلَالِهِ وَكِبَالِهِ ، وَإِنْ بَلَغَتْ الْغَايَةَ الْقُصُورَى فِي الرَّجْحَانِ ، قَصَّرَتِ الْأَلْسِنَةُ عَنْ وَصْفِ ذَلِكَ الْجَلَالِ وَالْكَمَالِ ، وَلَوْ كَانَتْ أَلْسِنَةُ الْعَالَمِ كُلِّهِ كَلِيسَانَ حَسَّانٍ أَوْ سَحْبَانَ ^(٥) ، وَحَسْبُكَ أَنْ أَرْجَحَ النَّاسِ عَقْلًا ، وَأَكْثَرَهُمْ عِلْمًا ، وَأَبْلَغَهُمْ فِي الْفَصَاحَةِ وَبِالْبَلَاغَةِ الْمَنْزِلَةَ الْعُظْمَى مِنْ أُوتِي جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَخُصَّ بِيَدَائِعِ الْحِكْمِ ، قَالَ مُفْصِحًا عَنْ حَقِّ الْمَقَامِ : «لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» ^(٦) عَلَيْهِ وَعَلَى [آلِهِ وَصَحْبِهِ] ^(٧) مِنْ رَبَّنَا أَزْكَى صَلَاةٍ وَسَلَامٍ .

وقوله : ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى ، يَعْنِي : سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٌ ﷺ وَشَرَفَ وَكَرَّمَ وَمَجَّدَ وَعَظَّمَ وَأَفْضَلَ وَأَنْعَمَ .

وَالصَّلَاةُ : الدُّعَاءُ ، وَلَا مِثْلَهَا وَأَوْ ، وَهِيَ اسْمٌ وَضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ ، تَقُولُ : صَلَّيْتُ صَلَاةً ، وَلَا تَقُلُ : تَصَلَّيْتُ ^(٨) ، وَلَعَلَّهُ فِرَارًا مِنْ : صَلَّيْتُ الشَّيْءَ فِي النَّارِ تَصَلِيَةً ، وَصَلَّتِ النَّاقَةُ صَلَوًا : اسْتَرَخَى صَلَوَاهَا وَهِيَ عِرْقَانِ تَحْتَ الرَّدْفِ يَكْتَنِفَانِ الذَّنْبَ .

(١) زيادة من (ت) و(ط) .

(٢) (من) ساقطة من (م) .

(٣) زيادة من (ت) و(ط) .

(٤) في (ح) الحمد .

(٥) في (ح) سهبان .

(٦) حديثٌ رواه الترمذي في سننه ، باب دعاء الوتر ٥ / ٥٦١ ، برقم (٣٥٦٦) .

(٧) زيادة من (ت) و(ط) .

(٨) ينظر : الصحاح (صلى) ٦ / ٢٤٠٢ .

وصَلَّى فَلَانٌ لِفَلَانٍ صَلِيًّا كَ : رَمَى رَمِيًّا إِذَا احْتَالَ لَهُ فِي شَرِّ مَا كَرِهَ بِهِ ^(١) .

وفي الحديث : «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ ^(٢) فُخُوحًا وَمَصَالِي» ^(٣) ، أي : أَشْرَاكًا ، وَاحِدُهَا مِصْلَاةٌ بِكسر الميم ، وَصَلَى الحَرْبَ وَالنَّارَ صَلِيًّا وَصَلَا وَصِلَاءً قَاسَى ^(٤) حَرَّهُمَا ^(٥) ، وَصَلِيَ فُلَانٌ بِشَرِّ فُلَانًا مِثْلُهُ .

[قال] ^(٦) المبرِّدُ : «أَصْلُ الصَّلَاةِ التَّرْحُمُ ، فَهِيَ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةٌ ، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ رِقَّةٌ ، وَاسْتِدْعَاءٌ لِلرَّحْمَةِ مِنَ اللَّهِ» ^(٧) ، وَقِيلَ : الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ رَحْمَةً ، وَلِلنَّبِيِّ ﷺ تَشْرِيفٌ وَزِيَادَةٌ تَكْرِمَةٌ .

وقال أبو العالية ^(٨) : «صَلَاةُ اللَّهِ عَلَى نَبِيِّهِ ^(٩) تَنَاوُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دُعَاءٌ» ^(١٠) .

وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْعِبَادِ صَلَاتُهُمْ دُعَاءٌ ، كَمَا ذَكَرَ أَبُو الْعَالِيَةِ مِنْ صَلَاةِ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَنْفَسِ الْعَلَاتِقِ وَالذَّخَائِرِ ، وَأَسْنَى مَا يَقْتَنِيهِ الْعَامِلُ لِاسْتِدْفَاعِ الْبَلَايَا ، وَالْمِحْنِ وَالْفِتَنِ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا ، وَفِي الْيَوْمِ الْآخِرِ تُوجِبُ مِنَ اللَّهِ

(١) ينظر : الصحاح (صلى) ٢٤٠٣/٦ .

(٢) في (ح) للشياطين .

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد : ١٩٤ ، برقم (٥٥٣) ، وهو برواية : «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ مَصَالِي وَفُخُوحًا» . وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٤٨٢/٥ : «ضعيف» .

(٤) في (م) : باشر .

(٥) ينظر : الصحاح (صلى) ٢٤٠٣/٦ .

(٦) زيادة يقتضيهما السِّيَاقُ .

(٧) نقله من ابن القيم في كتابه «جلاء الأفهام في فضل الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى خَيْرِ الْأَنْامِ» ، ص ١٦٣ .

ونقله عن المبرد بمعناه الأزهري في تهذيب اللغة (صلى) ١٦٦/١٢ .

(٨) هو رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي ، من كبار التابعين ، أخذ القرآن عن أبي بن كعب وابن عباس ، وقرأ عليه شعيب بن الحبحاب ، والحسن بن الربيع ، توفي سنة (٩٠هـ) وقيل (٩٦هـ) .

تنظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار : ١/١٥٥ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٨٤-٢٨٥ .

(٩) في (ح) صلاة الله عليه .

(١٠) رواه البخاري في صحيحه : ٢١٧/٦ في كتاب التفسير .

الزُّلْفَى وَيَكْتَالُ الْمُصَلِّيَ عَلَيْهِ ﷺ مِنْ صَلَاةِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْغَنِيِّ الْكَرِيمِ عَلَيْهِ بِالْمَكْيَالِ الْأَوْفَى ،
تُفْرَجُ [٦/ب] الْكُرْبُ ، وَتَرْفَعُ الرُّتْبُ ، وَتُدْنِي الْقَاصِي ، فَيَكُونُ لِلتَّنَاوُلِ أَقْرَبُ مِنْ كَثْبُ ،
فَرُضٌ عَلَى الْجَمَلَةِ غَيْرِ مَحْدُودٍ ، وَمَنْهَلٌ عَذْبٌ لَا يَمَلُّ^(١) فِي صُدُورٍ وَلَا وُرُودِ .

اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ مِنَ الْفَائِزِينَ ، وَشَفَّعُهُ فِينَا وَفِي آبَائِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا وَأَزْوَاجِنَا
وَأَشْيَاخِنَا وَإِخْوَانِنَا نَسَبًا وَصَدَاقَةً ، وَاصْرِفْ عَنَّا مَا نَسْتَحِقُّهُ بَعْدَكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

اللَّهُمَّ بِهِ تَوَسَّلْنَا إِلَيْكَ فَأَعِزَّنَا مِنَ الْخِزْيِ وَالْفُضِيحَةِ ، وَأَدْخِلْنَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فِي كَنْفِ
سِتْرِكَ وَعَافِيَتِكَ ، فَإِنَّا قَدْ بَارَزْنَاكَ بِالْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ ، وَالْأَفَاعِيلِ الشَّنِيعَةِ الْقَبِيحَةِ بِفَضْلِكَ يَا
مَالِكَ يَوْمَ الدِّينِ ، وَيَا غَافِرَ زَلَّاتِ الْمُذْنِبِينَ ، وَيَا مُقِيلَ عَثَرَاتِ الْمُسِيئِينَ آمِينَ .

وَفَاتَ^(٢) النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يَشْفَعَ الصَّلَاةَ بِالسَّلَامِ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَتَأَكَّدُ ، وَقَدْ أَرَشَدَ اللَّهُ
سُبْحَانَهُ إِلَى ذَلِكَ أَمْرًا وَتَعْلِيمًا فَقَالَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^(٣) .

وَلَمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ ، كَيْفَ نُصَلِّيْ عَلَيْكَ ؟

ذَكَرَ الصَّلَاةَ ثُمَّ قَالَ : « وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ »^(٤) .

كَأَنَّ ذَلِكَ إِشَارَةٌ مِنْهُ ﷺ إِلَى الْإِهْتِدَاءِ بِهَدْيِ الْقُرْآنِ ، وَإِحْرَازِ الْفَضِيلَتَيْنِ الْعَظِيمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ
هُمَا مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَكَانِ .

وَأَصْلُ خَيْرٍ : أَخِيرٌ ، حُذِفَتْ هَمْزُهُ فِي غَالِبِ الْإِسْتِعْمَالِ لِكَثْرَةِ دَوْرِهِ ، أَوْ يَكُونُ مُحَقَّقًا مِنْ
خَيْرٍ ، كَمَا فِي ﴿ خَيْرَاتٍ حَسَنًا ﴾^(٥) فِي بَعْضِ التَّأْوِيلَاتِ^(٦) ، وَهُوَ بَعِيدٌ^(٧) .

(١) فِي (ح) يَمِيلُ .

(٢) فِي (ح) : قَالَ .

(٣) الْأَحْزَابُ : (٥٦) .

(٤) مِنْ حَدِيثِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ٩٣/٤ ، بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّشْهَدِ ، بِرَقْمِ (٤٠٥) ،
وَأَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ ٢٥٦/١ ، فِي بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّشْهَدِ ، بِرَقْمِ (٩٨٠) ، دَارُ الْحَدِيثِ ،
الْقَاهِرَةُ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٥) الرَّحْمَنِ : (٧٠) .

(٦) يَنْظُرُ : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٣١٧/٤ . وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٧٠/١٠ .

(٧) فِي (ح) بَدِيعُ .

وَالْوَرَى : الخَلْقُ مَاخُوذٌ مِنْ وَرَى الرَّزْدُ يَرِي : أَخْرَجَ نَارَهُ^(١) ، فَهَمْ مُخْرَجُونَ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ، وَلامه عن ياءٍ إِذْ لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَلِمَةٌ فَأَوْهًا وَاو^(٢) وَلَا مَهًا وَاو^(٣) إِلَّا الْوَاوُ ، وَمِثْلُهُ الْوَعَى لَامُهُ عَنِ يَاءٍ ، وَلِذَا يُكْتَبُ بِالْيَاءِ .

وَالسَّادَاتُ : جَمْعُ سَيِّدٍ ، سَادَ قَوْمُهُ يَسُودُهُمْ سَيَادَةً وَسُودَدًا ، وَسَيَدُودَةً ، فَهُوَ سَيِّدُهُمْ وَهُمْ سَادَةٌ^(٤) .

وهو في جمع سيّد محفوظ غير مقيس^(٥) ، وسيأتي وزن سيّد - إن شاء الله تعالى - .

وَمَعْنَى السَّيِّدِ الْكَامِلِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ بِإِطْلَاقٍ [يُقَالُ] فَلَانٍ سَيِّدٍ قَوْمِيهِ ، [أَي] يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ وَجَرِيهِمْ عَلَى مُقْتَضَى أَمْرِهِ ، وَمَعْرُوفِهِمْ عَلَيْهِ ، عَنِ رَأْيِهِ يَصُدُّرُونَ ، وَمِنْ قَوْلِهِ يَسْتَمِدُّونَ .

وَلِلنَّاسِ فِيهِ عِبَارَاتٌ لَا تَخْرُجُ عَمَّا أَصْلَنَاهُ وَهُوَ فِي النِّظْمِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ جَمْعُ سَادَةٍ ، فَيَكُونُ جَمْعًا لِلجَمْعِ ، وَأَنْ يَكُونَ سَادَةً «فَعْلَةٌ» بغير ألف بعد الدال ودخله الزحافُ الْمُسَمَّى بِالطِّي^(٦) .

وَالكَلَامُ فِي الْآلِ أَصْلًا وَاسْتِعْمَالًا وَحَقِيقَةً مَعْلُومٌ^(٧) .

وَالصَّحْبُ : اسْمُ جَمْعٍ ، الْوَاحِدُ صَاحِبٌ ، وَحَقِيقَةُ الصَّاحِبِ لُغَةً وَشَرْعًا مَشْهُورَةٌ^(٨) .

وَالفَضْلَاءُ : جَمْعُ فَاضِلٍ ، قَصْرُهُ ضَرْوَرَةٌ .

وَيُجُوزُ فِي آلِهِ وَصَحْبِهِ الْفَضْلَاءُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ .

أَمَّا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فَقَطْعٌ ، وَالْخَفْضُ إِتْبَاعُ [أ/٧] بَدَلِ مُفَصَّلٍ مِنْ مُجْمَلٍ .

(١) ينظر : الصحاح (ورى) ٢٥٢٢/٦ .

(٢) واو : ساقطة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٣) ينظر : ليس في كلام العرب لابن خالويه : ٢٥ .

(٤) ينظر : الصحاح (سود) ٤٩٠/٢ .

(٥) لأنَّ فَعْلًا لَا يُجْمَعُ عَلَى فَعْلَةٍ ، وَسَادَةٌ : فَعْلَةٌ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ سَوَدَهُ ، وَهُوَ الْجَمْعُ الْقِيَاسُ لِسَائِدٍ .

(٦) يُرَادُ بِهِ فِي (العروض) حَذْفُ الرَّابِعِ السَّاكِنِ ، كَحَذْفِ الْفَاءِ مِنْ (مُسْتَفْعِلِن)

ينظر : العيون الغامزة على خباياال الرامزة للدماميني : ٨٣ .

(٧) ينظر الإقناع في القراءات السبع لابن البادش : ٢٢٦/١ .

(٨) ينظر الصحاح (صحب) : ١٦١/١ ، ولسان العرب (صحب) : ٥١٩/١ .

ويجوز الإتيان في الأولين ، والقَطْعُ بالوجهين في الثالث .
وعَطَفَ ب : (ثُمَّ) إِمَّا لِلزَّيْنَةِ ، وَإِمَّا لِأَنَّ «حَمْدَ اللَّهِ تَعَالَى مُقَدَّمٌ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ»^(١) ، فَحَمِدَ
اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَصَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ[عَلَى آلِهِ]^(٢) وَسَلَّم .

(١) حديث رواه أبوداود في سننه : أدب : ١٨ .
(٢) زيادة من (ت) و(ط) .

ثُمَّ شَرَعَ فِي ذِكْرِ فَائِدَةِ عِلْمِ تَصَرُّفِ الْفِعْلِ فَقَالَ :
 وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ مِنْ يُحْكِمُ تَصَرُّفَهُ يَحْزَمُنُ اللُّغَةَ الْأَبْوَابَ وَالسُّبُلَا
 فَهَآكَ نَظْمًا مُحِيطًا بِالْمُهَمِّ وَقَدْ يَحْوِي التَّفَاصِيلَ مَنْ يَسْتَحْضِرُ الْجَمَلَا

قُلْتُ [والله ربنا] ^(١) المُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : قَوْلُهُ «وَبَعْدُ» أَي : وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى
 وَالصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ ^(٢) فَمَنْ يُتَقِنُ تَصَرُّفَ الْفِعْلِ ، أَي ^(٣) :
 تَقَلُّبُهُ ^(٤) ، وَهُوَ اخْتِلَافُ صَيَغِهِ لِاخْتِلَافِ مَعَانِيهِ ، أَي : أَزْمَتُهُ ^(٥) يَحْصُلُ فِي حَيَازَتِهِ وَمُلْكِهِ
 أَبْوَابٌ مِنَ اللُّغَةِ شَتَّى ، وَطُرُقٌ تُوجِبُ لَهُ أَنْ يَكُونَ مُتَقِنًا ثَبَاتًا .

وَفَائِدَةُ ذَلِكَ الْعِظْمَى الْاسْتِعَانَةُ بِهِ عَلَى فَهْمِ كِتَابِ اللَّهِ [تَعَالَى] ^(٦) ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ الَّذِينَ هُمَا
 لِرَفْعِ الدَّرَجَاتِ ، وَمَرَاقِي الْكَمَالِ وَالسَّعَادَةِ فِي الدَّارَيْنِ ، سُلِّمَ مِنْ اللَّهِ عَلَيْنَا بِذَلِكَ ، وَذَلَّلَ لَنَا
 السُّبُلَ ^(٧) الْمُوَصِّلَةَ وَالْمَسَالِكَ بِمَنِّهِ وَرَحْمَتِهِ .

(وبعد) : مَقْطُوعٌ عَنِ الْإِضَافَةِ ^(٨) مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ ، وَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةِ لِعَرُوضِ الْبِنَاءِ لَهُ ،
 وَكَانَتْ ضَمَّةً لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تَكُونُ لَهُ فِي ^(٩) حَالِ الْإِعْرَابِ ^(١٠) .

وَعِلَّةُ بِنَائِهِ كَوْنُهُ شَبِيهًا بِحَرْفِ الْجَوَابِ فِي الْاسْتِغْنَاءِ بِهِ عَمَّا بَعْدَهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ
 فِي الْجُمُودِ وَالْإِفْتِقَارِ ^(١١) ، وَعَامِلُهُ : فِعْلُ الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ

(١) زيادة من (ت) و (ح) و (ط) .

(٢) زيادة من (ت) و (ح) و (ط) و (م) .

(٣) (أي) ساقطة من (ح) .

(٤) ينظر : لسان العرب (صرف) ١٨٩/٩ - ١٩٠ .

(٥) (أي) أزمتته) ساقطة من (ح) و (م) .

(٦) زيادة من (ت) و (ط) و (م) . .

(٧) في (ط) : السبيل .

(٨) ينظر : همع الهوامع : ١٩٢/٣ .

(٩) (في) ساقطة من (ح) .

(١٠) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٦٤/٢ .

(١١) ينظر : همع الهوامع : ١٩٢/٣ .

شيء بعد حمد الله سبحانه وتعالى والصلاة على نبيه ﷺ فالفعل ، ثم نابت^(١) أمّا منابها ،
ثم حذفت فبقي بعد .

واللغة : كلام القوم الذي به يتحاورون في تعرف بعض مقاصد بعض .

لغا يلغوا : قال وتكلم ، ولغى يلغوا^(٢) ولغى يلغى لغاً ، وألغى أخطأ^(٣) .

وجمع اللغة لغات ولغين^(٤) وكلمة لاغية : قبيحة ، وقوله تعالى : ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً ﴾^(٥)

قيل : مصدر ، أي : باطل ، ولغو ، أو : كلمة عوراء قبيحة ، ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا

تَأْتِيًا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا [سَلَامًا] ﴾^(٦) ﴿٧﴾ جعلنا الله منهم بمنه ورحمته أمين .

وقوله : يخر من اللغة الأبواب والسبلا : تشبيه بليغ ، جعل المعرفة بتصرف^(٨) الفعل إلى معرفة

اللغة كالطريق ، والباب إلى ما يتوصل إليه بجامع التوصل ، وليس باستعارة والله أعلم .

وهالك اسم ل : خذ^(٩) ، والكاف [حرف] خطاب^(١٠) .

ونظماً بمعنى : منظوماً نظمت اللؤلؤ والشعر : جمعته ، والنظم بفتح الظاء : اللؤلؤ وجميع ما ينظم .

وأنظمت الدجاجة : صار في بطنها بيض^(١١) .

والنظم اصطلاحاً : الكلام الموزون الذي قصد وزنه وارتبط لمعنى وقافية .

(١) في (ح) ناب .

(٢) (ولغى يلغوا) ساقطة من (ح) .

(٣) ينظر : الصحاح (لغو) ٦/٢٤٨٣ .

(٤) ينظر مجالس ثعلب : ١/٧٤ ، وينظر : المقصور والممدود لأبي علي القالي : ٢١٨ ، والمزهر في علوم

اللغة : ٢/٢٧٤ ، وفي الخصائص ١/٣٣ ، جمعها لغات ولغون .

(٥) الغاشية : (١١) .

(٦) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٧) الواقعة : (٢٥) .

(٨) في (ح) بتصرف .

(٩) هذا مذهب جمهور البصريين ، لقبولها علامات الاسم ، أما الكوفيون فمذهبهم أنها فعل معنى

واستعمالاً ، وذهب البصريون إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وجاءت على أبنيتها ،

وذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماءً ولا أفعالاً ولا حروفاً ، ويسمى خالفة .

ينظر : ارتشاف الضرب : ٥/٢٢٨٩ .

(١٠) زيادة من (ط) و(م) .

(١١) ينظر : الصحاح (نظم) ٥/٢٠٤١ .

وهَلْ هُوَ مُرَادِفٌ لِلشُّعْرِ أَوْ أَعَمُّ مِنْهُ^(١)؟ فِيهِ [٧/ب] كَلَامٌ مَحَلُّهُ العَرُوضُ .
وهذا النَّظْمُ ، الذي أَمْرٌ بِأَخْذِهِ مِنْ شَطْرِ البَسِيطِ وهو فِي الدَّائِرَةِ مُثَمَّنٌ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ^(٢) ثَمَانِي مَرَّاتٍ .

وِغالبُ اسْتِعْمَالِهِ كَوْنُهُ مَجْزُوءًا ، وَقَدْ تَوَسَّعَتِ العَرَبُ فِي اسْتِعْمَالِهِ لِعُدُوبِيَّتِهِ ، وَلِذَا^(٣) سُمِّيَ بَسِيطًا ؛ لِانْبِساطِهِ فِي الذَّوْقِ ، وَسُهُولِيَّتِهِ عَلَى الطَّبَّاعِ إِنْشَاءً وَقَبُولًا ، وَقِيلَ : سُمِّيَ بَسِيطًا لِغَيْرِ هَذَا كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي فَتَاهُ^(٤) ، وَهُوَ آخِرُ دَائِرَةِ المُخْتَلَفِ^(٥) ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاخْتِلَافِ أَجْزَائِهَا بَيْنَ حُمَاسِيٍّ وَسُبَاعِيٍّ ، وَأَعَارِيضِهِ المَشْهُورَةِ ثَلَاثَ^(٦) ، وَضُرُوبِهِ سِتَّةٌ ، الأُولَى مَخْبُونَةٌ^(٧) ، وَلِهَا ضَرْبَانِ : مَخْبُونٌ مِثْلُهَا وَالثَّانِي مَقْطُوعٌ^(٨) وَهَذِهِ القَصِيدَةُ مِنَ الأُولَى والأُولَى^(٩) وَبَيْتُهُ^(١٠) :

- (١) يَنْظُرُ قَضَايَا الشُّعْرِ المَعَاوِرَ لِنَازِكِ المَلائِكَةِ : ٢٢٣ .
- (٢) فِي (ح) مُسْتَفْعِلُ فَاعِلٍ .
- (٣) فِي (ح) لِذَلِكَ .
- (٤) وَقِيلَ : سُمِّيَ بَسِيطًا لِأَنَّ الأَسْبَابَ انْبَسَطَتْ فِي أَجْزَائِهِ السَّبَاعِيَّةِ فَحَصَلَ فِي أَوَّلِ كُلِّ جِزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ السَّبَاعِيَّةِ سَبَبَانٌ ، فَسُمِّيَ لِذَلِكَ بَسِيطًا ، وَقِيلَ : سُمِّيَ بَسِيطًا لِانْبِساطِ الحَرَكَاتِ فِي عَرُوضِهِ وَضَرْبِهِ .
يَنْظُرُ : الوَافِي فِي العَرُوضِ وَالقَوَافِي لِلخَطِيبِ التَّبْرِيزِيِّ : ٥٤ .
- (٥) يَنْظُرُ : كِتَابُ العَرُوضِ لِابْنِ جَنِي : ٨١-٨٢-٨٣ .
- (٦) الخَبْنُ هُوَ حَذْفُ الثَّانِي السَّاكِنِ ، مِثْلُ أَلْفِ (فَاعِلٍ) لِيَبْقَى : فَاعِلُنْ . يَنْظُرُ : الوَافِي فِي العَرُوضِ وَالقَوَافِي : ٥٩ ، التَّعْرِيفَاتُ : ١٣١ .
- (٧) يَنْظُرُ الإِقْتِضَابَ فِي شَرْحِ أَدَبِ الكِتَابِ ، لِابْنِ السَّيِّدِ البَطْلِيوسِيِّ : ٧٢٥ / ٢ .
- (٨) يَنْظُرُ : البَارِعُ فِي عِلْمِ العَرُوضِ لِابْنِ القَطَّاعِ : ١١١-١١٢ .
- (٩) مِنَ العَرُوضِ الأُولَى المَخْبُونَةِ ، وَالضَّرْبُ المَخْبُونُ مِثْلُهَا .
- (١٠) البَيْتُ مِنَ البَسِيطِ ، لِزَهْرِيِّ بْنِ أَبِي سَلْمَى فِي دِيوانِهِ : ١٨٠ ، فِي الجَمَلِ فِي النِّحْوِ لِأَبِي القَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ : ١٦٩ ، وَأَمالي بْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٠٢ / ٢ ، وَشَرْحُ المَفْصَلِ : ٢٢ / ٢ .
وَبِلا نِسْبَةٍ فِي الجَمَلِ المَنْسُوبِ لِلخَلِيلِ : ١٦٢ ، وَالعَرُوضُ لِابْنِ جَنِي : ٧٤ ، وَالوَافِي فِي العَرُوضِ وَالقَوَافِي : ٥٤ .
- (حَارٍ) : تَرْخِيمُ حَارِثٍ ، (وَالدَاهِيَّةُ) : الأَمْرُ العَظِيمُ . يَنْظُرُ : الصِّحَاحُ (دَهْيٌ) ٢٣٤٤ / ٦ ، (وَسُوقَةٌ) : الرِّعِيَّةُ . يَنْظُرُ : لِسَانُ العَرَبِ (سُوقٌ) ١٧٠ / ١٠ .
- وَالشَّاهِدُ فِيهِ : مَجِيءُ البَيْتِ مِنَ البَسِيطِ مَخْبُونَةً العَرُوضِ وَالضَّرْبِ ، وَفِيهِ شَاهِدٌ آخَرٌ وَهُوَ يَا حَارِ ، يَرِيدُ يَا حَارِثَ ، فَرَحْمَهُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَنْتَظِرُ .

يَا حَارَ لَا أُرْمَيْنَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وإنما التزمَ حَبْنَهَا لأنَّ (فاعلن) لا يقعُ أصلياً في عَرُوضٍ وَلَا ضَرْبٍ ، ولَهَذَا التَّزَمَ الْجُزْءَ فِي الْمَدِيدِ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ (فاعلن) بِالْحَذْفِ ، وَالْحَذْفُ أَنْ يَصِيرَ (فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ) وَ(فَعُولُنْ) ^(١) فَعَلٌ ^(٢) وَ(مَفَاعِيلُنْ) ^(٣) فَعُولُنْ) ، وَلَوْ وَقَعَ فَاعِلُنْ أَصْلًا لَتَوَهَّمُ كَوْنَهُ مَحْذُوفًا ، وَأَنْ أَصْلَهُ (فَاعِلَاتُنْ) ، فَحَذْفُ السَّبَبِ الْخَفِيفِ وَهُوَ (تُنْ) فَيَقِي فَاعِلًا فَيُنْقَلُ إِلَى (فاعلن) ، وَذَلِكَ يُوقِعُ فِي تَوَهُّمِ كَوْنِ الدَّائِرَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِيَةِ وَأَرْبَعِينَ حَرْفًا ، وَلَا نَظِيرَ لَذَلِكَ ، وَهَذَا عَلَى مَا ثَبَتَ بِهِ الْاسْتِقْرَاءُ أَنَّ (فاعلن) لَا يَقَعُ فِي عَرُوضٍ وَلَا ضَرْبٍ إِلَّا مُغَيَّرًا مِنْ غَيْرِهِ لَا أَصْلِيًّا عَلَى أَنَّهُ قَدْ شَدَّ اسْتِعْمَالَهُمَا تَامِينَ ^(٤) فِي قَوْلِهِ ^(٥) :

يَارِبُّ ذِي سُودِدٍ قُلْنَا لَهُ مَرَّةً إِنَّ الْمَعَالِي لِمَنْ يَبْغِي تَوَالِي الْعَالَا
وَجَاءَتِ الْعَرُوضُ خَاصَّةً تَامَةً ، وَالضَّرْبُ خَاصٌّ ^(٦) تَامٌ ، وَكُلُّ ذَلِكَ شَاذٌ .

وَاسْتَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ^(٧)- بَيْتَ الْحَمْدِ لِلَّهِ ^(٨) وَبَيْتَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَافِيَتَيْنِ ، أَعْنِي رَوِيَيْنِ ، وَيُسَمَّى هَذَا تَقْفِيَةً ، وَحَقِيقَتُهَا : أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ تَابِعًا لِلْعَرُوضِ وَزَنًا وَإِعْلَالًا ، وَقَافِيَةٌ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِلْعَرُوضِ ^(٩) .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَتَى بِضُرُوبِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ كُلِّهَا عَلَى نَهْجِ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ لِلْعَرُوضِ الْأُولَى ، وَلَمْ يَأْتِ بِضَرْبِهَا الثَّانِي ، وَبِهَذَا فَارَقَتِ التَّصْرِيحَ ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا قَفَى لَزِمَهُ ذَلِكَ فِي كُلِّ بَيْتٍ مِنْ

(١) فِي (ط) : فَعُولٌ .

(٢) (فَعَلٌ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) .

(٣) فِي (ط) : مَفَاعِيلٌ .

(٤) فِي (ط) : تَامِلِينَ .

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ وَلَمْ أَقْفِ عَلَى قَائِلِهِ ، وَالْبَيْتُ وَرَدَ فِي : الْبَارِعِ فِي عِلْمِ الْعَرُوضِ : ١١٦ ، وَشَرَحَ أَطْفِيشٌ : ١٣٥ / ١ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : مَجِيءُ الْعَرُوضِ وَالضَّرْبِ تَامِينَ .

(٦) (خَاصٌّ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ط) .

(٧) (تَعَالَى) سَاقِطَةٌ مِنْ (ت) .

(٨) قَوْلُهُ (وَاسْتَعْمَلَ إِلَى الْحَمْدِ لِلَّهِ) سَاقِطٌ مِنْ (ط) .

(٩) يَنْظُرُ : الشَّافِي فِي عِلْمِ الْقَوَافِي لِابْنِ الْقَطَّاعِ : ١٠٢ .

القصيدية ، والتّصريحُ ليس كذلك ، وهو أيضا عكسُ التّفنية لأنّ حقيقته أن تتبع العروض للضرب في الوزن والإعلال والتّفنية^(١) .

وقيل : التّفنية شيءٌ أحدثه المتأخرون^(٢) ، ولعلّ الإحداث إنّما هو في التّسمية ، لا في الأحكام ، وكلُّ من التّصريح والتّفنية جائزٌ لا لازمٌ .
والبيتُ الذي له قافيتان يُسمّى مُصرّعا^(٣) مأخوذاً من مصراعَي الباب ، وقيل : من الصّرعين [وهما]^(٤) نصفا النهار .

والخالي من التّصريح [أ/٨] عند مَنْ يُطلقه عليه وعلى التّفنية وهم القدماء على ما قلناه أو منه ومن التّفنية عند المتأخرين يُسمّى^(٥) مُصمّتا كقوله^(٦) :

أَنَّ تَوَسَّمتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةً ماءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ
مشتقٌّ من الصّمتِ والإصماتِ ، لأنّ السّاكِتَ لا يدري قصده ، أو من الإصمات وهو السدُّ ، وكونُ النّبيءِ لا جوفَ له^(٧) ولا خلل فيه ، بخلاف المصرّع ، فإنّه يدُلُّ على ابتداءِ قصيدةٍ أو قصّةٍ ، ولهذا كُثِرَ وقوعُهُ في أوائلِ القصائدِ ، ولأنّه مع ذلك تحسينٌ ، لأنّ الابتداءَ ممّا

(١) ينظر : الشافعي في علم القوافي : ١٠١ ، والفصول في القوافي لابن الدهان : ٩٨ .

(٢) ينظر : الوافي في العروض والقوافي : ٣٣ .

(٣) التّصريح هو ان تقسم البيت نصفين ، وتجعل آخر النصف من البيت كآخر البيت أجمع . ينظر : الوافي في العروض والقوافي : ٣٣ ، والشّافعي في علم القوافي : ١٠٢ ، ولسان العرب (صرع) ١٩٩ : ٨ .

(٤) زيادة من (ت) و (ح) و (ط) و (م) .

(٥) (يسمى) ساقطة من (ح) .

(٦) البيت من البسيط ، لذي الرمة في ديوانه ، ص ٥٦٧ ، وفي الديوان (أعن) بدل (أن) و (ترسمت) بدل (توسمت) . وله في : الخصائص : ١١ / ٢ ، وسر صناعة الإعراب لابن جني : ٧٢٢ / ٢ ، وشرح المفصل : ٧٩ / ٨ ، وخزانة الأدب : ٣٤١ / ٢ ، ٣٤٥ / ٤ ، برواية (أعن) بإبدال الهمزة المفتوحة عيناً على لغة تميم ، وبرواية البيت لا يوجد شاهد فيه ، وبلا نسبة في جواهر الأدب : ٣٥٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٢٠٣ / ٣ .

ومعنى الصبابة : الشوق ، وقيل : رفته وحرارته ، وقيل : رقة الهوى . ينظر : لسان العرب (صبب) ٥١٨ / ١ ، ومسجوم : من انسجام الماء والدمع إذا انصبَّ . ينظر : لسان العرب (سجم) ٢٨١ / ١٢ .

والشاهد في البيت : ساقه شاهداً على تعريف المصمت .

وفي البيت شاهدٌ آخر وهو إبدال الهمزة المفتوحة عيناً على لغة تميم ، حين يروى (أعن) .

(٧) ينظر مادة (صمت) في : الصحاح ١ / ٢٥٧ ، ولسان العرب ٥٦ / ٢ .

يطلب فيه التأنق ، ويجوز وقوعه في غير الأول إذا قصد الخروج من قصة إلى أخرى^(١) ، وذلك دليل على اقتدار الشاعر وقوة عارضته ، ومتى قلّ كان مستعدبًا ، لأنه كالحال في الوجه يحسنه ، فإذا كثرت الخيلان قبّحته ، ونحو هذا في كثير من ألقاب البديع ، لأن الكثرة دالة على التصنع ، موجبة للملاحة والتهوع .

ومن تأمل القرآن العظيم وجب عليه الانقياد لما قلناه والتسليم .
وقافية أبيات القصيدة كلها مترابك^(٢) .

وقوله : وقد يحوي التفاصيل يُتمل أن تكون قد حرف تحقيق ، أو حرف تقليل ، أما كونها للتحقيق ، فلأن الإحاطة بالجمل تسهل تعرف الجزئيات المندرجة تحت الكليات ، وأما التقليل^(٣) فإن توسع العرب في لغاتها وتفننها في أساليبها معلوم ، والإحاطة متعدرة على الجمل الغفير فيما هذه سبيله فكيف بالأفراد؟ لا سيما وإدخال الجزئيات تحت كلياتها ، خصوصًا في التصريف يفتقر إلى عقل وافر ، وذهن ثاقب ، يسدّد بعون الله البصائر .
وقد كان الناس يأخذون في النحو فلما أحدث التصريف عسر عليهم ، فتركوا النحو جملةً ، ولهذا لا تكاد ترى من المهرة إلا من له فيه سقطات ، وللبصريين فيه القدح الفالج^(٤) ، والنظر السديد الذي تفتح به المهمات وتتسع المخارج ، من الله علينا بالتوفيق والإصابة ، إنه سميع قريب لمن قرع الكريم بابه بمنه ورحمته .

(١) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني ١/٣٢٦ .

(٢) المترابك : كل قافية اجتمع فيها ثلاثة أحرف متحركات بين ساكنين .

ينظر : العمدة : ١/٣٢٣-٣٢٤ ، والفصول في القوافي : ٤٣ .

(٣) في (ط) : الثقل .

(٤) الفالج مكيال ضخم معروف ، وقيل : هو الفقير ، وأصله سرياني فعرب . ينظر لسان العرب (فلج)

[الباب الأول]

قال رحمه الله تعالى :

بَابُ أُبْنِيَةِ الْفِعْلِ الْمَجْرَدِ وَتَصَاريفِهِ^(١)

بِفَعْلَلِ الْفِعْلِ ذُو التَّجْرِيدِ ، أَوْ فَعْلَا يَأْتِي ، وَمَكْسُورَ عَيْنٍ أَوْ عَلَى فَعْلَا قُلْتُ وَاللَّهُ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : الْفِعْلُ الْمَجْرَدُ : رُبَاعِيٌّ وَثَلَاثِيٌّ . واحترز بقوله : ذُو التَّجْرِيدِ مِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ - وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - . ولنقدم مُقَدِّمَةً تكون كالعنان لمن يروم أن يروض أفراس عقله في هذا الميدان . اعلم أن المصدر اشتقوا منه تسعة أشياء^(٢) : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والنهي ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمكان ، والزمان ، والآلة . [وقولنا : اشتقوا منه النهي هو (لا تضرب) مثلاً ، فإن النهي اصطلاحاً ما قرن بلا الجازمة ، ولغةً : طلب الانتفاء في الخارج بها على وجه الاستعلاء ، فلا يُتوهم أنه مضارع - والله أعلم-]^(٣) . ولما كانت الأفعال تتردد بين الصحة والإعلال وما يتوسط بينهما من مضاعف ومهموز ، وقد يتتاب كلاً منهما الإعلال ويجوز ، وجب تعرف ما لهم في ذلك [٨/ب] من تسميات وأحوال لتجري أساليب الكلام على منهج سوي سالم من الاختلال . فالصحيح : ما خلا من علة وتضعيف وهمز ، نحو : علم . والثلاثي منه يجيء على ستة أنواع : ضرب يضرب ، علم يعلم ، دخل يدخل ، وتسمى هذه دعائم الأبواب لكثرتهم ، واختلاف حركاتهم في المستقبل مع الماضي^(٤) .

(١) هذا الباب داخله فصل واحد وهو : فصل اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل .

(٢) هذا على مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ، تنظر هذه المسألة في

الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٣٥ ، والتبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١٤٣ .

(٣) زيادة من (ت) و(ط) .

(٤) ينظر : مراحي الأرواح في الصرف : ٢٠ .

ونحو فَتَحَ يَفْتَحُ ، وَكَرَّمَ يَكْرِمُ ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ بالكسر فيهما ، وَلَا تُسَمَّى دَعَائِمٌ ^(١) لِقَلَّتْهُنَّ بالنسبة إلى ^(٢) الدَّعَائِمِ ولعدمِ اخْتِلَافِ الحركتين ^(٣) .

والمُعْتَلُّ منه المَثَالُ ^(٤) ، وَسُمِّيَ مِثَالًا لِأَنَّ مَاضِيَهُ كَالصَّحِيحِ ^(٥) يَجِيءُ عَلَى فَعَلٍ ، وَفَعَلٍ ، وَفَعْلٍ ، وَتَنْوَعٌ بِحَسَبِ الْمَاضِيِ وَالْمَضَارِعِ خَمْسَةَ أَنْوَاعٍ ^(٦) يَسْقُطُ فِيهِ مِنْ أَنْوَاعِ الصَّحِيحِ الْفَتْحُ فِي الْمَاضِيِ ، وَالضَّمُّ فِي الْمَضَارِعِ ، وَسَنْدُكُرُ الْكَلَامِ فِي «يَجِدُ» ^(٧) .

وَقِيلَ : سُمِّيَ مِثَالًا ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ مِثْلُ أَمْرِ الْأَجُوفِ ^(٨) . وَحَقِيقَةُ الْمِثَالِ الْفِعْلُ الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ . وَمِنْهُ الْأَجُوفُ ، وَهُوَ الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ اسْتِعَارَةً مِنْ اعْتِلَالِ الْجُوفِ ، وَيَسَمَّى أَيْضًا ذَا الثَّلَاثَةِ لَصَيْرُورَتِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ^(٩) ، فِي نَحْوِ : قُلْتُ ، وَطَلْتُ ، وَبِعْتُ ، وَتَحْيَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ كَ : قَالَ يَقُولُ ، وَمَازَ يَمِيزُ ، وَهَابَ يَهَيْبُ كَذَا قِيلَ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ طَالَ رَابِعٌ ، فَهُوَ مِنْ فَعَلَ بِالضَّمِّ يَفْعَلُ ^(١٠) ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ مُنْدَرِجٌ فِي قَالٍ ، لِأَنَّ قَالًا يُحَوَّلُ فَعَلًا فِيهِ ^(١١) إِلَى فَعَلَ ، فَيَكُونَانِ مَعًا ^(١٢) مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّ فَعَلَ فِي الْأَجُوفِ الْوَاوِيِ إِمَّا أَصْلًا أَوْ تَحْوِيلًا .

وَمِنْهُ النَّاقِصُ وَهُوَ الْمُعْتَلُّ اللَّامِ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِنُقْصَانِهِ فِي الْأَمْرِ وَالْجُزْمِ ^(١٣) ، وَيُقَالُ لَهُ ^(١٤) ذُو

(١) (دعائم) ساقطة من (ط) .

(٢) (إلى) ساقطة من (ح) .

(٣) ينظر : المفراخ في شرح مراح الأرواح : ٤١ .

(٤) (المقال) ساقطة من (ح) .

(٥) ينظر : شرح الشافية : ٣٤ / ١ ، وشرح مختصر التصريف العزي : ١٠٨ .

(٦) ينظر : وسائل التعريف في مسائل التصريف لبدر الدين محمود العيني : ٤٧ . مجلة الجامعة الإسلامية ،

العدد (٢) .

(٧) في (ح) بعد .

(٨) ينظر : المرجع السابق ، والفلاح شرح المراح : ١١٥ .

(٩) ينظر : المفتاح في التصريف : ١٦-١٧ ، والمفراخ : ٣٤١ .

(١٠) هو شاذ في المفتاح في التصريف : ١٧ ، ونادر في الفلاح لابن كمال : ١١٩ .

(١١) في (ح) فيحول فيه فعل .

(١٢) (معاً) ساقطة من (ح) .

(١٣) يقصد أن حرف العلة يحذف في حالة الأمر والجزم نحو : اسع ، لا تسع ، من سعى .

(١٤) (له) ساقطة من (ط) .

الأربعة لأنه يصيرُ على أربعة أحرف^(١) في نحو: دَعَوْتُ الله في^(٢) المَغْفِرَةِ وَالسِّتْرِ ، وَالتَّوْبَةِ .
ويجيءُ على أربعة أنواع: دعا يدْعُو ، وَسَرُو يَسْرُو ، وَرَمَى يَرْمِي ، وَرَضِيَ يَرْضَى ، وَأَمَّا
أبى يَأْبَى ونحوه فسنذكره^(٣) - إن شاء الله - .
وأما المهموزُ ، فقد عُلِمَ اختلافُ الأئمةِ فيه ؛ أصحُّ أم مُعتَلُّ أم مُتوسِّطٌ؟^(٤) ، ويقالُ له
مهموز ؛ كانت الهمزةُ منه فاءً ك: أَمِنَ ، أو عينًا ك: سَأَلَ ، أو لامًا ك: قَرَأَ .
فالمهموز الفاء يأتي على خمسة أنواع^(٥) .
أَكَلَّ يَأْكُلُ ، وَأَدَبَ يَأْدُبُ^(٦) ، وَأَهَبَ يَأْهَبُ ، وَأَرَجَ الطَّيْبُ يَأْرَجُ^(٧) ، وَأَفَلَ يَأْفُلُ^(٨) .
ولا يأتي على فَعَلٍ يَفْعَلُ بالكسر فيهما .
والمهموز اللام يأتي على أربعة^(٩) أنواع: شَنِئَ يَشْنَأُ ، وَشَنَأَ يَشْنَأُ ، وَوَضُوَ يَوْضُوُ ، [وَهَنَأَ يَهْنِئُ]^(١٠) ،
ولا يأتي على فَعَلٍ يَفْعَلُ بالفتح في الماضي والضم في المضارع للحلقي ، ولا بالكسر فيهما .
والمهموز العين يَجِيءُ على ثلاثة أنواع: يَرَى يَرَأَى ، وَيَيْسَ يِيَّاسُ ، وَلَوْمٌ يَلْوُمُ .
ولا يَجِيءُ بالفتح في الماضي ، والكسر في المُسْتَقْبَلِ ، ولا بالفتح في الماضي ، والضم في
المُسْتَقْبَلِ للحلقي ، ولا بالكسر فيهما^(١١) وبئسَ ونحوه سَنَذْكُرُهُ إن شاء الله تعالى .

(١) ينظر: المفتاح في التصريف: ١٧ .

(٢) (في) هنا بمعنى التعليل ، أي: دعوت الله لأجل المغفرة والستر والتوبة . ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٥٠ .

(٣) ..

(٤) ينظر: التسهيل: ٣٢٠ .

(٥) ينظر: المفراح في شرح مراح الأرواح: ٣١٨ ، شرح المراح: ١٩٥-١٩٦ .

(٦) الأدب: الظرف وحسن التناول ، ومن أدب الرجل بالضم ، فهو أديب ، وأدب القوم يأدبهم بالكسر: إذا دعاهم إلى طعامه . ينظر: الصحاح (أدب): ٤٨٦/١ .

(٧) يُقَالُ: أَرَجَ الطَّيْبُ بِالْكَسْرِ يَأْرَجُ إِذَا فَاحَ . الصحاح (أرج): ٢٩٨/١ .

(٨) أفلت الشمس: تأفُلُ وتَأْفُلُ أفولاً: غابت . الصحاح (أفل): ١٦٢٣/٤ .

(٩) ينظر: المفتاح في التصريف: ١٥ ، والمفراح: ٣١٩ ، وشرح المراح: ١٩٦ ، والفلاح: ١١٣ .

(١٠) زيادة من (ت) و(ط) .

(١١) قوله: «والمهموز العين... إلى قوله بالكسر فيهما» ساقط من (ط) .

واعلم أنَّ الْمُضَاعَفَ لَا تَكُونُ الْهَمْزَةُ فِيهِ إِلَّا فَاءً نَحْوُ : أَنْ يَيْئُنُّ ، وَلِذَا لَمْ تَجِدْ كَلِمَةً عَيْنُهَا هَمْزَةٌ ، وَلَا مِثْلَهَا هَمْزَةٌ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا ، وَإِنْ كَانَ لَيْئًا أَوْ حَلْقِيًّا ؛ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِثِقَلِهَا ؛ [٩/أ] فَلِذَلِكَ أَهْمِلَ كَوْنُهَا هَمْزَتَيْنِ أَصْلِيَّتَيْنِ مَعًا .

وَلَا تَحِيءُ الْهَمْزَةُ فِي الْمُضَاعَفِ إِلَّا فَاءً كَمَا قُلْنَا هَذِهِ الْعِلَّةُ ، وَلَا تَقَعُ الْهَمْزَةُ مَوْضِعَ حَرْفِ الْعِلَّةِ ، فَلِذَا^(١) لَا تَحِيءُ فِي الْمِثَالِ إِلَّا مَهْمُوزَ الْعَيْنِ أَوْ اللَّامِ ، نَحْوُ «وَأَلَّ» إِذَا لَجَأَ^(٢) ، وَوَمَأً وَوَبَأً : أَشَارَ^(٣) ، وَفِي الْأَجُوفِ إِلَّا مَهْمُوزَ^(٤) الْفَاءِ أَوْ اللَّامِ نَحْوُ : أَنْ^(٥) وَفَاءً . وَفِي النَّاقِصِ إِلَّا مَهْمُوزَ الْفَاءِ أَوْ الْعَيْنِ^(٦) نَحْوُ^(٧) : أَرَى وَرَأَى . وَفِي اللَّفِيفِ إِلَّا مَهْمُوزَ الْفَاءِ نَحْوُ^(٨) أَوَى ، كَذَا قِيلَ . وَفِيهِ نَظَرٌ فَتَأَمَّلْهُ . وَأَمَّا اللَّفِيفُ : فَهُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى أَصْلَيْنِ مُعْتَلَيْنِ أَوْ مُعْتَلٍّ وَمُضَاعَفٍ^(٩) كَ : هَوَى وَتَأَبَى ، وَتَأَنَّى .

وهو على ضربين :

- مقرونٌ كَ : رَوَى وَمَفْرُوقٌ كَ : وَفَى .

وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِاتِّفَافِهِ عَلَى حَرْفِي الْعِلَّةِ^(١٠) «فَعِيلٌ» بِمَعْنَى مَفْعُولٍ^(١١) أَوْ بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَهُوَ أَظْهَرُ .

وَيَحِيءُ عَلَى نَوْعَيْنِ : رَوَى يَرَوِي ، وَرَوَى يَرَوِي ، وَوَفَى يَنْفِي .

وَأَمَّا وَلِيَّ يَلِي وَوَرِيَّ يَمُخ فَسَنَذَكُرُهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) فِي (ح) فَلِذَلِكَ .

(٢) يَنْظُرُ : الصَّحَاحُ (وَأَلَّ) : ٨٣٨ / ٥ .

(٣) فِي (ح) الْمَهْمُوزِ .

(٤) يَنْظُرُ : الصَّحَاحُ (وَبَأً) : ٧٩ / ١ .

(٥) أَصْلُهَا : (أَوْنَ) قَلْبُ الْوَاوِ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا . يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَرَاحِ : ١٩٦ .

(٦) (العين) ساقطة من (ط) .

(٧) (نحو) ساقطة من (ح) .

(٨) قَوْلُهُ : «أَرَى وَرَأَى إِلَى قَوْلِهِ الْفَاءُ نَحْوُ» سَاقِطٌ مِنْ (ط) .

(٩) يَنْظُرُ : التَّسْهِيلُ : ٢٠٢ .

(١٠) يَنْظُرُ : الْمَفْرَاحُ فِي شَرْحِ مَرَاحِ الْأَرْوَاحِ : ٤٥٣ .

(١١) فِي (ح) فَعُولٌ .

وحكم فاء المفروق حكم فاء المثال^(١) ، وحكم لامه حكم لام الناقص .

وحكم المقرون حكم الناقص^(٢) والله أعلم .

وإذا تقررَ هذا فقول المصنّف بـ : «فَعَلَّلَ الْفِعْلُ إِلَى آخِرِهِ» ، اعلم أنّ الاسم يكون ثلاثياً ورُبَاعِيًّا وُحْمَاسِيًّا ، ولَمَّا كَانَ الْفِعْلُ أَنْقَصَ مِنْهُ لِشَرَفِ الْاسْمِ^(٣) ، وَلِكثْرَةِ تَصَرُّفِ الْفِعْلِ نَقَصَ عَنْهُ بُرْتَبَةً فَكَانَ ثَلَاثِيًّا وَرُبَاعِيًّا .

أَمَّا الرَّبَاعِيُّ فَلَهُ وَزْنٌ وَاحِدٌ^(٤) : [فَعَلَّلَ]^(٥) دَحْرَجَ^(٦) .

وَأَمَّا الثَّلَاثِيُّ فَلَهُ ثَلَاثَةٌ :

فَعَلَ : ك : دَخَلَ ، وَفَعَلَ : ك : عَلِمَ ، وَفَعَّلَ : ك : شَرَّفَ ، وَحَلَمَ .

وَدَلِيلُهُ الْاسْتِقْرَاءُ ، وَمَا خَالَفَ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَيْهِ ك : رَدَّ ، وَشَمَّ ، وَلَبَّ ، وَقَالَ ، وَطَالَ ،

وَخَافَ ، وَعَلِمَ ، وَظُرْفَ ، وَشَهِدَ ، وَشَهِدَ^(٧) .

وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ وَصِيغَةَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لَيْسَتَا مِنْ أُصُولِ الْأَبْنِيَّةِ ، وَسَتَكَلَّمُ

عَلَى ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٨) - .

وَالْبَاءُ فِي (بَفَعَّلَ) إِمَّا بِمَعْنَى (عَلَى) فَتَتَعَلَّقُ بِـ : (يَأْتِي) ، أَوْ لِلِاسْتِعَانَةِ ، وَهِيَ بَاءُ آلَةِ التِّي

تَدْخُلُ عَلَى آلَةِ الْفِعْلِ^(٩) ، فَيُضْمَنُ : يَأْتِي بِوِزْنٍ أَوْ يُقَابِلُ ، أَوْ بَاءُ الْمَصَاحِبَةِ ، فَتَتَعَلَّقُ

بِمَحذُوفٍ^(١٠) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) ينظر : مراح الأرواح : ٣٤ ، وشرحه المبرح : ٤٥٤ .

(٢) (وحكم المقرون حكم الناقص) ساقط من (ح) .

(٣) ينظر : شرح الملوكي : ٣٢ .

(٤) (واحد) ساقط من (ح) .

(٥) زيادة من (ح) و(م) .

(٦) ينظر : المفتاح في التصريف : ٢١ ، وشرح الملوكي : ٣٢ .

(٧) (شهد) ساقطة من (م) . وتسكين عين فَعَلَ وَفَعَّلَ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ . ينظر : شفاء العليل : ٨٤٣/٢ .

(٨) (تعالى) ساقطة من (ح) . ينظر فصل في فعل ما لم يُسَمَّ فاعله : ٣٠٦ ، وفصل في فعل الأمر : ٣٣٧ .

(٩) ينظر : الجنى الداني : ٣٨ .

(١٠) متعلق بمحذوف حال من ضمير يأتي ، أي : ثابتاً مع وزن فعَّل . ينظر : شرح أطفيش ١/٢٠٢ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ^(١) [بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ]^(٢) :

وَالضَّمُّ مِنَ فَعْلٍ الزَّمِّ فِي الْمُضَارِعِ وَافٍ تَحْمُضُ مَوْضِعِ الْكَسْرِ فِي الْمَبْنِيِّ مِنْ فَعِلًا

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : هَذَا مِمَّا يَنْحَصِرُ وَلَا يَنْكَسِرُ ، ف : فَعْلٌ مُطْلَقًا مَعْتَلًا أَوْ صَحِيحًا أَوْ مُضَاعَفًا لَا يَكُونُ مُسْتَقْبَلُهُ إِلَّا مَضْمُومًا^(٣) ، وَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ «كُدْتُ ، تَكَادُ» ، وَ«دُمْتُ تُدَامُ» ، وَ«مَتَّ تَمَّتْ» ، وَ«جُدَّتْ تَجَادُ»^(٤) ، وَ«كَبَّتْ تَلَبُّ»^(٥) ، وَقِيلَ فِي كُلِّ هَذَا : إِنَّهُ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ وَالِاسْتِغْنَاءِ^(٦) .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(٧) : ضُمَّ الْكَافُ لِيَفْرُقَ بَيْنَ الْمَقَارِبَةِ وَالْكَيْدِ^(٨) ، وَلَعَلَّ هَذَا فِي الْكَلَامِ الَّذِي لَا قَرِينَةَ مَعَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ﴾^(٩) أَوْ يَكُونُ قَائِلٌ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى لُغَتِهِ بِالضَّمِّ^(١٠) .

وَقِيلَ : يُجْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وَضْعٌ عَلَى فَعْلٍ بِالضَّمِّ أَوْ لَا ، وَجَاءَ مُضَارَعُهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ [٩/ب] الْقِيَاسُ ، لِأَنَّهُ يَأْتِي ، فَجَاءَ الْمُضَارِعُ عَلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْمَاضِي ، لَا عَلَى الشُّذُذِ .

(١) قوله (رضي عنه) ساقط من (ط) .

(٢) زيادة من (م) .

(٣) ينظر : الأفعال لابن القوطية : ٢ .

(٤) في النسخ الخطية بالحاء المهملة ، وما أثبتته عن أفعال ابن القطاع : ١٢ / ١ ، والمزهر : ٣٧ / ٢ .

(٥) لَبُّ كُلِّ شَيْءٍ : نَفْسُهُ وَحَقِيقَتُهُ ، وَاللَّبُّ : الْعَقْلُ . لِسَانَ الْعَرَبِ (لَب) : ١ / ٧٣٠ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٤٣٧ ، والخصائص : ١ / ٣٧٤ .

(٧) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي ، أحد الرؤوس الشَّاحِخَةِ فِي النُّحُو الْكُوفِي ، لَهُ : كِتَابُ مَعَانِي الْقُرْآنِ ، وَالْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ ، وَالْمَذْكَرُ وَالْمَوْثُوثُ وَغَيْرُهَا . تُوُفِيَ سَنَةَ (٢٠٧هـ) .

تَنْظُرُ تَرْجَمَتَهُ فِي : نَزْهَةِ الْأَبْيَاءِ : ٩٠ ، وَإِنْبَاهِ الرُّوَاةِ : ٧ / ٤ ، وَغَايَةِ النِّهَايَةِ : ٣٧١ / ٢ .

(٨) أدب الكاتب لابن قتيبة : ٣١٦ .

(٩) الصافات : (٥٦) .

(١٠) وهي لغة بني عدي . تهذيب اللغة : (كاد) ١٠ / ٣٢٧ ، ولسان العرب (كود) : ٣ / ٣٨٢ .

وهذا بعيدٌ مع أن الأصمعيَّ (١) حكى عن العرب «لا أفعلُ ذلك ولا كُودًا ولا همًّا» (٢) فجعلها واويَّة .

واعلم أنَّهم إنَّما سلكوا ب: فَعَلَّ (٣) طريقةً واحدةً ؛ لأنَّهم خَصُّوه بالمعنى الذي لا يفارق ، وهو ما كان مطبوعًا عليه ما هو قائمٌ به نحو كَرَمَ وَلَوْمٌ (٤) أو كمطبوعٍ نحو فَقَّهَ وَخَطَّبَ وَشَعَّرَ أو شبيهاً بالمطبوع نحو جُنَّبَ شَبَّهَهُ ب: نَجَسَ (٥) ؛ ولذا (٦) لم يُضَعَّف استثناءً إلا ما شذَّ من نحو: لَبَّبَتْ ، وَشَرَّرَتْ ، وَعَزَّرَتْ (٧) النَّاقَةُ ، وَحُبَّ ، وَحُقَّ (مع أنَّها مشروكةٌ قالوا: لَبَّبَتْ بالكسرِ تَلَبُّ ، وَشَرَّرَتْ فَتَحًا وَكسرًا ، وَسُمِعَ الفتحُ في حُبَّ وَحُقَّ) (٨) وقوله تعالى: ﴿وَأَذِنْتُ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ (٩) -تحتل البناء للفاعلِ أو للمفعول ، وكذا قوله (١٠) :

بَكَّتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

(١) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الله بن أصمع الباهلي ، ولد سنة (١٢٥هـ) ، وتوفي سنة (٢١٥هـ) ، وهو أحد علماء اللغة الكبار ، ثقة فيما يحكى عن العرب .

تنظر ترجمته في : مراتب النحويين : ٨ ، ونزهة الألباء : ١١٢ ، وإنباه على الرواه : ١٩٧ / ٢ .

(٢) أي لا يثقلن عليك . ينظر : جوهرة اللغة لابن دريد : ٦٨٠ / ٢ ، والمصنف : ٢٥٦ / ١٠ ، والصحاح كود ٥٣٢ / ٢ . وينظر الأصول : ٣٤٥ / ٣ .

(٣) في (ح) فعلل .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٤٣٥ / ٣ .

(٥) ينظر : المرجع السابق : ٤٣٥ - ٤٣٦ / ٣ .

(٦) في (ح) كذلك .

(٧) عززت الناقة : إذا ضاق إحليلها ، ولها لبنٌ كثير . لسان العرب (عزر) : ٣٧٧ / ٥ .

(٨) قوله (مع أنها مشروكة إلى قوله في حب حق) ساقط من (ح) .

(٩) الانشقاق : (٢ ، ٥) .

(١٠) البيت من الوافر ، واختلف في نسبه فهو لحسان بن ثابت في جوهرة اللغة : ١٠٢٧ / ٢ ، والمقصود

والممدود لابن ولاد : ١٥ ، وليس في ديوان حسَّان ، ولعبدالله بن رواحة في ديوانه : ٩٨ ، ولكعب

بن مالك في ديوانه : ٢٥٢ ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب : ٨٨ ، والمخصص : ١٨ / ١٦ .

والشاهد فيه : وُرود حُقَّ مبني للفاعل أو المفعول ، وفي البيت شاهدٌ آخر وهو قصر بكاء وهذا جائز .

وقد أملى فيها أبو عمرو بن الحاجب^(١) حين سُئِلَ عنها نحوًا من عشرة أوراق .
 ولم يأتِ فَعَلٌ يائي العين لثقل الضمّة على الياء ، وإن كانَ يُعَلُّ ، وأمّا [هَيُّوًا]^(٢) : حَسَنَتْ
 هَيْئَتُهُ ، فشاذُّ لا نظير له^(٣) إلا كُذت وقد تقدم ما فيه .
 ولم يأتِ متعدّيًا إلا بتضمينٍ أو تحويل^(٤) ، والتضمين مسموعٌ في كلمتين^(٥) ، والتحويل في
 باب فَعَلٍ إذا كان واويّ العين^(٦) ك : قال عند من يجعله محولًا من فَعَلٍ إلى فَعَلٍ وهُم
 المحقّقون^(٧) ، وعليه مَشَى الأئمّة .
 وقيل : إنَّ الضمَّ لبيان بنات الواو لا للنقل^(٨) ، والدليل على أَنَّهُ منقولٌ من فَعَلٍ ، ولم
 يُوضع أوّلاً على فَعَلٍ تَعَدِّيهِ^(٩) .
 وظاهرُ كلامٍ غير واحدٍ^(١٠) أَنَّهُ حُوِّلَ قبل الإسناد ، فقال : يُحوِّلُ إلى قَوْلٍ ، ثم يُعَلُّ ،
 وعروض البناء لا يمنعه من استدامة التعدي .

-
- (١) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب ، فقيه مقرئ ، نحوي ، صرفي ،
 عروضي ، من تصانيفه : الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري ، والكافية في النحو ، والشافية في
 الصرف وغيرها . توفي سنة (٦٤٦هـ) .
 تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢/٤١٣-٤١٤ ، وبغية الوعاة ٢/١٣٤ .
 ولم أقف على ما ذكره الشارح في أماليه ، وإنما أورد معاني فَعَلٍ بالضم في شرح الشافية : ١/٧٤ .
 (٢) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .
 (٣) ينظر : شرح التسهيل : ٣/٤٣٦ .
 (٤) ينظر : التسهيل : ١٩٥ .
 (٥) هما (رَحُبٌ وَطَلَعٌ) . ينظر المغني : ٢/٥٩٦ .
 (٦) (العين) ساقطة من (ح) . وينظر : شرح التسهيل : ٣/٤٣٦ .
 (٧) قال سيبويه ٤/٣٤٠ : «وأما قلتُ فأصلها فَعَلْتُ معتلّةٌ من فَعَلْتُ ، وإنَّها حُوِّلَتْ إلى فَعَلْتُ ليغيروا حركة
 الفاء عن حالها لو لم تعتل » ، وهو رأي أبي علي الفارسي في التكملة : ٥٨٢ ، وابن جنبي أيضا في المنصف :
 ١/٢٣٥-٢٣٦ ، وابن عصفور في الممتع : ٢/٤٤١ ، وابن مالك في شرح التسهيل : ٣/٤٣٦ .
 (٨) في الأصل للثقل . واعترض ابن الحاجب على فكرة التحويل أو النقل عند سيبويه وابن جنبي وغيرهم
 من النحاة . ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ١/٧٤ .
 (٩) الممتع : ٢/٤٤٢ .
 (١٠) ينظر : التكملة : ٥٨٤ ، شرح التسهيل : ٣/٤٣٦ .

وقول ابن مالك في التسهيل : «وإن كانت فتحة أبدلت بمجانسة المحذوف ونقلت»^(١)
 خلاف ما قرّره ، ولو كانت الضمة لبيان بنات الواو لفعل مثله في خفت ، وإنما فعل فيه هذا
 من النقل ليُفرّق بين ما أصله الواو وما أصله الياء^(٢) .

ولم يأت «فعل» متصرفاً يائي اللام إلا «هؤ» أصله من (النهية) : وهي العقل^(٣) .
 وغير المتصرف بابُه التعجب ك : «قَصُو الفَتَى» و«رَمَوْ الرَّجُلُ»^(٤) ، وإنما أبدلت فيهنَّ
 واواً^(٥) لضمّ ما قبلها .

وأما الواوي اللام فكثير ك : «سَرَوْ الرَّجُلُ»^(٦) .
 وعلة ذلك في المتصرف استئصال الضمة قبل الياء كما تستثقل عليها ، و«فعل» من حيث هو
 ثقیل .

قال سيويه^(٧) - رحمه الله - في آخر (باب الخصال التي تكون في الأشياء) : «وزعم يونس^(٨)
 أن من العرب من يقول : لبيت تلب ، كما قالوا : ظرفت ظرف ، وإنما قل ذلك لأن هذه
 الضمة تستثقل فيما ذكرت لك ، فلما صارت فيما يستثقلون ، فاجتمعا ، فثروا منها»^(٩) .

(١) التسهيل : ٢٣ .

(٢) ينظر : الممتع : ٤٤١/٢ - ٤٤٢ .

(٣) ينظر : التسهيل : ١٩٥ ، وشرح التسهيل : ٤٣٦/٣ ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك :
 ٥١٤/٤ .

(٤) ينظر الخصائص : ٣٤٨/٢ ، وشرح الشافية : ٧٦-٧٧ .

(٥) ينظر : بغية الأمال في معرفة مستقبلات الأفعال لأبي جعفر اللبلي : ١٠٦ .

(٦) سَرَوْ الرجل أي : ارتفع فهو رفيع ، مأخوذاً من سراة كل شيء : ما ارتفع منه وعلا . لسان العرب
 (سرو) : ٣٧٨/١٤ .

(٧) (سيويه) ساقط من (ح) .

(٨) يونس بن حبيب الضبي النحوي ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه سيويه والكسائي
 والفراء ، له آراء نحوية تفرّد بها ، له : كتاب معاني القرآن ، وكتاب النوادر . توفي سنة (١٨٣هـ) .

تنظر ترجمته في : نزهة الألباء : ٤٩ ، وإنباه الرواة : ٧٤/٤ .

(٩) الكتاب : ٣٧/٤ .

وقوله : «وَأَفْتَحَ مَوْضِعَ الْكَسْرِ» «إِلَى آخِرِهِ» يعني : أن ما [١٠ / أ] كُسِرَتْ عَيْنُ مَا ضِيهِ فَإِنَّهَا^(١) تَفْتَحُ فِي مُضَارِعِهِ ، سِوَاءَ كَانَ مُتَعَدِّيًا أَوْ لَازِمًا صَحِيحًا ، أَوْ مُعْتَلِّ الْفَاءِ أَوْ الْعَيْنِ ، أَوْ اللَّامِ أَوْ مُضَاعَفًا ، وَلَا شَكَّ فِي تَوَسُّطِهِ بَيْنَ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ وَمَضْمُومِهَا ، فَهُوَ أَخْفٌ مِنَ الْمَضْمُومِ ، وَأَثْقَلُ مِنَ الْمَفْتُوحِ .

ولذا وَجَبَ اللَّزُومُ فِي «فَعَلَّ» ، وَكَثُرَ التَّعَدِّيُّ فِي «فَعَلَّ» كَمَا كَثُرَ اللَّزُومُ .
 وَكَثُرَ التَّعَدِّيُّ^(٢) فِي «فَعَلَّ» الْمَكْسُورِ^(٣) ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَثُرَ وَضْعُهُ لِلنُّعُوتِ اللَّازِمَةِ (وللأغراض والألوان وكبر الأعضاء ، ومثال ذلك على الترتيب : شَنِبٌ^(٤) ، وَفَلِجٌ ، وَلَمِيٌّ ، وَنَشِطٌ ، وَفَرِحٌ ، وَرَوِيٌّ ، وَحَوِيٌّ^(٥) ، وَدَعَجٌ^(٦) ، وَسَوْدٌ وَجَعَلٌ (لَمِيٌّ) مِنَ النُّعُوتِ اللَّازِمَةِ)^(٧) لَيْسَ بِأَوْلَى مِنْ جَعَلِهِ مِنْ بَابِ اللَّوْنِ^(٨) .

ونحو : جَبِيَّةٌ ، وَأَذِنٌ ، وَعَيْنٌ ، وَرَقَبٌ ، وَفَوَّةٌ ، وَشَدِيقٌ^(٩) .
 وَقَدْ يُشَارِكُ «فَعَلَّ» ك : فَقِرٌ ، وَفَقَّرٌ ، وَأَدِمٌ ، وَأَدَمٌ ، وَرَعِنٌ ، وَرَعْنٌ^(١٠) .
 وَقَدْ يُغْنِي عَنْهُ وَجُوبًا كَمَا فِي الْيَائِيِّ اللَّامِ نَحْوُ : حَيِيٌّ ، وَعَيْيٌ ، وَغَنِيٌّ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ يَائِيٌّ اللَّامِ مُتَصَرِّفًا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا قِيلَ فِيهَا أَنَّهَا مُغْنِيَةٌ عَنْهُ لِأَنَّ الْحَيَاءَ وَالْعَيْيَّ وَالْغِنَى مَعَانٍ مُطْبُوعٌ عَلَيْهَا .
 وَالْغِنَى الْمُرَادُ غِنَى النَّفْسِ ، وَغِنَى الْمَالِ شَبِيهٌ بِهِ ، وَمَحْمُولٌ عَلَيْهِ^(١١) .
 وَجَوَازًا ك : قَوِيٌّ وَنَقِيٌّ^(١٢) وَهُمَا مِنَ الْقُوَّةِ وَالنَّقَاوَةِ ، وَك : سَمُنٌ وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ عَلَى

(١) فِي (ط) : وَإِنَّهَا .

(٢) (وَكَثُرَ التَّعَدِّيُّ) سَاقِطٌ مِنْ (ط) .

(٣) يَنْظُرُ شَرْحَ التَّسْهِيلِ : ٤٣٩ / ٣ ، وَشَرْحَ أَطْفِيشٍ : ٢٠٨ / ١ .

(٤) الشَّنْبُ : بَرْدُ الْفَمِ وَالْأَسْنَانِ . الصَّحَّاحُ (شَنْبٌ) : ١٥٨ / ١ .

(٥) الْحَوَّةُ : سِوَادٌ إِلَى الْخَضْرَاءِ ، وَقِيلَ : حَمْزَةٌ تَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ . لِسَانُ الْعَرَبِ (حَوِيٌّ) : ٢٠٨ / ٤ .

(٦) الدَّعَجُ : شِدَّةُ سِوَادِ الْعَيْنِ مَعَ سَعْتِهَا . الصَّحَّاحُ (دَعَجٌ) : ٣١٤ / ١ .

(٧) قَوْلُهُ «وَلِلْأَغْرَاضِ وَالْأَلْوَانِ إِلَى قَوْلِهِ مِنَ النُّعُوتِ اللَّازِمَةِ» سَاقِطٌ مِنْ (ط) .

(٨) فِي (ح) وَ(م) الْأَلْوَانُ . أَي : جَعَلَهُ فِي بَابِ الْأَلْوَانِ أَوْلَى مِنْ جَعَلَهُ فِي بَابِ النُّعُوتِ .

(٩) مَوْضُوعَةٌ لِكَبْرِ الْأَعْضَاءِ . شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٤٣٩ / ٣ .

(١٠) يَنْظُرُ : الْمَرْجِعُ السَّابِقُ .

(١١) يَنْظُرُ : الْمَرْجِعُ السَّابِقُ .

(١٢) أَي : يُمْكِنُ الِاسْتِغْنَاءُ بِفَعْلٍ عَنْ فَعْلٍ فِيهَا لَيْسَ لِامِهِ يَاءٌ .

«فَعَلَ». وقد جاءت كذلك ك: مَتْنٌ، وَنَظْفٌ، وَحَمٌّ، وَشَحْمٌ، وَسَخْمٌ^(١)، وكأضدادها لأنَّ الضدَّ كثيرٌ ما يُحْمَلُ على ضِدِّهِ، ك: ضَعْفٌ، وَنَجَسٌ، وَشَحَبٌ، ولذا كان طَالَ ضِدُّ قَصَرَ «فَعَلَ» بالضمِّ .

وأما في فُتُّهُ في الطَّوْلِ بمعنى: غَلَبَتْهُ [فيه]^(٢)، أو طُلَّتْ عليه من الطَّوْلِ بمعنى: الفَضْلُ، فهو «فَعَلَ»^(٣) بالفتح وإن حُوِّلَ .

ويُدلُّ على أنَّ هذه المذكورات مُغْنِيَةٌ عن «فَعَلَ»؛ وُرُوْدُ الوصفِ منها على «فَعِيل» ك: قَوِيٌّ وَنَقِيٌّ .

وبه استدلالٌ أيضا على أنَّ طَالَ «فَعَلَ» بالضمِّ لأنَّ الوصفَ منه طَوِيلٌ^(٤) .

ويأتي «فَعَلَ» مُطَاوِعًا ل: فَعَلَ^(٥) ك: صَلَمْتُهُ فَصَلِمَ^(٦)، وَثَلَمْتُهُ فَثَلِمَ^(٧)، وَثَرَمْتُهُ فَثَرِمَ^(٨) وفيه بحثٌ، وتسكين عينه وعين «فَعَلَ» لغة تميمية^(٩) .

وإنَّما استحقَّ مُضَارَعُهُ^(١٠) الفتح لتقع المخالفة بين الماضي والمضارع^(١١)، وذلك عليهم أخفُّ لأنَّ تعاقبَ الأمثالِ ثَقِيلٌ مع أنَّ الفتحَ أخفُّ .

وإنَّما قَدَّمَ الكلامَ في مضارع المضموم لتقدُّمِهِ في اللفظ في قوله: أو «فَعَلًا» مع أنَّه يَحْتَمَلُ

(١) السَّخْمُ: مصدر السَّخِيمَةِ، والسَّخِيمَةُ الحقد والضغينة الموجدة في النفس، والسَّخْمُ: الغصب أو السواد. لسان العرب (سخم): ٢٨٢/١٢-٢٨٣ .

(٢) زيادة من (ت) و(ط) .

(٣) ينظر: بغية الآمال: ٩٦ .

(٤) ينظر: المنصف: ٢٣٩/١ .

(٥) ينظر: التسهيل: ١٩٦، وشرحه: ٤٤٠/٣، وهمع الهوامع: ٢١/٦ .

(٦) صَلِمَ الشيء صلماً: قطعه من أصله. لسان العرب (صلم): ٣٤٠/١٢ .

(٧) ثلم الإناء والسيف: كسر حرفه. لسان العرب (ثلم): ٧٨/١٢ .

(٨) الثَّرْمُ بالتحريك: انكسار السن من أصلها، وثرمه بالفتح إذا ضربه على فيه. لسان العرب (ثرم): ٧٦/١٢ .

(٩) ينظر: التسهيل: ١٩٦، وشرحه: ٤٤٠/٣ .

(١٠) أي: مضارع فَعَلَ .

(١١) في (ط): بين المضارع والماضي .

الفتح أيضًا ؛ ولا طَرَادِهِ^(١) ، وقلة انتشاره . وهو من مقاصد المؤلفين ، ومن هذه الجهة قُدِّمَ الكلام على مُضارع المكسور لأنه أقرب للضبط .

وقوله^(٢) : «والضم» مفعول «الزم» ، ويجوز رفعه بالابتداء ، والجملة خبره ، والعائد محذوف .

وسهل ذلك ما فيه من عموم ، لأنه مصحوبٌ بـ«أل» الجنسية .

و«من فَعُل» حالٌ من «المضارع»^(٣) ، وفي تقديم الحال على [صاحبها]^(٤) المجرور بالحرف [١٠/ب] ما علم^(٥) . ويصحُّ أن يتعلَّقَ بمحذوف على طريق التبيين . أعني من «فَعُل» فكأنه يقول : (والزم في المضارع أعني من فَعُل) ، ويجوزُ كونه صفةً للضمِّ أو حالاً منه .

والألف واللام : جنسيَّةٌ ، أو للحقيقة ، أي : والزم الضمَّ كائنًا «مِن فَعُل» في مضارعه أو المضارع منه .

ومعنى كون الضمِّ «من فَعُل» ، أي : من «بنية فَعُل» فهو على حذف مضاف .

ويجوز أن يكون «من فَعُل» من متعلقات الضمِّ كما تقدَّم .

و«في المضارع» : على التبيين ، وفيه إفهامٌ بعد إبهام ، وهو من محاسن الكلام .

و«في المبني» : حالٌ من موضع أو صفة له ، ولا يصحُّ أن يكونَ حالاً من الكسر لأنَّ المضاف لا يتوجَّه عمله إليه .

وتسامح في قوله (في المبني من فَعِلًا)^(٦) .

(١) لأنَّ فَعُلَ يكثر في الطبائع والسجايا وهي لازمةٌ غير متعدية .

(٢) في (ح) زيادة الإعراب .

(٣) والتقدير : والزم الضم في المضارع حالة كونه من فَعُل .

(٤) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٥) إن كان صاحبُ الحال مجرورًا بحرف جرٍّ لم يجز التقديم عند أكثر النحويين قياسًا على المجرور بالإضافة في المنع ، وأجازه الفارسي وابن كيسان وابن برهان وابن مالك على ضعف . شرح التسهيل

٢ / ٣٣٤ ، ٣٣٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٧-٢٩٨ .

(٦) قال البرماوي في شرحه للامية : «...وفيه تسامح لأنَّ المضارع إنَّها هو مصنوعٌ من المصدر ، ولكن تسامحوا أتكالا على تقدير المضاف ، أي : مصدر» ١ / ١٨٥ ، وشرح أطفيش ١ / ٢١٥ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(١) :

وَجَهَانٍ فِيهِ مِنْ أَحْسِبَ مَعٍ وَغِرْتِ وَحِرْ تَ انِعِمَ بَيْسْتِ، يَيْسْتِ، أَوْلِهِ، يَيْسُ وَهَلَا

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : لَمَّا أَمَرَ بِالْفَتْحِ فِي مُضَارِعِ «فَعِلَ» اسْتَدْرَكَ الْكَلَامَ فِيهَا جَاءَ فِيهِ مَعَ الْفَتْحِ غَيْرُهُ ^(٢) ، فَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ حَسِبَ وَنِعَمَ وَيَيْسَ مِمَّا صَحَّتْ فَأَوْهُ .

وَذَكَرَ مِنَ الْمَعْتَلِّ الْفَاءِ : وَغِرَ صَدْرُهُ : تَوَقَّدَ غَضَبًا ، وَوَجَرَ وَحَرًا مِثْلَهُ ، وَوَلِهَ وَهَلَا : اشْتَدَّ حُزْنُهُ وَذَهَبَ عَقْلُهُ لِفَقْدِ حَبِيبٍ أَوْ وَلَدٍ ، وَوَهَلَ وَهَلًا : فَرَعَ أَوْ قَلِقَ أَوْ حَمَقَ أَوْ نَسِيَ ، وَيَيْسَ وَيَيْسَ ، وَلَيْسَ فِي الْيَائِيِّ مِمَّا جَاءَ بِالْوَجْهِينِ غَيْرَهُمَا .

وَبَقِيَ عَلَيْهِ : فَضِلَّ يَفْضُلُ جَاءَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَقَنِطَ [يَقْنِطُ] ^(٣) ، وَعَرَ ضَتَّ ^(٤) لَهُ الْغَوْلُ ^(٥) ، وَضَلَّتْ أَضِلُّ ^(٦) فِي لُغَةِ تَمِيمٍ ^(٧) ، وَقَدِرَ يَقْدَرُ فِي لُغَةِ بَعْضِ رَبِيعَةَ ^(٨) ، وَلَعَلَّ هَذَا مِمَّا تَدَاخَلَتْ فِيهِ اللَّغَةُ ^(٩) .

وَمِنْهَا : وَلِعَ يَلِغُ ، وَوَزَعَ يَزِغُ ، وَوَهَنَ يَهِنُ ^(١٠) ، وَوَبِقَ يَبِيقُ ^(١١) ، وَوَصَبَ الرَّجُلُ فِي مَالِهِ أَوْ عَلَى مَالِهِ ^(١٢) : أَحْسَنَ الْقِيَامَ عَلَيْهِ ، وَقَالُوا فِيهِ : وَصَبَ بِالْفَتْحِ أَيْضًا ، وَوَبِقَ يَبِيقُ وَيُوبِقُ ،

(١) فِي (م) : وَرَضِي عَنْهُ بِمَنْهُ وَكْرَمَهُ .

(٢) أَيْ الْكَسْرَ ، وَالْكَسْرَ فِيهِ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ . يَنْظُرُ : بَغِيَةَ الْأَمَالِ ، ص ٧٧ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ : ٤٣٨ / ٣ .

(٣) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٤) أَيْ : تَعَوَّلَتْهُ وَبَدَتْ لَهُ . الْعَيْنُ لِلْخَلِيلِ (عَرَضُ) ٢٧٦ / ١ ، الصَّحَاحُ (عَرَضُ) : ١٠٨٢ / ٣ .

(٥) فِي (ط) : الْعَقُولُ .

(٦) (أَضِلُّ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ط) .

(٧) يَنْظُرُ : لُغَةُ تَمِيمٍ فِي مَادَّةِ (ضَلَّلَ) فِي الصَّحَاحِ ١٧٤٨ / ٥ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ : ٣٩٠ / ١١ .

(٨) يَنْظُرُ الْأَفْعَالُ لِابْنِ الْقَطَاعِ : ١٢ / ١ .

(٩) يَنْظُرُ تَدَاخُلَ اللُّغَاتِ فِي الْخِصَائِصِ : ٣٧٤ / ١ .

(١٠) فِي الْأَصْلِ رَهْنٌ يَرْهَنُ .

(١١) وَبِقَ الرَّجُلُ : هَلِكُ ، وَأُوبِقْتَ فَلَانَ ذَنْبُهُ أَيْ : أَهْلَكَتَهُ . لِسَانُ الْعَرَبِ (وَبِقَ) : ٣٧٠ / ١٠ .

(١٢) يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ (وَصَبَ) : ٧٩٧ / ١ .

وقالوا فيه : «وَبَقَّ» بالفتح أيضاً ، قال (١) :

اسْتَعْفِرُ اللَّهَ أَعْمَالِي الَّتِي سَلَفَتْ مِنْ عَشْرَةٍ (٢) إِنْ يُعَاقِبُنِي بِهَا أَبَقُّ

فَد(أَبَقَّ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ «فَعَلَ» أَوْ «فَعِلَ» ، وَوَلَغَ يَلِغُ وَيَوَلِغُ ، وَالْأَفْصَحُ (وَلِغَ) بِالْفَتْحِ ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ طَاحَ يَطِيحُ ، وَوَهَمَ وَيَجِدُ وَأَكْثَرُ هَذَا أَوْ كُلُّهُ لَا يَرِدُ لِأَنَّهُ مِنَ الْاسْتِغْنَاءِ وَالتَّدَاخُلِ .

وأراد المصنّف بـ«الوجهين» الفتح والكسر ، وإنّما تعيّننا للشّهرة ، ولأنّ قوله بعد (وأفرد الكسر) يرشد إلى (٣) المراد .

ووجهان : مُبْتَدَأً ، وَسَوْغَ الْإِبْتِدَاءِ [فيه] (٤) بالنكّرة تقدير الوصف ، أي مخصوصان أو مرويان أو التنويح .

وضمير (فيه) يعود على موضع الكسر .

و«مِنْ أَحْسَبَ» حَالٌ مِنْ مَوْضِعِ الْكَسْرِ أَوْ مِنْ ضَمِيرِ «فِيهِ» أَوْ عَلَى التَّبْيِينِ .

ويجوز كسر نون (مِنْ) و (٥) فَتَحُهَا (٦) وَهُمَا لُغَتَانِ .

وقوله «مِنْ أَحْسَبَ» مِنْ مَجَازِ الْحَذْفِ ، أَي : مِنْ مَادَّةِ «أَحْسَبَ» [أ/١١] أَوْ مَصْدَرِ «أَحْسَبَ» .

و«وَعَرْتُ وَوَجَرْتُ وَأَنْعِمَ» وَمَا بَعْدَهَا مَعْطُوفَاتٌ بِإِسْقَاطِ حُرُوفِ الْعَطْفِ ضَرُورَةً .

(١) البيت من البسيط لأعشى همدان ، في ديوانه : ٧٠ ، وله في الأفعال لابن القطاع : ٣/٣١٩ وبلا نسبة

في الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ١/٢٦٠ .

والشاهد فيه : ورود (أبق) بالكسر ويحتمل الفتح أيضاً .

(٢) في (ح) عبرة .

(٣) (إلى) ساقطة من (ح) .

(٤) زيادة من (ت) و(ط) .

(٥) في (ت) : أو .

(٦) تُفْتَحُ نون (مِنْ) إِذَا لَقِيَتْهَا لَامُ التَّعْرِيفِ نَحْوَ (مِنْ الْقَوْمِ) لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ طَلْبًا لِلخَفَّةِ ، وَإِذَا وَلِيَهَا

سَاكِنٌ غَيْرَ لَامِ التَّعْرِيفِ كَسَرَتْ جَرِيًّا عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ . وَحَكَى سَيَبُويه أَنَّ قَوْمًا فَصَحَاءَ

فَتَحَهَا فِي غَيْرِ لَامِ التَّعْرِيفِ . يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٤/١٥٤-١٥٥ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢/٣٧٨-

وهمزة «اوله» وصل ، أتى به على يَفْعَلُ بالفتح ، ولو أتى به على لُغَةِ الكسر ، لَقَالَ (انعمُ
 بِيَسْتِ يَسْتِ له ييسُ ، وَهِيَا) ، ولو قاله كَذَا^(١) لَكَانَ أَبْعَدَ مِنْ إِيْهَامِ أَنَّ هَمْزَةَ «أُولِهِ» قَطَعُ
 وَصِلَتْ ضَرُورَةً أَمْرًا مِنْ «أُولَاهُ يُؤَلِيهِ» ، وَسَكَّنَ : «ييسُ» ضَرُورَةً .

(١) في (ح) كذاك .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَأَفْرِدِ الْكَسْرَ فِيمَا مِنْ وَرَثٍ وَوَلِيٍّ وَرِمَ، وَرِعْتَ^(١)، وَمَقَّتْ، مَعَ وَفَقَّتْ حُلَا
وَوَثَّقَتْ مَعَ وَرِيٍّ الْمُنْخِ أَحْوَهَا

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : هَذَا هُوَ النَّوْعُ الثَّانِي مِنْ مُضَارِعِ «فَعَلَّ» الَّذِي انْفَرَدَ
بِالْكَسْرِ شُدُودًا ، فَذَكَرَ : وَرِثَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَمَعَانِيهَا بَيِّنَةٌ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ «أَحْوَهَا» إِلَى حِفْظِهَا وَشِدَّةِ الْإِعْتِنَاءِ بِهَا .

وَإِنَّمَا فَرَّوْا فِيهَا عَنِ الْفَتْحِ إِلَى الْكَسْرِ اسْتِثْقَالًا لِلْوَاوِ فِي «يَفْعَلُ» ، وَلِذَلِكَ تَوَسَّعُوا فِي «يُوجَلُ»
وَمَا أَشْبَهَهُ .

وَقَدْ جَاءَ مِنَ الصَّحِيحِ أَفْعَالٌ بِالْكَسْرِ كَ : يَحْسِبُ وَيَنْعِمُ وَسَبَبُ ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَوُقُوعُ
الْمُعَادَلَةِ وَالنَّصْفِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «فَعَلَّ» بِالْفَتْحِ .

فَكَمَا جَاءَ «فَعَلَّ» الْمَفْتُوحُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ؛ جَاءَ فَعَلَّ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ أَكْثَرُ مَا جَاءَ فِي الْوَاوِيِّ
الْفَاءِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

وَقَدْ بَالِغُوا فِي مُسَاوَاتِهِ بِهِ عَلَى أَنْ جَاؤُوا بِهِ مَضْمُومًا كَمَا جَاءَ مِنْ فَعَلَّ بِالْفَتْحِ^(٢) قَالُوا : فَضِلَّ
يَفْضُلُ ، وَحَضَرَ يَحْضُرُ ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ ، وَقَنِطَ يَقْنِطُ^(٣) .

وَقَرَأَ قَتَادَةُ^(٤) : ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٥) بِالضَّمِّ^(٦) .

وَلَبِيتَ تَلَبُّ ، وَنَضَرَ يَنْضُرُ ، وَنَكَلَ يَنْكُلُ ، وَشَمَلَ يَشْمَلُ^(٧) .

وَقَالُوا فِي الْمُعْتَلِّ : مِتَّ تَمُوتُ ، وَدِمَّتْ تَدُومُ ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ بَابِ التَّدَاخُلِ ،

(١) (ورعت) ساقطة من (ط) .

(٢) (بالفتح) ساقطة من (ط) .

(٣) ينظر بغية الآمال : ٧٨ .

(٤) قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري ، مفسرٌ ، حافظٌ ، ضريّرٌ ، روى القراءة عن أبي
العالية ، وأنس بن مالك . توفي سنة (١١٧هـ) .

تنظر ترجمته في : غاية النهاية ٢ / ٢٥ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ٦٥٦ .

(٥) هود : (١١٣) .

(٦) ينظر : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه : ٦٦ ، والمحتسب : ١ / ٣٢٩ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٦٩ .

(٧) ينظر : بغية الآمال : ٧٨ .

وَكَانَ مِنْ حَقِّ الْمَصْنُفِ أَنْ يُعَدَّ «يَرَعُ» فِيهَا جَاءَ بِالْوَجْهِينِ ، فَقَدْ حَكَى سَبِيوِيَه (يُورَعُ)^(١) .
 وَيُسْتَدْرَكُ عَلَيْهِ «وَطِيءَ وَوَسِعَ»^(٢) وَأَنَّ إِذْ أَصْلُهُ أَوْنَ .
 قِيلَ : وَلَمْ يَجِئْ فِعْلٌ عَيْنُهُ وَأَوْ مَكْسُورَةٌ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ إِلَّا «أَنَّ يَتَيْنُ»^(٣) .
 وَأَمَّا طَاحَ يَطِيحُ فَلَعَلَّهُ جَاءَ عَلَى [لَعَّة] تَطِيحُ لِأَنَّهُ سُمِعَ فِيهِ^(٤) : تَطَوُّحٌ وَتَطِيحٌ ، وَأَوِيًّا وَبِأَيًّا^(٥) ،
 فَاسْتَعْنَى بِمُضَارِعِ الْيَائِيِّ عَنِ الْوَاوِيِّ لِاسْتِثْقَالِ الْوَاوِ لِأَنَّهَا تَظْهَرُ فِي بَعْضِ التَّصَارِيفِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 وَقَوْلُهُ^(٦) : «وَرِيَّ الْمَخُّ» أَي : كَثُرَ ، احْتَرَزَ بِهِ مِنْ وَرِيَّ الزَّنْدِ فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى «فَعَلَّ وَفَعَلَّ» ف :
 «يَرِي»^(٧) عَلَى «فَعَلَّ» بِالْفَتْحِ ، وَقَدْ ذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّ وَرِيَّ الزَّنْدِ «فَعَلَّ» بِالْكَسْرِ^(٨) فَقَطَّ^(٩) .
 وَالصَّوَابُ مَا فَعَلَ الْمَصْنُفُ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الزَّنْدِ فَعَلَ بِالْفَتْحِ فَهُوَ مِنَ الْإِسْتِغْنَاءِ بِمُضَارِعِ
 الْمَفْتُوحِ عَنِ مُضَارِعِ الْمَكْسُورِ .
 وَقَوْلُهُ «وَإِفْرِدِ الْكَسْرَ» يَجُوزُ كَوْنُهُ مَاضِيًّا وَأَمْرًا .
 وَ«حُلَا»^(١٠) بِكَسْرِ الْحَاءِ وَضَمِّهَا^(١١) ، وَالْقِيَاسُ الْكَسْرُ ، وَالضَّمُّ مَسْمُوعٌ .
 وَإِعْرَابُهُ : تَمْيِيزُ مَنْقُولٌ [ب / ١١] مِنَ الْفَاعِلِ ، أَي : وَفَقَّتْ حُلَاكَ ، وَمَعْنَاهُ : حَسُنْتَ .
 وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًّا أَشَارَ بِهِ إِلَى عُدُوبَةِ الْعِلْمِ ، أَوْ يَكُونُ [قَصْدًا]^(١٢) تَفْسِيرِ «وَفَقَّ» لِأَنَّ
 الْحُسْنَ يُسْتَحَلَى وَيُسْتَعَذَبُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

(١) ينظر : الكتاب : ٥٤ / ٤ .

(٢) ينظر : شرح الشافية : ١٣٦ / ١ ، وبغية الآمال : ٨٣ .

(٣) ينظر : بغية الآمال : ١٠٢ .

(٤) (فيه) ساقطة من (ح) .

(٥) ينظر : شرح الشافية : ١٢٧ / ١ .

(٦) (قوله) ساقطة من (ط) .

(٧) قوله (على فَعَلَّ وَفَعَلَّ ف : يري) ساقطة من (ح) .

(٨) في الأصل و(ح) و(م) : بالفتح .

(٩) ذكر الكسر أبوحيان في ارتشاف الضرب : ١٥٥ / ١ ، والسيوطي في المزهري : ٣٨ / ٢ .

(١٠) في (م) : وحكى .

(١١) الضم بمعنى الحسن والكسر جمع حلية . شرح أطفيش : ٢٤٥ / ١ .

(١٢) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

ثم قال رحمه الله :

وَأَدِيمُ كَسْرًا^(١) لِعَيْنِ مُضَارِعٍ يَلِي فَعَلَا
ذَا الْوَاوِ فَاءً أَوْ الْيَاءِ عَيْنًا أَوْ كَأْتَى كَذَا الْمُضَاعَفُ لِازِمًا كَحَنَّ طَلًا

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبَّنَا^(٢) الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : اعْلَمْ أَنَّ «فَعَلَ» بِالْفَتْحِ لَهُ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ ،
وَمَقْصِدُنَا الْآنَ : بَيَانُ الْمُضَارِعِ كَمَا تَعَرَّضَ لَهُ النَّاطِمُ ، وَهُوَ يَأْتِي تَارَةً مَضْمُومًا ، وَتَارَةً
مَكْسُورًا ، وَيَأْتِي مَفْتُوحًا .

أَمَّا الصَّحِيحُ مِنْهُ فَيُضْمُّ أَوْ يُكْسَرُ تَخْيِيرًا إِنْ عُدِمَ السَّمَاعُ ، قَالَهُ أَبُو زَيْدٍ^(٣) .
وَلَيْسَ عَدَمُ السَّمَاعِ مَقْبُولًا مِنْ كُلِّ أَحَدٍ ، إِنَّهَا ذَلِكَ لِمَنْ طَالَعَ الْمَشْهُورَاتِ ، فَلَا تَسْمَعُ دَعْوَى
نَفِي السَّمَاعِ مَنْ لَمْ يَعْتَنِ بِالْمَحْفُوظَاتِ ، وَيَتَلَقَّفُ الْعِلْمَ مِنْ أَهْلِهِ وَمِنَ الْمَشْهُورَاتِ .
وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا أَنَّ الْوَاوِيَّ الْفَاءِ ، أَوْ الْيَائِيَّ الْعَيْنِ ، أَوْ الْيَائِيَّ السَّلَامِ ، أَوْ الْمُضَاعَفِ
الْإِزَامِ يَتَحْتَمُّ كَسْرُ مُضَارِعِهَا .

أَمَّا الْوَاوِيُّ الْفَاءِ فَذَلِكَ فِيهِ مُطَرِّدٌ وَلاَزِمٌ^(٤) ، وَشَدَّ مِنْهُ لَفْظَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ يُجْدُ^(٥) فَجَاءَتْ عَلَى
الْأَصْلِ ، وَجَاءَتْ عَلَى لُغَةِ بَنِي عَامِرٍ بِالضَّمِّ^(٦) .

وَعِلَّةُ التِّزَامِ الْكَسْرِ اسْتِثْقَالُ الْوَاوِ مَعَ الْيَاءِ كَمَا فَرَّوْا مِنْ ذَلِكَ فِي «يَوْجَلُ» فَقَالُوا : يَا جَلُ^(٧) .
وَالْوَاوِ مَعَ الضَّمِّ أَثْقَلُ فَعَدَلُوا إِلَى الْكَسْرِ ، وَكَسَرُوا أَيْضًا لِيَكُونَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى حَذْفِ

(١) (كسرًا) ساقطة من (ط) .

(٢) (ربنا) ساقطة من (ت) .

(٣) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان الخزرجي الأنصاري . عالم بصري
من الرِّعِيلِ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ ، وَإِذَا قَالَ سَبِيوِيَه : « سَمِعْتُ الثَّقَةَ » فَإِيَّاهُ يَعْنِي ، مِنْ تَصَانِيفِهِ : النُّوَادِرُ ،
وَلُغَاتُ الْقُرْآنِ ، وَالتَّثْلِيثُ ، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ . تُوْفِيَ سَنَةَ (٢١٥هـ) .

تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٨ ، ومراتب النحويين : ٧٣ ، ونزهة الألباء : ١٢٥ .

(٤) أي : يلتزم الكسر في مضارعه .

(٥) ينظر : الكتاب : ٥٣/٤ ، وبنية الآمال : ٨٢ ، والممتع : ١/ ١٧٧ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٤٤٦/٣ ، والمزهر : ٣٩/٢ ، والصحاح (وجد) : ٥٤٧/٢ ، وردة أبوحيان
بأن بني عامر إنما روي عنهم ضم عين مضارع وجد خاصة ، وجعله ابن مالك قانونًا كليًا لبني عامر .
ينظر : ارتشاف الضرب ١/ ٥٩ .

(٧) لأنهم يفرّون من ثقل الواو إلى خفة الألف . ينظر : شرح التصريف : ١٩٨ .

الواو لَوْفُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ، وَحُذِفَتْ فِي لُغَةِ بَنِي عَامِرٍ ، حَمَلًا عَلَى الْكَسْرِ وَمُنْبَهَةً عَلَى عُرُوضِ الصَّمِّ وَشُدُودِهِ .

وإِنَّمَا تُحْذَفُ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ الْيَاءِ وَالْكَسْرِ ، لِأَنَّ الْكَسْرَةَ مِنَ الْيَاءِ فَكَأَنَّهَا يَاءٌ وَوَاوٌ ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ ، وَلَا يُمَكِّنُ الْإِعْلَالُ^(١) لِاجْتِمَاعِ يَاءَيْنِ بَعْدَهُمَا كَسْرَةً ، وَذَلِكَ كَثَلَاثَ يَاءَاتٍ فَوْقَ الْإِعْلَالِ بِالْحَذْفِ ، وَحُمِلَ عَلَى ذِي الْيَاءِ أَخَوَاتِهِ^(٢) طَرْدًا لِلْبَابِ^(٣) .

وقيل : لِأَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ مَبْدَلَةٌ مِنَ الْيَاءِ ، لِأَنَّ فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتِ ، وَفَعَلْنَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى «فَعَلَّ» ، يَعْنِي أَنَّ التَّكَلَّمَ وَالْحِطَابَ بَعْدَ الْغَيْبَةِ فِي نَحْوِ : عَبَدَ ، وَعَبَدْتُ ، وَعَبَدْتِ ، وَعَبَدْنَا .

وَظَاهِرٌ كَلَامِ الْمَصْنُفِ هُنَا ، وَفِي «التَّسْهِيلِ»^(٤) بَلْ هُوَ كَالصَّرِيحِ هُنَا مِنْ قَوْلِهِ بَعْدُ «فِي غَيْرِ هَذَا لِذِي الْحَلْقِيِّ فَتَحًا أَشْع» أَنَّ الْحَلْقِيَّ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي الْمُعْتَلِّ الْفَاءِ بِالْوَاوِ وَهُوَ كَذَلِكَ .

وَلِتَأْثِيرِ الْحَلْقِيِّ شَرَائِطُ نَذْرُهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَمَا قَالَهُ أَثِيرُ الدِّينِ^(٥) وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الشُّرَاحِ^(٦) مِنْ تَقْيِيدِ كَلَامِهِ فِي الْوَاوِيِّ [الْفَاءِ]^(٧) بِأَنَّ^(٨) لَا تَكُونُ عَيْنُهُ وَلَا لَامُهُ حَرْفَ حَلْقٍ^(٩) لَا يَصِحُّ .

وَمَا غَرَّهْمُ مِنْ نَحْوِ [قَوْلِهِمْ]^(١٠) : (وَهَبَ وَوَقَعَ) قَالَ النَّاسُ فِيهِ : إِنَّهُ جَاءَ عَلَى (يَهَبُ وَيَقَعُ) بِتَقْدِيرِ الْكَسْرِ ثُمَّ فُتِحَ تَخْفِيفًا لِلْحَلْقِيِّ .

(١) بقلب الواو ياءً .

(٢) (أخواته) ساقطة من (ط) .

(٣) أي تتبع سائر حروف المضارعة الياء فتحذف معها الواو نحو : أعد ونعد وتعد .

(٤) ص ١٩٧ .

(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأندلسي الغرناطي ، من كبار العلماء بالعربية والتفسير واللغات ، ولد في غرناطة ، وأقام بالقاهرة ، وتوفي بها سنة ٧٤٥ هـ . ومن تصانيفه : البحر المحيط ، والمبدع في التصريف ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ، وغيرها .
تنظر ترجمته في : الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٦٧ ، وغاية النهاية في طبقات القراء : ٢ / ٢٨٥ ، وبغية الوعاة : ١ / ٢٨٠ .

(٦) ينظر : ابن عقيل في المساعد : ٥٩٣ / ٢ ، والمرادي في شرح التسهيل : ١ / ٢٥٤ ، السيوطي في المزهري : ٢ / ٣٩ .

(٧) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٨) في (ح) وأن .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ١٥٩ .

(١٠) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

ومَّا [١٢/أ] يَدُلُّ عَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ إِطْبَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ «وَطِيَّ وَوَسِعَ» مِمَّا جَاءَ عَلَى «يَفْعَلُ» بِالْكَسْرِ ، وَأَنَّ الْفَتْحَ عَارِضٌ بِدَلِيلِ الْحَذْفِ . وقد^(١) وَجَدَ الدَّلِيلُ هُنَا أَيْضًا وَهُوَ الْحَذْفُ فَلْيَتَّبِعْ .

وَلَمْ يَتَعَرَّضْ سِبْيَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِحَرْفِ الْحَلْقِ فِي الْوَاوِيِّ الْفَاءِ . وَذَكَرَ^(٢) أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْمُضَاعَفِ^(٣) وَلَا مَا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ ، وَأَنَّهُ يُؤَثِّرُ فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ ، وَأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمَ الصَّحِيحِ . وَقَوْلُهُ^(٤) «أَوْ الْبَاءِ عَيْنًا» هَذَا أَيْضًا لِأَنَّ فِيهِ الْكَسْرُ وَشَدَّ مِنْهُ شَاءَ يَشَاءُ فَجَاءَ مَفْتُوحًا ، وَلَا يُقَالُ [إِنَّهُ]^(٥) فَعَلَ بِالْكَسْرِ ، وَيَفْعَلُ فِيهِ مُطَرِّدٌ [لِأَنَّ شَيْئًا يَرُدُّهُ]^(٦) .

وَأَمَّا «رَاءٌ» فَلَمْ يُسْمَعْ لَهُ مُضَارِعٌ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - . وَقَوْلُهُ : «أَوْ كَأْتَى» يَعْنِي : الْمُعْتَلَّ اللَّامَ بِالْبَاءِ وَذَلِكَ إِذَا خَلَا مِنْ حَرْفِ الْحَلْقِ ، وَلِذَلِكَ قَيَّدَهُ بِالْمِثَالِ .

وَقَوْلُهُ : «كَذَا الْمُضَاعَفُ لِأَنَّ هَذَا أَيْضًا يَلْزِمُهُ الْكَسْرُ ، وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ حَرْفُ الْحَلْقِ ، فَلِذَا أُطْلِقَ كَمَا أُطْلِقَ فِي الْوَاوِيِّ الْفَاءِ ، وَالْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ بِالْبَاءِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُؤَثِّرِ الْحَلْقِيُّ فِي الْوَاوِيِّ الْفَاءِ وَالْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ ، وَالْمُضَاعَفِ اللَّازِمِ لِأَنَّ الْفَتْحَ مَعَ الْحَلْقِيِّ لِلتَّخْفِيفِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٧) - . وَالْمُعْتَلِّ وَالْمُضَاعَفِ قَدْ خَفَّ^(٨) بِسُكُونِهَا فَلَا حَاجَةَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى تَخْفِيفِ^(٩) .

(١) (قد) ساقطة من (ح) .

(٢) في (ح) وذلك .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٠٧/٤ .

(٤) قوله) ساقطة من (ط) .

(٥) زيادة من (ت) و(ح) و(م) .

(٦) زيادة من (ت) و(ط) .

(٧) (تعالى) ساقطة من (ح) . ينظر ص ١٦٨ .

(٨) في (م) و(ح) : خَفَّ .

(٩) في (ح) التخفيف .

قَالَ سِيبَوَيْهٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْمُضَاعَفِ وَعِلَّةٌ عَدَمُ تَأْثِيرِ الْحَلْقِيِّ فِيهِ : «وَكَذَلِكَ الْمُضَاعَفُ نَحْوُ : دَعَّ يَدْعُ ، وَشَحَّ يَشْحُ ، وَسَحَّتِ السَّمَاءُ تَسْحُحُ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي هِيَ عَيْنَاتُ أَكْثَرُ مَا تَكُونُ سَوَاكِنَ ، وَلَا تُحْرَكُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْجُزْمِ مِنْ لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ أَوْ فِي مَوْضِعٍ تَكُونُ لَمْ فَعَلْتُ تَسْكُنُ فِيهِ لِغَيْرِ الْجُزْمِ ، نَحْوُ : رَدَدَنْ^(١) وَيَرُدُّنَ ، وَهَذَا أَيْضًا تُدْغِمُهُ بَكَرِ بْنِ وَائِلَ ، فَلَمَّا كَانَ السُّكُونُ^(٢) فِيهِ أَكْثَرَ جُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا سَاكِنًا ، وَأُجْرِيَتْ عَلَى الَّتِي يَلْزِمُهَا السُّكُونُ . وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : كَعَّ يَكْعُ وَيَكْعُ أَجُودٌ لَمَّا كَانَتْ قَدْ تَحْرَكَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ جُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ يَدْعُ وَنَحْوَهَا فِي هَذِهِ اللَّغَةِ ، وَخَالَفَتْ بَابَ جِئْتُ ، كَمَا خَالَفَتْهَا فِي أَنَّهَا قَدْ تَحْرَكَ^(٣)» انتهى .

وَقَدْ قِيلَ : إِنْ أَكَعَّ بِالْفَتْحِ جَاءَ عَلَى مَنْ قَالَ : كَعَعْتُ بِالْكَسْرِ^(٤) لَا لِلْحَلْقِيِّ .
 وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٥) : «وَقَدْ كَعَّ يَكْعُ كُوعًا ، وَحَكَى يُونُسُ يَكْعُ بِالضَّمِّ» ، وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ -
 [رَحِمَهُ اللَّهُ]^(٦) - : «يَكْعُ بِالْكَسْرِ أَجُودٌ ، فَهُوَ كَعٌّ وَكَاعٌّ^(٧)» . انتهى .
 فَانظُرْهُ مَعَ مَا قَالَهُ سِيبَوَيْهٍ^(٨) ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ النَّاسُ .
 وَعِلَّةُ الْوَاوِيِّ ظَاهِرَةٌ مِمَّا تَقَدَّمَ .
 وَمِمَّا يَلْتَزِمُ كَسْرَ عَيْنِ مُضَارِعِهِ الْيَائِيَّ الْفَاءِ نَحْوُ : يَمْنَنُ قَوْمَهُ^(٩) يَمْنَنُهُمْ صَارَ مِيمُونًا

(١) في (ح) ردد .

(٢) في (ح) فيها .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٠٧ / ٤ .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة (كع) : ١ / ٥٤ .

(٥) هو إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، لغوي أديب ، أصله من بلاد الترك من فاراب ، قرأ العربية على أبي علي الفارسي ، وأبي سعيد السيرافي ، من تصانيفه : تاج اللغة وصحاح العربية ، وكتاب المقدمة في النحو ، توفي سنة ٣٩٣ هـ .

تنظر ترجمته في : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٤ / ٤١٨ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة : ١ / ١٩٤ .

(٦) زيادة من (ح) .

(٧) ينظر : الصحاح (كعع) : ٣ / ١٢٧٧ .

(٨) ينظر : الكتاب : ١٠٧ / ٤ .

(٩) قوله (يمن قومه) ساقط من (ط) .

عَلَيْهِمْ^(١) . وَهُوَ كَالصَّحِيحِ لَا تُحَدِّفُ مِنْهُ الْيَاءُ فِي الْمَضَارِعِ لِأَنَّهَا أَخْفُ مِنْ الْوَاوِ ، وَقِيلَ لِأَنَّهَا تَقَوَّتْ بِمَثَلِهَا ، فَلَذَا قَالُوا فِي لُغَةِ بَنِي أَسَدٍ^(٢) يَبْجَلُ بِالْإِبْدَالِ وَالْكَسْرِ ، وَهُمْ لَا يَقُولُونَ يَعْلَمُ بِالْكَسْرِ .

وَقَدْ حُذِفَتْ شُدُودًا فِي مُضَارِعِ يَيْسَ ، قَالُوا : يَيْسُ^(٣) ، وَفِي مُضَارِعِ يَيْسَ قَالُوا^(٤) يَيْسُ^(٥) .

وَشَذَّ فِيهِ [١٢/ب] [أَيْضًا]^(٦) يَبْسُ فَجَاءَ مُضَارِعُهُ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ^(٧) ، وَجَاءَ بِالْفَتْحِ شُدُودًا .

وَحُكْمُهُ أَيْضًا فِي^(٨) فَتَحَ عَيْنَ مُضَارِعِهِ لِلْحَلْقِيِّ حَكْمُ الصَّحِيحِ ، وَرُبَّمَا جَاءَ مَعَ الْحَلْقِيِّ مَكْسُورًا . وَمَا فَاوُهُ يَاءٌ قَلِيلٌ فِي الْمَوَادِّ جِدًّا^(٩) ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ «فَعَلَ» بَضَمَ الْعَيْنَ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ^(١٠) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، فَقَدْ جَاءَ : يَسَّرَ الْأَمْرُ : سَهَّلَ وَتَيْسَّرَ وَأَمَكَّنَ ، وَيَسَّرَ الرَّجُلُ يُسِّرًا وَيَسَارَةً : هَانَ^(١١) فَهُوَ يَيْسِيرٌ حَقِيرٌ^(١٢) ، وَيَتِمُّ الصَّبِيُّ يُتَمًّا : مَاتَ أَبُوهُ^(١٣) .

-
- (١) ينظر : الصحاح (يمن) : ٢٢٢٠ / ٦ ، والأفعال لابن القطاع ٣ / ٣٧٥ .
 (٢) ينظر : الصحاح (وجل) ٥ / ١٨٤٠ . وسيبويه يجعلها لغة غير أهل الحجاز : ٤ / ١١١ ، والأصول : ٢٥٥ / ٣ .
 (٣) ينظر : المصنف : ١ / ١٩٦ ، وشرح التصريف للثانيني : ٣٨٠ ، والممتع : ٢ / ٤٣٧ ، وشرح الشافية : ٣ / ٩١ .
 (٤) (قالوا) ساقطة من (ح) .
 (٥) ينظر : الممتع : ٢ / ٤٣٧ .
 (٦) زيادة من (ت) و(ط) و(ح) و(م) .
 (٧) لأن قياس عين مضارع (فعل) إمَّا الكسر أو الضم فتركوا الضمَّ استثقالاً لِيَاءِ يَلِيهَا يَاءٌ .
 (٨) (في) ساقطة من (ح) .
 (٩) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٤٩١ .
 (١٠) ينظر : شرح الملوكي : ٥١ .
 (١١) (هان) ساقطة من (ت) .
 (١٢) ينظر : الأفعال لابن القوطية : ١٦٢ ، والأفعال لابن القطاع : ٣ / ٣٧٥ .
 (١٣) ينظر : الأفعال لابن القوطية : ١٦٢ ، والأفعال لابن القطاع : ٣ / ٣٧٦ .

واعلم أن من شرط^(١) حذف الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة في الفعل أن يكون ثلاثياً^(٢) كما هو في هذا الباب كله . فلذا^(٣) اشترط^(٤) من اشترط أن تكون الياء مفتوحة^(٥) لأن ذلك لازم للثلاثي . وعلى هذا كلام العرب والأئمة ، ولم يذكر أحد من المتقدمين أو متأخري هذا الحكم إلا في الثلاثي .

ومن قال إن ذكر الفتح لا فائدة فيه لأن الياء المضمومة لا تقع الواو بينها وبين الكسرة ، قال : لأن مثل «يوعد» حذفت منه الهمزة ، والمحذوف لعل كالموجود ، فلا يصح الاحتراز منه لأن الواو لم تقع تالية للياء . فكلامه ساقط لا ينظر إلى جهته لأن من ذكر الفتح واشترطه أعطى قاعدة كلية في الثلاثي تتناول باب «فعل» ، وباب «فعل» فأخرج بالفتح ما ذكر من نحو «يوعد» وهو وإن لم يكن بينهما تقديرًا فهو بينهما لفظًا ، والثقل في هذا راجع إلى اللفظ^(٦) والصورة ، ولهذا كان جواب من اعتل لعدم الحذف في مثل «يوعد» لأنه لم يقع بينهما حقيقة ضعيفاً^(٧) ، وكذا من قال^(٨) لم تعتل في مثل هذا لئلا يجتمع على الكلمة إعلان ينتقض قوله نحو : يودع ، و[يوزع]^(٩) ، ويوزع .

وإنما الصحيح في ذلك - والله أعلم - وقوعها بين منفرتين لها ، ومثل : «يوعد»^(١٠) ، وإن كان منفرًا لكن هناك ما تعتضد به الواو وهو الضم ، لا سيما وقد جرى أمرهم على أن الحركة مقدرة بعد الحذف ، مع أن فعل في هذا أكثر من غيره ، فلذا وقع فيه هذا التخفيف - والله أعلم - . وقد علل الحذف بما هو ضعيف جدًا غايته التأنيس .

(١) في (ح) شروط .

(٢) اشترط ذلك ابن مالك . ينظر : التسهيل : ٣١٢ ، والمساعد : ١٨٣/٤ .

(٣) في (ح) فلذلك .

(٤) في (ح) اشترطت .

(٥) ينظر : التسهيل : ٣١٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ١٨٤/٤ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف : ١٦٣ .

(٦) في (ح) الألفاظ .

(٧) في الأصل و(ح) و(م) ضعيف .

(٨) قاله أبو جعفر اللبلي . ينظر : بغية الآمال : ٨٢ .

(٩) زيادة من (ت) و(ط) .

(١٠) في (ط) : يودع .

ولم تُحذف من نحو «يَوْضُؤٌ وَيَوْضُوعٌ»^(١) لأنها لم تقع بين عدوين^(٢) .
وما اعتلَّ به الفارسيُّ في جوابه لأبي الفتح^(٣) حين سألَهُ ، لم لم تحذف مع أنَّ الضمَّ أثقلُ؟ من
أنَّ فَعَلَ لَزِمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً فَكَّرَهُوا أَن يَأْتِي مَرَّةً «يَفْعَلُ» ، ومَرَّةً «يُعَلُّ» ، يعني في الصَّحِيحِ
والمُعْتَلِّ^(٤) .

وقد عَزَمُوا على نَفْيِهِ بِخِلَافِ «فَعَلَ» فَإِنَّهُ جَاءَ مُخْتَلِفًا فَحَذَفَ الْوَاوِ تَغْيِيرًا ، وَالتَّغْيِيرُ يَأْنَسُ
بِمِثْلِهِ ، هُوَ جَوَابٌ مِثْلُ أَبِي عَلِيٍّ ، وَحَسْبُكَ ، مَعَ أَنَّهُ مَاخُودٌ مِنْ كَلَامِ سَيَّبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .
قال في الكتاب : «وقالوا : وَضُؤٌ ، [يَوْضُؤٌ ، وَوَضَعُ يَوْضَعُ]»^(٥) فَأَتَمُّوا مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ لَمَّا
أَتَمُّوا مَا كَانَ عَلَى فَعِلٍ^(٦) ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا فِي فَعَلٍ [١٣/أ] مَصْرَفًا إِلَى يَفْعَلُ ، وَكَمَا وَجَدُوا فِي
بَابِ فَعَلَ نَحْوَ ضَرَبَ وَقَتَلَ وَحَسِبَ ، فَلَمَّا لَمْ يَدْخُلْهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ ، وَجَرَى عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ
سَلَمُوهُ فَكَّرَهُوا الْحَذْفَ لِئَلَّا يَدْخُلَ فِي بَابِ مَا يَحْتَلِفُ «يَفْعَلُ» مِنْهُ ، فَأَلْزَمُوهُ التَّسْلِيمَ لِذَلِكَ»^(٧)
انتهى .

واعْتَرَضَ مِنْ اعْتَرَضَ^(٨) سُؤَالَ أَبِي الْفَتْحِ ، وَجَوَابَ أَبِي عَلِيٍّ سَاقِطٌ .
وَتَوَجِيهُ السُّؤَالِ أَنْ يُقَالَ : إِذَا كَانَ الْحَامِلُ لَهُمْ عَلَى الْحَذْفِ الِاسْتِثْقَالُ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الضَّمَّ
أَثْقَلُ مِنَ الْكَسْرِ ، وَالْوَاوُ أَثْقَلُ مِنَ الْيَاءِ ، فَلِمَ لَمْ تُحذفْ مِنْ «يَوْضُؤٌ» بِجَمَاعِ الثَّقَلِ؟
فَجَاءَ الْجَوَابُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ مُنَزَّلًا عَلَى السُّؤَالِ .
وَتَأَمَّلْ كَلَامَ الْإِمَامِ^(٩) فِي قَوْلِهِ : «فَأَتَمُّوا مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ كَمَا أَتَمُّوا مَا كَانَ عَلَى فَعِلٍ»^(١٠) .
فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : إِذَا كَانَ الْحَامِلُ لَهُمْ عَلَى هَذَا الْحَذْفِ إِنَّهَا هُوَ الِاسْتِثْقَالُ ، فَإِنَّهُمْ تَرَكُوا مِنْ

(١) (يوضع) ساقطة من (ط) .

(٢) الياء المفتوحة والكسرة .

(٣) المنصف : ٢٠٩/١ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٣٧٨/١ ، والمسائل الحليّات لأبي علي الفارسي : ١٢٩ .

(٥) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٦) في (ح) يفعل .

(٧) الكتاب : ٥٣/٤ - ٥٤ .

(٨) لم أعرض على من اعترض سؤال ابن جني .

(٩) يقصد سيبويه .

(١٠) في (ح) (يفعل) . ينظر : الكتاب ٥٣/٤ .

الاستئقال ما هو أقوى منه ، وألحقوا الأعظم ثقلًا بباب الأَخْفِ ، وهو «فَعِلَ» فأتموه كما أتموه؟ فأجاب بها ذَكَرَ .

وإذا تقرر لك ثقل «يَوْضُؤٌ» ونحوه ، علمت أن عدوهم في الواوِيّ الفمَاءِ إلى الكسْرِ دُونَ الضَّمِّ مُوجِبُهُ ارتِكَابُ الأَخْفِ ، مع أن كثيرًا يقول : الأَصْلُ فِي مُضَارِعِ المَفْتُوحِ الكسْرِ .

وقد تعرَّضَ بعضُ مَنْ تكَلَّمَ على هذا النَّظْمِ لإِعْلَالِ نَحْوِ «بَاعَ» بكلام^(١) لولا أن بيَّانه مُتَعَيِّنٌ لَتُرِكَ .

فقال : الأَصْلُ يَبِيعُ على وَزْنِ «يَضْرِبُ» فأعلوه إتباعًا للماضي ؛ لئلا يصحَّ أحدهما ، ويُعَلَّ الأَخْرُ .

فَنَقَلُوا الكسْرَةَ مِنَ الياءِ ، فَصَارَ : يَبِيعُ .

ثمَّ^(٢) قَالَ : قَالَ ابنُ جِنِّي : «وَلَوْلا اِعْتِلَالُ المَاضِي لم يُعَلَّ المُضَارِعُ مِنْ كُلِّ أَجوفِ^(٣) أَلَا تَرى أَنَّ : يَقُولُ ، وَيَبِيعُ : أَصْلُهُما يَقُولُ ، وَيَبِيعُ وَأَصْلُ : يَخَافُ ، وَيَهَابُ : يَخُوفُ ، وَيَهَيْبُ ، وَأَصْلُ : يَطُولُ : يَطُولُ .

وَهذِهِ الصِّيغَةُ لا تُوجِبُ إِعْلالًا ؛ لِأَنَّ الياءَ وَالواوِ إِذَا سَكَنَ ما قَبْلَهُما جَرِيًا مَجْرَى الصَّحِيحِ . وَلَكِن لَمَّا كانَ أَصْلُ المَاضِي مِنْ هذِهِ وَنظائِرِها إِنما هُوَ (قَالَ) ، وَ(بِيعَ) ، وَ(خَوْفَ) ، وَ(هَيْبَ) ، وَ(طُولَ) اِعْتَلَّتِ العَيْناتُ لِتَحْرُكِهِنَّ وَانْفِتَاحِ ما قَبْلَهُنَّ فَسُلِبْنَ ما فِيهِنَّ مِنَ الحَرَكَاتِ هَرَبًا مِنْ جَمعِ المَتجانِساتِ فَقُلِبْنَ أَلفاتٍ لِتَحْرُكِهِنَّ فِي الأَصْلِ وَانْفِتَاحِ [ما قَبْلَها]^(٤) الآن .

فَلَمَّا جاءَ المُضارِعُ أعلوه إتباعًا للماضي فَنَقَلُوا الكسْرَةَ وَالضُمَّةَ إِلى ما قَبْلَهُما ، وَأَسَكَنُوا الياءَ وَالواوِ .

فَأَمَّا يَخافُ ، وَيَهَابُ فَأَصْلُهُما يَخُوفُ ، وَيَهَيْبُ فَأَرادُوا الإِعْلالَ فَنَقَلُوا الفِئحةَ إِلى الحِفاءِ وَالهاِئِ فَصارَ فِي التَّقْدِيرِ يَخُوفُ وَيَهَيْبُ ثُمَّ قَلَبُوا الواوِ وَالياءَ أَلْفينَ لِتَحْرُكِهِما فِي الأَصْلِ وَانْفِتَاحِ ما

(١) (بكلام) ساقطة من (ح) .

(٢) (ثم) ساقطة من (ت) .

(٣) وقوله : «من كل أجوف» ليس في نص ابن جني .

(٤) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

قبلها الآن ؛ ولأنها قد اعتلتنا في هاب وخاف ضرورة^(١) انتهى كلام ابن جنبي .
 ثُمَّ قَالَ : قُلْتُ : «جَعَلَهُ الْإِعْلَالُ فِي قَالِ وَأَخَوَاتِهِ لِتَحْرُكِ [ب / ١٣] حَرْفِ الْعِلَّةِ وَإِنْفِتَاحِ مَا
 قَبْلَهُ فِي الْحَالِ لَا أَعْرِفُهُ لغيره ، لَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ يَخَافُ ، وَيَهَابُ» .

ثُمَّ قَالَ : «وَقَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ أَيْضًا «وَسُلِّبَ مَا فِيهِنَّ مِنَ الْحَرَكَاتِ هَرَبًا مِنْ جَمْعِ الْمُتَجَانِسَاتِ» .
 فَإِنَّ أَرَادَ تَجَانُسَ الْحَرَكَاتِ وَحُرُوفَ الْعِلَّةِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ قَدْ يَتَحَرَّكُ فِي غَيْرِ
 مَوْضِعٍ كَلَنْ يَرْمِي ، وَلَنْ يَغْزُو» .

وإن أَرَادَ تَجَانُسَ الْحَرَكَاتِ فَحَسَبَ فَظَاهِرُ الْبُعْدِ ، وَإِنَّمَا الْعِلَّةُ عِنْدَهُمْ أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ يُسَلِّبُ
 الْحَرَكَةَ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ مَا أَمَكْنَ ، وَقَدْ سُلبَ الْحَرَكَةَ بِالْإِعْلَالِ ، وَهَذَا الَّذِي سَمِعْنَاهُ مِنْ
 الشُّيُوخِ ، فَإِضَافَةُ التَّجَانُسِ إِلَى هَذَا إِضَافَةٌ مَا يَصِحُّ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْهُ» .

ثُمَّ قَالَ : «وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ بَعْدَ تَقْرِيرِهِ مَا سَبَقَ : «هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ حُدُوقُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ ،
 فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ^(٢) إِلَى أَنَّ «يَقُولُ ، وَيَبِيعُ» وَنَحْوَهُمَا إِنَّمَا اسْتَشْقَلَتِ الْحَرَكَةُ مِنْهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ
 فَنَقَلْتُ إِلَى مَا قَبْلَهَا فَسَكَّنْتَا ، فَغَيْرُ مَعْبُوءٍ بِقَوْلِهِ ، لِأَنَّ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِذَا سُكِّنَ مَا قَبْلَهُمَا جَرَّتَا مَجْرَى
 الصَّحِيحِ فَلَمْ تُسْتَشْقَلْ فِيهَا الْحَرَكَةُ»^(٣) .

قُلْتُ : وَهَذَا الَّذِي رَدَّهُ هُوَ مَذْهَبٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٤) .

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي أَلْفِيَّتِهِ^(٥) :

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَأَبْنِ
 وَهُوَ الظَّاهِرُ عِنْدِي» انتهى كلامه .

وَأَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ، وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ عَلَى الْحَاءِ رُسُومِ
 الْعِلْمِ^(٦) ، وَانْطِفَاءِ أَنْوَارِهِ ، وَتَقْلُصِ ظِلَالِهِ ، وَذَهَابِ آثَارِهِ ، وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَقْدَحُ فِي كَلَامِ مَنْ
 لَا يَفْهَمُ كَلَامَهُ .

(١) ينظر : المنصف ١/٢٤٧-٢٤٨ .

(٢) هو مذهب الفراء . ينظر الخصائص : ٣/٢٩٩ ، والمزهر : ٢/٣٧٧-٣٧٨ .

(٣) المنصف : ١/٢٤٨ .

(٤) ينظر المساعد : ٤/١٧٢ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢/٤٤٧ .

(٦) في (ح) العلوم .

وَمِنَ الْمُتَرَرِّ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ أَنَّ الْأَفْعَالَ يُحْمَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْإِعْلَالِ ، فَيُعَلُّ الْمَاضِي لِلْمَاضِي ، وَالْمُضَارِعُ لِمِثْلِهِ ، وَالْمُضَارِعُ لِلْمَاضِي ، وَيُحْمَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الصَّحَّةِ لِتَجْرِي عَلَى أُسْلُوبٍ وَاحِدٍ ، لَا يَتَوَقَّفُ فِي هَذَا مَنْ لَهُ أَدْنَى تَصْرِيفٍ ، وَلَا يَجْهَلُهُ مَنْ أَتَى الْبَيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ، وَمَنْ جَهَلَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ وَيَتَعَرَّفَ .

أَلَا تَرَى أَبَا الْفَتْحِ كَيْفَ قَالَ : «وَلَوْلَا إِعْلَالُ الْمَاضِي لَمْ يُعَلَّ الْمُضَارِعُ» إِلَى آخِرِ مَا قَرَّرَ ، ثُمَّ ذَكَرَ عِلَّةَ إِعْلَالِ الْمَاضِي لِتَحْرُكِ حَرْفِ الْعِلَّةِ ، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ^(١) ، وَلَا بُدَّ فِي إِعْلَالِ^(٢) حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي مِثْلِ هَذَا مِنْ سَلْبِ حَرَكَتِهِ لِيَقْبَلَ الْإِعْلَالُ . فَإِذَا قُلْتَ : دَعَوَ مَثَلًا ، اجْتَمَعَ ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ ، فَثَقُلَ كَمَا يَثْقُلُ اجْتِمَاعُ الْمُتَنَافِرَاتِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَسْكِينِ حَرْفٍ مِنَ الْكَلِمَةِ وَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ .

وَبَقِيَ النَّظَرُ بَيْنَ الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ ، فَإِنْ كُنَّا^(٣) فِي بَابِ النَّاقِصِ أُسْكِنَّا^(٤) الثَّلَاثَ لِأَنَّ الثَّانِيَّ يَضْبِطُ الْوِزْنَ ، وَلِأَنَّ التَّسْكِينَ بِالْمَعْلُ أَحَقُّ . وَإِنْ كُنَّا^(٥) فِي بَابِ الْأَجُوفِ سَكِنَّا الثَّانِيَّ لِثِقَلِهِ ، وَيَعْرِفُ مَا ضِيهِ مِنْ مُضَارِعِهِ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فَعْلًا أَوْ فَعَلًا إِمَّا أَصَالَةً كَ : طَالَ وَخَافَ أَوْ نَقْلًا كَ : قَالَ ، وَبَاعَ .

وَمِنْ ثَمَّ أَلْزَمُوا الضَّمَّ فِي الْوَاوِيِّ ، وَالْكَسَرَ فِي الْيَائِيِّ ؛ إِذْ ذَاكَ قِيَاسُهُمَا ، وَلِيُحَرِّكَ بِحَرَكَةِ مُجَاسِسِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . فَلَمَّا سَكَنَ الْحَرْفُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ قُلِبَ أَلْفًا .
وَالْعِلَّةُ [١٤ / أ] فِي إِعْلَالِهِ حَرَكَتُهُ الَّتِي أَوْجَبَتْ لَهُ الثَّقَلَ ، فَلِذَا قَالَ : «فَقُلِبْنَ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا فِي الْأَصْلِ ، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا الْآنَ» . فَلَوْلَا اجْتِمَاعُ الْحَرَكَاتِ مَا اعْتَلَّتْ بِالتَّسْكِينِ الْمَوْجِبِ لِلْقَلْبِ .

وَمِثْلُ هَذَا فِي بَابِ التَّصْرِيفِ غَيْرُ بَدْعٍ فِي الْإِحْتِيَالِ بِعَمَلٍ إِلَى عَمَلٍ .

(١) فِي (ح) مَا قَبْلَهَا .

(٢) (إِعْلَال) سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) .

(٣) فِي (ح) كَانَا .

(٤) فِي (ح) أُسْكِنَ .

(٥) فِي (ح) كَانَا .

وَهَذَا هُوَ الْمَهْيَعُ فِي كُلِّ مَا قُلِبَ أَلْفًا لَتَحْرُكِهِ ، وَاِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ .
وَلَمَّا سَكَنَ الْحَرْفُ قَلْبَ إِلَى جِنْسِ الْحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَهُ ، وَلَوْلَا تَسْكِينُهُ لَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ فَتْحُ
مَا قَبْلَهُ .

قال أبو علي في الإيضاح^(١) : «وإذا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ اللَّتَيْنِ هُمَا لِأَمَانِ صِحَّتَا ، فَجَرَّتَا
مَجْرَى الصَّحِيحِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : غَزْوٍ ، وَدَلْوٍ ، وَنَحْيٍ ، وَظُبِّيِّ ، لِأَنَّهُ إِذَا سَكَنَتِ الْعَيْنُ لَمْ يَجْتَمِعِ
الْأَمْثَالُ ، فَاحْتَمَلَتِ الْوَاوِ وَالْيَاءُ الْحَرَكَاتِ لِضَعْفِ مَا قَبْلَهُمَا^(٢) «بِالسُّكُونِ» أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ :
«لِأَنَّهُ إِذَا سَكَنَتِ الْعَيْنُ لَمْ يَجْتَمِعِ الْأَمْثَالُ ، فَهَذَا صَرِيحٌ بِأَنَّ مُرَادَ أَبِي الْفَتْحِ بِالْأَمْثَالِ^(٣) فِي مِثْلِ
هَذِهِ الْحَرَكَاتِ كَمَا قُلْنَا» .

وَمَا ذَكَرَهُ هَذَا الْمُتَعَقِّبُ مِنْ قَوْلِهِ : (لَا أَعْرِفُهُ لغيره) معتمدًا «في ذلك»^(٤) على قولهم : «تَحْرُكُ
حَرْفِ الْعَلَّةِ ، وَاِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ ، فَقَلِبَ» ، فَغَيْرُ مُعَارِضٍ وَلَا مُنَافٍ ، لِأَنَّ كَلَامَهُمْ مُجْمَلٌ بَيْنَهُ
أَبُو الْفَتْحِ .

وكذا يُجْمَلُ كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ :

«مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ^(٥) بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ^(٦)» إِلَى آخِرِهِ .

وقوله في التسهيل : «تُبَدَّلُ الْأَلْفُ بَعْدَ فَتْحَةٍ مَتَّصِلَةٍ اتِّصَالًا أَصْلِيًّا مِنْ كُلِّ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ تَحْرُكَتْ
فِي الْأَصْلِ وَهِيَ لَامٌ أَوْ بِيَاذٍ لَامٍ»^(٧) .

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ فِيمَا ظَهَرَ لِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْإِبْدَالَ بَعْدَ زَوَالِ الْحَرَكَةِ ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ
هَذَا وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا فَوَاتُ اشْتِرَاطِ أَصَالَةِ الْحَرَكَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ : «تَحْرُكَتْ» يَدْعَى فِيهِ حَيْثُذِ أَنْ
الْأَصْلَ حَمَلَهُ عَلَى الْأَصْلِيَّةِ .

(١) ينظر التكملة : ٦٠٦ .

(٢) في (ط) ما قبلها .

(٣) (بالأمثال) ساقطة من (ط) .

(٤) (في ذلك) ساقطة من (م) .

(٥) في (ت) و(ط) من ياء أو واو .

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ٥٢٠ / ٢ ، وشرح الأشموني ٤ / ٥٢٣ .

(٧) التسهيل : ٣١٠ .

ثُمَّ قَالَ : «وَتُعَلُّ الْعَيْنُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ بِالْإِعْلَالِ الْمَذْكُورِ»^(١) .
وَأَمَّا تَرْدِيدُهُ بِقَوْلِهِ : «فَإِنْ أَرَادَ تَجَانُسَ الْحَرَكَاتِ وَحُرُوفِ الْعِلَّةِ» فَقَدْ عَلِمْتَ جَوَابَهُ تَمَّ قَدَمْنَاهُ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : «وَإِنَّمَا الْعِلَّةُ عِنْدَهُمْ أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ يُسَلِّبُ الْحَرَكَةَ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ مَا أَمَكْنَ ،
وَقَدْ سُلِبَ الْحَرَكَةُ بِالْإِعْلَالِ» ، فَكَلَامٌ مُحَالٌ ، أَيُّ : وَقَفَتْ سُلْبُ الْحَرَكَةِ؟ أْبَعْدَ أَنْ صَارَ
أَلْفًا؟ وَذَلِكَ لَا [يَتَأْتِي] ^(٢) ، أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ؟ فَقَدْ عَادَ إِلَى مَا أَنْكَرَ .
وَقَوْلُهُ : «هَذَا الَّذِي سَمِعْنَاهُ مِنَ الشُّيُوخِ» ، لَا أَدْرِي مَنْ [يَعْنِي] ^(٣) بِهِؤُلَاءِ الشُّيُوخِ ، وَلَا مَا
الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُمْ؟ وَأَيْنَ الشُّيُوخُ؟ قَدْ عَدِمُوا ، وَانْقَطَعَ خَبْرُهُمْ ، وَأَعْيَى وَعَزَّ إِدْرَاكُهُمْ .
وَقَدْ عَلِمَ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ الْأَحْيَاءِ»^(٤) .
وَقَوْلُهُ : «هَذَا الَّذِي رَدَّهُ هُوَ مَذْهَبُ الْحِذَاقِ»^(٥) وَكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ .
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : [لِسَاكِينٍ صَحَّ أَنْقُلُ] ^(٦) إِلَى آخِرِهِ .
إِنَّمَا أَنْكَرَ أَبُو الْفَتْحِ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْإِعْلَالَ إِنَّمَا هُوَ الْاسْتِثْقَالُ ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ أَنَّهُ
لِلْحَمَلِ كَمَا قَالَ ، وَالنَّقْلُ مِنْ أَعْمَالِ الْإِعْلَالِ .
فَكَيْفَ يُجْعَلُ مَذْهَبُ الْكَثِيرِ مُحَالَ لَهُ؟ وَكَيْفَ يُسْتَظْهَرُ عَلَى ذَلِكَ أَوْ يُدَلُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ
مَالِكٍ .
أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ يُصَرِّحُ بِأَنَّ الْأَصْلَ «يَبِيعُ» كَيْضَرِبُ فَأَعْلُوهُ اتِّبَاعًا لِلْمَاضِي ، لِئَلَّا يَكُونَ أَحَدُهُمَا
صَحِيحًا وَالْآخَرُ [١٤ / ب] مُعْتَلًا ، فَتَقْلُوا الْكَسْرَةَ مِنَ الْيَاءِ فَصَارَ يَبِيعُ .
وَكَذَا مَا عَمِلَ فِي يَقُولُ وَيَخَافُ وَيَهَابُ ، أَلَمْ يَقُلْ بِالنَّقْلِ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ؟
أَلْهَمَنَا اللَّهُ رُشْدًا أَنْفُسِنَا بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ .

(١) التسهيل : ٣١٠ .

(٢) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٣) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٤) الحديث رواه البخاري في صحيحه ٦٠ / ١ ، في كتاب العلم ، ورقمه (٤١) ، وتام الحديث : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا ، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»

(٥) (الحذاق) ساقطة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٦) زيادة من شرح أطفيش ١ / ٢٦٨ .

وإنما أشار أبو الفتح بقوله : «هذا الذي عليه حُذِّقُ»^(١) أهل التصريف إلى مذهب من يقول : إن الماضي أُعِلَّ لإعلال المضارع ، لأنهم لو لم يقبلوا^(٢) لجاء الثقل في الكلام ، فلو قلت في : قَالَ قَوْلَ ، وفي بَاعَ بَيْعَ ، بالتصحيح ، لقلت في المضارع يَبِيعُ ، ويقول بكسر الياء وضم الواو ، وفيه من الثقل ما لا يخفى ، فلذا نقلوا^(٣) ، فلما لزم في المضارع الإعلال بالنقل ليسهل اللفظ ، لزم ذلك في الماضي ليَجْرِيَا على سَنَنْ وَوَاحِدَ ، فألقيت حركة العين (على الفاء بعد زوال حركتها ، وقُلبت العين)^(٤) ألفاً دلالة على أنها كانت مُتَحَرِّكَةً ، لأنها لو بقيت ساكنة لالتبس الفعل بالمصدر .

قال سيبويه - رحمه الله - «وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقُلبت ألفاً ، كما اعتلت وقبلها الضم أو الكسر ، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل ، إذا^(٥) لم تكن على الأصل ، وقبلها الضمة والكسرة ، فإذا اعتلت قلبت ألفاً ، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها ، كما كانت الحركة قبل الياء والواو ، حيث [اعتلت]^(٦) مما بعدها . [ومن]^(٧) ذلك قولك : رَمَى ، وَيُرْمَى ، وَغَزَا وَيُغْزَى ، وَمَرَمَى وَمَغْزَى .

وأما قولهم : غَزَوْتُ ، وَرَمَيْتُ ، وَغَزَوْنَا ، وَرَمَيْنَا ، فإنما جئن على الأصل لأنه موضع لا تُحْرَكُ فيه اللام ، وإنما أصلها في هذا الموضع السكون ، وإنما تُقْلَبُ ألفاً إذا كانت مُتَحَرِّكَةً في الأصل ، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة ، والواو وقبلها الضمة ، وأصلها التَّحْرُكُ»^(٨) .

وقال أيضاً في إعلال (باب ودار) ونحوهما «يَعْتَلُّ كما يَعْتَلُّ في الفعل ، لأنه ذلك البناء ، وذلك المثال ، فوافقت الفعل كما توافقت الفعل في باب يَغْزُو وَيُرْمَى .

وربما جاء على الأصل ، كما يجيء (فَعَلٌ) من المُضَاعَفِ على الأصل إذا كان اسماً ، وذلك

(١) (حذاق) ساقطة من (ح) .

(٢) في (ح) (يعلوا) ، وفي (ط) (يقبلوا)

(٣) في (ح) نقول .

(٤) قوله (على الفاء بعد زوال إلى قوله وقلبت العين) ساقط من (ح) .

(٥) في (ح) إذ الضمة .

(٦) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٧) زيادة من (ت) و(ط) و(م) .

(٨) الكتاب : ٣٨٣ / ٤ .

قوله: القَوْدُ ، والحَوَكَةُ ، والحَوَنَةُ ، والجَوْرَةُ ، فأما الأكثرُ فالإِسْكَانُ والاعتِلَالُ^(١) . انتهى .
فانظر إلى قوله : «متحرّكة في الأصل» ، وقوله : «فأما الأكثرُ فالإِسْكَانُ والاعتِلَالُ» فإنه
صريحٌ في أنّ القلبَ إنّما هو بعدَ الإسْكَانِ - والله أعلم - .

وقوله «لعين مضارع» يتعلق بـ : آدم أو «كسراً» أو صفة لـ [«كسراً»]^(٢) .
ويلى فعلاً : صِفَةٌ لمضارع .

ومعنى كونه يليه : يُتْبِعُهُ ، وذلك أنّهم في بابِ إسنادِ الأفعالِ يُقدِّمونَ الماضي فيقولون :
عَلِمَ يَعْلَمُ . وأما في الزَّمانِ فالمستقبلُ على الصَّحِيحِ سابقٌ [ومُقَدَّمٌ على الماضي ، لأنّه لم يكنْ
ماضيّاً حتى كان مُستقبلاً ، والعدمُ السَّابِقُ ، سابقٌ]^(٣) على اللاحقِ ، هذا وإن كانت المُوَالاةُ لا
تستدعي تقدُّماً ولا تأخُّراً .

وذا الواو : نَعْتُ لـ: فعلاً .

وفاءً : مَنْصُوبٌ على الظَّرْفِيَّةِ^(٤) أي : في فاءِ الكَلِمَةِ ، أو حَالٌ مِنَ الواو .
وطلاً : فاعِلٌ «حَنٌّ» ، وهو بالفتح [أ/١٥] والقصر : ولدٌ كُلُّ ذاتِ ظِلْفٍ^(٥) .

(١) الكتاب : ٣٥٨ / ٤ .

(٢) زيادة من (ت) و(ح) و(م) و(ط) .

(٣) زيادة من (ت) و(ح) و(م) و(ط) .

(٤) ينظر : شرح أطفيش : ٢٨٢ / ١ .

(٥) ينظر : الصحاح (طلا) : ٢٤١٤ / ٦ .

ثم قال رحمه الله :

وَضُمَّ عَيْنٌ مُعَدَّاهُ وَيَنْدُرُ ذَا كَسْرٍ كَمَا لَازِمٌ^(١) ذَا ضَمٍّ احْتِمَالًا

قلتُ : والله ربُّنا المستعان ، وعليه التُّكلان ، يعني أنَّ المتعدِّي من المضاعفِ حقُّه الضَّمُّ^(٢) ، ووروده بالكسرِ نادرٌ ، كما أنَّ الضَّمَّ في اللازمِ احتمالٌ ، أي : نُقِلَ وحُفِظَ ، واغْتَفِرَ لوروده ، والتَّعدِّي في المضاعفِ من موجباتِ ضمِّه - وسنذكرُ بقيتها عند كلام المصنِّف عليها - إن شاء الله تعالى - .

وإنَّما ضُمَّ المتعدِّي لِيُفَرِّقَ بينه وبين اللازم ، وخُصَّ اللازمُ بالكسرِ ، والمتعدِّي بالضمِّ ، لأنَّ اللازمَ أثقلُ ، والكسرُ أخفُّ ، واللُّزومُ^(٣) هو الأصلُ .
وقيلَ : إنَّ الكسرَ في «يَفْعَلُ» هو الأصلُ فأعطى الأخفَّ [للتَّهليل]^(٤) .
والحاصلُ أنَّ التَّضعيفَ مُستثقلٌ ، والضَّمُّ مُستثقلٌ ، فكسروا اللازمَ تخفيفًا ، والمتعدِّي أخفَّ فحمَّلوه الأثقلَ^(٥) .

وذا كسر : حالٌ من فاعِلٍ «يَنْدُرُ» .

وذا ضَمٍّ : حالٌ من ضميرِ احتمالٍ .

وَضُمَّ : يَحْتَمَلُ الأمرَ والمُضِيَّ^(٦) وعليهما يبنى ضبطُ نونِ «عَيْنِ»^(٧) .

وضميرُ «مُعَدَّاهُ» يعودُ على المضاعفِ لا بقيد اللزوم .

و«كما لازمٌ» : يَحْتَمَلُ أن يكونَ «ما» زائدة غيرِ كافة .

(١) في (ح) لزوم .

(٢) يعني : ضَمَّ عَيْنٍ مضارع فعل من المضاعف المتعدِّي ، فيجيء على يفعل نحو (سَلَّ الشَّيْءَ يَسْلُهُ ، وَحَلَّةٌ يَحْلُهُ) . ينظر : شرح بدر الدين على لامية الأفعال : ١٨ .

(٣) في (ح) اللازم .

(٤) زيادة من (ت) .

(٥) في (ط) : الأثقال .

(٦) في (م) : الماضي .

(٧) إن كان (ضَمَّ) فعلٌ ماضي مبني للمفعول فيتعيَّن بالرفع نائبه ، وإن كان فعلٌ أمرٌ فيتعيَّن بالنصب مفعولٌ به .

ولازمٌ : مجرورٌ بالكاف . أي : ويندُرُ ذا كسرٍ ندورًا كندورٍ «لازمٌ ذا ضمٍّ» مُحتمل .
 فاحتمل : نعتٌ ضمٌ فالكاف حال ، وأن تكون كافة . ولازمٌ : مبتدأٌ سوَّغَ الابتداء به ما فيه
 من النَّوعِيَّةِ ، ويجوزُ أن تكونَ نكرةً موصوفةً . أي كشيءٍ هو لازمٌ احتمل ، وأن تكونَ
 موصولةً حُذِفَ صدرُ صلتها ، أي : كالذي هو لازمٌ احتمل^(١) ذا ضمٍّ .
 ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً عند مَنْ أجازَ وصلَّها بالجملةِ الاسميَّةِ ، ويُسبَكُ منها مع الجملةِ
 التي بعدها مصدرٌ يكونُ في موضعٍ جرَّ بالكافِ ، أو عند الجميع .
 ويكونُ «لازمٌ» مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه احتمال ولا موضع لاحتتمل على هذا لأنه مُفسَّرٌ .

(١) قوله : (وإن تكون موصولة إلى قوله لازم احتمل) ساقط من (ح) .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ :

فَذُو التَّعَدِي بِكَسْرِ حَبِّهِ وَعِذَا
وَجْهَيْنِ هَرًّا وَشَدَّ عَلَّهُ عَلًّا
وَبَتَّ قَطْعًا وَنَمَّ

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : شَرَعٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَيَانِ مَا شَدَّ مِنَ الْمُتَعَدِّي ،
فَذَكَرَ مُضَارِعَ «حَبَّ» ، وَهُوَ شَاذٌ .

وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيُّ ^(١) ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ
ذُنُوبَكُمْ﴾ ^(٢) بَفَتْحِ الْيَاءِ وَالْبَاءِ ^(٣) .

وَذَكَرَ مِمَّا جَاءَ بِالْوَجْهَيْنِ ^(٤) .

- هَرَّهُ ، يَهْرُهُ : كَرِهَهُ ^(٥) .

- وَعَلَّهُ بِالشَّرَابِ يَعْطُهُ عَلًّا ، وَعَلَّلًا : سَقَاهُ بَعْدَ رِيٍّ ^(٦) .

- وَشَدَّهُ يَشُدُّهُ ^(٧) .

- وَنَمَّ الْحَدِيثَ يَنْمُهُ : نَقَلَهُ ^(٨) .

- وَبَتَّ الشَّيْءَ يَبْتُهُ : قَطَعَهُ ^(٩) .

وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ : هَرَّ الشَّوْكَ : اشْتَدَّ يَبْسُهُ هَرًّا . وَهَرَّتِ الْكِلَابُ هَرِيرًا : كَرَّرَتْ نُبَاحَهَا .

(١) هو عمران بن تيم البصري ، وهو تابعيٌّ كبيرٌ ، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة ، أسلم في حياة
النبيِّ ﷺ ولم يره ، عرض القرآن على ابن عباسٍ . وتوفي سنة ١٠٥ هـ .

تنظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار : ١٥٣ / ١ ، وغاية النهاية : ٦٠٤ / ١ .

(٢) آل عمران : (٣١) .

(٣) تنظر قراءته بالفتح والإدغام في مختصر ابن خالويه : ٢٦ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري : ٣١٢ / ١ ، وله قراءة

أخرى بفتح الياء ، من (حَبَّ) (يَحْبِبُكُمْ) . ينظر : المرجعان السابقان ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٦٧ / ١ .

(٤) أي : الكسر شذوذًا ، والضم على القياس .

(٥) ينظر : كتاب الأفعال لابن القوطية : ١٨٢ ، وللسرقسطي : ١٤٧ / ١ ، ولابن القطاع : ٣٥٨ / ٣ .

(٦) ينظر : كتاب الأفعال لابن القوطية : ١٨٧ ، وللسرقسطي : ٢٠٦ / ١ ، ولابن القطاع : ٣٨٦ / ٢ .

(٧) ينظر : كتاب الأفعال لابن القطاع : ٢١١ / ٢ .

(٨) ينظر : كتاب الأفعال للسرقسطي : ١٧٧ / ٣ ، ولابن القطاع : ٢٦٨ / ٣ .

(٩) ينظر : كتاب الأفعال لابن القوطية : ١٢٧ .

وَهَرَّتِ الْإِبِلُ هُرَارًا : سَلَحَتْ .
 وَهَرَّتْ : أَكْثَرَتْ مِنْ أَكَلِ الْحَمِضِ ^(١) .
 لِأَنَّ لَوَازِمَ ^(٢) .
 وَأَمَّا «عَلَّةٌ» فَيَرِدُ عَلَيْهِ مِنْهُ عَلَّ عِلَّةً ^(٣) ، وَلَعَلَّهُ عَنْهُ احْتِرَزَ بِقَوْلِهِ : (عَلَلًا) ، وَعَلَّ إِبِلَهُ :
 صَرَفَهَا قَبْلَ الرِّيِّ ^(٤) .
 [١٥/ب] وَأَمَّا شَدَّ : فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْهُ ^(٥) : شَدَّ عَلَيْهِ أَي : حَمَلَ ، وَلَا شَدَّ بِمَعْنَى عَدَا ، وَلَا
 شَدَّ النَّهَارُ : ارْتَفَعَ ، وَأَمَّا شَدَّ عَضُدَهُ : قَوَّاهُ ، وَالشَّيْءُ أَوْثَقُهُ فَهِيَ مُنْدَرِجَانِ فِي شَدَّ الْمُتَعَدِّي ،
 وَ[بَقِيَ عَلَيْهِ] ^(٦) : رَمَّ الشَّيْءَ يَرُمُّهُ وَيَرْمُهُ رَمًّا : أَصْلَحَهُ ^(٧) .
 وَهَشَّ الْوَرَقَ يَهْشُهُ وَيَهْشُهُ هَشًّا ^(٨) .
 وَقَوْلُهُ : (بَكْسِرٍ) : حَالٌ مِنْ «حَبَّةٍ» ^(٩) . وَالْبَاءُ لِلْمَصَاحِبَةِ .
 وَذَا الْوَجْهَيْنِ : حَالٌ مِنْ هَرَّهْ ، أَي : وَعَ هَرَّ ذَا وَجْهَيْنِ .
 وَشَدَّ : مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبْرُ ، أَي : مِثْلُهُ ، أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَى هَرَّ . وَحُذِفَ مِنْهُ (ذَا وَجْهَيْنِ)
 لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ . وَكَذَا مَا بَعْدَهُ ^(١٠) .

-
- (١) ينظر : كتاب الأفعال لابن القطاع : ٣٥٨/٣ .
 (٢) فالمضارع فيها بالكسر فقط على القياس .
 (٣) (علة) ساقطة من (ط) .
 (٤) مضارعها مضمومٌ على القياس .
 (٥) (منه) ساقطة من (ح) .
 (٦) زيادة من (ت) و(ط) و(ح) و(م) . واستدرك التلمساني على ابن مالك (رَمَّ وَهَشَّ) .
 (٧) ينظر : لسان العرب (رَمَم) : ٢٥١/١٢ .
 (٨) ينظر : المرجع السابق (هَشَش) : ٦٦٣/٦ .
 (٩) أي : كائناً بكسر ، أو ملتبساً بكسر .
 (١٠) أي : يُقَدَّرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شَدَّ وَعَلَّ وَبَتَّ وَغَمَّ حَالِ حَذْفِ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ ، أَي : (ذَوَاتِ وَجْهَيْنِ) .
 ينظر شرح أطفيش : ١٨/٢ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ (١) :

واضْمُمَنَّ مَعَ الْـ
هَبَّتْ ، وَذَرَّتْ ، وَأَجَّ ، كَرَّ ، هَمَّ بِهِ
وَأَلَّ لَمَعًا ، وَصَرَخًا ، شَكَ ، أَبَّ ، وَشَدَّ
وَقَشَّ قَوْمٌ عَلَيْهِ اللَّيْلَ : جَنَّ ، وَرَشَّ
أَي : رَاثَ طَلَّ دَمٌ ، خَبَّ الْحِصَانُ وَنَبَّ
قَسَّتْ كَذَا ، وَعَ وَجْهَيْ صَدِّ ، أَثَّ ، وَخَرَّ
تَرَّتْ ، وَطَرَّتْ ، وَذَرَّتْ ، جَمَّ ، شَبَّ حِصَا
وَشَطَّتِ الدَّارُ ، نَسَّ الشَّيْءُ حَرَّهَا

لُزُومٌ فِي امْرُؤٍ بِهِ ، وَجَلَّ مِثْلُ جَلَا
وَعَمَّ ، زَمَّ ، وَسَحَّ ، مَلَّ ، أَي : ذَمَلَا
دَ ، أَي : عَدَا ، شَقَّ ، خَشَّ ، غَلَّ ، أَي : دَخَلَا
المُزْنُ : طَشَّ ، وَثَلَّ ، أَصْلُهُ : ثَلَلَا
تُ ، كَمَّ نَخْلٌ وَعَشَّتْ نَاقَةٌ بِخَلَا
الصَّلْدُ حَدَّتْ وَتَرَّتْ جَدَّ مَنْ عَمِلَا
نُ عَنْ ، فَحَّتْ ، وَشَدَّ شَحَّ ، أَي : بِخَلَا
ر

قُلْتُ : وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : أَخَذَ يُعَدِّدُ مَا جَاءَ مِنَ اللَّازِمِ بِالضَّمِّ ، وَمَا جَاءَ
بِوَجْهَيْنِ (٢) ، وَبَدَأُ (٣) بِالضَّمِّ فَقَالَ : إِنَّ «مَرَّيْمُ» ، جَاءَ بِالضَّمِّ فَقَطْ ، وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ : (بِهِ)
لِيُقَيِّدَ مَعْنَى الْخَطُورِ وَالذَّهَابِ (٤) . مَرَّرْتُ بِكَ وَعَلَيْكَ : خَطَرْتُ ، وَلَوْ أَطْلَقَ لِتَوْهَمِ أَنَّهُ مِنْ
الْمَرَارَةِ ضِدَّ الْحَلَاوَةِ . وَفِعْلٌ هَذَا «فَعِلَ» بِالْكَسْرِ ، وَفِي الْحَدِيثِ (٥) : «يَا دُنْيَا مُرِّي عَلَى أَوْلِيَائِي وَلَا
تَحْلُولِي لَهُمْ [فَتَفْتِنِيهِمْ]» (٦) .

- وَجَلَّ يُجَلُّ جُلُولًا ، أَي : زَالَ عَنِ مَوْضِعِهِ (٧) ، وَرَحَلَ عَنْهُ (٨) .

(١) فِي (م) : وَرَضِي عَنْهُ بِمَنْنُهُ وَكِرْمِهِ .

(٢) فِي (ح) بِالْوَجْهَيْنِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ(م) وَمَا جَاءَ .

(٤) يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ (مُرْر) : ١٦٥ / ٥ .

(٥) الْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ ، يَنْظُرُ : كِتَابُ سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ نَاصِرِ الدِّينِ
الْأَلْبَانِيِّ : ٥٦٤ / ١ .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ (ت) وَ(ح) وَ(ط) .

(٧) يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ (جَلَل) : ١١٩ / ١١ .

(٨) (وَرَحَلَ عَنْهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ت) .

وإنما قيده بقوله : (جلا) لأن «جَلَّ»^(١) مشترك [بين]^(٢) جَلَّ اللهُ تعالى يَجِلُّ جِلاَّ : عَظَمَ^(٣) ، والشَّيْءُ في العين جِلاَّةٌ وَتَجَلُّهُ ، وَجَلَّ في نفسه جِلَّةٌ ، وَجَلَّ البعيرُ جِلاَّ : التَقَطَ الجِلَّ ، وهو العَذْرَةُ والبَعْرُ^(٤) .

وَجَلَّ الرَّجُلُ جُلُولاً : أَسَنَّ وَكَبَّرَ إِلاَّ أَنْ (جَلَا) غيرُ صريحٍ^(٥) في المرادِ ، إِذْ مِنْ مَعَانِي جِلا : انْكَشَفَ وَوَضَحَ ، جِلا الحَبْرُ : وَضَحَ ، وَمِنْ مَعَانِيهِ : جِلا بثوبِهِ : أَلْقَاهُ^(٦) ، حَافِظٌ^(٧) على عكسه ، فَأَخْلَ بطرده ، ولو قال : وَجَلَّ أَي رَحَلَا كَانَ أَبِينُ ، وَإِنْ كَانَ فَاتَهُ التَّشْبِيهُ على أَنَّهُ مُرَادِفٌ «جَلَا» وَ«جَلَا» واوِي اللام .

- وَهَبَّتِ الرِّيحُ تَهَبُّ : تَحَرَّكَتْ .

- وَذَرَّتِ الشَّمْسُ تَذُرُّ بِذالٍ مُعْجَمَةٍ : طَلَعَتْ ، قال [الشاعر]^(٨) :

صُورَةُ الشَّمْسِ على صُورَتِهَا كَلِّمًا تَغْرُبُ شَمْسٌ أَوْ تَذُرُّ^(٩)

- وَأَجَّ يُوْجُّ أَجًّا : أَسْرَعَ^(١٠) ، وَمِنْهُ : أَجَّ الظَّلِيمُ^(١١) .

- وَكَرَّرَ يَكُرُّ : عادَ^(١٢) .

(١) (جل) ساقطة من (ط) .

(٢) زيادة من (ت و ط) .

(٣) ينظر : لسان العرب (جلل) : ١١٦/١١ .

(٤) ينظر : الأفعال لابن القوطيه : ٢١٤ .

(٥) في (ط) : صحيح .

(٦) ينظر : الأفعال لابن القطاع : ١٨٨/١ .

(٧) أي : الناظم .

(٨) الشاعر : زيادة من (ح) . والبيت من الرمل وهو لمرار بن منقذ بن عمرو الحنظلي ، في المفضليات :

٩٢ ، والعين بدايته (ذر) ١٧٥/٨ .

والشاهد فيه : ورود كلمة (تذر) بمعنى تطلع .

(٩) في (ح) تدور .

(١٠) في (ح) إذا أسرع .

(١١) ينظر : لسان العرب (أجج) : ٢٠٦/٢ .

(١٢) ينظر : لسان العرب (كرر) : ١٣٥/٥ .

- وَهَمَّ بِهِ يَهْمٌ : فَصَدَهُ . وَإِنَّمَا قَيْدُهُ بِقَوْلِهِ : (به)^(١) لِيُخْرِجَ هَمَّ يَهْمٌ هَمِيماً : دَبَّ^(٢) .
 وَأَمَّا هَمَّ الشَّحْمِ : أَذَابَهُ ، وَالنَّاقَةُ : بَالِغٌ فِي حَلْبِهَا فَمْتَعِدِيَانِ .
 وَكَذَا (هَمَّكَ مَا أَهَمَّكَ)^(٣) مَعْنَاهُ : أَذَابَكَ مَا أَغَمَّكَ .
- وَعَمَّ النَّبَاتُ يَعُمُّ ، وَالنَّخْلَةُ [أ/١٦] عَمَّاً^(٤) : طَالَا^(٥) .
- وَرَمَّ بِأَنْفِهِ يَرْمُ زَمًّا : تَكَبَّرَ ، وَرَمَّ فِي السَّيْرِ : يَزُمُّ كَذَلِكَ أَي تَقَدَّمَ .
 - وَرَمَّ الْإِنَاءَ يَزُمُّ كَذَلِكَ : امْتَلَأَ .
 - وَيُرَدُّ عَلَيْهِ زَمَّ الْعَصْفُورِ يَزُمُّ بِالْكَسْرِ : إِذَا صَوَّتْ صَوْتًا ضَعِيفًا .
 وَأَمَّا (زَمَّ النَّعْلُ) جَعَلَ لَهَا زِمَامًا . وَرَمَّ الْبَعِيرَ : أَوْثَقَهُ بِالزِّمَامِ ، وَرَمَّ الشَّيْءَ : شَدَّهُ^(٦) فَمْتَعِدِيَاتٍ .
- قال [الشاعر]^(٧) في زَمَّ بِمَعْنَى : أَوْثَقَ :
- فَجَعَلُونِي يَوْمَ زَمُّوا عَيْرَهُمْ بِرَخِيمِ الصَّوْتِ مَلْثُومٌ عَطِرٌ
 وَسَحَّ الْمَطْرُ وَالْدَّمْعُ وَغَيْرُهُمَا^(٨) يَسْحُ سَحًّا وَسُحُوحًا : سَالَ ، وَيَكُونُ لَازِمًا وَمْتَعِدِيًا ،
 وَالشُّدُودُ إِنَّمَا هُوَ فِي اللَّازِمِ .

(١) في (ح) : هم به .

(٢) ينظر : المرجع السابق (همم) : ٦٢١ / ١٢ .

(٣) ورد في معجم الأمثال ٢ / ٤٠٢ ، «أنه مثل يضرب لمن لا يهتمُّ بشان صاحبه ، وإنما اهتمامه بغير ذلك» .
 وجاء في اللسان ١٢ / ٦٢٠ : «هَمَّكَ مَا أَهَمَّكَ... يُقَالُ : مَعْنَى مَا أَهَمَّكَ ، أَي : مَا أَحْزَنَكَ ، وَقِيلَ : مَا أَقْلَقَكَ ، وَقِيلَ : مَا أَذَابَكَ» . ينظر : المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي : ٣٨٩ / ٢ .

(٤) في (ح) : عميماً .

(٥) ينظر : لسان العرب (عمم) : ٤٢٦ / ١٢ .

(٦) ينظر : المرجع السابق (زمم) : ٢٧٢-٢٧٣ / ١٢ .

(٧) زيادة من (ح) . والبيت من الرمل وهو لطفرة بن العبد في ديوانه : ٤٩ .

والشاهد فيه : ورود (زَمَّ) بِمَعْنَى أَوْثَقَ .

(٨) ينظر : الأفعال لابن القوطية : ٢٢٩ .

- وَمَلَّ يَمْلُ : أَسْرَعُ^(١) ، وَفَسَّرَهُ النَّاطِمُ بِذَمَلٍ مَعْجَمَةٍ ، وَهُوَ بِمَعْنَى : أَسْرَع .
- وَأَلَّ يُوَلُّ أَلًّا : بَرَقَ ، وَفَسَّرَهُ بِ«لَمَع» ، وَأَلَّ الرَّجُلُ أَلِيًّا : صَرَخَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ ضَارِعًا^(٢) .
- وَشَكََّ فِي الْأَمْرِ يَشْكُ .
- وَأَبَّ يُوَبُّ أَبًّا وَأَبَابًا وَأَبَابَةً : تَهَيَّأَ لِلذَّهَابِ ، وَأَبَّ الشَّيْءُ مِثْلَهُ وَأَلَّ سَيْفُهُ : رَدَّ يَدَهُ لِيَأْخُذَهُ^(٣) .
- وَأَبَّ الشَّيْءَ أَبَابَةً : تَيْسَّرَ^(٤) .
- وَشَدَّ يَشُدُّ شَدًّا : حَمَلَ عَلَى قَرْنِهِ ، وَفَسَّرَهُ الْمُصَنِّفُ بِ(عَدَا) .
- وَشَقَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ يَشُقُّ (مَشَقَّةً : أَضْرَبَهُ ، وَشَقَّ^(٥) بَصَرَ الْمَيْتِ : نَظَرَ إِلَى الشَّيْءِ نَظْرًا لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِ طَرْفُهُ^(٦) ، وَشَقَّ عَمُودُ الصُّبْحِ : لَاحَ .
- وَيَرْدُ عَلَيْهِ : شَقَّ الرَّجُلُ يَشُقُّ^(٧) بِالْفَتْحِ شَقَقًا : طَالَ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا مِنْ «فَعَلَ» .
- وَخَشَّ يَخْشُ^(٨) .
- وَغَلَّ يَغْلُ^(٩) وَمَعْنَاهُمَا : دَخَلَ ، وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنْ غَلٍّ يَغْلُ بِالْكَسْرِ : حَقَدَ .
- وَغَلَّ مِنَ الْغُلَّةِ بِالضَّمِّ : أَي لَمْ يَرَوْا عَطَشًا .

(١) ينظر : الأفعال للسرقسطي : ١٤٤ / ٤ .

(٢) في (ح) : صارخاً . وينظر : الأفعال لابن القوطيه : ١٧٦ .

(٣) ينظر : المرجع السابق .

(٤) ينظر شرح المكلائي : ٢٧ ، وشرح أطفيش : ٢٥ / ٢ .

(٥) (شق) ساقطة من (ط) .

(٦) ينظر : لسان العرب (شقق) : ١٠ / ١٨١ .

(٧) قوله «مشقة اضربه إلى قوله يشق» ساقط من (م) .

(٨) ينظر : لسان العرب (خشش) : ٦ / ٢٩٦ .

(٩) ينظر : المرجع السابق (غلل) : ١١ / ٥٠٢ .

- وَقَشَّ الْقَوْمُ فَشًّا : حَيُّوا بَعْدَ الْهُرَالِ (١) .

- وَجَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ جُنُونًا وَجَنَانًا (٢) : سَتَرَهُ ، وَقَيَّدَهُ بِ(عَلِيهِ) إِشَارَةً إِلَى لُزُومِهِ ، وَقَدْ جَاءَ مُتَعَدِّيًّا ، وَعَنْهُ اخْتَرَزَ بِ(عَلِيهِ) ، وَقَدْ أَجَنَّهُ وَأَجَنَّ عَلَيْهِ .

وَمَادَةٌ : (جَ نَ نَ) تَدْوِرُ مَعَ السِّتْرِ حَيْثُمَا دَارَ سَتَرْنَا اللَّهُ بِسِتْرِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِجَاهِ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٣) .

- وَرَشَّ الْمَزْنَ يَرُشُّ وَأَرَشَّ : جَاءَ بِالرَّشِّ ، وَرَشَّتِ الطَّعْنَةُ تَرُشُّ كَذَلِكَ (٤) ، وَالْمَزْنُ : السَّحَابُ الْأَبْيَضُ ، الْوَاحِدُ مُزْنَةٌ .

- وَطَشَّ يَطُشُّ طَشًّا : أَمَطَرَ (٥) .

- وَثَلَّ يَثَلُّ : رَاثٌ مِنَ الرَّوْثِ (٦) ، ثَلَّ الدَّابَّةُ لَا مِنَ الرَّيْثِ ، رَاثٌ يَرِيثُ رَيْثًا : أَبْطَأَ (٧) ، وَاَنْظُرْ مَا فَائِدَةُ قَوْلِهِ : (أَصْلُهُ ثَلَلًا) (٨) .

- وَطَلَّ دَمَهُ : أَيُّ : أَهْدَرَ (٩) ، وَالْإِهْدَارُ أَخْصُّ مِنَ الطَّلِّ لِأَنَّ الطَّلَّ أَلَّا يُقْتَلَ قَاتِلُهُ (١٠) ، وَلَا تُعْطَى فِيهِ دِيَةٌ ، وَالْإِهْدَارُ : أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ مَبَاحًا آمِنًا فَاعِلُهُ ، لَا يُتَّبَعُ بِجَرِيرَتِهِ ، وَلَا تُخْشَى

(١) ينظر : لسان العرب (قش) : ٣٣٦ / ٦ .

(٢) (جناناً) ساقطة من (ح) .

(٣) الدعاء بجاه رسول الله ، أو بجاه أحد ، أو بحياتهم لا يجوز شرعاً ، وإنما شرع الله لعباده التوسل إليه سبحانه بأسماؤه وصفاته ، وأما الصيغة التي أوردتها المصنّف فهي من البدع المحدثّة في الدين .

(٤) جاء في لسان العرب (رشش) ٣٠٣ / ٦ : «وَأَرَشَّتِ الطَّعْنَةُ وَرَشَّهَا دَمَهَا» .

(٥) الطش : المطر الضعيف ، وهو فوق الرذاذ ، وقيل : أول المطر الرش ثم الطش . ينظر : لسان العرب (طش) : ٣١١ / ٦ .

(٦) ينظر : لسان العرب (ثلل) : ٩١ / ١١ .

(٧) ينظر : المرجع السابق (ريث) : ١٥٧ / ٢ .

(٨) أي : الكلام على (فَعَلَّ) المفتوح المضاعف ، ولا فائدة في قوله (أصله تلالاً) لأنه معلوم أنه مفتوح .

(٩) ينظر : لسان العرب (طلل) : ٤٠٥ / ١١ .

(١٠) ينظر : الفروق اللغوية : ٢٥٣ .

عاقبته ، وقيل : هما سواء^(١) ، وهذا على غير المشهور في استعمال طَلَّ مبنياً للفاعل ، والمعروف فيه المجهول ، ويُستعمل لازماً ومتعدداً .

- وَخَبَّ الْحِصَانَ خَبًّا وَخَبِيًّا وَخَبِيًّا وَخَبِيًّا وَخَبِيًّا وَخَبِيًّا ، وَخَبَّ النَّبَاتُ يُخَبُّ : ارتفع^(٢) .

- وَكَمَّ النَّخْلُ يَكُمُّ كَمًّا وَكُمُومًا : طَلَعَ^(٣) ، وَيُقَالُ فِيهِ : كُمَّ أَيْضًا ، فَيَكُونُ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا .

- وَعَسَّتِ النَّاقَةُ عَسًّا وَعَسِيْسًا : رَعَتْ وَحَدَّهَا ، وَكَذَا [عَسَّ] ^(٤) خَبِرَ فُلَانٌ : أَبْطَأَ ، وَعَسَّتِ النَّاقَةُ : لَا تَدْرُ حَتَّى تَبَاعَدَ النَّاسُ ^(٥) .

- وَقَسَّتْ تُقْسُ قَسِيْسًا وَقَسًّا : رَعَتْ وَحَدَّهَا^(٦) ، وَلَوْ لَا قَوْلُهُ : قَسَّتْ كَذَا لَاحْتِمَلُ أَنْ يَكُونَ عَسَّتْ مَعْنَاهُ [ب / ١٦] : لَا تَدْرُ حَتَّى تَنْفَرِدَ عَنِ النَّاسِ ، وَقَسَّ الرَّجُلُ : مَشَى بِالنَّمِيمَةِ وَاغْتَابَ .
وقول المصنّف : (بِخَلَا) الظاهر أنه ممدودٌ وقصره ضرورةً ، ويحتمل أن يكون مقصوراً ، وهو الحشيش الرطب ، واحده (خلاة) ، ومنه أُخِذَتِ المِخْلَاةُ ، لِأَنَّ الخَلِيَّ يُجْعَلُ فِيهَا لِلْعَلْفِ ، والبَاءُ : ظَرْفِيَّةٌ فِي الوَجْهِينِ ^(٧) .

هذه جملة^(٨) ما ذكر مما جاء بالضّمّ شذوذاً ، وأتبعه بما جاء بالوجهين فذكر :

- صَدَّ يَصُدُّ : أَعْرَضَ أَوْ ضَجَّ .

(١) ينظر : المنهل المأهول بالبناء للمجهول ، لأبي الخير محمد بن ظهيرة : ٤٦٣ .

(٢) ينظر : لسان العرب (خبب) : ١ / ٣٤١ ، والأفعال لابن القوطيه : ٢٠٠ ، والأفعال لابن القطاع : ٣١٥ / ١ .

(٣) ينظر : الأفعال لابن القوطيه : ٦٥ ، والأفعال لابن القطاع : ٣٨٧ / ٢ .

(٤) زيادة يقتضيهما السياق .

(٥) ينظر : الصحاح (عسس) : ٣ / ٩٤٩ .

(٦) ينظر : المرجع السابق (قسس) : ٣ / ٩٦٣ .

(٧) تكون بمعنى (من أو في) . ينظر الجنى الداني : ٤٠ .

(٨) هذه ثمانية وعشرون فعلاً .

وقوله تعالى^(١): ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾^(٢) قُرِئَ بالوجهين^(٣)، وقيل: هما بمعنى واحد، كَيَحْشُرُ وَيُعْكَفُ^(٤)، وهما بمعنى: يَصِجُّونَ^(٥)، وقيل: الضَّمُّ بمعنى: يُعْرَضُونَ وَيَعْدِلُونَ، والكسرُ بمعنى: يَصِجُّونَ، وقيل في قراءة الكسر معناه يَضْحَكُونَ^(٦)، ولا^(٧) يُضَمُّ ما بمعنى الضَّحِكِ .
وقيل: صَدَّ عَنْهُ يَصُدُّ بِالضَّمِّ: أَعْرَضَ، ومنه: ضَجَّ، فيتعدى كلُّ بما يتعدى به الفعل الذي هو بمعناه .

ومعنى ضحكهم أنهم لما سمعوا قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾^(٨) ﴿قَالُوا آلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾^(٩)؟ يعنون عيسى عليه الصلاة^(١٠) والسلام، وذلك لأنه نُسِبَ إليه ما لا^(١١) يليقُ بمخلوقٍ من الألوهية والعبادة، وَضَحِكُوا تَعْجَبًا وَسُرُورًا، ورأوا أن عيسى عليه الصلاة^(١٢) والسلام وأهنتهم سواءً فيما ينالهم من كونهم حَصَبُ جَهَنَّمَ، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾^(١٣) أي: يضحكون .
وقوله تعالى: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾^(١٤) أي: إلا إرادةً للجدل، واللغو في الحق،

(١) (تعالى) ساقطة من (ح) .

(٢) الزخرف: (٥٧) وتماها: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ .

(٣) قرأ نافع وابن عامر والكسائي بضم الصاد، وقرأ الباقون بالكسر .

ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي ٢/٢٦٠، والنشر في القراءات العشر لابن

الجزري ٢/٢٦٧، وحجة القراءات: ٦٥٢ .

(٤) أي: (يَحْشُرُ) و(يُعْكَفُ) و(يَعْكَفُ) و(يَعْكَفُ) على أنها لغة . ينظر: معاني القرآن للأخفش الأوسط:

٢/٤٤٤-٥١٥ .

(٥) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: ٢/٤٥٢ .

(٦) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/٢٦٠ .

(٧) (ولا) ساقطة من (ح) .

(٨) الأنبياء: ٩٨ .

(٩) الزخرف: ٥٨ .

(١٠) (الصلاة) ساقطة من (م) و(ح) .

(١١) (لا) ساقطة من (ح) .

(١٢) (الصلاة) ساقطة من (ح) .

(١٣) الزخرف: ٥٧ .

(١٤) الزخرف: ٥٨ .

وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ الْمُرَادَ بِ(حَصَبُ جَهَنَّمَ) مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنَ الْمَوَاتِ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ زِيَادَةً فِي الْبَيَانِ وَدَفَعًا لِتَخَرُّصَاتِ ذَوِي الْعِنَادِ وَالْبُهْتَانِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾^(١) الآية ، فشملت عيسى والملائكة وَمَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِمَّنْ سَبَقَتْ لَهُ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ نَبِيِّنَا وَعَلَىٰ جَمِيعِهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢) .

والذي صُربَه مثلاً -والله أعلم- هو ابن الزُّبَيْرِيَّ^(٣) قبل إسلامه -غفر الله له ورحمه- وقضيتُهُ مع النَّبِيِّ ﷺ في ذلك معروفة^(٤) ، وفي استجهاال النبي ﷺ إِيَّاهُ معلومةٌ .
 و(مِنْ) في^(٥) قوله تعالى (مِنْهُ) متعلِّقةٌ بـ (يَصُدُّونَ)^(٦) إن كان بمعنى يَضْجُونَ ، أو يَضْحَكُونَ ، وكَذَا إِنْ كَانَ بِمَعْنَى يُعْرَضُونَ ، وَيَعْدِلُونَ ، لِأَنَّهَا لِلتَّلْعِيلِ ، أَي يَعْدِلُونَ مِنْ أَجْلِ صَرْبِهِ مَثَلًا ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُ «صَدًّا» بِمَعْنَى أَعْرَضَ وَعَدَلَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا حِينْتِذِ إِنَّمَا تَتَعَدَّى بـ : (عَنْ) لِأَنَّ تَعْدِيهَا بـ : (عَنْ) إِنَّمَا هُوَ لِمَطْلُوبِهَا مِنَ الْمَعْرُضِ عَنْهُ وَالْمَعْدُولِ عَنْهُ ، وَقَدْ قُلْنَا : إِنْ (مِنْ) لِلتَّلْعِيلِ ، وَ[هَذَا]^(٧) كَمَا تَقُولُ : أَنْتَ مِنْ أَجْلِ كَذَا مُعْرَضٌ عَنِّي .
 وَلَكَ أَنْ تَقُولَ أَنَّ «مَنْ» إِذَا فَسَّرْنَا صَدًّا بـ : أَعْرَضَ ، مُتَعَلِّقَةٌ بِمَعْنَى الْكَلَامِ السَّابِقِ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا قَوْمُكَ مِنْ أَجْلِ الْمَثَلِ يَعْدِلُونَ ، وَكَأَنَّهُ عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ ، أَي : يُوجَدُونَ مِنْ أَجْلِ الْمَثَلِ مُعْرَضِينَ ، أَوْ بِمَا فِي الْمَفَاجَأَةِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَالظَّرْفِ .
 وَالْمَجْرُورَاتُ يَسْهُلُ فِيهَا مَثَلُ هَذَا وَلَا يَبْعُدُ -والله أعلم- .

(١) الأنبياء : ١٠١ .

(٢) ينظر : التفسير الكبير ١٤ / ١١٠-١١١ ، والبحر المحيط ٨ / ٢٤-٢٥ .

(٣) عبدالله بن الزُّبَيْرِيَّ بن قيس السهمي القرشي ، شاعر قريش في الجاهلية ، كان شديدًا على المسلمين إلى أن فتحت مكة ، فهرب إلى نجران ، فقال فيه (حسان) أبياتًا ، فلما بلغته عاد إلى مكة ، فأسلم واعتذر . توفي سنة ١٥ هـ .

تنظر ترجمته في : الأغاني : ١٥ / ٥٩٨ ، والأعلام : ٤ / ٨٧ .

(٤) (معروفة) ساقطة من (ت) و(ح) و(م) و(ط) .

(٥) (في) ساقطة من (ح) و(ط) .

(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٦ / ١٠٣ .

(٧) زيادة من (ت) و(ط) .

وَصَدَّ يُسْتَعْمَلُ [أ/١٧] لازماً ومُتَعَدِّياً ، ومصدرُ المتعَدِّي صَدًّا ، واللازمُ بمعنى : أعرَضَ صُدودًا ، وبمعنى ضَجَّ صَدِيدًا^(١) وهو القياسُ لِأَنَّهُ صَوْتُ .

- وَذَكَرَ [أَثَّ يُوْثُ^(٢) : وَيُقَالُ^(٣) : أَثَّ النَّبَاتُ وَالشَّعْرُ وَالْأَغْصَانُ : كَثُرَ وَالتَّفَّ^(٤) .
- يُوْثُ وَيِثُّ أَثًّا وَأَثَاةً .
وَيَرِدُ عَلَيْهِ : أَثَّتِ الْمَرْأَةُ : عَظُمَتْ عَجِيزَتُهَا^(٥) ، لِأَنَّهُ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ فِيمَا نَقَلَ غَيْرُهُ .

- وَخَرَّ يَجُرُّ : سَقَطَ مِنْ عُلُوِّ^(٦) .
- وَحَدَّتِ الْمَرْأَةُ مَحْدًا مَحْدًا^(٧) : إِذَا تَرَكْتَ الزَّيْنَةَ لِمَوْتِ بَعْلِهَا فَهِيَ حَادٌّ^(٨) .
وَقِيلَ : إِنَّ الْمَعْرُوفَ فِي هَذَا : أَحَدَّتْ رُبَاعِيًّا ، وَلَعَلَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ : «حَدَّتْ بِالتَّأْنِيثِ احْتِرَازًا مِنْ حَدَدْتُ [عَلَى]^(٩) الرَّجُلِ أَحَدٌ حِدَّةً وَحَدًّا وَحَدَادًا^(١٠) مِنَ النَّزَقِ^(١١) وَهُوَ الْخَفَّةُ وَالطَّيْشُ^(١٢) ، وَالْإِنْفَعَالُ لِلغَضَبِ ، فَإِنَّهُ بِالضَّمِّ ، وَهُوَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ مِمَّا جَاءَ بِالضَّمِّ شَدُودًا .

(١) ينظر : الصحاح (صدد) : ٤٩٦ / ٢ .

(٢) (يُوْثُ) ساقطة من (ح) و(م) .

(٣) زيادة من (ت) و(ط) .

(٤) ينظر : المعجم الوسيط ١ / ٢٥ .

(٥) ينظر : لسان العرب (أثث) : ١١٠ / ٢ .

(٦) ينظر : المرجع السابق (خرر) : ٢٣٥ / ٤ .

(٧) في (ح) و(ط) حدًّا .

(٨) ينظر : لسان العرب (حدد) : ١٤٣ / ٣ .

(٩) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) .

(١٠) في (ح) واحدة وحدودًا .

(١١) ينظر : الصَّحاح (نزق) : ١٥٥٨ / ٤ .

(١٢) (الطيش) ساقطة من (م) .

- وَثَرَّتِ الْعَيْنُ [بِالْمَثَلَةِ لَا] ^(١) بِالْمُنَاةِ : غَزَرَتْ ^(٢) ، وَتَثَّرُ ثَرًّا وَثَرَارَةً وَثَرُورًا ، وَثَرَّتِ النَّاقَةُ ثَرُورًا ، وَسَحَابٌ ثَرٌّ ، وَعَيْنٌ ثَرَّةٌ : غَزِيرَةٌ ، وَهِيَ سَحَابَةٌ [تَأْتِي] ^(٣) مِنْ قَبْلِ قِبَلَةِ الْعِرَاقِ ^(٤) ، قَالَ عَنْتَرَةُ ^(٥) :

جَادَتْ عَلَيْهَا كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٌ فَتَرَكَنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ

وَتَثَّرُ بَحْرُ الْعَيْنِ ، وَبَخَّرُ الْعَيْنِ ، بِالْحَاءِ وَالْخَاءِ .

وَبَنَاتُ بَحْرِ وَبَخْرٍ : سَحَابٌ يَجْتَنُّ قَبْلَ الصَّيْفِ رِقَاقٌ بِيضٌ مُتَّصِبَاتٌ ^(٦) .

وَبَنَاتُ مَخْرٍ أَيْضًا بِالْمِيمِ وَالْحَاءِ ^(٧) .

(١) زيادة من (ت و ط و ح) ، والكلمة (ثَرٌّ) تستعمل بالتاء (تَرٌّ) ، وهي بمعنى بان وانقطع . ينظر لسان العرب (تَرٌّ) : ٩٠ / ٤ .

(٢) (غزرت) ساقطة من (ت) و(ط) .

(٣) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) .

(٤) ينظر : لسان العرب (ثَرٌّ) : ١٠١ / ٤ .

(٥) هو عنتر بن شداد بن عمرو بن معاوية ، من أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، من أصحاب المعلقات ، وكان أشجع أهل زمانه ، عاش طويلاً واختلف في وفاته .

تنظر ترجمته في : الأغاني : ٣٨٢ / ٨ ، وخزانة الأدب : ١٢٨ / ١ .

والبيت من الكامل ، له في ديوانه : ١١٩ ، وفي أمالي القالي : ٢٩٦ / ٢ ، وسر الصناعة : ١٨١ / ١ ، وارتشاف

الضرب : ١٨١٩ / ٤ ، والدرر : ١٣٦ / ٥ ، وبلا نسبة في الأفعال للسرقسطي : ٦٢٢ / ٣ .

واستشهد به هنا على أن المراد (عين ثرة) المطر الغزير .

وفي البيت شاهد وهو : (جادت) حيث أنث الفعل مع إسناده إلى لفظة (كل) لاكتساب كل التأنيث

من المضاف إليه ، وهو (عين) .

(٦) ينظر : لسان العرب (بخر) : ٤٧ / ٤ - ٤٨ .

(٧) ينظر : الكنز اللغوي في اللسان العربي لابن السكيت ١ / ١٠ .

قَالَ طَرْفَةَ^(١) :

كَبَنَاتِ الْمَخْرِيْمِ أَدْنَ كَمَا أَنْبَتَ الصَّيْفُ عَسَالِيحَ الْخَضِرِ

- وَجَدَّ فِي الْأَمْرِ يَجِدُّ جِدًّا : عَزَمَ وَاجْتَهَدَ وَانْكَمَشَ^(٢) .

واحترز من قوله (من عملا) من جَدَّ في الأمر من الجِدِّ ضد الهزل ، ومن جَدَّ الشَّيْءَ جِدَّةً صار جديداً فإنهما بالكسر [والله أعلم]^(٣) .

وَمِنْ جَدَّتِ الْمَرْأَةُ : صَغُرَ ثَدْيَاهَا ، فَهِيَ جَدَاءٌ^(٤) فَإِنَّهُ «فَعِلُّ» بِالْكَسْرِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

- وَتَرَّتِ النَّوَاءُ مِنْ مَرَضَاحِهَا تَرَّتْ : وَثَبَتْ وَنَدَرَتْ ، وَقِيلَ : فَتَّتَ^(٥) ، وَالْمَادَةُ مَشْرُوكَةٌ وَهُمْ

لَمْ يَحْكُوا بِالْوَجْهَيْنِ إِلَّا فِي النَّوَاءِ .

وَأَمَّا التَّرَارَةُ بِمَعْنَى : السَّمْنُ وَالْبِضَاضَةُ فَفِعْلُهَا (فَعِلَ) بِالْكَسْرِ^(٦) ، قَالَ الْحَرَمَازِيُّ^(٧) :

(١) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي ، شاعر جاهلي ولد في بادية البحرين ، وهو من شعراء المعلقات ، قتل وهو شاب على يد المعكبر بأمر من الملك عمرو بن هند لأبيات بلغ الملك أن طرفة هجاه بها ، توفي سنة ٦٠ ق . هـ .

تنظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء : ١١٧ / ١ ، معجم الشعراء : ١٤٦ .

والبيت من الرمل في ديوانه : ٥٣ ، وفي الخصائص : ٨٥ / ٢ ، وسر الصناعة : ٤٢٣ / ١ ، والإبدال لابن السكيت : ٧٠ .

ويمأذن المأذن من النبات اللين الناعم ، وما قد ارتوى وجى فيه الماء ، وعساليح : العسلج : الغصن الناعم ، وما لأن واخضر من قضبان الشجر والكرم أول ما ينبت . بنظر : لسان العرب (مأذ) : ٣٢٤ / ٢ ، (عسلج) ٣٢٤ / ٢ .

والشاهد فيه ورود كلمة (مخر) بالميم والحاء .

(٢) ينظر : لسان العرب (جدد) : ١١٣ / ٣ ، والأفعال لابن القوطيه : ٤٦ .

(٣) زيادة من (ت) و(ط) .

(٤) ينظر : الأفعال لابن القطاع : ١٧٧ / ١ .

(٥) ينظر : الأفعال للسرقي : ٣٦٣ / ٣ ، والأفعال لابن القطاع : ١٢٣ / ١ .

(٦) ينظر : لسان العرب (ترر) : ٩٠ / ٤ .

(٧) هو عبدالله بن الأعور المازني ، وقيل : عبدالله بن الأطول الحرمازي المازني ، ويقال له : الحرمازي ،

ومازن وحرماز من بني تميم ، سكن البصرة ، وشكا امرأته إلى النبي ﷺ فأمر النبي ﷺ بردها إليه .

ينظر : الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد البستي : ٢١-٢٢ . والاستيعاب في معرفة الأصحاب

لأبي عمر بن عبد البر : ٢٦٠ / ١ .

وَتُصْبِحُ بِالْغَدَاةِ أَتْرَ شَيْءٍ وَتُمْسِي بِالْعَاشِيِّ طَلَّنْفَحِينَ

وَالطَّلَّنْفَحِينَ : وَالطَّلَّنْفَحُ : وَهُوَ الْخَالِي الْجَوْفُ^(١) .

وَتَاءٌ تَرَّتْ مُثْنَاةٌ .

- وَطَرَّتْ يَدُهُ طُرُورًا ، مِثْلُ : تَرَّتْ^(٢) ، أَي : سَقَطَتْ^(٣) ، وَلَعَلَّ الْوَجْهَيْنِ فِي الْيَدِ .

وَأَمَّا طَرَ النَّبَاتِ وَالشَّارِبُ نَبْتًا فَهِيَ بِالضَّمِّ^(٤) .

وَطَرَ يُسْتَعْمَلُ لِأَزْمًا وَمَتَعِدِّيًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا دَتِهِ فَإِنَّهُ مُشْتَرِكٌ .

وَمِنَ الْمُتَعَدِّيِّ طَرَ حَوْضَهُ : أَي طَيَّنَهُ .

- وَدَرَّتِ النَّاقَةُ تَدُرُّ دَرًّا : جَرَى لَبْنُهَا كَثِيرًا^(٥) .

- وَجَمَّ الشَّيْءُ يُجِمُّ جُمُومًا وَجَمَامًا بِالْفَتْحِ .

وَالجِمَامُ بِالْفَتْحِ^(٦) وَالْكَسْرِ : الرَّاحَةُ ، وَجَمَامُ الْفَرَسِ بِالْفَتْحِ^(٧) : اجْتِمَاعُ قُوَّتِهِ وَرَاحَتِهِ .

وَجَمَّ أَيْضًا : كَثُرَ مَأْوُهُ وَتَرَكَ الضَّرَابَ ، وَكَبَشَ أَجْمٌ بَيْنَ الْجَمَمِ ، وَشَاءَ جَمَاءٌ : لَا قَرُونَ

لَهَا^(٨) ، وَالشَّاءُ : الْبَقَرَةُ هُنَا .

والبيت من الوافر ، وورد منسوبا إلى الرجل من بلحرماس في النوادر لأبي زيد الأنصاري : ٤٨٢ ،

والأفعال للسرقسطي : ٣٦٣/٣ ، ولسان العرب (طلفح) : ٥٣٤/٢ .

والشاهد فيه : (أتر) بمعنى السمن .

(١) ينظر الصحاح (طلفح) : ٣٨٨/١ ، والأفعال للسرقسطي : ٣٦٣/٣ .

(٢) في (م) : طرت .

(٣) ينظر : لسان العرب (طرر) : ٤٩٩/٤ .

(٤) هذا ما جاء في لسان العرب ٤٩٩/٤ بالضم فقط .

(٥) ينظر : الأفعال للسرقسطي ٣١٤/٣ ، والأفعال لابن القطاع ٣٦٤/١ .

(٦) (والجمام بالفتح) ساقطة من (ح) .

(٧) لسان العرب (جهم) : ١٠٧/١٢ .

(٨) في (ط) من الجمام .

- وَشَبَّ الْحِصَانَ يُشَبُّ شَبَابًا بِالْكَسْرِ وَشَبِيًّا ، وَهُوَ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ وَيَقِفَ عَلَى رِجْلَيْهِ ^(١) وَهُوَ مَكْرُوهٌ فِي الْحَيْلِ ، وَإِنَّمَا أَسْنَدَهُ إِلَى الْحِصَانِ لِيُخْرِجَ «شَبَّ الْعُلَامِ» يُشَبُّ فَإِنَّهُ بِالْكَسْرِ ^(٢) عَلَى الْقِيَّاسِ .
وَأَمَّا شَبَبْتُ النَّارَ وَ ^(٣) الْحَرْبَ [١٧/ب] فَمُتَعَدِّيَانِ .

- وَعَنْ الْأَمْرِ يُعِنُّ عُنُونًا وَعَعْنًا : عَرَضَ ، وَكَذَا عَنْ الرَّجُلِ يَعِينُ : كَثُرَ اعْتِرَاضُهُ لِلْأُمُورِ فَهُوَ مِعَنٌ ^(٤) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ .

وَكَانَ أَمْرُ الْقَيْسِ مِعْنًا ضَلِيلًا ^(٥) ، وَهُوَ بِحَسَبِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْمَادَّةِ لِأَزْمٍ وَمُتَعَدٍّ ، وَمِنْ الْمُتَعَدِّيِّ : عَعْنَتُ الْفَرَسِ ، وَاللَّجَامُ عُنُونًا : جَعَلَتْ لَهَا عِنَانًا ^(٦) .

- وَفَحَّتِ الْأَفْعَى تَفِحَّ فَحِيحًا : صَوَّتَتْ بِفِيهَا ^(٧) ، وَكَشَّتْ صَوَّتَتْ بِجِلْدِهَا ^(٨) . قَالَ ^(٩) :

* كَشِيشُ أَفْعَى فِي يَبِيسٍ قُفٌّ ^(١٠) *

وَفَحَّتْ بِالْحَاءِ أَيْضًا فَخِيحًا مِثْلَ فَحَّتْ بِالْحَاءِ ، إِلَّا أَنْ مُضَارِعَ هَذَا لَمْ يَجِئْ إِلَّا عَلَى الْقِيَّاسِ ،

(١) ينظر : الأفعال للسر قسطي ٢/ ٣٣٠ .

(٢) ينظر : إصلاح المنطق : ٢٢٩ ، والصحاح (شيب) : ١/ ١٥١ ، ولسان العرب (شيب) : ١/ ٤٨٠ .

(٣) في (ح) (على) .

(٤) ينظر : الأفعال للسر قسطي ١/ ٢٠٦ ، والأفعال لابن القطاع ٢/ ٣٨٣-٣٨٤ .

(٥) هذا قول أبي عمرو بن العلاء . ينظر : تاج العروس (ملط) ٢٠/ ٦٥ .

(٦) جاء في المزهر ٢/ ٤٠ أن مضارع المتعدي منه بضم العين ، ومضارع اللازم منه مما ضُمَّ وجوبًا .

(٧) ينظر : الأفعال للسر قسطي ٤/ ٣٨ ، والأفعال لابن القطاع ٢/ ٤٨١ .

(٨) في (ح) بجلد .

(٩) لم أقف على قائله ، والبيت ورد في : المخصص : ٨/ ١١٥ برواية (أجمعت لعرض) بدل (في يبيس

قف) . وتاج العروس (شخف) : ٢٣/ ٢٦١ ، ولسان العرب (كشش) : ٦/ ٣٤١ .

وهذا عَجْزُ بَيْتٍ مِنَ الرَّجْزِ وَصَدْرُهُ : كَأَنَّ صَوْتَ شَخْبِهَا ذِي الشَّخْفِ .

و(الشخف) صوت اللبن عند الحلب . ينظر : تاج العروس (شخف) ٢٣/ ٢٦١ ، و(كشيش) هو

صوت جلد الأفعى إذا حكّت بعضها ببعض . ينظر : لسان العرب (كشش) : ٦/ ٣٤١ ، والقف : ما

يبس من البقول وتناثر حُبُّه وورقه . ينظر تاج العروس (قفف) ٢٤/ ١٥٣ .

والشاهد فيه (كشيش) دَلَّلَ بِهِ عَلَى مَعْنَى (كشت) .

(١٠) في (ح) كف .

وَفَحَّ الرَّجُلُ بِالْحَاءِ وَالْحَاءِ يَفْحُ فَحِيحًا غَطَّ فِي نَوْمِهِ^(١) .

وَيَرُدُّ عَلَى الْمَصْنُفِ : فَحَّ الرَّجُلُ^(٢) بِالْحَاءِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِسْنَادُهُ إِلَى الْمُؤَنَّثِ يُفِيدُ^(٣) الْإِخْرَاجَ

وفيه بعد .

- وَشَدَّ بِالْمُعْجَمَةِ يَشُدُّ شَدًّا وَشُدُوذًا : انْفَرَدَ عَنِ الْجُمْهُورِ^(٤) .

- وَشَحَّ يَشْحُ شَحًّا وَشِحَّةً : بَخِلَ مَعَ حِرْصٍ^(٥) ، وَفَسَّرَهُ النَّازِمُ بِالْبُخْلِ ، وَلَعَلَّهُ لِضَيْقِ

النَّظْمِ . وَيُقَالُ : شَحَّ يَشْحُ بِالْفَتْحِ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ .

- وَشَطَّتِ الدَّارُ تَشْطُّ شَطًّا وَشُطُوطًا : بَعَدَتْ^(٦) .

- وَنَسَّ النَّبِيَّ يَنْسُ نَسًّا وَنُسُوسًا : يَبْسُ^(٧) .

وَنَسَّ بِحَسَبِ مَادَتِهِ لِأَزْمٍ وَمَتَعَدًّا .

- وَحَرَّ النَّهَارُ يَحْرُ وَيَحْرُ حَرًّا وَحَرَارَةً وَحَرُورًا : سَخُنَ وَحَمِيَتْ شَمْسُهُ^(٨) .

وَحَرِزْتَ يَا^(٩) يَوْمٌ تَحْرُ^(١٠) بِالْكَسْرِ فِي الْمَاضِي ، وَالْفَتْحِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

وَحَرَ الْمَمْلُوكُ يَحْرُ حُرِّيَّةً وَحَرَارًا ، وَحَرَ الرَّجُلُ يَحْرُ حُرِّيَّةً مِنْ حُرِّيَّةِ الْأَصْلِ .

وَحَرَ الرَّجُلُ يَحْرُ حَرَّةً : عَطَشَ كُلُّهَا بِالْكَسْرِ فِي الْمَاضِي وَالْفَتْحِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، كَذَا يَقُولُ

(١) ينظر : الأفعال للسرقسطي : ٣٩ / ٤ .

(٢) (الرجل) ساقطة من (ط) .

(٣) في (م) : يعيد .

(٤) ينظر : لسان العرب (شذذ) : ٤٩٤ / ٣ .

(٥) ينظر : الأفعال للسرقسطي : ٣٦٦ / ٢ ، والأفعال لابن القطاع : ٢١٤ / ٢ ، والمزهر : ٩٥ / ٢ .

(٦) ينظر : الأفعال لابن القوطيه : ٧٦ ، والأفعال للسرقسطي : ٣٣٣ / ٢ ، والأفعال لابن القطاع : ٢٠٩ / ٢ ،

والصحاح : ١٣٧ / ٣ .

(٧) ينظر : المزهر : ٩٥ / ٢ ، ولسان العرب (نسس) : ٢٣٠ / ٦ .

(٨) ينظر : الأفعال للسرقسطي ١ / ٣٣٦ ، والأفعال لابن القطاع ١ / ٢٤٤ ، ولسان العرب (حزر) :

١٧٧ / ٤ - ١٧٨ .

(٩) (يا) ساقطة من (ح) .

(١٠) ينظر : إصلاح المنطق : ٢١٣ - ٢١٤ .

الجوهري^(١) .

وقال أحمد بن يحيى : «وتقول حرّ يوماً يحترّ حرّاً ، وتقول من الحرّية حرّ المملوك يحترّ حراراً»^(٢) .
وقال علي بن حمزة^(٣) في تعقبه^(٤) عليه^(٥) : «الصواب حرّ المملوك يحترّ بكسر العين في
المستقبل وفتحها في الماضي» .

فقوله : «الصواب الكسر في المستقبل والفتح في الماضي» ظاهره أنّه توهم عليه أنّ ماضيه
مفتوح ، وأنّ فتح المستقبل حينئذ لا وجه له ، (وقد فهم هذا بعض شراح^(٦) الفصيح ، فقال
بعد جلب كلامه ، «وهو القياس»^(٧)) ، وهذا لا يصحّ أن يفهم عنه ، لأنّ الأفتح عنده أو
الفصيح الفتح في المستقبل ، وإنّما يكون ذلك إذا كان ماضيه مكسوراً كما قاله غير واحد ، نعم
نقل عن الكسائي^(٨) أنّه قال : حرّ المملوك يحترّ بالكسر في المستقبل والفتح في الماضي لا غير ،
فإنّ أراد بالصواب هذا فيقرب الحال - والله أعلم - .

هذه جملة ما ذكره مما جاء بالوجهين .

وقد استدرك عليه [منها]^(٩) أفعال .

(١) ينظر : الصّحاح (حرر) : ٦٢٩ / ٢ ، ولسان العرب (حرر) : ١٧٨ / ٤ . .

(٢) ينظر : الفصيح : ٢٨٤ .

(٣) هو أبو القاسم علي بن حمزة البصري ، لغوي من كبار العلماء بالأدب ، له كتب منها : التنبهات على
أغاليلط الرواة على وردود على (الإصلاح ، لابن السكيت) ، و(الفصيح لثعلب) ، و(الحيوان
للجاحظ) وغير ذلك . توفي سنة ٣٧٥ هـ .

ينظر : معجم الأدباء : ١١٣ / ٥ ، وبغية الوعاة : ١٨٥ / ٢ .

(٤) في (ح) تعليقه .

(٥) ينظر : التنبهات : ١٨٠ .

(٦) هو ابن هشام اللخمي . ينظر : شرح الفصيح ، له : ١١٠ .

(٧) قوله (وقد فهم هذا بعض إلى قوله وهو القياس) ساقط من (ح) .

(٨) ينظر : إصلاح المنطق : ٢١٣-٢١٤ .

(٩) زيادة من (ح) و(ط) و(م) .

- جَفَّ الثَّوْبُ يَجِفُّ وَيَجْفَأُ وَجُفُوفًا : ذَهَبَتْ نَدْوَتُهُ^(١) .
- وَجَاءَ عَلَى (فَعِلَ يَفْعَلُ) بِالْكَسْرِ فِي الْمَاضِي ، وَالْفَتْحِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَرَدَّهَ الْكِسَائِيُّ وَأَنْكَرَهُ^(٢) .
- وَدَمَّ يَدَمُّ وَيَدَمُّ دَمَامَةً ، بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ : قَبَحَ ، وَصَغُرَ جِسْمُهُ^(٣) .
- وَعَلَّ يَغْلُ وَيُعَلُّ^(٤) [أ/١٨] : وَذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ : أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمُضَاعَفِ لَازِمًا ، فَهُوَ بِالْكَسْرِ ، قَالَ : «إِلَّا سَبْعَةٌ أَحْرَفٍ جَاءَتْ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ ، وَهِنَّ : يَغْلُ ، وَيَشِجُّ ، وَيَجِدُّ فِي الْأَمْرِ ، وَيَصُدُّ ، أَي يَضِجُّ ، وَيَجْمُ ، مِنَ الْجِمَامِ ، وَالْأَفْعَى تَفُحُّ ، وَالْفَرَسُ يَشُبُّ .
- وَمَا كَانَ مُتَعَدِّيًّا فَمُسْتَقْبَلُهُ بِالضَّمِّ ، قَالَ : «إِلَّا خَمْسَةٌ أَحْرَفٍ جَاءَتْ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ ، وَهِيَ : يَشُدُّهُ ، وَيَعْلُهُ ، وَيَيْتُ الشَّيْءَ ، وَيَنْمُ الْحَدِيثَ ، وَرَمَّ الشَّيْءَ يَرْمُهُ»^(٥) .
- وَقَالَ عَنِ الْفَرَّاءِ : «مَا كَانَ عَلَى فَعَلَتْ مِنْ ذَوَاتِ التَّضْعِيفِ غَيْرَ وَاقِعٍ^(٦) ، فَإِنَّ (يَفْعَلُ) مِنْهُ مَكْسُورُ الْعَيْنِ مِثْلُ : عَفَفْتُ أَعِفُّ^(٧) ، وَمَا كَانَ وَاقِعًا مِثْلُ : رَدَدْتُ فَإِنَّ يَفْعَلُ مِنْهُ مَضْمُومُ الْعَيْنِ ، إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ جَاءَتْ نَادِرَةً ، وَهِيَ : شَدَّهُ ، يَشُدُّهُ ، وَيَشُدُّهُ ، وَعَلَّهُ يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ مِنَ الْعَلَلِ وَهُوَ الشَّرْبُ الثَّانِي ، وَنَمَّ الْحَدِيثَ يَنْمُهُ وَيَنْمُهُ .
- قال : فَإِنَّ جَاءَ مِثْلُ هَذَا أَيْضًا مِمَّا لَمْ نَسْمَعُهُ فَهُوَ قَلِيلٌ وَأَصْلُهُ الضَّمُّ»^(٨) انتهى .
- وَقَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ^(٩) مِمَّا جَاءَ مِنَ اللَّازِمِ بِالْوَجْهِينِ أَلْفَاظًا كَثِيرَةً غَيْرَ السَّبْعَةِ فَرَاغَهُ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

(١) ينظر : لسان العرب (جفف) : ٢٨/٩ .

(٢) ينظر المرجع السابق .

(٣) ينظر : الأفعال للسرقسطي : ٢٩٤/٣ ، والأفعال لابن القطاع : ٣٦١/١ .

(٤) الغلُّ شِدَّةُ الْعَطَشِ وَحَرَارَتُهُ ، وَالْغُلُّ بِالْكَسْرِ : الْغَشُّ وَالْعِدَاوَةُ وَالضَّعْفُ وَالْحَقْدُ وَالْحَسْدُ ، وَيُعَلُّ وَيُعَلُّ : خَانَ . ينظر : إصلاح المنطق : ٣٣ ، ولسان العرب (غلل) : ٤٩٩/١١ - ٥٠٠ .

(٥) ينظر : الصحاح (فجح) : ٣٨٩/١ - ٣٩٠ .

(٦) أي : غير متعدٍّ إلى المفعول .

(٧) في (ت) : تعف .

(٨) ينظر : إصلاح المنطق : ٢١٥ ، والصحاح (شدد) : ٤٩٣/٢ .

(٩) أي الصحاح (شدد) : ٤٩٣/٢ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ (١) :

وَالْمُضَارِعُ مِنَ فَعَلْتَ إِنْ جُعِلَا
عَيْنَالَهُ الْوَاوُ أَوْ لَامًا يُجَاءُ بِهِ
مَاضِيًا فِيهِ الضَّمُّ ، فَذَكَرَ هُنَا (٤) ثَلَاثَ مُوجِبَاتٍ وَالرَّابِعُ تَقَدَّمَ ، وَهُوَ الْمُضَاعَفُ الْمُتَعَدِّي .
دَاعِي لُزُومِ انكِسَارِ الْعَيْنِ نَحْوُ قَلَا
فَكُلُّ فِعْلٍ عَلَى «فَعَلَّ» بِالْفَتْحِ كَانَتْ عَيْنُهُ وَاوًا ، أَوْ لَامَةً وَاوًا ، فَضَمُّهُ وَاجِبٌ كـ «قَالَ
عَنِ الْكِسَائِيِّ فِي ذَا النَّوْعِ قَدْ حَصَلَا
وَسَمًا» ، وَهَذَا مُطَرِّدٌ لَا يَنْتَقِضُ .

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانَ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : هَذَا الْكَلَامُ (٣) فِيمَا بَقِيَ مِنْ أَقْسَامِ «فَعَلَّ» بِالْفَتْحِ
يَجِبُ فِيهِ الضَّمُّ ، فَذَكَرَ هُنَا (٤) ثَلَاثَ مُوجِبَاتٍ وَالرَّابِعُ تَقَدَّمَ ، وَهُوَ الْمُضَاعَفُ الْمُتَعَدِّي .
فَكُلُّ فِعْلٍ عَلَى «فَعَلَّ» بِالْفَتْحِ كَانَتْ عَيْنُهُ وَاوًا ، أَوْ لَامَةً وَاوًا ، فَضَمُّهُ وَاجِبٌ كـ «قَالَ
وَسَمًا» ، وَهَذَا مُطَرِّدٌ لَا يَنْتَقِضُ .

وَمَا جَاءَ مِنْهُ بِالْكَسْرِ فَإِنَّ فِيهِ لَغَتَيْنِ (٥) كـ : فَاحٌ يَفُوحٌ وَيَفِيحُ ، مَنْ قَالَ يَفُوحُ فَهُوَ عِنْدَهُ
وَاوِيٌّ ، وَمَنْ قَالَ يَفِيحُ فَيَاوِيٌّ .

وَكَذَا نَمَا : يَنْمُو وَيَنْمِي وَصَارَ : يَصُورُ وَيَصِيرُ . وَقَدْ قُرِئَ (٦) ﴿ فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ (٧) ﴿ بَكَسْرِ
الصَّادِ وَضَمِّهَا عَلَى هَذَا .

وَكَذَا جَاءَ : يَجِيءُ وَيَجُوءُ ، وَأَتَى : يَأْتُوا وَيَأْتِي ، وَقَلَا : يَقْلُوا وَيَقْلِي ، وَطَمَا يَطْمُو وَيَطْمِي :
ارْتَفَعَ ، وَطَبَّأَهُ : يَطْبُوهُ وَيَطْبِيهَ دَعَاهُ .

(١) (الله) ساقطة من (ط) .

(٢) في (م) : لمبدي الفاخر .

(٣) في (م) : الحكم .

(٤) (هنا) ساقطة من (ح) .

(٥) في (ح) لغتان .

(٦) قرأ حمزة بكسر الصاد ، وضَمِّها الباقون . ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣١٣ .

قال أبو حيان : «من صرَّه يَصْرُهُ وَيَصْرُهُ إِذَا جَمَعَهُ» نحو : صَرَّهُ يَصْرُهُ وَيَصْرُهُ . وكونه مضاعفا متعددا

جاء على يَفْعَلُ بكسر العين قليل . ينظر : البحر المحيط ٢/ ٣٠٠ .

(٧) (إليك) ساقطة من (ت) و(ح) .

(٨) البقرة : (٢٦٠) ، وتامها : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ .

قال ذو الرُّمَّة^(١) :

لَيْالِي اللَّهْوَ يُطَيِّبِنِي فَاتَّبَعُهُ كَأَنِّي ضَارِبٌ فِي غَمْرَةٍ لِعَبِّ

وَمِنْهُ^(٢) :

* لَا يُطَيِّبِنِي طَمَعٌ مُدْنَسٌ *

أي : لا يدعوني ، وهو مُضَارِع (اطَّيَّبَ) افتعل من طَبَأَ^(٣) ، وَأَمَّا طَبَأَهُ عَن كَذَا صَرَفَهُ^(٤) : فَيَأْتِي .

وَبَرَا يَبْرُو وَيَبْرِي .

وَهُوَ كَثِيرٌ ، خَلَاF مَا يُؤْهِمُهُ كَلَامٌ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَحْصُورٌ فِي أَفْعَالٍ ذَكَرَهَا الضَّرِيرُ^(٥) فِي نَظْمِهِ
فَتَوَهَّمَ الْخُصُوصَ بِهَا ، وَإِنَّمَا التَّرِمَ فِيهِ الضَّمُّ لِيُفْرَقَ بَيْنَ بَنَاتِ الْوَاوِ ، وَبَنَاتِ الْيَاءِ ، كَمَا التَّرِمَ

(١) هو غيلان بن عقبة بن بهيش من بني عدي بن عبد مناة من بني تميم شاعر إسلامي مجيد ، والرُّمَّةُ بضم
الراء الحبل البالي ، وبكسرهما العظام البالية ، وهو يُعَدُّ من شعراء العرب . توفي سنة ١١٧ هـ .
تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء : ١ / ٥٢٤ ، والأغاني : ١٨ / ٥٤٩ ، الخزانة : ١ / ١٠٦ .
والبيت من البسيط ، وهو له في ديوانه : ٧ ، وهو في الصحاح : (طبي) ٦ / ٢٤١١ ، لسان العرب :
(ضرب) ١ / ٥٤٩ ، (طبي) ١٥ / ٣ .
ويطيبني : يدعوني ، وضارب : السابح في الماء ، غمرة : الماء الكثير . ينظر : لسان العرب (طبي) :
٣ / ١٥ ، (ضرب) : ١ / ٥٤٩ ، (غمر) : ٥ / ٣٠ .
والشاهد فيه : (يطيبه) بمعنى يدعوه .

(٢) من مقصورة ابن دريد ، وتمامها : * إذا استمال طبع أو أطبي *

ينظر : شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي : ٦٩ .

(٣) ينظر : معجم الصحاح (طبي) : ٦ / ٢٤١١ .

(٤) ينظر : لسان العرب (طبي) ١٥ / ٣ .

(٥) لم أقف على ترجمته .

الكسر في اليائي العين ، أو اللام حرصاً على البيان ، وطلباً للفرق بحسب الإمكان^(١) . [١٨/ب] .

ويختص الأجوف منها بعلة أخرى ، وذلك أن اليائي يُنقل إلى (فعل) ، والواوي يُنقل^(٢) إلى (فعل) . وقد علم أن (فعل) بالضم يلزم طريقة واحدة ، وأن (فعل) بالكسر يتردد بين^(٣) الفتح وهو قياسه ، وبين الكسر ، فالتزم في اليائي ما كان جائزاً في غيره ، إمّا لأنه فرغ بالنظر إلى التحويل فأعطى الكسر الذي هو فرغ (فعل) ، وإمّا لئلا يخرج عن طريق فعل بالفتح إذا كان صحيحاً ، وإمّا لئلا يفوت البيان فيتوهم أنه كـ (خاف يخاف) ويوهم أنه على (فعل) بالكسر أصالة - والله أعلم - .
ثم قال :

..... وهذا الحكم قد بدلا
..... لما لبذ مُفَاخِرٍ

أي : أعطى وهو بذال معجمة ، والإشارة إلى لزوم الضم فيما يدل على غلبة المُفَاخِر .
والبذ : مصدر [بذّه]^(٤) يبذّه بذاً : غلبه وسبّه^(٥) ، وهو بالإعجام^(٦) .
والمُفَاخِرُ : اسم فاعل من فَاخَرَ ، ويجوز أن يكون مفتوح الحاء اسم مفعول ، والمصدر على الوجهين مُضَافٌ إلى الفاعل أو المفعول .
ويجوز على بعد أن يكون اسم مصدر ، بمعنى «افتخار» .
ويجوز فيه فتح الميم جمع مُفَخَّر ، وهو على هذا بفتح الراء غير متصرف ، ولك صرْفُهُ إن شئت^(٧) .
ويوجد في كثير من النسخ (المبدي) اسم فاعل من أبدي ، فالمفاخر حينئذ جمع .
واشترط فيه أن لا يكون فيه موجب الكسر ، وإليه أشار بقوله :

(١) ينظر : شرح التصريف للثمانيني : ٤٣٦ ، وشرح الشافية : ١٢٥ / ١ .

(٢) (ينقل) ساقطة من (ط) .

(٣) (بين) ساقطة من (م) .

(٤) زيادة من (ت) و(م) و(ح) و(ط) .

(٥) ينظر : القاموس المحيط : ٤٢٢ (بذ) .

(٦) (وهو بالإعجام) ساقط من (ت) .

(٧) يكون (مفاخر) ممنوعاً من الصرف بفتح الميم جمع مُفَخَّر لصيغة منتهى الجموع ويكون (مصرفاً) عندما يضاف أو يقترن بأل .

..... وليس له داعي لزوم انكسار العين نحو قلا

وقد تقدّم أنّ للكسر موجبات ، ويعني بنحو «قلا» ما كان يائيّ اللام ، وما كان من نوعه من دواعي الكسر من واويّ الفاء أو يائيّ العين ، وإنّما كان يائيّ العين وواويّ الفاء ، نحو : (قلى) لأنّهما اشتركا معه في إيجاب الكسر .
وقوله :

وفتح ما حرف حلق غير أوله إلى آخره .

يعني به أنّ باب المغالبة وهو الذي أراد بقوله في ذا النوع لا يؤثّر فيه الحلقيّ عند الجمهور خلافاً للكسائيّ^(١) .

وأشار بـ«غير أوله» إلى أنّه لا فرق في ذلك (بين كون حرف الحلق عيناً ، أو^(٢) لاماً ، وهذا هو المنقول عن الكسائيّ خلاف ما يعطيه كلام ابن عصفور^(٣) من أنّه إنّما قال ذلك)^(٤) في حلقيّ العين^(٥) .

وظاهر قوله : «في ذا النوع» إلى أنّ الكسائيّ يقولُهُ بالفتح ، وإن سُمع فيه الضمّ قياساً على غير باب المغالبة ، ويحتمل أن يكون قصره الحكم على النوع ليفيد أنّ الكسائيّ إنّما يلحق الحكم بالنوع لا بالشخص ، فيفتح ما لم يسمع ضمّه لا ما سُمع ، ويعني الكسائيّ : «وقد خلا من موجب الكسر»^(٦) كالواويّ الفاء واليائيّ العين ، لأنّ الحلقيّ لا تأثير له فيهما مطلقاً كانا في باب المغالبة أم لا .

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة ، أحد القراء السبعة ، وإمام من أئمة النحو الكوفي ، أخذ عن أبي جعفر الرّواصي ، ومعاذ الهراء ، والخليل ، له : معاني القرآن ، وكتاب القراءات ، والنوادر الكبير ، توفي سنة ١٨٢ هـ .

تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء : ٦٦ ، وغاية النهاية : ١ / ٥٣٥ .

(٢) في (ت) و(ط) : كونه .

(٣) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الأشبيلي ، المعروف بابن عصفور ، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره ، من كتبه : المقرب ، والممتع في التصريف ، وشرح ديوان المتنبي ، وشرح الجمل للزجاجي وغيرها . توفي بتونس سنة ٦٦٩ هـ .

تُنظر ترجمته في : هدية العارفين : ٥ / ٧١٢ ، ومعجم المؤلفين : ٢ / ٥٣٧ .

(٤) (قوله بين كون حرف إلى إنّما قال ذلك) ساقط من (م) .

(٥) ينظر : الممتع : ١ / ١٧٣ .

(٦) ينظر : التسهيل : ١٩٧ .

وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ الْكَسَائِيَّ وَغَيْرَهُ إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الصَّحِيحِ ، وَهَذَا صَحِيحٌ^(١) .
 وَقَدْ نَقَلَ عَنِ الْعَرَبِ : «شَاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ فَأَنَا أَشْعَرُهُ» و«فَاخَرَنِي فَفَخَرْتُهُ فَأَنَا أَفْخَرُهُ» بِالْفَتْحِ^(٢) .
 وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ ذَلِكَ بِالضَّمِّ^(٣) ، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ^(٤) [١٩/أ] «وَاضَأَنِي فَأَنَا أَوْضَأُهُ»
 بِالْفَتْحِ . قَالَ : «وَذَلِكَ لِلْحَلْقِيِّ» . وَلَعَلَّهُ عَلَّلَ بِذَلِكَ تَبَعًا لِلْكَسَائِيِّ^(٥) ، وَلَوْ تَبَعَ غَيْرَهُ لَقَالَ إِنَّهُ
 مِنَ الشَّاذِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَّلَ مَا سَمِعَ ، وَسَمِعَ خَاصِمَتُهُ فَأَنَا أَخْصِمُهُ بِالْكَسْرِ^(٦) .
 وَيَأْبَى ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ^(٧) ، وَإِنَّمَا التَّرْمُ الضَّمُّ فِي بَابِ الْعَلْبَةِ لِيَدُلَّ عَلَى مَعْنَاهَا لِمَا فِي الضَّمِّ مِنْ
 قُوَّةٍ ، وَلِيَكُونَ ذَلِكَ مِنْبَهَةً عَلَى مَعْنَى طَرَأَ فِي الْفِعْلِ لِأَنَّ لُزُومَهُمْ ذَلِكَ مُشْعِرٌ بِهِ^(٨) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 وَأَمَّا^(٩) الثَّلَاثَةُ الَّتِي لَا يُوَثَّرُ فِيهَا بَابُ الْمَغَالِبَةِ فَإِنَّهُمْ أَجْرَوْهَا عَلَى أَصْلِهَا اسْتِثْقَالًا لِإِخْرَاجِهَا
 إِلَى الضَّمِّ فِي بَابِ : رَمَيْتُ وَبَعْتُ وَوَعَدْتُ ، لِأَنَّ الضَّمَّ يُسْتَثْقَلُ فِي مِثْلِ هَذَا^(١٠) ، وَلَعَلَّ
 التَّرَامُحُ لِلضَّمِّ فِي الصَّحِيحِ لِيَلَّا يَخْتَلَطَ بِبَابِ الصَّحِيحِ بِبَابِ الْمُعْتَلِّ ، فَالتَّرَامُحُ فِي الصَّحِيحِ فِي
 بَابِ الْمَغَالِبَةِ مَا كَانَ جَائِزًا فِي غَيْرِ الْمَغَالِبَةِ .

(١) (وهذا صحيح) ساقط من (ح) .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٧/١٥٦-١٥٧ ، والممتع في التصريف ١/١٧٣ ، والمزهر ٢/٣٨ .

(٣) ينظر : النوادر في اللغة : ٥٥٧ .

(٤) ينظر : الصحاح (وضأ) : ٨١/١ ، حيث قال : «وتقول : واضأته فوضأته أَوْضَأُهُ إِذَا فَاخَرْتَهُ بِالْوَضَاءِ فَغَلِبْتَهُ» .

(٥) ينظر : دراسات في النحو ، لصلاح الدين الزعبلوي : ٢٧٨/١ .

(٦) ينظر : لسان العرب (خضم) : ١٢/١٨١ ، وتاج العروس (وهب) ٤/٢٠٩ . .

(٧) ينظر : المزهر : ٢/٣٨ ، وتاج العروس (وهب) : ٤/٢٠٨ . .

(٨) قال ابن جني في الخصائص ٢/٢٢٥ : «... إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَحْثُ عَنْ عِلَّةِ مَجِيءِ هَذَا الْبَابِ فِي الصَّحِيحِ كُلِّهِ بِالضَّمِّ ، نَحْوُ : أَكْرَمَهُ وَأَضْرَبَهُ .

وَعَلَّتُهُ عِنْدِي أَنَّ هَذَا مَوْضِعَ مَعْنَاهِ الْإِعْتِلَالِ وَالْغَلْبَةِ ، فَدَخَلَهُ بِذَلِكَ مَعْنَى الطَّبِيعَةِ وَالنَّحِيضَةِ ، الَّتِي تَغْلِبُ وَلَا تُغْلَبُ ، وَتَلَازِمُ وَلَا تُفَارِقُ . وَتِلْكَ الْأَفْعَالُ بِأَبْجَادِهَا : فَعَلَّ يَفْعُلُّ ؛ نَحْوُ فَعَلَّ يَفْعُلُّ إِذَا أَجَادَ الْفِقْهَ ..» .

(٩) (أما) ساقطة من (ط) .

(١٠) أي : مستثقل إذا اعتلت فاؤه ك(وعد) ، أو اعتلت عينه أو لامه بالياء ك(باع ورمى) .

واعلم أنَّ حُكْمَ الْمُضَاعَفِ فِي بَابِ الْمُغَالَبَةِ حُكْمَ غَيْرِهِ ، فَيُضْمُّ لَزُومًا ، وَيَجْرِي مَجْرَى غَيْرِهِ إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفَ حَلْقٍ ، لِأَنَّ مُوجِبَ الْكَسْرِ قَدْ فَارَقَهُ بِتَعَدِّيهِ بِسَبَبِ الْمُغَالَبَةِ .
 وَيُصَاغُ فِعْلُ الْمُغَالَبَةِ^(١) مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ تَامًّا .
 وَكَلَامُ ابْنِ عُصْفُورٍ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ خَاصٌّ بِ(فَعَلٍ) الْمَفْتُوحِ^(٢) ، إِذَا لَمْ يَأْتِ اسْتِعْمَالُهُ عَنْهُمْ إِلَّا مِنْهُ .
 وَأَتَى الْمُصَنِّفُ بِجَوَابِ الشَّرْطِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : «يُجَاءُ بِهِ» مَرْفُوعًا ، لِأَنَّ الشَّرْطَ مَاضٍ ، وَمُضْمُومٌ عَيْنٍ : حَالٍ مِنْ ضَمِيرٍ بِهِ .
 وَ(بِهِ) : نَائِبٌ عَنْ فَاعِلٍ يُجَاءُ ، وَالضَّمِيرُ لِلْمُضَارِعِ ، وَجُمْلَةُ (وَلَيْسَ لَهُ) حَالِيَّةٌ ، وَتَابَعُ بَيْنَ الْإِضَافَاتِ^(٣) فِي دَاعِي لُزُومِ انْكَسَارِ الْعَيْنِ ، وَهُوَ فَصِيحٌ .

(١) عَرَّفَهُ الْجَارِبُرْدِيُّ فَقَالَ : يَعْنِي بِالْمُغَالَبَةِ مَا يَذْكَرُ بَعْدَ الْمَفَاعَلَةِ مُسْنَدًا إِلَى الْغَالِبِ أَيْ الْمَقْصُودِ بَيَانِ الْغَلْبَةِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي جَاءَ بِهِ بَعْدَ الْمَفَاعَلَةِ عَلَى الْآخِرِ . يَنْظُرُ : شَرْحُ الشَّافِيَّةِ : ٤١ / ١ .
 (٢) يَنْظُرُ : الْمَتَمُّعُ فِي التَّصْرِيفِ : ١٧٣ / ١ .
 (٣) فِي (ح) الْإِضَافَةِ .

ثم قال رحمه الله :

في غير هذا الذي الحَلْقِي فتَحًا أَشْعُ بالاتِّفَاقِ كَاتٍ صِغَعٍ مِنْ سَأَلَا
إِنْ لَمْ يُضَاعَفْ وَلَمْ يُشْهَرْ بِكُسْرَةٍ أَوْ ضَمٍّ كَيْهَنِي^(١) وَمَا صَرَّفَتْ مِنْ دَخَلَا

قلت والله المستعان وعليه التُّكْلَانُ : الإشارةُ بـ«هذا» إلى بابِ المغالبةِ يعني أنَّ الفتح للحلْقِيَّ في غير بابِ المغالبة هو الشَّائِعُ المُطْرَدُ ، وما ورد على خلافه يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه .
[والألفُ]^(٢) واللام في (الحلْقِيَّ) للعهد^(٣) أي : الذي هو غيرُ أوَّلٍ ، لأنَّ الحلْقِيَّ أوَّلًا لا أثر له ، ولم يُعيَّنِ الحلْقِيَّ اتِّكَالًا على ما عُلِمَ واشتَهَرَ في المخارج إلا أنَّ الألف لا تدخل فيه ؛ لأنَّها ساكنةٌ أبدًا ، ولأنَّها هوائِيَّةٌ^(٤) ، ولا تكونُ في مثل هذا إلا بدلًا من واوٍ أو ياءٍ^(٥) .

وحروفُ الحلقِ السَّتَّةُ بعضها أقوى من بعض في استدعاء الفتح .

فالهاءُ والهمزةُ أدعى للفتح من غيرهما ، ثمَّ هي مُتَدَرِّجَةٌ كذلك^(٦) .

وقد جُمِعت في تراكيبٍ كثيرةٍ كأوائلِ هذا البيت^(٧) :

أَتَرَى عَـيْنَ خَلِيلِي هَجَعَتْ حَـيْنَ غَلِيلِي

ولذي : بمعنى صاحب ، واللامُ جازَّةٌ ، ويوجدُ في كثيرٍ من النُّسخ (لدى) ظرفيَّةٌ ، وعند بعضهم أنه (لِذَا) لامُ الجَرِّ الداخلةِ على اسمِ الإشارةِ ، ولا يصحُّ إلا أن تكونَ اللامُ للتَّعْلِيلِ - والله أعلم - .

(١) في الأصل و(م) و(ح) كيبغي . وجاء التركيز في الشرح على (كيهني) .

(٢) زيادةٌ يقتضيهما السِّيَاقُ .

(٣) (ال) العهد : هي التي عُهدَ مصحوبها بتقديم ذكره . ينظر : الجني الداني : ١٩٤ .

(٤) الهاوي ، ويقال له : الهوائي : لأنَّه حرفٌ اتَّسعَ مخرجه أشدَّ من اتساعِ الواو والياء . ينظر : الصفوة

الصفية في شرح الدرَّة الألفية ، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي ٢/٢٥٧ ، وينظر

أصوات اللغة العربية لعادل خلف : ٣٧ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢/٦٦٧ .

(٦) أي أنَّ لحروف الحلق ثلاثة مخارج : أقصى الحلق وهو الهمزة والهاء ، ووسط الحلق وهو للعين والحاء ،

وأدناها من الفم وهو للعين والحاء . ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٣ .

(٧) لم أقف على قائل هذا البيت .

[وقوله : بالاتفاق أي : أن غير الكسائي^(١) يوافق الكسائي هنا]^(٢) .
 وقوله : «إن لم يُضَاعَف» [١٩ / ب] يعني أن حرفَ الحلق لا أثر له في المضاعف ، وأنَّ
 المُضَاعَفَ يجري على ما تقدّم من تأصيل^(٣) .
 وكلامه يُوهّم أنه لا يُستثنى مما عينه أو لامه حرفَ حلقٍ ، إلا المضاعف ، وما اشتهر فيه
 [الكسر]^(٤) أو الضم^(٥) ، وأن ما عدا ذلك يُفتحُ فيدخل فيه الواويُّ الفاء^(٦) ، والأجوفُ [واوياً
 أو يائياً]^(٧) ، والناقضُ بقسميه .
 أمّا الناقضُ فإنَّ حرفَ الحلق يؤثّر فيه فهو داخلٌ في (الغير)^(٨) ، وأمّا الواويُّ الفاءُ
 والأجوفُ فهما غيرُ داخلين^(٩) .
 فإن قيل : ولعله يعني بـ(غير هذا) غير ما تقدّم^(١٠) فيعودُ على جميع ما تقدّم لا^(١١) على باب
 المغالبة .

قلت : هو لا يُقَرَّبُ لولا أنه يكونُ ذكره للمضاعف تكراراً ، إلا أن يُقالَ كرّر المضاعف

-
- (١) ينظر : الممتع في التصريف : ١٧٤-١٧٥ .
 (٢) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .
 (٣) أشار فيما سبق أنه يجب ضمُّ عين مضارع (فَعَلَ) من المضاعف المتعدّي فيأتي على (يَفْعُلُ) نحو (رَدَّةُ
 يَرُدُّه) ، ويندُرُ الكسرُ في أفعالٍ فتحفظُ ولا يُقاسُ عليها نحو (حَبَّ يُحَبُّ) ، أمّا اللازمُ فيأتي على
 (يَفْعُلُ) بالكسر نحو (فَرَّ يَفْرُ) ، وشدَّ من ذلك الضمُّ نحو (هَبَّ يَهَبُّ) . ينظر : الممتع في التصريف :
 ١٧٤ / ١ ، ارتشاف الضرب : ١٦٥ / ١ .
 (٤) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .
 (٥) أي : الأفعال التي جاءت على خلاف قاعدة المضاعف .
 (٦) نحو : وعد مضارعه (يَعِدُّ) مضارعه بكسر العين . ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٩ / ١ .
 (٧) (واوياً أو يائياً) زيادة من (ت) و(ط) و(م) .
 (٨) جاء في المخطوط (الغير) ، وغير : نكرة لا تدخلها الألف واللام . ينظر : الكتاب : ٤٧٩ / ٣ .
 (٩) أي : في حكم الحلقي .
 (١٠) (ت) و(ط) قدم .
 (١١) (لا) ساقطة من (ط) .

احتياطاً وتأكيدياً ؛ لأنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ جَعَلَ الْحَلْقِيَّ مُؤَثَّرًا فِيهِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا^(١) كَلَامَ سَبْيَوِيهِ نَاقِلًا
عَنْ يُونُسَ^(٢) أَنَّهُمْ يَقُولُونَ (كَعَّ يَكْعُ)^(٣) وَأَنَّهَا خَالَفَتْ بَابَ جِئْتُ كَمَا قَدَّمْنَا عَنْهُ فِي فَصْلِ
الْمُضَاعَفِ وَذَكَرْنَا هُنَاكَ عِلَّتَهُ .

ومثَّلَ مِمَّا شُهِرَ^(٤) بِالْكَسْرِ مِنَ الْحَلْقِيِّ بِ: يَهْنِيءُ ، وَجَاءَ فِيهِ أَيْضًا «يَهْنَأُ» ، وَسَهَّلَهُ الْمَصْنُفُ أَوْ
سَكَّنَهُ ضَرْوَرَةً .

وَفِي كَثِيرٍ مِنَ النَّسَخِ كـ«يَبْغِي» وَهُوَ صَحِيحٌ .

ومثَّلَ مِمَّا شُهِرَ بِالضَّمِّ بِ(يَدْخُلُ) ، وَهَذَا تَلْفِيفٌ مُرْتَبِّ^(٥) .

وَيَهْنِيءُ : مُضَارِعٌ هِنَأْتُ الرَّجُلَ أَهْنَيْتُهُ وَأَهْنُوهُ ، هِنَأٌ وَهِنَاءٌ^(٦) : أَعْطَيْتُهُ . قَالَ [الشَّاعِرُ]^(٧) :

هِنَانًا وَلَمْ نَمْنُنْ عَلَيْهِ طَعَامَهُ وَرَاحَ يُبَارِي كُلَّ رَأْسٍ مُرَجَّجِلٍ
وَهِنَاتُهُ أَهْنُوهُ ، أَي : عُلَّتُهُ^(٨) .

وَفِي الْمَثَلِ : إِنَّمَا سُمِّيَتْ هَانِنًا لِتَهْنِيءَ وَلِتَهْنَأَ ، أَي : لِتَمْرِيءَ^(٩) .

(١) ينظر ص ١٦٨ من البحث .

(٢) هو يونس بن حبيب الضبي النحوي ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وحماد بن سلمة ، وأخذ عنه
سبويه ، والكسائي ، والأخفش ، والفراء ، وغيرهم . له كتاب معاني القرآن ، وكتاب اللغات ،
وكتاب النوادر ، وكتاب الأمثال . توفي سنة ١٨٣ هـ ، وقيل ١٨٢ هـ . .
تنظر ترجمته في : نزهة الألباء : ٤٩ ، وبغية الوعاة : ٣٦٥ / ٢ .

(٣) الكتاب : ١٠٧ / ٤ .

(٤) في (ح) اشتهر .

(٥) هو أن تلف شيئين ثم تأتي بتفسيرهما جملةً ، ثقة بأنَّ السَّامِعَ يَرُدُّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا لَهُ . ينظر : التعريفات : ٢٤٧ .

(٦) ينظر : الأفعال لابن القوطية : ١٨٥ ، وكتاب الأفعال للسر قسطي : ١٨٧ / ١ .

(٧) (الشاعر) زيادة من (ح) . والبيت من الطويل ولم أقف له على نسبة ، و(نَمْنُنُ) المَنْنُ : أَنْ تَمَنَّ بِمَا أُعْطِيتَ
وتعتدَّ به ، كَأَنَّكَ إِنَّمَا تَقْصِدُ بِهِ الْإِعْتِدَادَ وَالْأَذَى : أَنْ تَوَبَّخَ الْمُعْطِي . لسان العرب (منن) : ٤١٨ / ١٣ ،
(يُبَارِي) باراه : عارضه ، والمباراة : المجارة والمسابقة . لسان العرب (بري) : ٧٢ / ١٤ .

والشاهد في البيت (هِنَانًا) جاءت بمعنى أعطينا .

(٨) ينظر : كتاب الأفعال للسر قسطي : ١٧٨ / ١ .

(٩) ينظر : مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني : ١٨ / ١ ، وينظر : لسان العرب
(هناً) : ١٨٥ / ١ .

وَهَنَاتُ البعيرِ أَهْنُوهُ وَأَهْنُوهُ طَلَيْتُهُ بِالْهِنَاءِ ، وَهُوَ القَطْرَانُ^(١) ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٢) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «لَأَنْ أُزَاحِمَ جَمَلًا قَدْ هُنِيَ بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُزَاحِمَ امْرَأَةً عَطْرَةً»^(٣) .
وَقَالَ دُرَيْدٌ^(٤) بِنِ الصَّمَّةِ^(٥) :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ طَالِي أَيْنِقِ جُرْبِ
مُتَبَدِّلًا تَبَدُّو مَحَاسِنُهُ يَضَعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النَّقْبِ

وَالنُّقْبُ : جَمْعُ نَقْبَةٍ ، قِطْعَةٌ مِنْ جَرَبٍ^(٦) .
وَأَجْمَلُ المُصَنَّفُ فِي «يَهْنِي» ، وَالَّذِي جَاءَ بِالكَسْرِ إِنَّمَا هُوَ مَا قُلْنَاهُ أَوَّلًا ؛ وَإِنَّمَا أَثَرَتْ حُرُوفُ الحَلْقِ عَيْنًا وَلَا مَاءً^(٧) ، «لَأَنَّهَا سَفَلَتْ فِي الحَلْقِ ، فَكِرَهُوا أَنْ يَتَنَاوَلُوا حَرَكَةَ مَا قَبْلَهُ

- (١) ينظر : الأفعال لابن القوطيه : ١٨٥ ، وكتاب الأفعال للسرقسطي : ١٨٧ / ١ .
(٢) هو عبدالله بن مسعود بن الحارث بن غافل بن حبيب ، من كبار الصحابة ، وإمام في تجويد القرآن وترتيله ، وإليه تنتهي قراءة عاصم وحمة والكسائي وخلف والأعمش ، توفي سنة ٣٢ هـ .
ينظر ترجمته في : غاية النهاية : ١ / ٤٥٨-٤٥٩ ، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني : ٦ / ٢١٤ .
(٣) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين أبي السعادات بن محمد الجزري ٥ / ٢٧٧ .
(٤) في (ط) جرير ، وفي (ح) ابن دريد .
(٥) هو دريد بن معاوية بن الحارث بن معاوية بن بكر بن قيس بن غيلان ، شاعرٌ جاهليٌّ أدرك الإسلام ولم يسلم ، كان فارسًا شجاعًا شاعرًا فحلًا ، قتل في يوم حنين في العام الثامن للهجرة .
تنظر ترجمته في : الأغاني : ١٠ / ٥-٢٩ ، ومعجم الشعراء : ٣١٢ .
والبيتان من الكامل ، له في ديوانه : ٤٣-٤٤ ، وله في : شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي ٢ / ٨٥٣ ، وشرح المفصل ٨ / ١٢٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٩٥٥ .
و«أَيْنِقُ» : الناقية من الإبل ، والجمع : أنوق وأونق وأينق . ينظر : لسان العرب (نوق) : ١٠ / ٣٦٢ ، و«متبدلًا» ، التبدل : ترك التزيين والتهيؤ بالهيئة الحسنة الجميلة على جهة التواضع ، والمتبدل والمتبدل من الرجال : الذي يلي العمل بنفسه . ينظر : لسان العرب (بذل) : ١١ / ٥ .
وفيه شاهدان : أولهما : (ما إن رأيت) حيث جاءت «إن» زائدة بعد «ما» النافية لتأكيد النفي .
والثاني ما أورده الشارح للاستدلال على معنى كلمة (هنا) .
(٦) ينظر : لسان العرب (نقب) ١ / ٧٦٦ .
(٧) إذا كان ماضي الفعل الثلاثي على (فَعَلَّ) فَإِنَّ مستقبله يكون على (يَفْعَلُ أو يَفْعُلُ) ، إلا إذا كان عينه أو لامه حرفٌ من حروف الحلق فإنه يُفْتَحُ .

بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف ، وإنما الحركات من الألف والواو والياء ، وكذلك حركوهن إذا كنَّ عِيناتٍ^(١) ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء ، لأنهما من الحروف التي (ارتفعت ، والحروف)^(٢) المرتفعة حيزٌ على حدة ، فإنما يتناول المرتفع حركةً من مرتفع ، وكُره أن يتناول الذي قد سفلَ حركةً من هذا النحو^(٣) .

وقد جاءوا بأشياءٍ من هذا الباب على الأصل ، قالوا : بَرَأَ يَبْرُؤُ ، كما قالوا : قَتَلَ يَقْتُلُ ، وَهَذَا يَهْنِئُ ، كما قالوا : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وهذا في الهمزة أقلُّ ؛ لأنَّ الهمزة أقصى^(٤) [٢٠/أ] الحروف وأشدُّها سُفُولًا ، وكذلك الهاءُ لأنَّه ليس في الستة الأحرف أقرب إلى الهمزة منها ، وإنما الألف بينهما^(٥) هذا كلامٌ سيبويه - رحمه الله - وحسبك به بياناً .

(١) يقول أبو سعيد السيرافي : «إذا كانت حروف الحلق عِيناتٌ أو لامات تُقَلَّ عليهم أن يضموا أو يكسروا ، لأنهم إذا ضموا فقد تكلفوا الضمَّة من بين الشفتين ، لأنه من مخرج الواو ، وإن كسروا فقد تكلفوا الكسرة من وسط اللسان ، وإن فتحوا فالفتحة من الحلق فتقل الضم والكسر ؛ لأن حرف الحلق مستفلٌ ، والحركة عاليةٌ متباعدةٌ منه ، فحرَّكوه بحركة من موضعه وهي الفتح ؛ لأن ذلك أخفَّ عليهم وأقلُّ مشقَّةً» .

ينظر : مخطوطة شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ١١١/٥ .

(٢) قوله «ارتفعت والحروف» ساقطة من (ط) .

(٣) «يريد أن ما كان من موضع الواو والياء من الحروف لا يلزمه أن تكون الحركة مأخوذةً من الواو ولا من الياء ، بل تجيء على قياسه ، ولا تُغيَّر الواو أو الياء حكم القياس فيه ، والذي هو من مخرج الواو الباء والميم ، والذي هو من مخرج الياء الجيم والشين ، تقول : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَشَتَمَ يَشْتِمُ ، فتكسر هذه الحروف وإن كانت الباء والميم من مخرج الواو ، وتقول : مَجَّنَ يَمَجُّنُ ، وَمَشَقَّ يَمَشُقُّ ، فلم يكسر ذلك من أجل الياء لأن موضع الواو والياء بمنزلة ما هو من مخرج واحدٍ لاجتماعها في العلو عن الحلق ، وتقارب ما بينهما» .

ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف لأعلم

الشتيمري : ١٠٧٢/٢ .

(٤) في (م) أقصر .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٠١/٤ .

ولم تُؤثِّر فاءاتٍ ؛ لِأَنَّهَا تُسَكِّنُ فِي الْمُضَارِعِ ، وَلَيْسَ مَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ مَا قَبْلَ اللَّامِ^(١) .
قال سيبويه - رحمه الله تعالى - : «لأنَّ هذا إِنَّمَا هُوَ نَحْوَ الإِدْغَامِ ، وَالإِدْغَامُ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِيهِ
الْأَوَّلُ فِي الْآخِرِ ، وَالْآخِرُ عَلَى حَالِهِ ، وَيُقْلَبُ الْأَوَّلُ فَيَدْخُلُ فِي الْآخِرِ حَتَّى يَصِيرَ هُوَ وَالْآخِرُ
مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، ... وَيَكُونُ الْآخِرُ عَلَى حَالِهِ ، فَإِنَّمَا يُشَبَّهُ هَذَا بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الإِدْغَامِ ، وَلَا
يَتَّبَعُونَ الْآخِرَ الْأَوَّلَ فِي الإِدْغَامِ^(٢) ، فَعَلَى هَذَا أُجْرِيَ هَذَا .

وَمَعَ هَذَا أَنَّ الَّذِي قَبْلَ اللَّامِ فَتَحَتْهُ اللَّامُ... حَيْثُ قَرَّبَ جَوَارُهُ مِنْهَا ، لِأَنَّ الهمزةَ وَأَخَوَاتَهَا
لَوْ كُنَّ عَيْنَاتٍ فَتَحْنَ ، فَلَمَّا [وَقَعَ]^(٣) مَوْضِعَهُنَّ الحرف الذي كُنَّ يَفْتَحْنَ بِهِ لَوْ قَرَّبَ فُتِحَ ،
وَكَرِهُوا أَنْ يَفْتَحُوا هُنَا حَرْفًا لَوْ كَانَ فِي مَوْضِعِ الهمزة لم يُجْرِكْ وَلَزِمَهُ السُّكُونُ ، فَحَالَهُمَا فِي الْفَاءِ
وَاحِدَةٌ ، كَمَا أَنَّ حَالَ هَذَيْنِ فِي الْعَيْنِ وَاحِدَةٌ^(٤) انتهى .

وَأَعْلَمُ أَنَّ لِفَتْحِ^(٥) الْمُضَارِعِ لِحَرْفِ الْحَلْقِ شُرُوطًا :

- أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ ثَلَاثِيًّا كَمَا نَحْنُ فِيهِ .

- وَأَنْ يَكُونَ ماضِيَهُ مَفْتُوحًا .

- وَأَنْ يَكُونَ صَحِيحَ الْعَيْنِ .

- وَأَنْ لَا يَكُونَ مُضَاعَفًا .

- وَأَنْ لَا يَكُونَ وَاوِيَّ الْفَاءِ .

- وَأَنْ يَكُونَ الْحَلْقِيُّ عَيْنًا أَوْ لَامًا .

وَإِنَّمَا أُثِّرَ فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ وَلَمْ يَؤُثِّرْ فِي الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّخْفِيفِ ، وَحَرْفُ
الْعِلَّةِ عَيْنٌ سَاكِنٌ ، فَأَيُّ تَخْفِيفٍ يُطَلَبُ وَارَاءَهُ؟ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا .

وَقَوْلُهُ فِي التَّسْهِيلِ : «إِنَّ الضَّمَّ يُلْتَزِمُ فِيهَا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ وَآوٌ ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا حَلْقِيًّا»^(٦) يُوهِمُ

(١) أَي : إِذَا كَانَ حَرْفُ الْحَلْقِ فَاءَ الْفِعْلِ ، وَكَانَ الْمَاضِي عَلَى (فَعَلَ) لَمْ يَأْتِ مُسْتَقْبَلُهُ عَلَى (يَفْعَلُ) ، وَإِنَّمَا
يُسَكِّنُ نَحْوَ (أَكَلَ يَأْكُلُ) فَلَا يَجِبُ فَتْحُ مَا بَعْدَهُ لضعفه بالسكون .

(٢) (فِي الإِدْغَامِ) ساقطة من (ح) .

(٣) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٠٤ - ١٠٥ .

(٥) فِي (ح) (فَتْح) .

(٦) ينظر : التسهيل : ١٩٧ .

تأثير الحلقِيّ في الأَجَوَفِ ، وصَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ^(١) : وَالضَّمُّ فِيهَا عَيْنُهُ وَأَوْ مُطْلَقًا ، أَوْ لَامُهُ وَأَوْ ،
وَلَيْسَتْ عَيْنُهُ حَلْقِيَّةً - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقِيَاسَ وَالْأَكْثَرَ فِي الْحَلْقِيّ مَاقَرَّرْنَاهُ^(٢) ، وَقَدْ يَجِيءُ ذُو الْحَلْقِيّ
مَكْسُورًا كـ[رَجَعُ]^(٣) يَرْجِعُ ، وَمَضْمُومًا كـ : قَعَدَ يَقْعُدُ ، وَزَهَا يَزْهُو وَدَعَا يَدْعُو .

وَقَدْ يَكُونُ مَكْسُورًا وَمَفْتُوحًا [نَحْوُ : مَنَحَ]^(٤) يَمْنَحُ وَيَمْنَحُ ، وَمَضْمُومًا وَمَفْتُوحًا كـ :
مَحَوْتُهُ أَمْحَاهُ وَأَمْحُوهُ ، وَمُثَلَّثًا : نَبَعٌ يَنْبَعُ وَيَنْبَعُ وَيَنْبَعُ وَرَجَحٌ يَرْجَحُ وَيَرْجَحُ وَيَرْجَحُ ، وَمَثَلٌ
شُرَّاحُ التَّسْهِيلِ^(٥) فِيهَا جَاءَ بِالْكَسْرِ «جَاءَ يَجِيءُ» ، وَفِيهَا جَاءَ بِالضَّمِّ «سَاءَ يَسُوءُ» .

وَهَذَا فِي نَفْسِهِ صَحِيحٌ ، وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُمْ إِيَّاهُ مَثَلًا لِقَوْلِهِ : «وَقَدْ يَجِيءُ ذُو الْحَلْقِيّ غَيْرَهُ بِكَسْرِ
أَوْ ضَمٍّ»^(٦) لَا يَصِحُّ لِمَا قَرَّرَ مِنْ عَدَمِ تَأْثِيرِ الْحَلْقِيّ فِي هَذَا النَّوعِ ، فَهُوَ سَهْوٌ أَوْ غَلَطٌ . وَضَمِيرُ
(بِهَا) فِي قَوْلِهِ فِي التَّسْهِيلِ عَائِدٌ عَلَى النَّوعَيْنِ ؛ نَوْعِ الْفَتْحِ ، وَنَوْعِ الْكَسْرِ أَوْ الضَّمِّ - وَاللَّهُ
أَعْلَمُ - .

(١) فِي (ح) (يُقَالُ) .

(٢) فِي (ح) (قَدَرْنَاهُ)

(٣) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ (ت) وَ(ح) وَ(ط) وَ(م) .

(٥) يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٤٤٦/٣ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٥٩٦/٢ .

(٦) يَنْظُرُ : التَّسْهِيلُ : ١٩٧ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٤٤٥/٣ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ :

عَيْنُ الْمُضَارِعِ مِنْ فَعَلْتُ حَيْثُ خَلَا مِنْ جَالِبِ الْفَتْحِ كَالْمَبْنِيِّ مِنْ عَتَلَا
فَاكْسِرَ أَوْ اضْمُمْ إِذَا تَعَيَّنَ بَعْضُهُمَا لِفَقْدِ شَهْرَةٍ أَوْ دَاعٍ قَدِ اعْتَزِلَا

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : يَعْنِي [٢٠/ب] أَنَّ الْمُضَارِعَ مِنَ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ إِذَا خَلَا مِنْ جَالِبِ الْفَتْحِ وَهُوَ حَرْفُ الْحَلْقِ - كَمَا سَبَقَ - فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ كَسْرَةٍ وَضَمِّ مَآ^(١) لَمْ تَكُنْ شَهْرَةً أَوْ دَاعٍ إِلَى الضَّمِّ أَوْ الْكَسْرِ ، فَتَتَّبِعُ الشُّهْرَةَ ، وَيُعْمَلُ عَلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ الدَّاعِي .
وَعِبَارَةٌ كَثِيرٌ كَعِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ يَجْعَلُونَ الْمَانِعَ مِنَ التَّخْيِيرِ الشُّهْرَةَ ، لَا مُطْلَقَ السَّمَاعِ . وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ مَا قَدَّمَناهُ : أَنَّ السَّمَاعَ مَانِعٌ مِنَ التَّخْيِيرِ مُطْلَقًا^(٢) وَهُوَ الصَّوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .
وَمَا قَالَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ مِنْ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ سَمِعًا مَعًا أَوْ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا أَحَدُهُمَا^(٣) لَعَلَّهُ يَتَّقِيْدُ بَعْدَمَ الشُّهْرَةِ - كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ - وَإِلَّا فَهُوَ بَعِيدٌ ، لِأَنَّهُ قِيَاسٌ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ وَخُرُوجٌ عَنْ كَلَامِهِمْ .

وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الدَّوَاعِي وَالشُّهْرَةُ شَهْرَةً .

وَقَوْلُهُ : (كَالْمَبْنِيِّ مِنْ عَتَلَا)^(٤) تَقَدَّمَ وَجْهُ كَوْنِ [مِثْلِ] ^(٥) هَذَا مَبْنِيًّا مِنَ الْمَاضِي ، وَهُوَ مِثَالٌ لِمَا خَلَا مِنْ جَالِبِ الْفَتْحِ .

وَقَدْ ثَبَّتَتِ الْقِرَاءَتَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ ﴾^(٦) بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ^(٧) .

وَمَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ تَقْدِيمِ مُوجِبَاتِ الضَّمِّ ، وَمُوجِبَاتِ الْكَسْرِ ، وَمُوجِبَاتِ الْفَتْحِ^(٨) عَلَى

(١) فِي (ح) فَإِنْ لَمْ .

(٢) بَحْثٌ عَنْ قَوْلِ أَبِي زَيْدٍ فَلَمْ أَجِدْهُ .

(٣) يَنْظُرُ : الْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيْفِ : ١٧٥ / ١ .

(٤) الْعَتَلُ : هُوَ الدَّفْعُ وَالْإِرْهَاقُ بِالسَّوْقِ الْعَنِيفِ ، وَعَتَلَهُ عَتَلًا : قَادَهُ بِعُنْفٍ أَوْ جَرَّهُ . يَنْظُرُ : الْأَفْعَالُ لِابْنِ

الْقَوَاطِيهِ : ١٩١ ، وَالْأَفْعَالُ لِابْنِ الْقَطَاعِ : ٣٦٧ / ٢ / ٢ ، وَلِسَانَ الْعَرَبِ (عَتَلُ) : ٤٢٣ / ١١ .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ (ت) وَ(ط) .

(٦) الدِّخَانُ : (٤٧) .

(٧) قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٌ بِضَمِّ النَّاءِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِكَسْرِهَا . يَنْظُرُ : الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ :

٢٦٤ / ٢ ، وَالنَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ : ٢٧٧ / ٢ .

(٨) (الْفَتْحُ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) .

جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ صَوَابٌ .

إِذْ تِلْكَ وَجُودِيَّةٌ ، وَرَفَعُهَا هُوَ الْمَوْجِبُ لِلتَّخْيِيرِ ، وَلَا رَيْبَ فِي تَقْدِيمِ الظَّرْفِ الْوُجُودِيِّ ،
إِذْ^(١) بِهِ يُعْرَفُ السَّلْبِيُّ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ خَصَّصَ الْمُصَنِّفُ [جَالِبَ] ^(٢) الْفَتْحِ دُونَ [جَالِبِ] ^(٣) الْكَسْرِ وَالضَّمِّ؟
فَلِجَوَابِ : أَنَّهُ لَمْ يُخَصَّصْ بَلْ ذَكَرَ الْجَمِيعَ حَيْثُ قَالَ : (لِفَقْدِ شُهْرَةٍ أَوْ دَاعٍ قَدْ اعْتَزَلَا) فَكَأَنَّهُ
قَالَ : حَيْثُ خَلَا مِنْ جَالِبِ الْفَتْحِ وَجَالِبِ الْكَسْرِ ، وَجَالِبِ الضَّمِّ ، وَمِنْ الشُّهْرَةِ .
نَعَمْ [فَاتَهُ] ^(٤) الْاِخْتِصَارُ لِأَنَّهُ أَتَى بِيَتَيْنِ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ ؛ وَهُوَ أَنَّ ^(٥) الْخَالِيَّ مِنَ الْمَوْجِبَاتِ إِنْ
لَمْ تَكُنْ شُهْرَةً يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ .
فَلَوْ قَالَ :

كَسْرٌ وَضَمٌّ لِعَيْنِ الْآتِ مِنْ فَعَلَا إِنْ لَمْ يَكُنْ دَاعٍ أَوْ مَشْهُورٍ مَا نُقِلَا
كَانَ أَخْصَرَ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ شَدَّ مِنْ «فَعَلَّ» فَجَاءَ مَفْتُوحًا لِغَيْرِ مُوجِبٍ ^(٦) أَفْعَالٌ مِنْهَا :
- أَبِي يَأْبَى .

فَقِيلَ إِنَّهُ مِمَّا شَدَّ ، وَوَجَّهَ ^(٧) مَعَ شُدُودِهِ بِأَنَّ الْأَلْفَ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ ^(٨) .
فَشُبِّهَتْ بـ : قَرَأَ يَقْرَأُ وَمِثْلُهُ «جَبَى يَجْبَى وَقَلَى يَقْلَى» .

وَالَّذِي عِنْدَ سَبْيُوِيهِ فِي ذَلِكَ أَنَّ «أَبَى» مُشَبَّهَةٌ بِ«قَرَأَ» فِي اتِّبَاعِ الْعَيْنِ الْهَمْزَ الْأَوَّلَ كَمَا اتَّبَعَتْ
الْهَمْزَ الْآخَرَ فِي «قَرَأَ» .

(١) (إِذْ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ط) .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ (ت) وَ(م) وَ(ط) .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ (ت) وَ(م) وَ(ط) .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ (ت) وَ(م) وَ(ط) وَ(ح) .

(٥) (أَنْ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) .

(٦) (لِغَيْرِ مُوجِبٍ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) .

(٧) فِي (ح) وَجْهٌ .

(٨) يَنْظُرُ : شَرْحُ الشَّافِيَّةِ : ١/١٢٣ ، حَيْثُ قَالَ : (وَشَدَّ أَبُو يَأْبَى ، قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ
حَلْقِيَّةٌ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْفَتْحَةَ سَبَبُ الْأَلْفِ فَكَيْفَ يَكُونُ الْأَلْفُ سَبَبًا؟) .

قال : «لأنَّ الفاء همزةٌ ، وكما قالوا مُضَجِعٌ»^(١) ، قال^(٢) : «وفي يأبى وجهٌ آخرٌ أن يكون فيه مثل حَسِبَ يَحْسِبُ فتحةً ، كما كسراً»^(٣) .

يعني - رحمه الله - أنَّ قياسَ حَسِبَ الفتح ، لكنَّهم كسروه ، فجاء داخلاً على فعل المفتوح فكذلك فتحوا «يأبى» ليكون داخلاً على المكسور .

وقال في يَجْبَى وَيَقْلَى «إِنَّهُ مُشَبَّهٌ بَقَرَأَ يَقْرَأُ ونحوه»^(٤) .

يعني أن الألف من مخرج الهمزة^(٥) أو قريباً منها .

قال : «ولا نَعْلَمُ غيرَ هذا الحرف»^(٦) .

يعني ممَّا رُوِيَ حرفُ الحلق فيه فاءً .

«وقالوا : عَضُّتُ تَعْضُ»^(٧) ، ففتحوه ، وأنكره أبو العباس^(٨) .

وقالوا : عَسَى [أ/٢١] يَغْسَى ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ ، وَشَجَا يَشْجِي ، وَعَثَا يَعْثَى ، وَسَلَى يَسْلَى ،

(١) ينظر : الكتاب : ١٠٥ / ٤ .

(٢) (قال) ساقطة من (ح) .

(٣) ينظر : المرجع السابق .

قال السيرافي : ١١٣ / ٥ : «والفرق بين هذين الوجهين : أنَّ الأوَّلَ كان التقدير فيه أبى يأبى ، ثم فتحت الألف عين الفعل كما قيل : صنع يصنع . والوجه الثاني : أنهم بنوه في الأصل على فَعَلٍ يَفْعَلُ كما بنوا في الأصل حَسِبَ يَحْسِبُ على فَعَلٍ يَفْعَلُ ، وقالوا : جنى يجني ، وقلي يقلي فشبهوا هذا بقَرَأَ يَقْرَأُ وأتبعوه الأوَّلَ» . وينظر : المخصص : ٢١٠ / ١٤ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١٠٥ / ٤ .

(٥) قال السيرافي في شرح الكتاب : ١١٣ / ٥ : «قال أبو سعيد : حكى أبو إسحاق الزجاج عن إسماعيل ابن إسحاق القاضي أنه علل أبى يأبى ، فقال : إنَّما جاء على فَعَلٍ يَفْعَلُ لأنَّ الألف من مخرج الهمزة» ، ثم قال : «وعندي أنَّ ذلك غلطٌ لأنَّ الألف ليست بأصلٍ في أبى يأبى ، وإنَّما هي منقلبةٌ من ياءٍ أبيتُ لانفتاح ما قبلها ؛ فإذا قلت في الماضي أبى لانفتاح ما قبلها فحقها أن تكون في المستقبل على يائي كما تقول : أتى يأتِي ورمى يرمى ، وإنَّما تنقلب في المستقبل ألفاً إذا فتحنا ما قبلها فلا سبيل إلى الألف التي من أجلها قال الزجاج عن القاضي إنه جاء على فَعَلٍ يَفْعَلُ من أجل ذلك» .

(٦) ينظر : الكتاب : ١٠٦ / ٤ .

(٧) ينظر : المرجع السابق ، والمخصص : ١٥٢ / ١٤ ، وشرح الشافية للرضي : ١ / ١٣٤ ، وارتشاف الضرب : ١ / ١٦٥ .

(٨) يقصد أبا العباس المبرد ، ينظر الأصول في النحو : ٣ / ١٠٤ .

وَحَظَى يَحْظَى ، وَعَلَا يَعْلَى ، وَقَنْطَ يَقْنَطُ^(١) ، وَبَضَضْتَ تَبِضُّ ، وَفَضَلَ يَفْضُلُ ، وَحَضَرَ يَحْضُرُ ، وَنَظَرَ يَنْظُرُ ، وَزِيدَ : وَدَعَّ يَدَعُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَصْلَهُ الْكَسْرُ ، وَأَنَّهُ جَاءَ فِي التَّقْدِيرِ عَلَى (يَفْعَل) فَلِذَا حُذِفَتِ الْوَاوُ وَالْفَتْحُ عَارِضٌ .

وزعم الجوهري^(٢) ونقله ابن القطّاع^(٣) أيضاً^(٤) أَنَّ ماضي (يَدْرُ) : (وَدَرَ) بالكسرٍ مثل (وَسِعَ) إِلَّا أَنَّهُ أُمِيَتْ ، وَالْجَمْهُورُ يَرُونَ أَنَّ ماضيه المماتُ «فَعَلَ» بالفتح ، وَأَنَّ يَدْرُ^(٥) مَحْمُولٌ عَلَى يَدَعُّ ، وَالْأَصْلُ أَنَّ يَكُونُ «فَعَلَ» بِالْفَتْحِ كَ : وَدَعَّ وَتَرَكَ إِذْ هِيَ بِمَعْنَى^(٦) .
وَالْأَصْلُ التَّوَافُقُ حَتَّى يَوْجَدَ مَا يَنْسَخُهُ .
وَسُمِعَ أَيْضاً : هَلَكَ يَهْلِكُ ، وَأَكْثَرُ هَذَا أَوْ كَلَّهُ مِنَ التَّدَاخُلِ وَالِاسْتِغْنَاءِ ، فَقَدْ نَقَلَ «أَبِي يَأْبَى»^(٧) .

وزعم ابن مالك^(٨) أَنَّ مَا جَاءَ مِنَ النَّاqِصِ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ بِالْيَاءِ غَيْرِ «يَأْبَى» عَلَى «يَفْعَلُ» بِالْفَتْحِ إِنَّهَا هُوَ عَلَى لُغَةِ طِيءٍ ، وَهَذَا بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّهُ لُغَةٌ طِيءٍ مُطْلَقاً مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ ، إِنَّهَا يَتَوَجَّهَ لَوْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ غَيْرُهُمْ^(٩) ، وَهَذَا يَفْتَقِرُ إِلَى نَقْلِ صَحِيحٍ أَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ غَيْرُهُمْ .

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي : ١٢٤/١ - ١٢٥ .

(٢) ينظر : معجم الصحاح (وذر) : ٨٤٥ / ٢ .

(٣) في (ح) (القطاعي) . هو علي بن جعفر بن علي السعدي ، أبو القاسم المعروف بابن القطاع ، عالمٌ بالأدب واللغة ، ولد في صقلية ثم انتقل إلى مصر ، وتوفي بالقاهرة سنة ٥١٥ هـ ، وله تصانيف منها : كتاب الأفعال ، وأبنية الأسماء ، وُلح الملح .

تنظر ترجمته في إنباه الرواة : ٢٣٦ / ٢ ، وبغية الوعاة : ١٧٥ / ٢ ، ومعجم المؤلفين : ٤١٥ / ٢ .

(٤) (أيضاً) ساقطة من (ت) .

(٥) (يذر) ساقطة من (م) .

(٦) ينظر المسألة في : ليس في كلام العرب : ١٥ ، المسائل العضديات : ٧٥-٧٦ ، والخصائص :

٩٩ / ١ ، والمنصف : ١٦ / ١ ، وشرح الشافية للرضي : ١٣١-١٣٢ .

(٧) ينظر : المحتسب ١ / ١٢١ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٢٥ ، وارتشاف الضرب ١ / ١٥٨ ، ولسان

العرب (هلك) : ٥٠٣ / ١ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل : ٤٤٥ / ٣ ، وشرح الشافية للرضي : ١٢٥ / ١ ، وشفاء العليل : ٨٤٤ / ٢ ،

وارتشاف الضرب : ١٦٠ / ١ .

(٩) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ١٦٠ / ١ : «وفي كلام ابن مالك ما يدلُّ على أن طيئاً تأتي في

مضارع ما لامه ياء ، وليست عينه حلقيةً بفتح العين.... ويحتاج ذلك إلى صححة نقلٍ ؛ فإن ما جاء من

وذكر ابن عصفور^(١) أن مَّا شَدَّ من الواوِيّ لفظتان لم يرد غيرهما وهما : «طَاحَ يطِيحُ وتَاهَ يَتِيهُ» في لغة من قال : ما أَطَوَّحَهُ وما أَتَوَّهَهُ .

وقال في احتِجَاجِهِ على ذلك ما هو مَقَرَّرٌ ، وقد قَدَّمنا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أن يَكُونَ اسْتَعْنَى بِمُضَارِعِ اليَائِيّ عن مُضَارِعِ الوَاوِيّ تَخْفِيفًا .

هذا إن سَلَمْنَا أَنَّ «تَاهَ وَطَاحَ» إِذَا كَانَا وَاوِيَيْنِ وَزَنْهَما «فَعَلٌ» بِالْفَتْحِ .
وقد نَقَلَ سيبويه - رحمه الله - عن الخليل^(٢) : «أَمَّهُما «فَعَلٌ يَفْعَلُ» بمنزلة «حَسِبَ يَحْسِبُ» وهي من الواوِيّ ، يَدُلُّكَ على ذلك «طَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ» وهو^(٣) أَطَوَّحُ منه وَأَتَوَّهُ منه فَإِنَّمَا هي^(٤) «فَعِلٌ يَفْعِلُ» من الواوِ . كما كَانَتْ منه^(٥) «فَعِلٌ يَفْعِلُ» .

ومن «فَعِلٌ يَفْعِلُ» اعتلنا ، ومن قال : طَيَّحْتُ وَتَيَّهْتُ فَقَدْ جَاءَ بها على باعٍ يَبِيعُ مُسْتَقِيمَةً^(٦) انتهى .
وقول ابن عصفور : لا يُمَكِّنُ أن يَكُونَ على «فَعِلٌ يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ ؛ لأنَّ «فَعِلٌ يَفْعِلُ» شاذٌّ^(٨) في الصَّحِيحِ والمُعْتَلِّ^(٩) .

و«فَعِلٌ يَفْعِلُ» وإن كان شاذًّا فيما عِندَهُ وأوَّ فليس بشاذًّا في الصَّحِيحِ فَحَمَلُها على ما يَكُونُ مَقِيَسًا في حالِ أَوْلَى فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ الشُّذُودَ الَّذِي ارتكبه مَفْقُودُ النِّظِيرِ في النِّوعِ ، والذي ارتكبه

هذا النوع إنَّما أوردته أئمة العربية على جهة الشذوذ...» .

(١) ينظر : الممتع : ٤٤٤ / ٢ .

(٢) ينظر رأي الخليل في الكتاب : ٣٤٤ / ٤ ، والمنصف : ٢٦١ / ١ ، وشرح الشافية للرضي : ١٢٧ / ١ .

(٣) في (ت) و(ط) : وهو .

(٤) في (ط) : وهو .

(٥) (منه) ساقطة من (ت) .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٤٤ / ٤ .

(٧) (فعل) ساقطة من (ح) .

(٨) ينظر : الممتع في التصريف : ٤٣٢ / ٢ .

(٩) قال ابن عصفور في الممتع : ٤٣٥ / ٢ : «وإنَّما كان الشاذُّ من فَعِلٌ يَفْعِلُ فيما فَاوَّهَ وأوَّ أكثر من الشاذ منه في الصحيح ، لأنه شذوذ يؤدي إلى تخفيف اللفظ بالحذف» .

غيره موجودُ النَّظِيرِ فِي النَّوعِ .
 وقد عَلِمَ أَنَّ مُرَاعَاةَ النَّوعِ^(١) فِي النَّوعِ أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ النَّوعِ فِي الْجِنْسِ -والله أعلم- .
 وقولُ الْمُصَنِّفِ : «عَيْنُ الْمُضَارِعِ» الظَّاهِرُ نَصْبُهُ^(٢) بـ(فَاكْسِرَ أَوْ اضْمُمَ) .
 وَفِي تَنَازُعِ الْعَامِلِينَ الْمُؤَخَّرِينَ^(٣) كَلَامٌ مَحَلَّهُ فَتْنَةٌ^(٤) .
 وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى ضُعْفٍ .
 وَحَيْثُ : مَعْمُولٌ لَهَا أَيْضًا^(٥) .
 وَكَالْمَبْنِيِّ : حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (خَلَا) ، أَوْ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مُتَقَدِّرٍ ، أَيْ : خُلُوعًا كَخُلُوعِ الْمَبْنِيِّ .
 وَيَجُوزُ فِي (وَاو) أَوْ «اضْمُم» الْكَسْرُ وَالضَّمُّ^(٦) .
 وَتَعْيِينٌ : فَاعِلٌ أَوْ نَائِبٌ أَوْ مُبْتَدَأٌ .
 وَاعْتَزَلَ : مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ [٢١ / ب] «فَاغْتَعَلَ» بِمَعْنَى^(٧) «فَعَلَ» ،
 وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ مُطَاوِعًا لـ«فَعَلَ» عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهُ .
 وَمَرْفُوعٌ «اعْتَزَلَ» ضَمِيرٌ «التَّعْيِينِ» .
 وَضَمِيرٌ «بَعْضُهُمَا» يَعُودُ عَلَى «الْكَسْرِ» وَ«الضَّمِّ» الْمَفْهُومِينَ مِنْ (اَكْسِرَ أَوْ اضْمُم) .
 وَلَا يُضَرُّ دَخُولُ (قَدْ) عَلَى مُفَسِّرِ الْمُسْنَدِ إِلَى «التَّعْيِينِ» لِأَنَّ التَّفْسِيرَ عَهْدَ فِيهِ مَا هُوَ
 أَوْسَعُ مِنْ هَذَا .

-
- (١) (النوع) ساقطة من (ط) .
 (٢) مفعول مقدم لاكسر أو اضمم .
 (٣) في جميع النسخ مؤخرين .
 (٤) ما قاله من الإعراب هو مقاله بحرق : ١١٣ ، وهو أنَّ عَيْنَ مَفْعُولٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُعِ ، وَهُوَ
 مُخَالَفٌ لِلْمَذْهَبِ النَّازِمِ فِي مَنْعِهِ تَنَازُعِ الْعَامِلِينَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي الْمَعْمُولِ الْمُتَقَدِّمِ حَيْثُ قَالَ :
 إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلَ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
 وَأَجَازَ ذَلِكَ الْمَغَارِبَةُ ، مِنْهُمْ صَاحِبُنَا ، وَالسِّيُوطِيُّ فِي الْهَمْعِ : ١٢٤ / ٣ .
 (٥) أي : للفاعلين .
 (٦) قال أطفيش في شرحه للامية : ١ / ١٣١ : «أو مكسورة لالتقاء الساكنين ، ويجوز ضمُّها
 لكون الضمِّ حركة همزة الوصل بعدها لو أثبتت أو تبعًا لضمِّ الميم بعدها لضعف الساكن
 بعدها لسكونه» .
 (٧) في (ح) (لا يحتل معنى) .

ولا يلزم من مُصاحِبَةِ «قد» للمفسّر أن تكون كذلك مع المُفسّر .
والشّرطُ لا يصحِبُ «قد» ، والجزاءُ يصحِبُها ، ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمِ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ﴾^(١) .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَأُنْقَلِ لِفَاءِ الثَّلَاثِي شَكْلَ عَيْنٍ إِذَا عَفَّ
تَلَّتْ وَكَانَ بَتَا الْإِضْمَارِ مُتَّصِلًا
أَوْ نُونِهِ وَإِذَا فَتَحًا يَكُونُ فَمِنُ
هُ اعْتَضُ^(١) مُجَانِسَ تِلْكَ الْعَيْنِ مُنْتَقِلًا

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : الْفِعْلُ إِذَا أُنْ سُنِدَ إِلَى الظَّاهِرِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ أُسْنِدَ
إِلَى الظَّاهِرِ بَقِيَ عَلَى حَالِهِ لَوْ لَمْ يُسْنِدَ .

وَإِنْ أُسْنِدَ إِلَى الضَّمِيرِ ، فَإِنْ كَانَ مُسْتَتِرًا فَكَالظَّاهِرِ .

وَإِنْ كَانَ بَارِزًا : فَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا فَكَالظَّاهِرِ .

وَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا : فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا^(٢) يُسْكَنُ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ وَهُوَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ فَحَالَ

الْأَلْفِ أَنْ [يُسْكَنَ]^(٣) بَفَتْحٍ مَا قَبْلَهَا ، وَلَا يَقَعُ فِي الْفِعْلِ شَيْءٌ مِنَ التَّغْيِيرِ^(٤) لَذَلِكَ .

وَحَالَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَنْ يُجْرِكَ آخِرُ الْفِعْلِ بِحَرَكَةٍ مُجَانِسِهَا .

فَإِنْ كَانَ آخِرُ الْفِعْلِ مُمَاثِلًا لِلْيَاءِ وَالْوَاوِ أَوْ كَانَ أَلْفًا حُذِفَ ، وَكَانَ مَا قَبْلَهُ عَلَى حَرَكَتِهِ^(٥) الَّتِي

كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ الْحَذْفِ .

وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ وَآوًا وَالْآخِرُ يَاءً أَوْ بِالْعَكْسِ حُذِفَ الْآخِرُ ، وَجُعِلَتِ الْحَرَكََةُ الْمُتَجَانِسَةُ^(٦)

عَلَى مَا قَبْلَهُ .

وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُسْكَنُ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ وَهُوَ التَّاءُ وَالنُّونُ وَنَا ، فَإِنْ مَا قَبْلَهُ مِنْ مُعَلٍّ يُحَذَفُ مَاضِيًا

كَانَ أَوْ مُضَارِعًا أَوْ أَمْرًا ثَلَاثِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ .

وَحَالُهُ فِيهَا عَدَا الْحَذْفِ مِنْ إِعْلَالٍ وَغَيْرِهِ مِثْلَ حَالِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْإِسْنَادِ .

وَيَخْتَصُّ الْمَاضِي الثَّلَاثِي الْمُنْتَصِرُ الْمَعْلُّ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ لِبَيَانِ النَّقْلِ وَالْوَزْنِ كَمَا

(١) فِي (ح) (اعترض) .

(٢) (لا) ساقطة من (ح) .

(٣) زيادة من (ت) .

(٤) قِي (ح) النقص .

(٥) فِي (ط) : حركه .

(٦) فِي (ت) و(ط) : المجانسة .

تَقَدَّمَ .

وأعلُّوا^(١) الفَاءَ لإِعْلَالِ العَيْنِ ؛ كما أعلُّوا العَيْنَ لِلَّامِ فِي «يَغْزُو وَيَرْمِي» ، لِأَنَّ «فَعَلَ» بِالْفَتْحِ يَأْتِي مُسْتَقْبَلُهُ بِالْوَجْهِينِ .

فَلَمَّا التَزَمُوا فِي «يَغْزُو وَيَرْمِي» وَجْهًا وَاحِدًا كَانَ إِعْلَالًا ، وَفَعَلُوا ذَلِكَ لِئَلَّا يَقَعَ الإِجْحَافُ بِحَذْفِ العَيْنِ وَحَرَكَتِهَا مَعًا ، فَاقْتَصَرُوا عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَمِثَالُ ذَلِكَ (قُلْتُ ، وَبِعْتُ ، وَطُلْتُ وَخِفْتُ)^(٢) .

وَأَصْلُ قَالَ (قَوْلَ) بِالْفَتْحِ ، فَلَمَّا أُسْنِدَ إِلَى الضَّمِيرِ وَاتَّصَلَ بِهِ سَكَنَ آخِرُهُ ؛ لِئَلَّا تَجْتَمِعَ أَرْبَعُ مُتَحَرِّكَاتٍ فِيهَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ لِالتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، بَعْدَ نَقْلِ الضَّمَّةِ الْمُقَدَّرَةِ عَلَيْهَا إِلَى الفَاءِ ، وَهَذِهِ الضَّمَّةُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ فِي الفَاءِ أَوْلَا مِنْ غَيْرِ نَقْلِ لِأَنَّ أَوَّلَ الفِعْلِ لَا يُضْمُّ فِي الإِسْنَادِ إِلَى الفَاعِلِ ، فَهِيَ إِذَا مَنُوقِلَةٌ مِنَ العَيْنِ وَنَقِلْهَا إِمَّا مِنْ «فَعَلَ» أَصَالَةً كَقَوْلِهِ^(٣) :

لَا يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ [١/٢٢] وَلَا أُعْطِيهِمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدْبَا
أَوْ تَحْوِيلًا لَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصَالَةً لِلتَّعَدِّي فَتَعَيَّنَ التَّحْوِيلُ .

وَكَلَامُ المَصْنُفِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي المَاضِي الثَّلَاثِيَّ .

فَقَوْلُهُ (الثَّلَاثِيَّ) : نَعْتُ لِلْمَاضِي ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا بَابُ المَاضِي ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَنْ ذِكْرِ الثَّلَاثِيَّ لَمْ يَضُرَّهُ لِأَنَّ الكَلَامَ فِيهِ .

وَقَوْلُهُ : (إِذَا اعْتَلَّتْ) : الصَّوَابُ : إِذَا عَلَّتْ ، وَعُلُّ مُسْتَعْمَلٌ فِي هَذَا ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : اعْتَلَّتْ

(١) فِي (ح) (وَاعْلَم) .

(٢) يَنْظُرُ : المَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٢/٤٤٠ .

(٣) هُوَ سَهْمُ بَنِ حَنْظَلَةَ بَنِ جَاوَانَ بَنِ خُوَيْلِدِ الغَنَوِيِّ . تَنْظُرُ تَرْجُمَتَهُ فِي : الإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ : ١٦/٥ ، وَخَزَانَةُ الأَدَبِ : ٩/٤٣٥ .

وَالْبَيْتُ مِنَ البَسِيطِ ، وَهُوَ لِسَهْمِ بَنِ حَنْظَلَةَ ، لَهُ فِي الأَصْمَعِيَّاتِ : ٥٦ ، وَخَزَانَةُ الأَدَبِ : ٩/٤٣٢ ، ٤٣٤ ، وَلِسَانَ العَرَبِ (حَسَن) ١٣/١١٥ ، وَنُسِبَ إِلَى أَبِي المُنْهَالِ البَصْرِيِّ ، وَلَأَبِي خِرَاشِ الهِذَلِيِّ ، رَاجِعُ مَعْجَمِ شَوَاهِدِ النُّحُوِّ الشَّعْرِيَّةِ : ١/٣٧ . وَرَوَى مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ فِي إِصْلَاحِ المَنْطِقِ : ٣٥ ، وَالْخِصَائِصُ : ٣/٤٠ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : «حُسْنٌ» ، وَالأَصْلُ «حَسَنٌ» الَّتِي لِلْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ ، فَنَقَلْتُ الضَّمَّةَ مِنَ السِّينِ إِلَى الحَاءِ .

مُطَاوِعُ أُعِلَّتْ^(١) .

واحتَرَزَ بـ «الثُّلاثِيَّ» من غيره كـ : أَجَادَ وَأَقَالَ وَأَبَانَ وَأَخَافَ وَاسْتَعَانَ وَانْقَادَ ، فَإِنَّهَا لَا تُعَيَّرُ لِئَلَّا يَخْرُجَ عَن كَلَامِهِمْ بِبَقَاءِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَزْنٍ لَمْ يَرِدْ .

وَلِتَحْصِيلِ الْحَاصِلِ فِي نَحْوِ : اسْتَعَاذَ ، وَأَجَادَ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ بِالنَّقْلِ قَدْ حَصَلَ قَبْلُ ، وَلِإِجْحَافِ بِالْكَلِمَةِ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالثُّلاثِيَّ .

وَإِنَّمَا لَمْ تُعَلَّ فِي نَحْوِ «بَاعَ وَخَافَ» بِالنَّقْلِ خَوْفَ اللَّبْسِ بِنِيَّةِ الْمَفْعُولِ^(٢) عِنْدَ أَكْثَرِ الْعَرَبِ وَهُمْ الْكَاسِرُونَ فِي بَابِ الْمَجْهُولِ ، وَحَمَلِ عَلَيْهَا (قَالَ) طَرْدًا لِلْبَابِ ، وَلِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ «قَوْلًا»^(٣) فَيَلْبَسُ . هَكَذَا يَقُولُ سَبِيوِيهِ^(٤) ، وَنَحْوُ مِنْهُ لِأَبِي عَلِيٍّ^(٥) .

وَفَرُّوا مِنَ اللَّبْسِ فِي «قَالَ وَبَاعَ» ، وَلَمْ يَفَرُّوا مِنْهُ فِي «قُلْتُ وَبِعْتُ وَخِفْتُ» ، وَفَعَلُوا النَّقْلَ مَعَ الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ ، وَلَمْ يُرَاعُوا اللَّبْسَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا النَّقْلَ فِي حَالٍ ، وَتَرَكُوهُ فِي أُخْرَى ، عَلَامَةٌ فَارِقَةٌ بَيْنَ الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ لِلْمَفْعُولِ لِلزَّمِّ ، وَلِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ لَا يُجْحَفُوا بِالْكَلِمَةِ إِذْ كَانُوا مُضْطَرِّينَ إِلَى زَوَالِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ اسْتِثْقَالًا ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَاسْتَقْلُوا حَذْفَ الْعَيْنِ وَحَرَكَتَهَا ، فَانْقَلَبُوا لِذَلِكَ .

وَقِيلَ إِنَّهُمْ نَقَلُوا لِيَدْلُوا بِالتَّغْيِيرِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُتَّصِرٌ ، وَلِذَا لَا يَكُونُ هَذَا فِي الْحُرُوفِ جُمُودِهَا كـ : لَيْتَ ، وَلَا فِي غَيْرِ الْمُتَّصِرِ كـ : لَيْسَ ، فَإِذَا قُلْتَ : لَسْتَ ، لَمْ تَكُنْ ثُمَّ حَرَكَةُ تَدُلُّ عَلَى الْعَيْنِ ، كَذَا قِيلَ .

وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي «لَيْسَ» حَرَكَةٌ فَتَنْقَلُ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ اعْتِبَارًا بِالْأَصْلِ ، فَإِنَّ أَصْلَهَا إِمَّا «فَعَلَ» [بِالْكَسْرِ]^(٦) ، وَإِمَّا فَعَلَ بِالضَّمِّ^(٧) فَيَمْنُ قَالَ : لُسْتُ بِضَمِّ اللَّامِ .

(١) فِي (ط) : اَعْتَلَّتْ .

(٢) يَنْظُرُ : الْمَتَعُ فِي التَّصْرِيفِ : ٤٥٣ / ٢ .

(٣) (قَوْل) سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) .

(٤) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ : ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٥) يَنْظُرُ التَّكْمَلَةُ : ٥٨٥ .

(٦) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٧) قَالَ الثَّمَانِينِيُّ فِي شَرْحِ التَّصْرِيفِ : ٤٣٩ - ٤٤٠ : «لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا (لَيْسَ) ؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَ لَا يَسْكُنُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لَيْسَ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ : «فَعَلَ» مِمَّا عَيْنُهُ وَلَا مِثْلَهُ يَاءٌ . فَلَمَّا بَطُلَ أَنْ

واحترز بقوله (اعتلت) من نحو: «عَوْرَ وَحَوْلَ وَصَيْدَ وَهَوِيَّ» فَإِنَّهُ لَا يُنْقَلُ عِنْدَ الْإِسْنَادِ .
 وقوله: (بتا) أصله المَدُّ وَقَصْرُهُ ضُرُورَةٌ .
 والإضمارُ يَشْمَلُ التَّكْلِمَ وَالخِطَابَ .
 وقوله: (أو نونه) يُرِيدُ نُونَ الْإِنَاثِ ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ (نا) إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ (نا) فِي النِّقْلِ وَالْحَذْفِ مُوَافِقَةً لَهَا فِي الْعِلَّةِ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا .
 وقوله: (وَإِذَا فَتَحًا يَكُونُ ، إِلَى آخِرِهِ) ظَاهِرٌ فِي أَنَّ التَّحْوِيلَ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْإِسْنَادِ إِلَى الضَّمِيرِ لَا قَبْلَهُ لِقَوْلِهِ: (فَمِنْهُ اعْتَضُ) أَي: مِنَ الْفَتْحِ عَوَّضٌ^(١) وَانْقُلْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا .
 وقال أبو عثمَان: «إِذَا قُلْتَ: فَعَلَّ ، صَارَتِ الْعَيْنُ تَابِعَةً لِلْفَاءِ ، وَذَلِكَ بَاعٌ ، وَقَالَ^(٢) ، وَخَافَ ، وَهَابَ ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ كَرَاهَةً أَنْ يَلْتَبَسَ ب: فَعَلَّ وَأَخَوَاتِهَا ، حَيْثُ أَتَبَعُوا الْعَيْنَ الْفَاءَ ، وَقَالُوا: بُوعَ وَقُولُ^(٣) .
 قال أبو الفتح: «هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَبِي عَثْمَانَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَنْقُلُونَ «بِيعَ وَقَوْمَ» إِلَى [٢٢/ب] بِبِيعَ وَقَوْمَ ، كَمَا يَنْقُلُونَ^(٤) «بِيعْتُ وَقَوْمْتُ» إِلَى «بِيعْتُ وَقَوْمْتُ» لَا فَصْلَ بَيْنَ فَعَلٍ وَفَعِلْتُ» .
 وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ عَنْ هَذَا فَقَالَ: «نَعَمْ يَنْقُلُونَ «فَعَلَّ» كَمَا يَنْقُلُونَ فَعِلْتُ»^(٥) .
 وَاَعْلَمُ أَنَّ هَذَا النِّقْلَ قَدْ يَأْتِي فِي فِعْلِ غَيْرِ مُسْنَدٍ إِلَى الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ ، وَذَلِكَ فِي «زَالَ وَكَادَ» أُخْتِي كَانَ وَعَسَى ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٦) :

يَكُونُ «فَعَلَّ» وَ«فَعُلَّ» ثَبِتَ أَنَّ أَصْلَهَا «فَعِلَّ» .

(١) قَوْلُهُ (أَي: مِنَ الْفَتْحِ عَوَّضٌ) سَاقِطٌ مِنْ (ح) .

(٢) (قَالَ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) .

(٣) يَنْظُرُ: الْمَنْصَفُ: ٢٥١/١ .

(٤) فِي (ط): يَفْعَلُونَ .

(٥) يَنْظُرُ: الْمَنْصَفُ: ٢٥١/١ .

(٦) هُوَ خُوَيْلِدُ بْنُ مَرَّةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ سَعْدِ الْهَذَلِيِّ ، يَكْنَى بِأَبِي خِرَاشٍ .

تَنْظُرُ تَرْجَمَتُهُ فِي: الْأَغَانِي: ٦٣٧/٢١-٦٥٠ ، وَخِرَازَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٤٣/١ .

وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ وَلَهُ فِي دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ: ١٤٨/٢ ، وَشَرَحَ أَشْعَارَ الْهَذَلِيِّينَ: ١٢٢٠/٣ ،

وَالْأَغَانِي: ٦٣٩/٢١ ، بِرِوَايَةِ (كَادَ) وَصَدْرُهُ: * فَتَسْخَطُ أَوْ تَرْضَى مَكَانِي خَلِيفَةَ*

وَالْمَحْكَمُ: ٧٩/٧ ، وَبِلا نِسْبَةٍ فِي الْمَنْصَفِ: ٢٥٢/١ ، وَالْمَمْتَعُ: ٤٣٩/٢ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (كَيْدٌ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ إِذْ نَقَلَ حَرَكَةَ عَيْنِهِ إِلَى الْفَاءِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، وَمُسْنَدٌ لِلظَّاهِرِ .

وَكَيْدَ ضِبَاعٍ^(١) الْحَيِّ يَأْكُلْنَ جُتِّي وَكَيْدَ خِرَاشٍ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتَمُ

وَعِلَّةُ ذَلِكَ مَعَ قَلْبِهِ أَمَّنُ اللَّبْسِ لِأَنَّ (فُعَلَ) لَا يُبْنَى مِنْهُمَا .

وَحَفَفَ الْمُصَنَّفُ الثَّلَاثِيَّ ضَرُورَةً .

ووزن (اعْتَضُ) على اللفظ «أفتل» ، وأصله : اعتوض «أفتعل» من العوض .

تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين .

ومعنى افتعل^(٢) فيه : الاتخاذ .

و(مُنتقلاً) : حالٌ من «مجانس» وهو اسم فاعل من «انتقل» ، وهو إما [بمعنى]^(٣) تفعلل أو

مطأوع «فعل» .

ويجوز أن يكون حالاً من فاعل «اعتض» ، أي عَوْض [في]^(٤) حال كونك ناقلاً ، وهي

حالٌ مقدرةٌ . و«افتعل» على هذا بمعنى المجرد .

ويجوز أن يكون اسم مفعولٍ ، وانتقل : موافقٌ نقل^(٥) .

و (منه) متعلقٌ بـ«اعتض» .

وفي كثيرٍ من النسخ : «فَعْنَهُ» ، وهو أحسنُ .

(١) في (ح) سباع .

(٢) في (ح) الافتعال .

(٣) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٤) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٥) ردُّ أطفيش هذا الوجه قائلاً : «ويردُّه أن المتكلم المعروض لا يكون ناقلاً» ، ١٥٢ / ١ .

[الباب الثاني]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [ورضي عنه] ^(١) :

بَابُ أِبْنِيَّةِ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ فِيهِ ^(٢)

كَأَعْلَمَ الْفِعْلُ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ مَعَ وَالِي، وَوَلَى، اسْتَقَامَ، احْرَنْجَمَ، أَنْفَ صَلا

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التُّكلان : لَمَّا فَرَّغَ مِنْ أِبْنِيَّةِ الْمَجْرَدِ ، شَرَعَ فِي أِبْنِيَّةِ الْمَزِيدِ فِيهِ .
وَلَمَّا كَانَتْ أُصُولُ الْأَسْمَاءِ ثَلَاثِيَّةً ، وَرُبَاعِيَّةً ، وَخُمَاسِيَّةً ^(٣) ، كَانَتْ أُصُولُ فُرُوعِهَا ثَلَاثِيَّةً
وَرُبَاعِيَّةً ، فَنَقَصَتْ عَنِ الْأَصْلِ مَرْتَبَةً ^(٤) لِلْفَرَعِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ لِلثَّقَلِ وَالضَّعْفِ .
وَأَدَلَّةُ الزِّيَادَةِ عَدَّهَا بَعْضُهُمْ ^(٥) عَشْرَةً ، وَآخَرُونَ ^(٦) تِسْعَةً ، وَآخَرُونَ ^(٧) سَبْعَةً ، وَأَكْثَرُهُمْ ^(٨)
اِقْتَصَرَ عَلَى سِتَّةٍ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ لِأَنَّ مَا زَادَ يَرْجِعُ إِلَيْهَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

فَإِذَا سَقَطَ حَرْفٌ مِنْ أَصْلِ لِعَايِرٍ عَلَّةٌ دَلَّ عَلَى زِيَادَتِهِ ^(٩) ، وَيُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِهِمْ ^(١٠)
بِالِاشْتِقَاقِ ^(١١) ، وَهُوَ أَقْرَبُ الْأَدَلَّةِ إِلَى الضَّبْطِ ، وَأَصَحُّهَا عَلَّةٌ ^(١٢) ، وَأَقْوَى مَا يَكُونُ وَأَدَلَّةٌ فِي

(١) زيادة من (ح) و(ط) و(م) ، وفي (م) ورضي عنه بمنه وكرمه .

(٢) هذا باب تحته ثلاثة فصول : الأول : فصلٌ في الفعل المضارع ، والثاني : فصل في فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، والثالث : فصل في فعل الأمر .

(٣) (خماسية) ساقطة من (م) .

(٤) (مرتبة) ساقطة من (ح) .

(٥) كالمراذي : ١٥٢٩/٣ ، والشاطبي : ٤٤٩/٨ ، والأشموني : ١٧١٠/٤ .

(٦) كابن عصفور في الممتع : ٣٩-٤٠/١ ، وأبي حيان في ارتشاف الضرب : ٢٢/١ ، والتسهيل : ٢٢٩ .

(٧) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح : ٣٣٢/٥ .

(٨) كعلاء الدين القوشجي في عقود الزواهر في الصرف : ٢٧٤ .

(٩) في (م) زيادة .

(١٠) في (م) اصطلاح الاشتقاق .

(١١) ينظر : التكملة : ٥٥١ .

(١٢) ينظر : شرح الملوكي : ١١٩ .

الأفعالِ ، وفي الصِّفَاتِ جَرَيَانِهَا عَلَى^(١) الأفعالِ ، وفي الأَسْمَاءِ الأَعْلَامِ لَأَنَّهَا مَنْقُولَةٌ ، ونَقْلُهَا نَوْعٌ^(٢) من التَّصْرِيفِ ، وَيَكُونُ فِي الأَجْنَاسِ^(٣) ، ولا يَعتَبَرُه النِّحْوِي لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ وَلَا يَطَّرِدُ .
وَالِاشْتِقَاقُ : صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ وَأَكْبَرٌ^(٤) .

فإن كَانَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ تَنَاسُبٌ فِي اللَّفْظِ وَالتَّرْتِيبِ ، فَهُوَ الصَّغِيرُ ، وَهُوَ المُرَاعَى فِي الأَدَلَّةِ عَلَى الزِّيَادَةِ .
وَإِنْ تَنَاسَبَا فِي اللَّفْظِ دُونَ التَّرْتِيبِ ف : كَبِيرٌ^(٥) ك : جَذَبَ وَجَبَدَ .
وَالأكْبَرُ : أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَنَاسُبٌ فِي المَخْرَجِ فَقَط . ك : نَهَقَ وَنَعَقَ^(٦) .
وَقِيلَ : إِنَّهُ ضَرْبَانِ^(٧) بِالنَّظَرِ^(٨) إِلَى هَذَا البَابِ أَكْبَرُ وَأَصْغَرُ .
فالأَكْبَرُ أَنْ تَكُونَ المَادَّةُ وَاحِدَةً ، وَيخْتَلِفُ حَالُهَا بِالتَّرْتِيبِ ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ تُدَلُّ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ كَعَقْدِ تَرَكَيبِ : قَ وَ لَ عَلَى مَعْنَى الخِفَّةِ وَالسَّرْعَةِ^(٩) .
وَمَنْ قَالَ بِدَلَالَتِهِ أَبُو الفَتْحِ ، وَرُبَّمَا رَكَّنَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ^(١٠) .
[٢٣/١] وَالأَصْغَرُ حَدُّهُ بِأَنَّهُ إِنْشَاءٌ مُرَكَّبٌ مِنْ مَادَّةٍ يُدَلُّ عَلَيْهَا وَعَلَى مَعْنَاهُ ، وَهُوَ المَعْوَلُ عَلَيْهِ
كَمَا قُلْنَا كدَلَالَةِ «أَحْمَرٍ» عَلَى الحُمْرَةِ^(١١) ، وَمَنْ قَامَتْ بِهِ .

- وَمِنَ الأَدَلَّةِ المُسَمَّيَةِ عِنْدَهُم بِالتَّصْرِيفِ ، وَهُوَ سُقُوطُ حَرْفٍ مِنْ فِرْعِ ك «أَلِفَ سِرَاجٍ» فِي «سُرْجٍ»

(١) فِي (م) فِي .

(٢) فِي (ط) فِرْع .

(٣) يَنْظُرُ : ارْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٢٥ / ١ ، وَالمِزْهَرُ : ٣٥٠ / ١ .

(٤) يَنْظُرُ : مِرَاحُ الأُرُوحِ : ١٩ .

(٥) (كَبِيرٌ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) ، وَفِي (م) كَثِيرٌ .

(٦) يَنْظُرُ : المِرْجَعُ السَّابِقُ .

(٧) يَنْظُرُ : الخِصَائِصُ : ١٣٣ / ٢ ، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٢٢ / ١ .

(٨) (بِالنَّظَرِ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ط) .

(٩) يَنْظُرُ : الخِصَائِصُ : ١٣٤ - ١٣٥ ، وَالمِمْتَعُ : ٤٠ / ١ .

(١٠) قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ فِي الخِصَائِصِ : ٣٣٣ / ٢ : «وَهَذَا مَوْضِعٌ لَمْ يُسَمِّهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ؛ غَيْرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ

- رَحِمَهُ اللهُ - كَانَ يَسْتَعِينُ بِهِ ، وَيُجَلِّدُ إِلَيْهِ ، مَعَ إِعْوَازِ الاِشْتِقَاقِ الأَصْغَرِ ، لَكِنَّهُ مَعَ هَذَا لَمْ يَسَمِّهِ ، وَإِنَّمَا

كَانَ يَعتَادُهُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ، وَيَسْتَرُوحُ إِلَيْهِ ، وَيَتَعَلَّلُ بِهِ» وَيَنْظُرُ : المِمْتَعُ : ٤٠ / ١ .

(١١) يَنْظُرُ : المِمْتَعُ : ٤١ / ١ ، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٢٣ / ١ .

وهو عكس الاشتقاق ؛ لأنَّ الاشتقاق استِدلالٌ بالأصلِ ، والتَّصريفُ استِدلالٌ بالفرع^(١) .

- ومن الأدلَّةِ اختِصاصُ الحرفِ بموضعٍ لا يقعُ فيه إلا حرفٌ من حروفِ الزيادة^(٢) ك: نُونِ كِتِّتْأُو وَقِنْدَأُو وَسِنْدَأُو وَكِنْدَأُو وَحِنْطَأُو . والكتِّتْأُو^(٣) بالتاء والثاء : الألقى ، والسِّنْدَأُو^(٤) والقِنْدَأُو^(٥) : الخفيفُ ، والكِندَأُو : الجَمَلُ الغليظُ^(٦) ، والحِنْطَأُو : العَظِيمُ البطنِ^(٧) .

ووزنُها كُلُّها «فِنَعَلُو»^(٨) فلا يوجدُ هذا الوزنُ^(٩) ثانيه ساكنٌ غيرٌ مُدغمٍ إلا نونًا . ولو كانَ أصلاً لوقعَ موقِعُهُ «راءٌ» ك: «سِرْدَأُو»^(١٠) مثلاً ، أو «ذالٌ»^(١١) ك: «جِدْعَأُو» مثلاً .

- ومن أدلَّةِ الزيادةِ ، عدمُ النَّظيرِ^(١٢) ك: «تَنُفَلُ»^(١٣) بفتحِ التاء الأولى وضمِّ الفاء ، وهو : وَلَدُ الثَّعَلِبِ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٥ / ١ .

(٢) ينظر : الممتع : ٥٦ / ١ ، وارتشاف الضرب : ٢٦ / ١ .

(٣) الكتِّتْأُو : عظيم اللحية ، ينظر : لسان العرب (كتأ) : ١٣٧ / ١ ، أبنية الأسماء والأفعال المصادر : ٢٠١ .

(٤) السِّنْدَأُو : الخفيف ، وقيل : القصير ، وقيل : الجريء المقدم . ينظر : لسان العرب (سندا) : ٩٥ / ١ .

(٥) القِنْدَأُو : السبيء الخلق والغذاء ، وقيل : الخفيف . ينظر : لسان العرب (قنداو) : ١٢٨ / ١ ، وأبنية

الأسماء والأفعال والمصادر : ٢٠١ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢٧٠ / ٤ .

(٧) ينظر : لسان العرب (حنطأو) : ٦١ / ١ ، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٢٠١ .

(٨) في (ح) ففعل . ينظر : الكتاب : ٢٦٩ / ٤ ، والممتع : ٥٦ / ١ ، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٢٠١ .

(٩) في الأصل : الوجه . وأثبت ما وجد في باقي النسخ لأنه أنسب للسياق .

(١٠) ينظر : الممتع : ٥٦ / ١ ، وارتشاف الضرب : ٢٦ / ١ ، وتوضيح المقاصد : ١٥٢٨ / ١ .

(١١) في الأصل و(ح) جيم . وما أثبتته هو الصواب .

(١٢) ينظر : الممتع : ٥٧ / ١ ، وارتشاف الضرب : ٢٧ / ١ ، وعنقود الزواهر : ٢٧٥ .

(١٣) التتفل : الثعلب ، وقيل : جروه . ينظر : لسان العرب (تفل) : ٧٧ / ١١ .

ف: تاوؤه زائدة؛ لأنَّ أصلها توقع في وزن «جَعْفُر» وهو مفقود^(١).
وكثيرٌ يمثِّل عدم النَّظير ب: «إِمَعٍ وإِمَعَةٍ»^(٢)، وهو العَيْيُّ الفَدْمُ الَّذِي لا رَأْيَ له، ولا صَيُّورٌ^(٣)، ويقولون: لو كانت الهمزة زائدة لأدَّى إلى وجودِ إِفْعَلَةٍ في الصِّفَاتِ، وهو فيها مَفْقُودٌ، وهذا في الحقيقة مِنْ أدِلَّةِ الأَصَالَةِ^(٤).
والأشبهُ بهذا هذا أن يُسْتَشْنَى مِنْ دَلِيلِ الكَثْرَةِ، فَإِنَّ الهمزة إِذَا تَصَدَّرَتْ في مثل هذا فالأكثرُ زيادتها إِلاَّ أن تَوَقَّعَ في محذُورٍ كَعَدَمِ النَّظِيرِ في إِمَعَةٍ^(٥).
وحُرُوفُ الزِّيَادَةِ لغيرِ التَّضْعِيفِ جُمِعَتْ في تَرَكيبٍ أَحْسَنُهَا.
سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ^(٦) عَنِ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ: أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ^(٧)
ف: أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ هِيَ [الحُرُوفُ]^(٨) الَّتِي تُزَادُ.
وَمَعْنَى كَوْنِهَا زَوَائِدُ أَنَّ الزَّائِدَ لغيرِ تَضْعِيفٍ لا يُخْرِجُ عنها - لا أَنَّهَا لا تَكُونُ إِلاَّ زَائِدَةً - لِأَنَّهَا
قَدْ تَكُونُ أَصُولًا، كَمَا تَكُونُ زَوَائِدَ.
وَلَيْسَ مَعْنَى الزِّيَادَةِ فِيهَا تَجَرُّدُهَا عَنِ الفَائِدَةِ، [بل]^(٩) بِمَعْنَى إِنَّ «ضَارِبًا» مِثْلًا الَّذِي دَلَّ مِنْهُ عَلَى
الحَدَثِ الضَّادُ والرَّاءُ والبَاءُ، والأَلْفُ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى أَصْلِ المَادَّةِ وَهُوَ الفَاعِلُ.
وَأَمَّا الزِّيَادَةُ لِلتَّضْعِيفِ فَتَكُونُ فِي الحُرُوفِ كُلِّهَا إِلاَّ الأَلْفَ^(١٠).
وَفَوَائِدُ الزِّيَادَةِ سَبْعٌ^(١١):

- (١) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/١٥٢٨، وعنقود الزواهر: ٢٧٥.
- (٢) ينظر: لسان العرب (أمع): ٣/٨.
- (٣) في (م) صبور.
- (٤) ينظر: الكتاب: ٤/٣٠٨، والتكملة: ٥٥٣، والممتع: ١/٢٣٤، وارتشاف الضرب: ١/١٩٤.
- (٥) نقل أطفيش كلام التلمساني في هذا الموقع. ينظر شرحه: ١٧٠/٢.
- (٦) في (ح) حروف الزيادة. وفي (م) حروف الزائدة.
- (٧) البيت من الطويل وهو في كافية ابن مالك ٢/٣٦٠، وشرح الشافية: ٢/٣٣١.
- (٨) زيادة من (ت) و(ح) و(ط).
- (٩) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م).
- (١٠) ينظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح: ٥/٣٢٨.
- (١١) ينظر: المنصف: ١/١٣-١٥، واللباب: ٢/٢٢٥، والممتع في التصريف: ١/٢٠٤-٢٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/٥٢٧، وشرح الأشموني: ٤/٤٢٧، والهمع: ٦/٢٤٤.

- زِيَادَةُ الْمَعْنَى .

كحُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَأَلْفِ فَاعِلٍ ، وِوَاوُ مَفْعُولٍ ، وَزِيَادَتِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ ، وَزِيَادَةُ التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

- وَزِيَادَةُ الْإِلْحَاقِ .

مِثْلُ وَاوِ «كَوْثَرٍ» ، وَ«جَهْوَرٍ»^(١) ، وَيَاءُ «صَيْرَفٍ» ، وَأَلْفِ «شَمَّالٍ» ، وَأَلْفِ «أَرْطَى» .

- وَزِيَادَةُ الْمَدِّ .

ك: سِرْبَالٍ وَقِنْدِيلٍ وَعَجُوزٍ .

- وَزِيَادَةُ التَّعْوِيضِ .

ك: سِينِ «اسْطَاعٍ» ، وَهَاءِ «أَهْرَاقٍ» ، وَتَاءِ «زَنَادِقَةٍ» .

- وَزِيَادَةُ التَّكْثِيرِ .

ك: مِيمِ «أَبْنَمٍ ، وَرُزُقِمٍ ، وَسُهْتَمٍ»^(٢) زِيدَتِ الْمِيمُ فِيهَا تَفْخِيمًا لِلْمَعْنَى .

- وَزِيَادَةُ الْبَيَانِ .

ك: هَاءِ سُلْطَانِيهِ ، وَكِتَابِيهِ .

- وَزِيَادَةُ الْإِمْكَانِ .

ك: أَلْفِ الْوَصْلِ وَهَاءِ «عِهْ ، وَشِهْ ، وَلِهْ» .

وَقد عَلِمْتَ أَنَّ الْفِعْلَ ثُلَاثِيًّا وَرُبَاعِيًّا ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَمْثَلُهُ ذَلِكَ .

فَأَمَّا «فَعَلَّ»^(٣) بِالْفَتْحِ فَلَا يَنْغَيِّرُ لِحْفَتَهُ .

(١) فِي (الأصل) و(ح) و(م) جَوْهَرٍ .

(٢) فِي (ح) سْتَهْمٍ . وَفِي (م) : سْتَمٍ .

(٣) يَتَحَدَّثُ هُنَا عَنْ أَوْزَانِ الثُّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ (مَفْتُوحِ الْعَيْنِ وَمَكْسُورِهَا وَمُضْمُومِهَا)

وأما المضموم فيجوز فيه الإسكان تخفيفاً^(١) [ب/٢٣] فإن دخله معنى التَّعَجُّبِ فلك فيه مع ذلك أن تنقل حركة العين إلى الفاء^(٢) . وقد اختلف في هذا هل هو قياس أو سماع؟ .
ويجوز الإسكان في «فَعَلَ»^(٣) اسماً ك(عَضَدَ) ، وفي «فُعِلَ» ك(عُنُق)^(٤) .
وأما المكسور العين ك: عَلِمَ .
فإن كانت حرف حلق فإن^(٥) لك فيه التَّسْكِينُ واتباع الفاء للعين ، والتَّخْفِيفُ بإسكان العين بعد الاتباع ، وذلك نحو شَهَدَ^(٦) .
وكذا في الاسم نحو رَجِمَ .
فإن^(٧) كانت العين غير حلقية جاز لك فيه التَّسْكِينُ ، ورُبَّمَا وَجَدَ التَّسْكِينُ بعد الاتباع سماعاً لا قياساً - والله أعلم .

ومزيد الثلاثي سبعة وعشرون^(٨) . وينقسم إلى ثلاثة أقسام^(٩) :
الأوَّل : أن تكون زيادته للإلحاق ، ويكون على بناء الرَّبَاعِيِّ وذلك ستة أبنية .
فَوَعَلَ : ك: كَوَثَرَ .
وَفَيْعَلَ : ك: بَيْطَرَ^(١٠) .
وَفَعُولَ : ك: جَهَّوَرَ^(١١) .

-
- (١) ينظر : شرح الشافية : ٣٩ / ١ .
(٢) فيقال فيه (فُعِلَ) كقول الشاعر : *وَحُبَّهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ*
ينظر : شرح الشافية للرضي ٤٣ / ١ .
(٣) (في فَعَلَ) ساقط من (ح) .
(٤) ينظر ما جاء فيه من اللغات في أدب الكاتب : ٣٨٤ .
(٥) في (ت) و(ط) جاز .
(٦) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣٩ / ١ .
(٧) في (ت) و(ح) و(ط) وإن .
(٨) وفي شافية ابن الحاجب خمسة وعشرون بناءً . ينظر : الشافية في علم التصريف : ١٧ .
(٩) ينظر : الشرح الملوكي : ٦٤ ، والممتع في التصريف : ١٦٦ / ١ ، وارتشاف الضرب : ١٦٨ / ١ .
(١٠) أي : عمل البيطرة وهي معالجة الدواب ، وهو من البطر أي : الشق . ينظر : لسان العرب (بطر) : ٦٩ / ٤ . وينظر : المنصف : ٣٩ / ١ .
(١١) أجهر الكلام أعلن به وأظهره . ينظر : لسان العرب (جهر) : ١٥٠ / ٤ . ينظر : المنصف : ٣٩ / ١ .

وَفَعَّلَ : ك: قَلَسَ^(١) وهو قليل .

وَفَعَّلَ : ك: شَمَّلَ^(٢) .

وَفَعَّلَ : ك: سَلَقَى^(٣) .

فهذه للإلحاق ب: فَعَّلَ ، والدليل على كونها مُلْحَقَةً جَرِيئًا عليه في المصدر وغيره .

وتلحق التاء هذه الأبنية كما لحقت ما هي مُلْحَقَةٌ به ، وتلحق أيضًا في «مَفْعَل»^(٤)

ك: «تَمَسَّكَن» و«تَمَدَّرَع» وهما على تقدير مَسْكَن ومَدَّرَع ، وقيل إنَّه لم يُنطَق بهما .

والثاني : ما جاء على شَكْلِ المَلْحَقِ ، وليس بِمُلْحَقٍ وذلك «أَفْعَل» و«فَاعَل» و«فَعَّل»^(٥) .

وتلحق التاء «فَعَّل» و«فَاعَل» ، تقول : ضَارَبَ وَتَضَارَبَ ، وَكَلَّمَ وَتَكَلَّمَ ، والدليل على أنَّ

هذا النوع ليس بِمُلْحَقٍ عَدَمُ جَرِيَانِهِ .

والثالثُ : ما جاء على غير طريق المَلْحَقِ ، وذلك تسعة^(٦) أبنية :

ثلاثة حُمَاسِيَّةٌ : افْعَلَّ وانْفَعَلَّ وافتَعَلَّ .

وستة سُدَاسِيَّةٌ : استَفْعَلَّ .

وافْعَالٌ نحو : اِحْمَارٌ .

وافْعَوَعَلٌ نحو : اغْدُوْدَنَ^(٧) .

وافْعَوَّلٌ نحو : اعلَوَّطَ^(٨) .

(١) قَلَسَ : أي : ألبس القلنسوة . ينظر : لسان العرب (قَلَسَ) : ١٨١ / ٦ .

(٢) شَمَّلَ : أسرع . ينظر : لسان العرب (شَمَّلَ) : ٣٧١ / ١ .

(٣) سَلَقَ سَلَقًا : طعنه فألقاه على جنبه . ينظر : لسان العرب (سَلَقَ) : ١٦٢ / ١٠ .

(٤) في الأصل و(ح) و(م) تَمَفَعَل . وما أثبتته هو الصواب .

(٥) ينظر : التكملة : ٢٥٤ ، وشرح الملوكي : ٦٧ ، وعنقود الزواهر : ٣٤٦ .

(٦) في شرح الملوكي : ٧٤ عشرة أبنية .

(٧) اغْدُوْدَنَ النَّبْتُ إِذَا اخْضَرَ حَتَّى يَضْرِبَ إِلَى السَّوَادِ مِنْ شِدَّةِ رِيِّهِ ، وَشَعْرٌ غَدُوْدٌ وَمَغْدُوْدٌ : كَثِيرٌ

مَلْتَفٌ طَوِيلٌ . ينظر : لسان العرب (غَدَنَ) : ٣١١ / ١٣ .

(٨) يُقَالُ : اعلَوَّطَ بَعِيرَهُ اعلَوَّاطًا إِذَا تَعَلَّقَ بَعْتِقَهُ وَعَلَاهُ . ينظر : لسان العرب (علط) : ٣٥٥ / ٧ ،

والأفعال لابن القطاع : ٤١١ / ٢ .

- وأفَعَنْلَلْ نحو : اسْحَنْكَكَ^(١) ، والأصل سَحَكَ .
 وأفَعَنْلَى نحو : اسْلَنْقَى^(٢) .
 وكلاهما مُلْحَقٌ بـ: اِحْرَنْجَمَ من مزيد الرُّبَاعِي .

ومزيد الرُّبَاعِي : ثلاثة^(٣)

- تَفَعَّلَلْ نحو : تَدَخَّرَجَ .
 - وأفَعَنْلَلْ نحو : اِحْرَنْجَمَ^(٤) .
 - وأفَعَلَّلْ نحو : اطمَأَنَّ .

فخرج من هذا أن الأفعال كلها أربعة وثلاثون بناءً .

- عشرة منها بتاء المطاوعة ، وأحد عشر بألف الوصل : تسعة في الثلاثي ، واثنان في الرُّبَاعِي يبقى ثلاثة عشر : أربعة أصول ، وستة ملحقةً بالثلاثي ، وثلاثة على وزن الملحق وليست بملحقة .

ونعني بقولنا فيما سبق^(٥) «على غير طريق» الفعل الأصلي كـ: دَخَّرَجَ وَقَرَطَسَ ، وإلا فـ: اسْحَنْكَكَ واسْلَنْقَى مُلْحَقَانِ بـ: اِحْرَنْجَمَ^(٦) .
 هذا هو المعلوم عند الأكثرين في عدِّ المزيد .
 وزيدت أبنية شاذةً : فذكر ابن عصفور^(٧) «يَفَعَلُّ» كـ: يَزِنُّ لِحِيتهُ : صبغها باليرناء وهو الحِنَاءُ^(٨) .

- (١) يقال : اسْحَنْكَكَ الليل إذا اشتدت ظلمته . ينظر : لسان العرب (سحك) : ٤٣٨/١٠ ، والأفعال لابن القطاع : ١٧٥/٢ .
 (٢) اسْلَنْقَى : نام على ظهره . ينظر : لسان العرب (سلق) : ١٦٣/٠ ، والأفعال لابن القطاع : ١٧٦/٢ .
 (٣) ينظر : الممتع : ١٧٨-١٧٩/١ ، وارتشاف الضرب : ١٨١/١ ، وشرح الأشموني : ٤١٩/٤ .
 (٤) يُقَالُ : اِحْرَنْجَمَ القوم : اجتمع بعضهم إلى بعض . ينظر : لسان العرب (حرجم) : ١٣٠/١٢ ، والأفعال للسرقسطي : ٤٣٠/١ ، والأفعال لابن القطاع : ٢٧١/١ .
 (٥) ينظر ص ٢٠٥ .
 (٦) ينظر الخصائص : ٦١/٢ .
 (٧) ينظر : الممتع : ١٦٧/١ من أبنية الثلاثي المزيد الملحق بـ(فَعَلَّلَ) .
 (٨) ينظر : لسان العرب (رنأ) : ٨٩/١ ، والأفعال لابن القطاع : ٥٨/٢ .

وزاد «تَفَعَّلَتْ» ك: تَعَفَّرَتْ^(١) ، وزاد الزبيدي^(٢) أفعالاً تبرأ من عهدتها «أَفْعَيْلَ» ك: اهْيَيْخَ^(٣) ،

و«أَفْعَوْلَلَّ» ك: اعْثَوْجَجَ^(٤) و«أَفُونَعَلَّ» ك: احوَنْصَلَّ^(٥) .

قال : «ذَكَرَ صَاحِبُ كِتَابِ الْعَيْنِ^(٦) هَذِهِ الْأَفْعَالَ ، وَلَمْ أَسْمَعْهَا لِغَيْرِهِ ، وَلَا أَحَقُّهَا فَعُهِدَتْهَا عَلَيْهِ»^(٧) انتهى .

و«كِتَابُ الْعَيْنِ» فِيهِ مَنَاقِيرٌ لَا يَعْمَلُ عَلَى مَا انْفَرَدَ بِهِ لِمَا عَلِمَ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ نَسْبَتِهِ [٢٤/أ] إِلَى الْخَلِيلِ ، أَوْ لِكُونِهِ لَمْ يُصَحِّحْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَالَ الزَّبِيدِيُّ أَيْضًا : «وَقَدْ جَاءَ «فَنَعَلَ» حَكَى بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ سَبَبَ الزَّرْعِ وَأَسْبَلَ^(٨) ، وَدَقَعَ الرَّجُلَ : إِذَا افْتَقَرَ^(٩) ، وَكَثَّاتٌ^(١٠) لِحَيْتِهِ وَكَثَّاتٌ عَنْ أَبِي عبيدة .

(١) ينظر : الممتع : ١ / ١٦٨ ، من أبنية الثلاثي المزيد الملحق بـ(تَفَعَّلَ) ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ١٧١ .

(٢) هو محمد بن الحسن بن عبدالله بن مذحج بن محمد بن عبدالله بن بشر أبو بكر الزبيدي الأشبيلي ، صاحب طبقات النحويين ، حفظ اللغة ، وصنَّفَ : مختصر العين ، وأبنية سيبويه وغيره . توفي سنة (٣٧٩هـ) .

تنظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١ / ٨٤-٨٥ ، وإنباه الرواه : ٣ / ١٠٨ .

(٣) يُقَالُ : اهْيَيْخَتْ فِي مَشِيهَا اهْيَيْخًا ، وَهِيَ مَشِيَّةٌ فِي تَبَخْتٍ وَتَهَادٍ . ينظر : لسان العرب (هبخ) : ٣ / ٦٥ .

(٤) العَثَجُجُ : الجمع الكثير ، والعَثْوَجَجُ والعَثْوَجَجُ : البعير الضخم السريع . ينظر : لسان العرب (عجج) : ٢ / ٣١٨ ، والأفعال لابن القطاع : ٢ / ٤٠٨ .

(٥) احوَنْصَلَ الطائرُ : ثنى عنقه وأخرج حوصلته . ينظر : لسان العرب (حصل) : ١١ / ١٥٤ .

وينظر هذه الأوزان في كتابة الأسماء والأفعال والحروف أبنية كتاب سيبويه : ٣٢٩ .

(٦) ينظر : العين (اهبيخت) : ٣ / ٣٥٩ ، (اعثوئج) : ١ / ٢٢١ ، (احونصل) : ٣ / ١١٧ .

(٧) ينظر : الممتع : ١ / ١٧١ ، حيث قال : «فلم يذكرها أحدٌ إلا صاحب العين فلا يلتفت إليها» .

(٨) يُقَالُ : سَبَبَلَ الزَّرْعَ : أَي : خَرَجَ سَبَبَلُهُ . ينظر : لسان العرب (سبل) : ١١ / ٣٢١ .

(٩) يُقَالُ : دَقَعَ الرَّجُلُ دَقْعًا وَأَدَقَعَ : إِذَا افْتَقَرَ فَكَأَنَّهُ لَصِقَ بِالدَّقْعَاءِ . ينظر : لسان العرب (دقع - دنع) :

٨ / ٩٢-٩٠ ، وينظر : الممتع : ١ / ١٧١ .

(١٠) يُقَالُ : كَثَّأَ الزَّرْعَ : غَلَّظَ وَالتَّفَّ ، وَكَثَّأَ اللَّبْنَ وَالْوَبَرَ وَالبنت تكثتةً ، وكذلك كثأت اللحية . ينظر :

لسان العرب (كثأ) : ١ / ١٣٧ .

وَفَعِيلٌ : قالوا : طَشِيأً^(١) رَأْيُهُ ، وَرَهِيأً^(٢) ، إِذَا خَلَطَ .

وَأَفْوَعَلٌ^(٣) ك: أَكُوَهَدَّ^(٤) الْفَرخُ : إِذَا ارْتَعَدَ .

وَكَذَا أَكُوَأَلٌ^(٥) الرَّجُلُ : قَصَرَ فَهُوَ كَوَأَلٌ^(٦) .

ذَكَرَ هَذَا كُلَّهُ فِي آخِرِ بَابٍ مَا أَلْحَقَ مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ بِالرَّبَاعِيَّةِ^(٧) .

وَأَنْكَرَهُ^(٨) «غَيْرُهُ»^(٩) وَسُسْشِيرٌ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بَعْدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .

وَأَمَّا هَرَقْتُ وَهَرَحْتُ ، وَأَهْرَقْتُ ، وَأَسْطَاعَ فَلَا يُقَالُ إِنَّهَا مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيَّةِ ، قَالَ سَبْيُوِيَه - رَحِمَهُ اللَّهُ - : «وَأَمَّا هَرَقْتُ وَهَرَحْتُ - يُرِيدُ أَرَحْتُ - فَأَبْدَلُوا مَكَانَ الْهَمْزَةِ الْهَاءَ ، كَمَا تَحْذِفُ اسْتِثْقَالًا لَهَا ، فَلَمَّا جَاءَ حَرْفُ أَحْفُ مِنْ الْهَمْزَةِ لَمْ يَحْذِفْ فِي شَيْءٍ وَلِزِمَ لَزُومُ الْأَلْفِ فِي «ضَارِبٍ» ، وَأُجْرِي مَجْرَى مَا يَنْبَغِي^(١٠) لِأَلْفِ «أَفْعَلٍ»^(١١) أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ ، وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا : أَهْرَقْتُ ، فَإِنَّمَا جَعَلُوهَا عِوَضًا مِنْ حَذْفِهِمُ الْعَيْنَ ، وَإِسْكَانِهِمْ إِيَّاهَا ، كَمَا جَعَلُوا يَاءَ أَيَّتِي^(١٢) ، وَأَلْفَ يِيَانٍ عِوَضًا وَجَعَلُوا^(١٣) الْهَاءَ الْعِوَضَ لِأَنَّ الْهَاءَ تُزَادُ ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُمْ : أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ ، جَعَلُوا الْعِوَضَ السِّينَ ، لِأَنَّهُ فَعُلٌ ، فَلَمَّا كَانَتِ السِّينُ تُزَادُ فِي الْفِعْلِ زِيدَتْ فِي الْعِوَضِ ، لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ الَّتِي تُزَادُ فِي الْفِعْلِ ، وَجَعَلُوا الْهَاءَ بِمَنْزِلَتِهَا لِأَنَّهَا تَلْحَقُ

(١) يُقَالُ : رَجُلٌ طَشِيأٌ : فَدَمٌ ، وَعَيْبٌ لَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ . يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ (طَشَأٌ) : ١١٤ / ١ .

(٢) الرَّهِيَاءُ : التَّخْلِيْطُ فِي الْأَمْرِ وَتَرْكُ الْإِحْكَامِ . يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ (رَهَأٌ) : ٨٩ / ١ .

(٣) (وَأَفْوَعَلٌ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) .

(٤) يُقَالُ : شَيْخٌ كُوَهْدٌ : يَرْعَشُ مِنَ الْكِبَرِ ، وَقَدْ أَكُوَهَدَّ الشَّيْخُ وَالْفَرخُ إِذَا ارْتَعَدَ . يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ

(كُهْدٌ) : ٣٨٢ / ٣ ، وَالْأَفْعَالُ لِابْنِ الْقَطَاعِ : ١١١ / ٣ .

(٥) يُقَالُ : أَكُوَأَلٌ الرَّجُلُ فَهُوَ مُكْوَأَلٌ إِذَا قَصَرَ . يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ (كَوْلٌ) : ٥٨٠ / ١١ .

(٦) يَنْظُرُ : الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ (أَبْنِيَّةُ كِتَابِ سَبْيُوِيَه) : ٣٣٤ .

(٧) فِي (ت) وَ(ط) وَ(ح) بِالرَّبَاعِيَّةِ .

(٨) أَنْكَرَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ . يَنْظُرُ : الْمَمْتَعُ : ١٧٢ / ١ .

(٩) سَاقِطَةٌ مِنْ (ط) .

(١٠) سَاقِطَةٌ مِنْ (م) .

(١١) فِي (م) الْأَلْفُ لِأَفْعَلٍ .

(١٢) يَنْظُرُ الْخِصَائِصُ : ٢٦٥ / ١ .

(١٣) فِي (ت) وَ(ط) فَجَعَلُوا .

الفعل في قولهم : اَرَمَهُ وَعِهِ وَنَحَوْهُمَا»^(١٢٧٣) انتهى .

وكذا لا يُقَالُ فِي اِرْعَوَى^(١٢٧٤) وَاِجْأَوَى^(١٢٧٥) البعيرُ يَجْأَوِي^(١٢٧٦) ، بَعِيرٌ اَجْأَى : بَيْنُ الْجَوْوَةِ^(١٢٧٧) ، وَالْجَائِيُّ وَهُوَ سَوَادٌ فِي غُبْرَةٍ وَحُمْرَةٍ اَتَمَّهَا مِنْ مَزِيدِ الثُّلَاثِيِّ ، لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ «اِحْمَرَّ» ، وَلَمْ يَلْحَقْهُمَا الْإِدْغَامُ لِانْقِلَابِ حَرْفِ الْعِلَّةِ أَلْفًا لِلْفَتْحَةِ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَلنَرْجِعْ إِلَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فَقَوْلُهُ : «كَأَعْلَمُ الْفِعْلُ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ» هَذَا أَحَدُ أَبْنِيَةِ الْمَزِيدِ فِيهِ ، وَهُوَ مِنْ مَزِيدِ الثُّلَاثِيِّ الَّذِي جَاءَ عَلَى وَزْنِ الرَّبَاعِيِّ ، وَلَيْسَ بِمُلْحَقٍ .

وَالْمُصَنِّفُ ذَكَرَ أَبْنِيَةَ الْمَزِيدِ غَيْرَ مَرْتَبَةٍ لَضَيْقِ النَّظْمِ .

وَهَمْزَةُ «أَفْعَلٌ» زَائِدَةٌ ، وَلَهُ مَعَانٍ :

- النَّقْلُ وَالتَّعْدِيَةُ^(١٢٧٨) كَمَا مَثَّلَ بِهِ فِي «أَعْلَمٌ» .

وَالخِلَافُ فِي النَّقْلِ بِالْهَمْزَةِ مُتَقَرَّرٌ فِي النَّحْوِ^(١٢٧٩) ، وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ قِيَاسٌ فِي اللَّازِمِ ، سَمِعْتُ فِي غَيْرِهِ^(١٢٨٠) .

- وَالكَثْرَةُ كَ: أَضَبَّ الْمَكَانَ^(١٢٨١) : كَثُرَتْ ضِبَابُهُ ، وَأَطْبَى : كَثُرَتْ ظِبَاؤُهُ .

- وَالصَّيْرُورَةُ فِي أَغَدَّ الْبَعِيرِ^(١٢٨٢) : صَارَ ذَا غُدَّةٍ .

- وَالْإِعَانَةُ : أَقْرَيْتُهُ : أَعْنَيْتُهُ عَلَى قِرَائِهِ .

- وَالتَّعْرِيفُ : أَبَعْتُ الثَّوبَ : عَرَضْتُهُ لِلْبَيْعِ .

(١٢٧٣) ينظر : الكتاب : ٢٨٥ / ٤ .

(١٢٧٤) ارعوى يرعوي ، أي : كفَّ عن الأمور ، والارعواءُ : الندمُ على الشيء والانصرافُ عنه

والتركُّ له . ينظر : لسان العرب (رعى) : ٣٢٨ / ١٤ .

(١٢٧٥) جأى الشيء جأياً : ستره ، وجأى البعير واجأوى مثل ارعوى ، والجؤوة مثل الجعوة لونٌ من

ألوان الخيل والإبل ، وهي حمرةٌ تضرب إلى السواد . ينظر : لسان العرب (جأى) : ١٢٧ / ١٤ - ١٢٨ .

(١٢٧٦) في (ط) : يجوي .

(١٢٧٧) في (م) الجواوة .

(١٢٧٨) في (ط) : التقوية .

(١٢٧٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٣ / ٤ ، والمساعد : ٤٤٦ / ١ ، والمغني : ٦٠ / ٢ - ٦١ ،

(٢٨٠) والمعجم : ٥ / هذا مذهب سيويه . ينظر رأيه في ارتشاف الضرب : ٢٠٩٣ / ٤ .

(١٢٨١) أضبَّ المكانُ : أي فيه (ضباء) كثيرةٌ . ينظر : لسان العرب (ضبيب) : ٥٣٩ / ١ . وينظر : المساعد :

(١٣٨٢) / ٦٠٠ . أغدَّ البعيرُ : أصابته الغدَّةُ ، وهي ما بين الشحم والسنام ، وهو مرضٌ يصيبُ البعيرَ

يسمى الطاعون . ينظر : لسان العرب (غدد) : ٣٢٣ / ٣ ، وينظر : المساعد : ٦٠٠ / ٢ .

- والسَّلْبُ : أَشْكَيْتُهُ : أزلت عنه ما يوجبُ شَكْوَاه . قال :
 تَمُدُّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا وَتَشْتَكِي لَوِ أَنْنَا نَشْكِيهَا
 مَسَّ حَوَايَا قَلَمًا نُجْفِيهَا^(١)

أي : نرفَعُهَا عنها . قالوا : وجاءَ بِضِدِّ السَّلْبِ ، وهو الإِخْوَاجُ إلى الشَّيْءِ ، نحو : أَشْكَيْتُهُ :
 أحوَجْتُهُ إلى الشَّكْوَى^(٢) . وهذا يرجع^(٣) إلى الجُعَلِ ك : أَقْبَرْتُهُ^(٤) .

فلا يُقالُ : إنَّ المصنَّفَ أسقطه في التسهيل ، وفيه نظر .

- وإِلفَاءُ الشَّيْءِ بِمعنى ما صِيغَ منه^(٥) . أَحَدْتُ الرَّجُلَ : وَجَدْتُهُ محمودًا ، أي : [٢٤/ب]
 مَتَّصِفًا بما يوجبُ حمدَهُ ، ومنه :

فَأَصْمَمْتُ عَمْرًا وَأَغْفَلْتُهُ عَنِ الْجُودِ وَالْمَجْدِ يَوْمَ الْفَخَارِ^(٦)

أي : وجدته أصمَّ غافلًا .

وَجَعَلَ أَبُو الْفَتْحِ^(٧) مِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُطْعَمَنْ أَعْفَلْنَا قَلْبَهُ عِنْدَ ذِكْرِنَا ﴾^(٨) ، وَهِيَ

(١) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في : إصلاح المنطق : ٢٣٨ ، والخصائص :
 ٧٧/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٨/١ ، وشرح الملوكي : ١٦٩ ، وخزانة الأدب : ٣١٦/١١ .
 وحوايا : جمع حوية ، وهي كساءٌ محشو حول سنام البعير ، وهي السوية . ينظر : لسان العرب
 (حوا) : ٢٠٩/١٤ .

ونجفيها : يقال : أجفيته : أنزلته عن مكانه . ينظر : لسان العرب (جفا) : ١٤٨/١٤ .

والشاهد فيه «نشكيا» أي نزول عنها عما تشكوه ، أي أن ، (أفعلت) تأتي للسلب والنفي .

(٢) ينظر أدب الكاتب : ٢٩٥ ، والمساعد : ٦٠٠/٢ .

(٣) في (ط) : راجع .

(٤) أي : جعلت له قبرًا . ينظر : لسان العرب (قبر) : ٦٩/٥ ، وأدب الكاتب : ٢٩٤ ، وارتشاف
 الضرب : ١٧٣/١ .

(٥) ينظر : المساعد : ٦٠٠/٢ .

(٦) البيت من المتقارب ، وهو للوزير أبي محمد بن عبدون ، وهو بلا نسبة في المعاني الكبير : ٥٢١ ،
 والخصائص : ٢٥٤/٣ ، وزهر الأكم في الأمثال والحكم : ٩٦/٢ ، وأساس البلاغة : ٤٣٦ . وهو
 برواية (أعميته) بدل (أغفلته) في جميع ما ذكرت من المراجع .

والشاهد فيه : «أصمته وأغفلته» ، أي : وجدته صمًا وغافلًا ، أي أن (أفعلت) جاءت بمعنى وجدت .

(٧) ينظر : الخصائص : ٢٥٤/٣ .

(٨) الكهف : (٢٨) .

- وَهِيَ نَزْعَةٌ اعْتَزَلِيَّةٌ «عَنْ صَبُوحٍ تُرْقِّقُ»^(١) .
- ومنه قول عمرو بن معدِي كَرِبَ^(٢) : «والله يا بني سُليم لقد قاتلناكم فما أَجَبْنَاكم ،
وسألناكم فما أَبَخَلْنَاكم ، وهاجيناكم فما أَفَحَمْنَاكم»^(٣) .
- وجعلهُ صَاحِبُهُ بوجهٍ ما : أسقِيتهُ جعلتهُ ذا ماءٍ يَسْتَقِي بِهِ .
- وبلوغُ عَدَدٍ : أمآتِ الدَّرَاهِمَ وألَّفت : صارت مائةً وألفاً .
- وبلوغُ زمنٍ^(٤) : أَمْسَيْنَا وَأَصْبَحْنَا ، أي : دَخَلْنَا فِي ذَلِكَ .
- وبلوغُ مكانٍ : أَشَاءَمَ القَوْمُ وَأَعْرَقُوا ، بَلَعُوا وَقَصَدُوا [الشام والعراق]^(٥) .
- وموافقةُ الثلاثي : أَحزَنَهُ وَحَزَنَهُ ، وَأحَبَّهُ وَحَبَّهُ^(٦) .
- وإِغناؤُهُ عنه^(٧) : أَعْنَقَ^(٨) ، وَأرْقَلَ^(٩) : سار سيرا سريعا .
- ومطاوعة [فَعَلَ]^(١٠) : فَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَعَ^(١١) ، وَكَبَّ اللهُ الكافِرَ
فَأَكَبَّ^(١٢) .

- (١) هذا مَثَلٌ : وَالصَّبُوحُ : ما يشرب صباحًا ، والغَبُوقُ : ضده ، وترقيق الكلام : تزيينه وتحسينه ، وهو يضرب لمن كنى عن شيءٍ وهو يريد غيره . ينظر : مجمع الأمثال : ٢١ / ٢ ، وأمثال العرب للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي : ١٢٦ .
- (٢) هو عمرو بن معدِي كَرِبَ بن ربيعة بن عبدالله الزبيدي ، ويأتي اسمه أحيانا : عمرو بن معد يكرب ، فارس اليمن ، وصاحب الغارات المذكورة ، أسلم في سنة (٩هـ) ، بعثه أبوبكرٍ إلى الشام ، ثم بعثه عمر إلى العراق . توفي سنة (٢١هـ) .
- تنظر ترجمته في : الأغاني : ٦١٦ / ١٥ ، والإصابة في تمييز الصحابة : ١٤٨ / ٧ ، وخزانة الأدب : ٤٤٤ / ٢ .
- (٣) ينظر قوله في : إصلاح المنطق : ٢٥٠ ، وأساس البلاغة : ٨٢ .
- (٤) في (ت) و(ح) و(ط) : زمان .
- (٥) زيادةٌ يقتضيهما السياق .
- (٦) (وجهه) ساقطة من (ط) .
- (٧) أي : عن الثلاثي .
- (٨) العَنَقُ والعَنِيقُ من السير معروف ، وأعنق : إذا سارع وأسرع . ينظر : لسان العرب (عنق) : ٢٧٤ / ١٠ .
- (٩) أرقل في سيره : أسرع . ينظر : المعجم الوسيط (رقل) : ٣٩٠ .
- (١٠) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .
- (١١) انقشع الغيم وأقشع ، وقشعته الريح أي كشفته فانقشع . ينظر : لسان العرب (قشع) : ٢٧٤ / ٨ ، وشرح التسهيل : ٤٥٠ / ٣ ، والمساعد : ٦٠١ / ٢ .
- (١٢) إذا أسقطته فسقط . ينظر : شرح التسهيل : ٤٥٠ / ٣ ، والمساعد : ٦٠١ / ٢ .

- ومُطَاوَعَة اسْتَفْعَل : اسْتَفْتَيْتُهُ فَأَفْتَى .

وقيل إنَّهَا جَاءَتْ مُضَادَّةً لِفَعَلٍ كَأَنْشَدْتُ عَرَفْتُ ، وَنَشَدْتُ : طَلَبْتُ ، وَأَنْشَطَ الْعُقْدَةَ : حَلَّهَا ، وَنَشَطَهَا : عَقَدَهَا^(١) ، وَأَخْفَى : سَتَرَ ، وَخَفَى : أَظْهَرَ .

وفيه نظرٌ إذْ يَحْتَمِلُ التَّعْرِيفُ كَأَنْشَدْتُ أَي : عَرَضْتُهَا لِلنَّاشِدِ أَوْ السَّلْبِ أزلتْ نَشْدَانَهُ ، وكذا يَتَخَيَّلُ فِي أَنْشَطْتُ أَي : أزلتْ الأَنْشُوطَةَ .

وَأَخْفَى : عَرَضَ لِلخَفَاءِ أَوْ جَعَلَهُ فِي مَكَانٍ خَفِيٍّ .

وقد ذكر سيبويه - رحمه الله - لَأَفْعَلَ معاني أخر منها :

- الهجوم ، قال : « وَيُقَالُ : طَلَعْتُ ، أَي : بَدَوْتُ ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَي : بَدَتْ ، وَأَطْلَعْتُ

عَلَيْهِمْ ، أَي : هَجَمْتُ عَلَيْهِمْ ، وَشَرَقَتْ الشَّمْسُ بَدَتْ ، وَأَشْرَقَتْ أَضَاءَتْ »^(٢) انتهى .

فَأَشْرَقَتْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ هَجَمْتُ عَلَيْهِمْ وَفَجِئَتْهُمْ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَ الإِضَاءَةِ وَالإِرْتِفَاعِ ، وَقِيلَ : إِنَّ شَرَقَتْ وَأَشْرَقَتْ لِلتَّفَرُّقَةِ وَهُوَ أَصُوبٌ^(٣) .

- ومنها مُطَاوَعَةُ «فَعَلَّ» المضعَّف ، قال - رحمه الله - «وقد جاء فعَلته إذا أردت أن تجعله

مُفْعَلًا (وذلك : فَطَّرْتُهُ فَأَفْطَرَ ، وَبَشَّرْتُهُ فَأَبَشَّرَ ، وَهَذَا النُّحُو قَلِيلٌ»^(٤) انتهى .

- ومنها الدُّعَاءُ : قالوا : أَسْقَيْتُهُ فِي مَعْنَى : سَقَيْتُهُ ، أَي : دَعَوْتُ لَهُ بِالسَّقْيَا^(٥) .

قال^(٦) : «فَدَخَلْتُ عَلَى «فَعَلْتُ» كَمَا تَدخُلُ «فَعَلْتُ» عَلَيْهَا ، يَعْنِي : فِي «فَرَحْتُ»

وَنَحْوِهَا . وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ^(٧) :

(١) ينظر ارتشاف الضرب : ١٧٣ / ١ .

(٢) ينظر الكتاب : ٥٦ / ٤ .

(٣) في (ط) صواب .

(٤) ينظر : الكتاب ٥٨ / ٤ .

(٥) في (م) و(ح) بالسقي .

(٦) قوله : (وذلك : فطرته إلى قوله قال) ساقط من (ط) .

(٧) البيتان من الطويل ، وردا في ديوانه : ٣٨ ، والكتاب : ٥٩ / ٤ ، وأدب الكاتب : ٣٠١ ، وشرح أبيات

سيبويه : ٢٤٠ / ٢ ، والمتع في التصريف : ١٨٧ / ١ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٦٨٣ / ١ ، وشرح

الشافعية : ٩١ / ١ ، والدرر : ١٥٥ / ٢ ، وبيان نسبة في أوضح المسالك : ٣٠٧ / ١ ، وهمع الهوامع :

١٤٤ / ٢ .

والشاهد فيه (أسقيه) جيئت بصيغة (أفعل) هنا للدعاء ، فمعنى أسقيه : أي أدعو له بالسقيا ، وهناك

شاهد آخر وهو (كاد تكلمني أحجاره) حيث رفع المضارع (تكلمني) الواقع خبرا ل(كاد) اسما ظاهرا

وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لِيَّةَ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي حَوْلَهُ وَأُخَاطِبُهُ^(١)
وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مَمَّا أُبْثُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(٢)

- ومنها : الاستحقاق : ك: أَصْرَمَ النَّخْلُ^(٣) ، وَأَحْصَدَ الزَّرْعُ^(٤) .

- ومنها : التكثيرُ : قال رحمه الله : «قالوا : أَغْلَقْتُ البابَ وَعَلَّقْتُ الأبوابَ حينَ كَثُرُوا العَمَلَ» .

ثُمَّ قال : «وإن قُلْتَ : أَغْلَقْتُ الأبوابَ كانَ عربيًّا جيِّداً . قال الفرزدق^(٥) :

ما زِلْتُ أُغْلِقُ أَبْوابًا وَأُفْتَحُهَا حتى أتيتُ أبا عمرو بنَ عَمَّارٍ^(٦)

انتهى .

فشرك «أَفْعَلَ» في هذا [فَعَّلَ]^(٧) كما شَرَكُهُ في التَّعْدِيَةِ . قال سيبويه : «ومثل أَفْرَحْتُ وفَرَحْتُ :

مضافاً إلى ضمير الاسم وهو (أحجاره) .

وقيل : (أحجاره) بدل من الضمير في (كاد) العائد إلى (الربيع) ، و(تكلمني) فيه ضمير عائد إلى (أحجار) ، وأصل الكلام : كاد (هو) أحجاره تكلمني .

(١) في (م) : لا أخاطبه .

(٢) الكتاب : ٥٨-٥٩ / ٤ .

(٣) أصرم النخل : حان وقت صرمه ، والصَّرامُ : قطع الثمرة واجتناؤها من النخلة . ينظر : لسان العرب (صرم) : ٣٣٦ / ١٢ .

(٤) قوله (ومنها الاستحقاق إلى قوله وأحصد الزرع) ساقط من (ط) .

(٥) هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي ، شاعر من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة والأخبار . توفي في البصرة سنة (١١٠هـ) .

تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء : ٤٧١ ، والأغاني : ٧٤٨ / ٩ ، ومعجم المؤلفين : ٦٥ / ٤ .

البيت من البسيط ، ولم أجده في ديوان الفرزدق ، وهو منسوب له في أدب الكاتب : ٣٠٠ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٥٦ / ٢ ، وفرحة الأديب لأبي محمد العرابي الملقب بالأسود الغندجاني : ١٤٠ ،

وشرح أبيات سيبويه ١٨١ / ٢ ، وشرح الشافية ٩٣ / ١ ، وبلا نسبة في شرح المنفصل : ٢٧ / ١ .

والشاهد فيه : (أغلق) أفادت التكثير ، وهناك شاهد آخر : وهو حذف التنوين من (أباعمرو) لأن الكنية بمنزلة العلم .

(٦) ينظر الكتاب : ٦٣ / ٤ .

(٧) زيادة من (ت) و(ط) .

أَنْزَلْتُ وَنَزَّلْتُ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ : ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾^(١) (٢) .

وقال أيضًا : «زَعَمُوا أَنَّهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾^(٣) لَأَنَّ مَعْنَى^(٤) أَنْزَلَ وَنَزَلَ [أ/٢٥] واحداً^(٥) انتهى .

فهذا صريحٌ أنْ أَنْزَلَ وَنَزَلَ للتعدية ، ومثله عن أبي عليٍّ ، وذكر سيويه عن أبي عمرو^(٦) أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَهَا فَقَالَ : «وَمِثْلُ غَلَّقَتْ وَأَغْلَقَتْ ، أَجَدَّتْ وَجَوَّدَتْ وَأَشْبَاهَهُ ، وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو أَيْضًا يُفَرِّقُ بَيْنَ نَزَّلْتُ وَأَنْزَلْتُ»^(٧) انتهى .

وَيُرَدُّ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو : ﴿لَوْلَا نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾^(٨) إِذْ لَا تَكْثِيرَ هُنَاكَ إِنَّمَا هِيَ مَرَّةٌ [وَاحِدَةً]^(٩) .

وكذا قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾^(١٠) ، فَإِنَّهُمْ قَرَأُوهُ بِالْتَّشْدِيدِ^(١١) إِلَّا ابْنَ كَثِيرٍ^(١٢) إِلَّا أَنْ يُقَالَ : الْمَحَلُّ لِلتَّكْثِيرِ .

و«آيَةٌ» فِي مَوْضِعِ آيَاتٍ ، لِأَنَّ السِّيَاقَ فِي مَقَامِ الرَّدِّ عَلَى الْكُفَّارِ ، وَالْإِعْلَامِ بِأَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ

(١) الأنعام : (٣٧) .

(٢) ينظر الكتاب : ٥٦-٥٥ / ٤ .

(٣) الفرقان : (٢٥) . تنظر قراءته في مختصر شواذ القرآن : ١٠٦ ، والبحر المحيط : ٤٩٤ / ٦ .

(٤) معنى : ساقط من (ط) و(ت) .

(٥) ينظر الكتاب : ٨٢-٨١ / ٤ .

(٦) هو زبَّان بن العلاء التميمي المازني البصري ، إمام العربية والإقراء ، وهو شيخ القراء بالبصرة ، أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة . توفي سنة (١٥٤هـ) .

تنظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار : ٢٢٣ / ١ ، وغاية النهاية في طبقات القراء : ٢٨٨ / ١ .

(٧) ينظر الكتاب : ٦٣ / ٤ .

(٨) الفرقان : (٣٢) .

(٩) زيادة من (ت) و(ط) .

(١٠) الأنعام : (٣٧) .

(١١) ينظر : حجة القراءات : ١٠٦ ، وإرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي : ٣٠٨ .

(١٢) هو عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن هرمز الداري ، إمام أهل مكة في القراءة ، ولد بمكة سنة خمسٍ وأربعين ، ولقي بها عبدالله بن الزبير . توفي سنة (١٢٠هـ) .

تنظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار : ١٩٧ / ١ ، وغاية النهاية في طبقات القراء : ٤٤٣ / ١ .

شيءٍ قدير ، وزيادة التشريف والاعتناء بالنبي ﷺ غيظاً^(١) لهم وغماً .
 [وما يردُّ عليهم قوله : ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٣) إذ هي سألبةٌ كليَّةٌ فهي للسلب عن كلِّ فردٍ فرداً^(٤) .
 ولو قيل : إنَّ «فَعَلَ» من معانيها التعظيم ، وينزع بالآية لكان وجهًا ، لأنَّ معاني أبنية الأفعال ممَّا^(٥) استقرَّأه أئمة اللُّغة .
 قال أبو علي : «وقد عمِلَ أهلُ اللُّغةِ في هذا الفنِّ كُتُبًا»^(٦) .

ومن معاني «أفعل» المجيء والإتيان : ك: أَحَسَّ الرَّجُلُ : أتى خَسِيئًا .
 و«أَكْثَرَ» و«أَقَلَّ»^(٧) ، وله معانٍ غير ما ذُكِرَ .
 ثم قال : «مَعَ وَالْيَ» فاعل من أبنية المزيد فيه وهو من مزيد الثلاثي لغير إلحاق .
 - وأصل^(٨) وضعه لاقتسامِ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ لفظًا ، والاشتراكِ فيهما معنًى^(٩) نحو :
 قَاسَمْتُ شَرِيكِي .

ويجيءُ بمعنَى المجرَّدِ نحو : جَاوَزْتُ الشَّيْءَ وَجُرُتُهُ .
 قيل : ومنه قوله سبحانه : ﴿يُجَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَجْدِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾^(١٠) .
 - ويجيءُ بمعنَى : أَفَعَلْتَهُ [ك: بَاعَدْتَهُ وَأَبْعَدْتَهُ .
 ويُعني عن المجرَّدِ ك: بَارَكَ اللَّهُ فِي أَعْمَالِنَا]^(١١) .

-
- (١) في (م) محيطاً .
 (٢) الشعراء : (٤) .
 (٣) الملك : (٩) .
 (٤) زيادة من (ت) و(ط) .
 (٥) في (ط) و(م) : أمرا .
 (٦) ينظر : التكملة : ٢٥٦ .
 (٧) أي : جاء بالقليل والكثير . ينظر ارتشاف الضرب : ١٧٤ / ١ .
 (٨) في (م) أهمل .
 (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤ / ١ ، والمساعد : ٦٠٢ / ٢ ، وحاشية الصبان : ٣٤٣ / ٤ .
 (١٠) البقرة : (٩) .
 (١١) زيادة من (ت) و(ط) .

وعن «أفعلته» وَاَرَيْتُ الشَّيْءَ : أَخْفَيْتُهُ ، وَرَأَيْتُهُ أَرَيْتُهُ غَيْرَ مَا أَقْصَدُهُ^(١) .

- ويجيء مؤافقاً لـ: فَعَلَّ كـ: بَاعَدْتُ وَبَعَدْتُ قُرْبَى^(٢) ﴿بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾^(٣) .
وَبَعَدَ [بالتشديد]^(٤) .

و«وَالَى» في البيت ، يحتمل أن يكون من المُوَالَاةِ : ضِدَّ العَدَاوَةِ ، أو بمعنى «تابع»^(٥) .
وقوله : «وَالَى» هو «فَعَلَّ» مزيدٌ من الثلاثي على وزن الرُّبَاعِيِّ ، وليس بملحقٍ به كـ: أَعْلَمَ
وَوَالَى ، وهو إمَّا مِنْ «تَوَلَّى» أي : أدبر ، أو مِنْ وَلِيَّتُهُ عَمَلٌ كَذَا^(٦) .

و لـ: فَعَلَّ معانٍ^(٧) [كثيرة] ^(٨) منها^(٩) :

- التَّعَدِيَةُ : عَلَّمَنَا اللهُ عِلْمًا نَافِعًا .

- والسَّلْبُ : قَرَدْتُ البَعِيرَ وَحَلَمْتُهُ^(١٠) : أزلتُ عنه ذلك ، وَقَدَيْتُ عَيْنَهُ^(١١) : نزعْتُ عنها

القذى .

والتَّوَجُّهُ : شَرَّقَ وَغَرَّبَ ، وَكَوَّفَ وَغَوَّرَ^(١٢) .

(١) ينظر : المساعد ٢/٦٠٣ .

(٢) وهي قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي بفتح العين والبدال . ينظر : إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي :
٥٠٨ ، والنشر : ٢/٢٦٢ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٢/٣٨٦ .

(٣) سبأ : (١٩) .

(٤) زيادة من (م) و(ح) ، وهي قراءة ابن كثير وأبوعمر وهشام . ينظر : إتحاف فضلاء البشر :
٢/٣٨٥ .

(٥) ينظر : لسان العرب (ولي) : ١٥/٤١٢ .

(٦) ينظر : لسان العرب (ولي) : ١٥/٤١٤-٤١٥ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٤/٦٢-٦٣ ، المقتضب : ١/٢١٢ ، المتمتع : ١/١٨٨ ، التسهيل : ١٩٨ ، شرح
التسهيل : ٣/٤٥١ ، شرح الشافية : ١/٩٢ ، المساعد : ٢/٦٠١ ، الهمع : ٦/٢٣ .

(٨) زيادة من (ح) و(ط) .

(٩) منها ساقطة من (ط) .

(١٠) ينظر : التسهيل : ٣/٤٥٢ ، والهمع : ٦/٢٣ ، وقَرَدَ البَعِيرَ : انتزع منه القراد ، والقراد : دويبة
تعض الإبل . ينظر : لسان العرب (قرد) : ٣/٣٤٩ ، والحلم : جمع حلمه وهي الصغيرة من

القردان ، وقيل : الضخم منها . ينظر : لسان العرب (حلم) : ١٢/١٤٦ .

(١١) ينظر : المتمتع في التصريف : ١/١٨٩ ، والمساعد : ٢/٦٠١ .

(١٢) أي : توجه نحو الشرق والغرب والكوفة والغور . ينظر : الهمع : ٦/٢٣ .

- والجَعْلُ : أَمْرُهُ : جَعَلْتُهُ أَمِيرًا ، وولَّيْتُهُ : جعلْتُهُ واليًّا .
 - والنِّسْبَةُ : فسَّقْتُهُ : إذا^(١) نسبتهُ لذلك ، وكفَّرْتُهُ وزَيَّيْتُهُ استقبلتُهُ بذلك ، ونسبته إليه ،
 وعبرَ في التَّسهيل عن الجعل والنسبة بجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه^(٢) .
 - واختصارُ الحكاية : سَبَّحَ وَحَمَّدَ وَهَلَّلَ وَأَمَّنَ ، قال سُبحانَ اللهُ ، والحمدُ اللهُ ، ولا إلهَ إلا اللهُ ، وآمين .
 - وموافقةُ تَفَعَّلَ : ولىَّ وتَوَلَّى^(٣) : أَعْرَضَ ، وبيَّنَ الشيءَ وتَبَيَّنَ .
 - وموافقةُ المجرَّدِ : ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾^(٤) قرئَ بالوجهين^(٥) .
 - وللإغناء عن تَفَعَّلَ : عَجَزَتِ المرأَةُ^(٦) : صارت عجزوًّا ، وقالوا مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَمْرٍ^(٧) :
 أي تَكَلَّمَ بِالْحَمِيرِيَّةِ^(٨) .
 - وعن المجرَّدِ : عَرَّدَ^(٩) : تَرَكَ الْقِتَالَ جُبْنًا ، وعَيَّرْتُ^(١٠) الرَّجُلَ ، وعوَّل^(١١) على الصَّبرِ
 الجميل .

[٢٥/ب] وله معانٍ أُخْرَى في بعضها احتمالٌ للتدخُلِ .

-
- (١) إذا : ساقطة من (ت) و(ط) .
 (٢) ينظر التسهيل : ١٩٨ .
 (٣) ينظر المساعد : ٦٠١/٢ .
 (٤) الرسائل : (٢٣) .
 (٥) قرأ نافع والكسائي : «فقدَرنا» بالتشديد ، وقرأ الباقون بالتخفيف . ينظر : حجة القراءات : ٧٤٣ ،
 والكشف : ٣٥٨/٢ ، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي : ٦١٥ ، النشر : ٢٩٧/٢ .
 (٦) ينظر ارتشاف الضرب : ١٧٤/١ .
 (٧) هذا مثل يضرب للرجل يدخل في القوم فيأخذ بزيمهم . ينظر : مجمع الأمثال ٣٠٦/٢ .
 وينظر : إصلاح المنطق : ١٦٢ ، والخصائص : ٢٨/٢ .
 (٨) ينظر المساعد : ٦٠١/٢ .
 (٩) يُقالُ : عَرَّدَ الرَّجُلُ تعريداً ، أي : فَرَّ ، وعَرَّدَ الرَّجُلُ إذا هرب . ينظر : لسان العرب (عرد) : ٢٨٨/٣ .
 (١٠) يُقالُ : عاره إذا عابه ، والمعيار : المعايير ، وتعابير القوم : تعايبوا . ينظر : الصحاح (عير) :
 ٧٦٤/٢ ، ولسان العرب (عير) : ٦٢٥/٤ .
 (١١) يُقالُ : عوَّلْتُ به وعليه أي استعنتُ . ينظر : لسان العرب (عول) : ٤٨٣/١ .

- وأصلُ وَضَعِهَا لِلتَّكْثِيرِ ومنه : ﴿فُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(١) ، و﴿فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٢) وهو بدلٌ من الأرض ، أي : فَجَرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾^(٣) ، فالأبوابُ : بدلٌ من الضَّميرِ في مُفْتَحَةٍ ، ولا يكونُ تَمييزًا على الصَّحیحِ لِأَنَّهُ مفعولٌ ، والتَمييزُ في الفاعلِ نحو : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا^(٤) .

ومثله : ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾^(٥) ، ف(عدداً) بدلٌ من كُلِّ شَيْءٍ ، أي : أَحْصَى عَدَدَ كُلِّ شَيْءٍ^(٦) .

ومن قال : إِنَّ التَّمييزَ يَكُونُ [بِالمفعول] ^(٧) جعل منه قوله تعالى : ﴿لَمَّا لَبِثُوا أَمَدًا﴾^(٨) ، وَأَحْصَى^(٩) عنده أَفْعَلَ من لا فِعْلٌ^(١٠) ، وَرَدَّهُ الفارسيُّ بِأَنَّ التَّمييزَ لا يَكُونُ في المفعول^(١١) .

(١) الزمر : (٧١-٧٣) .

قرأ عاصم وحزمة والكسائي بتخفيف التاء ، وقرأ الباقون بالتشديد على التثنية . ينظر : حجة القراءات : ٦٢٥ ، وإرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي : ٥٣٣ ، والنشر : ٢/٢٧٢ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٢/٤٣٢ .

(٢) القمر : (١٢) .

(٣) ص : (٥٠) .

(٤) ينظر : التوطئة لأبي علي الشلوين : ٣١٤ .

(٥) الجن : (٢٨) .

(٦) شيءٍ ساقطة من (ط) .

(٧) زيادة من (ت) و(ط) . ولم يختلف النحويون في التمييز المنقول من الفاعل ، واختلفوا في المنقول من

المفعول ، فأثبتته أكثر النحويين المتأخرين ، وأنكره أبو علي الشلويني ، والأبدي ، وابن أبي الربيع .

تنظر هذه المسألة في : التوطئة : ٣١٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/٢٨٤ ، وشرح التسهيل :

٢/٣٨٤ ، والارتشاف : ٤/١٦٢٣ ، والمساعد : ٢/٦٢ ، وشرح الملح لابن هشام : ٢/١٩١ .

(٨) الكهف : (١٢) .

(٩) في (م) فأحصى .

(١٠) هذا اختيار الزجاج . ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣/٢٧١ .

(١١) ينظر : رد الفارسي على قول الزجاج في كتابه الأغفال : ٢/٣٥٩ .

وقال : إنَّ أَحصى فِعْلٌ ماضٍ ، وأمدًا : مفعولُهُ ، وفيه غيرُ هذا من الإعراب^(١) .
 وإنما فرَّق بين الفاعلِ والمفعولِ لتعُدُّرِ البدليَّةِ في الفاعلِ ، وإمكانها في المفعولِ ، فلا يُعدَّلُ عَنْهَا .
 وقيل : إنَّ الأصلَ في هَذَا النَّوعِ مِنَ التَّمييزِ أَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ ، وَلَا يَتَّصِبُ
 فِيهَا إِلَّا الْفَاعِلُ .

وقوله : اسْتَقَامَ : هو من مزيد الثلاثي الذي ليس على وزن الرباعي .

و«استفعل» له معانٍ ذَكَرَ سيبويه^(٢) - رحمه الله -^(٣) منها ستة^(٤) .

- الإِصَابَةُ : اسْتَجَدَّتْهُ : أَصَبَتْهُ جِدًّا^(٥) .

- وموافقَةُ أَفْعَلَ : اسْتَخْلَفَ لِأَهْلِيهِ كَ: أَخْلَفَ لَهُمْ^(٦) .

- وَالطَّلَبُ : وهو الكثيرُ فيها كَ: اسْتَعْتَبَهُ : طَلَبَ إِلَيْهِ الْعُتْبَى^(٧) .

- وقد يكونُ الطَّلَبُ مجازًا^(٨) ، كَ: اسْتَعْجَلَ أَي : طَلَبَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ .

- وَمُؤَافَقَةُ الْمَجْرَدِ : كَ: غَنِيَ وَاسْتَعْنَى ، وَهَزَى وَاسْتَهَزَأَ . ومنه : ﴿يَسْتَهْزِؤُنَ﴾^(٩) ، ﴿اللَّهُ

يَسْتَهْزِؤُ بِهِمْ﴾^(١٠) .

(١) ينظر : الأغفال : ٢/٣٦٠-٣٦١ ، مشكل إعراب القرآن : ١/٤٣٧ ، والبحر المحيط : ٦/١٠٤ .

(٢) ينظر الكتاب : ٤/٧٠ .

(٣) رحمه الله ساقطة من (م) .

(٤) ينظر في هذا الوزن : الشافية : ٢١ ، الممتع : ١/١٩٤ ، والتسهيل : ٢٠٠ ، وشرح التسهيل :

٤٥٧/٣ ، وشرح الشافية : ١/١١٠ ، والارتشاف : ١/١٧٩ ، والمساعد : ٢/٦٠٦ ، وشفاء

العليل : ٢/٨٠٥ ، والهمع : ٦/٢٨ ، وحاشية الصبَّان : ٤/٣٤٤ .

(٥) ينظر الممتع : ١/١٩٤ .

(٦) في (م) كاستخلف .

(٧) ينظر : الكتاب : ٤/٧٠ ، وأدب الكاتب : ٣٠٥ ، والممتع : ١/١٩٥ ، وشرح الشافية : ١/١١٠ .

(٨) ينظر شرح الشافية : ١/١١٠ .

(٩) الأنعام : (٥) ، وتامها : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُنَ﴾ ، وللفاعل مواضع أخرى في

القرآن الكريم غير هذه الآية .

(١٠) البقرة : (١٤-١٥) ، وتامها : ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ *

اللَّهُ يَسْتَهْزِؤُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ .

وزعم أبوحيان في الإعراب أن الموافقة إنما سُمِعَتْ في المجرّد المكسور العين ، وليس كذلك ، فقد ذَكَرَ سيبويه : قَرَّ ، واستَقَرَّ ، وعَلَا ، واستَعَلَى^(١) .
 وذكره هو أيضًا في التذييل^(٢) .
 - والتحوّل^(٣) : استَنَوَقَ الجَمَلُ ، واستَنَسَرَ البُغَاثُ^(٤) ، واستَحَجَرَ الطين ، واستَيْسَتِ الشَّاةُ .
 - وموافقة تَفَعَّلَ : تَعَزَّمْ واستَعْظَمْ ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٥) ،
 وتكَبَّرَ واستكَبَّرَ^(٦) .
 وَزِيدَتْ أَقْسَامُ أُخْرُ .
 - الإغناء عن المجرّد^(٧) : ك: اسْتَعْبَدَ واستَبَدَّ واستَأْثَرَ .
 - والإغناء عن فَعَّلَ^(٨) : اسْتَرْجَعَ : قال : ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾^(٩) ، ولم يُقَلَّ : رَجَعَ ،
 كما يُقَالُ : سَبَّحَ وَأَمَّنَ .
 ومنه : استعان ، حَلَقَ عَاتَتَهُ^(١٠) . الأَصْلُ أن يُقَالَ فيه : فَعَّلَ ، لَأَنَّهُ لِلسَّلْبِ وَالطَّرْحِ
 ك: قَرَّدَ ، وحَلَّمَ .

(١) ينظر الكتاب : ٧١-٧٠ / ٤ .

(٢) ينظر مخطوط التذييل والتكميل : ٣٤٩ / ٨ ب .

(٣) ينظر الكتاب : ٧١ / ٤ ، وشرح الشافية : ١١ / ١ ، والتحول قد يكون حقيقة كاستحجر الطين ، أو على سبيل المجاز كاستنسر البغاث .

(٤) أي : يصير كالنسر في القوة ، والبغاث ضعاف الطير . ينظر : شرح الشافية : ١١١ / ١ .

(٥) البقرة (١٩٦) ، وتامها : ﴿وَأَتْمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ .

(٦) ينظر الكتاب : ٧١ / ٤ ، وشرح التسهيل : ٤٥٨ / ٣ .

(٧) ينظر شرح التسهيل : ٤٥٩ / ٣ ، وشفاء العليل : ٨٥٠ / ٢ ، والهمع : ٢٨ / ٦ .

(٨) ينظر شرح التسهيل : ٤٥٩ / ٣ ، وارتشاف الضرب : ١٨٠ / ١ ، وشفاء العليل : ٨٥٠ / ٢ .

(٩) البقرة : ١٥٥ ، وتامها : ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ .

(١٠) ينظر إصلاح المنطق : ٣٧٠ ، وشرح التسهيل : ٤٥٩ / ٣ ، ولسان العرب (عون) : ٣٠٠ / ١٣ .

وذكر أبو حيان في الإعراب أن «استعان» هذا مُعْنٍ عن «فَعَلَ» بتخفيف العين ، وكذلك ذَكَرَ غَيْرُهُ^(١) . والذي له^(٢) في التذييل أَنَّهُ مُعْنٍ عن المضاعف كما قلنا .

- والائْتِحَازُ : ك: اسْتَشْفَرَتِ الْمَرْأَةُ^(٣) .

- وَعَدَّ الشَّيْءَ بِمَعْنَى مَا صَيَغَ مِنْهُ ، وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ^(٤) : اسْتَحْسَنَ الْفَوَاحِشَ : عَدَّهَا حَسَنَةً .

- وَمُطَاوَعَةٌ أَفْعَلُ^(٥) : أَرْحَتُهُ فَاسْتَرَاخَ ، وَأَبْتَتُهُ فَاسْتَبَانَ .

- وَمُؤَافَقَةٌ افْتَعَلَ^(٦) : ارْتَاخَ وَاسْتَرَاخَ ، وَارْتَابَ وَاسْتَرَابَ .

وقوله في النَّظْمِ : «استقام» ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُطَاوِعَ «أَقَامَ» إِمَّا بِمَعْنَى «أَدَمَّتُهُ فِي الشَّيْءِ وَأَبْتَتُهُ فِيهِ» ، وَإِمَّا بِمَعْنَى «جَعَلْتُهُ قَوِيًّا لَا اعْوَجَاجَ [١/٢٦] فِيهِ» ، وَإِمَّا بِمَعْنَى أَقَمْتُهُ مِنَ الْمَكَانِ : أَزَلْتُهُ عَنْهُ .

ويحتمل أن يكون بمعنى «فَعَلَ» قَوَّمتُ السَّلْعَةَ وَاسْتَقَمَّتْهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَجْرَدِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلطَّلَبِ^(٧) أَي : طَلَبَ الْقِيَامِ .

(١) في (ط) : قوله .

(٢) (له) ساقطة من (ط) .

(٣) وهو أن تشد فرجها بخرقة عريضة أو قطنية تحتشي بها وتوثق طرفيها في شيء تشده على وسطها فتمنع سيلان الدم . ينظر : لسان العرب (ثفر) : ١٠٥ / ٤ ، وينظر شرح التسهيل : ٤٥٨ / ٣ .

(٤) أي غير متصيف به كاستسمنت زيدا ، أي : حسبته سمينا ، وليس سمينا ، واستعظمته واستحسنته أي حسبته عظيما وحسنا ، وهو بخلاف ذلك . ينظر شرح أطفيش : ٢١٣ / ٢ .

(٥) ينظر شرح التسهيل : ٤٥٨ / ٣ ، وارتشاف الضرب : ١٧٩ / ١ ، والمساعد : ٦٠٦ / ٢ ، والهمع : ٢٨ / ٦ .

(٦) في (م) : استفعَلَ .

(٧) في (م) : أن يكون لطلب القيام .

وقوله «أَحْرَنْجَمَ» هذا من مزيد الرباعي زيدت فيه النون الثالثة والهمزة غير معتد بها ، لأنها لا تثبت إلا في الابتداء ، والأصول^(١) : حَرَجَمَ^(٢) حَرَجَمْتُ الإِبِلَ ، وهو مُطَاوَع «حَرَجَمَ» ، فلذا لا يتعدى ، وكذا «أَفْعَلَلَّ» حيث ما^(٣) وَجَدَ لا يتعدى ؛ لأنه لا يكون إلا مُطَاوَع المتعدى إلى واحد^(٤) .

ومعنى «حَرَجَمَ»^(٥) : جمع ولأم وردَّ بعضًا على بعضٍ .
وأُشِدَّ الفَرَاءُ^(٦) :

الدَّارُ أَقْوَتٌ بَعْدَ مُحْرَنْجِمٍ مِنْ مُعْرِبٍ فِيهَا وَمِنْ مُعْجِمٍ
وقال أبو زيد : «أَحْرَنْجَمَ الرَّجُلُ فَهُوَ مُحْرَنْجِمٌ ، يُرِيدُ^(٧) الأَمْرَ ثُمَّ يَكْذِبُ فَيَرْجِعُ»^(٨) .
قلتُ : فكأنه - والله أعلم - يجمع أمره على شيء ثم يردُّ نفسه عن ذلك .
ومثله من مزيد الرباعي «أَحْرَنْطَمَ»^(٩) : غَضِبَ وتكَبَّرَ مع رفع رأسه .
والمُطَاوَعَةُ تكونُ فيه تحقيقًا كـ «أَحْرَنْجَمَ» ، وتقديرًا كـ «أَبْرَنْشَقَ»^(١٠) : انبَسَطَ فَرَحًا ، لأنَّ بَرَشَقَ لم يُسْتَعْمَل .

(١) في (م) الأصل .

(٢) في (م) أحرنجم .

(٣) في (م) حسبها .

(٤) ينظر شرح أطفيش : ٢١٩/٢ .

(٥) ينظر : لسان العرب (حرجم) : ١٣٠/١٢ ، والأفعال للسرقسطي : ١٥٦ ، وشرح أبنية سيويه : ٤٧ .

(٦) البيت من السريع ، ولم أقف على قائله ، وهو في الصحاح (حرجم) : ١٨٩٨/٥ ، ولسان العرب (حرجم) : ١٣٠/١٢ .

ومعنى أقوت الدار : إذا أفقرت وخت . ينظر لسان العرب (قوا) : ٢١١/١٥ .

والشاهد فيه : (محرنجم) حيث وردت بمعنى العدد الكثير .

(٧) (يريد) ساقط من (ح) .

(٨) ينظر : النوادر في اللغة : ٥٦٤ .

(٩) ينظر : لسان العرب (خرطم) : ١٧٤/١٢ ، وشرح أبنية سيويه : ٤٧ .

(١٠) يقال : أبرنشق الشجر إذا أزهق ، وقيل : فرح وسرَّ . ينظر : لسان العرب (برشق) : ١٩/١٠ ، والصحاح (برشق) : ١٤٥٠/٤ ، والأفعال للابن القطاع : ١١٢/١ .

وَأَلْحَقَ بـ«أَحْرَنْجَمَ» بزيادة أحدِ المثليين : «أَفْعُنْسَسَ»^(١) من القَعْسِ وهو التَّأخُّرُ والامتناع ،
و«اسْحَنْكَكَ»^(٢) : اسْوَدَّ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الزَّائِدُ هُوَ الثَّانِي^(٣) لِأَنَّ التَّضْعِيفَ حَصَلَ بَعْدَ كَمَالِ الأُصُولِ ، وَلِأَنَّ الثُّنُونَ إِنَّمَا تَقَعُ فِي
هَذَا البِنَاءِ بَيْنَ أَصْلَيْنِ كـ«أَحْرَنْجَمَ» ، وَفِي مِثْلِ هَذَا الأَصْلِ فِي نَحْوِ «سُلِّمَ» خِلَافٌ فِي زَائِدِهِ مَا هُوَ؟^(٤) .
وَأَلْحَقَ بـ«أَحْرَنْجَمَ» بزيادة الياءِ أخيراً .

«اسْتَلْتَقَى» أَبْدَلَتْ الياءَ أَلْفًا ، وَمَعْنَاهُ اسْتَلْتَقَى عَلَى قَفَاهُ .

وَأَحْرَنْبَى^(٥) الدِيكُ : انْتَفَشَ لِلقِتَالِ ، وَاحْبَنْطًا^(٦) : امْتَلَأَ غِيظًا .

وَمِنْهُ [مَا جَاءَ]^(٧) «أَنَّ السَّقَطَ يَطْلُ مُحْبَنْطًا عَلَى بَابِ الجَنَّةِ ، فيقالُ لَهُ : ادْخُلْ ، فيقولُ : لا ،
حَتَّى يَدْخُلَ أبواي»^(٨) .

وَاعْرَنْدَى وَاسْرَنْدَى وَمَعْنَاهُمَا : الاعْتِلَاءُ وَالغَلْبَةُ^(٩) ، وَمِنْهُ [قَوْلُهُ]^(١٠) :

(١) ينظر : لسان العرب (قعس) : ١٧٩ / ٦ ، وشرح أبنية سيبويه : ٥١ .

(٢) المُسْحَنْكُكُ من كُلِّ شَيْءٍ : الشَّدِيدُ السَّوَادُ ، وَاسْحَنْكَكَ اللَّيْلُ : أَي أَظْلَمَ . ينظر : لسان العرب
(سحك) : ٤٣٨ / ١٠ .

(٣) هذا مذهب يونس والفارسي في الحرفين من المضاعف : وذهب الخليل إلى أن الأول هو الزائدُ .
ينظر : الممتع في التصريف : ٣٠٤-٣٠٥ / ١ ، وارتشاف الضرب : ٢٢٧ / ١ ، وشفاء العليل :
١٠٧٦ / ٣ ، والمساعد : ٦٢-٦٣ / ٤ .

(٤) ينظر رأي الخليل في الكتاب : ٣٢٩ / ٤ ، والخصائص : ٥٩-٦١ / ٢ .

(٥) يُقَالُ : أَحْرَنْبَى الرَّجُلُ : تَهَيَّأَ لِلغَضَبِ وَالشَّرِّ ، وَكَذَلِكَ الدِيكُ وَالْكَلْبُ وَالهُرُّ . ينظر : لسان العرب
(حرب) : ٣٠٧ / ١ .

(٦) فِي (م) أَحْبَنْطَى .

(٧) زيادة من (ت) و(ط) .

(٨) ينظر : سنن ابن ماجه . الجنائز (٥٨) ، ومصنف عبدالرزاق لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني
١٦ / ٦ ، باب النكاح ، رقم (١٠٣٤٣) ، والنهية في غريب الحديث والأثر : ٣٣١ / ١ .

(٩) يُقَالُ : المغرندي ، والمسرندي : الذي يغلبك ويعلوك . ينظر : لسان العرب (غرند) : ٣٣٥ / ٣
و(سرنند) : ٢١٢ / ٣ .

(١٠) زيادة من (ت) و(ط) و(م) . والرجز ، لم يعرف قائله ، ورد في كتاب الأسماء والأفعال
والحروف : ٣٣٢ ، والخصائص : ٢٥٨ / ٢ ، وسر الصناعة : ٦٩٠ / ٢ ، والمنصف : ٨٦ / ١ ،
والممتع في التصريف : ١٨٥ / ١ ، وهو في هذه المراجع برواية (أدفعه) بدل (أطرده) ، وشرح شافية

قَدْ جَعَلَ النَّعَّاسُ يَغْرُنْدِينِي^(١) أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي^(٢)
 وَقِيلَ إِنَّ (أَفْعَنْلَل) قَدْ يَتَعَدَّى بِدَلِيلِ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ ، وَذَلِكَ مُنْكَرٌ .
 وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الزَّبِيدِي : « أَحْسَبُ الْبَيْتَيْنِ مَصْنُوعَيْنِ »^(٣) .
 وَإِلْحَاقُ مَا سِوَى « أَفْعَنْسَسَ » وَ « اسْلَنْقَى » وَبَاهِمَا بِ « أَفْعَنْلَل » نَادِرٌ^(٤) أَوْ مُؤَوَّلٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحٍ
 كـ « أَحْبَنْطَأَ » : عَظَمَ بَطْنُهُ .
 قِيلَ إِنَّ الْهَمْزَةَ بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي زِيدَتْ لِلإِلْحَاقِ^(٥) ، وَالْهَمْزَةُ لَمْ^(٦) تَثْبُتْ زِيَادَتُهَا فِي غَيْرِ
 الْأَوَّلِ ثُبُوتًا مُحَقَّقًا ، وَقِيلَ : إِنَّهُ نَادِرٌ .
 وَكَذَا « أَحَوْنَصَلَ » الطَّائِرُ : ثَنَى عُنُقَهُ ، وَأَخْرَجَ حَوْصَلَتَهُ ، قِيلَ : نَادِرٌ ، وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ
 لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا مِنْ كِتَابِ الْعَيْنِ^(٧) .
 وَزَعَمَ صَاحِبُ الْمَنْظُومَةِ أَنَّ ابْنَ النَّازِمِ^(٨) جَعَلَ « أَحْرَنْجَمَ » عَلَى « أَفْعَنْلَل » ، وَأَنَّ
 الْأَصُولَ^(٩) : حَرَجَمَ^(١٠) وَالْمِيمُ أَصْلِيَّةٌ .
 وَرَأَى أَنَّ [ابن] ^(١١) المصنّف انفرد بهذا ، وابن المصنّف تابع فيه للنّاس : سيبويه^(١٢) ، وأبي

ابن الحاجب : ١١٣ / ١ ، ومغني اللبيب : ٥٩٧ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٨٨٥ / ٢ ، وحاشية
 الدسوقي : ١٥٩ / ٣ ، ولسان العرب (غرند) : ٣٢٥ / ٣ . برواية (أدفعه) بدل (أطرده) .
 والشاهد فيه : (يغرنديني) و(يسرنديني) حيث جاء الفعلان متعديين .

(١) في (م) يغرندي .

(٢) في (م) يسرندي .

(٣) ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والحروف : ٣٣٣ ، وقد تابعه ابن عصفور ، ينظر الممتع : ١٨٥ - ١٨٦ .

(٤) ينظر التسهيل : ٢٠١ .

(٥) ينظر المساعد ٦١١ / ٢ .

(٦) (لم) ساقطة من (م) .

(٧) ينظر : المساعد ٦١٠ - ٦١١ .

(٨) شرح ابن الناظم : ٧٣ .

(٩) في (م) الأصل .

(١٠) قوله (على افعلنل وأن الأصول حرجم) ساقط من (ح) .

(١١) زيادة من (ت) و(ط) .

(١٢) ينظر الكتاب : ٣٢١ / ٤ .

علي^(١) وغيرهما^(٢) .

وما رآه صاحبُ المنظومة من أنه من حَرَجٍ إلى كذا انضمَّ^(٣) إليه ، وأنَّ الميمَ زائدةٌ لا يصحُّ إذْ لم يثبتْ من كلامهم (افْعَلَمَ) وَكَوْنُ الكَلِمَةِ [ب/٢٦] تُوافقُ الأخرى في بعض حروفها [لا يلزم منه]^(٤) أن تكون أصلاً لها كـ: «سَبِطٌ وَسَبِطٌ» والراء ليست من حروف الزيادة^(٥) .

وكذلك «مَنْجَنِيْقٌ» على الأصحِّ لا يدلُّ على زيادة الميم فيه «جَنْقُونَا»^(٦) و«كَالْأَلْ» و«لَوْلُوْ» ، لأنَّ لَوْلُوًّا رباعي وأخذ منه في النسب بعضُ حروفه ، وتركوا الهمزة الأخيرة ، هذا مع أنَّ زيادة الميم في غير الأول قليلة . وأبو عثمان يمنعُ الزيادة^(٧) في غير الأول^(٨) .

وتعقب^(٩) عليه أيضًا «اخْرَنْطَمَ»^(١٠) وزعم أنَّ ميمه زائدةٌ .

قال : «وأصله عندي «خَرَطٌ» : غَصَّ بالطعام ، أو من «خَرَطَ» : سَلَطَ ، أو من «الخُرُوط» وهو الواقع في الأمر عن جهل ، أو من الاستخراطِ في البكاء ، والانخراط أي الاندراء في القول القبيح والاندفاع» .

وهذا مثل^(١١) الأول لأنه يلزمُ عليه زيادةُ الميمِ آخِرًا وثبوتُ (فَعْلُوم) ^(١٢) في خُرُطُوم إذْ منه أُخِذَ «اخْرَنْطَمَ» .

(١) ينظر التكملة : ٥٦٦ .

(٢) كعبدالقاهر الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح : ١١١٧/٢ ، وابن عصفور في الممتع : ١١٧/١ ، ١٢٣ .

(٣) في (م) أنعم .

(٤) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٥) ينظر الممتع : ٢١٥-٢٤٦ .

(٦) ينظر : شرح الشافية ٢/٣٥٠-٣٥١ ، والأكثر فيها على أصالة الميم ، خلافًا للفراء إذ الميم والنون عنده زائدتان . ينظر ذلك في : المنصف ١/١٤٦-١٤٧ ، والممتع ١/٢٥٣ ، وشرح الشافية ٢/٣٥١-٣٥٢ ، وارتشاف الضرب ١/١٩٦ .

(٧) (الزيادة) ساقطة من (ح) .

(٨) ينظر المنصف : ١/١٢٩ .

(٩) أي الضرير .

(١٠) المُخْرَنْطَمُ : الغضببان المتكبر مع رفع رأسه . ينظر : الصحاح (خرطم) : ١٩١١/٥ .

(١١) في (م) كالأول .

(١٢) في (م) معلوم .

ثُمَّ إِنَّ أَحَدًا مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ لَمْ يَنْقُلْ اسْتِعْمَالَ «أَخْرَنْطَمَ» إِلَّا فِي التَّغَضُّبِ^(١) ، وهذا صريحٌ في الردِّ على الصُّرير صاحب المنظومة .

وقوله «انْفَصَلًا» : هذا من مزيد الثلاثي الذي ليس على وزن الرباعي .
وأشار بـ«انْفَصَلَ» إلى أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ لَا يَكُونُ غَالِبًا إِلَّا مُطَاوِعًا ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَالَ بَدَل «انْفَصَلًا»^(٢) : «انْفَعَلًا» .

وأشار مع ذلك إلى شروط المطاوعة لَأَنَّهُ طَاوِعٌ ثَلَاثِيًّا دَلَّ عَلَى مَعَاجِلَةٍ وَتَأْثِيرٍ ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ ثَلَاثِيًّا لَمْ يَطَاوِعْهُ انْفَعَلَ إِلَّا قَلِيلًا^(٣) نحو : أَفْحَمْتُهُ فَاثْقَمَ ، وَأَفْرَدْتُهُ فَاثْرَدَ ، وَأَغْلَقْتُهُ فَاثْلَقَ ، وَأَزْعَجْتُهُ^(٤) فَاثْرَجَ ، وَأَسْفَقْتُ الْبَابَ فَاثْسَفَقَ^(٥) ، وَمَثَلُ الْمَصْنُفِ^(٦) : بَأَوْكَانَتُهُ فَاتَّكَأَ ، وَهُوَ سَهْوٌ^(٧) .
ولو لم يدل على معاملة وتأثير لم يطاوعه «انْفَعَلَ» نحو عَرَفْتُهُ وَجَهَلْتُهُ لَا يُقَالُ فَاثْرَفَ وَلَا فَاثْجَهَلَ^(٨) .

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «انْغَلَقَ» و«انْسَفَقَ» على لغة مَنْ قَالَ : غَلَقَ وَسَفَقَ^(٩) .
وقوله^(١٠) :

-
- (١) ينظر المصنف : ١٤ / ٣ .
(٢) في (ت) و(ح) و(ط) : (انفصل) .
(٣) ينظر شرح الشافية للجاربردي : ٣٠ / ٢ .
(٤) في (م) وانزعجته .
(٥) يُقَالُ : سَفَقْتُ الْبَابَ إِذَا رَدَدْتَهُ . ينظر : التهذيب (سفق) : ٣١٥ / ٨ .
(٦) ينظر شرح التسهيل : ٤٥٧ / ٣ .
(٧) لأنه ليس على وزن (انْفَعَلَ) ينظر شرح المكلاقي : ٥٩ .
(٨) ينظر شرح التسهيل : ٤٥٦ / ٣ .
(٩) ينظر المرجع السابق : ٤٥٧ / ٣ .
(١٠) البيت من البسيط ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه : ١١٩ . وورد منسوباً له في إصلاح المنطق : ١٩٠ ، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي : ٥٧ ، وتحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللبلي : ١٢٨ / ١ ، وشرح لامية الأفعال لأطيفش : ٢٢٤ / ٢ ، وبلا نسبة في فصيح ثعلب : ١٦٢ ، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه : ٥٣ .
والشاهد فيه : إنكارُ غَلَقَ ، والصحيح فيه أغلق ، فاسم المفعول منه مُغْلَقٌ من غير الثلاثي ، وكذلك (غَلَيْتَ) الصحيح فيها (غَلَّتْ) .

ولا أقول لقدِرِ القومِ قد غَلِيَتْ ولا أقول لبابِ الدارِ مغلُوقٌ

(فيه إنكارُ «غَلَقَ» .

واختلَفَ في معناه ، فقيل : إنَّ قائله وهو أبو الأسود^(١) قصد إلى أني مُعَرَّبٌ ولست بلحَّانٍ ،
وقيل : إنَّه يَتَمَدَّحُ بعدم التجسُّسِ والشَّرِهِ للأكلِ كقول الآخر^(٢) :

لا يتأرَى لما في القدرِ يَرُقُّبُه ولا يعَضُّ على شُرُوفِه الصَّفَرُ^(٣)

وقوله :

ولا أقول لباب الدار مغلوقٌ

كناية عن عدم^(٤) البخل ، أي : أن^(٥) بابي مفتوحٌ للقَصَادِ ، ومَشَرَعِي مَنْهَلٌ للوَرَادِ .
ويكونُ «غليَتْ» و«غَلَقَ» من لغة أبي الأسودِ .

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان ، قيل إنَّه أوَّلُ من وضع النحو ، وهو الذي نقط المصحف ، من كبار التابعين ، تولى القضاء لعمر ، وصحب علياً رضي الله عنهما . توفي سنة (٦٩هـ) .
تنظر ترجمته في : مراتب النحويين ، ص ٢٤ ، ونزهة الألباء ، ص ٦ ، وإنباه الرواه ١/٤٨ ، وبغية الوعاة ٢/٦٧ .

(٢) من قوله (فيه إنكار إلى قوله كقول الآخر) ساقط من (ط) .

(٣) في (ط) : الصبر .

والبيت من البسيط ، وهو لأعشى باهله ، في النوادر في اللغة لأبي زيد : ٢٩٣ ، والأصمعيَّات : ٧٤ ، والبيت فيهما برواية :

لا يتأرى لما في القدر يرقبه ولا يزال أمام القوم يفتقر

والصحيح (أرى) ٦/٢٢٦٧ ، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري : ٨ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق : ١٧٧ ، وهو فيه برواية : (ولا يزال أمام القوم يفتقر) .

ومعنى لا يتأرى : لا يتحبَّسُ على إدراك القدر ليأكل . قال أبو زيد : يتأرى يتحرى . ينظر : الصحاح (أرى) : ٦/٢٢٦٧ ، و(الشرسوف) : رأس الضلع ممَّا يلي البطن . ينظر : لسان العرب (شرسف) : ٩/١٧٥ ، و(الصَّفَر) فيما تزعم العرب : حيَّةٌ تكونُ في بطنِ الإنسانِ ، فإذا جاع عضت على شرسوفه . ينظر : مختارات شعراء العرب : ٨ ، والصحاح (صفر) : ٢/٧١٤ .

والشاهد فيه : ساقه ليدل على عدم التجسس والشهه في الأكل .

(٤) (عدم) ساقطة من (ت) و(ط) .

(٥) (أن) ساقط من (ط) .

وهذا وإن ثبت في «غَلَقَ» مع قَلَّتْه فلم يثبت في «غَلِيَتْ»^(١) . وإن نَقَلَهُ بعض المتأخرين^(٢) ، والله أعلم . ويأتي :

- موافقًا للمجرّد^(٣) ك: «طَفَيْتُ النارَ وَأَنْطَفَأْتُ» و«سَابَ وَأَنْسَابَ» .
- وَمُغْنِيًا عَنْهُ^(٤) نحو : «أَنْطَلَقَ» ، أي : ذهب ، و«أَنْبَرَى» يُحَدِّثُ أَي : أَنْبَعَثَ .
- وعن «أَفْعَلَ»^(٥) : ك: أَنْحَجَزْنَا . أَتَيْنَا الْحِجَازَ .
- واعلم (أنَّ المطاوعةَ فِيهِ تَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ مَطَاوِعُهُ مُتَعَدِّيًا لِأَنَّهُ يَطْلُبُهُ .
- ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرًا ما فيُسَاعِدُكَ بِفِعْلٍ [أ/٢٧] ما تريدُ منه ، إن كان الفعل يصحُّ منه ، أو يصيرُ إلى مثل حال الفاعل الذي يتأتَّى منه^(٦) الفعل^(٧) ، ومنه قوله^(٨) :

* وَلَا يَدِي فِي حَمِيَتِ السَّمَنِ تَنْدَخِلُ *

- وقطعتُ الحبلَ فانقطعَ ، وكسرتُ الحبَّ فانكسرَ .
- قال أبو الفتح : «ولا يكاد يكون فعلٌ منه إلا متعدّيًا»^(٩) .
- وأشدد أبو عليٍّ فيما جاء منه من غير متعدٍّ :

- (١) (في غليت) ساقط من (ح) .
- (٢) نقله ابن المغربي وهو الوزير أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين المغربي . ينظر : المنخل : ١٨٦ .
- (٣) ينظر شرح التسهيل : ٤٥٧/٣ ، وشفاء العليل : ٨٤٩/٢ ، والمساعد : ٦٠٥/٢ .
- (٤) ينظر : المراجع السابقة .
- (٥) في (م) : أَنْفَعَلَ .
- (٦) (منه) ساقطة من (ط) .
- (٧) ينظر المنصف : ٧٢/١ .
- (٨) هذا عجز بيتٍ وصدرة : * لا خطوتي تتعاطى غير موضعها *
- وهو من البسيط للكميت في ديوانه : ٨٧ ، وورد منسوباً له في المعاني الكبير ١٢٥٨/٣ ، برواية (السكن) بدل (السمن) .
- وبلا نسبة في المنصف : ٧٢/١ ، وشرح أطفيش : ٢٢٦/٢ ، وشرح يعقوب المكلاطي : ٤٩ .
- والشاهد فيه : (تَنْدَخِلُ) حيث جاء باللازم على (أَنْفَعَلَ) ، والقياس (أدخلته) .
- (٩) ينظر المنصف : ٧٢/١ .

وكم مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَّتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ فُنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي^(١)

قال : «وفي هذه القصيدة «مُنْعَوٍ» من «غَوَى» ، وإِنَّمَا ذلك لضرورة الشُّعْرِ»^(٢) .
وقال^(٣) ابن عصفور : «يجوزُ أن يكونا مطاوعين لأهْوَيْتُهُ وَأَغْوَيْتُهُ ، كَأَدْخَلْتُهُ
فَأَنْدَخَلَ»^(٤) .

وفيه نظرٌ لأنَّ الشاعر لم يقصد أَنَّهُ رَدَّاهُ ، ويُدلُّ عليه تصرُّحه بهوى ، أي : هوى من شأنه أن
ينهوي .

والدليل على أَنَّهُ لم يرد «أهواه فأنهوى» أن المنهوي هنا هو الجبل ، وجعله الجوهرِي^(٥)
بمعنى «هوى» ، وأنشد البيت ، فيكون من الموافق كـ«سَابَ وَأَنْسَابَ» ، وإِنَّمَا جعله أبوعلي^(٦)
من مطاوع غير المتعدِّي^(٦) ، لَأَنَّهُ رأى أَنَّ أَنْفَعَلَ^(٧) لا يكون إلا مطاوعًا .
وقال المبرِّدُ : «قد يكون «أَنْفَعَلَ» لغير المطاوعة فيكون فِعْلاً للفاعل على الحقيقة ، نحو :

(١) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، وهو في شعره ، ص ٢٧٤ (ضمن
شعراء أمويون - القسم الثالث) ، لنوري حمودي القيسي .
والبيت ورد منسوباً له في الكتاب : ٧٤٣ / ٢ ، أمالي القالي : ٦٨ / ١ ، شرح أبيات سيبويه :
١٤٣ / ٢ ، سر الصناعة : ٣٩٥ / ١ ، أمالي ابن الشجري : ٢٧١ / ١ ، وخزانة الأدب : ٣٣٦ / ٥ -
٣٣٧ ، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات : ٣٨ ، المنصف : ٧٢ / ١ ، الإنصاف : ٦٩١ / ٢ ، الممتع :
١٩١ / ١ .

والقِنَّةُ والقَلَّةُ : يقالُ : قَنَّةُ الجبلِ وقَلَّتُهُ : أعلاه . ينظر : لسان العرب (قنن) : ٣٤٩ / ١٣ .
والنيق : أرفع موضع في الجبل . ينظر : لسان العرب (نيق) : ٣٦٤ / ١٠ .
والشاهد فيه قوله : (منهوي) حيث استشهد به أبو علي الفارسي على جواز مجيء (انفعل) من اللزم ،
وذلك لأنَّ منهوي اسم فاعل من انهوى ، وانفعل لا يُصاغُ إلا من المتعدِّي .
واستشهد به أيضاً على وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) ، وهي حرف ابتداء عند جمهور النحاة تتطلب
اسماً ظاهراً مرفوعاً أو ضميراً منفصلاً مرفوعاً .

(٢) ينظر المنصف : ٧٣ / ١ .

(٣) قوله (أن المطاوعة فيه إلى قوله لضرورة الشعر وقال) ساقط من (م) .

(٤) ينظر الممتع : ١٩٢ / ١ .

(٥) ينظر الصحاح (هوى) : ٢٥٣٨ / ٦ .

(٦) ينظر المنصف : ٧٢ / ١ .

(٧) في (ط) : الفعل .

«انطلق» وليس على فعلته^(١) .

- واعلم أن «افْتَعَلَ» يُعْنِي عن «انْفَعَلَ» في المطاوعة فيما فاؤه «لام»، ك: «لَوَيْتُهُ فَالتَوَى» ، و«المتمته فالتتم» .

أو راء ك: رَدَعْتُهُ وَرَفَعْتُهُ .

أو واو ك: وَصَلْتُهُ وَوَكَلْتُهُ وَوَضَعْتُهُ وَوَسَمْتُهُ .

أو ميم ك: مَدَدْتُهُ ، وَمَطَلْتُهُ ، وَمَلَأْتُهُ ، وَمَزَّتُهُ^(٢) ، وَمَحَوْتُهُ ، وَنَدَرَ : أَحَى وَأَمَّاز .

أو نون ك: نَقَلْتُهُ ، فَانْتَقَلَ ، وَنَبَذْتُهُ فَانْتَبَذَ ، وَنَفَيْتُهُ فَانْتَفَى ، وَنَسَأْتُهُ فَانْتَسَأَ^(٣) .

وإنما أغنى عنه فيما كان فاؤه أحد هذه الحروف لأنَّ التَّوْنَ تُدْغَمُ فِيهِنَّ فَيَخَافُ اللَّبْسُ ، وَيُخْرَجُ المِثَالُ عن شكله الذي قُصِدَ وَضَعُهُ عَلَيْهِ .

وفي بعض نسخ التسهيل أو «همزة» ، وهو صحيح نحو : أَمْرُهُ^(٤) فَاتْتَمَرَ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِيهَا فَاؤُهُ هَمْزَةٌ ، لِأَنَّ فِيهِ تَوْصُلًا إِلَى التَّسْهِيلِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يُبَدَّلُ مِنَ الهمزة يَاءً ، ثُمَّ مِنَ الفَاءِ^(٥) تَاءً فَتُدْغَمُ فِي تَاءِ الِافْتِعَالِ كـ«اتَّزَرَ» وَشَبَّهَهُ .

وإذا كان الاستغناء في هذه الحروف جارياً كان قوله تعالى : ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾^(٦) مضارعاً لـ: «أَفْعَلَ» لا «انْفَعَلَ» ، وكذا هو عند أبي علي من النقض^(٧) .

وقال غيره : هو «انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ» من الْقَضِيضِ قَضَيْضَتُ الشَّيْءِ : دَقَّقْتُهُ^(٨) .

ومنه أَسَدٌ قَضِقَاضٌ^(٩) : كاسِرٌ لِعِظَامٍ فَرِيستِهِ . والعادة أنَّ الجدار إذا انهدم صار قضيضاً ، أي حجارة صغاراً .

(١) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ٣ / ٣٤٥ ، وشرح البرماوي : ٣٣٩ .

(٢) مزته : ساقطة من (م) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٤٥٧ ، والمساعد : ٢ / ٦٠٥ .

(٤) في (ت) أمره .

(٥) في (ح) و(م) : الياء .

(٦) الكهف : (٧٧) ، وتامها : ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ﴾ .

(٧) ينظر رأيه في : لسان العرب (قضض) : ٧ / ٢١٩ .

(٨) ينظر : المحتسب : ٢ / ٣١-٣٢ ، البحر المحيط : ٦ / ١٥٢ .

(٩) في (م) قضاض .

وَالْقَصَّةُ : أَرْضٌ ذَاتُ حِجَارَةٍ صَغَارٍ فِي تَرَابٍ أَوْ رَمَلٍ ، وَمِنْهُ : «جَاؤَا بِقَضِيَّتِهِمْ وَقَضِيضِهِمْ»^(١) ، أَي : لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ .

وقيل : الْقَصُّ كِبَارُ الْحِصَى ، وَالْقَضِيضُ صِغَارُهُ^(٢) .

ومما يبعد كونه «أَفْعَلٌ» أَنَّهُ لَا يَكُونُ غَالِبًا إِلَّا فِي اللَّوْنِ ، وَلَكِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْنَى وَالْحَقِيقَةِ .

- وَرَبَّمَا شَارَكَ «أَفْتَعَلَ» «أَنْفَعَلَ»^(٣) فِيمَا لَيْسَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ ، نَحْوُ : شَوَيْتُهُ فَاشْتَوَى وَانْشَوَى^(٤) .

- وَمَنْعَ ثَعْلَبُ^(٥) «اشْتَوَى» ، لِأَنَّ الْمُشْتَوِيَّ [ب/٢٧] الْفَاعِلُ وَهُوَ الشَّائِي .

ونقله سيبويه^(٦) وغيره^(٧) وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً^(٨) .

ونحو «حَجَبْتُهُ فَاَنْحَجَبَ ، وَاحْتَجَبَ» ، وَ«أَطْرْتُ الرَّمْحَ»^(٩) وَغَيْرُهُ : «عَطَفْتُهُ» ، وَ«حَنَيْتُهُ»

فَأَطَّرَ وَأَنَاطَرَ^(١٠) ، وَ«فَصَلَّتُهُ فَاَنْفَصَلَ ، وَافْتَصَلَ» ، وَ«فَتَّتُهُ فَاَنْفَتَّ»^(١١) وَ«أَفْتَتَّ» .

- وَرَبَّمَا أَعْنَى عَنْهُ^(١٢) كَسَرَتْ الشَّيْءَ فَاسْتَرَّتْ ، وَفَلَلْتُهُ فَاْفَلَلْتُ^(١٣) ، وَكَفَيْتُهُ فَاَكْتَفَيْتُهُ ، وَعَزَزْتُهُ

فَاعْتَزَّتْ ، وَشَدَدْتُهُ فَاَشْتَدَّتْ .

(١) أَي : وَحُدَانًا وَزُرَافَاتٍ ، يَنْظُرُ : مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١ / ١٦١ ، وَقَدْ وَرَدَ بِلَفْظِ : «جَاؤَا قَضَاً وَقَضِيضًا» .

(٢) يَنْظُرُ : التَّهْذِيبُ (قَضِضٌ) : ٨ / ٢٠٧ ، وَالصَّحَّاحُ (قَضِضٌ) : ٣ / ١١٠٢ .

(٣) (انْفَعَلَ) سَاقَطَ مِنْ (م) .

(٤) يَنْظُرُ شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٣ / ٤٥٧ ، الْمُسَاعَدُ : ٢ / ٦٠٥ ، شِفَاءُ الْعَلِيلِ : ٢ / ٨٤٩ .

(٥) يَنْظُرُ الْفَصِيحُ : ٣٢١ ، وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ . يَنْظُرُ شَرْحُ الْفَصِيحِ : ٢٨٩-٢٩٠ .

(٦) (سَبِيوِيَّةٌ) سَاقَطَ مِنْ (ح) . يَنْظُرُ الْكِتَابُ : ٤ / ٦٥ .

(٧) يَنْظُرُ الْمَنْصَفُ : ١ / ٧٣ ، شَرْحُ الْمَلُوكِيِّ : ٨١ ، الْمَمْتَعُ : ١ / ١٩٣ ، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ : ١ / ١٠٩ .

(٨) أَي : حِجَّةٌ عَلَى ثَعْلَبِ الْمَانِعِ لِاشْتَوَى . يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ : شَرْحُ أَطْفِيشٍ : ٢ / ٢٣٢ .

(٩) يَنْظُرُ الصَّحَّاحُ (أَطْرَ) : ٢ / ٥٨٠ ، لِسَانُ الْعَرَبِ (أَطْرَ) : ٤ / ٢٤ .

(١٠) (أَنَاطَرَ) سَاقَطَ مِنْ (م) .

(١١) فِي (م) فَاَنْفَتَّتْ .

(١٢) يَنْظُرُ شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٣ / ٤٥٧ ، الْمُسَاعَدُ : ٢ / ٦٠٦ ، شِفَاءُ الْعَلِيلِ : ٢ / ٨٤٩ .

(١٣) فِي (م) : وَبِلَلَّتُهُ فَاَبْتَلَّتْ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَأَفْعَلٌ ذَا أَلْفٍ فِي الْحَشْوِ رَابِعَةٌ وَعَارِيًا وَكَذَلِكَ أَهْبَيْحَ اعْتَدَلَا

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : مِنْ أُنْبِيَةِ الْمَزِيدِ فِيهِ :

- أَفْعَلٌ^(١) : وَهُوَ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ لَغَيْرِ الْحَاقِ ، وَهُوَ إِذَا لَمْ يُدْغَمْ بِمَنْزِلَةِ «أَنْفَعَلٍ» وَ«أَفْتَعَلٍ» فِي عِدَدِ الْحُرُوفِ وَالسَّكَنَاتِ ، وَوَقَعَ فِيهِ الْإِدْغَامُ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِينَ ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتُ «أَحْمَرْتُ» وَزَالَ الْإِدْغَامُ ، تَحَرَّكَ الْأَوَّلُ بِحَرَكَتِهِ الَّتِي زَالَتْ لِلْإِدْغَامِ ، وَلَوْ كَانَتْ اللَّامُ غَيْرَ مِثْلِ لَمْ يُدْغَمْ كَ : ارْعَوَى^(٢) .

وَلَوْ بَنَيْتَ مِنْ «الرَّمِي» مِثْلَ «أَحْمَرَّ» لَقُلْتَ «ارْمَيْ» ، فَيَبْقَى مَا قَبْلَ^(٣) الْآخِرِ عَلَى حَرَكَتِهِ ، وَهُوَ بِنَاءٌ لِزِمٍّ لَا يَتَعَدَّى أَبَدًا ، وَلَا يُصَاغُ غَالِبًا إِلَّا لِلْأَلْوَانِ أَوْ الْعَيْبِ الْحِسِيِّ .
وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ : «وَإِخْضَرَ ذَا أَلْفٍ فِي الْحَشْوِ ، أَوْ وَادَّهَمَ ذَا أَلْفٍ» لَكَانَ أَبْيَنَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى اللَّوْنِ .

نَعَمْ يَقُوتهُ مَا دَلَّ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ لَوْنٍ مِنَ الْعَيْبِ الْحِسِيِّ ، فَعَدَّلَ إِلَى الْوِزْنِ الْجَامِعِ .
وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ^(٤) : اقْطَارَ النَّبْتُ : إِذَا وَلَّى وَأَخَذَ يَجِفُّ^(٥) ، وَرُبَّمَا رُدَّ بِالتَّأْوِيلِ إِلَى اللَّوْنِ ، أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَيَسْتَلْزِمُهُ .

وَلَا يُصَاغُ مِنْ مَضَاعِفٍ وَلَا مَعْتَلِّ اللَّامِ^(٦) ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى اللَّوْنِ كَ : أَحَمَّ^(٧) وَالْمَى^(٨) لَمَا يَلْزِمُ

(١) ينظر : التسهيل : ٢٠٠ ، وشرح التسهيل ٤٥٩ / ٣ ، شرح الملوكي : ٨٤ ، الممتع ١ / ١٩٥ ، شرح الشافية ١ / ١١٢ .

(٢) يقال : ارعوى فلان عن الجهل يرعوي ، وهو نزوعه وحسن رجوعه . والارعواء : الندم على الشيء والانصراف عنه والترك له . ينظر : لسان العرب (رعو) : ٣٢٨ / ١٤ .

(٣) (قبل) ساقط من (م) .

(٤) يأتي على وزن (افعال) في غير الألوان . ينظر شرح الملوكي : ٨٤ .

(٥) ينظر : لسان العرب (قطر) : ١٠٧ / ٥ ، وينظر الكتاب : ٧٦ / ٤ ، وشرح الملوكي : ٨٤ .

(٦) ينظر شرح التسهيل : ٤٥٩ / ٣ .

(٧) الأحمم : الأسود من كل شيء ، وقيل : الأحمم الأبيض . ينظر : لسان العرب (حمم) : ١٥٦ / ١٢ .

(٨) في (ت) و(ط) : ألم ، وهو مثال للمعتل اللام ، وفي المعنى يقال : ظل ألمى : كثيف أسود ، وقيل شديد الخضرة مائل إلى السواد . ينظر : لسان العرب (لمى) : ٢٥٨ / ١٥ .

من الثَّقَلِ لو^(١) قيل أَحَمَّ كَ : «أَحْمَرَّ» وَشَدَّ «أَزَعَوَى» .
وقال المصنّف^(٢) رحمه الله : شَدَّ من ثلاثة أَوْجِهٍ :
- الاعتلالُ .

- وكونه غيرَ ذي لونٍ ، ولا عيبٍ حسيٍّ .
- وكونه مُطَاوِعًا ، والمُطَاوَعَة في هذا النوع زيادةٌ .
وإنَّما حَقُّ هذا النوع أن يكون مُقتَضِبًا كاحمَرَّ^(٣) وبيضُّ ، أو موافقًا لـ: «فَعَلَّ» و«فَعَلَّ» كـ :
«اسمَرَّ» و«سمِرَّ» و«سمُرَّ» .

وأما «أحوَوَى»^(٤) من الحَوَّةِ فشذوذُه من جهة الاعتلال فقط .
وكذلك أحوَاوي بالألف .

والاقتضاب في البناء كونُ الكلمة موضوعَةً على مثالٍ غيرِ مسبوقةٍ^(٥) بآخر هو له أصلٌ ، أو
كأصلٍ مع خُلُوِّه من حرفٍ مزيدٍ لمعنى ، أو للإلحاق .
[فقولنا]^(٦) : «غير مسبوقة بآخر هو له أصلٌ» احترازٌ من نحو «جَلَبَبَ» فَإِنَّهُ مُلْحَقٌ بِدَخْرَجِ
فَفَعَّلَلٌ من غير تضيغيفٍ أصلٌ للمضعفِ .

وقولنا : «كأصلٍ» احترازًا من نحو «أَقْعَنْسَسَ» فَإِنْ إِحْدَى السَّيْنَيْنِ زِيدَتْ^(٧) فِيهِ لِلإِلْحَاقِ
بـ: «أَحْرَنْجَمَ» ، فاحْرَنْجَمَ من مزيد الرباعيِّ كما سبق ، فلَمَّا أُلْحِقَ بِهِ صار كالأصل للملحقِ .
وكـ: «تَجَلَبَبَ» فَإِنَّهُ لِلإِلْحَاقِ بـ«تَسْرَبَلَ» ، والتَّاءُ في «تَسْرَبَلَ» للمطَاوَعَةِ .
وقولنا : «مع خُلُوِّه من حرفٍ مزيدٍ لمعنى» احترازًا من نحو^(٨) «اعْلَمَ وَعَلَّمَ» ، فَإِنَّ

(١) في (م) أو .

(٢) المصنّف) ساقط من (ح) .

(٣) في (م) لأحمر .

(٤) الحَوَّةُ : سوادٌ إلى الخضرة ، وقيل : حمرةٌ تضرب إلى السَّوادِ . ينظر : الصحاح (حوى) : ٢٣٣٢ / ٦ ،
ولسان العرب (حوى) : ٢٠٦ / ٤ ، الأفعال لابن القطاع : ٢٦٣ / ١ .

(٥) في (م) مسبوقة .

(٦) زيادة من (ت) و(ط) .

(٧) زيدت) ساقطة من (ح) .

(٨) في (م) حرف .

التَّضْعِيفَ والهمزة [٢٨/١] فيها للتَّعْدِيَةِ .

وقولنا : «أو للإلحاق» احترازًا من نحو «جَهْوَرٌ»^(١) و«كَوْثَرٌ وَبَيْطَرٌ» ، فإنَّ المزيدَ فيهنَّ للإلحاقِ بـ:فَعَلَّلَ -والله أعلم- .

وتُزَادُ الألفُ في «أفَعَلَّ» بعد العين ، وإليه أشار بقوله «رابعة» لإفهام العروض كـ:أصْفَارٌ^(٢) إذا كانت له صُفْرَةٌ لا تثبُتُ كصُفْرَةِ الوَجِلِ .

وقد يَدُلُّ المجرَّدُ ، وذو الألفِ على العيبِ الحسيِّ كـ:أصِيدٌ وأصِيَادٌ وهو داءٌ في العُنُقِ^(٣) .
- ودلالته على غير اللَّوْنِ والعيبِ الحسيِّ قليلةٌ ، ومن ثم كان ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾^(٤) يترجَّحُ فيه أَنَّهُ من القضيضِ .

ومن القليل «ارْقَدًا»^(٥) في العَدْوِ^(٦) [أي :أسرع]^(٧) واقتوى^(٨) وازور^(٩) وقرأ ابن عامر^(١٠) ، ﴿تَزَوَّرُ﴾^(١١) .

(١) في (ط) و(ح) : جوهر .

(٢) (اصفار) ساقطة من (ط) .

(٣) ينظر الصحاح : ٤٩٩/٢ ، لسان العرب : ٢٦٢/٣ .

(٤) الكهف : (٧٧) .

(٥) يقال : ارقد ارقداً : أي أسرع ، ويرقدُ : يُسرِعُ في عدوه . ينظر : لسان العرب (رقد) : ١٨٣/٣ .

(٦) في (ط) : العدد .

(٧) زيادة من (ت) .

(٨) القَتْوُ : الخدمة ، والمقتون : الحُدَّامُ ، وأحدهم مقتويٌّ . ينظر : الصحاح (قتو) : ٢٤٥٩/٦ ،

اللسان (قتو) : ١٧٠-١٦٩/١٥ .

(٩) يقال : ازورَّ عنه بمعنى : عدل عنه وانحرف ، والازورارُ عن الشيءِ : العدول عنه . ينظر : لسان

العرب (زور) : ٣٣٥/٤ .

(١٠) هو عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن أبي الدرداء ،

والمغيرة بن شهاب ، روى عنه القراءة يحيى بن الحارث وغيره . توفي سنة (١١٨هـ) .

تنظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار : ٦٧ ، وغاية النهاية ٤٢٣/١ ، وتنظر قراءته في السبعة لابن

مجاهد : ٣٨٨ .

(١١) الكهف : (١٧) . وتَمَامُهَا : ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ

تَقْرُبُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ﴾ .

قال عنتره^(١) :

فَازُورٌ مِنْ وَقَعِ^(٢) الْقَنَا بِلْبَانِهِ وَشَكَكَ إِلَيَّ بِعَبْرَةٍ وَتَحْمُحُمِ

وقال^(٣) :

تَبَدَّلْ خَلِيلاً بِي كَشَكِّكَ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلاً صَالِحاً بِكَ مُقْتَوِرِ

فَمُقْتَوِرِ^(٤) «مُقْتَعِلٌ»^(٥) من «اقتوى» ، أي : خَدَمَ وسَاسَ . قال^(٦) :

* وَمَا كُنَّا لِأُمَّكَ مُقْتَوِينَا *

ومنه : ابهَارَ اللَّيْلِ : انْتَصَفَ^(٧) أَوْ كَثُرَتْ ظُلْمَتُهُ^(٨) .

(١) (عنتره) ساقط من (ح) . والبيت من الكامل ، في ديوانه : ٢٠٠ .

وفي إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٨٧ / ١ ، والبحر المحيط : ٩٣ / ٦ .

والحمومة والتحمحم : عَرَّ الفرس حين يُقَصِّرُ في الصَّهِيلِ ويستعينُ بنفسه ، وقيل : صوتُ الفرسِ

دون الصَّهِيلِ . ينظر : لسان العرب (حمم) : ١٦١ / ١٢ .

والشاهد فيه : (ازور) حيث دَلَّ على لونٍ أو عيبٍ حسي .

(٢) في (م) موضع .

(٣) (قال) ساقطة من (ط) .

البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، وهو في شعره : ٢٧٤ (ضمن شعراء

أمويين-القسم الثالث) . وفي المسائل المشكلة (البغداديات) : ٥٧٦ ، والبصريات : ٢٨٨ / ١ ،

والمحتسب : ٢٥ / ٢ ، والخصائص : ١٠٤ / ٢ ، وخزانة الأدب : ٤٣٣ / ٧ . وبلا نسبة في المسائل

العضديات : ٩٤ ، والمسائل الحلبيات : ١٩٦ ، والإغفال : ٥٠٥ / ٢ .

والشاهد فيه : (مقتوي) دَلَّ على غير لونٍ أو عيبٍ حسي ، وتعدى إلى نصب خليلاً .

(٤) (مفتعل) ساقطة من (ط) .

(٥) خالف بذلك أبي علي الفارسي في الوزن ، فوزنها عند أبي علي وابن جني (مُقْعَلِلٌ) . ينظر : المسائل

المشكلة (البغداديات) : ٥٧٦ ، والخصائص : ١٠٤ / ٢ .

(٦) هذا عجز بيت من الوافر لعمر بن كلثوم ، وصدرة : *تَهْدَدْنَا وَأُوعِدْنَا رُوَيْدًا*

والبيت له في شرح القصائد للتبريزي : ٢٧٤ ، ونوادير أبي زيد : ٥٠٢ ، والخصائص : ٣٠٣ / ٢ ،

والمنصف : ١٣٣ / ٢ ، وخزانة الأدب : ٤٣٤ / ٧ ، وبلا نسبة في التكملة : ٢٤٥ ، والتصريح :

٣٩٩ / ٥ . وهي فيها برواية (متى) بدل (وما) .

والشاهد فيه : «مقتوينا» كالسابق ، وحذفت ياء النسبة للجمع .

(٧) (انتصف) ساقطة من (ط) .

(٨) ينظر مادة (بهر) في الصحاح : ٥٩٩ / ٢ ، ولسان العرب : ٨١ / ٤ .

وقد لا يُفهمُ العَرُوضُ مع الألف ، ومنه قوله تعالى في وصف الجنتين -أسكنا الله الفردوسَ بيمينه وكرمه آمين-: ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾^(١) .

وقد يُفهمُ العَرُوضُ بدونها كقوله^(٢) :

سَأَلْتُهُ قُبْلَةً مِّنِّي عَلَى عَجَلٍ فَاحْمَرَّ مِنْ خَجَلٍ وَاصْفَرَّ مِنْ وَجَلٍ

وقول المصنّف «ذا ألفٍ...وعارياً» يَحتمل التَّقْسِيمَ بِحَسَبِ مَعْنِيَّتَيْهِمَا ، وَيَحتمل التَّخْيِيرَ لِأَنَّ

«أَفْعَلٌ»^(٣) مَقْصُورٌ مِنْ «أَفْعَالٌ» ، وَقَدْ سُمِعَ فِي بَعْضِهَا الْقَصْرُ فَقَطْ ك: اِرْقَدَّ وَاِرْعَوَى وَاِقْتَوَى .

وقوله «اهْبِيحْ» هُوَ «أَفْعِيلٌ» مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ لِغَيْرِ إِحْقَاقٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ الْأَوْزَانِ

النَّادِرَةِ ، أَوْ غَيْرِ الثَّابِتَةِ .

وَالهَيْبِيحُ : الْغُلَامُ التَّارُّ الْمَمْتَلِيُّ ، وَالْأُنْثَى هَيْبِيحَةٌ^(٤) ، وَهُوَ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهُ بِنَاءً مُقْتَضَبٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ

يُسَبِّقُ بِمِثَالٍ هُوَ لَهُ أَصْلٌ وَخِلَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ، لِمَعْنَى أَوْ إِحْقَاقٍ .

وقوله «اعتدلا» هُوَ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ لِغَيْرِ إِحْقَاقٍ .

ولـ«افْتَعَلَ» مَعَانٍ مِنْهَا^(٥) :

- مَطَاوَعَةُ «فَعَلَ» كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَوْنِهِ يُشَارِكُ «انْفَعَلَ» وَيُغْنِي عَنْهُ .

- وَمِنْهَا مَطَاوَعَةُ «أَفْعَلَ» كـ«أَنْصَفْتُهُ وَانْتَصَفَ»^(٦) .

- وَمِنْهَا الْإِتِّخَاذُ كـ«أَصْطَبَّ الْمَاءُ» : اتَّخَذَهُ وَاسْتَعَدَّهُ ، وَأَصْلُهُ اصْتَبَّ ، وَادَّبَحَ :^(٧) اتَّخَذَ

ذَبِيحَةً .

(١) الرحمن : (٦٤) .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله ، وهو في شرح أطفيش : ٢٣٨ / ٢ ، وشرح يعقوب المكلاطي : ٥٢ .

(٣) في (م) فعل .

(٤) ينظر مادة (هبيح) في : الصحاح : ٤٣٥ / ١ ، لسان العرب : ٦٥ / ٣ .

(٥) ينظر التسهيل : ١٩٩-٢٠٠ ، وشرح التسهيل : ٤٥٥ / ٣ ، المساعد : ٦٠٥ / ٢ ، الارتشاف : ١٧٥ / ١ .

(٦) ينظر ارتشاف الضرب : ١٧٥ / ١ .

(٧) ينظر التسهيل : ٤٥٥ / ٣ .

- ومنها فِعْلُ الْفَاعِلِ [بِنَفْسِهِ] ^(١) كـ «اضْطَرَبَ وَاذْهَنَ وَاکْتَحَلَ» ^(٢) .
- ومنها التَّصَرُّفُ وَالطَّلَبُ وَالاجْتِهَادُ ، وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِالتَّسَبُّبِ .
- قال سيبويه - رحمه الله - : «وَأَمَّا كَسَبَ فَإِنَّهُ يُقَالُ : أَصَابَ وَاکْتَسَبَ فَهُوَ التَّصَرُّفُ وَالطَّلَبُ ، وَالاجْتِهَادُ بِمَنْزِلَةِ الْاضْطِرَابِ» ^(٣) انتهى .
- ومنه قوله سبحانه : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ^(٤) لَأَنَّ كَسَبَ السَّيِّئَاتِ أَكْثَرُ ، وَأَمْرُهَا أَخْطَرُ ، وَالنَّفْسُ عَلَيْهَا أَحْرَصُ ، وَإِلَيْهَا أَطْمَحُ ، وَأَنْظَرُ . غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَعَامَلَنَا بِفَضْلِهِ وَسَتَرَ مِنَّا مَا عَلِمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِمَنِّهِ وَطَوْلِهِ آمِينَ .
- ومنه التَّقَحُّمُ وَالتَّوَلُّجُ نَحْوُ : ادَّخَلُوا وَاتَّلَجُوا ^(٥) ، بِمَعْنَى : تَدَخَّلُوا وَتَوَلَّجُوا ، وَهَذَا الْمَعْنَى فِي «تَفَعَّلَ» أَمَكَنَّ [ب/٢٨] مِنْ غَيْرِهِ ، وَلِذَا يُعْبَرُ عَنْهُ بِمُوافِقَةِ «تَفَعَّلَ» .
- ومنها مُوافِقَةُ الْمَجْرَدِ قال سيبويه ^(٦) - رحمه الله - «وَقَالُوا : قَرَأْتُ وَاقْتَرَأْتُ ، يُرِيدُونَ شَيْئًا وَاحِدًا ، كَمَا قَالُوا : عَلَاهُ وَاسْتَعْلَاهُ ، وَمِثْلُهُ : خَطَفَ وَاخْتَطَفَ» . انتهى .
- ومنها الحِطْفَةُ وَكَأْتَمًا «فَعَلَّةٌ» وَاحِدَةٌ لِمَا فِيهَا مِنَ الْقُوَّةِ وَالسُّرْعَةِ ، قال سيبويه ^(٧) - رحمه الله - «وَأَمَّا انْتَزَعَ فَإِنَّهَا هِيَ حِطْفَةٌ كَقَوْلِكَ : اسْتَلَبَ ، وَأَمَّا نَزَعَ فَإِنَّهُ تَحْوِيلُكَ إِيَّاهُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى نَحْوِ الْاسْتِلَابِ ، وَكَذَلِكَ قَلَعَ وَاقْتَلَعَ ، وَجَذَبَ وَاجْتَذَبَ» . انتهى .
- تمثيلُ جَمَاعَةٍ بِ«افْتَعَلَ» بِمَعْنَى «فَعَلَ» بِنَزَعَ وَانْتَزَعَ ، وَقَلَعَ وَاقْتَلَعَ ، وَجَذَبَ وَاجْتَذَبَ ^(٨) مخالفٌ لكلام سيبويه .
- ومنها التَّخْيِيرُ نَحْوُ : اضْطَفَى وَاعْتَمَى ، وَاخْتَارَ ، وَانْتَخَبَ ، وَانْتَقَى ، وَانْتَصَى ^(٩) مِنْ

(١) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) .

(٢) ينظر المساعد : ٦٠٥ / ٢ .

(٣) ينظر الكتاب : ٧٤ / ٤ .

(٤) البقرة : (٢٨٦) .

(٥) ينظر الكتاب : ٧٤ / ٤ .

(٦) الكتاب : ٧٤ / ٤ .

(٧) المرجع السابق .

(٨) منهم التفتزاني في شرح مختصر التصريف العزي : ٤٠ .

(٩) ينظر شرح التسهيل : ٤٥٦ / ٣ .

النَّصِيَّةُ بِالصَّادِ وَهِيَ الْخِيَارُ .

- ومنها مُوَافَقَةٌ «اسْتَفْعَلَ» : كَارَتْاحَ وَاعْتَصَمَ^(١) .

- ومنها مُوَافَقَةٌ تَفَاعَلَ : كاجْتَوَرُوا ، وازْدَوَجُوا ، ولذا لا يُعَلُّ الواوِيُّ منه .

- ومنها الإِغْنَاءُ عَنِ الْمَجْرَدِ : ك : التَّحَى ، واسْتَلَمْتُ الْحَجَرَ : قَبَلْتُهُ ، وهو «افْتَعَلْتُ» من

السَّلَامَةِ ، ويُقالُ أَيضًا : اسْتَلَأَمْتُ الْحَجَرَ .

وزعم بعض الكوفيين أنَّ هَمْزَتَهُ زَائِدَةٌ ، وَأَنَّ وَزْنَ «افْتَعَلْتُ»^(٢) وهو غَلَطٌ ، وليس في أبنية

المزيد «افْتَعَلْتُ» ، وإِنَّمَا وَزْنُهُ «اسْتَفْعَلْتُ» من اللأمة ، وهي الدَّرْعُ ، وآلة الحرب .

واسْتَلَأَمْتُ الْحَجَرَ : تَحَصَّنْتُ بِهِ فَهُوَ فِي الْمَعْنَى كَاللأمة^(٣) بِجَامِعِ التَّحَصُّنِ وَالْمَادَّةُ مُخْتَلَفَةٌ .

و(اعتدل) في البيت ، يَحْتَمِلُ مِنْ مَعَانِي «افْتَعَلَ» : مَطَاوَعَةً عَدَلْتُ كَذَا بِكَذَا فَاغْتَدَلْتُ بِهِ ،

أَي : سَاوَيْتُهُ بِهِ فَسَاوَاهُ ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَهَا .

والظَّاهِرُ أَنَّ الْمَصْنُفَ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ وَزْنَ «افْتَعَلَ» ، وَإِنَّمَا قَصِدَ تَفْسِيرَ «اهْبِيحْ» ؛ لِأَنَّ الْهَبِيحَ

تَسْتَوِي أَعْضَاؤُهُ [تعتدل]^(٤) ، وَلَا يَظْهَرُ فِيهَا خَلْلٌ وَلَا عَوْجٌ^(٥) ، وَإِنَّمَا قُلْنَا هَذَا لِأَنَّ «افْتَعَلَ»

سَيَذْكُرُهُ فِي قَوْلِهِ : (اتَّصَلَا) وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَوْجِبُ ذِكْرَهُ إِلَّا إِفَادَةَ الْوِزْنِ بِخِلَافِ «اعتدل» ،

وَلَوْ قَصَدَ بِاعْتَدَلَ الْوِزْنَ لَكَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ التَّوْرِيَةِ .

وقوله (وافعل) عطفٌ على كَأَعْلَمَ وما بعده .

و(ذا ألف) : حَالٌ مِنْهُ .

و(رابعة) : صفة ألف ، أو حَالٌ مِنْهُ لَوْصِفَهُ بِالْمَجْرُورِ .

(١) قوله (ومنها موافقة إلى واعتصم) ساقط من (ح) .

(٢) في (م) افتعلت ، ينظر الخصائص : ١٤٦/٣ .

(٣) في (م) كالأمة .

(٤) زيادة من (ت) و(ط) و(ح) .

(٥) (ولا عوج) ساقطة من (ح) .

ثم قال رحمه الله :

تَدَحْرَجَتْ، عَذِيظًا، أَحْلَوْلَى، اسْتَبَطَّرَ تَوَالِي مَعَ تَوَلَّى، وَخَلْبَسَ، سَنَبَسَ، اتَّصَلَا

قلتُ الله ربُّنا المستعان وعليه التُّكلان : من أبنية المزيد فيه «تَفَعَّلَ»^(١) ، وهو من مزيد الرباعيِّ - وهو المزيد الثاني من مزيد الرباعي^(٢) والأوَّلُ : «أَحْرَنْجَمَ» ، وقد تقدَّم .

وذلك أنَّ المزيدَ في الرباعيِّ إمَّا نون ثالثةٌ ومُجْتَلَبٌ همزةُ الوصلِ لسكونِ أوَّلِهِ كـ«أَحْرَنْجَمَ» أو تاءٌ كـ«تَدَحْرَجَ» أو تضعيفٌ وسيأتي الكلامُ في محلِّهِ من الكلمة - إن شاء الله تعالى - .
وتدحرج مطاوعٌ دَحْرَجَ ، والمُدْحَرْجُ : المَدْوَرُ .

[٢٩/١] وقد تكون المطاوعةُ في «فَعَّلَلَّ» تقديرًا^(٣) كـ: تَبَخَّرَ وَتَمَسَّكَنَ وَتَمَدَّرَعَ إذ لم يُسْمَعْ بِخَرَّرَ [وَمَسَّكَنَ]^(٤) وَمَدَّرَعَ .

ولو ذَكَرَ المصنِّفُ «تَفَعَّلَلَّ» مكان «تدحرج» لكان أشمل ؛ لأنَّه يتناولُ حينئذٍ «تَدَحْرَجَ» وما ألحق به من «تَجَلَّبَبَ» .

ولما ذكر في التسهيل «فَوَعَلَ» و«فَعَوَلَ» و«فَعَلَلَ» ذا الزيادةِ و«فَيْعَلَ» و«فَعَيْلَ» و«فَعَلَّ» وأنها مُلْحَقَاتٌ بـ«فَعَّلَلَّ» ، قال : «وتُزَادُ التَّاءُ قَبْلَ مُتَعَدِّيَاتِهَا لِلإِلْحَاقِ بِ: تَفَعَّلَلَّ»^(٥) .

وهذا كما تراه لأنه جعل التاء للإلحاق ، ولو كانت له ما اشترط التَّعَدِّيُّ ، لأنَّها إذ ذاك للمطاوعة ، والإلحاق وقع بغيرها ، ولو قال قبل لازمها للإلحاق بـ«تفعلل» لكان صوابًا لأنَّها لا فائدة لها حينئذٍ إلاَّ الإلحاق فتأمَّلْهُ .

وقد قال غيرٌ واحدٍ : إنَّ التَّاءَ تَدْخُلُ عَلَيْهَا كُلِّهَا .

(١) ينظر هذا الوزن في : المقتضب : ١٠٨/٢ ، والمفصل : ٢٧٩ ، والمتع : ١٦٨/١ ، شرح الشافية :

١١٣/١ ، ارتشاف الضرب : ١٨١/١ ، شرح مختصر التصريف العزي : ٤٣ ، عنقود الزواهر : ٣٤٧ .

(٢) قوله (وهو المزيد إلى قوله الرباعي) ساقط من (ط) .

(٣) ينظر شرح التسهيل : ٤٦٢/٣ .

(٤) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) و(م) .

(٥) ينظر التسهيل : ٢٠١ .

وقوله «عَذِيْطٌ»^(١) العذِيْطُ : الذي يُجْدِثُ عند الجماع^(٢) ، والمرأة عَذِيْوْطَةٌ ، والعَذِيْطَةُ مصدر العَذِيْوْطِ ، قالت^(٣) :

إِنِّي بُلِيْتُ بِعَذِيْوِطٍ لَهٗ بَخْرٌ يَكَادُ يَقْتُلُ مَنْ نَاجَاهُ إِنِّ^(٤) كَشْرًا
ولم يذكر سيبويه - رحمه الله - «فَعِيْلٌ»^(٥) .

وزعم بعض المتأخرين ناقلاً عن بعض من قبله أن العَذِيْوْطَ - بالباء ثانية الحروف - وهذا غريبٌ . فلعله مُرادِفٌ لـ «عَذِيْطٌ» . وعَذِيْطٌ من مزيد الثلاثي للإلحاق بـ «سَرَهْفَ وَدَحْرَجَ» .
وقوله «أَحْلَوَى» هو «أَفْعَوَعَلٌ»^(٦) من مزيد الثلاثي لغير إلحاق ، لحقته الواو فاصلة بين العَيْنَيْنِ ، والعَيْنُ منه مضاعفةٌ .

ولـ: أَفْعَوَعَلٌ معانٍ منها :

- الصَّيْرُورَةُ كـ: أَحْلَوَى : صَارَ حُلُوًا ، وَاحْقَوَقَفَ الْجِسْمُ : صَارَ أَحْقَفَ مُنْحَنِيًا .

- وموافقة «اسْتَفْعَلَ» الدالَّةُ على إلفاء الشَّيْءِ بمعنى ما صيغَ مِنْهُ .

قال حميدٌ بن ثور^(٧) :

(١) في (م) : عذيوط .

(٢) ينظر مادة (عذط) في : الصحاح : ٣/ ١١٤٢ ، ولسان العرب : ٧/ ٣٤٩ .

(٣) البيت من البسيط ، لم أقف على قائله . وهو في الصحاح (عذط) : ٣/ ١١٤٢ ، وشرح البرماوي : ٣٦٥ ، وحاشية ابن حمدون : ٣٣ ، وشرح أطفيش : ٢/ ٢٥٦ .

والشاهد فيه : (عذيوط) جاء مصدراً من عذيط .

(٤) (إن) ساقطة من (ط) .

(٥) ينظر هذا الوزن في : المنصف : ١/ ١٢١ ، شرح التسهيل : ٣/ ٤٦١ ، شرح الشافية : ١/ ٦٨ ، ارتشاف الضرب : ١/ ١٧٠ ، المزهرة : ٢/ ٤١ ، وشرح بحرق : ٥١ ، حاشية ابن حمدون : ٣٣ .

(٦) ينظر هذا الوزن في : الكتاب : ٤/ ٧٥-٧٧ ، أدب الكاتب : ٣٠٦ ، المقتضب : ١/ ٢١٥ ، ٢/ ١٠٠ ، المحتسب : ١/ ٣١٩ ، الممتع : ١/ ١٧٠ ، شرح التسهيل : ٣/ ٤٦٠ ، وارتشاف الضرب : ١/ ١٧٨ ، ونزهة الطرف : ١١٣ .

(٧) هو حميد بن ثور بن حزن الهلالي ، شاعر مخضرم ، شهد حنيناً مع المشركين ، وأسلم . توفي سنة (٣٠هـ) . تنظر ترجمته في : الأغاني : ٤/ ٢٤٢ ، والإصابة في تمييز الصحابة : ٢/ ٢٨٩ .

والبيت من الطويل ، في ديوانه : ٣٥ .

وله في : الكتاب : ٤/ ٧٧ ، والمحتسب : ١/ ٣١٩ ، وبلا نسبة في : أدب الكاتب : ٣٠٧ ، والتكملة : ٥٣٠ ، والمنصف : ١/ ١٨١ ، والممتع : ١/ ١٩٦ ، شرح التسهيل : ٣/ ٤٦٠ .

فلَمَّا أتى عامانِ بعدَ انفِصالِهِ
عن الضَّرعِ واحلَوَى دِمَائًا يَرُودُهَا
فعدَّاهُ لِأنَّهُ جعله بمنزلة «اسْتَحَلَى» .
ومثله قول الآخر^(١) :

لو كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَأَحْتُ
أَجَلٌ لا ، وَلَكِنْ أَنْتَ الْأَمُّ مَنْ مَشَى
لَكَ النَّفْسُ ، واحلَوَ لَكَ كُلُّ خَلِيلِ
وَأَسْأَلُ مِنْ صَمَاءَ ذَاتِ صَلِيلِ

- ومطاوعة «فَعَلَ» ك: ثَنَاهُ فَانْتَوَى ، ومنه قِراءةٌ مَنْ قرَأَ^(٢) ﴿تَشْتَوَى صُدُورُهُمْ﴾^(٣) .

- ويأتي للمبالغة وهو الأكثر^(٤) فيه ك: اخشوشن ، واعشوشب ، واغدودن الشعر : إذا
طال^(٥) وتمّ ولان ، قال حسّان^(٦) رضي الله عنه .

والدَّمَاتُ : السهول من الأرض ، وكل سهلٍ دَمِتْ . لسان العرب (دمث) : ١٤٩/٢ . ويرودها :
يقال : راد يروُدُ إذا جاءَ وذهب ولم يطمئن ، ورادت الدواب : رعت . ينظر : لسان العرب (رود) :
١٨٨/٣ .

والشاهد فيه : موافقة (أَفْعَوَعَلَ) لـ (اسْتَفَعَلَ) ، وقد جاء متعدّيًا .

(١) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله . وهو في : المنصف : ١٠٤/١ ، المحتسب : ٣١٩/١ ، مجمع
الأمثال : ٣٥٦/١ ، الممتع : ١٩٧/١ ، المساعد : ٦٠٨/٢ ، رصف المباني : ٥٩ ، الجنى الداني :
٣٦٠ .

وفي البيت مثل وهو [أسأل من صماء] ، يعنون الأرض ، وذلك أنها لا تسمع صليل الماء ، ولا تمل
انصبابه فيها . ينظر : مجمع الأمثال : ٣٥٦/١ .
والشاهد فيه : موافقة (أَفْعَوَعَلَ) لـ (اسْتَفَعَلَ) وقد جاء متعدّيًا .

(٢) (من قرأ) ساقطة من (ح) . وهي قراءة ابن عباس ومجاهد ونصر بن عاصم . ينظر : المحتسب :
٣١٨/١ ، ومختصر في شواذ القرآن : ٦٤ ، والبحر المحيط : ٢٠٢/٥ .

(٣) هود : (٥) . ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَشْتَوْنَ صُدُورَهُمْ﴾ .

(٤) في (ت) و(ح) : أكثر .

(٥) (إذا طال) ساقط من (ح) .

(٦) هو حسّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري ، شاعر مخضرم ، مدح الغسانين وملوك الحيرة قبل
الإسلام ، ثم كان شاعر النبي ﷺ في الإسلام ، توفي بالمدينة سنة (٥٤هـ) . ينظر : الأغاني :
١٠١/٤ ، والإصابة في تمييز الصحابة : ٢٣٧/٢ .

وَقَامَتْ تُرَائِيكَ مُغْدُودِنَا إِذَا مَا تَتَوَّءُ بِهِ آدَهَا

وَأَغْدُودَنَ النَّبَاتُ : أَخْصَرَ حَتَّى يَضْرِبَ إِلَى السَّوَادِ مِنْ شِدَّةِ^(١) رِيِّهِ ، وَشَبَابُ غُدَانِي : غَضُّ^(٢) . وَجَعَلَ سَيَبِيهِ مِنْهُ حَلَا^(٣) وَاحْلُولِي^(٤) .

- وَيَأْتِي مُوَافِقًا لِلْمَجْرَدِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : «حَلَا^(٥) الشَّيْءُ يَحْلُو حَلَاوَةً وَاحْلُولِي مِثْلُهُ»^(٦) ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ «خَلَقَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، وَاخْلَوْلَقَ وَخَلَجَ الْأَمْرُ وَاخْلَوْلَجَ» : إلتَوَى [وَتَعَسَّرَ]^(٧) ، وَمَا ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ مِنْ أَنَّ حَلَا وَاحْلُولِي^(٨) [ب/٢٩] بِمَعْنَى مُخَالَفٍ لِكَلَامِ سَيَبِيهِ^(٩) .

وَكَذَا الصَّيْرُورَةُ وَإِنْ كَانَتْ أَعْمٌ مِنْ مُوَافِقَةِ الْمَجْرَدِ تَرْجِعُ إِلَى مَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ ، لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عَلَى صِفَةٍ يُقَالُ فِيهِ : صَارَ كَذَا ، وَكَذَلِكَ اخْلَوْلَقَ وَاخْلَوْلَجَ قَابِلَانِ لِلْمَبَالِغَةِ فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهَا مَا أُمَكَّنَتْ .

وَكَذَا^(١٠) مَطَاوَعَةُ «فَعَلَ» فَإِنَّ تَشْنُونِي قَابِلٌ لِلْمَبَالِغَةِ .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ سَيَبِيهِ أَنَّ «أَفْعَوْعَلَ» لِلْمَبَالِغَةِ وَالتَّوَكِيدِ وَالْإِصَابَةِ كـ:

احْلُولِي دِمَائًا يَرُودُهَا

والبيت من المتقارب ، في ديوانه : ٧٦ ، وله في : المنصف : ٣ / ١٣ - ٣٠ ، الصحاح (غدن) :

٢١٧٣ / ٦ ، ولسان العرب (غدن) : ١٣ / ٣١١ ، وبلا نسبة في : المحتسب : ١ / ٣١٩ .

وتنوء : تنهضُ بجهدٍ ومشقةٍ . ينظر : لسان العرب (نوأ) : ١ / ١٧٤ . وأدها : أثقلها ، والأود :

الأثقال . ينظر : لسان العرب (أود) : ٣ / ٧٤ . والشاهد فيه : مجيء اغدودن للمبالغة .

(١) (من شدة) ساقط من (ح) .

(٢) ينظر لسان العرب (غدن) : ١٣ / ٣١١ .

(٣) في (ت) و(ح) و(ط) : حلى .

(٤) ينظر الكتاب : ٧٧ / ٤ .

(٥) في (ت) و(ح) : حلى .

(٦) ينظر الصحاح (غدن) : ٦ / ٢٣١٧ .

(٧) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) .

(٨) (واحلولى) ساقط من (ح) .

(٩) لأنَّ احلولى عند سيبويه تفيد المبالغة والتوكيد . ينظر الكتاب : ٧٥ / ٤ .

(١٠) الكتاب : ٧٥ - ٧٧ / ٤ .

- أو الإغناء عن المجرد ولزوم الزيادة له ، وبناء الفعل عليه .
قال : «وربها بُنى عليه [الفعل]»^(١) فلم يفارقه كما أنه قد يجيء الشيء على «أفعلت وافتعلت»
ونحو ذلك لا يفارقه^(٢) بمعنى^(٣) انتهى .

ومثال المغني : اعروريت الفلوة أو البعير : ركبته عرياً^(٤) .

واذلولي : جد به السير^(٥) ، وانطلق مُستخفياً .

وتعدّي «أفوعل» قليل جداً حتى قيل لم يجيء منه إلا اخلولي واعروري^(٦) .

واعلم أن هذا البناء لم يجعلوه على «أفعلل» لأن «أفعلل» مفقودٌ ، كذا قيل في تعليقه .
وقلب هذه الدعوى مسموعٌ بأن يُقال وزنه «أفعلل» و«أفوعل» مفقودٌ^(٧) .

نعم يُقال : إنما كان ذلك لأن هذه الواو ثبتت زيادتها في اعشوشب واخلوشن . ونحوه
مصحح لأفوعل^(٨) ، ولا مصحح لأفعلل^(٩) .

ويحمل المعتل من ذلك على الصحيح ، لأن هذا التردد إنما هو في المعتل ، ولعل من قال
«أفعلل» مفقودٌ ، يرجع إلى هذا ، أي : إنه في الصحيح مفقودٌ .

فكيف يدعى في غيره من غير دليل؟

وشيء آخر ، وذلك أن الواو ثبتت في اخلولي من الواوي وفي اثنوني من اليائي ، ولو كان
«أفعلل» لقليل : اثنيني ، ولا موجب للقلب .

(١) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) .

(٢) من قوله (كما انه قد يجيء إلى قوله لا يفارقه) ساقط من (ط) .

(٣) ينظر الكتاب : ٧٦/٤ .

(٤) ينظر لسان العرب (عرو) : ٤٨/١٥ .

(٥) ينظر الصحاح (دلو) : ٢٣٣٩/٦ ، وديوان الأدب : ١٣٩/٤ .

(٦) ينظر الصحاح (حلا) : ٢٣١٧/٦ .

(٧) قوله (كذا قيل في تعليقه إلى قوله وافوعل مفقود) ساقط من (ح) .

(٨) في (ط) لأفعلل .

(٩) ولا مصحح لأفعلل ساقط من (ط) .

ولمَّا عَارَضَ سيبويه - رحمه الله - هَذَيْنِ^(١) فِي الْفِعْلِ لَمْ يَدَّعِ أَنْ وَزْنَ «أَقْطُوْطَى» أَي : أَسْرَعِ «أَفْعَلَعَلَّ» وَهُوَ «أَفْعَوَعَلَ» مِنَ الْقَطْوِ . تُقَالُ^(٢) أَقْطُوْطَى الْحِمَارُ : قَطَا فِي مَشِيهِ^(٣) ، وَأَصْلُهُ «أَقْطُوْطُو» ، فَقَلَبْتَ الْوَاوُ يَاءً لِانْقِلَابِهَا فِي الْمِضَارِعِ ، وَهَذَا هُوَ الْمَوْجِبُ لِانْقِلَابِ كُلِّ وَائٍ تَقَعُ رَابِعَةً فِصَاعِدًا ، فَصَارَ أَقْطُوْطَى ، فَتَقَلَّبَ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا ، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَإِنَّمَا فَرَّ الْأَثْمَةُ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَهُوَ «أَفْعَلَعَلَّ» وَلَمْ يَدْخُلُوا بِهِ فِي أَوْسَعِ الْبَابَيْنِ ، وَهُوَ مَا ضُوعِفَتْ عَيْنُهُ وَلا مِهْ ، فَإِنَّهُ أَكْثَرُ مِمَّا ضُوعِفَتْ عَيْنُهُ ، وَهُوَ فِي هَذَا «أَفْعَوَعَلَ» لِفَقْدِهِ^(٤) فِي الْفِعْلِ لَمَّا تَقَدَّمَ .

وَلَمَّا انْتَفَى هَذَا الْمَوْجِبُ فِي «قَطْوْطَى» جَعَلَهُ سيبويه مَرَّةً «فَعَوَعَلَا»^(٥) ، لِتَكُونَ الْوَاوُ^(٦) الَّتِي بَعْدَ الطَّاءِ فِي الْفِعْلِ وَالاسْمِ سَوَاءً فِي كَوْنِهَا زَائِدَةً ، وَمَرَّةً «فَعَلَعَلَا» دُخُولًا^(٧) بِهَا فِي أَوْسَعِ الْبَابَيْنِ ، وَذَلِكَ أَنَّ بَابَ «صَمَحَمَحَ»^(٨) أَكْثَرَ مِنْ بَابِ «عَثَوَثَلَّ»^(٩) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَوْلُهُ (اسْبَطَّرَ) أَي : اضْطَجَعَ وَامْتَدَّ^(١٠) . وَمِثْلُهُ وَزْنًا وَمَعْنَى : اسْبَكَّرَ ، وَالْمُسْبَكَّرُ أَيضًا : الشَّابُّ الْمَعْتَدِلُ التَّامُّ^(١١) . وَمِنْهُ^(١٢) :

-
- (١) فِي جَمِيعِ النُّسخِ : هَذَانِ .
 (٢) فِي (ت) وَ(ح) : تَقُولُ .
 (٣) يَنْظُرُ : أُنْبِيَةَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْمِصَادِرِ : ٢١٨ .
 (٤) فِي (م) : بَعْقَدُهُ .
 (٥) يَنْظُرُ الْكِتَابَ : ٢٧٥ / ٤ .
 (٦) فِي الْأَصْلِ : الْيَاءُ .
 (٧) فِي (ط) : دُخُولُهَا .
 (٨) الصَّمَحَمَحُ : الشَّدِيدُ الْمَجْتَمِعُ الْأَلْوِاحِ ، وَقِيلَ : الْقَصِيرُ الْغَلِيظُ ، وَقِيلَ : الْأَصْلَعُ . يَنْظُرُ : لِسَانَ الْعَرَبِ (صَمَح) ٥١٩ / ٢ .
 (٩) يَنْظُرُ أُنْبِيَةَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْمِصَادِرِ : ٢١٨ .
 (١٠) يَنْظُرُ الصَّحَاحَ (سَبَطَر) : ٦٧٦ / ٢ ، وَلِسَانَ الْعَرَبِ (سَبَطَر) : ٣٤٢ / ٤ ، وَزَنَّهُ : أَفْعَلَلَّ ، يَنْظُرُ هَذَا الْوِزْنَ فِي : الْكِتَابِ : ٢٧٧ / ٤ ، الْمَقْتَضِبُ : ١٠٧ / ٢ ، الْمَنْصِفُ : ١١٠ / ١ ، الْمَتَمَعُ : ١٧٢ / ١ ، شَرَحَ التَّسْهِيلُ : ٤٦١ / ٣ .
 (١١) يَنْظُرُ : الصَّحَاحُ ، الصَّفْحَةُ نَفْسُهَا ، وَلِسَانَ الْعَرَبِ (سَبَكْر) : ٣٤٣ / ٤ .
 (١٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، لِامْرَأَتِ أَقْيَسَ فِي دِيْوَانِهِ : ٤١ .
 وَالْبَيْتُ وَرَدَ لَهُ فِي : الصَّحَاحِ (سَبَكْر) : ٦٧٦ / ٢ ، (جَوْل) : ١٦٦٣ / ٤ ، وَلِسَانَ الْعَرَبِ (سَبَطَر) : ٣٤٢ / ٤ ، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي شَرَحِ أَطْفِيشٍ : ٢٦٤ / ٢ .
 وَالصَّبَابَةُ : رِقَّةُ الشُّوقِ وَحِرَارَتُهُ . يَنْظُرُ : الصَّحَاحُ (صَبَب) : ١٦١ / ١ ، وَالدرعُ : هُوَ قَمِيصٌ لِلرَّأَةِ .

إِلَى مِثْلَهَا يَزْنُو الْحَلِيمُ صَبَابَةً إِذَا مَا اسْبَكَّرَتْ بَيْنَ دِرْعٍ وَمِجْزُولٍ

[٣٠/أ] وهو من مزيد الرباعيِّ ، والزيادة فيه من موضع اللام ، ومثله «أَشَعَّرَ» ، و«اطْمَأَنَّ»

و«ابْدَعَرَ» : تَفَرَّقَ^(١) ، وهذا الوزن فيه خلافٌ هل هو مقتضبٌ أو ملحِقٌ باحْرَنْجَمَ؟

وقد صرَّحَ أبو عليٍّ باقتضابه . قال في «الإيضاح»^(٢) : «ومَّا لحقتهُ الزيادةُ من الأربعة

قولهم : اطمأنَّ واقشعرَّ واشمأزَّ فهذا غيرُ ملحِقٍ بشيءٍ ألا ترى أنَّه ليس من الخمسة فِعْلٌ كما

أنَّ احمرَّ من الثلاثة كذلك»^(٣) انتهى .

وهو أيضًا حاصلٌ مذهب سيويه فيما تقتضيه نصوصه في «الكتاب»^(٤) ويدلُّ على عدم

الإلحاقِ الإدغامِ ، إذ لو كان ملحِقًا لم يُدغم .

وكُنَّا قَدَّمْنَا أَنَّ أبنيةَ الرباعيِّ مزيداً أو غيرَ مزيدٍ أربعةٌ ، وعلى الإلحاقِ لاطمأنَّ باحرنجم

يكونُ مزيده اثنان ، وأبنيته ثلاثةٌ ، ويكونُ إذ ذاك أصله «اطمأنن» «افعللل»^(٥) ، ثم وقع النقل

توصلاً للإدغام فيصير «افعللل» بعد النقل والإدغام .

وحركة اللام الأولى على الاقتضاب أصليَّةٌ ، والسكونُ في الوسطى أصليٌّ^(٦) ، وعلى الإلحاق بالعكس .

واعتذر من قال بالإلحاق عن الإدغام المفيت^(٧) للإلحاق بأنَّه ليس في الكلام فِعْلٌ^(٨) على

ينظر الصحاح (درع) : ١٢٠٦/٣ ، والمجول : ثوب صغير تجول فيه الجارية . ينظر الصحاح

(جول) : ١٦٦٣/٤ .

والشاهد فيه : (اسبكَّرت) جاءت على وزن اسبطرَّ .

(١) ينظر الصحاح (بذعر) : ٥٨٨/٢ .

(٢) ينظر التكملة : ٥٣٣ .

(٣) ساقطة من (ح) .

(٤) ينظر الكتاب : ٧٧/٤ .

(٥) في (ط) و(ح) : افعلنن .

(٦) في (م) : أصل .

(٧) في (م) : المفيد .

(٨) في (م) : فعلل .

مثال : اسْفَرَجَلَ ، مِمَّا حُرُوفُهُ كُلُّهَا أَصُولٌ سِوَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ .
 واستُدِلَّ عَلَى أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِأَحْرَنْجَمَ بِكَوْنِ مَصْدَرِهِ كَمَصْدَرِهِ ، وَالْمَسَاوِةُ فِي الْمَصْدَرِ تَوْذُنٌ بِالْإِلْحَاقِ ^(١) .
 وقوله فِي أَلْفِيَّتِهِ : « كَذَا أَفْعَلَّ » ^(٢) ظاهرٌ فِي مِوَافَقَةِ التَّسْهِيلِ ^(٣) عَلَى الْاِقْتِضَابِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ
 رَاعَى وَزَنَهُ عَلَى مَا صَارَ إِلَيْهِ ، وَعَدَّهُ هُنَا بَعْدَ عَدِّ « أَحْرَنْجَمَ » صَرِيحٌ فِي الْاِقْتِضَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 وَقَدْ يُطَاوَعُ « فَعَلَّلَ » كَ: طَأْمَنَتْهُ فَاطِمَانٌ وَالْجَارِي « طَأْمَنَ » ^(٤) إِلَّا أَنَّهُ قَلْبٌ ، وَهَذَا مَذْهَبُ
 سِيبَوِيهِ ^(٥) لِأَنَّ الْمَجْرَدَ الَّذِي هُوَ « طَأْمَنَ » أَصْلٌ لِلْمَزِيدِ .
 وَذَهَبَ الْجَرْمِيُّ ^(٦) إِلَى أَنَّ « أَطْمَأَنَّ » ^(٧) هُوَ الْأَصْلُ ، وَ« طَأْمَنَ » ^(٨) مَقْلُوبُهُ لِكثْرَةِ تَصَرُّفِ
 « طَأْمَنَ » ^(٩) ، وَهُوَ دَلِيلُ الْأَصَالَةِ وَالْإِلْحَاقِ بِهِ نَادِرٌ كَ: أَيَبَضَّصَ .

(١) ينظر الاختلاف في هذا الوزن في شرح الأشموني : ٤ / ٤١٩ ، حيث قال : « والمزيد من ربايعها ثلاثة
 أبنية ، تَفَعَّلَ ، وَافْعَنْلَلَ ، وَافْعَلَّلَ ، وَافْعَلَّلَ ، واختلف في هذا الثالث : فقيل هو بناءٌ مقتضب ، وقيل هو
 ملحقٌ بأحرنجم ، زادوا فيه الهمزة ، وأدغموا الأخير فوزنه الآن : أَفْعَلَّلَ ، ويدلُّ على إلحاقه
 بأحرنجم مجيء مصدره كمصدره » .

(٢) ورد الوزن في شرح الألفيَّة لابن عقيل ٢ / ٤١٨ « كَذَا فَعَلَّلُ » ، وفي شرح أبي عبد الله الهواري
 الأندلسي : ٢ / ٣١٦ : « كَذَا فَعَلَّلُ » ، وفي شرح ابن الناظم : ٢ / ٨٢٤ « كَذَا فَعَلَّلُ » .

(٣) ينظر التسهيل : ٢٠١ .

(٤) في (ح) و(ط) : اطْمَأَنَّ .

(٥) ينظر الكتاب : ٤ / ٣٨١ .

(٦) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي ، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة ، ديناً ورعاً ، وله من
 التصانيف : التنبيه ، وكتاب الأبنية ، والعروض ، ومختصر في النحو ، وغيرها . توفي سنة (٢٢٥هـ) .

تنظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٢ / ٨٠ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٥٥ .

(٧) في (ح) و(ط) : اطْمَأَنَّ .

(٨) في (ط) : طْمَأَنَّ .

(٩) ينظر رأي الجرمي في : الخصائص ٢ / ٧٤-٧٥ ، والممتع ٢ / ٦١٧ ، والمنصف ٢ / ١٠٤ .

وقوله : (توالى) أي : تَتَابَعَ ، و«تَفَاعَلَ»^(١) من أبنية المزيد فيه^(٢) وهو من مزيد الثلاثيِّ لغير إلحاقٍ ويأتي لمعانٍ منها :

- الاشتراك في الفاعليَّة لفظًا ، وفيها وفي المفعوليَّة معنى ك: تَصَاحَبَ زيدٌ وعمروٌ .
 - ومطاوعة «فَاعَلَ» الموافق «أَفْعَلَ» : ضاعفتُ الشيءَ فتضاعف ، وبَاعَدْتُهُ فتباعدَ .
 - وموافقة المجرَّد : عَلَا وتَعَالَى وَوَنَى وَتَوَانَى .
 - والإغناء عنه : تَثَاءَبَ وَتَمَارَى .
 - والإيهام والتخييل ك: تغافلٌ وتجاهلٌ وتمارَصٌ وتعامى وتعارَجَ ومنه^(٣) :
- إِذَا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ ثُمَّ كَسَرْتُ الطَّرْفَ مِنْ غَيْرِ عَوَزٍ
أَلْفَيْتَنِي^(٤) أَلْوِي بَعِيدَ الْمُسْتَمِرِّ أَبْذِي إِذَا بُوذِيَتْ مِنْ كَلْبٍ ذَكَرُ
أَحْمِلُ مَا حَمَلْتُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرِّ
- فقوله : «وما بي من خزرٍ» كاشفٌ عن المراد .

واعلم أنَّ «تَفَاعَلَ» إنَّ تعدِّي إلى اثنين دون التاء ، تَعَدَّى معها إلى واحدٍ^(٥) .
وإلا لزم ك: نازعتُهُ الكأسَ والحديثَ وتنازعتنا الكأسَ والحديثَ . قال الله عزَّ وجلَّ :
﴿يَتَنَازَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَعْوُ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾^(٦) ،

(١) ينظر هذا الوزن في : الكتاب : ٦٩/٤ ، أدب الكاتب : ٣٠٣ ، الممتع : ١٨٢/١ ، شرح التسهيل : ٤٥٤/٣ ،
شرح الشافية : ٩٩/١ ، المبدع : ١٠٩ ، نزهة الطرف : ١١٢ ، شرح مختصر التصريف العزي : ٣٩ .
(٢) (فيه) ساقطة من (ط) .

(٣) الأبيات من الرجز ، واختلف حول قائلها ، وهي في شرح أبيات سيويه : ٢٦٠/٢ ، لعمر بن
العاص ، ويروى للنجاشي ، وقال السيرافي : «وأظن أنه يروى لغيرهما أيضًا» ، وتروى لأرطاة بن
سهمية . ينظر هامش أدب الكاتب : ٣٠٣ ، والمقتضب : ٧٩/١ .

وورد شطر الشاهد بلا نسبة في : الكتاب : ٦٩/٤ ، وأمالي القالي : ٩٦/١٠ ، المحتسب : ١٢٧/١ ،
وشرح المفصل : ٨٠/٧ ، والممتع : ١٨٣/١ ، وشرح التسهيل : ٤٥٥/٣ .
والتخازر : نظر بمؤخرة عينه . ينظر لسان العرب (خزر) : ٢٣٦/٤ .
والشاهد فيه : (تخازرت) حيث جاء (تفاعل) بمعنى الإيهام والتخييل .

(٤) في (م) الفتنى .

(٥) ينظر شرح التسهيل : ٤٥٥/٣ .

(٦) الطور : (٢٣) .

ومنه^(١) :

فلَمَّا تَنَازَعْنَا الحَدِيثَ وَأَسْمَحَتْ [٣٠/ب] هَصْرَتْ بَعْضُنِ ذِي شَمَارِيخٍ مِيَالٍ
وَرَبَّمَا وُجِدَ فِي إِطْلَاقَاتِ الأَثَمَّةِ أَنَّ «تَفَاعَلَ» لا يَتَعَدَّى ، وهذا هو المراد ، وإنما أطلقوا ذلك
حملاً على الأكثر .

و(توالى) في البيت الأقرب أنها للمطاوعة .

وقوله : «تولّى» هي «تَفَعَّلَ»^(٢) من أبنية المزيد فيه لغير إلحاقٍ ، ولها معانٍ .

- مطاوعة «فَعَّلَ» ك: وَلَيْتُهُ فَتَوَلَّى ، وَعَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ .

- والتَكَلَّفُ ك: تَحَلَّمَ ، وَتَشَجَّعَ ، وَتَسَخَّى ، وَتَنَدَّى وفي الحديث «وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ

الله»^(٣) . قال حاتم^(٤) :

تَحَلَّمَ عَنِ الأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدَّهَمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ

- والتَجَنَّبُ : كَتَحَرَّجَ وَتَأَثَّمُ وَتَحَوَّبَ .

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه : ٦١ . ومنسوباً له في : الصحاح (هصر) :

٢ / ٨٥٥ ، لسان العرب (هصر) : ٥ / ٢٦٥ ، شرح أطفيش : ٢ / ٢٦٩ .

وهصرتُ الغصنَ : إذا أخذتُ برأسه فأملته إليك . ينظر : الصحاح (هصر) : ٢ / ٨٥٥ ،

والشمرخ : العثكال الذي عليه البُسر ، وأصله في العذق . ينظر : لسان العرب (شمرخ) : ٢ / ٣١ .

والشاهد فيه : (تنازعنا) حيث تعدى الفعل إلى مفعولٍ واحدٍ .

(٢) ينظر هذا الوزن في : الكتاب : ٤ / ٧١-٧٣ ، وأدب الكاتب : ٣٠٤ ، والمنصف : ١ / ٩١-٩٢ ، وشرح

المفصل : ٧ / ١٥٨ ، والممتع : ١ / ١٨٣ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٤٥٢ ، وشرح الشافية : ١ / ١٠٤ ، والمبدع :

١٠٩ ، وارتشاف الضرب : ١ / ١٧٢ ، ونزهة الطرف : ١١١ ، وشرح مختصر التصريف العزي : ٣٨ .

(٣) حديث رواه أبو داود في كتاب الزكاة ٢ / ١٢٥ ، برقم (١٦٤٤) ، والترمذي في كتاب البر والصلة

٤ / ٣٧٤ ، برقم (٢٠٢٤) .

(٤) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي ، أبو عدي ، فارس ، شاعر جاهليٌّ ، يضرب به المثل

بجوده ، من أهل نجد ، وزار الشام فتزوج ماوية ، توفي سنة ٤٦ ق هـ .

تنظر ترجمته في : الأغاني : ١٧ / ٥٢٤ ، خزانة الأدب : ٣ / ١٢٧ .

البيت من الطويل ، وهو في ديوانه : ٧١ .

وله في : الكتاب : ٤ / ٧١ ، وأدب الكاتب : ٣٠٤ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٥٨ ، والممتع :

١ / ١٨٤ ، وشرح أطفيش : ٢ / ٢٧٧ .

والشاهد فيه : «تحلّم» ، مجيء صيغة تَفَعَّلَ للتكَلَّفِ .

- ومنه : « فأخبر بها معاذٌ عند موته تأثُّماً »^(١) ، أي : ترك ذلك وألقاه .
- والصَّيرُورَةُ تَأَيَّمَتِ الْمَرْأَةُ صَارَتْ أَيَّامًا ، وَتَجَبَّنَ اللَّبْنُ وَتَنَزَّرَ وَتَقَيَّسَ^(٢) .
- وَالتَّلْبُسُ بِمُسَمًى مَا اشْتَقَّ مِنْهُ : تَأَزَّرَ وَتَعَمَّمَ وَتَقَمَّصَ وَتَفَرَّيَ وَتَقَبَّى : لَبَسَ فَرَوًا وَقِبَاءً .
- وَالْعَمَلُ فِيهِ كـ: تَغَدَّى وَتَعَشَّى وَتَضَحَّى وَتَسَحَّرَ .
- وَالِاتِّخَاذُ : تَبَنَّى ابْنًا .
- وَمُواصَلَةُ الْعَمَلِ فِي مُهْمَلَةٍ كـ: تَبَصَّرْتُ ، وَتَفَهَّمْتُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٣) .
- وَمُؤَافَقَةُ اسْتَفْعَلَ كـ: تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ وَتَعَجَّلَ وَتَبَيَّنَ ، وَمِنْهُ : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٤) ، أَي : اسْتَبَيَّنُوا ، وَقُرِئَ^(٥) : فَتَبَيَّنُوا مِنَ الثَّبْتِ ، أَي : اطْلُبُوا الثَّبْتَ ، وَفِي الْحَدِيثِ : «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»^(٦) كَذَا قِيلَ^(٧) ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْمُؤَافِقِ لِلْمُجَرَّدِ^(٨) .
- وَمِثْلُهُ مِنَ الْمُؤَافِقِ «تَعَدَّى» الشَّيْءُ وَعَدَّاهُ : تَجَاوَزَهُ ، وَتَحَجَّجَى وَحَجَّجَا : وَمِنْهُ^(٩) :
- * حَيْثُ تَحَجَّجَى الْمَازِمَانَ وَمَنِ *

- (١) حديث رواه البخاري في كتاب العلم ١/٧٣ ، برقم (١٢٨) ، ومسلم في كتاب الإيمان ١/١٩٣ ، برقم (٥٣-٣٢) .
- (٢) إذا صار بالانتماء إليهم كواحدٍ منهم . ينظر : شرح التسهيل : ٣/٤٥٢ .
- (٣) النحل : (٤٧) .
- (٤) الحجرات : (٦) .
- (٥) هي قراءة حمزة والكسائي . ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/٣٩٤ ، البحر المحيط : ٣/٣٢٨ .
- (٦) حديث رواه البخاري في كتاب التوحيد ٦/٣٢٨ ، برقم (٤٢) ، ورياض الصالحين للنووي : ٢٤٧ .
- (٧) ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٣/٣٣٨ ، حيث قال : «تَغَنَّىتُ ، وَتَغَانَيْتُ ، بِمَعْنَى : اسْتَغْنَيْتُ» ، وَيُنظَرُ : تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ١/٢٦-٢٧ .
- (٨) والذي أراه أَنَّهُ مُؤَافِقٌ لـ(فَعَّلَ) بِالتَّشْدِيدِ (غَنَّى) لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ (غَنَى) بِالتَّخْفِيفِ .
- (٩) هذا عجز بيت صدره :

تُمَّتْ رَاحَ فِي الْمَلْبِينِ إِلَى

- والقائل هو عبدالله بن عمر بن نصر أبو محمد موفق الدين الأنصاري . ينظر : ذيل مرآة الزمان : ١/٤٧٤ ، لقطب الدين موسى بن محمد اليونسي ، والبيت ورد بلا نسبة في مغني اللبيب : ٢/٤٨٢ .
- والمأزمان : المأزم : كل طريق ضيق بين جبلين ، ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر وعرفة مأزمين ، والشاهد فيه : «تَحَجَّجَى» حيث جاءت صيغة (تَفَعَّلَ) مؤافقة للمجرَّد .

وقال^(١) :

* فَهِنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا *

- وحجًا يحجو : أقام ، وتهجد وهجد : نام ليلاً وسهر أيضاً ، فهو من الأضداد^(٢) .
 وقيل : تهجد : تجنب الهجود والقاءه ، فهو من باب تخرج وتأذى وأذي . قال^(٣) :
 وإذا أذيت ببلدة ودعتها ولا أقيم بغير ذات مقام
 وأذيت بفتح الهمزة وكسر الدال : تأذيت .
 - والإغناء عنه ك: تكلم وتصدى وتأتى وتصدر وتأتى^(٤) .
 - والإغناء عن «فعل» : تويل قال «يا ويلاه» قال^(٥) :
 تويل إذ ملأت يدي وكانت يميني لا تعلل بالقليل
 وكان حقه أن يقول : ويل ك: أفف لأن المعروف في اختصار الحكاية «فعل» ك: أمّن^(٦) .
 - وموافقة [فعل]^(٧) ك: ولى وتولى .
 - والتوقع ك: تخوف لأن مع الخوف توقعا ، [وتغفر]^(٨) توقع المغفرة .

(١) هذا صدر بيت عجزه :

عكف النييط يلعبون الفنرجا

- وهو للعجاج في ديوانه : ٣٥٤ . وله في المعاني الكبير : ١٢٣٨/٣ ، والصحاح (حجا) :
 ٢٣٠٨/٦ ، ولسان العرب (حجا) : ١٦٦/١٤ ، وود من غير نسبة في مقاييس اللغة : ١٠٨/٤ .
 والشاهد فيه «حجا» ، حيث أتى بالجرّد مع تحجى .
 (٢) تنظر مادة (هجد) في : الصحاح : ٥٥٥/٢ ، لسان العرب : ٤٣٢/٣ .
 (٣) البيت من الكامل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه : ٢٨٤ ، وهو برواية (دار) بدل (ذات) ، والبيت
 ورد بلا نسبة في لسان العرب (أذي) : ٢٧/١٤ .
 والشاهد فيه : (أذيت) استشهد به على الفعل أذي الجرّد .
 (٤) (وتأتى) ساقط من (ح) .
 (٥) البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله ، ويروى : مددت يدي وأملت يدي . وورد البيت في : شرح
 التسهيل : ٤٥٣/٣ ، لسان العرب (ويل) : ٧٣٩/١١ ، شرح أطفيش : ٢٨٣/٢ .
 والشاهد فيه : «تويل» ، حيث جاء (تفعل) مغنياً عن (فعل) .
 (٦) ينظر شرح التسهيل : ٤٥٣/٣ .
 (٧) زيادة من (ت) و(م) و(ح) و(ط) .
 (٨) زيادة يقتضيها السياق .

- والْحَتْلُ ك: تَغَفَّلْتُهُ وَتَمَلَّقْتُهُ .

- والتكثيرُ ك: تَعَطَّيْنَا .

- [والطَّلْبُ ك: تَنْجَزَ حَوَائِجَهُ] ^(١) .

وقوله «خَلْبَسُ» هو من مزيد الثلاثي للإلحاق بـ«دحرج» ، وهو من نادر الملحق ، والسين فيه زائدة من خَلَبَ عَقْلَهُ ^(٢) .

وقيل : إنه يحتمل أن يكون اللام هي الزائدة فيكون «فَلَعَلَّ» والأصول «خَبَسَ» أي : أَخَذَ ^(٣) ، وزيادة ^(٤) السين أحقُّ لتطرفها ، ولأنها في موضع الألف من قَلَسَى ^(٥) ، ولأن زيادتها أكثر من زيادة اللام والله أعلم .

وقوله : «سَنَبَسَ» هُوَ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِي ك: خَلْبَسَ زَيْدَتِ السَّيْنِ أَوَّلَهُ ، وَهُوَ مِنْ نَادِرِ الْمَزِيدِ وَمَعْنَاهُ : أَسْرَعَ ^(٦) .

وقوله : (اتَّصَلَا) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي «افْتَعَلَ» ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ هُوَ [٣١/١] الْمِثَالُ لافْتَعَلَ لَا «اعْتَدَلَ» .

وأدغم المصنّف سين «خَلْبَسَ» في سين «سَنَبَسَ» على حدِّ ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾ ^(٧) في الإدغام .

وَأَلْفُ «اتَّصَلَا» إِطْلَاقٌ ، أَوْ ضَمِيرٌ عَلَى أَنَّ (خَلْبَسَ سَنَبَسَ) مَبْتَدَأَن .

(١) زيادة من (ت) و(م) و(ط) .

(٢) خلبس قلبه : فتنه وذهب به . ينظر : الصحاح (خلبس) : ٣/٩٢٣ ، الأفعال لابن القطاع : ٣٠٣/١ .

(٣) ينظر الصحاح (خلبس) : ٣/٩٢١ .

(٤) في (م) زيادتها .

(٥) في (م) قلنس .

(٦) ينظر القاموس المحيط : ٧١٠ .

(٧) الحجج : (٢) .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَاحْبِنُطًا، اٰحُوٰنُصَلَ، اَسْلَنْتَقَى، تَمَسَّكَنَ، سَدُّ
زَهْرَقْتُ، هَلَقَمْتُ، رَهْمَسْتُ، اَكُوَالٌ، تَرَهْ
تَرَمَسْتُ، كَلْتَبَ، جَلَمَطْتُ، وَغَلَصَمَ، ثُمَّ
وَاعْلُوَطًا، اَعْتُوَجَجْتُ، بَيَطْرُتُ، سَنِبِلٌ، رَمُّ
قَى، قَلْنَسْتُ، جَوْرَبْتُ، هَرَوْلْتُ، مُرْتَحِلًا
شَفٌ، اجْفَاطًا، اَسْأَلَهُمْ، قَطْرَنَ الْجَمَاسَا
إِذْ لَمَسَ، اَهْرَمَعْتُ، وَاعْلَنْكَسَ، اُنْتَخِلَا
لَقٌ، اَضْمَمَنَّ لَتَسَلَقَى، وَاجْتَنِبَ خَلَا

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التُّكلانُ : هذه أمثلة من المزيد فيه منها :

- احْبِنُطًا : اَفْعَلًا^(١) من مزيد الثلاثي لغير إلحاقٍ ، والنُّونُ والهمزةُ فيه زائدان^(٢) ، وقد تقدَّم ما فيه وهو مهموزٌ وغيره .

[وهو]^(٣) المنتفخ غضبًا ، مأخوذٌ من الحَبِطِ ؛ وهو انتفاخ البطن وعظمتها^(٤) من البَشْمِ^(٥) ، وفي الحديث : «وإنَّ مما يُنبتُ الرِّبعُ ما يَقْتُلُ حَبَطًا أو يُلِمُّ»^(٦) .

والحَبْنَطَى : القصيرُ ، البطينُ ، ورجُلٌ حَبْنَطَى مصروفٌ ملحِقٌ بسفرِ رجلٍ .

وقيل : هو بالهمز المتغصَّبُ ، وبتركه : العَظِيمُ البطنِ^(٧) .

وقيل : هو بالهمز : الملقى بنفسه إلى الأرض ، وفي الحديث : «احْبِنُطَاءُ الصَّيْبِ» وقد تقدَّم ،

(١) في (ط) : اَفْعَلًا .

ينظر هذا البناء في : شرح التسهيل : ٤٦٢/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٧٨/١ ، المزهَر : ٤٢/٢ ، شرح بحرق : ١٤٣ ، شرح أطفيش : ٢٨٩/٢ .

(٢) في (م) و(ح) : زائدتان .

(٣) زيادةٌ يقتضيهما السياق .

(٤) في (م) وعظه .

(٥) تنظر مادة (حبط) في : الصحاح : ١١١٨/٣ ، لسان العرب : ٢٨١/٧ . والبشم : التخممة ، وقيل : هو ان يكثر من الطعام حتى يكرهه ، ينظر لسان العرب (بشم) ٥٠/١٢ .

(٦) الحديث رواه مسلم في كتاب الزكاة : ١١٤/٧ ، برقم (١٢١) ، (١٠٥٢) ، ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣٣١/١ .

(٧) ينظر : لسان العرب (حبط) : ٢٧٢/٧ .

وُفْسِرَ بِالْمَتَغَضِّبِ ، أَوْ بِالْمَلْقِيِ بِنَفْسِهِ إِلَى الْأَرْضِ (١) .

وَمِنْ مَعْنَى عَظْمِ الْبَطْنِ قَوْلُهُ (٢) :

فَظَلَّ مُجْبَنْطًا يَنْزُو لَهُ حِينَ (٣) إِمَّا بِحَقِّ ، وَإِمَّا كَانَ مَوْهُوبًا

قَالَ أَبُو زَيْدٍ : « قَلْتُ لِأَعْرَابِيٍّ ، مَا الْمُجْبَنْطِيُّ ؟ قَالَ : الْمُتَكَكِيُّ . قُلْتُ : وَمَا الْمُتَكَكِيُّ ؟ قَالَ :

الْمُتَأَزَّفُ ، قُلْتُ : وَمَا الْمُتَأَزَّفُ ؟ قَالَ : أَنْتَ أَحْمَقُ » (٤) . وَمَعْنَاهُ هُنَا : الْمَلْقِيِ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ فَسَّرَهُ

بِالْمُتَكَكِيِّ ، وَهُوَ : الْمَلْقِيِ بِنَفْسِهِ إِلَى الْأَرْضِ .

وَإِخْوَانُ نَصَلٍ : أَفْوَنْعَلٌ (٥) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ .

وَاسْتَلْقَى : أَفْعَلَى (٦) (وَهُوَ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ لِلِإِلْحَاقِ بِأَحْرَنْجَمَ ، وَمَعْنَاهُ : اسْتَلْقَى ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي

لِزَوْمِهِ وَتَعَدِّيهِ ، وَوَزْنُهُ) (٧) « أَفْعَلَى » ، وَسَيْنُهُ أَصْلِيَّةٌ ، إِنْ لَاقَى « اسْتَلْقَى » فِي بَعْضِ حُرُوفِهِ .

وَتَمَسَّكَنَ : تَمَفَّلَ (٨) ، وَمِثْلُهُ تَمَدَّرَعَ ، وَتَمَرَّأَى .

وَفِي الْحَدِيثِ (٩) : « لَا يَتَمَرَّأَى أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ » (١٠) .

وَ« تَمَفَّلَ » مِنْ نَادِرِ الْمُلْحَقِ ، وَتَمَدَّرَعَ وَتَمَسَّكَنَ مُطَاوَعَانِ لِمَدَّرَعَ وَمَسَّكَنَ مُقَدَّرًا (١١) ، وَتَسَّكَنَ

(١) مِنْ قَوْلِهِ (وَفِي الْحَدِيثِ إِلَى قَوْلِهِ بِالْمَلْقِيِ بِنَفْسِهِ إِلَى الْأَرْضِ) سَاقِطٌ مِنْ (ط) وَ(ح) .

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَلَمْ أَقْفِ عَلَى قَائِلِهِ . وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ : ٦٩٠ / ٢ ، وَشَرَحَ أَطْفِيشُ : ٢٩٠ / ٢ .

وَيَنْزُو : النَّزْوُ : الْوَثُوبُ . يَنْظُرُ : لِسَانَ الْعَرَبِ (نَزْو) ٣٢٠ / ١٥ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : وَرُودُ مُجْبَنْطَى بِمَعْنَى عَظِيمِ الْبَطْنِ .

(٣) فِي (ط) وَ(م) حِينَ .

(٤) الْجُمْهُرَةُ : ١٠٨٨ / ٢ ، وَالصَّحَاحُ : ١٣٣٠ / ٤ .

(٥) يَنْظُرُ فِي هَذَا الْوِزْنِ : الْمَمْتَعُ : ١٧١ / ١ ، شَرَحَ التَّسْهِيلُ : ٤٦٢ / ٣ ، الْمَزْهَرُ : ٤١ / ٢ .

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي الْمَمْتَعِ : لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ إِلَّا صَاحِبَ الْعَيْنِ .

(٦) يَنْظُرُ فِي هَذَا الْوِزْنِ : الْكِتَابُ : ٧١ / ٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، الْمَنْصِفُ : ١٠٨ / ١ ، الْمَمْتَعُ : ١٦٩ / ١ ، شَرَحَ الشَّافِيَّةُ : ٥٤ / ١ ، الْمَزْهَرُ : ٤١ / ٢ .

(٧) مِنْ قَوْلِهِ (وَهُوَ مَزِيدٌ إِلَى قَوْلِهِ وَتَعَدِّيهِ وَوَزْنُهُ) سَاقِطٌ مِنْ (ت) وَ(ط) .

(٨) يَنْظُرُ فِي هَذَا الْوِزْنِ : الْكِتَابُ : ٢٨٦ / ٤ ، الْمَمْتَعُ : ١٦٨ / ١ ، الْمَنْصِفُ : ١٣٨-١٣٩ ، الْمَزْهَرُ : ٤١ / ٢ .

(٩) فِي (ت) وَ(ط) : الْأَثَرُ .

(١٠) يَنْظُرُ النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ : ٣١٤ / ٤ ، وَفِي رِوَايَةٍ : فِي الدُّنْيَا .

يَنْظُرُ لِسَانَ الْعَرَبِ (رَأَى) : ٢٩٦ / ١٤ .

وَتَدَرَّعٌ^(٢) هُمَا اللَّذَانِ كَثُرَا فِي هَذَا .

وَسَلَّقَى : فَعَلَى^(٣) وَهُوَ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ لِلإِلْحَاقِ بِ: فَعَلَّلَ .

وَقَلَّنَسَهُ بِالْقَلَّنَسَوَةِ : أَلْبَسَهُ إِيَّاهَا ، وَهُوَ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ لِلإِلْحَاقِ بِ: فَعَلَّلَ^(٤) وَهُوَ نَادِرٌ ،
وَوَزْنُهُ «فَعَلَّلَ»^(٥) .

- وَ«فَوَعَلَ»^(٦) وَهُوَ أَيْضًا^(٧) مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ لِلإِلْحَاقِ بِ: فَعَلَّلَ ك: جَوْرَبَهُ : أَلْبَسَهُ
الْجَوْرَبَ^(٨) . وَهَرَوَلَ فِي مَشِيهِ «فَعَوَلَ»^(٩) وَهُوَ أَيْضًا مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ لِلإِلْحَاقِ^(١٠) .

[٣١/ب] ومثله «جَهْوَرَ» بمعنى : جَهَرَ : رفع صوته بالقول .

- وَقَوْلُهُ (مُرْتَجِلًا) : أَتَى بِهِ تَتَمِيمًا لَهْرَوْلَتْ ، وَهُوَ بِكَسْرِ الْحَاءِ : حَالٌ مِنْ فَاعِلِ هَرَوْلَتْ ،
وَيَجُوزُ فَتَحُّهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا نَوْعِيًّا ، أَي : هَرَوْلْتُ ارْتِحَالًا ، أَوْ مَفْعُولًا لَهُ .

- وَقَوْلُهُ (زَهْرَقَتْ) : هُوَ مِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ لِلإِلْحَاقِ كَمَا سَبَقَ .

وَاخْتِلَفَ فِي وَزْنِهِ فَقَالَ ابْنُ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - «عَفَعَلَ»^(١١) فَوَقَعَتِ الزِّيَادَةُ بِتَضْعِيفِ

(١) فِي (م) مَصْدَرًا .

(٢) فِي (م) تَمَسَّكْنَ وَتَمَدَّرَع .

(٣) يَنْظُرُ فِي هَذَا الْوِزْنِ : الْكِتَابُ : ٢٨٦/٤ ، الْمَقْتَضِبُ : ١٠٥/٢ ، الْمَنْصِفُ : ١٦٩/١ ، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ : ٨٦/١ .

(٤) قَوْلُهُ (قَلَّنَسَهُ بِالْقَلَّنَسَوَةِ إِلَى قَوْلِهِ لِلإِلْحَاقِ بِفَعَلَّلَ) سَاقِطٌ مِنْ (م) .

(٥) يَنْظُرُ فِي هَذَا الْوِزْنِ : الْكِتَابُ : ٢٨٦/٤ ، حَيْثُ قَالَ : هُوَ فِي الْكَلَامِ قَلِيلٌ ، وَالْمَمْتَعُ : ١٦٧/١ -

١٨١ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ : ٦٨/١ ، وَالْمَزْهَرُ : ٤١/٢ .

(٦) يَنْظُرُ فِي هَذَا الْوِزْنِ : الْكِتَابُ : ٢٨٦/٤ ، ١٥/٢ ، الْمَنْصِفُ : ١٠٦/١ ، الْمَمْتَعُ : ١٦٧/١ - ١٨١ ،

شَرْحُ الشَّافِيَّةِ : ٦٨/١ ، الْمَزْهَرُ : ٤٠/٢ .

(٧) أَيْضًا : سَاقِطَةٌ مِنْ (م) .

(٨) قَوْلُهُ (وَهُوَ نَادِرٌ وَوَزْنُهُ فَعَلَّلَ إِلَى قَوْلِهِ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ لِلإِلْحَاقِ بِهِ) سَاقِطٌ مِنْ (ح) .

(٩) يَنْظُرُ فِي هَذَا الْوِزْنِ : الْكِتَابُ : ٢٨٦/٤ ، وَالْمَمْتَعُ : ١٦٧/١ ، مَعَ أُبْنِيَةِ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ الَّذِي يَأْتِي عَلَى

وِزْنِ الرَّبَاعِيِّ مُلْحَقًا بِهِ ، وَفِي ١٨١/١ ضَمَّنَ أُبْنِيَةَ الْمُتَعَدِّي ، وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ : ٦٧-٦٨ .

(١٠) قَوْلُهُ (فَعَلَّلَ كَجَوْرَبِهِ إِلَى قَوْلِهِ لِلإِلْحَاقِ) سَاقِطٌ مِنْ (ط) .

(١١) يَنْظُرُ فِي هَذَا الْوِزْنِ : الْمَمْتَعُ : ٦٧٧/٢ ، شَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ : ٨٠ ، وَالْمَزْهَرُ : ٤١/٢ .

العَيْنِ قَبْلَ الْفَاءِ . قال (١) : «وَمِثْلُهُ دَهْدَمَ الشَّيْءَ هَدَمَهُ» .

وإنَّهَا حَمَلَةٌ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ [بَاب] تَضْعِيفِ الْفَاءِ فِرَارًا مِنَ الْقَلَّةِ ، وَدُخُولًا فِي أَوْسَعِ الْبَيِّنِ ، لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تُضَاعَفُ فِي بَابِ الزِّيَادَةِ إِلَّا مَعَ الْعَيْنِ فِي «مَرْمَرِيسٍ» ، وَفِي مَعْنَاهُ مَرْمَرِيَّتٌ وَلَا ثَالِثَ لَهَا .

والمرمريسُ : الدَّاهِيَةُ^(٣) ، وَالْعَيْنُ تُضَاعَفُ وَحْدَهَا كَثِيرًا .

ولهذا قالوا في إِمْعَةٍ : إِنَّ هَمْزَتَهُ أَصْلِيَّةٌ ، فَهُوَ مِنْ مُضَاعَفِ الْعَيْنِ ؛ وَلَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لِأَدَى إِلَى تَكْرِيرِ الْفَاءِ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرِ الْعَيْنِ مَعَ أَنَّ كَوْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ قَلِيلٌ جَدًّا ، وَإِنْ تَأَصَّلَا .

وَبَابُ «كَوَكَبٍ» مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ بَبْرٍ^(٤) ، وَأَوَّلُ . وَإِلَى هَذِهِ النِّكْتَةُ أَشَارَ فِي التَّسْهِيلِ [بِقَوْلِهِ : «إِنْ تَضَمَّنَتْ»^(٥)] كَلِمَةً مُتْبَايِنِينَ وَمُتَمَاثِلِينَ وَلَمْ تَثْبُتْ زِيَادَةُ أَحَدِ الْمُتْبَايِنِينَ ، فَأَحَدُ الْمُتَمَاثِلِينَ زَائِدٌ إِنْ لَمْ يُثَابِلِ الْفَاءَ وَلَا الْعَيْنَ الْمَفْصُولَةَ بِحَرْفٍ^(٦) .

إِلَّا أَنَّ كَلَامَهُ يُؤْذَنُ بِأَصَالَةٍ مَا مِثَّلَ الْفَاءَ فِي هَذَا الْأَصْلِ ، فَتَكُونُ حُرُوفُ «زَهْزَقَ» كُلِّهَا أَصُولًا ، وَيَكُونُ وَزْنُهُ «فَعْلَلٌ» .

وقد صرَّحَ الزبيدي بأنَّ الكَلِمَةَ رِبَاعِيَّةً^(٧) ، وَنَصَّهُ : «قَالَ مُحَمَّدٌ : الزَّهْزَقَةُ حَرْفٌ رِبَاعِيٌّ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الرَّبَاعِيِّ الْمُضَاعَفِ» يَعْنِي بِالْمُضَاعَفِ مَا زِيدَ فِيهِ لِلتَّضْعِيفِ وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ كَلَامُ الْجَوْهَرِيِّ لِأَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِ فِصْلِ الزَّيِّ : «الزَّهْزَقَةُ شِدَّةُ الصَّحِيحِ»^(٨) وَجَعَلَ ذَلِكَ كَمَسْأَلَةِ خَوْفٍ أَنْ يُتَوَهَّمُ أَنْ زَهْزَقَ^(٩) مُسْتَعْمَلٌ فِي الصَّحِيحِ ، وَأَنَّهُ مِنْ مُضَاعَفِ الْفَاءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) ينظر شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٤٤ .

(٢) زيادة من (م) .

(٣) ينظر : لسان العرب (مرس) : ٢١٧/٦ .

(٤) الببر : ضرب من السباع . ينظر لسان العرب (ببر) ٣٧/٤ ، وديوان العرب : ١٠٥/١ ، وارتشاف الضرب : ٢٩/١ .

(٥) قوله (بقوله إن تضمنت) زيادة من باقي النسخ .

(٦) ينظر التسهيل : ٢٩٦ ، وفي التسهيل : «ولا العين المفصولة بأصل» .

(٧) ينظر : مخطوط مختصر كتاب العين : ٦٣/١ (ب) .

(٨) ينظر الصحاح (زهزق) : ١٤٩٤/٤ .

(٩) في (ت) و(ط) : (زهق) .

وقال الزبيدي في باب الهاء والقاف والزاي : «امرأة مهزاق كثيرة الضحك»^(١) . ثم ذكر الزهزقة في المقلوب .

وحاصله أن «زهق»^(٢) لا تستعمل في الضحك ، وإنما الذي يُقال فيه «هزق»^(٣) .
وقيل : لا يُقال في الضحك إلا «أهزق» رباعياً ، فثبتت^(٤) الفائية للهاء في «هزق وأهزق» .
فكيف يدعى أنها عين؟ فإمّا أن يجعلها رباعية كما تقدم فيكون «فعلل» و«هزق أو أهزق»
بمعناها .

وإمّا أن ندعى تكرير العين ، كما قال ابن المصنّف^(٥) ، ومثله لأبيه في شرح التسهيل ،
فيكون «عفعل» ، وأمّا «فعلل» فلا - والله أعلم - .

وقوله : (هَلَقَمْتُ) هو هَفَعَلَ^(٦) من مزيد الثلاثي للإحاق أيضاً ، زیدت الهاء أوله .
وقيل : يجوز أن يكون «فعلل» من «هَقِمَ» : جاع وكثر أكله^(٧) ، فتكون اللام هي الزائدة ،
وهذا وإن كان قريباً من حيث أن زيادة الهاء أولاً مفقودة ، أو كالمفقودة^(٨) ، لكن «لَقِمَ» يدلُّ
على الزيادة لأن الأصل الاتحاد ما أمكن ، مع أن مَعَنَا ما يعين زيادة الهاء ، وذلك أن تقول :
«هَلَقَمْتُ» الطَّعَامَ [أ/٣٢] ك«لَقِمْتَهُ» فتعدّيه ، و«هَقِمَ» المدّعي فيه زيادة اللام لا يتعدّى لأنّه
بمعنى : كثر أكله وجاع ، فَلَوْ كَانَ مِنْهُ لَلَزِمَ . وزيادة اللام في البنية ليست معدّية .
ومن أسماء الأسد : هَلَقَام ، إمّا لاكتنازه وشِدَّتِه وضخامة جسمه ، أو لكثرة ابتلاعه^(٩) .

(١) ينظر مختصر كتاب العين : ٥٤ / ١ (أ) .

(٢) في (م) : زهزق .

(٣) ينظر : لسان العرب (هزق) : ٣٦٨ / ١٠ ، وينظر (زهق) : ١٤٧ / ١٠ .

(٤) في (ت) و(ط) فتثبت .

(٥) ينظر : شرح ابن الناظم : ٤٤ .

(٦) ينظر هذا الوزن في : سر الصناعة : ٥٦٩ / ٢ - ٥٧٠ ، الممتع : ٢٢٠ / ١ ، شرح الشافية : ٦٩ / ١ ،
المزهر : ٤٠ / ٢ .

(٧) ينظر لسان العرب (هقم) : ٦١٦ / ١٢ .

(٨) في (م) كالمفقودة .

(٩) ينظر الصحاح (هلقم) : ٢٠٦١ / ٥ .

وعلى هذا فيحتمل أن تكون الكلمة رباعية فيكون «فَعَلَلَّ» والله أعلم .

وقوله : (رَهْمَسْتُ) هو من مزيد الثلاثي^(١) ، والهَاءُ فيه زائدة ، ومعناه : رَمَسْتُ : سَتَرْتُ ، ومنه سُمِّيَ القَبْرُ رَمْسًا^(٢) .

وقوله : (اَكْوَأَلَّ) : تقدّم الكلام فيه ، ووزنه : «أَفْوَعَلَّ»^(٣) أو «أَفْعَلَلَّ»^(٤) على ما تقدّم .
والكَوَأُلُّ : القصير^(٥) ، وإحدى لاميه زائدة .

وقوله : (تَرَهَشَفَ) هو أيضاً من المزيد فيه ، ووزنه «تَفَهَعَلَ»^(٦) ، ومعناه : رَشَفَ ، أي :
مصَّ^(٧) الشِّفَةَ مُقْبِلًا .

وقوله : (اجْفَأَظَّ) وهو أيضاً لغير إلحاق ، ووزنه «افْعَالَّ»^(٨) والتأويل فيه ممكن لأنه سُمِعَ
غَيْرَ مَهْمُوزٍ أَيْضًا . فَلَعَلَّ «إِفْعَالَّ» حُرْكَ لَلِتَقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٩)
هَمْزًا ، ﴿وَلَا جَانَ﴾^(١٠) حَتَّى قِيلَ إِنَّهَا لُغَةٌ .

وَمَعْنَى اجْفَأَظَّ : شَارَفَ المَوْتَ ، واجْفَأَظَّتِ الجِيفَةُ : انْتَفَخَتْ^(١١) ، وَهُوَ بِالْجِيمِ لَا بِالْخَاءِ ،
وَبِالظَّاءِ المُشَالَةَ^(١٢) .

-
- (١) على وزن (فَهَعَلَ) . ينظر في هذا الوزن : ارتشاف الضرب : ١٦٩/١ ، المزهر : ٤٠/٢ .
(٢) ينظر الصحاح (رمس) : ٩٣٦/٣ .
(٣) ينظر في هذا الوزن : المنصف : ١٢١/١ ، المزهر : ٤١/٢ .
(٤) جعل ابن عصفور في الممتع ١٧٢/١ الفعلين (اكوأدّ واكوهدّ) بزنة افعلل على أن الواو أصل .
(٥) ينظر الصحاح (كأل) : ١٨٠٨/٥ .
(٦) ينظر في هذا الوزن : شرح ابن الناظم : ٤٥ ، وشرح أطفيش : ١٣/٣ .
(٧) ينظر لسان العرب (رشف) : ١١٩/٩ .
(٨) ينظر في هذا الوزن : شرح ابن الناظم : ٤٥ ، المزهر : ٤٢/٢ .
(٩) الفاتحة : (٧) ، وهي قراءة أيوب السخيتاني . ينظر : مختصر في شواذ القرآن : ٩ ، والبحر المحيط : ٣٠/١ .
(١٠) الرحمن : (٣٩) ، وتامها : ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ ، وهي قراءة عمرو بن عبيد .
ينظر مختصر في شواذ القرآن : ١٥٠ ، والبحر المحيط : ١٩٦/٨ .
(١١) ينظر الصحاح (جفظ) : ١١٧١/٣ .
(١٢) في (م) : المثناة .

وقوله : (اسْلَهُمْ) هو أيضًا مِنَ الْمَزِيدِ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ ، وَوَزْنُهُ «أَفْعَلَّ»^(١) ومعناه : تَغَيَّرَ فِي جِسْمِهِ وَلَوْنِهِ ، وَالْجَوْهَرِيُّ ذَكَرَ «اسْلَهُمْ» فِي سَلَهُمْ^(٢) «فَلَعَلَّ» وَزَنَهُ «أَفْعَلَّ» . أَوْ تَكُونُ اللَّامُ زَائِدَةً كَمَا قَالَهُ الْمَصْنُفُ .
 وقوله : (قَطْرَنَ الْجَمَلَا) هُوَ «فَعَلَنَ»^(٣) نُونُهُ زَائِدَةٌ لِلْإِلْحَاقِ كَمَا سَبَقَ .
 وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَاضٍ وَيَبْعُدُ كَوْنُهُ أَمْرًا .
 ومعناه : طَلَاهُ بِالْقَطْرِانِ^(٤) .

وقوله : (تَرَمَسْتُ) هُوَ «تَفَعَّلَ»^(٥) مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ كَمَا سَبَقَ ، زِيدَتِ التَّاءُ فِي أَوَّلِهِ .
 وَرَمَسَ الْمَيْتَ رَمَسًا ، وَأَرَمَسَهُ : دَفَنَهُ ، وَالْكَلامُ : أَخْفَاهُ ، وَالْحَبْرَ : سَتَرَهُ^(٦) ، وَتَرَمَسَ الرَّجُلُ : تَغَيَّبَ عَنِ حَرْبٍ وَعَنِ شَعْبٍ^(٧) .
 وَقِيلَ : إِنَّهُ مَأخُودٌ مِنْ تَرَسَ^(٨) وَالْمَيْمُ هِيَ الزَّائِدَةُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ زِيَادَةَ الْمَيْمِ غَيْرُ أَوَّلٍ قَلِيلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا ، وَيَكُونُ وَزْنُهُ «فَعَمَلٌ» عَلَى هَذَا ، وَمَهْمَا أَمَكَنَّ كَوْنُ الْمَادَّةِ وَاحِدَةً فِي الْإِشْتِقَاقِ إِذَا اتَّحَدَ الْمَدْلُولُ فَهُوَ أَوْلَى ، فَأَخَذَهُ عَلَى هَذَا مِنَ الرَّمَسِ أَوْ جَبُّ وَأَحَقُّ فِي النَّفْسِ .
 وقوله : (كَلَّتَبَ) هُوَ «فَعَتَّلَ»^(٩) وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ لِلْإِلْحَاقِ ، كَلَّتَبَ كَلَّتَبَةً ، فَهُوَ كَلَّتَبَانُ .
 وَالْكَلَّتَبَانُ مِنَ الْكَلْبِ وَهُوَ الْقِدُّ^(١٠) .

-
- (١) ينظر في هذا الوزن : شرح ابن الناظم : ٤٥ ، وذكره السيوطي في المزهري : ٤٢ / ٢ في السداسي ومثله له بالفعل «ازلَعَبَّ» .
 (٢) ينظر الصحاح (سلهم) : ١٩٥٣ / ٥ .
 (٣) ينظر في هذا الوزن : شرح ابن الناظم : ٤٥ ، وشرح الشافية : ٦٩ / ١ ، جعله من الملحوق بدحرج ، والمزهري : ٤١ / ٢ .
 (٤) ينظر مادة (قطر) في : الصحاح : ٧٩٥ / ٢ ، ولسان العرب : ١٠٥ / ٥ .
 (٥) ينظر في هذا الوزن : شرح ابن الناظم : ٤٥ ، والمزهري : ٤٠ / ٢ .
 (٦) ينظر مادة (رمس) في : الصحاح : ٩٣٦ / ٣ ، لسان العرب : ١٠١ / ٦ .
 (٧) ينظر لسان العرب (ترمس) : ٣٢ / ٦ .
 (٨) الترس : من السلاح المتوقى بها . ينظر لسان العرب (ترس) : ٣٢ / ٦ . وقال أطفيش : مأخوذ من ترس أي : تحصن ، ومعناه التستر . ينظر شرح أطفيش : ١٦ / ٣ .
 (٩) ينظر في هذا الوزن الخصائص : ٢٠٣ / ١ .
 (١٠) ينظر لسان العرب (كلتب) : ٧٢٧ / ١ .

وقوله: (جَلَمَطْتُ) هُوَ «فَعَمَلٌ»^(١) جَلَمَطَ رَأْسَهُ : حَلَقَهُ^(٢) ، كَجَلَطَهُ ، وَهُوَ بِالطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ .

وقوله: [غَلَصَمَ]^(٣) هُوَ أَيْضًا مِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ لِلإِحَاقِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَوَزْنُهُ «فَعَلَمٌ»^(٤) وَالْأَصُولُ غَلَصَ ، وَمَعْنَاهُ : قَطَعَ الْغَلَصِمَةَ^(٥) ، وَزِيدَتْ فِيهِ الْهَاءُ أَيْضًا ، قَالُوا : غَلَّصَ ، فَهُوَ «فَعَهَلٌ» ، وَهُوَ مِنَ النَّادِرِ أَيْضًا .

وقوله (ادْلَمَسَ) هُوَ مِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ^(٦) لِلإِحَاقِ بِأَحْرَنْجَمَ ، وَوَزْنُهُ «أَفَعَمَلٌ»^(٧) ادْلَمَسَ اللَّيْلُ فَهُوَ دُلَامَسٌ : أَظْلَمَ^(٨) .

وقيل : وَزْنُهُ «أَفْعَلَلٌ» لِأَنَّهُ جَاءَ دَمَسَ الظَّلَامُ وَأَدَمَسَ [ب/٣٢] : اشْتَدَّ^(٩) .
وقيل : يَجُوزُ فِيهِ «أَفْعَلَسَ» لِأَنَّ الْأَدَمَ وَارِدٌ وَهُوَ الطَّوِيلُ الْأَسْوَدُ .
وهذا لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَسْتَعْمِلُونَ الْأَدَمَ فِي الْحَيَوَانِ كَالرَّجُلِ وَالْجَمَلِ ، وَلَمْ يَقُولُوا قَطُّ : ادْلَمَسَ الرَّجُلُ ، وَاللُّغَةُ مُتَّبِعَةٌ لَا تُخْتَرَعُ^(١٠) .

وقوله : (أَهْرَمَعَ) قَالَ ابْنُ الْمَصْنُفِ^(١١) : «إِنَّهُ مِثْلُ ادْلَمَسَ» فَحَمَلَهُ عَلَى التَّكْرَارِ .

- (١) ينظر في هذا الوزن شرح الشافية : ٦٩/١ ، شرح ابن الناظم : ٤٦ .
- (٢) ينظر مادة (جلط) في : الصحاح : ١١١٨/٣ ، ولسان العرب : ٢٦٩/٧ ، والأفعال لابن القطاع : ١٩٨/١ .
- (٣) زيادة من باقي النسخ .
- (٤) ينظر في هذا الوزن شرح الشافية : ٦٩/١ ، شرح ابن الناظم : ٤٦ ، المزهر : ٤١/٢ ، وهو من الأوزان النادرة .
- (٥) ينظر الصحاح (غلصم) : ١٩٩٧/٥ الميم فيه أصلية ، ولسان العرب (غلص) : ٦١/٧ .
- (٦) (فيه) ساقطة من (ط) .
- (٧) ينظر في هذا الوزن : شرح ابن الناظم : ٤٦ ، المزهر : ٤٢/٢ .
- (٨) ينظر لسان العرب (دلص) : ٨٧/٦ .
- (٩) ينظر الصحاح (دمس) : ٩٣٠/٣ .
- (١٠) جاء في القاموس : ٤١٣١ ، «أَنَّ الْأَدَمَ الشَّدِيدَ السَّوَادِ مَنَا وَمِنَ الْجِبَالِ» ، وَرَدَّ التَّلْمَسَانِي ذَلِكَ الْقَوْلَ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ الْأَدَمَ بِمَعْنَى الطَّوِيلِ الْأَسْوَدِ إِلَّا فِي بَنِي آدَمَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحَيَوَانِ كَالْجَمَالِ ، وَلَا يُقَالُ : ادْلَمَسَ افْعَلَسَ مِنْ دَلَمَ بِمَعْنَى اشْتَدَّ سَوَادَهُ .
- (١١) ينظر شرح اللامية لابن الناظم : ٤٦ .

واهرَمَع : أَسْرَع في مَشِيهِ ، وكذلك إِذَا كَانَ سَرِيعَ الْبُكَاءِ وَالذُّمُوعِ .
قال الجَوْهَرِيُّ : « وَأَظُنُّ الْمِيمَ زَائِدَةً »^(١) .

وَرَدَّ صَاحِبُ الْمَنْظُومَةِ كَلَامَ ابْنِ النَّاطِمِ ، وَقَالَ : « إِنَّ نَظْمَهُ صَدَعَ بَعْدَ التَّكْرارِ ، وَزَعَمَ أَنَّ
وَزْنَئَهُ « أَهْفَعَلَّ » وَأَنَّ الْأَصْلَ « رَمَع » وَرَمَعَ الرَّجُلُ : تَحَرَّكَ ، وَمِنْهُ سُمِّيتِ الْإِسْتُ رَمَاعَةً
لِتَحَرُّكِهَا » .

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الرَّجُلُ يَصِحُّ لَوْ كَانَ « رَمَع » فِي مَعْنَى أَسْرَع ، لِأَنَّ أَهْرَمَعَ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي
السُّرْعَةِ كَأَهْرَعَ^(٢) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ زِيَادَةَ الْهَاءِ أَوَّلًا لَا تَكَادُ تَثْبُتُ ، وَرُجُوعُ اللَّفْظَةِ إِلَى مُوَافِقِهَا
لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْلَى مِنْ رُجُوعِهَا إِلَى مَا يُبْلَغُ فِيهَا فِي أَمْرٍ عَامٍّ ، وَهُوَ هُنَا مُطْلَقُ الْحَرَكَةِ .
فَقَوْلُ ابْنِ^(٣) الْمُصَنِّفِ كَقَوْلِ الْجَوْهَرِيِّ ، وَالصَّوَابُ : أَنَّ « أَهْرَمَعَ » رُبَاعِيٌّ ، وَالْأَصْلُ : هَرَمَعَ
ك: حَرَجَمَ ، ثُمَّ زِيدَتْ فِيهِ النُّونُ كَمَا زِيدَتْ فِي أَحْرَنْجَمَ .

قال في الإيضاح^(٤) في باب الفعل الرباعي : « وَقَدْ لَحِقَتْهُ الزِّيَادَةُ كَمَا لَحِقَ بَنَاتُ الثَّلَاثَةِ ،
وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ أَحْرَنْجَمَ وَأَهْرَمَعَ » .

وقال في الإيضاح^(٥) : « الْأَصْلُ فِي « أَهْرَمَعَ » أَهْرَمَعَ^(٦) ثُمَّ أُدْغِمَتْ النُّونُ فِي الْمِيمِ لِأَنَّهُ لَا
يَلْتَبَسُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي الْكَلَامِ « أَفْعَلَّلَ » وَتَكُونُ اللَّامُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ سَوَاءً ، لَا نَجِدُ
مِثْلَ « إِذْحَرَجَّ » ، وَإِنَّمَا يُوجَدُ هَذَا الْبِنَاءُ وَاللَّامُ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ سَوَاءً نَحْوُ : اطمَأَنَّ واقشَعَرَ ، وَلَوْ
كَانَ هَذَا مَوْجُودًا لَمْ يَجُزْ الْإِدْغَامُ لِمَا يُوَدِّي إِلَيْهِ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِي صِنُونٍ وَقِنُونٍ وَالذُّنْيَا ، لِأَنَّكَ لَوْ أُدْغِمْتَ لِالْتِبَاسِ بِالْمِثْلَيْنِ .
وَجَازَ الْإِدْغَامُ فِي « ائْمَحَى » وَالْأَصْلُ : ائْمَحَى ، أُدْغِمْتَ النُّونَ السَّاكِنَةَ فِي الْمِيمِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي
الْكَلَامِ « أَفْعَلَّ » وَلَوْ كَانَ فِيهِ أَفْعَلَّ مَا صَحَّ إِدْغَامُ هَذَا^(٧) .

(١) ينظر الصحاح (هرع) : ١٣٠٦/٣ .

(٢) في (م) : كأسرع .

(٣) ابن : ساقطة من (ح) .

(٤) التكملة : ٥٣٢ .

(٥) في (ت) و(ط) : الإفصاح .

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٤٣٨/١ .

(٧) ينظر لسان العرب (هرمع) : ٣٧٠/٨ .

ألا تراهم^(١) قالوا : شاةٌ زَنَاءٌ ، وَغَنَمٌ زُنْمٌ^(٢) ، فلم يُدغموا النون في الميم لأنهم لو أدغموا لتوهمَ أَنَّهُمَا مِيَانٌ ، وَأَنَّهُ مِنَ الزَّمِّ^(٣) انتهى .

فابنُ الْمُصَنِّفِ سَلَكَ مَسَلَكَ أَبِيهِ لِأَنَّهُ عِنْدَ أَبِيهِ لَيْسَ كَ : اِحْرَنْجَمَ ، لِذِكْرِهِ إِيَّاهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ ابْنُهُ ، فَكَلَامُهُمَا وَكَلَامُ الْجَوْهَرِيِّ مُحَالَفٌ لِمَا قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ويلزمُ على ما قَرَّرَ في «اَهْرَمَع» وَأَنَّ «ادْحَرَجَ» لا يوجد أن يكون «ادْلَمَسَ» مثل «اِحْرَنْجَمَ» ، وَأَنَّ الكَلِمَةَ رِباعِيَّةٌ ، وَالأَصْلُ «ادْلَمَسَ» ، فَوَقَعَ الإِدْغَامُ لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، وَهَذَا يَبْنِي على سَمَاعِ «دَلَمَسَ» .

وعلى هَذَا يَكُونُ «اَهْرَمَع» وَ«ادْلَمَسَ» كِلَاهُمَا مُكْرَرٌ مَعَ «اِحْرَنْجَمَ» .

وقوله (اعْلَنْكَسَ) هُوَ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَوَزْنُهُ «افْعَنْلَسَ»^(٤) اعْلَنْكَسَ الشَّعْرُ : اشْتَدَّ سَوَادُهُ وَكَثُرَ ، وَالرَّمْلُ : تَرَكَمَ ، وَمِثْلُهُ فِيهَا : اعْلَنْكَكَ .

وزعم صاحبُ المنظومة أَنَّ أَصْلَ العَيْنِ فِيهِ حَاءٌ فَرَدَّه [١/٣٣] إِلَى الحَلِكِ ، أَوْ مَا هُوَ مَأْخُودٌ مِنَ العَنَكِ ، وَهُوَ قِطْعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ . قَالَ : فَوَزْنُهُ «افْلَعَلَسَ» قَالَ : وَكَذَا وَزْنُهُ إِنْ جُعِلَ مِنْ أَسْوَدَ حَانِكٍ يَعْنِي بالنُّونِ .

وَشُبْهَتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ لِلعَيْنِ مَسَلَكًا فِي هَذِهِ المَادَّةِ .

والذي قال ابنُ المصنِّفِ هُوَ قَوْلُ الأئِمَّةِ وَنَقْلُهُمْ .

وَكأنَّ صاحِبَ المنظومة حَصَرَ اللُّغَةَ فِي الجَوْهَرِيِّ والمَخْتَصِرِ وَنحوهُمَا .

وَدَعَوَى انْقِلابِ الحَاءِ عَيْنًا بَعِيدًا ، وَإِنْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا تَكَافُؤٌ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لُغَةٌ قَوْمٍ مُخْصُوصِينَ .

(١) في (م) : ترى أنهم .

(٢) ينظر الكتاب : ٤٥٥/٤ ، والممتع : ٧١١/٢ ، وشرح المفصل : ١٣٢/١٠ .

(٣) هذا رأي ابن بري كما في تاج العروس (هرمع) : ٢٢/٢١٠ ، ولسان العرب (هرمع) : ٣٧٠/٨ .

وأظنه من كتابه التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ، ولم يطبع منه إلا جزء آن ، الجزء الأول ينتهي

بمادة (نقخ) حققه الأستاذ مصطفى حجازي ، والجزء الثاني ينتهي بمادة (وقش) حققه الدكتور :

عبدالعليم الطحاوي ، وقد طبعته الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٤) ينظر في هذا الوزن : شرح ابن الناظم : ٤٦ ، وشرح بحرق : ١٤٧ ، وشرح أطفيش : ٣١/٣ .

وَأَعْلَنْكَسَ مُطَرِّدٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ مَعَ أَنَّ زِيَادَةَ النُّونِ أَكْثَرُ مِنْ زِيَادَةِ اللَّامِ ، لِاسِيَّامَا وَهِيَ ثَالِثَةٌ سَاكِنَةٌ
غَيْرُ مُدْغَمَةٍ وَبَعْدَهَا حَرَفَانِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا اطَّرَدَتْ فِيهِ زِيَادَتُهَا ، فَهِيَ إِذَا وَقَعَتْ ثَالِثَةٌ سَاكِنَةٌ بِمَنْزِلَةِ
الْأَلْفِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تُعَاوِرُهَا فِي الْكَلِمَةِ [الْوَاحِدَةَ] ^(١) فِي ^(٢) نَحْوِ «شَرَبْتُ وَشَرَبْتُ» ^(٣) .

وَكَذَا تَحْذِفُ فِي «عَرْتَنَ» ، فَيُقَالُ : عَرْتَنُ ، وَلَيْسَ عَرْتَنُ بِنَاءٍ أَصْلِيٍّ ، لِأَنَّهُ لَا تُوجَدُ كَلِمَةٌ
تَتَوَالَى فِيهَا أَرْبَعُ مُتَحَرِّكَاتٍ ، فَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ «فَعَلُّ» ، فَدَلَّ حَذْفُهَا عَلَى الزِّيَادَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ
أَصْلًا لَمْ تُحْذَفْ ، وَلَا سِيَّامَا مِنَ الْوَسَطِ .

وَمِثْلُهُ عَرْنُقُصَانُ ، وَعَرْفُصَانُ عِنْدَ مَنْ قَالَهُ بِالنُّونِ ، وَهُوَ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ بِالْيَاءِ ^(٤) .
فَهَذِهِ أُمُورٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ النُّونَ إِذَا وَقَعَتْ كَمَا ذَكَرَ فَهِيَ زَائِدَةٌ .

وَلَا يُقَالُ إِنَّ اللَّامَ لَمَّا سَقَطَتْ فِي «عِنِكَ ، وَحَانِكِ» دَلَّ عَلَى زِيَادَتِهَا ، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهَا أَصْلٌ
لِأَعْلَنْكَسَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٥) .

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ هُنَا : (انْتُخِلَا) لِأَنَّهُ مُسْتَعَارٌ مِنْ نَخَلْتُ بِالْمَنْخَلِ لِأَنَّهُ يُخْلَصُ الطَّيِّبُ
مِنْ غَيْرِهِ ، وَيُمَيِّزُ بَيْنَ الْمُخْتَلَطِينَ ^(٦) ، فَأَخْبَرَ أَوْ أَمَرَ بِأَنْ جَعَلْنَا انْتُخِلَ أَمْرًا بِأَنْ هَذَا شَيْءٌ حَقُّقٌ
وَجَرَى عَلَى الْأَصُولِ الْمَقْرَّرَةِ .

وَالشَّرْبْتُ : الصَّخْمُ الْكَفِينُ ، وَيُوصَفُ بِهِ الْأَسَدُ ^(٧) .

وَالعَرْنُتُنُ : شَجَرٌ يُدْبَعُ بِهِ ^(٨) .

وَالعَرْنُقُصَانُ : نَبْتٌ بِالْبَادِيَةِ ، وَقِيلَ هُوَ بِالنُّونِ : دُوَيْبَةٌ ^(٩) .

(١) زيادة من (ت) و(م) و(ط) .

(٢) في : ساقطة من (م) .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤: ٣٢٣ .

(٤) المرجع السابق : ٤/ ٢٨٩ .

(٥) (أعلم) ساقطة من (ط) .

(٦) ينظر لسان العرب (نخل) : ١١/ ٦٥٢ .

(٧) ينظر الصحاح (شربث) : ١/ ٢٨٥ .

(٨) ينظر الصحاح (عرتن) : ٦/ ٢١٦٤ .

(٩) ينظر لسان العرب (عرقص) : ٧/ ٥٤ .

وقوله (اعلوط) هو «افعول»^(١)، من أبنية المزيد فيه، وهو بناءٌ مُقتَضِبٌ، وأصله من علط، والواوَانِ زائدتان، ويُستعمل لازماً ومُتَعَدِّياً .

فَمِثَالُ الْمُتَعَدِّي : اعلوط الفلؤ : ركبهُ عُرِيًّا^(٢) .

ومِثَالُ اللّازِم : اعلوط ، واخروط ، واجلوذ : تقحّم على السّيرِ وجدّه^(٣) .

ومعنى «افعول» : الدُّخُولُ والتَّقحُّمُ .

وقيل إنّه يأتي للمبالغة كـ: «افعول» فعلى هذا لا يكون مُقتَضِبًا .

وقوله (اعثوججت) هو «افعولل»^(٤) وهو أيضاً بناءٌ مُقتَضِبٌ .

اعثوجج البعيرُ بمعنى اعثوجج : ضخم ، والبعيرُ الضخم^(٥) .

وقوله : (بيطر) ، هو «فيعل»^(٦) من مزيد الثلاثي للإلحاقِ بفعلل كما سبق .

وهو يكون لازماً ومُتَعَدِّياً ، يبطر الدّابة : شقّ على موضع الدّاءِ ليعاينهُ ، ومنه سُمِّيَ

البَيْطَارُ . قال النّابغة^(٧) :

(١) ينظر في هذا الوزن : الكتاب : ٧٧/٤ ، المنصف : ١٠٥ ، شرح المفصل : ١٦٢/٧ ، شرح

التسهيل : ٤٦١/٣ ، المزهري : ٤١/٢ .

(٢) ينظر مادة (علط) في : الصحاح : ٣/١١٤٤ ، لسان العرب : ٧/٣٥٤ ، والكتاب : ٧٦/٤ .

(٣) ينظر الكتاب : ٧٦/٤ .

(٤) في جميع النسخ : (افعول) . ينظر في هذا الوزن : الممتع : ١/١٧١ ، شرح التسهيل : ٣/٤٦١ ،

والمزهري : ٤١/٢ .

(٥) ينظر الصحاح (عثج) : ١/٣٢٧ .

(٦) ينظر الكتاب : ٤/٢٨٦ ، المنصف : ١/١٠٦ ، الممتع : ١/١٦٧-١٨٠ ، شرح التسهيل :

٣/٤٦٦ ، المزهري : ٢/٤٠ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه : ٣٢ ، ورواية (طعن المييطر) بدل (شك المييطر) .

والبيت منسوباً له في لسان العرب (درى) : ١٤/٢٥٥ ، (عضد) : ٣/٢٩٤ ، وبلا نسبة في شرح

أطفيش : ٣/٢٨ .

والفريضة : اللحم الذي بين الكتف والصدر . ينظر : لسان العرب (فرص) : ٧/٦٤ ، والمدري :

حديدة يحك بها الرأس ، ويشبه قرن الثور به . ينظر لسان العرب (درى) : ١٤/٢٥٥ ، والعضد

بالتحريك : داء يأخذ الإبل في أعضادها فتبُطُّ . ينظر لسان العرب (عضد) : ٣/٢٩٤ .

والشاهد : استعمل (المييطر) دالاً على البيطار ، من ييطر في معنى المعالجة والمعاينة .

شَكَ الْفَرِيصَةَ بِالْمِدْرَى فَأَنْفَذَهَا شَكَ الْمَيْطِرَ إِذِ يَشْفِي مِنَ الْعَضْدِ

وقوله (سَنَبَل) هُوَ (فَنَعَلَ) ^(١) سَنَبَلُ الزَّرْعُ بِمَعْنَى : أَسْبَلَ ، وقد تقدّم الكلام فيه وفي اعثوجج .

وقوله : (زَمَلَق) هُوَ «فَمَعَلَ» ^(٢) مِنْ مَزِيدِ الثُّلَاثِيِّ لِلإِحَاقِ [ب/٣٣] كَمَا سَبَقَ ، وَزَمَلَقَ الْفَحْلُ : أَلْقَى مَاءَهُ قَبْلَ الإِيلاجِ ^(٣) .

وقوله : (تَسَلَّقَى) هُوَ «تَفَعَّلَى» ^(٤) ، مُطَاوَعٌ سَلَقَيْتُهُ فَتَسَلَّقَى ، أَي : سَلَقْتُهُ عَلَى قَفَاهُ ، بَطَحْتُهُ . وَسَلَقْتُ الْمَرْأَةَ : نَكَحْتُهَا مُنْبَطِحَةً .

وقوله : (وَاجْتَنِبْ خَلَلًا) قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الأَبْنِيَّةَ مَرَاحِضٌ تَنْزِلُ بِهَا الأَقْدَامُ ، وَمَجَاهِلٌ تَضِلُّ فِيهَا الأَحْلَامُ ، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا صُؤَى ^(٥) مُشْرِفَةً وَلَا أَعْلَامَ . وَبَقِيَتْ نَوَادِرُ أُخَرَ كَنَرَجَسِ الدَّوَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

-
- (١) ينظر في هذا الوزن : الممتع : ١٧١-١٧٢ / ١ ، حيث أنكره ابن عصفور ورأى أن النون فيه أصلية ، وأنه على وزن فَعَلَّلَ ، وشرح الشافية : ٦٩ / ١ ، والمزهر : ٤١ / ٢ .
- (٢) ينظر في هذا الوزن شرح الشافية : ٦٩ / ١ ، المزهر : ٤٠ / ٢ .
- (٣) ينظر مادة (زلق) في : الصحاح : ١٤٩٢ / ٤ ، لسان العرب : ١٠ / ١٤٥ .
- (٤) ينظر في هذا الوزن الممتع : ١٦٨ / ١ ، المزهر : ٤١ / ٢ .
- (٥) الصوى : ما غلظ من الأرض وارتفع ولم يبلغ أن يكون جبلاً ، وقيل : الأعلام المنصوبة المرتفعة في غلظ . ينظر : لسان العرب مادة (صوى) ٤٧٢ / ١٤ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١)

فصل [في المضارع]^(٢)

الفصلُ معلومٌ وهذا منه شروعٌ في الفعلِ المضارعِ فقال^(٣) :

بِبَعْضِ نَأْتِي الْمَضَارِعُ افْتِنِحَ وَلَهُ ضَمٌّ إِذَا بِالرُّبَاعِيِّ مُطْلَقًا وَوَصِلًا

قُلْتُ وَاللَّهُ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ : إِذَا أُرِيدَ الْمَضَارِعُ مِنْ أَيِّ فِعْلٍ كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ جِيءَ فِي أَوَّلِهِ بِأَحَدِ هَذِهِ الْحُرُوفِ^(٤) وَهِيَ :

- همزة المتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً .

مثال المذكر : أسأل الله^(٥) العافية والمغفرة والرحمة .

ومثال المؤنث : ﴿وَأِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٦) ، ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ

بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾^(٧) ، ﴿وَلَكِنَّ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ﴾^(٨) .

- ونون له معظماً أو مشاركاً .

مثال المعظم : ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾^(٩) و﴿نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾^(١٠) ، ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ

مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾^(١١) .

(١) قوله (ثم قال رحمه الله) ساقط من (م) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في (م) فقال رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنه وكرمه .

(٤) ينظر اللمع لابن جني : ٤٨ .

(٥) (الله) ساقط من (ت) .

(٦) آل عمران : ٣٦ .

(٧) مريم : ١٨ .

(٨) يوسف : ٣٢ .

(٩) ق : ٤٣ .

(١٠) طه : ١٣٢ .

(١١) الإسراء : ٨٢ .

ومثالُ المُشَارِكِ : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١) .

- وياءٌ دالَّةٌ على الغيبة وهي للغائب والغائبين والغائبات .

نحو : يَذْكُرُ اللهَ ، وَيَذْكُرَانِ اللهَ ، وَيَذْكُرُونَ اللهَ ، وَيَذْكُرَنَّ اللهَ .

- وتاءٌ دالَّةٌ على الخطاب أو التأنيث وهي للمخاطب مُذَكَّرًا كان أو مُؤنَّثًا^(٢) والمخاطبين

والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات ، والعائبة والعائبتين والعائبات .

واعلم أنَّ التَّاءَ قد تَلَزَمَ الغَائِبَاتِ نحو : «تَقُومُ الهِنْدَاتُ» وقد لا تَلَزَمُ نحو : «تَقُومُ الهِنْدَاتُ» ،

وقد تَمْتَنِعُ نحو : «الهِنْدَاتُ يَقُومَنَّ» .

وأصلُّ «هِنْدٌ تَقُومُ» ، والهِنْدَانُ تَقُومَانِ» الياءُ وقلبت تاءً للدلالة على التأنيث ، وَيَدُلُّ عليه

أَنَّكَ تَقُولُ : الهِنْدَاتُ يَقُومَنَّ أو هُنَّ يَقُومَنَّ . فَالْتَّوْنُ دالَّةٌ على التَّأْنِيثِ^(٣) فبقيت الياءُ على الأَصْلِ ،

ولو جِيءَ بالتَّاءِ لكان الجَمْعُ بين علامتَيْ تَأْنِيثٍ ولا يَسُوعُ بخلافِ : هِنْدٌ تَقُومُ^(٤) والهِنْدَانِ

تَقُومَانِ إذ ليس فيه جمعٌ .

واعلم أنَّ التَّاءَ تكون للغائبتين ، سواءً كان المسند إليه ظاهرًا كـ(الهِنْدَانِ تَقُومَانِ) أو ضميرًا

نحو (هُمَا تَقُومَانِ) .

وما قال ابن الباذش^(٥) في ذلك لا يلتفت إليه^(٦) لأنَّ الضمير في ذلك يُعاقبُ الظاهر ويجري

عليه فَلْيُعْطَ حكمه مع أنَّه إذا التزم التأنيث مع الظاهر^(٧) الذي فيه دلالةٌ عليه غالبًا فلأن يكون

مع الضمير أولى لأنَّ (هما) مشتركٌ بين الغائبين والغائبتين مع أنَّ السَّماعَ إنَّما ورد بها قُلْنَاهُ^(٨) .

(١) الفاتحة : ٥ .

(٢) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيَّان الأندلسي : ٧٢ / ١ .

(٣) قوله «ويدل عليه أنك تقول إلى قوله فالنون دالة على التأنيث» ساقطة من (ح) .

(٤) في (ح) ما تقدم .

(٥) علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي ، أبو الحسن بن الباذش ، من أهل المعرفة بالأدب

واللغة والقراءات ، كان حسن الخط ، صنَّفَ : شرح كتاب سيبويه ، شرح أصول ابن السراج ،

وشرح الإيضاح ، توفي سنة ٥٢٨ هـ .

تنظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٢ / ٢٢٧ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٤٢-١٤٣ .

(٦) ينظر قوله في التذييل والتكميل : ١ / ٧٣-٧٤-٧٥ ، وشرح أطفيش : ٣ / ٣٧ .

(٧) قوله «ويجري عليه إلى مع الظاهر» ساقط من (ط) .

(٨) رأي التلمساني موافق لرأي ابن أبي العافية تلميذ الأعلام . ينظر في ذلك : الهمع : ٦ / ٦٧ ، وحلشبة

قال امرؤ القيس^(١) :

أَمِنْ ذِكْرِ بَبْهَانِيَّةٍ حَلَّ أَهْلَهَا
فَدَمَعُهَا سَكْبٌ وَسَحٌّ وَدِيمَةٌ
كَأَنَّهَا مَزَادَتَا مُتَعَجِّلٍ
بِجَزَعِ الْمَلَا عَيْنَاكَ تَبْتَدِرَانِ
وَرَشٌّ وَتَوَكَّافٌ وَتَنْهَمِلَانِ
فَرِيَّانٍ لَمَّا تُسَلِّقَا بِدِهَانِ

الشاهد : وتنهملان .

وهذه الزوائد قيل إنها حروف [أ/٣٤] العلة والهمزة بدل من الألف لتعذر الابتداء بالسّاكن^(٢) ، والتاء بدل من الواو ، وإِنَّمَا جُعِلَ ذلك لثلاثي يقع الثقل في أَنتَ ، وَوَجَلَ .
والواو أيضًا لا تُزَادُ أو لا^(٣) ، وَأَمَّا «وَرَنْتَل» فواوه أصليةٌ ووزنه «فَعَنْلَل» .
والنون شبيهةٌ بحروف العلة للغنة التي فيها^(٤) .

وخصت الهمزة بالمتكلم لكونها من أوّل المخارج ، والمتكلم أوّل بحسب افتتاح الكلام^(٥) .
وقيل لأنّها بعض ضمير المتكلم الذي هو أَنَا ، والواو التي التاء بدؤها بالمخاطب لأنّها من أفصى المخارج إِذَا كُنْتَ مُرْتَقِيًا^(٦) ، والمخاطب إليه يَنْتَهِي كلام المتكلم فحصلت بينهما مؤاخاة

الصبان : ١ / ١٤٥ .

(١) الأبيات من الطويل وهي في ديوانه : ٩٤ ، وله في شرح أطفيش : ٤٢ / ٣ .
والجزع : منعطف الوادي (الصحاح (جزع) : ٣ / ١١٩٦) ، والملا : الصحراء والمتسع من الأرض .
لسان العرب (ملا) : ١٥ / ٢٩٢ .
وسحّ المطر يسحّ سحًا : شدة انصبابه (ينظر تهذيب اللغة (سحّ) : ٣ / ٢٦٤) ، والتوكاف : سحابٌ وكوفٌ إذا كانت تسيل قليلاً قليلاً . ينظر لسان العرب (وكف) : ٩ / ٣٦٢) ، فري : مشقوق ، وأصل الفري القطع . ينظر لسان العرب (فري) : ١٥ / ١٥٣ ، وسلق المزايدة : أي دهنها . ينظر الصحاح (سلق) : ٤ / ١٤٩٧ .

والشاهد فيه : كما قال : (تنهملان) ألزم التاء والمسند إليه ضميرًا لأن الضمير يجري مجرى الظاهر .

(٢) في (م) : بها . ينظر علل النحو لأبي حسن محمد بن الوراق : ١٨١ .

(٣) ينظر أسرار العربية لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري : ٢٢-٢٣ .

(٤) ينظر توجيه اللمع لابن الحياز : ٦٦ .

(٥) المرجع السابق : ٦٧ .

(٦) في (ت) و(ط) : مترقيًا .

ومناسبة فلم يبق للغائب إلا التوسط بين المتكلم والمخاطب فأعطي الياء لأنها من حروف الفم فهي شجرية .

وجعلت النون للمشارك لأنها بعض «نحن» ، وربما تعينت للشركة ك: تعاهدنا وتعاهد وتجاوزنا وتجاوز .

وزيدت أولاً لأن زيادتها في غيره تلبس بالماضي .
 وخصت الزيادة بالمضارع لأن زيادتها فيه تفيده معنى التكلم والخطاب والغيبة ، والماضي غني عن ذلك بإلحاق الضمائر ، وقيل في اختصاصه غير هذا^(١) والله أعلم .
 وإذا كان الماضي ثلاثياً فإنه تسكن فإوه كراهة اجتماع أربع متحركات^(٢) .
 وخصت الفاء بالإسكان لأن موجب الاجتماع حرف المضارعة فلما تعذر ذلك فيه لتعذر الابتداء بالسكان جعل في مجاوره .

وقوله (ببعض تأتي) أراد بواحد منها ، ولما علم أنها لا تجتمع لتنافر معانيها غالباً لم يضره الإطلاق ، وهذا من الشهرة بحيث لا يوجب لبساً فيتحرز منه .
 والمصنف أجمل [في هذا]^(٣) إجمالاً كلياً ، والكلام في محله وبسطه مستوعب في فن النحو .
 ويصح في «نأتي» أن يكون أوله نوناً أو تاءً : مضارع «أتينا» أو مضارع «أتى» ، وتكون التاء للخطاب أو الغيبة ، وعينه تاءً أو نوناً على الوجهين ، والأرجح ألا تسهل الهمزة بالبدل لتكون صريحاً في الدلالة على الهمزة .

و(افتتح) إما أمر أو ماضٍ للمجهول وسكن ضرورة .
 وعليها فتح المضارع ، أو ضممه مفعولاً مقدماً ، أو مبتدأ .
 وسماه مضارعاً إحالة على حقيقته المعلومة ، أو مجازاً ، أو جعلها علامة أي : اجعل هذه الحروف دالة على المضارعة .

(١) وقيل اختصت الزيادة بالمضارع لأنه مؤخر بالزمان عن الماضي والأصل عدم الزيادة ، فأخذه المتقدم .

ينظر شرح مختصر التصريف العزي : ٥٥ .

(٢) ينظر علل النحو : ١٨٢ .

(٣) زيادة من (ت) و(م) و(ط) .

والأولى الإحالة على الحقيقة لئلا يدخل عليه «أمر ونظر وتبل ويعر»^(١) وكـ «أعلم» من المزيد فيه .

وقوله (وله ضمُّ) إلى آخره ضميرٌ «له» يعودُ على «البعض» ويعني أنَّ حرف المضارعة يُضمُّ^(٢) إذا كان الفعل رباعياً .

وقوله (مطلقاً) أي سواءً كان الماضي رباعياً الأصول أو بزيادة الإلحاق أو غيره كـ: قرطس وجلبب وأعلم .

وضمُّ حرف المضارعة من الرباعي للفرق بينه وبين الثلاثي^(٣) ، وخصَّ بذلك لثقل الضمِّ وقلة الرباعي بالنسبة إلى غيره .

وقيل لآته فرع الفتح والرباعي فرع الثلاثي .

وهذه الأصالة والفرعية مرجعها إلى الكثرة والقلة والخفة والثقل^(٤) .

وقوله (بالرباعي) متعلقٌ بـ «وُصل» الذي [ب/٣٤] دلَّ عليه المذكور أو بالمذكور .

وقدَّم لضيق النظم وخففت ياء الرباعي ضرورةً .

ومطلقاً : حالٌ من الرباعي ، أو نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أي : وصلاً مطلقاً أو حالٌ من الوصل أي وصلاً حالٌ كونه مطلقاً .

وجوابٌ «إذا» محذوفٌ دلَّ عليه ما سبق .

(١) (يعر) ساقطة من (م) .

(٢) (يضم) ساقطة من (م) .

(٣) لأنَّ الثلاثي وما زاد على الرباعي يفتح حرف المضارعة نحو يضرب ويستخرج .

(٤) ينظر التذييل والتكميل : ٧٨ / ١ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١)

وَأَفْتَحَهُ مُتَّصِلًا بغيرِهِ، وَلَغِيهِ — رِ الْيَاءِ كَسْرًا أَجْزُ فِي الْآتِ مِنْ فَعِلًا
أَوْ مَا تَصَدَّرَ هَمْزُ الْوَصْلِ فِيهِ أَوْ التَّ سَاءَ زَائِدًا كَتَزَكَّى وَهُوَ قَدْ نُقِلَا
فِي الْيَا فِي غَيْرِهَا إِنْ أُلْحِقَ بِأَبِي أَوْ مَالَهُ الْوَاوُ فَأَنَّ نَحْوُ: قَدْ وَجَلَا

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبَّنَا الْمُسْتَعَانَ وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ: يَعْنِي أَنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ يُفْتَحُ إِذَا وُصِلَ بِغَيْرِ
الرُّبَاعِيِّ، وَذَلِكَ الثَّلَاثِي وَمَا زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ كَيْفَمَا كَانَتْ زِيَادَتُهُ.

أَمَّا فَتْحُ الثَّلَاثِيِّ فَلِكَثْرَتِهِ، وَخِيفَةِ الْفَتْحِ^(٢).

وَأَمَّا غَيْرُهُ فَمَا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَالْأَصْلُ أَنْ يُضَمَّ كَالرُّبَاعِيِّ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَجْرِ عَلَى طَرِيقَةِ
الْمَلْحَقِ بِالرُّبَاعِيِّ، وَكَانَ الْقَصْدُ بِهِ مُخَالَفَةً مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَسُكِّنَ أَوَّلُهُ لِذَلِكَ، وَوُضِعَ عَلَى
غَيْرِ الْقِيَّاسِ فِي وَضْعِ^(٣) أَوَائِلِ الْكَلِمِ فَتُحِ الْخَاقَا لَهُ بِالثَّلَاثِيِّ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ ثَلَاثِيًّا كَمَا خَالَفَ طَرِيقَ
الرُّبَاعِيِّ، وَمَا فِي أَوَّلِهِ تَاءٌ مُطَاوَعَةٌ أَوْ مَعْنَاهَا^(٤) فَلَمَّا أَشْبَهَ «أَفْعَلَلَّ»^(٥) وَ«أَفْعَلَلَّ» فِيهَا نَذَرَهُ - إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - حُمِلَ عَلَيْهِ.

وَلَا تَجِدُ زَائِدًا عَلَى أَرْبَعَةٍ إِلَّا وَأَوَّلُهُ التَّاءُ أَوْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ.

وَقِيلَ فَتَحَ فِي الزَّائِدِ عَلَى أَرْبَعَةٍ لِلثَّقَلِ.

وَأَمَّا يَهْرِيْقُ فَالْهَاءُ فِيهِ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ، وَلَمْ تُحْدَفِ [الْهَاءُ]^(٦) لَزَوَالِ الثَّقَلِ فَهُوَ كَمَا: يَهْلِقِمُ مِنْ
«هَلَقَمَ»، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ مُضَارَعٌ أَهْرَاقُ فزِيَادَةُ الْهَاءِ^(٧) فِيهِ شَاذَةٌ إِذْ فِي ذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ الْعَوَاضِ

(١) فِي (م): تَعَالَى وَرَضِي عَنْهُ بِمَنْهٍ وَكْرَمِهِ.

(٢) يَنْظُرُ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ: ٧٨/١.

(٣) فِي (ط) مَوْضِعٌ.

(٤) احْتِرَازًا مِنَ التَّاءِ الزَّائِدَةِ فِي أَوَّلِ الْمَاضِي شَدُوذًا لَا لِمَعْنَى نَحْوِ: تَرَمَسَ فَهَذَا يُضَمُّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ.

يَنْظُرُ شَرْحَ التَّسْهِيلِ: ٤٤٨/٣.

(٥) فِي (ط) أَفْعَلَلَّ.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ (ت) وَ(ط).

(٧) وَقَعَ خِلَافٌ بَيْنَ سَبِيوِيهِ وَالْمَبْرُدِ حَوْلَ زِيَادَةِ الْهَاءِ فِي (أَهْرَاقُ) حَيْثُ يَرَى سَبِيوِيَهُ أَنَّ الْهَاءَ فِيهَا زَائِدَةٌ
عَوَاضًا عَنْ فَتْحَةِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ الَّتِي نَقَلَتْ إِلَى الْفَاءِ. وَرَدَّ الْمَبْرُدُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيوِيهِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّمَا يَعْوِضُ

والمَعْوَضِ مِنْهُ فِي أَهْرَاقٍ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - .

وقيل فُتِحَ فيما في أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ وَصَلٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ الثَّلَاثِي فَحُمِلَ عَلَيْهِ .

ومزيدُ ذِي الأَرْبَعَةِ ك: «أحرنجم» محمولٌ عليه لافتتاحِهِ بهَمْزَةِ الوَصْلِ ، وهو أَقْلٌ من مَزِيدِ

الثَّلَاثِيِّ ، فَحُمِلَ عَلَيْهِ لذلك .

وقوله :

رِ الْيَاءِ كَسْرًا أَجْزُ فِي الآتِ مِنْ فَعِلًاولغية

يعني أن مَضَارِعَ «فَعِلَ» يَجُوزُ فِيهِ الكَسْرُ فِي غيرِ الْيَاءِ^(١) وهذا جَارٍ فِيهِ فِي لُغَةِ الجَمِيعِ ، إِلَّا فِي

لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ^(٢) فَإِنَّهُمْ لَا يَكْسِرُونَ .

وَالكَّاسِرُونَ^(٣) لَا يُفَرِّقُونَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ فَعَلٍ صَحِيحًا^(٤) [ك:عَلِمَ]^(٥) أَوْ مَعْتَلَّ الْفَاءِ

ك:وَجَلَّ وَيَيْسَ أَوْ العَيْنِ ك:خَافَ وَهَابَ .

وَقَالَ (أَوْ اللَّامَ بِالوَاوِ أَوْ الْيَاءِ) ك:رَضِيَ وَخَشِيَ أَوْ مُضَاعَفًا ك:عَضَّ يَعْضُ وَمَصَّ يَمَصُّ

وَضَنَّ يَظُنُّ .

قال سيبويه - رحمه الله - «وإنما كَسَرُوا هَذِهِ الأَوَائِلَ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ تَكُونَ أَوَائِلُهَا كَثَوَانِي

فَعِلَ ، كَمَا أَلْزَمُوا الفَتْحَ مَا كَانَ ثَانِيَهُ مَفْتُوحًا فِي فَعِلَ ، وَكَانَ البِنَاءُ عِنْدَهُمْ عَلَى هَذَا أَنْ يُجْرُوا

أَوَائِلُهَا عَلَى ثَوَانِي فَعِلَ مِنْهَا ، وَقَالُوا : ضَرَبْتَ تَضْرِبُ وَأَضْرَبُ فَفَتَّحُوا أَوَّلَ هَذَا كَمَا فَتَحُوا

الرَّاءِ فِي ضَرَبَ ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَكْسِرُوا الثَّانِي كَمَا كَسَرُوا فِي فَعِلَ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَرَّكُ ، فَجُعِلَ ذَلِكَ

فِي الأَوَّلِ ، وَجَمِيعُ هَذَا إِذَا قَلَّتْ فِيهِ «يَفْعَلُ» فَأَدْخَلَتِ الْيَاءَ فَتَحَتْ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا الكَسْرَةَ

من الشيء إذا كان معدومًا ، والفتح هنا موجودة ، نقلت من العين إلى الفاء ، ولا معنى للتعويض عن

شيء موجود ، ثم تعقب ابن جني رأي المبرد منتصرًا لسيبويه .

ينظر في ذلك : الكتاب : ٢٨٥ / ٤ ، وسر الصناعة : ١٩٩ / ١ - ٢٠٠ ، وشرح الملوكي : ٢٠٧ ،

وشرح المفصل : ٦ / ١٠ ، والممتع : ٢٢٤ / ١ ، والانتصار لسيبويه على المبرد مسألة رقم : ١٣٣ .

(١) وذلك في الهمزة والنون والتاء .

(٢) ينظر الكتاب : ١١٠ / ٤ ، وشرح التسهيل : ٤٤٨ / ٣ .

(٣) هم تميم وقيس وربيعة . ينظر شرح أطفيش : ٦٠ / ٣ .

(٤) ينظر بغية الآمال : ١٥٢ .

(٥) زيادة من (ت) و(ط) .

في الياء حيث لم يخافوا انتقاص معنى فيتحمّلوا ذلك ، كما يكرهون الياءات والواو [٣٥/أ] مع الياء وأشباه ذلك»^(١) انتهى .

ويعني بقوله : «لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فعَل» أن موجب ذلك مناسبة الفاء للعين في الحركة كما ناسبتهما في «فَعَل» بالفتح ، وفرارهم من الكسرة على^(٢) الياء^(٣) لما قاله من كراهة الكسرة في الياء ، ولذا ندرَ كَوْن الياء مكسورة في كلامهم ، وقيل إننا ذلك فيه ليدل على أن العين مكسورة في الماضي ، وفيه نظرٌ : لأن هذه العلة لو كانت معتبرة لا طردت في كل مكسور العين .

ولا يجوزُ الكسر^(٤) إلا في «يَفْعَل» الذي تُفْتَح عينه ، ولا يجوزُ في تحسب فيمن كَسَرَ ، ولذا قال سيبويه - رحمه الله - : «وأما يسعُ ويَطأُ فإنما فتحوأ لأنه فعَل يَفْعَل مثل حسب يحسب ، ففتحوأ للهمزة والعين كما قالوا : يقرأ ويفزع . فلما جاء على مثال ما «فَعَل» منه مفتوح^(٥) لم يكسروا كما كسروا «يأبى» حيث جاء على مثال ما «فَعَل» منه مكسور»^(٦) انتهى .

يعني أن الكسر في يحسب وشبهه ك: ينعم لما جاء على طريق «فَعَل» بالفتح فكأنه فعَل تقديرًا كما أن «يأبى» لما أتى على طريق «فَعَل» بالكسر فكأنه جاء على «أبى» بالكسر ، وقد تقدّمت لغة الكسر في أبى .

والمصنّف - رحمه الله - أطلق في مضارع فعَل هنا وفي التسهيل^(٧) ، ولم يقيدّه ، ومراده ما ذكرناه ، وإنما صحّ له الإطلاق لأن الكسر في مضارع «فَعَل» قليل مع كونه مشرّوكًا في كثير منها ، فلم يلتفت إليه فأجري الضابط على قياس الباب .

وقيل إننا لم يفعل ذلك في يحسب وينعم وغيرهما ك: يرث لئلا تتوالى كسرتان ليس بينهما حاجز حصين .

(١) ينظر الكتاب : ١١٠/٤ .

(٢) في (م) و(ح) مع .

(٣) ينظر شرح السيراني : ١١٧/٥ أ .

(٤) في (أ) و(م) و(ح) الفتح .

(٥) في (أ) الفتح .

(٦) الكتاب : ١١١/٤ .

(٧) ينظر التسهيل : ١٩٨ .

وُخِصَّتْ هذه الكسرة بحرف المضارعة لزيادته ، وكان الأصل أن تُحَرِّكَ الفَاءُ بهذه الكسرة ، فلَمَّا تَعَدَّرَ تحريكها جُعِلَ ذلك حَرَفَ المضارعة .

قال سيبويه - رحمه الله -^(١) « ولم يكونوا ليكسروا الثالث فيلتبسَ فَعِلٌ بِفَعْلٍ »^(٢) . انتهى .

وَمَنْعُهُمْ مِنْ حَرَكَةِ الآخِرِ حَرَكَةِ الإِعْرَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقوله (أو ما تصدَّرَ همزُ الوصلِ فيه أو [التا]^(٣) زائداً كتزكى) هو : معطوفٌ على «فَعِلٌ» أي

في الآتي من «فَعِلٌ» أو الآتي ممَّا تصدَّرَ فيه همزُ الوصلِ أو التاء .

واحترزَ بذلك من «فَعَلٌ» بالفتح لأنَّهُ ليس واحداً منهما .

وأما «أَفْعَلٌ» و«فَاعَلٌ» و«فَعَلٌ» ك: حَرَّكَ وَفَعَّلَ فقد خَرَجَتْ بقوله « وافتحه متصلًا

بغيره^(٤) » ويحتمل أن يكونَ احترزَ بذلك أيضًا من الرُّبَاعِيَّةِ ، لأنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ لها الضَّمَّ والفتحَ

لغيرها ، وَعَقَّبَ ذلك بجواز الكسر ، خَافَ أن يُتَوَهَّمَ أنَّ ذلك جائزٌ في المضموم كما يجوزُ في

المفتوح .

ومفهوم مخالفة قوله في (الآتِ مِنْ فَعِلٍ) وما عَطَفَ عليه يقتضي عدمَ جوازِهِ في الرُّبَاعِيَّةِ وفي فَعَلٍ

بالفتح ، وإِنَّمَا جاز كسْرُهُ فيما افتتحَ بهمزٍ وصلٍ^(٥) لَأَنَّهم لَمَّا سلكوا به طريقَ الثلاثي في الفتح ، كما

تقدَّم حملوه عليه في الكسر ، لَمَّا كانت العينُ فيه لازمةً للكسر في المضارع ، فهو نوعٌ من المناسبةِ .

وكذلك ما افتتحَ بتاءِ المطاوعةِ أو شَبَّهَهَا ، وَعِلَّةُ ذلك أن «تَكَسَّرَ» مثلاً في معنى «انكسرَ» في

المطاوعة كما [ب/٣٥] مرَّ ، وكذلك «تسلقى» في معنى «اسلنقى» ، و«تحرَّجَمَ» في معنى

«أحرَّجَمَ» .

وقوله (أو التا زائداً) قَصَرَها ضرورةً .

واحترزَ بزائد من نحو «تربَّ»^(٦) : افتقر ولصِقَ بالترابِ^(٧) ، ونحو «تزكى» ما كانت تاءُه

(١) ساقط من (ط) .

(٢) الكتاب : ١١٢ / ٤ .

(٣) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) .

(٤) (متصلاً بغيره) طمس في (ت) وساقط من (ط) .

(٥) (وصل) ساقط من (ط) .

(٦) تاءُ تَرَبَّ أصلٌ وفتح حرف المضارعة فيه هو الأصل ، وكسره جائزٌ من حيث كونه ثلاثياً مكسوراً العين .

(٧) ينظر الصحاح (ترب) : ٩١ / ١ .

مزيدة معتادة . وذلك في الفتح بالتاء إنما هو بالحمل على ذي الهمزة كما تقرّر .

وأما المزيدة غير المعتادة فليس ما هي فيه في معنى ذي همزة الوصل^(١) .

وقوله (وهو قد نُقِلَا في الياءِ إلى آخره) يعني : أَنَّهُ يَجُوزُ كَسْرُ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مُطْلَقًا فِي

[مضارع]^(٢) أَيْ ، فِي مُضَارَعِ مَا فَاؤُهُ وَوَاوُكَ: وَجَلَّ .

أَمَّا «أَبَى» فَقَالَ سَبِيوِيه - رَحِمَهُ اللهُ - «وَلَا يُكْسَرُ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ كَانَ ثَانِيهِ مَفْتُوحًا ، نَحْوِ

ذَهَبَ وَضَرَبَ وَأَشْبَاهَهُمَا ، وَقَالُوا : أَيْ فَاَنْتَ تَبِي ، وَهُوَ يَبِي ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي

يُسْتَعْمَلُ «يَفْعَلُ» فِيهَا مَفْتُوحًا وَأَخْوَاتُهَا ، وَلَيْسَ الْقِيَاسُ أَنْ تُفْتَحَ ، وَإِنَّمَا هُوَ حَرْفٌ شَاذٌ ، فَلَمَّا

جَاءَ مَجِيءَ مَا فَعَلَ مِنْهُ مَكْسُورٌ ، فَعَلُوا بِهِ مَا فَعَلُوا بِذَلِكَ ، وَكَسَرُوا فِي الْيَاءِ فَقَالُوا «يَبِي» ،

وَخَالَفُوا بِهِ فِي هَذَا بَابِ «فَعَلَ» كَمَا خَالَفُوا بِهِ بَابِهِ حِينَ فَتَحُوا وَشَبَّهُوا بِبَيْجَلٍ حِينَ أُدْخِلَتْ فِي

بَابِ «فَعَلَ» وَكَانَ إِلَى جَنْبِ الْيَاءِ حَرْفُ اعْتِلَالٍ . وَهُمْ مِمَّا يُغَيِّرُونَ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ وَيَجْسِرُونَ

عَلَيْهِ ، إِذْ صَارَ عِنْدَهُمْ مُخَالَفًا^(٣) أَنْتَهَى .

يَعْنِي أَنَّ الشُّذُوزَ يَأْتِي بِمِثْلِهِ لِفَتْحِ يَاءِهِ وَصِرُورَتِهِ كَالْمَعْهُودِ .

وقوله «شَبَّهُوهُ بِبَيْجَلٍ حِينَ أُدْخِلَتْ فِي بَابِ فَعَلَ» يَعْنِي فِي قَلْبِ وَاوْهَا يَاءً ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا

كَسَرُوا لِنَقْعِ وَوَاوٍ^(٤) سَاكِنَةٍ إِثْرَ كَسْرَةِ فُتْعَلٍ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي الْأَنْكَسَرَ الْيَاءُ لَكِنْ لَمَّا كَانَ

ذَلِكَ مُوَصَّلًا إِلَى التَّخْفِيفِ ارْتَكَبُوهُ وَإِنْ شَذُّوا ، وَلِهَذَا كَانَ يَبْجَلٌ مُحْتَمَلًا لِلغَةِ الْكَاسِرِينَ

وَلِغَيْرِهِمْ وَارْتَكَبُوهُ لَمَّا قَلْنَا .

وَلِلْعَرَبِ فِي «يَوْجَلٌ» وَنَحْوِهِ خَمْسُ لُغَاتٍ^(٥) .

- الْأَكْثَرُ : الْفَتْحُ فِي الْجَمِيعِ^(٦) .

- الثَّانِيَةُ : بَقَاءُ الْوَاوِ مَعَ الْيَاءِ ، لِأَنَّ الْيَاءَ لَا تُكْسَرُ لِلثَّقَلِ ، وَقَلْبُهَا يَاءٌ مَعَ بَاقِي الْحُرُوفِ

(١) أي ما ابتدئ بتاء زائدة زيادة غير معتادة ، فلا يكسر حرف المضارعة فيه .

(٢) زيادة من (ت) و(ط) .

(٣) الكتاب : ١١٠-١١١ / ٤ .

(٤) (واو) ساقطة من (ح) .

(٥) ينظر في ذلك : الصحاح (وجل) : ١٨٤٠ / ٥ ، وشرح التصريف للثمانيني : ١٩٧-١٩٨ ،

والمخصص : ٢١٧ / ١٤ ، ولسان العرب (وجل) : ٧٢٢ / ١١ ، وارتشاف الضرب : ١ / ١٨٢ .

(٦) هي لغة الحجازيين . ينظر الكتاب : ١١٠-١١٢ / ٤ .

لأنهم يكسرون فتقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها .

- الثالثة : الفتح وقلب الواو ألفاً مطلقاً^(١) .

- الرابعة : الفتح وقلب الواو ياءً مطلقاً^(٢) .

- الخامسة : كسر حرف المضارعة مطلقاً وقلب الواو ياءً^(٣) .

وذكر سيبويه لغة الحجازيين ، وقال : إن الأصل الفتح قال^(٤) : « وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون هي تيجل وأنا يجل ونحن نيجل . وإذا قلت « يفعل » فبعض العرب يقولون « ييجل » كراهية الواو مع الياء ، شبهوا ذلك بأيام ونحوها .
وقال بعضهم : ياجل فأبدل مكانها ألفاً كراهة الواو مع الياء ، كما يُبدلونها من الهمزة الساكنة .

وقال بعضهم : ييجل ، كأنه لما كره الياء مع الواو^(٥) وكسر الياء ليقلب الواو ياءً ، لأنه قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً ، ولم تكن عنده الواو التي تقلب مع الياء ، حيث كانت الياء التي قبلها متحركة ، فأرادوا أن يقلبوها إلى هذا الحد ، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه [١/٣٦] الآخر انتهى .

واعلم أنهم راعوا حركة العين في «فعل وفعل» ، ولم يفعلوا ذلك في «فعل» بالضم لأن الضم ثقيل ، قال سيبويه^(٦) - رحمه الله - «وأما «فعل» فإنه لا يضم منه ما كسر من «فعل» لأن الضم أثقل عندهم ، فكرهوا الضمّتين ، ولم يخافوا التباس معنيين ، فعمدوا إلى الأخف ، ولم يريدوا تفريقاً بين معنيين كما أردت ذلك في «فعل» - يعني في الأتباع - فيحتمل هذا ، فصار الفتح مع الكسر عندهم محتملاً ، وكرهوا الضم مع^(٧) الضم انتهى .

(١) فيقال : ياجل .

(٢) فيقال : ييجل .

(٣) وهي لغة بني أسد كما في الصحاح (وجل) ١٨٤٠ / ٥ .

(٤) الكتاب : ١١١ / ٤ - ١١٢ .

(٥) في (ح) الواو مع الياء .

(٦) الكتاب : ١١٣ / ٤ .

(٧) قوله (الكسر عندهم محتملاً وكرهوا الضم مع) ساقط من (ط) .

يعني لأنَّ الضَّمَّ ثَقِيلٌ ، ولَمَّا كَانَ الْحَاجِزُ بَيْنَهُمَا سَاكِنًا ، كَانَ ضَعِيفًا فَصَارَ كَاجْتِمَاعِ ضَمَّتَيْنِ فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْكَسْرَ فِي مِضَارِعِ «فَعِلَ» بِشَرْطِهِ وَفِيهَا افْتِتِحَ بِهِمِزَةٌ وَصَلٍ ، وَفِيهَا أَوَّلُهُ التَّاءُ الْمَذْكُورَةُ .

وَرَاعُوا فِي التَّاءِ أَصْلَهَا مِنَ الْإِنْفِعَالِ^(١) كَمَا حَمَلُوا «يَدْرُ» عَلَى «يَدْعُ» وَ«اجْتَوَرُوا» عَلَى «تَجَاوَرُوا»^(٢) وَ«صَيْدٌ» عَلَى «أَصَيْدٌ» ، وَقَالُوا : تَقَى اللَّهُ رَجُلٌ يَتَّقِي^(٣) .

قَالَ سَبْيُوهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - «أَجْرُوهُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَسْتَعْمَلُوا الْأَلْفَ حَذَفُوهَا وَالْحَرْفَ الَّذِي بَعْدَهَا»^(٤) انْتَهَى .

يَعْنِي : كَانَ الْجَارِي أَنْ يُقَالَ فِي مِضَارِعِ «تَقَى يَتَّقِي» كـ: «رَمَى يَرْمِي» سَاكِنًا لَكِنَّهُمْ رَاعُوا أَصْلَهُ فَلِذَا تَرَكَوْا التَّاءَ مَفْتُوحَةً .

وَاعْلَمَ أَنَّهُمْ رَبَّمَا قَالُوا «تَذْهَبُ» شَبَّهَهُ بِ: تَعْلَمُ لِشَبَّهِهِ فِي فَتْحِ عَيْنِ الْمِضَارِعِ .

وَقَالُوا : «يَتْلَمُ» حَمَلًا عَلَى «يَتَّبِي» ، وَقُرِئَ^(٥) ﴿فَاتَّبَهُمْ يَتْلَمُونَ كَمَا يَتْلَمُونَ﴾^(٦) .

وَرَبَّمَا قِيلَ نَعْبُدُ ، وَقَدْ قُرِئَ^(٧) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٨) بِالْكَسْرِ .

(١) فِي (ح) الْإِنْفِعَالِ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ : ٨١ / ٤ : «بَابُ مَا جَاءَ الْمَصْدَرُ فِيهِ عَلَى غَيْرِ الْفِعْلِ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ» .

(٣) يَنْظُرُ الْمَرْجِعُ السَّابِقُ : ١١٢ / ٤ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَّةُ : ٤٩٦ - ٤٩٧ .

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ فِي شَرْحِ السِّيْرَانِي : ١١٨ / ٥ ب «اعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ تَقَى زَيْدٌ يَتَّقِي بِفَتْحِ التَّاءِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَكَانَ الظَّاهِرُ مِنْ هَذَا أَنَّ يُقَالُ : تَقَى يَتَّقِي ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْحَذْفِ وَأَصْلُهُ اتَّقَى يَتَّقِي ، حَذَفُوا فَاءَ الْفِعْلِ وَهِيَ التَّاءُ الْأُولَى مِنْ اتَّقَى وَهِيَ سَاكِنَةٌ فَسَقَطَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ مِنْ اتَّقَى لِأَنَّ بَعْدَهَا مُتَحَرِّكًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ يَتَّقِي» .

(٤) الْكِتَابُ : ١١٢ / ٤ .

(٥) هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ وَثَّابٍ وَمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ . يَنْظُرُ إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٤٨٦ / ١ ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٣٤٣ / ٣ .

(٦) النِّسَاءُ : ١٠٤ .

(٧) هِيَ قِرَاءَةُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَيَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ ، وَعَبِيدِ بْنِ عَمِيرِ اللَّيْثِيِّ . يَنْظُرُ الْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٢٣ / ١ ، وَمَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ : ١٥٤ / ١ .

(٨) الْفَاتِحَةُ : ٥ .

وَقُرَىٰ^(١) ﴿وَلَا تَرْكَنُوا﴾^(٢) بِالْكَسْرِ أَيْضًا ، ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ﴾^(٣) ، ﴿وَلَا تَخَافُونَ﴾^(٤) ،
 ﴿مَالِكَ لَا تِيْمَنًا﴾^(٥) ، و﴿أَلَمْ إِعْهَدْ﴾^(٦) .
 وكلُّ هذا وأشباهه شاذُّ أو لغة قوم .
 وقوله (في الآتِ مِنْ فَعَلٍ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعَلٍ : حَالًا مِنْ الْآتِ أَي : كَائِنًا مِنْ فَعَلٍ .
 والآتِ : مُرَادِفٌ لِلْمُضَارِعِ أَوْ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْجَائِي ، أَي فِي الْمُضَارِعِ
 الْجَائِي مِنْ فَعَلٍ فَيَتَعَلَّقُ بِالْآتِي .
 وَقَصَرَ «الآتِ» ضَرُورَةً .
 وَيَجُوزُ فِي «نَحْوِ قَدْ وَجَلًا» الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ^(٧) .
 وَوَجَلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِالْجِيمِ وَالْحَاءِ ، وَحَكْمَهَا وَاحِدٌ ؛ إِذْ كِلَاهُمَا فِعْلٌ وَأَوِي الْفَاءِ .

(١) هي قراءة ابن وثاب . ينظر مختصر في شواذ القرآن : ٦٦ .

(٢) هود : ١١٣ .

(٣) الإنسان : ٣٠ وتامها ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ، والتكوير : ٢٩ وتامها : ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ .

(٤) ساقطة من (م) ، وليس في القرآن آية مشتملة على ما المنفية ، وإنما هناك «ولا تخافون» ، الأنعام : ٨١ ، والفتح : ٢٧ .

(٥) يوسف : ١١ ، وهي قراءة الأعمش . ينظر إعراب القرآن للنحاس : ٣١٦/٢ .

(٦) يس : ٦٠ ، وهي قراءة ابن وثاب . ينظر مختصر في شواذ القرآن : ١٢٦ .

(٧) الرفع على اعتبار خبر لمحدوف ، أي وذلك نحو ، والنصب على جعله مفعولاً لأعني محذوفاً . ينظر شرح أطفيش : ٨٠/٣ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَكَسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ مِنْ ذَا الْبَابِ يَلْزَمُ إِنْ مَاضِيهِ قَدْ حُظِلَا
زِيَادَةُ التَّاءِ أَوَّلًا، وَإِنْ حَصَلَتْ لَهُ فَمَا قَبْلَ الْآخِرِ افْتَحَنْ بِوَلَا

قُلْتُ وَاللَّهُ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانَ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : الإِشَارَةُ بِ: ذَا الْبَابِ إِلَى بَابِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ مَطْلَقًا ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَعْهُودٍ ذَهْنِيٍّ ، لِأَنَّ الثَّلَاثِيَّ قَدْ ذُكِرَ حَكْمُهُ فِيهَا سَبَقَ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الزَّائِدُ فَاشْتَرَطَ فِي كَسْرِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ أَنْ يَخْلُو مِنْ تَاءِ الْمَطَاوِعَةِ^(١) وَشَبَّهَهَا ، وَأَحَالَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ «وزيادة التاء» ، أَي تَاءِ تَزَكَّى وَشَبَّهَهَا الْمَذْكُورَةَ فِي قَوْلِهِ «أَوِ التَّاءِ زَائِدًا كَتَزَكَّى» .

وَإِنَّمَا كُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لِأَنَّ الْبَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَخَالَفَةِ ، وَلَمَّا كَانَ الزَّائِدُ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مِنْهُ فِي الْمَاضِي إِلَّا مَفْتُوحًا كَسَرُوهُ فِي الْمَضَارِعِ لِتَحْصُلِ الْمَخَالَفَةِ ، وَالْكَسْرُ فِيهَا قَبْلَ [٣٦/ب] الْآخِرِ يَكُونُ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا^(٢) ك: يَخْتَارُ وَيَنْقَادُ وَيَعْتَدُّ .

وَأَمَّا مَا فِي أَوَّلِهِ تَاءُ الْمَطَاوِعَةِ فَفُتِحَ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُورٌ فَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمَضَارِعِ مَا هِيَ فِيهِ لِتَقَعِ الْمَخَالَفَةُ ك: دَخَرَ جَ وَتَدَخَرَ جَ .

فَمُضَارِعٌ [دَخَرَ جَ]^(٣) مَكْسُورٌ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِ مَضَارِعِ تَدَخَرَ جَ لِتَقَعِ الْمَخَالَفَةُ وَلَا يَنْتَقِضُ هَذَا بِنَحْوِ «نَزَلَ وَأَنْزَلَ وَنَزَّلَ» لِأَنَّ «أَنْزَلَ وَنَزَّلَ»^(٤) جَاءَ عَلَى طَرِيقِ الرَّبَاعِيِّ وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْ بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) ينظر شرح التسهيل : ٤٤٧/٣ ، والارتشاف : ١٨٢/١ .

(٢) يكسر ما قبل الآخر لفظًا إذا لم يكن قبل آخره حرف علة ، أو لم يكن مضعفًا في موضع اللام .
وذلك نحو دَخَرَ جَ يُدَخِرُ جَ .

وتقديرًا إذا كان ما قبل آخره حرف علة ، أو مضعف اللام . نحو : اختارَ وانقادَ واعتدَّ كما مثل به الشارح .

(٣) زيادة من باقي النسخ .

(٤) قوله (لأن أنزل ونزل) ساقط من (ح) .

وقوله (مَا قَبْلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ) أي : الموالي . يَدُلُّ عليه قوله بعد بـِ وَلَا) أي : بموالاةٍ ، وأصله المد ، وقصره^(١) ضرورةً .

وقوله (حُظِلَ) أي : مُنِعَ^(٢) ، ومعنى منعه منها : أنه لم يُبَيِّنَ عليها إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْبَلُهَا .

وقوله (مِنْ ذَا الْبَابِ) : حَالٌ مِنْ [مَا]^(٣) أَوْ مِنْ «آخِرٍ» أَوْ مِنْ «الْمُضَارِعِ»^(٤) .

و(ماضيه) مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله بحظلا مقدِّراً دَلَّ عليه المذكورُ . ولَمَّا كانت الدَّلالة تقع بأدنى سبب صحَّ أن يُجَعَلَ «حُظِلَ» دَالًّا على مثله محذوفًا ، وإن كان لا يصلحُ للعمل لأنَّه دالٌّ لا على سبيل العوضيَّة على أن الزمخشري^(٥) جعل (عنه) في قوله سبحانه وتعالى ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُورًا﴾^(٦) نَائِبًا عن الفاعل^(٧) ، ونُسِبَ في ذلك إلى الوهم .

والمقدَّرُ الذي دَلَّ عليه «حُظِلَ» لك أن تقدِّره «خُصَّ» أو اختصَّ مبيِّنًا للفاعل فيكون ماضيه

(١) في (م) و(ط) قصر .

(٢) ينظر الصحاح (حظل) : ١٦٧٠ / ٤ .

(٣) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) .

(٤) منع أطفيش مجيء الحال من (آخر والمضارع) باعتبارهما مضاف إليه ، وعُلِّلَ بأن مجيء الحال من المضاف إليه ضعيفٌ ، وعُلِّقَ على ذلك قائلًا (فما لصاحب التحقيق في هذا المقام سهو أو بناء على ضعف) . ينظر شرح أطفيش : ٨٩ / ٣ . يجوز مجيء الحال من المضاف إليه في ثلاث حالات :

١ - أن يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه .

٢ - أن يكون كـبعض من المضاف إليه من حيث الإسقاط والاستغناء عنه .

٣ - أن يكون المضاف عاملاً في الحال كأن يكون المضاف مصدرًا أو وصفًا يشبه الفعل مضافين إلى فاعلها أو نائبه أو مفعوليهما . ينظر هذه المسألة في : أوضح المسالك : ٣٠٤-٣٠٥ ، النحو الوافي : ٤٠٤-٤٠٥ .

وأرى أن ما ذهب إليه أطفيش صحيح من حيث عدم توافر الشروط السابقة على (آخر والمضارع) ، أما (ما) فيجوز مجيء الحال منها لأنها اسمٌ موصول مضاف إليه إضافة مصدرٍ لمفعوله .

(٥) هو محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري ، لقب بـ(جار الله) لمجاورته البيت العتيق ، كان يضرب به المثل في علم الأدب والنحو . من تصانيفه : أساس البلاغة ، والأنموذج في النحو ، والكشاف وغيرها . توفي سنة ٥٣٨ هـ . تنظر ترجمته في إنباه الرواة : ٢٦٥ / ٣ ، بغية الوعاة : ٢٧٩ / ٢ .

(٦) الإسراء : ٣٦ .

(٧) ينظر تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٦٤١ / ٢ .

فاعلاً .

و (ما) من قوله (ما قَبْلَ الْآخِرِ) مفعولةٌ بـ«افتحن» ، ويجوزُ كونها مبتدأً ، وقد تقدّم الكلامُ في مثل هذا .

والباءُ من قوله «بِوَلَا» يحتمل السَّبَبِيَّةَ والمصاحبة ، وعلى السَّبَبِيَّةِ يتعلَّقُ المجرور بـ(اِفْتَحْنَ) ، وعلى المصاحبة هو حالُّ من فاعل (اِفْتَحْنَ) أو من (ما) أي حالة كون ما قبل الآخر مصاحباً للموالاتة . والله أعلم .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١)

فَصْلٌ فِي فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

قلتُ والله ربنا^(٢) المستعان وعليه التَّكْلَانُ : قد يُحذفُ الفاعِلُ للجَهْلِ به ، أو لغرضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ^(٣) ، وحاصل ما ذكره من ذلك اثنِي^(٤) عَشَرَ غَرَضًا :

- الخَوْفُ منه أو عليه نحو : قُتِلَ زيدٌ إذا كانَ قاتِلُهُ ظَلومًا يُخَافُ منه إذا عُيِّنَ ، أو مَن تَرَقُّ له^(٥) وتُرِيدُ الإِبْقَاءَ عليه بعدم ذكره .

- والإِبهامُ^(٦) نحو : تُصَدَّقُ بصدقةٍ على مسكين ، وأنتَ هو المتصدِّقُ ، لأنَّكَ لا تريدُ إظهارَ ما عملتَهُ لله ، أو لإيثارِكَ عملَ السِّرِّ ، وإِحرازِ ما وردَ لمن أخفى أَنَّهُ «من السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظَلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ»^(٧) يَوْمَ لا ظِلَّ إِلا ظِلُّهُ يَوْمَ الحَشْرِ^(٨) - أَلْحَقْنَا اللهُ بِهِمْ - بجاه سيدنا ومولانا محمد ﷺ .

- والإِعْظَامُ نحو : قُتِلَ المحارِبُ ، وقُطِعَ اللِّصُّ ، وجُلِدَ الشَّارِبُ .

- والتَّحْقِيرُ : طُعِنَ عمرُ بن الخطَّابِ^(٩) - رضي اللهُ عنه - وقُتِلَ الحسينُ بن علي - رضي اللهُ عنهما - .

(١) في (م) (تعالى ورضي عنه بمنه وكرمه) .

(٢) في (ت) و(ط) : سبحانه وتعالى .

(٣) ينظر في أغراض حذف الفاعل في : المقرب لابن عصفور : ٨٦ ، شرح التسهيل : ١٢٤-١٢٦ ،

وشرح الكافية الشافية : ٦٠٣/٢ ، وشفاء العليل : ٤١٧/١ ، وشرح مختصر التصريف العزي :

٥٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٠٧/٢ ، والصفوة الصفية : ٥٤٥/١ ، وشرح الأشموني :

١٢٧/٢ ، والهمع : ٢٦٢/٢ ، وأسرار النحو لابن كمال باشا : ١٠١ .

(٤) في (ط) اثنا .

(٥) في (م) : عليه .

(٦) في (م) : الاتهام .

(٧) (في ظله) ساقط من (ح) .

(٨) حديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة : ١٣ ، ١٦ ، حدود : ١٩ ، وفي صحيح مسلم :

زهد : ٩١ .

(٩) بن الخطاب : ساقط من (م) .

- والجهل به نحو : ضَرِبَ زَيْدٌ ولم تدرِ مَنْ ضَرَبَهُ .
- والعلم به نحو ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾^(١) و﴿حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾^(٢) وهو في القرآن كثيرٌ ؛ لأنه لا يُحْرَمُ ويُحَلَّلُ إِلَّا اللهُ سبحانه وتعالى .
- وإِثَارُ غَرَضِ السَّامِعِ فِي عَدَمِ ذِكْرِهِ كخوفه عليه أو كراهة سماعِ ذِكْرِهِ^(٣) .
- والاختصارُ كـ(سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى [٣٧/١] اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ)^(٤) .
- والتَّفْعِيلُ : وهو إقامة وزنِ الشَّعْرِ كقوله^(٥) :
- *عُهِدَتْ مُغِيثًا^(٦) مُغْنِيًا مَنْ أَجْرَتْهُ*
- والوِفَاقُ فِي إِعْرَابِ الْقَوَافِي خَوْفًا مِنَ الْإِقْوَاءِ^(٧) وَالْإِصْرَافِ^(٨) كقوله^(٩) :

(١) المائة : ٩٦ .

(٢) المائة : ٩٦ .

(٣) جعل السلسلي هذه الأغراض من الأغراض المعنوية : ٤١٧ / ١ .

(٤) حديثٌ رواه البخاري في صحيحه : ٢ / ٢٧١ ، رقمه (١٣٦) ، ومسلم في صحيحه : ٨ / ٢٤٥ ، كتاب الحج ، ورقمه (١١٧٧) ، والحديث في الصحيحين برواية البناء للفاعل «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ» وينظر سنن ابن ماجه : ٤٩٩ ، رقمه (٢٩٢٩) ، وسنن أبي داود : ١٧٠ ، رقمه (١٨٢٣) وبهذه الرواية لا شاهد في الحديث .

(٥) هذا شطر بيت من الطويل وتماهه : *فلم أَتَّخِذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْثِلًا* ولم أقف على قائله . والبيت ورد في : التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٤٢٠ ، وشرح الأشموني : ١٧٧ / ٢ .

والشاهد فيه (عُهِدَتْ) حيث بنى عهد للمجهول ، وحذف الفاعل لإقامة الوزن . وفي الشطر شاهدٌ آخر وهو (مغيثًا ومغنيًا) تنازعا (مَنْ) الموصولة في العمل ، وأعمل الثاني لقربه . فنصب من على المفعولية .

(٦) في (م) : معينًا .

(٧) الإقواء : هو اختلاف المجرى في الرفع والجر ، فأما الفتح بينهما فبعيد ، وسُمِّيَ إقواءً من قولهم : أقيوتُ الحبلَ إذا نَبَتَ قُوَّةٌ مِنْ قِوَاهِ .

ينظر الشافي في علم القوافي : ٧٩ ، والفصول في القوافي : ٨٣ .

(٨) الإصراف هو اختلاف حركة الروي بالفتح مع الضم أو الكسر ، وهو مأخوذٌ من قولهم : صرفت الشيء أي أبعدته عن طريقه .

ينظر الكافي في علم العروض والقوافي : ٣٣٢ .

(٩) البيتان من الطويل وهما للبيد بن ربيعة في ديوانه : ٨٩ . وورد البيت الثاني بلا نسبة في : شفاء

وما المرءُ إلا كالشَّهابِ وِضْوَئِهِ يَجُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ
وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعَةٌ وَلَا بَدَّ مِنْ يَوْمٍ تُرَدُّ الْوَدَائِعُ

- والتقاربُ في الأسجاعِ والفواصلِ لثلاثِ تَبَعْدِ القرينةِ عن أُختها بَعْدًا تَنْفُرُ منه الطَّبَاعُ ،
وَتَمُجُّهُ الْأَسْمَاعُ [نحو قوله^(١)] في المقاماتِ : « حَتَّى نَأْمَنَ حَصَائِدُ الْأَلْسِنَةِ ، وَنُكْفَى غَوَائِلُ
الرِّزْخَرَفَةِ »^(٢) [٣] .

وكقوله فيها : « مَا طَلَعَ هِلَالٌ وَسُمِعَ إِهْلَالٌ »^(٤) .

وقد نظَّمها أثيرُ الدين أبو حَيَّانِ في أرجوزته المسماة « نَهَايَةُ الْأَغْرَابِ فِي عِلْمِي التَّصْرِيفِ
وَالْإِعْرَابِ » فقال^(٥) :

وَحَذْفُهُ لِلْخَوْفِ ، وَالْإِبْهَامِ وَالْوِزْنَ ، وَالتَّحْقِيرِ ، وَالْإِعْظَامِ
وَالْعِلْمِ ، وَالْجَهْلِ ، وَالْإِخْتِصَارِ وَالسَّجْعِ ، وَالْوِفَاقِ ، وَالْإِيثَارِ

وقوله للخوف تحت قسمان^(٦) .

وقوله في التسهيل « وَقَدْ يُتْرَكُ الْفَاعِلُ لِمُغْرَضٍ لَفْظِيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ »^(٧) ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ حَاصِرٍ
لِأَنَّ حَذْفَهُ لِلْجَهْلِ بِهِ مُعَايِرٌ لَهُمَا .

والكلام في هذه الأغراض ليس هو في الحقيقة من وظيفة النحويِّ ، والذي يقوم مقام
الفاعل ، وما يُبنى من الأفعال للمفعول معلوم المراتب ، والقبول تفصيله في النحو مُقَرَّرٌ غَيْرُ

العليل : ٤١٧/١ ، والصفوة الصفية : ٥٤٦/١ ، وشرح أطفيش : ١٠٢/٣ .

والشَّاهد فيه (تُرْدٌ) حيث بنى الفعل للمجهول لتوافق القوافي ، فلو سَمَّى الفاعل لنصب الودائع ،
وحرف الروي مرفوع .

(١) هو القاسم بن علي بن محمد الحريري .

(٢) ينظر مقامات الحريري : ٧ .

(٣) زيادة من (ت) و(م) و(ح) و(ط) .

(٤) ينظر المرجع السابق : ١٧٣ .

(٥) ينظر التذييل والتكميل : ٢٢٧/٦ ، وارتشاف الضرب : ١٣٢٥/٣ .

(٦) أي الخوف منه أو عليه .

(٧) التسهيل : ٧٧ .

مَجْهُول .

نعم نُشِيرُ إلى نُبْدٍ من ذلك تشويقاً إلى سلوك^(١) تلك المذاهب والمسالك فمن ذلك^(٢) :

- أنَّ الفعلَ المصوغُ للمفعول لا بُدَّ وأن يكونَ متعدِّياً إمَّا بنفسه ، وإمَّا بحرفٍ .

والمتعدِّي بحرف الجرِّ راجعٌ في الحقيقة إلى المتعدِّي ، وكذا إن كانت مع اللّازِمِ فَضْلَةً تَصْلُحُ للنيابةِ فَإِنَّهُ يُصاغُ للمفعولِ .

- ولا يُصاغُ الفعلُ الذي لم يُسَمَّ فاعله من الأفعال التي لا تتصرَّفُ ك:نَعَمَ ، وبِئْسَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ .

- وكذا لا يُصاغُ من كان وأخواتها ، فلا تقول في كان زيدٌ قائماً : «كَيْنَ قائمٌ» ؛ لأنَّ ذاك يُؤدِّي إلى حذف الاسم ، وإقامة الخبر كالمفعول ، والفاعل في ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، فإذا حُذِفَ الفاعلُ قيل : ضَرِبَ عمروٌ .

ولا يُحذَفُ المبتدأُ ويبقى خَبْرُهُ^(٣) إِلَّا حَيْثُ يكونُ معلوماً ، وقيل : لأنَّه قد يكونُ جملةً ، والجملةُ لا تقومُ مقامَ الفاعلِ على الصَّحيحِ خلافاً للكوفيين^(٤) .

وما وقع في كتاب سيبويه^(٥) - رحمه الله [تعالى]^(٦) - من كان يكون فهو كائنٌ ومَكُونٌ ، قد اختلفت فيه الطُّرُقُ ، وتشعبت الأساليب ، وكثرت فيه الخطُ والأعاجيبُ^(٧) .

قال ابن جني : «سألتُ عنها أبا علي فلم يُجِبنِي بشيءٍ ، وقال : ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا

(١) (سلوك) ساقطة من (ح) .

(٢) ينظر في ذلك : شرح جمل الزجاج : ٤٠٢/٢ ، والتهذيب الوسيط في النحو لسابق الدين محمد بن علي ابن يعيش الصنعاني : ١١٠ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٤/١ .

(٤) ينظر الخلاف في ذلك في التذييل والتكميل : ٢٥٥/٦ .

(٥) الكتاب : ٤٦/١ .

(٦) زيادة من (ط) .

(٧) ينظر هذه الآراء في : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٨٤/١ ، وشرح التسهيل : ١٣٠/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٣٢٥-١٣٢٧ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٥/٦ ، والهمع : ٢٧١/٢ ، وملخص الخلاف أنَّ سيبويه والسيرافي والكوفيين (الكسائي والفراء وهشام) أجازوا ذلك ، ومنعه ابن السراج والفارسي .

مُعْرُضُونَ ﴿١﴾ قال : فقلتُ له : أتقول إن سيوييه يُجيزُ أن تُبنى كان للمفعول ؟ ، فقال : لا .

ثمَّ قلتُ : فما تفعلُ بهذا الذي وردَ؟

فقال : لا أدري .

فقلتُ : أتقولُ إنَّهُ خطأٌ وَقَعَ في النُّسخةِ ؟ .

فقال : لا ، وقال : ليس كُلُّ الدَّاءِ يعرفُهُ الطَّيِّبُ ، أو يُعَالِجُهُ [الطَّيِّبُ] (٢) «(٣)» .

وقال ابن جني أيضًا إنَّ أبا علي كان يقول : إنَّما أراد تصرُّفَ الفعلِ وعدم جموده ، وقريبًا منه تأوَّل بعض المتأخِّرين أنَّه أرادَ أن يُبينَ أنَّ اسمَ كان كالفاعِلِ ، [ب/٣٧] وأنَّ خَبَرَهَا كالمفعولِ ، وقد (٤) سَمَّاهُ كذلك في ترجمة الباب فذكر العبارة المنبهة (٥) عن الفاعل والمفعول .

وقال السِّيرافي (٦) : «يُحذفُ الاسمُ والخبرُ جميعًا ، وتصاغُ كان للمفعول ، فينوب المصدرُ عنها ، ويذكران بعد ذلك تفسيرًا لضميرِ المصدرِ النَّائبِ ، فتقولُ «كين زيدٌ منطلقٌ» أي كين الكون زيدٌ منطلقٌ» .

وهذا القول من أبي سعيدٍ يؤدِّنُ أنَّ «كان» الناقصة تدلُّ على الحَدَثِ ، وليس هو مذهبُ المحقِّقين ، بل إنَّما تدلُّ على الزَّمانِ فقط ، وبهذا ردَّ عليه غيرٌ واحدٍ (٧) .
وأجيبَ عن هذا الرَّدِّ ، بأنَّ له أن يقولَ : إنَّ خبرها جُعِلَ عَوْضًا من المصدرِ ، فلمَّا حُذِفَ لحذفِ المبتدأ ، عادَ إليها مصدرُها الذي رُفِضَ بوجودِ الخبرِ .

(١) يوسف : ١٠٥ .

(٢) زيادة من (ت) و(ط) و(ح) .

(٣) ينظر في ذلك : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبدالله البطليوسي : ١٧٨ - ١٧٩ ، وشرح كتاب سيوييه للصفار : ٨١٤ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٥ / ٦ ، وهاء الدين ابن النحاس النحوي في ضوء تعليقاته على المقرب ، تحقيق محمد عبدالله العوفي : ٩٤-٩٥ ، والنحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم لمحمد آدم الزاكي : ٣٧٣ .

(٤) قد : ساقطة من (م) .

(٥) في (ت) و(ط) و(ح) : المنبئة .

(٦) ينظر شرح السيرافي : ٣٦٦ / ٢ .

(٧) منهم ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٨٥ / ١ ، حيث قال : «وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ ، لأنَّ هذه الأفعال قد رُفِضَ إحداثها ، فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف» .
وينظر أيضًا التذييل والتكميل : ٢٥٦ / ٦ .

وهذا التقدير يرجع بها إلى التامة ، وأنه إنما صيغ للمفعول من ^(١) التامة وليس محل النزاع .
وأجاز ابن عصفور ^(٢) المسألة بشرط أن يتعلّق بـ(كان) ظرفاً أو مجروراً ، فيحذف حينئذٍ
اسمها ، ويحذف لحذفه ^(٣) الخبر ، لما بينهما من التلازم والربط فيقام الظرف أو المجرور مقام
الفاعل ، فتقول في كان في الدار زيد قائماً : كين في الدار ، والدار مَكُونٌ فيها ^(٤) .
واستدل على جواز تعلّق المجرور بها بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ
أَوْحَيْنَا ﴾ ^(٥) ، ووجه الدليل منها أن «للناس» لا يجوز تعلّقه بـ:عَجَبًا لأن معمول المصدر
لا يتقدّم عليه ، ولا بـ«أَوْحَيْنَا» لأنه من صلة «أن» ، ولا يتقدّم شيء من الصلة على الموصول
فتعيّن تعلّقه بـ(كَانَ) ^(٦) .

وهذا الذي قاله هذا الرجل كلامٌ خالٍ من الفائدة ؛ لأن «كين» يوم الجمعة مثلاً ، أو «كين»
في مكانٍ لا يخلو المكان واليوم من أن يكون فيهما شيء ما من الأشياء مع أن «كان الناقصة»
خالية عنده من الدلالة على الحدث .

وقال : إنّه مذهبُ المحقّقين ؛ فكيف يصحُّ التعلّق بها مع خلوّها عن الحدث؟ ومع هذا فإذا
لم تدلّ على الحدث عنده ^(٧) وإنما فائدتها ما تعطيه من زمانٍ خبرها فمع حذفه أي فائدة تبقى
هناك؟ وما أراد ^(٨) من التقسيم الذي اعتقده حاصراً ؛ ليس بحاصراً لأنه يجوز أن يكون
«عَجَبًا» بمعنى «مُعْجَب» ^(٩) فيتعلّق به لأنه اسم فاعلٍ ، أو يكون من نعت النكرة ، قدّم عليها
فانتصب على الحال ، وهو نعتٌ لعَجَبًا أو نلتزم تعلّقه بعجبا وهو مصدرٌ على القول به ،
وأسلم من هذا كلّهُ أن يكون متعلّقاً بمحذوفٍ على طريق التبيين ، أي : أعني للناس ، أو ^(١٠)

(١) في (ط) إلى .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٥ / ١ ، والمقرب : ٨٥ .

(٣) في (ط) لحذف .

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي : ٣٨٥ / ١ .

(٥) يونس : ٢ .

(٦) ينظر التذييل والتكميل : ٢٧٥ / ٦ ، والهمع : ٧٤ / ٢ .

(٧) عنده : ساقطة من (م) .

(٨) في (م) : وأما إذارته .

(٩) ينظر الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع : ٧٦٣ / ٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٧ / ٦ .

(١٠) في (ط) أي .

أقول للنَّاسِ أو أُنْهَى لِلنَّاسِ فَإِنَّهُ إِذَا جُعِلَ حَالًا ، اقتضى عمل كان فيه ، والفرقُ بين الحال والمجرور فيه طُولُ محلَّة غير هذا^(١) والله أعلم .

وجَعَلَ ابن السَّيِّد^(٢) (مكونًا) في كلام سيبويه من كان التَّامة .

قال^(٣) : «والذي يُمكنُ أن يُحمَلُ عليه قولُ سيبويه أن يكونَ أرادَ «التَّامة» لأنَّ التَّامة فِعْلٌ صحيحٌ يجري مجرى الأفعال التي لا تتعدَّى إلى مفعولٍ نحو : قامَ وقَعَدَ .

وسيبويه يُجيزُ في هذا النوع^(٤) أن يُصاغَ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ ، فتقولُ : قِيمَ وقَعَدَ ، وتُقيمُ المصدرَ مَقَامَ الفَاعِلِ كأنَّهُ قال : قِيمَ القِيَامُ وقَعَدَ القُعُودُ؟ [٣٨/أ] قال : وأظنُّ السَّيراني إلى هذا ذهب ، ولكن قوله بعد ذلك «زيدٌ منطليقٌ» يُوجبُ أن تكونَ النَّاقِصَةُ .

وقد رُوِيَ عن الفراءِ^(٥) أَنَّهُ أَجَازَ في «كانَ زَيْدٌ أَخَاكَ» أن يُقالَ «كينَ أَخوكَ»^(٦) ، وقال : ليس من كلام العرب ولكنَّه جائزٌ على القياسِ ، أَرَادَ أن كانَ زَيْدٌ أَخَاكَ مُشَبَّهٌ بِضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا فَجَرَى مجرأه» انتهى .

وعلى التَّمامِ حَمَلَهَا الأَعْلَمُ^(٧) وغيرُهُ^(٨) في كلامِ سيبويه - رحمه الله - والكلامُ على «مكون» أَوْسَعُ ممَّا ذُكِرَ .

-
- (١) ينظر ارتشاف الضرب : ١١٧٣/٣ - ١١٧٤ ، والهمع : ٧٤-٧٥ .
- (٢) هو أبو عبد الله محمد بن السيد البطليوسي ، إمام من أئمة النحو بالأندلس ، وعلم من أعلام اللغة والأدب ، من مصنَّفاتِه : الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب ، والمسائل والأجوبة والمثلث في اللغة وغيرها ، توفي سنة : ٥٢١ هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٥٥/٢ ، والأعلام : ٢٦٨/٤ .
- (٣) الحلل في إصلاح الخلل : ١٨٠ .
- (٤) في (ح) الموضوع . ينظر الكتاب : ٢٣٢-٢٣٣ .
- (٥) ينظر رأي الفراء في شفاء العليل : ٤٢٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٣٠/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٣٢٦/٣ .
- (٦) في (ح) كين زيد أخاك .
- (٧) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشتمري الأندلسي ، المعروف بالأعلم النحوي من مصنَّفاتِه : تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، وشرح جمل الزجاجي ، وشرح ديوان طرفة وغيرها ، توفي سنة : ٤٧٦ هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٣٥٦/٢ ، وهديّة العارفين : ٥٥١/٢ ، وينظر رأيه في النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٨٣/١ .
- (٨) الفارسي : ينظر ارتشاف الضرب : ١٣٢٦/٣ .

وزعم بعض المتأخرين^(١) أنَّ بَابَ «ظَنَّ» لا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُصَاغَ لِلْمَفْعُولِ ، قال^(٢) : «لأنَّه مجازٌ ، والمجازُ موقوفٌ على السَّماعِ ، ولا سماعٌ فيه . ولم يذكرهُ سيبويه في تعليمه» .

وقال : «وهو ظاهرُ الموضعِ لا خفاءً به لو كان له عنده في لسان العرب وُجُودٌ ، وإنَّا قلنا إنَّه مجازٌ لأنَّ المظنون ، أو المعلوم هو النسبةُ الخبريةُ التي بين الأوَّلِ والثاني ، فَجَعَلُ أَحدهما مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلهُ مجازٌ فلذلك لا تفعلهُ العربُ ، وقياسه على بابِ كَسَوْتُ لا يَصِحُّ لأنَّ إقامة الأوَّلِ من بابِ كَسَوْتُ تَصِحُّ لأنَّه مفعولٌ حقيقيٌّ» انتهى كلامه .

وهو قياسٌ فاسدٌ الاعتبارِ لورودِ النِّبَايةِ فِيهِ عندهم فلا خروجٌ عن المهيعِ ولا إنكارٌ .

هذا حَسَّان بن ثابت^(٣) - رضي الله عنه - يقول في مرثيته للنبي ﷺ إمام الأصفياءِ والأتقياءِ

الْكَمَلِ الْأَخْيَارِ الَّتِي مِنْهَا :

وَمَا فَقَدَ الْمَاضُونَ مِثْلَ مُحَمَّدٍ	وَمَا ^(٤) مِثْلُهُ حَتَّى الْقِيَامَةِ يُفْقَدُ
أَعْفَ وَأَوْفَى ^(٥) ذِمَّةً بَعْدَ ذِمَّةٍ	وَأَقْرَبَ مِنْهُ نَائِلًا لَا يُنْكَدُ
وَأَبْدَلَ مِنْهُ لِلطَّرِيفِ وَتَالِدٍ	إِذَا ضَنَّ مِعْطَاءً بِمَا كَانَ يَتَلَدُ
وَأَكْرَمَ صَيْتًا ^(٦) فِي الْبُيُوتِ إِذَا انْتَمَى	وَأَكْرَمَ جَدًّا أَبْطَحِيًّا يُسَوِّدُ
وَأَمْنَعَ ذُرُواتٍ وَأَثْبَتَ فِي الْعُلَى	دَعَائِمَ عِزِّ شَاهِقَاتٍ تُشَيِّدُ
وَأَثْبَتَ ^(٧) فَرْعًا فِي الْفُرُوعِ وَمَنْبِتًا	وَعُودًا غَدَاةَ الْمُزْنِ ، فَالْعُودُ أَعْيَدُ
رَبَّاهُ وَلِيَدًا فَاسْتَتَمَّ تَمَامَهُ	عَلَى أَكْرَمِ الْخَيْرَاتِ رَبُّ مُجْجَدُ

(١) وهو اختيار الجزولي وابن هشام الخضراوي . ينظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٢٩ ، والتصريح : ٣٣٣ / ٢ .

(٢) لم أعر على القائل .

(٣) الأبيات من الطويل ، وهي في ديوانه : ٥٦-٥٧ ، وله في شرح أطفيش : ٣ / ١٠٠ .

والشاهد فيه (ولا يلفى لما قلت عائباً) حيث بنى ألفى للمجهول وهو ينقض زعم من قال إن باب ظن لا يصاغ للمفعول .

(٤) في الديوان : لقولي .

(٥) في (م) : أعفى .

(٦) في الديوان : حياً ، وفي (م) ضيفاً ، وفي (ح) ميتاً .

(٧) في الأصل أطيّب .

تَنَاهَتْ وَصَاةُ الْمُسْلِمِينَ بِكُفِّهِ فَلَا الْعِلْمُ مَحْبُوسٌ وَلَا الرَّأْيُ يُفْنَدُ
أَقْوَلٌ وَلَا يُلْفَى لِمَا قُلْتُ عَائِبٌ مِنَ النَّاسِ إِلَّا عَازِبُ الْعَقْلِ مُبْعَدُ
وَلَيْسَ هَوَايَ نَازِعًا عَن تَنَائِهِ لَعَلِّي بِهِ فِي جَنَّةِ الْخُلْدِ أَخْلُدُ
مَعَ الْمُصْطَفَى أَرْجُو بِذَلِكَ جِوَارَهُ وَفِي نَيْلِ ذَلِكَ الْيَوْمِ أَسْعَى وَأَجْهَدُ

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ : «وَلَا يُلْفَى لِمَا قُلْتُ عَائِبٌ» .

وَأَنَا أَضْرَعُ إِلَى الرَّبِّ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ وَأَتَوَسَّلُ إِلَيْهِ بِنَبِيِّهِ وَرَسُولِهِ وَحَبِيبِهِ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ ،
أَنْ يَغْفِرَ زَلَّاتِي وَيَشْفَعَهُ فِيَّ وَفِي آبَائِي وَذُرِّيَّتِي وَأَشْيَاخِي وَأَحْبَتِي ، وَأَنْ يُلْطَفَ بِي يَوْمَ مَمَاتِي
وَيَمْحُو هَفْوَاتِي ، وَأَنْ يُعِيدَنِي مِنْ فَضُوحِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَأَنْ يُلْحَقَنِي بِنَبِيِّهِ ، وَإِنْ كُنْتُ مُجْرِمًا
خَطَاءً لَا أَلِيقُ بِذَلِكَ [الجلال] ^(١) ، وَلَا أُوَاتِي بِمَنْتِهِ [ب/٣٨] وَكَرَمِهِ آمِينَ...
وَالشُّوَاهِدُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ .

فَإِنْ قِيلَ : أَنَّ «يُلْفَى» فِي الْبَيْتِ الَّتِي بِمَعْنَى : أَصَابَ كَأَلْفَيْتُ الضَّالَّةَ مُتَعَدِّيَةً إِلَى وَاحِدٍ .
قُلْتُ : مُحْتَمَلٌ ظَاهِرٌ .

وَأَقْوَلٌ : قَدْ قَرَأَ جَمَاعَةٌ ^(٢) كَثِيرَةٌ مِنَ السَّلَفِ ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ
أَوْلِيَاءٍ﴾ ^(٣) وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى اثْنَيْنِ وَالثَّانِي مِنْ أَوْلِيَاءٍ . وَ«مِنْ» زَائِدَةٌ ^(٤) ، وَإِنْ كَانَتْ
لَا تُزَادُ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي .

وَلِذَلِكَ ^(٥) قَرَأَ ابْنُ جَنِيٍّ وَابْنُ مَالِكٍ ^(٦) فَجَعَلَا (مِنْ أَوْلِيَاءٍ) : حَالًا . وَزِيدَتْ فِيهِ مِنْ
شُدُودًا ، وَ«اتَّخَذَ» الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى وَاحِدٍ عَلَيْهِ .

(١) زيادة من (ت) و(م) و(ط) .

(٢) هي قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي جعفر ومجاهد -بخلاف- ، ونصر بن علقمة وغيرهم بضم
نون (نَتَّخَذَ) . ينظر المحتسب : ١١٩/٢ ، وإرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر :
٤٦٦ ، والنشر : ٢٥٠/٢ .

(٣) الفرقان : ١٨ .

(٤) ينظر المحتسب : ١٢٠/٢ .

(٥) في (ط) : كذا .

(٦) ينظر شرح التسهيل : ١٣٩/٣ .

وهذا كُلهُ بعيدٌ والظاهرُ أنّها للتبعيض^(١) ، وأمّا الزيادة^(٢) والحاليةُ فمردودةٌ معنًى ، وفيها بحثٌ محلُّه غيرُ هذا .

وقد قال مسافرٌ بن أبي عمرو^(٣)

وَنُلْفَى عِنْدَ تَصْرِيفِ الْمُنَايَا شُدَّدًا رُفْدًا

فإن قيل هو كالأولِ قلتَ : إذا تأوَّلَ هذا سَقَطَ كَوْنُ «وَجَدَ وَأَلْفَى» من أخواتِ «ظَنَّ»^(٤) إذ لا يتعدَّرُ التأويلُ فيه . ولئن سلِّمَ فقد [قيل]^(٥) .

* أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا *

(١) هذا رأي الزمخشري . ينظر تفسير الكشاف : ٢٦٣ / ٣ ، والبحر المحيط : ٤٨٩ / ٦ .

(٢) في (ح) : الزائدة .

(٣) هو ذكوان بن أمية بن عبدشمس : شاعر ، من سادات بني أمية في الجاهلية ، نشأ بمكة ، ثم وفد على النعمان بن المنذر ثم عاد ، توفي عام ١٠ ق هـ .

تنظر ترجمته في : المحرَّب لأبي جعفر محمد بن حبيب : ١٣٧-١٧٤ ، والأغاني : ٥٤٧ / ٩ ، والأعلام : ٢١٣ / ٧ .

والبيت من مجزوء الوافر . وورد منسوباً له في السيرة النبوية لابن هشام : ١٥١ / ١ ، وهو برواية (ونلفى) بدل (ونُلْفَى) وعلى هذا لا شاهد في البيت . وورد أيضاً في شرح أطفيش : ١٠٠ / ٣ . ومعنى رفدا : الرشد العطاء ، تقول رفدته أرفده رفداً : إذا أعطيته (الصحاح (رفد) : ٤٦٥ / ٢) . والشاهد (ونُلْفَى) حيث بني أُلْفَى للمجهول .

(٤) في (أ) و(ح) كان .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

هذا صدر بيت من السريع وعجزه :

* أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةِ *

وهو لعمر بن مقلط في نوادر أبي زيد : ٢٦٨ . والبيت منسوبٌ له في التصريح بمضمون التوضيح : ٢٦٤ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٣٣١ / ١ ، وخزانة الأدب : ٢١ / ٩ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب : ٧١٨ / ٢ ، ووصف المباني : ١٩ ، وارتشاف الضرب : ١٠٨١ / ٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٦٧ / ١ .

والشاهدُ فيه : (ألفيتا عيناك) حيث بني (ألفى) للمجهول ، وألحق ألف الاثنين بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثني وهو قوله (عيناك) .

إذا سمعت^(١) :

دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَةَ فَاغْتَبَطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ^(٢)

(١) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وهو في شرح الكافية الشافية : ٥٤٥ / ٢ ، وشرح التسهيل : ٧٩ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٣٨٣ / ١ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١٥٦ / ٢ ، والهمع : ١٤٩ / ١ ، والدرر : ١٣٢ / ١ .
والشاهد فيه : (دُرَيْتَ الْوَفِيِّ) حيث بنى الفعل (درى) للمجهول ، ونصبت مفعولين وهما التاء في دريت وهي نائب الفاعل ، و (الوفى) مفعوله الثاني .
(٢) في (ح) جميل .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [تَعَالَى] ^(١) وَرَضِيَ عَنْهُ ^(٢) [بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ] ^(٣) :

إِنْ تُسْنِدِ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ فَأَتِ بِهِ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ وَاكْسِرُهُ إِذَا اتَّصَلَا
بِعَيْنٍ اعْتَلَّ ، وَاجْعَلْ قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْـ مَضِيٍّ كَسْرًا وَفَتْحًا فِي سِوَاهُ تَلَا

قلتُ واللهُ ربُّنا المستعان وعليه التكلان : لا بُدَّ في الكلام من مُسْنَدٍ إليه ومُسْنَدٍ ، فإذا تُرِكَ
الفاعل انتقل الإسنادُ إلى المفعول .

ولهذا اشترط في «النائب» أن يكون مفيداً ^(٤) لتحصل فائدة الإسنادِ ، وأن يُفيدَ ما لا يُفيدُهُ
المُسْنَدُ ، لأنَّ المُسْنَدَ والمُسْنَدَ إليه لا بُدَّ أن يحصلَ من كلِّ منهما ما لم يحصلَ من صاحبه .
ولذا لا ينوبُ المصدرُ إذا كان مجرد التوكيد ^(٥) لآئته لا يُفيدُ سوى ما أفادَهُ المؤكِّدُ .
وأما نحو قوله تعالى : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ ^(٦) ، وقوله : « وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعِيرِ
وَالنَّزْوَانِ » ^(٧) .

وقوله ^(٨) :

فِيأَلِكِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهُ
فمؤوَّل .

وقوله (إن تُسْنِدِ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ) ظاهرٌ في أن «المفعول» ارتفع بالإسنادِ لا بالنيابة عن

(١) زيادة من (م) .

(٢) رضي عنه (ساقط من (ت) .

(٣) زيادة من (م) .

(٤) في (م) : مقيداً .

(٥) ينظر شرح التسهيل : ١٢٦/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٣٣٢/٣ .

(٦) سبأ : ٥٤ .

(٧) مجمع الأمثال : ٩٦/٢ .

(٨) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد في ديوانه : ٧٨ . والبيت ورد منسوباً له في التصريح

بمضمون التوضيح : ٣٢٠/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني : ١٣٣/٢ .

والشاهد فيه قوله (حيل دونها) جعل نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على المصدر (الحول)

ولم يجعل الظرف (دون) نائباً للفاعل .

الفاعل ، وهو المشهورُ ، والصَّحِيحُ وَذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوَهُ^(١) وَأَبُو عَلِيٍّ^(٢) وَغَيْرُهُمَا^(٣) .
وَعِبَارَتُهُ هُنَا أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَتِهِ فِي سَائِرِ كُتُبِهِ كَالْتَسْهِيلِ وَغَيْرِهِ^(٤) ، فَإِنَّ ظَاهِرَهَا ارْتِفَاعُهُ
بِالنِّيَابَةِ وَهُوَ مَرْجُوحٌ . وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ هَلْ ارْتَفَعَ لِكَوْنِهِ «فَعَلَ» أَوْ لِكَوْنِهِ مُحَدَّثًا عَنْهُ
وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ .

وقوله (لِلْمَفْعُولِ) يعني به : المفعولُ به ، ويتناولُ المفعولُ به حقيقةً ك: ضَرَبَ زَيْدٌ ، ومجازًا
ك: صِيَمَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَجَلَسَ الْجُلُوسُ ؛ لِأَنَّ الظُّرُوفَ وَالْمَصَادِرَ لَا تَنُوبُ حَتَّى يُتَوَسَّعَ فِيهَا
بِأَنَّ تُنْصَبَ نَصْبَ الْمَفْعُولَاتِ .

وَأُطْلِقَ فِي الْفِعْلِ لِشِمْلِ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ ، وَأَمَّا الْأَمْرُ فَلَا يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ^(٥) ، فَإِنْ أُرِيدَ
الْأَمْرُ مِنَ الْمَضَارِعِ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ^(٦) عَلَى مَا نَذَكَرَهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .

وقوله (مَضْمُومَ الْأَوَّلِ) [١/٣٩] أَي إِمَّا لِفِظًا ك: ضَرَبَ أَوْ تَقْدِيرًا ك: قِيلَ .
وَضُمَّ أَوَّلُهُ^(٧) لِيَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ^(٨) ، وَعُدِلَ عَنِ الْكَسْرِ لِأَنَّ حَرْفَ
الْمَضَارِعَةِ قَدْ يُكْسَرُ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الضَّمُّ ، وَقِيلَ : لِأَنَّ الضَّمَّ أَقْوَى الْحَرَكَاتِ
فَجَاءَتْ عَلَامَةٌ عَلَى فَاعِلٍ مَتْرُوكٍ كَمَا ضُمَّ أَوَّلُ الْمَصْغَرِ عَلَامَةً عَلَى صِفَةٍ مَحذُوفَةٍ .
وَاخْتَلَفَ فِي صِيغَةِ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ^(٩) هَلْ هِيَ صِيغَةٌ أَصْلِيَّةٌ أَمْ مُعَيَّرَةٌ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ

(١) ينظر الكتاب : ٣٣-٣٩ .

(٢) ينظر الإيضاح : ١٠١ .

(٣) ينظر الآراء في رافع الفعل في : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ١٦٥ ، وارتشاف الضرب :
١٣٢١ / ٣ .

(٤) التسهيل : ٧٥ ، وشرح التسهيل : ١٠٧ / ٢ .

(٥) ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي : ١٣ / ٣ .

(٦) أي : لام الأمر .

(٧) سواء كان ماضيًا أو مضارعًا

(٨) في الأصل للمفعول .

(٩) ذهب سيبويه إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول مغيرة من فعل الفاعل ، وذهب الكوفيون والمبرّد
وابن الطراوة إلى أنها أصلٌ وليست مغيرة من صيغة الفاعل .

وينظر في ذلك : الكتاب : ٤ / ٢٧٩ ، والمقتضب : ٤ / ٥٠ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور :

عند حذفه فُغِيْرَ الفعل دلالةً على غيبة الفاعلِ .

واستُدِّلَ على الفرعيةِ بـ : قُووَلٌ وَبُوَيْعٌ بترك الإدغام والإعلال لأنَّ الواو فيها عَوَضٌ من الألف وبدلٌ عنه ، والألف لا تُدْغَمُ ، وكذا ما هو بدلٌ عنها .

و[استُدِّلَ أيضًا]^(١) بـ: مَدْعُوٌّ^(٢) وَمَغْزُوٌّ ، ولو كانت أصلًا لقليل : مَدْعِيٌّ وَمَغْزِيٌّ حملاً على دُعِيٍّ وَغَزِيٍّ .

وإنَّما قُلِبَ في دُعِيٍّ وَغَزِيٍّ للتَّطْرُفِ بعد الكسرة ، فلمَّا زال الموحِبُ قيل : مَدْعُوٌّ وَمَغْزُوٌّ مراعاةً لـ(دَعَا وَغَزَا) ، كما قالوا : مياسر جمع مُوسِر^(٣) لَمَّا زال مَوْجِبُ القَلْبِ في مُوسِرٍ حينَ جُمِعَ رَجَعَ إلى الأصل .

واستُدِّلَ أيضًا بأنَّ العرب أتت بالمفعول فضلةً مع صيغة الفاعل ، ولم تأتِ بالفاعل فضلةً مع صيغة المفعول ، ولو كانت أصليةً لحصلَ التكافؤُ بينهما من حيثُ [إنَّ]^(٤) المسند إليه قد وُجِدَ في كلا النوعين^(٥) وما عداه يتصبُّ فضلةً .

واستُدِّلَ أيضًا بنحو : وُورِيٍّ وَوُوفِيٍّ .

ووجهُ الدليلِ : أنَّ الواوينِ إذا تَصَدَّرتا ولم تكن الثانية مَدَّةً أبدلت الأولى همزةً ، فلمَّا لم تُبَدَلْ ، دَلَّ على عروضِ الثانية ، وأتتْها بدلٌ من الألفِ .

وفيه نَظَرٌ لأنَّ الشُّروطَ لم تَجْتَمِعْ ، لأنَّ الثانية مَدَّةٌ ، وهذا الإبدالُ الذي يُفَعَلُ عند اجتماعِ الواوينِ مع استيفاءِ الشُّروطِ واجبٌ لا يجوزُ تَرْكُهُ .

وأما نحو : وُورِيٍّ ، فلك فيه البدلُ وتركه ؛ لأنَّ المضمومة المصدرة يجوزُ بدلُها ، وإن كانت لا وَاوٌ مَعَهَا .

١/ ٥٤٠ ، وارتشاف الضرب : ٣/ ١٣٤٠ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٧٦ ، والمقاصد الشافية :

٣/ ١٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣٤٨-٣٢٠/٥ ، والهمع : ٦/ ٣٦ ، وشرح أطفيش :

٣/ ٩١-٩٤ .

(١) زيادة يقتضيتها السِّيَاق .

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ٦/ ٢٧٨ .

(٣) ينظر المرجع السابق .

(٤) زيادة من (م) .

(٥) في (ت) و(ط) الصوغين .

واستدِلَّ على أصالتها وارتجالها بوجودِ أفعالٍ لم يحفظ لها فاعلٌ ، ولم تُستعملْ إلا مَصُوغَةً للمفعولِ ك: حُمَّ وَجُنَّ وَزُكِمَ وهي كثيرةٌ^(١) .

و[استدِلَّ أيضًا]^(٢) بقولهم : أَعِدَ فِي وَعِدَ ، وَأَقْتَتَ فِي وَقَّتَتَ ، ولو كانت الضمَّة عارضةً لم يهمز إلا ندورًا ، نحو ﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾^(٣) ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى﴾^(٤) .

و[استدِلَّ أيضًا]^(٥) بدخول الرَّومِ^(٦) والإشمامِ^(٧) في الضمَّة^(٨) .

وأجيبَ عن «بُوعٍ وَقُوُولٍ» أنَّ تركَ الإدغامِ والإعلالِ فيها لا يدلُّ على الفرعيةِ ، فإنَّ تركَ الإدغامِ والإعلالِ مُوجِبُهُ : خوفُ اختلاطِ الأبنيةِ ، إذ لو قيلَ «بُيعَ وَقُوُولٌ» لاحتملُ أن يكونَ مضاعفَ «قُوُولٍ وَبُيعٍ» لا من «فَاعَلٌ» . وهذه هي العلةُ الموجبةُ لعدمِ إعلالِ النَّزَوَانِ وَالغَلْيَانِ عند جماعةٍ ، فإنه لو أُعِلَّ لالتبسَ فَعَلَانٌ بِ(فَعَالٍ)^(٩) .

وأجابَ الآخرونَ بأنَّ التزامه فيما أُلِيسَ وغيره يدلُّ على فرعيته .

ولا دليلٌ في «زُكِمَ» وشبهه على الأصالةِ ، بل دلالةُ الفعلِ على الفاعلِ عقليةٌ ، ونحو «زُكِمَ»

(١) ينظر الإرشاد إلى علم الإعراب : لشمس الدين محمد القرشي الكيشي : ١٠٧ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) التكاثر : ٦ .

(٤) البقرة : ١٦ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) الرَّومُ : هو إخفاء الصوت بالحركة ، فلا يتمها ، بل يختلسها اختلاسًا ، تبيهاً على حركة الأصل ، ولا يختصُّ

بحركة بعينها ، بل يجوزُ في الحركات كلها . (ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٥ / ٢٤٧-٢٤٨) .

(٧) الإشمام : هو الإشارة بالشفيتين إلى الحركة بعيد الإسكان ، من غير تصويتٍ يُسمع ، والمراد أن تضمَّ

شفتيك بعد الإسكان ، وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس ، فيراهما المخاطب

مضمومتين ، فيعلم أنك أردت بضمها الحركة ، فهو شيءٌ يختصُّ بإدراك العين دون الأذن ، لأنه ليس

بصوتٍ يسمع ، بل هو تحريكٌ عضو ، ويختصُّ بالمضموم ، ولا يكون في المفتوح ، والمكسور . (ينظر

التصريح بمضمون التوضيح : ٥ / ٢٤٨) .

(٨) في (ط) الكلمة .

(٩) في النَّزَوَانِ وَالغَلْيَانِ لا يجوزُ قلب الواو والياء ألفًا لأنه لو قلبتا ألفًا لوجب أن تسقط إحدى الألفين

لالتقاء الساكنين فيبقى (نزان) و(غلان) فيشتبه (فَعَالٌ) من الصحيح بـ(فَعَلَانٌ) من المعتل .

ينظر المقتضب : ١ / ٢٦٠ ، وشرح التصريف : ٢٩٥ .

يُقَدَّرُ تَغْيِيرُهُ [ب/٣٩] كما في مَذَاكِير^(١) وَمَلَامِح^(٢) ، وَمَشَابِه^(٣) ، وَكُمَيْت^(٤) ، وَالثَّرِيَّا^(٥) مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ لَهُ وَاحِدٌ وَلَا مُكَبَّرٌ^(٦) .

ومذهبُ سيبويه^(٧) أنَّهَا مُغْيِرَةٌ مِنْ صِيغَةِ الْفَاعِلِ .

وَزَعَمَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٨) أَنَّ ظَاهِرَ مَذْهَبِ سَيْبَوِيهِ أَصَالَتُهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

واعلم أنَّهم لا يقولون : «صَرَبَ زَيْدٌ رَجُلًا» لِأَنَّهُ تَمَيِّزٌ بِالْفَاعِلِ^(٩) بَعْدَ حَذْفِهِ ، وَذَلِكَ هَدْمٌ وَإِبْطَالٌ لِلنَّكْتَةِ الَّتِي حُذِفَ لِأَجْلِهَا ، وَرُجُوعٌ عَمَّا أَفَادَهُ الْبِنَاءُ مِنْ طَيِّ ذِكْرِ الْفَاعِلِ^(١٠) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾^(١١)

وقوله سبحانه : ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(١٢) بفتح الباء^(١٣)

(١) الذكر : خلاف الأُنثى والجمع ذكور وذكران ، ومذاكير على غير قياس ، كأنهم فرَّقوا بين الذكر الذي هو الفحل وبين الذكر الذي هو العضو (ينظر مادة (ذكر) في الصحاح : ٦٦٤ / ٢ ، ولسان العرب : ٣١١ / ٤) .

(٢) في (ط) ملاميح . وملامح الإنسان : ما بدا من محاسن وجهه ومساويه ؛ وقيل هو ما يلمح منه ، وقالوا : فيه ملامح من أبيه أي مشابه . فجمعوه على غير لفظه . (ينظر (لمح) في الصحاح : ٤٠٢ / ١ ، ولسان العرب : ٥٨٤ / ٢) .

(٣) يُقَالُ : هذا شبهه أي شبيهه ، وبينهما شبهة بالتحريك ، والجمع مُشَابَهَةٌ على غير قياس . ينظر مادة (شبه) في الصحاح : ٢٣٣٦ / ٦ .

(٤) الكُمَيْتُ : لونٌ ليس بأشقر ولا أدهم ، والكميت من الخيل : الحمر ، والكميت من أسماء الخمر ، لما فيها من سوادٍ وحمرة . ينظر مادة (كمت) في الصحاح : ٢٦٣ / ١ ، ولسان العرب : ٨١ / ٢ .

(٥) الثَّرِيَّا : النجم المعروف . ينظر مادة (ثرى) في لسان العرب : ١١٢ / ١٥ .

(٦) في (م) : نظير .

(٧) ينظر الكتاب : ٢٧٩ / ٤ .

(٨) هو ابن الطراوة . ينظر ارتشاف الضرب : ١٣٤٠ / ٣ .

وفي شرح الكافية الشافية : ٢١٠٤ / ٤ «مذهب سيبويه والمازني أن فعل ما لم يسم فاعله أصل» .

(٩) في (م) : الفاعل .

(١٠) ينظر ارتشاف الضرب : ١٦٢٢ / ٤ .

(١١) النور : ٣٦ .

(١٢) الشورى : ٣ .

(١٣) قرأ بفتح باء (يُسَبِّحُ) ابن عامر وأبي بكر وعاصم . ينظر الكشاف : ٢٤٢ / ٣ ، الإقناع :

٧١٣ / ٢ ، والبحر المحيط : ٤٥٨ / ٦ ، والإتحاف : ٢٩٨ / ٢ .

والحاء^(١) فيها من جملة ثانية ، وارتفاعها بفعلٍ مضمّر^(٢) أو بإضمار مبتدأ ، أو بالابتداء ، أي يُسَبِّحُ له رجالٌ ، ويوحى الله أو المسبِّحُ رجالٌ ، والمُوحِي الله ، أو رِجَالٌ يُسَبِّحُونَ ، والله يوحى ، ويجوز أن يكون «العزیز الحكيم» خبر الله^(٣) ، ويجوز أن يكون خبره^(٤) : ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٥) .

وقيل : إن «رجالاً» مبتدأ ، والخبرُ في «بيوت» وعلى هذا فلا تَعَلَّقُ لها بما قبلها ، وتكون منقطعةً والظاهر أن «في بيوت» متعلِّقٌ بـ: تَوَقَّدُ ، أو صفةٌ على ما تقرَّرَ في التفسيرِ والإعرابِ^(٦) . وكذا قوله سبحانه : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾^(٧) ليس «كلالة»^(٨) تمييزٌ بالفاعل . والله أعلم . وقوله (وَأكْبِرُهُ إِنْ اتَّصَلَا بِعَيْنٍ اَعْتَلَّ) يَحْتَمِلُ الأمرُ الوجوبَ ؛ لأنَّ الكسرَ هو الأكثرُ ولغةُ الجمهورِ ، ويَحْتَمِلُ النَّدْبَ والإباحةَ مُراعاةً للغةٍ من أخلصَ الضَّمَّ أو أَشَمَّ ، وإنما كَسَرَ استثقلاً للكسرة بعد الضمَّة ، ولأنَّ الكسرة على حرفِ العلةِ مَّا يُسْتَثْقَلُ ، فُنُقِلَتْ^(٩) حركةُ العينِ إلى الفاءِ بعدَ إزالةِ حركتها^(١٠) .

وقيل : حُذِفَتِ الكسرةُ ثُمَّ كُسِرَتِ الفاءُ لتقلبَ الواوُ ياءً لسكونها بعد الكسرة ، وإن كانت ياءً بقيت على حالها .

(١) قرأ بفتح حاء (يُوحَى) مجاهد وابن كثير . ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد : ٥٨٠ ، وإرشاد المبتدي : ٥٤٢ ، والبحر المحيط : ٥٠٨ / ٧ ، والنشر : ٢٧٤ / ٢ ، والإتحاف : ٤٤٨ / ٢ .

(٢) ينظر إعراب القرآن للفراء : ٢١ / ٣ ، والبحر : ٥٠٧ / ٧ - ٥٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٣٩ / ٣ - ٧١ / ٤ .

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس : ٧١ / ٤ ، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات لأبي الحسن علي بن الحسين الباقر : ١١٩٥ / ٣ .

(٤) في (م) خبر الله .

(٥) الشورى : ٤ .

(٦) ينظر الكشاف : ٢٣٦ / ٣ ، وتفسير القرطبي : ٢٧٥ / ١٢ ، وروح المعاني : ١٧٤ / ١٨ .

(٧) النساء : ١٢ .

(٨) قوله (ليس كلالة) ساقط من (ط) .

(٩) في (ت) و(ط) فتقلب .

(١٠) ينظر الكتاب : ٣٤٢ / ٤ ، وشرح الكافية لابن مالك : ٦٠٤ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١٣٠ / ٤ .

وحاصل ذلك أنَّ في ذوات الواو ثلاثة أعمال^(١) :

- نقل الكسرة أو حذفها .

- وحذف حركة الفاء .

- وقلب الواو ياءً .

وفي ذوات الياء عمَلاين :

- حذف حركة الفاء .

- ونقل الكسرة .

وفيه لغةٌ أخرى لبعض العرب وهي إشمامُ الفاءِ الضمِّ ومعناه هنا أن تُشَابَ الكسرةُ بشيءٍ من الضمَّةِ ، وأصحابُ هذه اللغةِ قيسٌ ، وأكثرُ بني أسد^(٢) فعلوا ذلك حرصاً على البيانِ .

وفيه لغةٌ أخرى دونَ هذه لهذيلٌ وبني دُبَيْرٍ^(٣) من بني أسد ، وفصحاءُ بني فُقَعَسٍ^(٤) وهي إزالةُ الكسرة التي حصل بها الثقلُ .

وتبقى ذوات الواو على حالها وتُبدلُ الياءُ واوًا لانضمام ما قبلها ، وعليها^(٥)

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

(١) قال أبوحيان في التذييل والتكميل : ٢٦٩ / ٦ «فالعَمَلُ في ذوات الواو أكثر منه في ذوات الياء» .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب : ١٣٤١ / ٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٤١ / ٢ ، وشرح العطار : ٣٦٤ / ٢ .

(٣) في (م) تبير .

(٤) ينظر التصريح : ٢٩٤-٢٩٥ / ١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٨٨ / ١ ، وشرح الشافية للرضي : ١٥٥-١٥٦ / ٣ ، وارتشاف الضرب : ١٣٤٢ / ٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٧١ / ٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٣ / ٢ .

(٥) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه : ١٧١ ، وهو برواية (بيع) وعلى هذا لا شاهد في البيت ، وورد منسوباً له في التصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٢ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٨١٩ / ٢ ، وبلا نسبة في أسرار العريية : ٩٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٠٥ / ٢ ، وشرح التسهيل : ١٣١ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٧١ / ٦ ، وتوضيح المقاصد : ٦٠٢ / ٢ ، وشرح الأشموني : ١٢٨ / ٢ .

والشاهد فيه : (بوع) حيث بنى الفعل للمجهول ، وقد جاء على لغة إخلاص الضم ، وحذف حركة عينه وهي لغة هذيل ودبير وفقعس .

وَقَالَ أَثِيرُ الدِّينِ ^(١) : « قَالَ أَبُو الحَكَمِ يَعْنِي ابْنَ عَدْرَةَ ^(٢) : مِنَ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الإِشْهَامَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي الوَقْفِ دُونَ الوَصْلِ ، إِذْ مَعْنَاهُ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ ، وَذَلِكَ لِرَائِي العَيْنِ لَا يُسْمَعُ ، وَالإِشْهَامُ عَلَى هَذَا لَا يَتِمَكَّنُ ^(٣) أَوْلَا لِأَنَّهُ ^(٤) لَا بُدَّ لَكَ أَنْ تُشُوبَ ^(٥) الكَسْرَةَ شَيْئًا مَا مِنْ صَوْتِ الوَاوِ ، فَيَتَغَيَّرُ صَوْتُ النَّاظِقِ بِهَذِهِ الكَسْرَةِ إِلَى صَوْتِ الضَّمَّةِ ، فَتَبْطُلُ حَقِيقَةُ الإِشْهَامِ .

وَمِنَ القُرَّاءِ مَنْ زَعَمَ إِمكانَهُ أَوْلَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَغَيَّرَ لَفْظُ [أ/٤٠] الكَسْرَةِ كَالِإِشْهَامِ فِي الوَقْفِ ، وَلَا تَتَغَيَّرُ الكَسْرَةُ ، وَهَذَا لَيْسَ فِي قُوَّةِ البَشْرِ ، وَلَوْ تَكَلَّفْتَ ذَلِكَ لَمْ تَسْتَطِعْهُ .
وَكَانَ ابْنُ عَصْفُورٍ يَقُولُ : لَعَلَّ هَذَا المَذْكُورَ يَهَيِّءُ شَفَتَيْهِ لِلنُّطْقِ بِالضَّمَّةِ قَبْلَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ ، ثُمَّ يَنْطِقُ بِهِ فَيَكُونُ الإِشْهَامُ فِي غَيْرِ الأَوَاخِرِ عَكْسَ مَا هُوَ فِي الأَوَاخِرِ .
وَقَالَ الأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ : « زَعَمَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي ^(٦) أَنَّ ^(٧) الإِشْهَامَ هُنَا بِمَعْنَى الاِخْتِلَاطِ ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ سَمَاعِهِ ^(٨) ، وَحَالٌ أَنْ يَكُونَ الإِشْهَامُ فِي مِثْلِ هَذَا المَوْضِعِ كَالِإِشْهَامِ فِي الوَقْفِ . يَرِيدُ غَيْرَ مَسْمُوعٍ ، وَقَالَ : إِنَّهُ لَا يُطَوَّعُ بِالنُّطْقِ بِهِ لِسَانٌ .

(١) ينظر التذييل والتكميل : ٢٦٩/٦ - ٢٧١ .

(٢) هو الحسن بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم بن عمر بن عبدالرحمن بن عدرة الأنصاري الخضراوي أبوالحكم ، ولد سنة ٦٢٢ هـ ، كان نحوياً حاذقاً ، أخذ عن ابن عصفور ، وله من التصانيف : المفيد في أوزان الرجز والقصيد وغير ذلك .

تنظر ترجمته في بغية الوعاة : ٤٢٢/١ ، وهدية العارفين : ٢٨١/٥ . .

(٣) في (م) : يكون .

(٤) في (ت) و(ط) لأنك .

(٥) في (م) و(ط) تشيب .

(٦) هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمرو أبو عمرو الداني ، المعروف في زمانه بابن الصيرفي ، ولد سنة ٣٧١ هـ ، أخذ القراءات عن خلف بن إبراهيم بن خاقان ، وأبي الحسن طاهر بن غلبون ، وله من التصانيف : جامع البيان ، وكتاب التيسير وغيرهما ، توفي سنة ٤٤٤ هـ .

تنظر ترجمته في معرفة القراء الكبار : ٧٧٣/٢ ، غاية النهاية : ٥٠٣-٥٠٥ [٢٠٩١] .

(٧) ساقط من (م) و(ط) .

(٨) ينظر ارتشاف الضرب : ١٣٤١/٣ .

وقال الأستاذ أبو علي : وكان شيخنا أبو عمرو وبن الطفيل^(١) المغربي يتقنه ويشمُّ الحرف الموصول من غير أن يُسمَعَ إشمَامه ، وقد سَمَعْتُهُ يورِدُهُ غيرَ مرَّةٍ ، ولا يُسمَع لإشمَامه صوتٌ أصلاً» انتهى.

وفي كَيْفِيَّةِ هذا الإشمَامِ^(٢) ثلاثة أقوالٍ أشهرُها وهو المأخوذُ به والمعوَّلُ عليه : أن يُنطَقَ بجزءِ الضمَّةِ أوَّلاً ، ثمَّ بجزءِ الكسرةِ ، وهو أكثرُ ، وإنما يُشمُّ الضمُّ إشمَامًا ، ولهذا يُسمَّى رَوَمًا .
وقيل : إنَّ جزءَ الكسرةِ مُقدَّمٌ ، وفيه ما لا يخفى من التَّشْوِيهِ والقُبْحِ .
وقيل : إنَّهُ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ من غيرِ عملٍ ، ثمَّ يُنطَقُ بالكسرةِ ، وهذا إشمَامٌ حَقِيقَةٌ كإشمَامِ الوقفِ^(٣) .

ولنورد هنا ما قاله الداني في إيجاز البيان قال : «واعلم أنَّ حركةَ الحرفِ المُشمِّ ضَمًّا^(٤) عند أهلِ التحقيقِ والتَّحْصِيلِ من النحويين^(٥) حركةٌ بين حركتين ، بين الضمَّةِ والكسرةِ ، جيءَ بها كذلك لتُدلَّ على الأصلِ من الحركتين : حركةِ^(٦) الفاء التي كانت مضمومةً ، وحركة العين التي كانت مكسورةً ، وكذلك عندهم الفتحةُ الممالئةُ حركةً بين حركتين ، بين الفتحةِ والكسرةِ وكذلك الألفُ الممالئةُ حرفٌ بين حرفين ، بين الألفِ والياءِ^(٧) .

والعبارة عمَّا تقدَّم بالإشمَامِ ، عبارةٌ صحيحةٌ ، وقد دخل بها الوهمُ على قومٍ من المتحللين لمذاهبِ القُرَّاءِ^(٨) ، وعلى جملةٍ من النحويين فزعموا أنَّ حقيقةَ الإشمَامِ فيما تقدَّم هو أن يكسروا

(١) هو عياش بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن بن الطفيل ، أستاذٌ مجود ثقة ، أخذ القراءات عن أبيه ، وعن الحسن بن شريح ، وأخذ عنه القراءات ابنه أبو الحسن محمد ، وأبو علي الشلوبين ، توفي سنة ٥٨٥ هـ .

تنظر ترجمته في معرفة القراء الكبار : ١١٠٧/٣ ، غاية النهاية : ٦٠٧/١ [٢٤٨٤] .

(٢) ينظر في ذلك إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي : ٣٢١ ، وسراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي لأبي القاسم علي بن عثمان القاصح العذري : ١٤٩ .

(٣) ينظر في ذلك شرح الجمل لابن الفخار : ٤٣٢-٤٣٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ٩٥٩/٢ .

(٤) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢٤٨/٥ .

(٥) في (م) : النحو من .

(٦) في (م) كحركة .

(٧) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي : ٣٤٥/١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٣٠/٤ .

(٨) يقصد بذلك أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، وأبا جعفر أحمد بن علي الأنصاري المعروف بابن

أَوَّلِ الْفِعْلِ كَسْرًا خَالصًا ثُمَّ يُشَارُ مَعَ ذَلِكَ بِالشَّفَتَيْنِ إِلَى الضَّمَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ «فَعِلٌ»^(١) إِذِ الْإِشْهَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا إِشَارَةً بِالْعَضْوِ لَا غَيْرُ .

وزاد بعضهم بأن قال : «وجائزٌ أن يُشارَ إلى تلك الضمَّة بعد التبيين وقبل اللفظ بها» فخلطوا بذلك تخليطاً خَرَجُوا بِهِ عَنْ جُمْلَةٍ مَنْ يُصْنَعُ إِلَى قَوْلِهِ ، وَيُصَارُ إِلَى مَذْهَبِهِ ، إِذْ كَانَ مَا حَكَوهُ مِنْ حَقِيقَةِ ذَلِكَ خَطَأً بَيْنًا وَغَلَطًا فَاحِشًا .

ونحن نذكر من الدلالة على خَطئِهِمْ وَغَلَطِهِمْ ، وَصِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ مِنَ النَحْوِيِّينَ ، وَأَهْلِ اللُّغَةِ إِذْ كَانَ الْقُرَّاءُ مُتَّفَقِينَ عَلَى ذَلِكَ مَا يَتَّضِحُّ بِهِ لِلنَّاطِرِ وَجْهُ الصَّوَابِ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ .

اعلم أن العبارة عن ذلك من قول العلماء ، وقد وردت بأربعة ألفاظٍ : بالضمِّ والرَّومِ والإشْهَامِ والإِمَالَةِ^(٢) .

وكُلُّهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْفَافِهَا دَالَّةٌ عَلَى مَا حَكِينَاهُ مِنْ حَقِيقَةِ الْإِشْهَامِ قَبْلُ .
فَأَمَّا الْمَعْبُرُونَ عَنْهُ بِالرَّفْعِ أَوْ بِالضَّمِّ ، فَعَامَّةُ أُمَّةِ الْقُرَّاءِ^(٣) [ب/٤٠] مِنَ الْمَصْنُفِينَ وَغَيْرِهِمْ ، عَبَّرُوا بِذَلِكَ عَنْهُ ، كَمَا عَبَّرُوا عَنِ الْمَالِ بِالْكَسْرِ لِمَا حَدَثَ مِنَ الْمَشْمِ مِنَ الضَّمِّ .
وَفِي الْمَالِ مِنَ الْكَسْرِ تَقْرِيبًا وَمَجَازًا وَاتِّسَاعًا .

وَأَمَّا الْمَعْبُرُونَ عَنْهُ بِالْإِشْهَامِ فَعَامَّةُ النَحْوِيِّينَ^(٤) ، وَطَوَائِفُ مِنَ الْقُرَّاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٥) دَعَاهُمْ إِلَى الْعِبَارَةِ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ يُبَيَّنُوا أَنَّ كَسْرَةَ أَوَّلِ الْفِعْلِ غَيْرُ خَالِصَةٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ مُشْرَبَةٌ^(٦) ضَمًّا .
وَأَمَّا الْمَعْبُرُونَ عَنْهُ بِالرَّومِ الَّذِي هُوَ مُحَاوَلَةٌ تَنَاقُلِ الشَّيْءِ ، وَإِتْمَامُ الصَّوْتِ بِهِ ، وَلَا يُوصَلُ إِلَى

البادش . ينظر في ذلك : التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي : ١٤٧ ، والإقناع في

القراءات السبع لابن البادش : ١ / ٥٣٤ .

(١) ينظر الإقناع في القراءات السبع : ١ / ٥٣٤ .

(٢) ينظر إبراز المعاني : ٣٢١ .

(٣) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : ١ / ١١-١٢ ، والتيسير للداني : ٦٢ ، وهي قراءة هشام والكسائي .

(٤) ينظر الكتاب : ٤ / ٣٤٢ ، والمساعد : ١ / ٤٠١-٤٠٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٣٤١ .

(٥) ينظر فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين أبي الحسن علي السخاوي : ٣ / ٦٢٣ .

(٦) في الأصل مشوبة .

ذلك - أعني إلى إتمامه - أي إلى تحقيق الضم ، وتخليص الكسرِ فغيرٌ واحدٍ من رؤساء النحويين الموثوق بعلمهم ، منهم أبو حاتم سهل بن محمد^(١) قال في كتاب القراءات^(٢) من تصنيفه عند ذكر اختلاف القراء في قوله ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾^(٣) في الضم والكسر .

فقال بعضهم : يُقرأ بين الضم والكسر على الروم ، تقول : رُدَّتْ وَرِدُّوا ، وذلك ثقیلٌ شديدٌ في اللفظ ، وهو نحوٌ من «الروم» في «قيل وغیض وسيئت»^(٤) .

وقال إبراهيم بن السري الزجاج^(٥) في كتاب المعاني له عند ذكره قيل وأخواتها «تروم الضم في أول الحرف»^(٦) ثم قال : «وإن شئت قلت : غيض وسيق ، وتروم في أول ما لم يسَم فاعله»^(٧) .

وأما المعبرون عنه بالإمالة وتشبيهم إياه من حيث اشتركا في الشوب ، ولم تكن الحركة المشمة ضمة محضة^(٨) ، [ولا كسرة خالصة ، كما أن الفتحة المائلة ليست بفتحة خالصة ، ولا كسرة محضة]^(٩) .

فأبو عثمان المازني وقبله سيويه وجماعة النبهاء من النحويين .

فأمّا المازني فقال في كتابه : «وبعض العرب يُشَمُّ موضع الفاء إلى الضمة^(١٠) إرادة أن يُبين

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم ، أبو حاتم السجستاني ، صنف : إعراب القرآن ، ولحن العامة ، والمقصود والممدود ، والقراءات ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢٥٠ هـ أو ٢٥٤ هـ .

تنظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٤٨ / ٢ ، وطبقات النحويين : ٩٤ - ٩٦ .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) الأنعام : ٢٨ .

(٤) تنظر هذه القراءة في : إعراب القرآن للنحاس : ٦٢ / ٢ ، والمحاسب : ٣٤٥ / ١ ، والبحر المحيط : ١٠٤ / ٤ .

(٥) هو إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، مال إلى النحو ، فلزم المبرد ، وله من التصانيف : معاني القرآن ، الاشتقاق ، وخلق الإنسان ، وفعلت وأفعلت وغيرها . توفي سنة ٣١١ هـ .

تنظر ترجمته في إنباه الرواة : ١٥٩ / ١ ، وبغية الوعاة : ٣٣٨ / ١ - ٣٤٠ .

(٦) تنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٨٧ / ١ بتصرف .

(٧) المرجع السابق : ٨٧ / ١ بتصرف .

(٨) محضة : ساقطة من (م) .

(٩) زيادة من باقي النسخ .

(١٠) (إلى الضمة) ساقطة من (ح) .

أَنَّهُ (فُعِلَ) . فيقول : «قد خُيِفَ وَقُيِلَ» فهذا إشمامٌ وليس بالضمِّ الخالص لأنَّهُ مُمَالٌ^(١) قال :
«وبعضُ العرب يُخْلِصُ الضمَّ ، ويجعلُ العينَ تابعةً للفاءِ فيقول : بُوعٌ»^(٢) .
وأما سيبويه فقال في كتابه بعد أن قدَّم صدرًا من البابِ^(٣) «وإذا قلت «فُعِلَ» أو «فُعِلْنَ» أو
«فُعِلًا» من هذه الأشياء ففيها لغاتٌ : أمَّا من قال : «قد يبيعُ وخيفُ وهيبُ» فيقول : بِعْنَا
وخِفْنَا وهِبْنَا ، وخِفْنَ وبِعْنَ وهِبْنَ ، يدعُ الكسرةَ على حالها ، ويحذفُ الياءَ لأنَّهُ التقى
ساكنان .

وأما مَنْ ضَمَّ بإشمامٍ فإذا قال «فُعِلَ» فإنه يقولُ : قد بُعِنَ ورُعِنَ وقد زُدِنَ ، وكذلك جميعُ
ذلك ، فيميلُ الفاءَ ليُعَلِّمَ أنَّ الياءَ قد حُذِفَتْ بعده فَضَمَّ وأمالَ كما ضَمُّوا ، وبعدها الياءُ يعني
«قيل» ونظائره . قال : «لأنَّهُ أَبَيَّنَ لِفُعَلٍ»^(٤) .

قال أبو عمرو^(٥) : هذا كلامٌ مُفسِّرٌ لحقيقة الإشمامِ أَنَّهُ كما قلنا ، وذلك بخلاف ما زعمه^(٦)
مخالفونا من أنَّ حقيقتهُ أن يكونَ أوَّلُهُ مكسورًا محضًا ، ثُمَّ يُشارُ إلى الضمَّةِ بالعضوِ ، ألا تراه -
رحمه الله - قال : «وأما مَنْ ضَمَّ بإشمامٍ» وقوله أيضًا : «فضَمَّ وأمالَ»^(٧) وقوله : «كما ضَمُّوا
وبعدها الياءُ»^(٨) فأطلق الضمَّ على فاءِ الفعلِ في المواضع الثلاثة ، ثُمَّ بيَّنَ حقيقتهُ بقوله
«بإشمامٍ» .

وبقوله [٤١/أ] «وأمالَ» : يريدُ بذلك أن الضمَّ ليس بخالصٍ ، وإنَّما هو إنالةُ الحرفِ منه شيئًا
كالإمالةِ سواءً ، ولم يُقلْ كَسَرَ ثُمَّ أَشَمَّ ، ولا كَسَرَ ثُمَّ أَشَارَ ، إذ ذاك كان يلزمُهُ أن يقولَهُ على ما
يبتحلهُ من تَقَدُّم .

(١) ينظر قوله في المنصف : ٢٤٨/١-٢٤٩ بتصرف .

(٢) المرجع السابق : ٢٤٩/١ .

(٣) الكتاب : ٣٤٣/٤ ، باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين منه . «نقل بتصرف» .

(٤) المرجع السابق : ٣٤٣/٤ .

(٥) الكتاب : ٣٤٣/٤ .

(٦) في (م) : زعموه .

(٧) الكتاب : ٣٤٣/٤ .

(٨) المرجع السابق .

وكذلك قول المازني : «وليس بالضم الخالص لأنه مُمَالٌ»^(١) فيه من الدلالة ما في قول سيبويه ، ولعلَّ غيبًا يقول : إنَّه أراد بقوله : (ليس بالضم الخالص) : الإشارة بالعضو بعد الكسر ، فذلك لم يرد لسقوطه بالإجماع إذ لو كان ذلك لجاز أن يُحرَّكَ حَرْفٌ بحركتين إحداهما خالصةً ، والثانية غير خالصة ، وذلك غير جائز في القياس ولا ممكن في الفطرة .

قال أبو عمرو : من الدلالة على بطلان^(٢) ما حكاه المخالفون لنا من أن حقيقة الإشمام أن يكسر أول الحرف ثم يُشار بالعضو إلى ضمة مُقدَّرة فيه ، أن ذلك إذا كان كذلك ، وجب أن يستعمل النطق به على تلك الهيئة عضوان : اللسان والشفتان ؛ لأن الكسرة من الياء ، ومخرج الياء ما بين وسط اللسان والحنك الأعلى^(٣) ، والضمة من الواو من بين الشفتين^(٤) ، وهما عضوا الإشمام ، ومحال أن يطوَّع لسانٌ بجمعها على حرف واحد ، كما محال أن يُحرَّكَ حرفٌ بحركتين . وإذا كان ذلك كذلك فقد بطل ما حكوه بالإجماع .

فأما قول مَنْ أجاز منهم الإشارة بالعضو قبل اللفظ بالحرف المشم ، فقول فاسدٌ لم يقل به أحدٌ ، ولا له وجهٌ ، وهو أيضًا ساقطٌ بالإجماع من جهتين :
- إحداهما : أن العرب إنما تأتي بالإشارة دلالةً على كيفية الحركة التي ذهبت عن السامع حقيقتها بذهابها قبل طلبًا للبيان . وهذا قول النحويين أجمعين .

وأما أن يُشار إلى حركة حرفٍ مُقدَّرة فيه قبل اللفظ بذلك [الحرف]^(٥) ، فغير جائز ولا مسموع إذ كان غير ملفوظ به بعد .

- والجهة الثانية : أنه قد يتمكن ويجوز أن يُوقف على ما قبل ذلك الحرف المشار إلى حركته لانفصاله منه ، وإذا تمكَّن ذلك وجاز ؛ [وجب]^(٦) أن يكون اللفظ بذلك أول ما يأخذ فيه قبل اللفظ بالحرف المتحرِّك إعمال العضو وتهيته ، فيضمُّ شفتيه أولاً ثم يأتي بالكسرة ، وهذا لم يُسمع بمثله قطُّ ، ولا حكاؤه حاكٍ ، ولا سُطر في كتابٍ . نعوذ بالله من جهلٍ يُؤدِّي إلى القول

(١) المنصف : ٢٤٩/١ .

(٢) بطلان) ساقطة من (م) .

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب : ٤٧/١ .

(٤) ينظر المرجع السابق : ٤٨/١ .

(٥) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) .

(٦) زيادة من باقي النسخ .

بمثل هذا ، ونسأله أن يسلك بنا طريق مَنْ مَضَى مِنْ سَلَفِنَا آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ» انتهى .
واعلم أن هذا كُلهُ فيه تعريضُ بالشيخ أبي محمد مكي^(١) - رحمه الله وغفر له - فإنه ممن أجازَ
أن يكون^(٢) الإشمام قبل اللفظ بالحرف ، ورأى ذلك جيِّداً حسناً في المنفصل^(٣) نحو
﴿سِيءٌ﴾^(٤) و﴿سِيئَةٌ﴾^(٥) لا في المتصل نحو ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾^(٦) ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ﴾^(٧) .
ووجه الفرق أن الإشمام إذا كان قبل التلُّفُّظ بالحرف ، كان إشماماً حقيقة لا يُسمعُ لا روماً
فيتأتى في المنفصل لأن ذلك ابتداءً بضمِّ العضوين من هذه^(٨) وهو بعد ساكت لم يُشعر في
الكلام .

وأما في المتصل فإنما يكون ذلك [ب/٤١] وقد شرع في الكلام فيكون ضمُّ العضوين قبل
الحرف لا يتأتى معه سكوت تام ، وإنما يتأتى منه شيء ما فلم يُحسن لذلك ، وإذا كان الموجبُ
للإشمام التَّنبية على حركة المُشَمِّ فكما يَحْصُلُ بالنُّطق ببعضها يَحْصُلُ بالإشارة بالعضو مَعَ أَنَّهُ
على هذا إشمامٌ حقيقةً وعلى ما يقوله الحافظُ مجازاً .

وقوله في حقيقته «حركة بين حركتين بين الضمة والكسرة» ظاهرةٌ أن ذلك على سبيلِ
الشُّيوع وعدم الامتياز لأنه جعلها مُترجئةً منهما كما كان ذلك في الفتحة والألف المائلة حيثُ
كانت حرفاً بين حرفين وهو خلاف ما دلَّ عليه كلامُ سيبويه وغيره ممن نقل^(٩) عنهم أنه
ضَمٌّ^(١٠) مُشَمٌّ .

(١) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ، العلامة المقرئ ، قرأ
القراءات على أبي الطيب بن غلبون وابنه وغيرهما ، توفي سنة ٤٣٧ هـ .

تنظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٣ / ٣١٣ ، ومعرفة القراء : ٢ / ٧٥١ ، رقم (٤٧٣) .

(٢) (أن يكون) ساقط من (م) .

(٣) ينظر التبصرة في القراءات السبع : ١٤٧ .

(٤) هود : ٧٦ .

(٥) الملك : ٢٧ .

(٦) سبأ : ٥٤ .

(٧) هود : ٤٤ .

(٨) (من هذه) ساقط من (ت) و(ط) .

(٩) في (م) : عنه .

(١٠) (ضم) ساقط من (ح) .

والصَّوَابُ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِفْرَازِ وَالْقِسْمَةِ وَالِامْتِيَازِ ، بَحِيثٌ يَكُونُ جُزْءُ الضَّمَّةِ مُقَدِّمًا أَقْلًا مِنْ جُزْءِ الْكَسْرَةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ جُزْءُ الضَّمَّةِ كَمَا وَصَفْنَا ، لَمْ تَوْجِدِ الْيَاءَ ، وَلَمْ تَتَمَيَّزْ وَلَمْ تُخْلَصْ ، وَلَمَّا كَانَتْ يَاءً خَالِصَةً ، وَمَا رَدَّ بِهِ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى ^(١) أَنَّ حَقِيقَتَهُ أَنْ يُكْسَرَ أَوَّلُ الْحَرْفِ ثُمَّ يُشَارُ بِالْعَضْوِ إِلَى ضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ لِلنُّطْقِ بِهِ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ عُضْوَانٌ لَيْسَ فِيهِ إِحَالَةٌ بَلْ هُوَ انْتِقَالٌ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى ضَمِّ الْعَضْوِ مِنْ غَيْرِ نُطْقٍ .

نَعَمْ فِيهِ تَكْلُفٌ لِأَنَّهُ مِنْ نَوْعِ الْانْتِقَالِ مِنْ تَسْفُلٍ إِلَى تَصَعُّدٍ ، وَإِذَا أَرَدْتَ الْإِشْمَامَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْهُورِ الْمَعْرُوفِ ^(٢) الْمَخْتَارِ فَضَمَّ شَفْتَيْكَ حَالَ النُّطْقِ بِالْكَسْرِ فَتَجِدُ صَوْتَ الْكَسْرِ ^(٣) خَارِجًا مَشُوبًا بِشَيْءٍ مِنْ لَفْظِ الضَّمَّةِ مِنْ غَيْرِ انْتِهَاءٍ ^(٤) إِلَى الضَّمِّ الْخَالِصِ ، وَيَصْحَبُ الْيَاءَ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ الْكَسْرِ شَيْءٌ مَا مِنْ صَوْتِ الْوَاوِ ، وَلَا بُدَّ مَعَ هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يَكُونَ الْغَالِبُ فِي النُّطْقِ لَفْظُ الْكَسْرِ وَلَفْظُ الْيَاءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَوْلُهُ (بَعِينَ اعْتَلَّ) «افْتَعَلَ» مِنَ الْعَلَّةِ وَصَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ : أُعِلَّ ^(٥) لثَلَاثًا يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ «عَوَرَ وَصَيْدَ وَغَيْدَ» مِنَ الثَّلَاثِي .

وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ نَحْوُ «اسْتَحُوذَ» وَنَحْوُ «تُطْوَوِلَ وَتُقْوَوِلَ» وَنَحْوُ «اسْتُعِينَ» لِأَنَّ الْكَسَرَ إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّلَاثِي بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (إِذَا ^(٦) اتَّصَلَ بَعِينَ اعْتَلَّ) .

وَلَا يَتَّصِلُ الْأَوَّلُ بِالْعَيْنِ إِلَّا فِيهِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَسَيَذْكُرُ مَا يُزَادُ فِيهِ إِلَى ضَمِّ الْأَوَّلِ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ «اعْتَلَّ» مَطَاوَعٌ «أَعَلَّهُ فَاَعْتَلَّ» فَلَا يَرِدُ حَوْلَ وَبَابِهِ .

وَمَعْنَى الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْاِعْتِلَالِ أَيِ : فِي صَيغَةِ الْفَاعِلِ ، وَذَكَرَ الْعَيْنَ بِاِعْتِبَارِ الْوَسْطِ ، أَوْ

(١) (إلى) ساقط من (م) .

(٢) (المعروف) ساقط من (ح) .

(٣) (فتجد صوت الكسرة) ساقط من (ح) .

(٤) في (ت) و(ط) إنهاء .

(٥) الفرق بين الإعلال والاعتلال هو أن الاعتلال : كون فاء الكلمة أو عينها أو لامها واوًا أو ياءً أو ألفًا تغير أم لا ، والإعلال : تغيير تلك الحروف للتخفيف وهو أخص من الاعتلال .

ينظر شرح أطفيش : ١١٠/٣ ، ١١٩ ، وشرح العطار : ٣٦١/٢ .

(٦) في (م) : إن .

حَذَفَ التَّاءَ شذوذًا على حدِّ «أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا»^(١) .

وقوله (واجعل قَبْلَ الآخرِ في المَضيِّ كسْرًا وفتحًا في سِوَاهُ تَلَا) أي : اجعل الكسْرَ فيما يلي الآخرَ مَتَّصِلًا به ويدلُّ على الاتِّصَالِ قوله «وفتحًا في سِوَاهُ تَلَا» .

وفاعلُ تَلَا : ضميرُ «الآخر» أي : تَلَا الآخرَ في سِوَى المَضيِّ فتحًا وهو المضارعة^(٢) . ويجوزُ في (تُسْنِدِ) أن يكونَ بِنَاءِ الخِطَابِ ، وهو أصوبُ لمناسبةِ قوله (فَأْتِ بِهِ) ، وأن يكونَ بالياءِ مَبْنِيًّا للمفعولِ ، أو للفاعلِ ، وهو^(٣) ضميرُ المتكلمِ أو الناطِقِ أو المخبرِ . ومضموم : حال من ضمير «به» ، وإضافته غيرُ محضية .

وفي المَضيِّ : حالٌ من [به]^(٤) نعت النكرة تقدّمَ عليها أي كسْرًا [أ/٤٢] كائناً في المَضيِّ ، ولا يصحُّ أن يكونَ حالًا من الآخرِ . ويجوزُ أن يكونَ متعلِّقًا باجْعَلْ على حذفِ مضافٍ أي في صيغةِ المَضيِّ ، أو فِعْلٍ مُضِيٍّ . وفتحًا : مفعول تَلَا^(٥) .

(١) هذا شاهد من بيت يقول :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وهو لعامر بن جوين الطائي في الكتاب : ٤٦/٢ ، وشرح شواهد المغني : ٩٤٣/٢ ، والدرر : ٢٦٨/٦ ، وبلا نسبة في الخصائص : ٤١١/٢ ، وشرح أبيات سيويه : ٥٥٧/١ ، وأمالي ابن الحاجب : ٣٥٢/١ .

والشاهد فيه : (أبقل إبقالها) حيث حذف التاء من الفعل أبقل والقياس (أبقلت) لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض وهو مؤنث مجازي .

(٢) في (م) المضارع .

(٣) أي فاعله .

(٤) زيادة من (ت) و(ط) .

(٥) (تلا) ساقط من (ح) ، وهو معطوف على كسراً .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [وَرَضِيَ عَنْهُ] ^(١) [بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ] ^(٢)

ثالثٌ ذِي هَمْزٍ وَصَلٍ ضُمَّ مَعَهُ وَمَعٌ تَاءِ الْمَطَاوَعَةِ اضْمُمُ تِلْوَهَا بِوَلَا
وَمَا لِفَانَحُوْبَاعَ اجْعَلْ لِثَالِثٍ نَحْد و : اِخْتَارَ ، وَاِنْقَادَ ، كَاخْتِيَرِ الَّذِي فَضَّلَا

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التكلان : أخذ يذكُرُ ما يَنصُفُ إلى ضمِّ الفاءِ ، فذكرَ أنَّ ما
اِفْتِخِحَ بِهِمْزٍ وَصَلٍ يُضْمُّ ^(٣) مع هَمْزِ الوصلِ فِيهِ ثَالِثُهُ ^(٤) ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي
الْمَاضِي ، وَإِنَّمَا ضُمَّ الثَّالِثُ فِيهَا اِفْتِخِحَ بِهِمْزٍ وَصَلٍ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ عَلَى ^(٥) فَتَحِهِ لَاتَّبَسَّ بِالْأَمْرِ ^(٦) فِي
نَحْوِ مَائِي اصْطَبَّ ^(٧) ، وَشَارِدِي ارْتَدَّ ، وَفِي نَحْوِ انْطَلَقَ إِذَا وَقَفْتَ ^(٨) .

وقوله (وَمَعٌ تَاءِ الْمَطَاوَعَةِ اضْمُمُ تِلْوَهَا بِوَلَا) يعني : أَنَّ مَا كَانَ أَوَّلُهُ تَاءً مَزِيدَةً مَعْتَادَةً فَإِنَّهُ
يُضْمُّ مَعَهَا مَا يَتْلُوها مَبَاشَرَةً ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِالْمُضَارِعِ ^(٩) الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ إِذَا قَلَّتْ :
«تُعَلِّمُ وَاقْفًا» .

وَإِنَّمَا اِقْتَصَرَ الْمَصْنُفُ ^(١٠) عَلَى تَاءِ الْمَطَاوَعَةِ لِأَنَّهَا الْغَالِبَةُ ، وَكَلَامُهُ فِي التَّسْهِيلِ ^(١١) وَإِنْ حَافَظَ
عَلَى عَكْسِهِ فَقَدْ أَخْلَّ ^(١٢) بِطَرْدِهِ .

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي (وَلَا) ، وَهَذَا أَيْضًا فِي تَاءِ الْمَطَاوَعَةِ خَاصًّا بِالْمَاضِي .

(١) زيادة من (م) و(ط) .

(٢) زيادة من (م) .

(٣) (يضم) ساقط من (ح) .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٤٤ ، والتذييل والتكميل : ٦ / ٢٦٤ ، وشرح الكافية : ٤ / ١٣٠ .

(٥) (على) ساقط من (م) .

(٦) ينظر الكافية للرضي : ٤ / ١٣٠ ، وشرح أطفيش : ٣ / ١٢٣ .

(٧) اصْطَبَّ بِمَعْنَى أَنْصَبَّ وَاصْطَبَّ الْمَاءُ : اتَّخَذَهُ لِنَفْسِهِ . يَنْظُرُ لِسَانَ الْعَرَبِ (صَبَب) : ١ / ٥١٥ .

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي : ٤ / ١٣٠ .

(٩) ينظر المرجع السابق ، وشرح أطفيش : ٢ / ٣٦٧ .

(١٠) في (ح) المؤلف .

(١١) التسهيل : ٧٧ .

(١٢) (أخل) ساقط من (ح) .

وقوله :

(وَمَا لِفَا نَحْوِ بَاعٍ أَجْعَلُ لثَالِثٍ نَحْوِ : اِخْتَارَ ، وَانْقَادَ ...

ونحوهما ما كان على انْفَعَلَ وَاْفْتَعَلَ من مزيدِ الثلاثيِّ إِذَا عَتَلْتُ عَيْنُهُ إِذْ يَصِيرُ «تَارَ» من «اِخْتَارَ» ، و«قَادَ» من «انْقَادَ» بمنزلة «باع وقال» فيجيءُ في تاءِ اِخْتَارَ : الكسْرُ ، وكذا قافُ انْقَادَ ، ويجوزُ فيها ما ذُكِرَ من الإِشْهَامِ وإِخْلَاصِ الضَّمِّ^(١) .

والمصنّف لم يُعْرَجْ عليهما في هذا النّظْمِ إِلَّا أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بقوله : (مَا لِفَا نَحْوِ بَاعٍ) جَمِيعُ ما تَقَرَّرَ لها مِمَّا هو في الشهرةِ بحيثُ لا يُخْفَى ، فيُفِيدُ حينئذٍ اللغاتِ الثَّلاثِ فيها^(٢) ، ويُفِيدُ أيضًا أَنَّ الحَرَكَةَ تَنْتَقِلُ من العينِ أو تُحذفُ .

واحْتَرَزَ بنحو [اِخْتِيرَ]^(٣) من نحو «استعين واستقيم واستفيد» من السُّداسيِّ ، وضابطُهُ ما اتَّصَلَ فيه الضَّمُّ بالعينِ نحو اِخْتِيرَ ، وأَمَّا غيره فلا يجوزُ فيه الإِشْهَامُ لأنَّ الإِشْهَامَ موجبُهُ الإِعلامُ بأنَّ المكسورَ أصلُهُ الضَّمُّ ، واستُعيِنَ^(٤) ونحوه ليس أصلُ العينِ فيه الضَّمُّ فيجوزُ فيه^(٥) ما عدا الإِشْهَامَ^(٦) . والله أعلم .

ومنع أبوالحكم بن عذرة وبعض المتأخرين^(٨) إخلاص الضمِّ في غير الثلاثيِّ .
وظاهر قول سيويوه - رحمه الله - في قوله «فتجري تير وقيد مجرى قيل وبيع في كل شيء»^(٩) ،

(١) ينظر المقاصد الشافية : ٢٩ / ٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٠ - ٣٤١ / ٢ .

(٢) هذه اللغات هي : كسر ما قبل العين بإخلاص ، وهي لغة قريش ومن جاورهم ، أو إشهام الضم فتقلب الألف ياءً فيها أو إخلاص الضم فتقلب الألف واوًا .

ينظر المقاصد الشافية : ٢٩ / ٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٠ - ٣٤١ / ٢ ، والمساعد : ٤٠٢ / ١ - ٤٠٣ .

(٣) (بنحو) ساقط من (ت) و(ط) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في (ط) استعير .

(٦) في (م) في .

(٧) وفي شرح الكافية للرضي : ١٣٢ / ٤ أجاز إخلاص الكسر ، دون الضم والإشهام .

(٨) ينظر ارتشاف الضرب : ١٣٤٠ / ٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٧١ / ٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٤ / ٢ .

(٩) الكتاب : ٣٤٧ / ٤ .

جريانِ الضمِّ ، فيقال : اِخْتَوِرَ وانْقُوِدَ . ويحتاجُ إلى سماعٍ يُصَحِّحُهُ .
 [وقوله] ^(١) : «ومع» معمولٌ «اضْمُم» ، أي : اضمم مع تاءِ المطاوعةِ تاليها .
 و(ما) : مفعولٌ مقدَّم لـ (اجعل) ، وقَصَرَ (فا) ^(٢) ضرورةً .
 و(ضُمَّ مَعَهُ) يحتملُ المضيَّ ^(٣) والأمرَ ، وعليهما ضُمَّ ثالثٌ ونصبه ^(٤) ، ويجوزُ في ثالثِ الرفعِ ^(٥) .

وإن قلنا إنَّ ضُمَّ : أمرٌ ، وتقدَّم توجيهُ مثله .
 وقوله (فُضِّلًا) يجوزُ فيه كسرُ الضادِ ، وفتحها وهو أنسبٌ للاختيار كأنه يقول : اِخْتِيرَ
 الذي غلبَ غيره في الفضلِ .
 واعلم أنَّه [ب/٤٢] إذا خيفَ اللَّبسُ بالكسرِ في اليائيِّ فَإِنَّهُ يُتْرَكُ إلى الإشمامِ أو الضَّمِّ كـ: بَعَثَ يَا
 عَبْدُ ^(٦) ، وبالضَّمِّ في الواويِّ كـ: سُمْتُ مِنَ السَّوْمِ وَعُقْتُ ، فَإِنَّهُ يُتْرَكُ إلى الكسرِ أو الإشمامِ .
 وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ ^(٧) وجوبه ، وجعله غيره من بابِ الأولى .
 ولم يلتفتِ سيبويه ^(٨) - رحمه الله - إلى هذا كما قالوا «مُخْتَارٌ وَمُضَارٌ» ^(٩) ﴿ وَلَا تُضَارُّ
 وَالِدَةٌ ﴾ ^(١٠) .

- (١) زيادة من باقي النسخ .
 (٢) (فا) ساقط من (ح) .
 (٣) فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وضميره : نائب فاعل يعود على ثالث .
 (٤) الضم على أنه نائب فاعل والنصب على أنه مفعولٌ به لفعل الأمر (ضُمَّ) .
 (٥) الرفع بالابتداء .
 (٦) ينظر ارتشاف الضرب : ١٣٤٢ / ٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١٣١ / ٤ .
 (٧) ينظر التسهيل : ٧٨ ، وشرح التسهيل : ١٣٠ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٠٦ - ٦٠٧ .
 (٨) ينظر ارتشاف الضرب : ١٣٤٢ / ٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٥ / ٢ .
 (٩) قال الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٥ / ٢ «ولهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك للإلباس بل
 أجاز الأوجه الثلاثة مطلقاً ، اكتفاءً بالوجه التقديري ، لأنَّ الإلباس غير مانع لحصوله في الاسم
 والفعل ، فالاسم نحو (مختار) إذ يحتمل أن يكون وصفاً للفاعل أو المفعول ، ومع ذلك أعلوه بقلب
 الياء ألفاً ، واكتفوا فيه بالفرق التقديري ، فعلى تقدير كونه وصفاً للفاعل تكون الياء مكسورة ، وعلى
 تقدير المفعول تكون مفتوحةً . والفعل نحو (تضار) ...» .
 (١٠) البقرة : ٢٣٣ ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو (تُضَارُّ) بالرفع ، وفتحها الباقون . تنظر القراءة وتوجيهها
 في الكشف : ٢٩٦ / ١ .

وقد نظّم بعض المتأخّرين^(١) هذه المسألة فقال^(٢) :

مثال ما الضمُّ للبسٍ مُجْتَنَبٍ^(٣) فيه كقاولتُ فقلّلتُ في الغلبِ
ومثلُ زرتُ واجتنبُ كسراً^(٤) لدى يائي عينٍ مثلُ : دُنْتُ يافتى
كذا إذا الكسرُ بواوٍ قد أُصلُّ في مثلِ خافَ : خُفْتُ للمفعولِ قُلُّ
وسيبويه لم يرَ اللبسَ إذا عارضَ وجهًا موجِبًا أن يُنبدا

(١) نسبه الشاطبي في المقاصد الشافية : ٢٦/٣ إلى شيخه الأستاذ أبي سعيد بن لب .

(٢) الأبيات من الرجز ، ووردت منسوبة إلى أبي سعيد بن لب في المقاصد الشافية : ٢٦/٣ ، وبلا نسبة في

شرح أطفيش : ١١٥-١١٦ .

(٣) في (ط) : يجتنب .

(٤) (كسراً) ساقط من (م) .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ] ^(١) .

فَصْلٌ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ : (الْأَمْرُ الْمُتَكَلِّمُ) ^(٢) فِيهِ هُنَا : صِيغَةٌ مَخْصُوصَةٌ لِطَلْبِ الْفِعْلِ مِنْ فَاعِلِهِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ الطَّلَبُ ^(٣) أَوْ لغيرِ طَلَبٍ ^(٤) كَالْتَهْدِيدِ وَالْإِبَاحَةِ ، وَذَلِكَ صِيغَةٌ «أَفْعَلُ» وَمَا رَادَفَهَا مِمَّا صُوِّرَتْهُ الطَّلَبُ مِنْ غَيْرِ اقْتِرَانٍ بِحَرْفِ مُضَارَعَةٍ .
وَلَمَّا كَانَ الْكَلَامُ هُنَا فِي أُمُورٍ ^(٥) تَعْتَرِي اللَّفْظَ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا عَدَاهُ تَرِكَ الْكَلَامُ فِي مَبَاحِثِهِ ، وَإِضَافَةَ الْفِعْلِ إِلَى الْأَمْرِ مِنْ إِضَافَةِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ لِيُمَيِّزَهُ .
وَكَانَ مِنْ حَقِّ الْمَصْنُفِ أَنْ يَذْكُرَهُ بِإِثْرِ الْمُضَارِعِ ، وَلَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِفِعْلِ الْمَفْعُولِ لِأَنَّهُ بِهِ أَحَقُّ لِأَسِيْمَا عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ ^(٦) . لَكِنْ لَمَّا اشْتَرَكَ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُصَاغُ لِلْمَفْعُولِ وَيَقَعُ مَوْجِعَ الْأَسْمِ ، ذَكَرَ مَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ بِإِثْرِ ذِكْرِهِمَا .
وَفَائِدَةٌ أُخْرَى فِي تَأْخِيرِهِ الْأَمْرَ عَنِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ إِشَارَةٌ [إِلَى] ^(٧) أَنَّهُ لَا يُصَاغُ لَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) زيادة من (م) و(ح) . في (ط) قال رحمه .

(٢) (الأمر المتكلم) ساقط من (ط) .

(٣) في (ط) لطلب .

(٤) في (م) الطلب .

(٥) (في أمور) ساقطة من (ح) .

(٦) يرى الكوفيون -إلا الكسائي- أنَّ فعل الأمر فرغ من المضارع ، ولذلك هو معرب مجزوم ، وذهب البصريون إلى أن فعل الأمر قسم قائم بذاته .

ينظر في ذلك الكتاب : ١٢/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي : ٥٧/١ (مطبوع) ، والإنصاف : ٥٢٤/٢

مسألة (٧٢) ، وشرح مختصر التصريف العزبي : ٧١ ، ودقائق التصريف : ١٠١ ، وعنقود الزواهر :

. ٣٣٥

(٧) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى [وَرَضِيَ عَنْهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ] ^(١)

مِنْ «أَفْعَلٍ» الْأَمْرُ «أَفْعِلْ» ، وَاغْرُزُهُ لِسَوَا
أَوَّلُهُ وَهَمْزُ الْوَصْلِ مُنْكَسِرًا
وَالهَمْزُ قَبْلَ لَزُومِ الضَّمِّ ضُمَّ وَنَحْوِ
هـ ، كَالْمُضَارِعِ ذِي ^(٢) الْجَزْمِ الَّذِي اخْتَزَلَ
صِلَ سَاكِنًا كَانَ بِالْمَحذُوفِ مُتَّصِلًا
وُ: اِغْرِزِي ، بِكَسْرِ مُشَمِّ الضَّمِّ قَدْ قَبْلًا

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ : الْخِلَافُ فِي كَوْنِ الْأَمْرِ مَبْنِيًّا مَرْتَجِلًا أَوْ مُعْرَبًا
مُقْتَطَعًا مِنَ الْمُضَارِعِ مُجْزُومًا وَفِي جَازِمِهِ شَهِيرٌ ، وَالْحَدِيثُ فِيهِ قَلِيلُ الْجَدْوَى .

وَصِيغَةُ الْأَمْرِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

- الْأَوَّلُ : الْأَمْرُ مِنْ «أَفْعَلٍ» كَ: أَكْرَمَ ، اطَّرَدَ فِيهِ «أَفْعِلْ» ^(٣) كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ .

- الثَّانِي : مَا عَدَاهُ .

قَالَ الْمَصْنُفُ : «هُوَ كَالْمُضَارِعِ الْمَجْزُومِ الَّذِي اخْتَزَلَ أَوَّلُهُ» ، أَيُ أَزِيلَ وَاقْتُطِعَ .

وَالْمَرَادُ بِالْأَوَّلِ : حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا يَتْلُو الْمُخْتَزَلَ سَاكِنًا ، فَلَا بُدَّ مِنْ هَمْزَةِ
الْوَصْلِ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ لَا يُمَكِّنُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ^(٤) ، وَإِنْ أُمَكِّنَ فِي غَيْرِهَا كَالْفَارْسِيَّةِ ،
وَيَسْتَشْتَنِي مِنْ هَذَا بِحَسَبِ مَشْهُورِ الْاسْتِعْمَالِ ثَلَاثَةُ الْفَاطِظِ : (أَمَرَ وَأَخَذَ وَأَكَلَ) عَلَى حَسَبِ مَا
نَذَرَهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .

وَقَوْلُهُ : «مِنْ أَفْعَلِ الْأَمْرِ أَفْعِلْ» هَذَا صَحِيحٌ فِي الصَّحِيحِ .

وَأَمَّا فِي الْمَعْتَلِّ كَ: أَعْطِ فِيهِ مُسَامِحَةٌ لِأَنَّ «أَعْطِ» «أَفْعِ» ، وَلَوْ أَخَذْنَا بِظَاهِرِهِ ^(٥) لَكُنَّا نَقُولُ ^(٦) :

أَعْطِي يَا زَيْدُ ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ أَكْرَمِي وَأَكْرِمًا وَأَكْرِمُوا [٤٣/١] لِأَنَّ آخِرَهُ إِنَّمَا تَغْيِيرٌ لِلْإِسْنَادِ .

(١) زيادة من (م) و(ط) .

(٢) في (ت) و(ط) في .

(٣) وذلك في كل فعل أمر ماضيه على وزن أفعل ، صحيحًا كأكرم ، أو معتلًا كأفم ، أو مدغمًا عينه في
لامه كأعد . ينظر شرح التسهيل : ٤٦٣ / ٣ ، والارتشاف : ١٨٣ / ١ ، وشرح مختصر التصريف
العزي : ١٣٠ .

(٤) (العربية) ساقطة من (ح) .

(٥) في (م) بالظاهر .

(٦) في (م) : لقلنا .

وقوله : «واعزّه لسواه» أي : (وأنسب الأمر لسواه أي) ^(١) لسوى «أفعل» ، ولو قال : للمضارع ذي الجزم باللام لكان أنسب للتعلّق ، وعلى الكاف نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ . أي عزواً كائناً كالمضارع ، ويجوز أن تكون حالاً من مفعول «اعزّه» ، وهو أحسن لأن التقدير الأوّل يستدعي حذف مضافٍ أي : كعزو المضارع .

وقوله : «الذي اختزل أوله» هذا بحسب صورة الحال ، وإلا فالمضارع لا يُختزل أوله إلا في مثل ﴿تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ ^(٢) على غير المشهور فيه .

وقوله : «وبهمز الوصل مُنكسراً إلى آخره» أُضيفَ الهمز إلى الوصل وإن كان يسقط فيه ولا يثبت إلا ضرورةً لأن الوصل اسمٌ للتوصلِ كأنه قيل : همزُ التوصلِ ، وقيل لغير ذلك ممّا علم . وهمزة الوصلِ همزةٌ سابقةٌ زائدةٌ ثابتةٌ في الابتداءِ ساقطةٌ في الدّرجِ جيءَ بها لأجلِ تعذّرِ النطقِ بالسّاكنِ ^(٣) .

واعلم أنّها لا تكون في حرفٍ أبداً إلا (أل) ^(٤) وأم ^(٥) على ما في ذلك ، ولا في ماضي ثلاثي ولا رباعي ولا في مضارعٍ مطلقاً ومحلّها ^(٦) الأفعال ، ولا تكون في اسمٍ غير مصدرٍ إلا في ^(٧) العشرة المعلومة ^(٨) ، أو التسعة ، على قول الفراء ^(٩) ومن تبعه ^(١٠) .

(١) قوله (وأنسب الأمر لسواه أي) ساقط من (م) .

(٢) القدر : ٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل : ٤٦٥ / ٣ ، وشرح الأشموني : ٤٥٨ / ٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٧ / ٥ .

(٤) عند سيبويه : ينظر الكتاب : ١٧٤ / ٤ ، والمقتضب : ٨٣ / ١ ، ووصف المباني : ٧ - ١٧ .

(٥) أي تكون بدلاً من (أل) المعرفة . ينظر جواهر الأدب : ٢٢٣ .

(٦) في (م) : ملحقاً .

(٧) (في) ساقطة من (ت) و(ط) .

(٨) وهي : «ابن ، وابنه ، وابنم ، واسم ، واست ، واثنان ، واثنان ، وامرؤ ، وامرأة ، وأيمن الله» . ينظر شرح الشافية : ٢٥٠ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٩ - ٣٥١ ، وشرح الأشموني : ٤٥٨ / ٤ .

(٩) وذلك بسقوط «أيمن الله» لأنّه عدّ الهمزة همزة قطع .

ينظر رأيه في الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي : ٢١ ، والمقاصد الشافية : ٤٩٤ / ٨ .

(١٠) ذهب إلى ذلك أبو إسحاق الزجاج ، وابن كيسان ، وابن درستويه .

ينظر الأزهية : ٢٢ ، والمقاصد الشافية : ٤٩٤ / ٨ .

وفي قوله : «وبهمز الوصل» إشارة إلى أنها اجتلبت همزة وهو الصحيح .
وقوله : «مُنْكَسِرًا» حالٌ لازمةٌ لها^(١) . ومَنْ يرى أنها اجتلبت ألفًا يقول : حُرِّكَتْ
للسَّاكِنِينَ^(٢) .

وعَبَّرَ المصنِّفُ بالهمز ، وهو جمعُ همزةٍ باعتبارِ الأنواع التي تدخلُ عليها ، وإذا قلنا إنَّها
اجتلبت همزة فالظاهر ، وهو مذهب سيبويه أنَّها اجتلبت متحرِّكةً^(٣) ، ولا يمكنُ اجتلابها
ساكنةً لأنَّها حينئذٍ تحتاجُ إلى سبق متحرِّكٍ .

ومَنْ يرى أنَّها ألفٌ يستدلُّ بنحو ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾^(٤) في الاستفهام لأنَّه لما استغنى عن حركتها
بقيت ألفاً^(٥) .

ويشكُّلُ بأنَّ ذلكَ مُؤدِّ إلى الابتداءِ بالسَّاكِنِ أو الاحتياجِ إلى حرفٍ آخرَ .

وقوله : «والهمزُ قبلُ لزومُ الضمِّ ضمٌّ» الألفُ واللامُ في الهمزِ للعهد ، أي إنَّ التي حُكِمَ
عليها بالكسرِ يعرِّضُ لها الضمُّ قبل الضمِّ اللازمِ خَوْفَ الخُرُوجِ من كسرٍ إلى ضمِّ ، وليس
هناك حاجزٌ حصينٌ ، وقيل الضمُّ اتباعٌ .

(١) أي من الهمز .

(٢) سمى الخليل وسيبويه والأخفش همزة الوصل : ألف الوصل والألف الموصولة . ينظر العين :
٤٩ / ١ ، والكتاب : ١٤٥ / ٤ ، ومعاني القراءات : ٤ / ١ .

وهي كذلك عند الكسائي والفراء من الكوفيين . ينظر مختصر في ذكر الألفات لابن الأنباري : ٨٠ ،
وهي عند المبرد وابن جني همزة ليست بألف . (ينظر المقتضب : ٨٧ / ٢ ، وسر الصناعة :
١١٤ / ١) .

(٣) ينظر الكتاب : ١٤٤ / ٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٥٣ / ٥ .

(٤) الأنعام : ١٤٣-١٤٤ .

(٥) إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المكسورة أو المضمومة فإنَّها تحذف ، وإذا كانت مفتوحةً
كالآية السابقة فإنَّها لا تحذف لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر . (ينظر التصريح بمضمون التوضيح :
٣٥٦ / ٥ ، والهمع : ٣١٦ / ٦ ، ولا خلاف في هذا بين القراء أجمعين ، إلا ما كان من نقل ورش
لحركة همزة الاستفهام إلى اللام الساكنة التي قبلها في قوله (قُلْ الذَّكْرَيْنِ) .
ينظر التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن طاهر بن غلبون : ١٥٦ .

والحاصل أنَّها تبدأ لثالث^(١) الفعل ، فإن كان مكسورًا أو مفتوحًا كُسِرَت ، وإن كان مضمومًا ضُمَّت .

وإنَّما لم تُفْتَحِ للفتحِ خوفَ التباسِ^(٢) الأمرِ بالمضارع^(٣) في نحو «اعلم» حالة الوقفِ ، وكذا في حالة التخفيفِ نحو «أَنْصُرْهُمْ» في «أَنْصُرْهُمْ» كما قُرِئَ^(٤) ﴿يَنْصُرْكُمْ﴾^(٥) و﴿يُشْعِرْكُمْ﴾^(٦) تخفيفًا . وخوف التباس الاستفهام بالخبر في نحو : ﴿اصطفي﴾^(٧) و﴿اطَّلَع﴾^(٨) .

(وقبل لزوم الضمِّ) اختَرَزَ به من نحو^(٩) «أَرْمُوا وَأَمْشُوا وَأَقْضُوا وَإِمْضُوا» لأنَّ الضمَّةَ في ذلك عارِضَةٌ ، وأصلُ أَرْمُوا : (أَرْمِيُوا) وكذا أَمْشُوا^(١٠) استثقلتِ الضمَّةُ على الياءِ^(١١) فحذفتُ ، ثم حذفتِ الياءُ للساكنين ، وهذا كثيرٌ ، ويقع في الماضي كـ(رَضُوا وَلَقُوا) ، وفي المضارع كـ(يَتَّقُونَ) وفي الأمرِ كاتَّقُوا ، فالضمَّةُ عارِضَةٌ في (أَمْشُوا وَأَخَوَاتِهِ) سواءً قلنا : حركتِ الشينُ بالضمِّ تبعًا للواوِ ، أو^(١٢) نُقِلتِ إلى الشينِ بعدَ زوالِ حَرَكَتِهَا .

والضمُّ اللازمُ يكونُ في الصحيح كـ(اكتُب) [ب/٤٣] والمعتلُّ كـ(اغدُ ، واغذُ ، واغزُ) .
وقوله :

«.....نحـ
وُ : اغزِي بِكسرِ مُشَمِّ الضمِّ قَدْ قُبِلا»

(١) في (ت) و(ط) لثالث .

(٢) ساقطة من (م) .

(٣) المضارع المسند إلى المتكلم . ينظر شرح التسهيل : ٤٦٥ / ٣ .

(٤) هي قراءة أبي عمرو باختلاس الراء . ينظر السبعة في القراءات : ٢٦٥ ، والنشر : ١٨٣ / ٢ ، والإتحاف : ٤٩٣ / ١ .

(٥) آل عمران : ١٦٠ ، التوبة : ١٤ ، محمد : ٧ ، الملك : ٢٠ .

(٦) الأنعام : ١٠٩ .

(٧) الصافات : ١٥٣ .

(٨) مريم : ٧٩ .

(٩) (نحو) ساقط من (ط) .

(١٠) وكذا امشوا : ساقطة من (م) .

(١١) الضمة على الياء ساقطة من (ح) .

(١٢) في (ط) : في .

لا شكَّ أَنَّهُ يندرجُ تحت قوله : «والهمزُ قبل لزومِ الضمِّ ضُمَّ» الضمُّ الموجودُ والمقدَّرُ .
 وضمُّ الزاي في اغزي مُقدَّرًا ونحو «ادْعِي وانْقِيدَ واختِيرَ» . فإذا أخلصنا الكسرَ في «اختير
 وانقيدَ» كسرنا الهمزة ، وإذا أَشَمَمْنَا الضمَّةَ أَشَمَمْنَا الهمزة الضمَّةَ^(١) .

وأما «اغزِي وادْعِي» فأصلُهما (أغزوي وأدعوي) فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ،
 ثمَّ التقى ساكنان ، حُذِفَ الأوَّلُ منهما ، لأنَّ الثاني عُمدةٌ لا يسوغُ حذفها ، وكُسِرَ ما قبل
 المحذوفِ ليشاكَلَ الياءَ ، أو نُقلت حركةُ الزاي والعينِ إلى ما قبلها ، وحذف لالتقاء
 الساكنين ، فإذا أَشَمَمْنَا كسرة الزاي في اغزي ضمة أَشَمَمْنَا كسرة الهمزة ضمةً تبعًا لها ، إذ
 ليس بينهما حاجزٌ حصين .

والمصنّف - رحمه الله - أتى هنا بشبه الألغاز من شدّة الاختصارِ ؛ لأنَّ كلامه يُوهِمُ أنَّ
 الكلامَ في إشمامِ ضمّةِ الزاي ، لكن لما كان حديثه في الهمزة صارَ قرينة معيّنة على فهمِ المرادِ ،
 وإنّما كان الإشمامُ في نحو : اغزي ، كتغزينَ ، وادْعِي وتَدْعين للفرقِ بينه وبينَ بابِ ترمين من
 الياء .

وابن المصنّف قال : «إن كانت قَبْلَ كسرةٍ عارضةٍ ففيها وجهانِ : الضمُّ الخالصُ نحو :
 اغزِي يا هند^(٢) ، وإشمامُهُ بالكسرِ نحو : اغزِي بضمّةٍ منحوًّا بها نحو الكسرة^(٣) فجعلَ الضمُّ
 مراعاةً للضمِّ المقدَّرِ ، والإشمامَ مراعاةً للكسرِ العارضِ .

وقوله في التسهيل : «وتُشَمُّ قبل المُشَمَّةِ»^(٤) مخالفٌ له ، وكذا قوله في شرحه : «وَمَنْ أَشَمَّ في
 نحو : اختير وانقيدَ لزمه الإشمامُ في الهمزة»^(٥) لأنّه جعلَ الإشمامَ تابعًا للإشمامِ .

ونقلَ أبو محمد^(٦) في اختصارِ الحجّةِ عن أبي عليٍّ بعدَ أن ذكَّرَ الإشمامَ في نحو : قيلَ وسيءٌ ،

(١) ينظر في ذلك : التكملة : ٢٠٣ ، وشرح التسهيل : ٤٦٤ / ٣ ، ٤٦٦ ، والتصريح بمضمون
 التوضيح : ٣٥٥ / ٥ .

(٢) في الأصل و(م) و(ح) : يا هند اغزي .

(٣) شرح اللامية : ٥٢-٥٣ .

(٤) ٢٠٣ .

(٥) ٤٦٦ / ٣ .

(٦) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، سبقت ترجمته ، وكتابه منتخب الحجّة في القراءات لأبي علي
 الفارسي .

وَقَوَى ذلك بالإشمام في المضاعفِ نحو: رَدَّ وَعَدَّ مع حُسْنِ استعمالِ الضَّمِّ فيه ما نُصِّهُ: «ومَّا يقوَّى ذلك أَنَّهُم قالوا: تَغْزِينَ فَأَلْزَمُوا الزَّايَ الإِشْمَامَ لِلضَّمَّةِ الأَصْلِيَّةِ لِيَنْفَصَلَ من باب ترمين في كُلِّ اللُّغَاتِ ، وزين من تغزين بمنزلة «قيل» فكما لزم^(١) هذا ، فكذلك يجب مثله في «قيل» وبابه لينفصل من الفعل الذي بني للفاعل كما انفصل «تغزين» بالإشمام من باب «ترمين» ، فإن قيل : هَلَّا لَزِمَ الإِشْمَامُ بِأَب «قيل» وأخواتها كما لَزِمَ باب «تغزين»؟
قيل : إنَّ الإِشْمَامَ في هذا لَمَّا لم يكن ضَمَّةً خالصةً ولا كسرةً محضةً ضَعَّفَتْ^(٢) في الابتداء لخروجها عمَّا عليه الحركات اللاحقة أوائل^(٣) الكلام المبتدأ بها فلم يلزمها إشمامٌ في كُلِّ اللُّغَاتِ .

ولمَّا كانت الزايُّ في تغزين في وسط الكلمة لزمها الإشمام .
وحكى سيويه أن أبا عمرو^(٤) أَخَذَ بالإِشْمَامِ للكسرة في نحو^(٥) ﴿يَا صَالِحُ اتِّنَّا﴾^(٦) في الدرج^(٧) .

ومَّا يَدُلُّ على أَنَّ هذا الإِشْمَامَ إِنَّمَا هو أَمَارَةٌ أَنَّ الفِعْلَ مَبْنِيٌّ للمفعولِ ، أَنَّكَ لو سَمِيتَ بـ«قيل ، وبيع» لَخَلَعْتَ الضَّمِيرَ [أ/٤٤] إِنْ كَانَ فِيهِ ، ولم يجز الإِشْمَامُ لِأَنَّهُ لا يَدُلُّ على بِنَاءٍ خصوصٍ لفاعلٍ ولا مفعولٍ إذ هو اسمٌ كزيد وعمرو ، ولزمته الكسرة^(٨) انتهى .
فهذا صريحٌ في لزومِ الإِشْمَامِ في الزائدِ .

وعليه فقول المصنِّفِ : (ونحو:اغزي ، بكسرِ مُشَمِّ الضَّمِّ قَدْ قُبِلَا) يحتملُ أن يكونَ الإِشْمَامُ

(١) في (م) لزموا .

(٢) في (ت) و(ط) ضوعفت .

(٣) (أوائل) ساقطة من (ح) .

(٤) هو زبان بن العلاء التميمي المازني البصري ، أخذ عن أبي إسحاق ، وهو أحد القراء السبعة ، كان عالماً بكلام العرب ، ولغاتها ، وغريبها ، توفي سنة ١٥٤هـ .

تنظر ترجمته في معرفة القراء الكبار : ٢٢٣/١ ، غاية النهاية : ٢٨٨/١ .

(٥) (في نحو) ساقط من (ت) و(ط) .

(٦) الأعراف : ٧٧ .

(٧) ينظر الكتاب : ٣٣٨/٤ .

(٨) لم أعر على كتاب أبي محمد في اختصار الحجة ، والكلام منقول أيضًا في إعراب القرآن لجلال الدين السيوطي : ٩٧/١ ، باب ما جاء في التنزيل من الإشمام والرَّوم .

في الهمزة تابعا له في الزاي كما في ظاهر التسهيل وشرحه .
ويحتمل ما قاله ابن المصنّف^(١) أن يكون مراعاة للكسر العارض .
والمصنّف لم يذكر إشماما في حركة الزاي لا بالجواز ولا بالوجوب .
وقد تقدّم ما في كلامه من الألغاز .
وما حكاه سيبويه^(٢) عن أبي عمرو ليس بمشهور عنه ، ولا مأخوذ به .
واعلم أنّ كسر الهمزة قبل الضمة الأصلية لغة قوم ، واعتدوا في ذلك بفصل الساكن^(٣) ،
ورأوه حاجزا^(٤) وذلك نحو : إضْبَعُ فَإِنَّهُ خَرُوجٌ من كسر إلى ضمٍّ ومثله (زَيْبُرُ الثوب)^(٥)
و(طَيْبُل) للداهية^(٦) ، وإذا كانت المضمومة متصلةً بساكن صحيح ، أو جارٍ مجراه فَإِنَّهُ يُجْرَكُ
وتسقطُ هي ويجوزُ تحريكه بالكسرة على أصلِ التّقاءِ السّاكنين ، وبالضمِّ مشاكلةً للثالث نحو
﴿قُلِ ادْعُوا﴾^(٧) ﴿أَوْ انْقُصْ﴾^(٨) ونحوهما .
وقوله : «مِنْ أَفْعَلَ الأَمْرُ أَفْعِلْ» المجرورُ يتعلّقُ بأعني . ويجوزُ أن يكونَ من صِفةِ الأمرِ
تقدّمَ عليه فانتصبَ على الحالِ .

و (أل) في الأمر : جنسية ، والهمز : يجوزُ رفعه بالابتداء .
وَضَمٌّ : مبنيٌّ للمفعول ويجوزُ نصبه بـ«ضَمٍّ» على أنه أمر .
ويوجد في بعضِ النُّسخِ (بِكْسِرٍ مُشَمِّمٍ) على الصّفةِ وفي بعضها (وَشَمِّمٍ) بالعطفِ .

(١) (ابن) ساقط من (ط) .

(٢) ينظر الكتاب : ٣٣٨/٤ .

(٣) حكاها ابن جني في المنصف : ٥٤/١ ، وعدّها من الشاذ ، وينظر شرح التسهيل : ٤٦٦/٣ .

(٤) في (ط) جائزا .

(٥) ينظر إصلاح المنطق : ١٤٧ .

(٦) ينظر الصحاح (ضبل) : ١٧٤٧/٥ .

(٧) الأعراف : ١٩٥ ، هود : ١٣ ، الإسراء : ١١٠ .

(٨) المزمّل : ٣ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ بِمَنِّهِ وَكْرَمِهِ] ^(١)

وَشَدَّ بِالْحَذْفِ: حُذِّدٌ وَمُرٌّ، وَكُلٌّ، وَفَشَا وَأَمْرٌ، وَمُسْتَنْدَرٌ تَمِيمٌ حُذِّدٌ وَكُلًّا

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التكلان : لا نِزَاعَ أَنَّ «أَمَرَ وَأَخَذَ وَأَكَلَ» مِمَّا اندرجت تحت قوله : (وَبِهِمُزِ الْوَصْلِ مُنْكَسِرًا) إِلَى آخِرِهِ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : أَمَرَ ، وَأُوْخِذُ ، وَأُوْكُلُ ، لَكِنَّهُ مَرْفُوضٌ ؛ اسْتِغْنَاءً بِحُذِّدٌ وَكُلٌّ وَمُرٌّ .

وقوله : «وَشَدَّ» مُرَادُهُ أَنَّهُ شَادٌّ فِي الْقِيَاسِ لَا فِي الِاسْتِعْمَالِ إِذْ هُوَ الشَّائِعُ فِيهِ ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ ثِقَلُ الِهْمَزِ مَعَ كَثْرَةِ (مُرٌّ وَأَخَوِيهِ) وَلَائِذَا لَوْ لَمْ تُحْدَفْ لِاجْتِمَاعِ هَمْزَتَانِ فَتَعَلَّ الثَّانِيَةَ بِالْبَدَلِ .
وَلَمَّا رَأَوْا تَغْيِيرَهَا لَا مَحِيدَ عَنْهُ غَيَّرُوهَا بِالْحَذْفِ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ ^(٢) .

وقد جاءت على الأصلِ شذوذًا فيقالُ أُوْمُرٌ ، أُوْخِذُ ، أُوْكُلُ ، وهو المرادُ بقوله : «وَمُسْتَنْدَرٌ تَمِيمٌ حُذِّدٌ وَكُلًّا» وَإِذَا دَخَلَتْ وَأُو الْعَطْفِ عَلَى (مُرٌّ) فَإِنَّ الرَّدَّ فِيهَا فَاشٍ نَحْوُ ﴿وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ ^(٣) وَ(وَأَخِذُوا وَأَكُلُوا) شَادَّانِ .

وقوله في التسهيل : عاطفًا على ما تلزم فيه همزة الوصل : «ومن الثلاثيِّ الساكنِ ثاني مضارعه لفظًا عند حذف أوله» ^(٤) أَخْرَجَ بِقَوْلِهِ السَّاكِنِ ثَانِي مَضَارِعِهِ ^(٥) [مُتَحَرِّكًا] ^(٦) نَحْوَ يَعِدُ وَيَرِدُ وَيَزِنُ فَإِنَّكَ لَا تَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى هَمْزَةٍ ، وَبِقَوْلِهِ (لِظَنًّا) مَا حُرِّكَ ثَانِيهِ لِفِظًا وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا تَقْدِيرًا ك: يَقُومُ وَيَبِيعُ وَيَرُدُّ وَيُودُّ وَيَرَى وَيَسْأَلُ فَلَوْ لَمْ يَقِيْدَهُ [بِالْعَطْفِ] ^(٧) بِاللِّفْظِ لَتُوهِمَ انْدِرَاجُ السَّاكِنِ ثَانِيهِ تَقْدِيرًا ، وَإِنْ حُرِّكَ لِفِظًا .

(١) زيادة في (م) .

(٢) ينظر في ذلك : الكتاب : ٢٦٦/١ ، المقتضب : ٩٥-٩٧/٢ ، شرح التصريف للثمانيني : ٣٩٣ ، شرح المفصل : ١١٥/٩ ، الممتع : ٦١٩/٢ ، شرح الشافية : ٥٠/٣ ، شرح مختصر التصريف العزبي : ١٧٣-١٧٥ .

(٣) طه : ١٣٢ .

(٤) ٢٠٣ .

(٥) من قوله (لفظًا عند إلى قوله ثاني مضارعه) ساقط من (ط) .

(٦) زيادة من (م) .

(٧) (بالعطف) زيادة من النسخ الأخرى .

[ب/٤٤] وأما نحو: اسَلَّ وافِرَّ واعْصَّ ، فشُدُوذٌ^(١) ؛ ووجهه عدم الاعتداد بالعارض^(٢) .
 وقوله^(٣) : « عند حذف أوله » قال المصنّف وغيره : « إنّه خرَجَ به خُذٌ وكُلٌّ ومُرٌّ ، وكان
 حقّها أن يُقالَ فيها أُؤخذُ وأُوكَلُ وأُؤمرُ كما يُقالُ في الأمر من : أئثرَ الحديثُ ، وأجرَ الأجير :
 أُؤثرَ وأُؤجر »^(٤) انتهى .

ووجهُ الخروجِ أنّ هذه لم يُسكَّنْ ثاني مضارعها عند الحذفِ ، بل صَحِبَ حرفُ المضارعةِ في
 الحذفِ ؛ ولا يخفى ما في هذا من سوءِ التعليمِ ، إذ فيه إحالةٌ على جهالةٍ إلا أن يُقالَ : إنّ شهرةَ
 الأمرِ من الثلاثةِ بالحذفِ في الفاءِ يُجرِّجُ من الجهالةِ ؛ وفيه بُعدٌ .
 والذي يظهرُ في شرحِ هذا الضابطِ أن يكونَ أخرجَ بالسّاكِنِ كُلِّ ما تحرَّك^(٥) ثاني مضارعه ،
 سواء كانت حركته عارضةً كـ(بيع) أو أصليةً كـ(يعد) .

وكونه ثانيًا نظرًا إلى الصورة واللفظِ ، ولذلك صحَّ أن يكونَ «لفظًا» معمولَ الثاني أي ثانيه
 لفظًا أعمُّ من أن يكونَ لفظًا فقط ، أو لفظًا وتقديرًا ، وعند حذفِ أوّله معمولَ المحذوفِ ،
 أي : ويفعلُ ذلك أو تدخُلُ عليه همزةُ الوصلِ عند حذفِ أوّله ، وهو حرفُ المضارعةِ ، وممّا
 يجبُ تعرُّفه أنّ الأمرَ متعلِّقُهُ المستقبَلُ ، وإنّ ما ظاهرُهُ الأمرُ بالحاصلِ ، لا بُدَّ من تأويله .
 ولنختِمَ هذا الفصلَ بمسألةٍ لبعضِ شيوخنا الأئمة^(٦) الأكبرِ سألَ عنها بعضُ شيوخنا من
 الأئمةِ الذين حازوا قصبَ السَّبَقِ في عصرِهِم ، وبرزوا حفظًا وتحصيلًا على الأفاضلِ الأخايِرِ
 عَفَرَ اللهُ لجميعِهِم ، وتغمَّدَهُم بِرحمتهِ ، وألحقَهُم بأهلِ الرُّتبِ العليّةِ ، الفائزينِ برضوانِهِ
 وجنتِهِ ، وجمعنا معهم في المقرِّ الأسنَى ، وأنالنا وإياهم نَجاةً وعافيةً وأمنا بمنّهِ وطولِهِ آمين

(١) ينظر في ذلك المقتضب : ٣٨٩ / ١ ، والمنصف : ٧٠ / ١ ، وشرح التسهيل : ٤٦٦ / ٣ ، وشرح
 الشافية : ٤٢ / ٣ - ٤٣ .

(٢) وذلك لأنّ فتح السين عارضة منقولة من الهمزة المحذوفة التي هي عين الكلمة ، وكسر فاء افر
 عارضة منقولة من الراء المدغمة ، وضمة عين اعرض عارضة منقولة من الضاد المدغمة . ينظر شرح
 أطفيش : ١٦٦ / ٣ .

(٣) قول ابن مالك في التسهيل : ٢٠٣ .

(٤) ينظر شرح التسهيل : ٤٦٥ / ٣ .

(٥) في (ت) و(ت) و(ح) حرك .

(٦) (الأئمة) ساقط من (ت) و(ط) .

بجاه المصطفى صلى الله عليه وسلم الشفيح المطاع الأمين .

وَنَصُّ السُّؤَالِ قَوْلَ النُّحَاةِ : الأَمْرُ لِلأَسْتِقْبَالِ^(١) قِيلَ : ما المانع أن يكون للحال إن قِيدَ بِ(الآن) وما في معناها ، كما قيل في المبهمة أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ لِلحَالِ بِ(الآن) وما في معناها ، ولا يُحْلَصُ في هذا الأَمْرِ مُسْتَقْبَلٌ بِالوَضْعِ فَإِنَّ المَبْهَمَ مَبْهَمٌ بِالوَضْعِ أَيضًا ، ولا يُقَالُ زَمَنَ الحَالِ يَضِيقُ عَن ذلك فَإِنَّا نَقُولُ : الحَالُ المِتَكَلِّمُ فِيهِ عِنْدَ النُّحَاةِ أَوْسَعُ مِنْ ذلك نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ ، وأَدَلَّتْهُم تَدُلُّ عَلَى ذلك مِنْ قَوْلِهِمْ فِي إِثْبَاتِ زَمَنِ الحَالِ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٢) وَقَوْلُهُ^(٣) :

وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ

إلى آخره ، فالقائل (قَمُ الآن) قد يريدُ به الزمَنَ المِتصِلَ بِأَمْرِهِ عَلَى ما ذَكَرناهُ مِنَ الاتساعِ وَمِنْ هُنالكِ رُدُّ عَلَى الزَّجَّاجِ فِي جَعْلِهِ المَبْهَمَ مُسْتَقْبَلًا^(٤) مُسْتَدِلًّا عَلَى ذلك بِقَصْرِهِ فلا يَتَسَعُ بِالنظَرِ لِلْفِعْلِ إِلَّا بِقَدْرِ ما يُنطَقُ بِحُرُوفِ الفِعْلِ ، أو بِالْبَعْضِ ، ثُمَّ يَصِيرُ ما ضِيًّا فْقِيلَ لَهُ^(٥) : ليس زمانُ الحَالِ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ كـ(الآن) الفاصِلِ بَيْنَ الماضِي والمُسْتَقْبَلِ ، وإِنَّمَا هُوَ لِلماضِي غَيْرِ المُنقَطِعِ فَهُوَ إِذَا مُتَّسِعٌ لِلنُّطْقِ بِالْفِعْلِ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَّا كانَ دَلِيلُهُمْ عَلَى زَمَانِ الحَالِ وَإِثْبَاتِهِ مَنْصُوبًا

(١) ينظر في ذلك : التسهيل : ٤ ، وشرح التسهيل : ١٧-١٨ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٢٤٥-٢٤٨ .

(٢) مريم : ٦٤ ، قال أبو البقاء العكبري : «وقالوا : أراد الأزمنة الثلاثة» اللباب : ١٤ / ٢ ، وقال الإمام الرازي في هذه الآية في التفسير الكبير : ٤٨٩ / ١٠ : «أي هو المدبر لنا في كل أوقات الماضي والمستقبل وما بينهما» .

(٣) هذا صدر بيت لزهير بن أبي سلمى ، وعجزه : *ولكنني من علم ما في غد عم* .

والبيت ورد منسوباً له في اللباب في علل البناء والإعراب : ١٤ / ٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٢٩ / ١ ، وبلا نسبة في شرح الجزولية للأبدي : ٢٤٧ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢١٩ / ١ .

والشاهد فيه : «والأمس قبله» حيث كنى باليوم عمًا هو فيه ، وكنى بالأمس عمًا مضى ، والأفعال كنايةات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن .

(٤) مذهب الزجاج أن المضارع مستقبل ، وأنكر أن يكون للحال وهو مذهب الكوفيين .

ينظر رأيه في شرح الجزولية : ٢٤٥ ، والتذليل والتكميل : ٨١ / ١ .

(٥) ينظر الرد عليه في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٢٨ / ١ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٢٤٦ ، والتذليل والتكميل : ٨٢ / ١ .

في غير محلِّه صرَّحَ به المزياتي^(١) وغيره .

وإذا كان زمان^(٢) الحال متَّسِعًا للصيغة ، وما قُيِّدَت به مثلاً كان محلُّ إيقاعِ الفعلِ الزَّمنِ الآتي المتصلِّ بصيغةِ الطلبِ وهو معنى الفورية عند من قال بها ، حتى إنَّ القاضي أبا بكر^(٣) حرَّرَ زَمَنَ [٤٥/أ] الطَّلَبِ بأنَّ جَعَلَ الصيغةَ لها زمنَ النطقِ ، ثُمَّ زَمَنَ التَّدْبِيرِ ، ثم زمنَ الامتثالِ ، ورأى الأمرَ لا تتمُّ حَقِيقَتُهُ إِلَّا بِذَلِكَ ، ولا يقال مع إنَّ للأمر خروجًا عن الحالِ على ما ذكرناه .

وكيفَ الحالُ إن قيلَ في الأفعالِ : إنَّ قَسَمَتَهَا ثُنَائِيَّةٌ ، وإنَّ الأمرَ منقطعٌ من المضارع؟ وهو مذهبُ الكوفيين .

فأينَ فضلُهُ المميِّزُ له؟

وقولٌ من قالَ : الحالُ حَقِيقِيٌّ ومجازيٌّ وصرَّفَ الحَقِيقِيَّ إلى (الآن) الفاصلِ بينَ الماضي والمستقبلِ ، والمجازيُّ : ما اتَّسَعَ فيه اللغة على ما اتَّسَعَ .

فكيفَ يُدعى فيه مثل هذا؟

وإذا كانوا يُقَرِّبُونَ المستقبلَ للحالِ على حدِّ قوله^(٤)

فإِنِّي لَسْتُ خَاذِلِكُمْ وَلَكِن سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ إِنَاهَا

(١) هو أبو القاسم عبدالرحيم بن جعفر المزياتي من أهل تلمسان ، كان فقيهاً حافظاً للرأي ، فقيه أستاذ مقرئ ، له شرح على كتاب الجمل ، توفي سنة ٦٦٥ هـ .

تنظر ترجمته في التكملة لكتاب الصلة لأبي عبدالله القضاعي : ٦٢ / ٣ .

(٢) (زمان) ساقط من (ط) .

(٣) هو القاضي أبوبكر بن العربي محمد بن عبدالله بن محمد الأشبيلي ، أخذ جملة من الفنون حتى أتقن الفقه والأصول واتسع في الرواية ، وأتقن مسائل الخلاف والكلام . من تصانيفه : أحكام القرآن والإنصاف في مسائل الخلاف والعواصم من القواصم ، توفي سنة : ٥٤٣ هـ .

تنظر ترجمته في : شذرات الذهب : ١٤١ / ٤ ، وهديّة العارفين : ٩٠ / ٢ .

(٤) البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله . وهو بلا نسبة في رصف المباني : ٣٩٧ ، والجنى الداني : ٥٩ ، وشرح الجزولية للآبدي : ٢٤٧ ، والتذليل والتكميل : ٨٢ / ١ .

والشاهد فيه قوله : «سأسعى الآن» حيث أريد بالسين التقريب ، ولم يرد به (الآن) الزمن الحاضر حقيقة .

والماضي أيضاً في قوله الحق ﴿الآن جئت بالحق﴾^(١) و﴿الآن حصحص الحق﴾^(٢) فكيف يُمنع الأمر؟

وقالوا يخرج المضارع للحال والإنشاء في قولك : (أقسم بالله لأضربن زيداً) وباب الأمر مثله . انتهى السؤال والإيراد .

ونصّ الجواب : بعد الحمد لله أمّا بعد ، تبيّن مرادكم بالحال ، وما استدللتم [به]^(٣) عليه من القواعد [والمحال]^(٤) فالنزاع فيه يكاد أن يكون عين المحال وإلى ما مهدّموه من هذه الدقيقة أشار الحاجبي^(٥) في مسألة اشتراط^(٦) بقاء المعنى^(٧) في كون المشتق حقيقةً ، في قوله في جواب «قالوا : يتعدّر في مثل «متكلم» و«مخبر»^(٨) .

«أجيب بأن اللغة لم تُبن على المشاحة في مثله ، بدليل صحة فعل الحال»^(٩) إلى آخر ما قرّر من ملح الاستدلال على هذا القانون الجليّ إبرازُهُ في صورة الدليل العقليّ ، فيقال : الأمر إنشأء كما أشار إليه ابن الحاجب ، والجماعةُ خلافُ ظاهرِ كلامِ ابن مالك في أماكن من تسهيله .

والإنشاء : إيقاعُ معنى بلفظٍ يُقارنُهُ في الوجود كما حدّده به في شرح التسهيل^(١٠) فالأمر «إيقاعُ معنى بلفظٍ يُقارنُهُ في الوجود» .

وهذه تستلزم الأمر لفظ فعل يُقارن معناه في الوجود ، وكُلُّ لفظٍ فعِلٍ كذلك ، فهو حالٌ عند النحاة ، فالأمر حالٌ عند النحاة وهو المطلوبُ إلا أن هذا كالتشكُّ

(١) البقرة : ٧١ .

(٢) يوسف : ٥١ .

(٣) زيادة من (ت) و(ط) .

(٤) زيادة من (ت) و(ط) .

(٥) ينظر بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدين أبو الثناء محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني : ٢٤٤ / ١ .

(٦) اشتراط ساقط من (ح) .

(٧) في (م) : المضي .

(٨) ينظر بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب : ٢٤٩ / ١ .

(٩) المرجع السابق : ٢٥٠ / ١ .

(١٠) ٣٠ / ١ .

عليهم ، فهو خلفٌ مما تقرَّرَ من تقسيمِ الأفعالِ لديهم ، ويكونُ على ما اعتبرتوه بُرْهانًا جليًّا ، ومن ثمَّ كان النِّزاعُ بينكم لفظيًّا .

انتهى الجوابُ وأنتَ خبيرٌ بما في السُّؤالِ والجوابِ من مباحثِ يطولُ الكلامُ لتتبُّعها ، وتكفيكِ واحدةٌ تحلُّ العَقْدَ ، وتشفي الصدورَ ، وتحمي جَمي الأئمَّةِ وحوزتهم ، ويسطعُ لبرهانها من فتح الله^(١) ، الفَتَّاحِ العليمِ نورٌ وذلك أن مُراد الأئمَّةِ بكونِ الأمرِ مستقبلاً إنّما هو بحسبِ متعلقه ، وما يطلب به لأنَّ المطلوب به تحصيلُ [ما لم يحصل ولا يتماهى ذولبُّ بالبديهة أنّه غيرٌ واقعٍ لأنَّ تحصيلَ الحاصلِ]^(٢) مركوزةٌ إحالته في النحائرِ والطبائعِ ، ولو كان كلامهم في الصيغةِ الدالّةِ على الطلبِ ما توقَّفَ أحدٌ منهم في كونها إنشَاءً فلا غروٌ ولا نكيرٌ ولا عجبٌ ، وكان (قام زيدٌ) حالاً وإنشَاءً لانطباق حدِّ^(٣) الإنشاءِ عليه ، لأنَّ الإخبارَ معنًى وهو الحُكْمُ على زيدٍ بالقيامِ في الماضي وقع بلفظٍ قارنُهُ في الوجودِ ، وكذلك القولُ في المبهمِ ، وفي قولك : (زيدٌ قائمٌ) . فإنَّكَ أوقعتَ الإخبارَ عن زيدٍ بالقيامِ حالة التَّكَلُّمِ [ب/٤٥] ومتعلقة مع ذلك قابلٌ للحالِ والمضي والاستقبالِ (زيدٌ قائمٌ الآن أو أمس أو غداً) .

وما أبرزه المجيبُ في صورة الدليلِ العقليِّ ليس محلَّ النِّزاعِ لأنَّه كلامٌ كما قلناه في صيغةِ «أفعلٌ» ، وما اقتضتُه من الطَّلَبِ لا^(٤) في متعلقها الذي [أراد أن]^(٥) يستدلُّ عليه ، وإذا حصَّلتَ هذا عَلِمْتَ أنَّ مَثَرَ الغَلَطِ عِنْدَ السَّائِلِ أيضًا في أكثرِ ما أورده التباسِ الصيغةِ بالمتعلقِ ، وظهرَ لك أنَّ جديداً ما أبداه مستنداً يعودُ عند التَّأمُّلِ كالحلقِ .

والله يَحْشُرُنَا وإيَّاهُمْ في زمرةِ العلماءِ العالمينِ آمين بعناية من أنزلت عليه سورة العلقِ [والفلق]^(٦) .

(١) (الله) ساقط من (م) .

(٢) الزيادة من النسخ الأخرى .

(٣) (حد) ساقط من (ط) .

(٤) (لا) ساقط من (م) .

(٥) زيادة من (ت) و(ط) .

(٦) زيادة من (ت) .

[الباب الثالث]

ثم قال رحمه الله [ورضي الله تعالى عنه بمنه وكرمه]^(١)

باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين^(٢)

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التُّكلان : مُرادُهُ باسمِ الفاعلِ : الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على فاعلٍ أَعَمٍّ من أن تكونَ اسمَ فاعلٍ في الاصطلاح أو صفةً مُشَبَّهَةً أو غيرَ مُشَبَّهَةٍ^(٣) ك: فَعَّالٌ .
وحُدُّهُ اصطلاحًا : الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على فاعلٍ جارِيَةٍ في التذكيرِ والتأنيثِ على المضارعِ من أفعالِها لمعناه أو معنى الماضي^(٤) .

فالصِّفَةُ : جنسٌ يشملُ اسمَ الفاعلِ ، واسمَ المفعولِ ، والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ ، وغيرَهما وأمثلةَ المُبالِغَةِ .

والدَّالَّةُ على فاعلٍ : مُخْرِجٌ لاسمِ المفعولِ وما أدَّى معناه ك: ضَرَبَ الأَمِيرُ ونَسَجَ^(٥) اليمين .

وجارِيَةٌ في التذكيرِ والتأنيثِ على المضارعِ من أفعالِها : مُخْرِجٌ لما جرى في التذكيرِ فقط ك: أَفْعَلَ فَعَلَاءً ، نحو أَهَيْفٌ وَهَيْفَاءٌ وَأَسْمَرٌ وَسَمْرَاءٌ .

فإنَّ أَهَيْفَ وَأَسْمَرَ إِنَّمَا جَرِيَا في التذكيرِ لا في التأنيثِ .

ومعنى الجريانِ على المضارعِ : أي في حركاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ ، وَعَدَدِ حُرُوفِهِ^(٦) .

وعلى المضارعِ من أفعالِها : يُخْرِجُ ما جرى على الماضي ك: أَشَرَ وَبَطَرَ وَفَرَحَ .

(١) زيادة من (ط ، م) .

(٢) هذا باب بلا فصول .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن الفخار : ٤٥٠ / ٢ .

(٤) ينظر التسهيل : ١٣٦ ، وشرح التسهيل : ٧٠ / ٣ .

(٥) في (م) : نفع .

(٦) ينظر في ذلك شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٥٠ / ١ ، والبسط في شرح جمل الزجاجي لابن

أبي الربيع : ٩٩٧ / ١ ، وشرح الجمل لابن الفخار : ٤٥٠ / ٢ .

وما لم يجِر عليه : كـ «سَهْلٌ وكَرِيمٌ» .
ولمعناه أو معنى الماضي : مُخْرَجٌ لنحو : طَاهِرُ القلب ، وشَاحِطُ الدَّارِ ، فَإِنَّهُ للحال
الحَاضِرَةِ .

وهذا إذا قلنا : إِنَّ المِضَارِعَ مَبْهُمٌ بِالوَضْعِ أو مُسْتَقْبَلٌ ؛ وَأَمَّا إِذَا بَنَيْنَا^(١) عَلَى أَنَّهُ لِلْحَالِ فَلَا
يُخْرَجُ مِنَ الصِّفَةِ مَا وَازَنَ [المِضَارِعَ]^(٢) .

(١) في (ط) بينا .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ :

كوزنِ فاعِلٍ اسمِ فاعِلٍ جُعِلَا مِنْ الثَّلَاثِي الَّذِي مَا وَزْنُهُ فَعَلَا

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التُّكلان : يُصاغُ من الثَّلَاثِي صحيحًا كان أو معتلًا أو غير ذلك وصفٌ على فاعِلٍ بشرط ألا يكون فِعْلُهُ على «فَعَلَّ» بالضَّم وهو المعنِيُّ بقوله «الذي ما وزنه فَعَلَا» ، وما : نافيةٌ إلا أَنَّهُ مقيسٌ في فَعَلَّ بالفتح مطلقًا ، ومُخْتَلَفٌ في اِقْتِيَّاسِهِ^(١) في فَعَلَّ بالكسر إذا كان متعدِّيًا ك: عَلِمَ^(٢) وقليلٌ^(٣) جدًّا في اللازم منه ك: سَلِمَ فهو سالمٌ .

وأطلق المصنِّفُ في «فَعَلَّ» بالكسر وكلامُهُ بَعْدُ يقيِّدُهُ فَإِنَّهُ سيذكر «فَعَلَّ» اللازم .

وقوله : (كوزنِ فاعِلٍ اسمِ فاعِلٍ) يحتمل أن يريد باسم فاعِلِ المصطلح ، وذلك لأنَّ كُلاً وصفٍ دلَّ على فاعِلٍ من الثَّلَاثِي ، وكان على زِنَةِ (فاعِلٍ) فهو اسم فاعِلٍ ، إلا أَنَّهُ قد يجري مجرى الصفة ك: ضامِرِ الكُشْح ، إلا أَنَّهُ لو أرادَ هذا لم يحتجْ إلى إخراجِ «فَعَلَّ» فإنَّ صَوغَ اسمِ الفاعِلِ [أ/٤٦] منه على فاعِلٍ صحيحٍ وسيأتي -إن شاء الله تعالى- ويحتملُ ما هو أعمُّ من اسمِ الفاعِلِ ، وإِنَّمَا المرادُ أنَّ الوصفَ الدَّالَّ على فاعِلٍ يُصاغُ من الثَّلَاثِي الَّذِي ليس بمضمومِ العينِ على فاعِلٍ وهذا أظهرٌ لإخراجهِ «فَعَلَّ» بالضَّم .

واختَرَزَ بالثَّلَاثِيٍّ من غيره لأنَّ حكمَهُ سيذكرُهُ .

وخَفَّفَ ياءَ الثَّلَاثِيِّ ضُرُورَةً ثُمَّ حَذَفَ الياءَ الباقيةَ لِالتقاءِ السَّاكِنِينَ ، ويحتملُ أن يكون حَذَفَ ياءَ النَّسَبِ أَوْلًا .

ويجوزُ أن تكونَ الثَّلَاثِ الأولى مفتوحةً على حَذَفِ مضافٍ ، أي من ذِي الثَّلَاثِ والمرادُ : الفَعْلُ ، وهو بعيدٌ جدًّا .

(١) في (م) : قياسه .

(٢) ينظر المقتضب : ١١٣/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٤٤٠ ، وشرح العطار : ٣٨٨/٢ .

(٣) قياس اسم الفاعِلِ من (فَعَلَّ) اللازم أن يأتي على (فَعَلَّ) نحو (تَعَبَ فهو تَعِبَ) ، أو على (أَفَعَلَ) في

الألوان والخلق نحو : أخضر وأعور ، أو على (فَعَلان) نحو (عَطَشَ فهو عطشان) .

ينظر في ذلك : نزهة الطرف للميداني : ١٩٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٤٤٠-٤٤١ ، والتصريح

بمضمون التوضيح : ٣٢٩/٣ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ بِمَنِّهِ وَكْرَمِهِ] (١)

وَمِنْهُ صِيغَ كَسَهْلٍ وَالظَّرِيفِ [وَقَدْ] (٢) يَكُونُ أَفْعَلَ أَوْ فَعَالًا أَوْ فَعَلًا
وَكَالْفُرَاتِ وَعِفْرِ ، وَالْحُصُورِ ، وَعُغْمٍ رِ ، عَاقِرٍ ، جُنْبٍ ، وَمُشَبِّهًا ثَمَلًا

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ ، ضَمِيرٌ (وَمِنْهُ) يَعُودُ عَلَى «فَعَلَ» الَّذِي يَلِيهِ ، أَيِ
وَصِيغٍ مِنْ «فَعَلَ» عَلَى «فَعَلَ» ك: سَهْلٌ فَهُوَ سَهْلٌ ، وَعَلَى فَعِيلٍ ك: ظَرْفٌ فَهُوَ ظَرْفٌ .

و(فَعِيلٍ) فِيهِ مَقْيِسٌ قَالَ الْمَصْنُفُ (٣) «وَمِنْ اسْتَعْمَلَ الْقِيَاسَ فِيهِمَا لِعَدَمِ السَّمَاعِ فَهُوَ
مَصِيبٌ» وَانظُرْهُ مَعَ مَا لَابَنُهُ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ (٤) .

وَالَّذِي قَالَ غَيْرَهُمَا : إِنَّ الَّذِي يَنْقَاسُ فِي «فَعَلَ» (فَعِيلٌ) دُونَ (فَعَلَ) (٥) .

وَقَوْلُهُ : (وَقَدْ يَكُونُ أَفْعَلٌ... إِلَى آخِرِهِ) أَيِ إِنَّهُ يَأْتِي قَلِيلًا (٦) عَلَى :

- أَفْعَلٌ نَحْوُ : خَرَقَ الرَّجُلُ فَهُوَ أَخْرَقَ ، أَيِ : حَمَقَ ، وَشَنَّعَ فَهُوَ أَشْنَعُ (٧) .

- وَمِثَالُ فَعَالٍ (٨) : جَبَنَ الرَّجُلُ فَهُوَ جَبَانٌ ، وَحَصَّنَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ حَصَانٌ (٩) .

- وَمِثَالُ فَعَلٍ : بَطَّلَ فَهُوَ بَطَلٌ ، وَحَسَّنَ فَهُوَ حَسَنٌ .

وَلَوْ قَالَ الْمَصْنُفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

(١) زِيَادَةٌ مِنْ (م) .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ (ت ، ط ، ح ، م) .

(٣) يَنْظُرْ شَرْحَ لِتَسْهِيلٍ : ٤٣٧ / ٣ .

(٤) شَرْحَ التَّسْهِيلِ : ٤٣٧ / ٣ ، وَشَرْحَ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّازِمِ : ٤٤١ ، وَارْتِشَافَ الضَّرْبِ : ٥١١ / ٢ .

(٥) يَنْظُرْ شَرْحَ اللَّامِيَةِ لِلْبُرْمَاوِيِّ : ٤٣٩ ، وَشَرْحَ أَطْفِيشٍ : ١٩٩ / ٣ ، وَشَرْحَ الْعَطَارِ : ٣٨٩ / ٢ .

(٦) أَيِ مَسْمُوعَةٌ لَا مَقْيِسَةَ . يَنْظُرْ فِي ذَلِكَ : التَّصْرِيحُ بِمَضْمُونِ التَّوَضِيحِ : ٣٣١ / ٣ .

(٧) يُقَالُ : شَنَّعَ الْأَمْرَ أَوْ الشَّيْءَ شَنَّاعَةً أَيِ : قَبِحَ . يَنْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ (شَنَّعَ) : ١٨٦ / ٨ .

(٨) يَنْظُرْ الْكِتَابَ : ٣٦ / ٤ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٤٢٧ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ بِمَضْمُونِ التَّوَضِيحِ :

٣٣١ / ٣ .

(٩) يُقَالُ : امْرَأَةٌ حَصَانٌ : عَفِيفَةٌ بَيْنَةَ الْحَصَانَةِ . يَنْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ (حَصَنَ) : ١٢٠ / ١٣ .

يكون^(١) أَحْمَقُّ أو جَبَانًا أو بَطْلًاوقد

- لكان أحسن ، إلا أن يُقال لعلهُ خاف لأجل ما وصفهُ به من القِلَّة أن يُتوهَّمُ خُصُوصُ الأمثلة .
- ومثال فُعَال^(٢) : فَرَّتَ المَاءُ فهو فُرَاتٌ ، وذلك أَعَدَبُ عذوبَةً وأطيبُها .
- ويأتي على فِعْلٍ^(٣) بكسر الفاء وسكون العين ك: عفر : وهو الرجل الخبيث الداهي والمرأة عَفْرَةٌ .
- [قال]^(٤) أبو عبيدة^(٥) : العفريتُ من كُلِّ شيءٍ : المبالغُ . [يقال]^(٦) : فلان عفريتٌ نفريت ، وعفريَّةٌ نفريَّةٌ^(٧) .
- وفي الحديث : «إنَّ الله يُغضُّ العفريَّة النَّفريَّة الذي لا يُرزأُ في أهلٍ ، ولا مالٍ»^(٨) .
- العفريَّة : المصحَّحُ ، والنفريَّةُ إِتِّباعٌ^(٩) .
- ويأتي على «فَعُولٍ»^(١٠) ك: عَزَزَتِ^(١١) النَّاقَةُ فهي عَزُوزٌ ، وحَصُرَتِ فهي حَصُورٌ : ضاقَ إحليلُها : وهو مجرى لبنها فيها^(١٢) .
- وقيلَ : عَزَّتْ^(١٣) : ضاقَ مخرجُ بولها . عَزَّتْ^(١) عَزُوزًا وعَزَازًا وأعزَّتْ .

- (١) (وقد يكون) ساقط من (ح) .
- (٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤٢٧ / ٢ ، وشرح التسهيل : ٤٣٧ / ٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٣١ / ٣ .
- (٣) ينظر ارتشاف الضرب : ٥١١ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٣١ / ٣ .
- (٤) زيادة يقتضيها السياق .
- (٥) هو معمر بن المنثى التيمي البصري ، اللغوي ، الحافظ ، النحوي ، من أئمة العلم بالأدب ، من تصانيفه : مجاز القرآن ، وإعراب القرآن ، توفي سنة ٢٠٩ هـ .
- تنظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : ٤٨٣ / ٦ ، وبغية الوعاة : ٢٩٤ - ٢٩٥ .
- (٦) زيادة يقتضيها السياق .
- (٧) ينظر الصحاح (عفر) : ٧٥٢ / ٢ .
- (٨) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢٦٢ / ٣ ، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة : ١٧٥ / ٦ (ضعيف) .
- (٩) ينظر الصحاح (عفر) : ٧٥٢ / ٢ .
- (١٠) ينظر شرح التسهيل : ٤٣٨ / ٣ ، وارتشاف الضرب : ٥١١ / ٢ .
- (١١) في (م) : عززت .
- (١٢) ينظر لسان العرب (عزز) : ٣٧٧ / ٥ .
- (١٣) في (ت ، ط) : عَزَّتْ .

- وعلى فُعِلَ^(٢) ك: صَلَبَ المكانُ فهو صَلْبٌ^(٣) ومثله: غَمَرَ الرَّجُلُ فهو غُمِرَ : لم يجرب الأمور^(٤) .

- وعلى فاعل^(٥) ك: عَقَرَتِ المرأةُ فهي عَاقِرٌ : لم تَحْمِلْ ، ورُبَّما قيل : عَقَرَ الرَّجُلُ فهو عَاقِرٌ^(٦) .

ويحتمل أن يكون هذا مما استغني فيه بفاعلٍ عن فَعِيلٍ لَأَنَّهُ يُقالُ عَقَرَ بالفتح أيضًا . ويقال فَعَلَ بالكسر فهو مَثَلٌ^(٧) .

- وعلى (فُعِلَ)^(٨) ك: جُنِبَ وقيل : إِنَّهُ من أَجَنَبَ .

وقوله (مُشَبِّهًا ثَمَلًا) الصَّوَابُ : نَصَبُهُ عَطْفًا على مَحَلِّ كالفُرَاتِ ، أو على الكافِ ، أو على «أَفْعَلٌ» وما عطف عليه^(٩) ، ويقع في السُّنْخِ بالكسر^(١٠) [٤٦/ب] وهو بعيدٌ جدًا .

ثَمَلَ الرَّجُلُ فهو ثَمِلٌ : سَكِرَ أو^(١١) قَارَبَ السُّكْرَ ، والمشهورُ فيه ثَمَلَ بالكسر ، وَثَمَلَ السَّيْفُ : بَعَدَ عَهْدُهُ بالصَّقْلِ ، وَثَمَلَ الشَّيْءُ [ثَمَلًا]^(١٢) : خالطه بفتح العين فيهما^(١٣) .

=

(١) ساقطة من (م) .

(٢) ينظر شرح التسهيل : ٤٣٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ٥١١/٢ .

(٣) الصلب من الأرض : المكان الغليظ المنقاد . ينظر الصحاح (صلب) : ١٦٣/١ .

(٤) ينظر لسان العرب (غمر) : ٣١/٥ .

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤٢٧/٢ ، وارتشاف الضرب : ٥١١/٢ .

(٦) ينظر الكتاب : ٤٨/٤ .

(٧) ينظر المثلث ذو المعنى الواحد للبعلي : ١٢٤ ، والمثلث للبليوسي : ٣٥٠/٢ .

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤٢٧/٢ ، وارتشاف الضرب : ٥١١/٢ ، والتصريح بمضمون

التوضيح : ٣٣١/٣ .

(٩) كلها معطوفات على خبر يكون .

(١٠) على تقدير كمشبه ثمل .

(١١) (سكر أو) ساقطة من (م) .

(١٢) زيادة من (ت ، ح ، ط) .

(١٣) ينظر (ثمل) في الصحاح : ١٦٤٩/٤ ، ولسان العرب : ٩٢/١١ ، والأفعال لابن القوطية :

٢٨٥ ، وابن القطاع : ١٣٦/١ .

- ومثله نَدَسٌ^(١) فهو نَدِسٌ : إذا كان عالماً بالأخبار مدققاً للنظر في الأمور .
 وَفَطْنٌ فهو فَطِنٌ ، والمشهور فيهما فَعَلَ بالكسر . ويقال فَطَنَ بالفتح أيضاً^(٢) ، ولعلَّ هذه
 كُلُّها من باب الاستغناء^(٣) .
 ومُثَلُّ أيضاً : بـ: حَصِفَ فهو حَصِيفٌ : إذا رَزَنَ عقلُهُ ، والمشهورُ فيه حَصِيفٌ^(٤) .
 واعلم أنَّه قد شَدَّ فيه أيضاً فاعل قالوا : فَرَّهَ فهو فَارِهٌ^(٥) .
 وممَّا شَدَّ فيه مَفْعُولٌ [قالوا]^(٦) : وَدَعَّ الرَّجُلُ فهو مودُّوعٌ أي وادِعٌ^(٧) .
 وَفَعْلَانٌ : قالوا سَرَعَ فهو سَرَعَانٌ^(٨) .
 وَفُعَّالٌ كـ: وُضَّاءٌ^(٩) .

-
- (١) في (ح) دُنُسٌ فهو دُنِسٌ .
 (٢) ينظر الأفعال لابن القطاع : ٤٧٢ / ٢ ، ولسان العرب (فطن) : ٣٢٣ / ١٣ .
 (٣) ينظر ارتشاف الضرب : ٥١١ / ٢ .
 (٤) ينظر الصحاح (حصف) : ١٣٤٤ / ٤ ، والأفعال لابن القوطية : ٤٣ ، والأفعال لابن القطاع :
 ٢١٨ / ١ .
 (٥) ينظر ارتشاف الضرب : ٥١١ / ٢ .
 (٦) زيادة من (ت) و(ح) و(ط) .
 (٧) ينظر ارتشاف الضرب : ٥١١ / ٢ ، وشرح أطفيش : ٢٠٦ / ٣ .
 (٨) ينظر شرح أطفيش : ٢٠٦ / ٣ .
 (٩) ينظر شرح التسهيل : ٤٣٧ / ٣ ، وارتشاف الضرب : ٥١١ / ٢ ، وشرح أطفيش : ٢٠٦ / ٣ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى [وَرَضِيَ عَنْهُ بِمَنْهُ وَكْرَمَهُ] ^(١) :

وَصِيغٌ مِنْ لَازِمِ مُوَازِنِ فِعْلًا بَوْرَظِنِهِ كَشَجٍ وَمُشْبِهًا عَجَلًا
وَالشَّأَزُ، وَالْأَشْنَبُ الْجَدْلَانِ ثُمَّتَ قَدْ يَأْتِي كَفَانٍ، وَشِبَهُ وَاحِدِ الْبُخْلَا
حَمَلًا عَلَى غَيْرِهِ لِنِسْبَةِ كَخَفِيهِ فِي أَشْيَبٍ طَيِّبٍ فِي الصَّوْغِ مِنْ فَعَلًا

قُلْتُ وَاللَّهِ رَبُّنَا الْمُسْتَعَانَ وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ : شَرَعَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ذِكْرِ الْوَصْفِ مِنْ «فَعَلٍ» بِالْكَسْرِ
فَقَالَ : إِنَّ الْوَصْفَ فِيهِ بَوْرَظِنِ فِعْلِهِ ك: شَجِيَّ فَهُوَ شَجٍ : أَي : حَزِنَ .
- وَيَأْتِي أَيْضًا عَلَى «فَعَلٍ» ك: عَجَلٌ فَهُوَ «عَجَلٌ» .
- وَعَلَى «فَعَلٍ» ك: شَيْئَرُ الْمَكَانِ فَهُوَ شَأَزُ : خَشِنَ بِكَثْرَةِ الْحِجَارَةِ ^(٢) ، وَأَصْلُهُ فَعَلٌ ثُمَّ خُفِّفَتْ
عَيْنُهُ . قَالَ [الشَّاعِرُ] ^(٣) :

شَيْئَرٌ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ ^(٤)

- و«أَفْعَلٌ» ^(٥) : ك: أَشْنَبَ وَالشَّئَبُ : حِدَّةُ الْأَسْنَانِ حِينَ تَطْلُعُ ، وَذَلِكَ فِي الشَّبِيَّةِ لِأَنَّهَا إِذَا

(١) زيادة من (م) .

(٢) ينظر (شأز) في الصحاح : ٨٨١ / ٣ ، ولسان العرب : ٣٦٠ / ٥ .

(٣) زيادة من (ط ، ح ، م) .

(٤) البيت من الرمل ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه : ٥٩ .

وورد منسوباً له في : إصلاح المنطق : ١٥٦ ، وورد بلا نسبة في الخصائص : ٩٧ / ٢ ، وسر صناعة

الإعراب : ٤٧٧ / ٢ ، ٦٧٦ ، ووصف المباني : ٣٥ ، والمقرب : ٢٥ / ٢ .

ومعنى مهذا : من أهدأتُ الصَّبِيَّ إِذَا جَعَلْتِ تَضْرِبُ عَلَيْهِ بِكَفِّكَ وَتَسَكَّنُهُ لِيَنَامَ . ينظر لسان العرب

(هدأ) : ١٨١ / ١ ، والقين : الحداد والصانع ، والقين : العبد ، والتقين : التزين . ينظر لسان العرب

(قين) : ٣٥٠ / ١٣ - ٣٥١ .

والشاهد فيه : ورود الوصف من (فعل) على (فعل) بالتخفيف .

وفيه شاهد آخر وهو قوله : (إبر) حيث لم يقل (إبراً) وهو مفعول فحذف الألف للوقف ، وذلك على

لغة بعض العرب .

(٥) يتقاس (أفعل) في الألوان والخلق ، ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ٤٤٠ ، وارتشاف الضرب :

٥١٠ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٣٠ / ٣ ، وشرح أطفيس : ٢١١ / ٣ .

أتت عليها السُّنُونُ احتَكَّتْ . وقيل : ماءٌ يجري على الأسنان^(١) ، وقيل نُقِطُ بِيضٍ في الأسنان^(٢) ، وقيل : الشَّنْبُ بَرْدُ الفمِّ والأسنانِ ، ومنه : شَنِبَ يَوْمُنَا : فهو شَانِبٌ ، وشَنِيبٌ : بَرْدٌ^(٣) .

[قال]^(٤) الأصمعي^(٥) : سألتُ رُوْبَةَ عن الشَّنْبِ فأخذَ حَبَّةَ رُمَّانٍ وأومأَ إلى بصيصِها^(٦) .
وقيل فيه غيرُ هذا ، وكُلُّهُ متقارِبُ المعنى .

- وفَعْلَانٌ^(٧) ك: جَذْلَان . وقياسُهُ في الآفاتِ والحِلَقِ «أَفْعَلٌ» ك: شَنِبَ فهو أَشْنَبٌ ، وفي الامتلاءِ وِضْدِهِ «فَعْلَانٌ» ك: رَوِيَ فهو رِيَّانٌ وظَمًا فهو «ظَمَانٌ» .
- وفي غيرِ ذلك «فَعِلٌ»^(٨) ك : أَشِرَ فهو أَشِيرٌ^(٩) ، وبَطَرَ فهو بَطِيرٌ^(١٠) .
- وإذا اعتَلَّتْ لَامَةٌ لَزِمَ فِيهِ (فَعِيلٌ) ك: غَنِيٌّ وحييٌّ وشَقِيٌّ^(١١) .

-
- (١) ينظر الأفعال لابن القوطية : ٢٣٩ ، والصحاح (شنب) : ١٥٨ / ١ ، والأفعال لابن القطاع : ٢٠٥ / ٢ .
(٢) (وقيل نقط بيض في الأسنان) ساقط من (ح) .
(٣) ينظر لسان العرب (برد) : ٥٠٧ / ١ .
(٤) زيادةٌ يقتضيها السياق .
(٥) هو عبدالملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي ، راوية العرب ، وأحد أئمة العلم باللغة والنحو والغريب والشعر ، ولد سنة ١٢٢ هـ ، من مؤلفاته : المترادف ، وشرح ديوان ذي الرمة ، وفحولة الشعراء ، توفي سنة : ٢١٦ هـ .
(٦) تنظر ترجمته في : تاريخ بغداد : ٤١١٠ / ١٠ ، وطبقات النحويين واللغويين : ١٦٧ - ١٧٤ .
(٧) ينظر قوله في لسان العرب (شنب) : ٥٠٧ / ١ .
(٨) ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ٤٤١ ، وارتشاف الضرب : ٥١٠ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٣٠ / ٣ .
(٩) ينقاس (فَعِلٌ) في الأعراس . ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٣٣٠ / ٣ .
(٩) الأشر : المرح ، وقيل : البطر ، وأشِرَ أَشْرًا : لم يحمل النعمة والعافية . ينظر لسان العرب (أشر) : ٥٢٠ / ٤ ، والأفعال لابن القوطية : ١٧٩ ، والأفعال لابن القطاع : ٤٤ / ١ .
(١٠) البطر : النشاط ، وقيل : الطغيان في النعمة ، والبطر الأشر وهو شدة المرح . ينظر لسان العرب (بطر) : ٦٩ / ٤ .
(١١) لأن (فَعِلٌ) بالكسر يغني في معتل اللام بالياء عن (فَعَلٌ) بالضم ، فلما أغنى عنه الترم في اسم فاعله وزن المستغنى عنه إشعارًا به . ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٥١٠ / ٣ ، وشرح العطار : ٣٩٧ / ٢ .

وكذا في كلِّ مغنٍ عن «فَعَلَّ» بالضمِّ ك: سَمِين^(١) .
وقيل «فَعَلَّ» للأدواء والأعراض ك: فَرِحَ وَأَشْرَ وَحَبِطَ^(٢) وَوَجَع .
وقد يشرِّكه «فَعَلَّ» ك: طَمِعَ وَطَمِعَ وَعَجَلَ وَعَجَلَ وَيَقْظُ وَيَقْظُ^(٣) وَذَنَسَ وَذَنَسَ .
وفَعْلَان ك: فَرِحَ وَفَرِحَانَ وَجَذَلَ وَجَذَلَانَ^(٤) .
و«أَفْعَلَّ» للألوان والخلق ك: أَخْضَرَ وَأَكْدَرَ وَأَعْوَرَ وَأَذَقَنَ^(٥) .
وقد يشرِّكه «فَعَلَّ» ك: خَضَرَ وَأَخْضَرَ وَسَوَدَ وَأَسْوَدَ وَعَوَرَ وَأَعْوَرَ .
و«فَعْلَان» للامتلاء وحرارة البطن ك: شَبَعَانَ وَرِيَّانَ وَغَرَّثَانَ^(٦) .
- وقد يشرِّكه^(٧) «فَعَلَّ» ك: صَدِيَّ فَهُوَ صَدِيَّانُ وَصَدِيَّ ، وَسَكَرَانَ وَسَكِرًا^(٨)
وربَّما اشتركت الثلاثة قالوا : أَشَعْتُ ، وَشَعْتَانُ ، وَشَعْتُ^(٩) .

وقوله : «وَصِيغٌ مِنْ لَازِمٍ» أَخْرَجَ «بِلازِمٍ» الْمُتَعَدِّي فَإِنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَأْتِي عَلَى فَاعِلٍ غَالِبًا أَوْ قِيَاسًا .

وقوله : (ثُمَّتْ قَدْ يَأْتِي كـ«فَانٍ» ، وَشِبْهِ وَاحِدِ الْبُخْلَا) يَجُوزُ فِي (شِبْهِ) النَّصْبِ عَلَى مَحَلِّ الْمَجْرُورِ أَوْ عَلَى الْكَافِ^(١٠) .
وَقَصَرَ الْبُخْلَا ضَرُورَةً .

يعني أَنَّهُ قَدْ يَأْتِي عَلَى «فَاعِلٍ» حَمَلًا عَلَى غَيْرِهِ ، لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُنَاسَبَةِ [٤٧/أ] وَلَوْ بِالْتَّضَادِّ ك: فَانَ

-
- (١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٥١٠ / ٣ .
(٢) الحَبِطُ : أَنْ تَأْكُلِ الْمَاشِيَةَ فَتَكْثُرَ حَتَّى تَنْتَفِخَ لِذَلِكَ بَطُونَهَا ، وَحَبِطَ الْعَمَلُ بَطَلَ ثَوَابِهِ . يَنْظُرُ الْأَفْعَالُ لابن القوطية : ٢١١ ، وَالصَّحَاحُ : ٣ / ١١١٨ (حَبِط) .
(٣) يَنْظُرُ ارْتِشَافُ الضَّرْبِ : ١٥٠ / ٢ .
(٤) فِي (م) : خَوْلٌ وَخَوْلَانٌ .
(٥) فِي (ت ، ط ، ح ، م) : أَذَقَنَ .
(٦) غَرَّثَ غَرَّثًا : جَاعَ . يَنْظُرُ الْأَفْعَالُ لابن القطاع : ١٩٨ .
(٧) فِي (م) : يَشَارِكُهُ .
(٨) يَنْظُرُ الْكِتَابُ : ١٩ / ٤ .
(٩) يَنْظُرُ ارْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٥١٠-٥١١ / ٢ ، وَشَرَحَ ابْنُ يَعْقُوبَ : ٨٣ ، ٨٤ .
(١٠) يَنْظُرُ شَرَحُ أَطْفِيشَ : ٢٢٠ / ٢ .

حملوه على ذاهبٍ لآنه بمعناه وك: راضٍ حملوه على شاكِر وك: ساخِطٍ حملوه على^(١) ضدّه «شاكِر» ، وقالوا : بخيل حملاً على لثيم .

وقوله (حملاً) مفعولٌ له ، أو حالٌ لعدم الاستيفاء لشروطه^(٢) .

وقوله (كخفيفٍ أشيبٍ طيبٍ في الصَّوغِ مِنْ فَعَلًا) يعني : أن «فَعَلَ» بالفتح قد يُحمَل على غيره فيجاء الوصفُ منه على غير «فاعل» ك: خفيفٍ حُمِلَ على «ثقيل» ، و«أشيب» حُمِلَ على باب «فَعَلَ» لآنه لَوْنٌ و«عيبٌ» ، وكان حقُّه أن يأتي على (فَعَلَ) بالكسر . و«طاب» فهو «طيبٌ» حملاً على خبيثٍ لآنه ضدّه .

ومعنى حمليه عليه : أنه خرج^(٣) به عن بابِ فاعلٍ إلى غيره ، لا أنَّ طيباً وزنه «فَعِيلٌ» ، وقد زعم الفراءُ أنَّ وزنَ «طيبٍ» «فَعِيلٌ» ك: طَوِيلٌ فقلب وأدغم^(٤) ، وألزمَ بآنه لو كان كذلك لم يُعَلَّ كما لا يُعَلَّ^(٥) أصله^(٦) .

وهذه الأمثلة التي ذكر في النظمِ أمَّها خرجت عن «فاعلٍ» إلى غيره لازمةٌ .
ومن خروجه عن «فاعلٍ» ختَعَ الرَّجُلُ فهو خَوْتَعٌ : إذا كان ماهراً بالدلالة^(٧) .
وقد خرج عن «فاعلٍ» في متعدِّيه أيضاً نحو : قطع رحمهُ فهو «قَطَعٌ» ، وسَادَ فهو سَيِّدٌ .
وصرف المصنَّفُ «أشيب» ضرورةً .

(١) قوله (ذاهبٍ لآنه بمعناه إلى قوله وكساخط حملوه على) ساقط من (ح) .

(٢) ينظر : شرح أطفيش : ٢٢٠ / ٢ .

(٣) في الأصل و(م) و(ح) أخرج .

(٤) ينظر شرح ابن يعقوب : ٨٤ ، وشرح العطار : ٤٠٢ / ٢ .

(٥) (كما لا يعل) ساقط من (ح) .

(٦) اختلف العلماء في باب طيبٍ وسيدٍ على أقوال :

أحدها : قول الفراء : أن أصله فَعِيلٌ فقلب وأدغم .

والثاني : قول البغداديين أن أصله : فَيَعَلٌ ، ثُمَّ غَيَّرَ بالكسرة على غير قياس .

والثالث قول الجمهور : أنه فَيَعَلٌ بالكسر من غير أن يكون أصله (فَعِيلًا ، ولا فَيَعَلًا) .

ينظر في ذلك شرح البرماوي : ٤٥٠ ، وشرح العطار : ٤٠٢ / ٢ .

(٧) ينظر الصحاح (ختع) : ١٢٠١ / ٣ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ بِمَنِّهِ وَكْرَمِهِ] ^(١) .

وَفَاعِلٌ صَالِحٌ مِنْ كُلِّ أَنْ قُصِدَ الـ حُدُوثٌ، نَحْوُ : غَدًا ذَا جَاذِلٍ جَذَلًا

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التكلان : إِذَا قُصِدَ بِالصِّفَةِ الدَّالَّةِ عَلَى «فَاعِلٍ» مِنَ الثَّلَاثِي حَدُوثِ الْمَعْنَى وَتَجَدُّدُهُ ، وَذَهَبَ بِهِ ^(٢) مَذْهَبُ الزَّمَانِ ، فَإِنَّهُ يُصَاغُ عَلَى «فَاعِلٍ» ^(٣) مُطْلَقًا . وَلَا عِبْرَةَ بِكَسْرِ عَيْنِهِ وَلَا ضَمِّهَا بِلِ يَسْتَوِيَانِ مَعَ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ .

وهذا مرادُهُ بقوله «مِنْ كُلِّ» أَي : مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ «فَعَلٍ وَفَعِلٍ وَفَعَّلٍ» .

ومثُلُ ذَلِكَ «غَدًا ذَا جَاذِلٍ جَذَلًا» ف: غَدًا ظَرْفٌ لَجَاذِلٍ أَي : هَذَا جَاذِلٌ جَذَلًا فِي غَدٍ ، أَي : فَارِحٌ فَرِحًا .

وقوله (إِنْ قُصِدَ الْحَدُوثُ) يَتَنَاوَلُ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَمَثُلْ إِلَّا بِالْمُسْتَقْبَلِ . وَعِبَارَتُهُ فِي التَّسْهِيلِ ^(٤) صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ .

قال الفراء ^(٥) : «الْعَرَبُ تَقُولُ لِمَنْ لَمْ يَمُتْ إِنَّكَ مَائِتٌ عَنْ قَلِيلٍ» ^(٦) ، وَلَا تَقُولُ لِمَنْ قَدِمَاتِ هَذَا مَائِتٌ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي الْاِسْتِقْبَالِ .

وكذا يُقَالُ : هَذَا سَيِّدُ قَوْمِهِ ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ سَيَسُودُهُمْ قُلْتَ : سَائِدُ قَوْمِهِ عَنْ قَلِيلٍ . وكذا الشَّرْفُ وَالطَّمَعُ وَأَشْبَاهُهُمَا إِذَا قُصِدَ بِهَا الْاِسْتِقْبَالُ صِيغَتْ عَلَى «فَاعِلٍ» ^(٧) . ومثَّلَ ابْنُ الْمَصْنُفِ بِـ(شَاجِعُ أَمْسِ) ^(٨) .

وإذا كان معنى الصفة على الصحيح لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت دون

(١) زيادة من (م) .

(٢) (به) ساقط من (ط) .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب : ٥١١ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٣٣ / ٣ ، وحاشية الصبان : ٤٧٥ - ٤٧٦ / ٢ .

(٤) ينظر شرح التسهيل : ١٠٣ / ٣ .

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢٣٢ / ٢ .

(٦) ينظر الصحاح (موت) : ٢٦٧ / ١ .

(٧) ينظر شرح التسهيل : ١٠٣ / ٣ .

(٨) ينظر شرح اللامية : ٥٧ .

إفادة الحدوث كان الظاهر أنه إذا أريد معنى الحدوث في الماضي أن يُعَدَّلَ عنها إلى فاعل ، لا سيما أن بَيِّنًا على المذهب الحق أن الصِّفَةَ بمعنى المضي مجاز ، ونَقُلُ الفراءِ معارض لهذا النَّظَرِ .
ومن مجيء الصفة على فاعلٍ مرادًا به الحدوثُ قوله تعالى : ﴿ وَصَائِقُ بِهِ صَدْرُكَ ﴾^(١) وهو
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَضِقْ صدرًا بل تَحَمَّلَ في ذات الله تَعَنُّتَهُمْ وأذاهم وأبلى في الإبلاغ والدعاء إلى الله عذرًا
ووسع خُلُقَهُ العظيم كل كَفُورٍ وَحَسُودٍ إِغْضَاءً وَصَبْرًا ، ويدلُّ عليه^(٢) ما قبله فإنه لم يترك شيئًا
مما أوحى إليه ولا حام حوله .

و«لعل»^(٣) وردت في مثل هذا إشفاقًا وتثبيتًا وشدًا في عضده ، فلا يطرق وهمك ما سواه
ولا تُضغِ^(٤) إليه لِيَتَأَ^(٥) ومنه^(٦) : [٤٧/ب]

أَرَى النَّاسَ مِثْلَ السَّفَرِ وَالْمَوْتُ مِنْهُلٌ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ وَارِدٌ بَعْدَ وَارِدٍ
إِلَى حَيْثُ يَشْقِي اللَّهُ مَنْ كَانَ شَاقِيًا وَيَسْعُدُ مَنْ فِي عِلْمِهِ هُوَ سَاعِدٌ

وقوله^(٧) :

- (١) هود : ١٢ ، وتامها : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَصَائِقُ بِهِ صَدْرُكَ ﴾
(٢) (عليه) ساقط من (ط) .
(٣) هود : ١٢ ، تقدم تامها في هامش (١) .
(٤) في (م) : تضع .
(٥) الليت : بالكسر صفحة العنق ، وقيل : أدنى صفحتي العنق من الرأس . ينظر لسان العرب :
(ليت) ٨٧/٢ .
(٦) البيتان من الطويل ، وهما للحكم بن صخر كما وردا في شرح التسهيل : ١٠٣/٣ ، وورد بلا نسبة في
شرح أطفيش : ٢٢٢/٣ . .
والشاهد فيه : «شاقياً ، وساعد» حيث جاء الوصف على فاعل لإفادة معنى الحدوث .
(٧) البيتان من الطويل ، وهما للسّمهري بن بشر العكلي ، من شعراء العصر الأموي ، قالهما ضمن أبيات
يذم بها قومه وهو في الحبس .
ينظر : أشعار اللصوص ، جمع وترتيب : عبدالمعين الملوحي : ٤٨/١ ، والبيت ورد منسوباً له في :
الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني : ٦٥٧/٢١ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ :
٧٠٥/٢ ، وشرح البرماوي : ٤٥٣ ، وشرح العطار : ٤٠٦/٢ ، وشرح أطفيش : ٢٢٣/٣ .
والشاهد فيه قوله : «فسامن» حيث جاء اسم فاعل من سمن لإفادة معنى الحدوث ، وكان القياس
أن يقول : سميناً أو سمن .

لقد أَلِفَ الحَدَّادُ بَيْنَ عِصَابَةٍ تُسَائِلُ فِي الأَشْجَانِ مَاذَا ذُنُوبُهَا
بمنزلةٍ أَمَّا اللُّئِيمُ فَسَامِنٌ وَأَمَّا كِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا

وقوله : «وفاعلٌ صالحٌ» ظاهرٌ أنَّه على سبيل الجواز ، وأنَّ الصفةَ يجوزُ ألا تُغَيَّرَ لاسمِ الفاعلِ ، وإنْ قُصِدَ التَّجَدُّدُ ، فيكونُ قوله تعالى على هذا^(١) ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾^(٢) جاء على مقتضى الظاهرِ ووفقَ الأصلِ . وهم يجعلونه مجازاً عبَّرَ عن غيرِ الواقعِ بالواقعِ تسليةً للنبي ﷺ ، وتخويفاً لهم ، وليكونَ الحيُّ من الموتِ على حَذَرٍ ، وإشفاقٍ وليتأهبَّ^(٣) لمصيبته ، وصابه المرُّ المذاقُ ، أمانتاً اللهُ على الإيِّانِ والسَّنَةِ ، ولَطَفَ بنا في كُلِّ أُمُورِنَا لُطْفًا يليقُ بكرمه إنَّه ذو الطَّوْلِ والمِنَّةِ آمين .

(١) (على هذا) ساقط من (ح) .

(٢) الزمر : ٣٠ .

(٣) في (م) : أن يتأهب .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ^(١) .

وَبِاسْمِ فَاعِلٍ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثَةِ جِيءَ
مِيمٌ تُضْمٌ وَإِنْ مَا قَبْلَ آخِرِهِ
مِنْ ذِي الثَّلَاثَةِ بِالْمَفْعُولِ مُتَزِنًا
بِهِ عَنِ الْأَصْلِ ، وَاسْتَعْنُوا بِنَحْوِ : نَجَا
وَزْنَ الْمَضَارِعِ لَكِنْ أَوْلَا جُعِلَا
فَتَحَتْ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ وَقَدْ حَصَلَا
وَمَا أَتَى كَفَعِيلٌ فَهُوَ قَدْ عُدِلَا
وَالنَّقْضُ عَنِ وَزْنِ مَفْعُولٍ وَمَا عَمِلَا

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التُّكْلَانُ : اسمُ الفاعل من غيرِ الثلاثيِّ جارٍ على أسلوبٍ واحدٍ لم يتَّسَعُوا^(٢) فيه ، كما توسَّعوا في الثلاثيِّ وذلك والله أعلم استثقالاً له ، ويندرج في غيرِ ذي الثلاثة : الرباعي ، والخماسي ، والسداسي .

فإذا أردت صَوْغَ الوصف من هذا النوع فهو على زِنَةِ المضارع ، إِلَّا أَنَّكَ تُزِيلُ حرفَ المضارعةِ ، وتجعل عَوْضَهُ مِيمًا مضمومَةً ، ولا بُدَّ مع ذلك من كَسْرِ ما قبل الآخرِ ، كُسِرَ في المضارع أو فُتِحَ^(٣) .

وهذا وإن لم يُصَرِّحْ به لكنه مذكورٌ ضمناً في قوله : «وإن ما قبل آخره فتحت» فدلَّ دليل الخطاب أنَّه كان قبل ذلك على خلاف الفتح وهو الكسر لأنَّ المضارع من غيرِ الثلاثي لا يكون ما قبل آخره إِلَّا مكسورًا أو مفتوحًا ، فعُلِمَ أنَّه إِنَّمَا يُعْدَلُ عن الكسر ، وأمثلة ذلك بينةٌ متيسرةٌ .

وقوله : (مِيمٌ تُضْمٌ) هذا هو المطرَّد فيها ، ورُبَّمَا كُسِرَتْ في «مُفْعِلٌ» . قالوا : مُنْتِنٌ^(٤) على الأصل و(مُنْتِنٌ) بالكسر إبتاعًا للعين ، كما أتبعوا العينَ الفاءَ فضموها فقالوا : (مُنْتِنٌ)^(٥) . وقالوا : (مِغْيِرَةٌ) بكسر الميم^(٦) .

(١) في (ت) : ثم قال رحمه الله ، وفي (ط) ثم قال رحمه الله ورضي عنه .

(٢) في (م) : يتوسعوا .

(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٣٣٤-٣٣٥ .

(٤) المنتن : الرائحة الكريهة . ينظر الصحاح (نتن) : ٦ / ٢٢١٠ .

(٥) ينظر الإنصاف : ٢ / ٧٣٩ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٧١ .

(٦) قال سيبويه في كتابه : ٤ / ٢٧٣ : «وأما الذين قالوا : مِغْيِرَةٌ ومِغْيِرٌ ، فليس على هذا وإنما أتبعوا

وَشَدُّوا أَيْضًا فِي ضَمِّ عَيْنِ (مُنْفَعِلٍ) فِي حَالَةِ الرَّفْعِ فَقَالُوا : (مُنْحَدِرٌ) فَضَمُّوا الدَّالَ (١) .

وقوله :

.....وَأِنْ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فَتَحَتْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ

أي : أن ما قبل الآخر الذي كان مكسورًا في اسم الفاعل إذا فتحت صار اسم مفعول . وهذا (٢) الذي تَقَرَّرَ هو الأصل ، ورُبَّمَا جَاؤُوا بِاسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي الْفَافِ (٣) قَالُوا : أَحْصَنَ فَهُوَ مُحْصَنٌ وَالْقَحْتِ النَّاقَةُ فَهِيَ مُلْقَحَةٌ وَأَسْهَبَ فَهُوَ مُسْهَبٌ (٤) : خَرِفَ وَذَهَبَ عَقْلُهُ وَكَثُرَ كَلَامُهُ بِمَا لَا حَاصِلَ لَهُ . وَإِذَا كَانَ فَصِيحًا فَأَكْثَرَ وَتَكَلَّمَ بِالصَّوَابِ فَاسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَالْفَجَّ الرَّجُلُ فَهُوَ مُفْلَجٌ : أَفْلَسَ وَافْتَقَرَ ، [أ/٤٨] وَرَقَّتْ حَالُهُ (٥) .

وفي الحديث : «إِنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي سَلِيمٍ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ : الرَّجُلُ يُدَالِكُ (٦) أَهْلَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «نَعَمْ ، إِذَا كَانَ مُلْفَجًا» ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا قَالَ لَكَ ، وَمَا قُلْتَ لَهُ؟ قَالَ : «قَالَ لِي : الرَّجُلُ يُبَاطِلُ أَهْلَهُ؟» فَقُلْتُ : «نَعَمْ إِذَا كَانَ مُفْلَسًا» . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : «يَا رَسُولَ اللَّهِ (٧) لَقَدْ طُفْتُ فِي الْعَرَبِ ، وَسَمِعْتُ فَصَحَاءَهُمْ فَمَا سَمِعْتُ أَفْصَحَ مِنْكَ ، فَمَنْ أَدَبَكَ؟» قَالَ : «أَدَبَنِي رَبِّي وَنَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ» (٨) .

الكسرة الكسرة كما قالوا : مِثْنِ .

(١) ينظر لسان العرب (حدر) : ١٧٢/٤ حيث قال : «وهذا مُنْحَدِرٌ مِنَ الْجَبَلِ ، وَمُنْحَدِرٌ أَتَبِعُوا الضَّمَّة» .

(٢) في (م) وهو .

(٣) في (ت) و(ط) أليفاظ .

(٤) وهذا شاذ : والقياس فيهما : مُحْصِنٌ ، ومُلْقَحَةٌ ومُسْهَبٌ .

(٥) ينظر الصحاح (لفج) : ٣٣٩/١ حيث قال : «فَهُوَ مُلْفَجٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ ، مِثْلُ أَحْصَنَ فَهُوَ مُحْصَنٌ ، وَأَسْهَبَ فَهُوَ مُسْهَبٌ ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ جَاءَتْ بِالْفَتْحِ نَوَادِرًا» .

(٦) في (ح) يباطل .

(٧) (يا رسول الله) ساقط من (ط) .

(٨) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ١٣٠/٢ ، ولم أجده في كتب الحديث ، وقال عنه السخاوي في

وقيل إن (مُفَجَّجًا) من المبني للمفعول . وكذا غيره .

وقوله : (وَقَدْ حَصَلَا مِنْ ذِي الثَّلَاثَةِ بِالْمَفْعُولِ مُتَزِنًا) فاعل حصل : ضميرُ اسمِ المفعولِ المذكورِ في قوله (صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ) وكأن هذا من باب «عندي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ»^(١) .
وَمُتَزِنًا^(٢) : مُفْتَعِلٌ من أَتَزَنَ مطاوع وزن ويعني أن اسم المفعول من الثلاثي يُصَاغ على مفعول .

وأخرج بزدي الثلاثة ما عداه .

وهذا^(٣) الذي ذكره هو الأصل ، وربما جاء بخلاف ذلك قالوا : (أَحَبَّهُ اللهُ فَهُوَ مُحَبَّبٌ) استغنوا بمحجوب عن مُحَبِّ^(٤) ومُحَبِّ نادر .

كما استغنوا باسم فاعل (أَحَبَّ) عن حاب^(٥) .

وقالوا : أَرَقَّهُ اللهُ فهو مرقوق ، جاؤا باسم مفعولِ «أَفْعَلُ» كاسمِ مفعولِ الثلاثي .
وقد تَعَاقَبَتِ الأوصافُ في هذا البابِ واستغنوا ببعضها عن بعضٍ في أماكن .
قالوا : أَبْقَلُ الموضعُ فهو بَاقِلٌ^(٦) ، وَأَوْرَسَ الشَّجْرُ فهو وَاِرْسٌ : إذا أَشْبَهَ الوَرَسَ^(٧) عند اصفراره ، وَأَوْرَقَ فهو وَاِرْقٌ ، وَأَقْرَبَ القَوْمُ فهم قَارِبُونَ : إذا كانت إبلهم قَوَارِبَ ، وَأَيْفَعُ الغلامُ فهو يَافِعٌ : إذا شَبَّ .

وقالوا : عَمَّ الرَّجُلُ بمعروفه فهو مُعَمٌّ ومُعَمٌّ^(٨) بالفتح والكسر ، ولم يقولوا : عَامٌّ .

المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة : ١٤ : «لا يعرف له إسناد ثابت» .

(١) ينظر شرح أطفيش : ٢٤٣/٣ .

(٢) (ومتزناً) ساقط من (ح) .

(٣) في (م) وهو .

(٤) ينظر الكتاب : ٦٧/٤ ، والخصائص : ٢١٨/٢ ، وشرح التسهيل : ٧١/٣ ، وشرح أطفيش : ١٠، ٩/٢ .

(٥) ينظر شرح التسهيل : ٧١/٣ .

(٦) يُقَالُ : أَبْقَلَتِ الأَرْضُ : خرج بقلها . ينظر (أبقل) في الصحاح : ١٦٣٦/٤ ، ولسان العرب : ٦٠/١١ .

(٧) الورس : نبت أصفر يكون باليمن . ينظر الصحاح (ورس) : ٩٨٨/٣ .

(٨) العَمُّ : جماعة من الناس ، والمَعَمُّ المخول : الكثير الأعمام والأخوال والكرميمهم ، وقد يكسر ان ينظر

ولمَّ الشَّيْءَ فَهُوَ مُلِّمٌ وَمُلِّمٌ كَذَلِكَ وَلَمْ يَقُولُوا : لَأَمُّ^(١) .

وجاء «فاعل» بمعنى «مفعول» ، قال^(٢) :

لقد عيَّل الأيتام طعنة ناشره أناشِر لا زالت يمينك أشره

وأكثر هذا بعضه مع بعض من باب الاستغناء ، وليس في الحقيقة من وظيف النحوي لأنه

إنما يجري على جادة الجمهور ، ويُقرَّر القواعد التي تنشأ عنها الجزئيات وعليها تدور .

وقوله : (وَمَا أَتَى كَفَعِيلٍ فَهُوَ قَدْ عُدِلَا بِهِ عَنِ الْأَصْلِ) يعني أن «فَعِيلًا» ينوب عن «مفعول»

وذلك مسموعٌ لا مقيسٌ .

وما لابن عقيل في شرح الرجز في هذا من الاعتراض والاعتذار حسن^(٣) .

وما لابن المصنّف في هذا الموضوع من الجواب عن صرف قَتِيلٍ مع أَنَّهُ معدولٌ ووصف^(٤)

والله أعلم .

وقوله : (كَفَعِيلٍ) يغني فعيلًا وما أشبهه من (فَعَلٌ وَفِعْلٌ)^(٥) ، والظَّاهِرُ أَنَّ الكاف

للاستعلاء بمعنى (علا) والمراد : وما أتى على فعيل^(٦) لسلامته من شبه التكرار مع قوله

(وَاسْتَعْنَوْنَا بِنَحْوِ نَجَا) .

الصحاح (عمم) : ١٩٩٢ / ٥ .

(١) ينظر شرح التسهيل : ٧٢ / ٣ ، والمساعد : ١٩٠ / ٢ ، وهذا مما استغنى عن فاعل بمفعول أو مفعّل .

(٢) والبيت من الطويل ، ونسبه ابن بري لنائحة همام بن مرة بن ذهل بن شيان . ينظر التنبية والإيضاح عما وقع في

الصحاح : (أشر) : ٧٨ / ٢ ، وورد منسوباً لها في لسان العرب (أشر) : ٢١ / ٤ .

وعيّل : ترك اولاده يتامى عيلى أي فقراء ، وعيال الرجل : من يعوله . ينظر الصحاح (عيّل) : ١٧٨٠ / ٥ .

وناشره : هو الذي قتل همام بن مرة بعد أن ربّاه قتله غدرًا . ينظر لسان العرب (أشر) : ٢١ / ٤ .

وأشرة : يقال : أشرت الخشبة أشراً ووشرتها وشرًا إذا شقققتها . ينظر لسان العرب (أشر) : ٢١ / ٤ .

والشاهد في البيت قوله : (أشرة) حيث جاء اسم المفعول من الثلاثي (أشّر) على وزن اسم الفاعل ،

والمراد : لا زالت يمينك مأشورة .

(٣) ينظر شرح ابن عقيل : ١١١ / ٢ .

(٤) ينظر شرح ألفية ابن الناظم : ٦٤١ .

(٥) ينظر التسهيل : ١٣٨ .

(٦) في (ط) فعل .

واعلم أنّ فعلاً قد ينوب عن (مُفَعَّل) ك: أَعْقَدَ الْعَسَلَ وَالْعَسَلَ عَقِيدٌ وَأَعْلَهُ اللَّهُ فَهُوَ عَلِيلٌ^(١) .

وقوله : (وَاسْتَعْنُوا بِنَحْوِ نَجَا وَالتَّقْضِ إِلَى آخِرِهِ) يعني أنّ فعلاً ك: نَجَا وَفَعَلَ ك: نَقَضَ ونحوهما ك: الْقَبْضِ وَالتَّقْضِ وَاللَّقَطِ وَاللَّفْظِ وَالنَّسِي وَالطَّحْنَ وَالذَّبْحِ وَالرَّعِي وَكَأَنَّهَا مَصَادِرُ نابت عن المفعول كما نابَ عَدْلٌ مَنْابَ عَادِلٍ فِي بَعْضِ الْمَذَاهِبِ .

وقالوا : غُرْفَةٌ وَلُقْمَةٌ وَمُضْغَةٌ وَأُكْلَةٌ^(٢) .

وفي بعض النسخ والنسي بدل النقض .

والتَّجَا : الْجِلْدُ يُنْجِي عَنِ النَّاقَةِ أَوْ الشَّاةِ [ب/٤٨] أَي يُسَلِّخُ ، قَالَ^(٣) :

فَقُلْتُ أَنْجُو عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ سَيْرُضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ

(وما عملا) ما : نافية .

وفاعل عَمِلَ : فَعِيلٌ ، وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَمَلَ لِلْفَعْلِ ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ ، وَعَدَدِ حُرُوفِهِ ، أَوْ نَابَ عَنِ الْجَارِيِّ كَأَبْنِيَةِ الْمَبَالِغَةِ أَوْ أَشْبَهَ اسْمَ الْفَاعِلِ كَالصِّفَةِ فَإِنَّهَا صِفَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا تُفِيدُ فِيهِ وَصْفًا ، وَتَجِيءُ لِلْحَالِ كَمَا يَجِيءُ هُوَ لَهُ ، وَتُنْتَسَى وَتَجْمَعُ وَتُذَكَّرُ وَتَوَثُّتُ أَوْ نَابَ عَنِ الْفَعْلِ كَالْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَعْلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ غَيْرِ جَارٍ عَلَى الْمَضَارِعِ فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَعْمَلَ رَفْعًا وَلَا نَصَبًا .

ومفعولٌ فيه : نائِبٌ عَنِ مُفَعَّلِ الْجَارِيِّ .

ولما اطَّرَدَ قِيَامُهُ مَقَامَ الْجَارِيِّ أُلْحِقَ بِالْجَارِيِّ فَرَفَعَ وَنَصَبَ .

(١) والقياس فيه : مُعَقَّدٌ وَمُعَلٌّ . ينظر التسهيل : ١٣٨ ، وشرح التسهيل : ٨٨/٣ ، والتصريح بمضمون

التوضيح : ٣/٣٤٠ ، وشرح البرماوي : ٤٥٩ ، وحاشية ابن حمدون : ٤٨ .

(٢) ذكر الأوزان التي تنوب عن مفعول في الدلالة لا العمل بقلة وهي (فَعَلَ - فَعَلَةٌ - فَعْلَةٌ) . ينظر شرح التسهيل : ٨٨/٣ ، والمساعد : ٢٠٨/٢ .

(٣) البيت من الطويل وهو لعبدالرحمن بن حسان بن ثابت ، أو لأبي الغمر الكلابي ، كما جاء في خزنة الأدب : ٤/٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ولأبي الجراح في المقاصد النحوية : ٣/٣٧٣ . وورد بلا نسبة في إصلاح المنطق : ٩٤ ، ولسان العرب (نجا) : ١٥/٣٠٧ .

والشاهد فيه (نجا) حيث استشهد بالبيت لبيّن معنى الكلمة .

وفي البيت شاهدٌ وهو (نجا الجلد) حيث أضاف الشيء إلى نفسه ، لأن اللفظين مختلفان .

ولما كانت نيابةً فَعِيلٍ وَأَخَوَاتِهِ لَا تَطَّرِدُ وَلَا تَنْقَاسُ^(١) لم تعمل .
ومفعولٌ يجري من الفعلِ المبني للمفعولِ مَجْرَى فَاعِلٍ مِنْ فَعَلٍ فَيَعْمَلُ وَيَتَقَيَّدُ بِالْأَزْمَنَةِ
الثلاثة ك: مَضْرُوبٌ أَمْسٍ وَالْآنَ وَغَدًا .

وَفَعِيلٌ وَمَا مَعَهُ مِنَ النَّائِبِ عَنِ مَفْعُولٍ لَا يَتَقَيَّدُ بِالزَّمَانِ الْمَاضِي وَلَا الْمُسْتَقْبَلِ ، فَلَا تَقُولُ
(كحِيلٌ غَدًا وَلَا أَمْسٍ) وَلَا تَرْفَعُ وَلَا تَنْصِبُ فَلَا تَقُولُ : كحِيلٌ عَيْنُهُ ، مَعَ أَنَّهُ فِرْعُ الْفِرْعِ
فَضَعْفَ لَدَلِكْ لِأَنَّهُ فِرْعُ النَّائِبِ ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ ، وَإِنَّمَا نَابَتْ^(٢) عَنِ
الصِّفَاتِ ، وَلَوْ كَانَتْ صِفَاتٍ لَرَفَعَتْ لِأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ تَثْنَى وَتَجْمَعُ تَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، وَكُونَ (فَعِيلٍ)
لَا يَعْمَلُ إِنَّمَا هُوَ فِي الظَّاهِرِ .

وَأَمَّا الضَّمِيرُ فَكُلُّ صِفَةٍ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا تَرْفَعُهُ ، قَالُوا : مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ أَي :
خَشِنَ .

وَدَعَوَى الْعَمَلِ^(٣) فِي فَعِيلٍ وَمَا مَعَهُ يَحْتَاجُ إِلَى مُصَحِّحٍ مِنْ سَمَاعٍ^(٤) .

(١) (ولا تنقاس) ساقطة من (ح) .

(٢) في (م) هي نائبة .

(٣) ذهب ابن عصفور في المقرب : ٨٧ إلى إجازة عمل فَعِيلٍ حيث قال : «واسم المفعول وما كان من
الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول» .
وذهب ابن عقيل في المساعد : ٢٠٨ / ٢ إلى منع العمل حيث قال : «ولا يعمل شيءٌ من هذه ، فلا
يُقَالُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَبْحٌ كَبْشُهُ» .

وذهب السيوطي إلى المنع أيضًا قال في الهمع : ٩١ / ٥ : «ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه
من فَعَلٍ وَفَعَّلٍ وَفَعِيلٍ فَلَا يُقَالُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كحِيلٍ عَيْنُهُ ، وَلَا قَتِيلٍ أَبُوهَ ، خِلَافًا لِابْنِ عَصْفُورٍ
حيث أجاز ذلك»

(٤) ورأيه هنا موافقٌ لرأي أبي حيان كما جاء في الهمع : ٩١ / ٥ «قال أبو حيان : ويحتاج في منع ذلك
وإجازته إلى نقلٍ صحيح عن العرب» .

[الباب الرابع]

ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه [بمنه وكرمه] ^(١)

باب أبنية المصادر ^(٢)

الأبنية : جمعُ بناء ، والمصادرُ : جمعُ مصدرٍ ، سُمِّيَ بذلك لأنه موضعُ لصدورِ الفعلِ .
واعلم أولاً أنَّ الناسَ اختلفوا في الاشتقاقِ ، فذهبَ الجمهورُ إلى تقسيمِ الكلمةِ إلى مشتقٍّ
وغيره ، وقيلَ كُلُّها مُشْتَقٌّ ، ونُسِبَ إلى سيبويه والنزجاج .
وقيلَ بنفي الاشتقاقِ رأساً ، وأنَّ كُلَّ كلمةٍ أصلٌ بنفسِها ^(٣) .
وإذا بَيَّنَّا على ما يجب البناءُ عليه من الانقسامِ إلى النوعينِ فالصَّحِيحُ أنَّ المصدرَ أصلٌ
للفعلِ ^(٤) والوصفِ قال بعضُ المتأخرين : في إجماعِ الجميعِ على تسميتهِ مصدرًا دليلٌ على
صدورِ الفعلِ عنه ، ولو كان الفعلُ هو الأصلُ لكانَ أحقُّ باسمِ المصدرِ ، لا يقالُ المصدرُ ^(٥) هو
الصادرُ كما يُقالُ زورٌ للزائر ، ورجلٌ عدلٌ وصومٌ أي : عادِلٌ وصائمٌ .
والحدثُ صادرٌ عن الفاعلِ ، فسُمِّيَ بالمصدرِ ، من قولك : صدرَ صُدوراً ومصدرًا ، لأنَّ
زيادةَ الميمِ تمنعُ من هذا ألا ترى أنك تقول : رجلٌ زورٌ ولا تقول : مزارٌ ، وما أنتِ إلا سيرا ،
ولا تقول : مسيرٌ .

(١) زيادة من (م) .

(٢) هو باب داخله فصلان : الأول : مصادر الثلاثي ، والثاني : مصادر ما زاد على ثلاثة أحرف .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل : ١٣٤ / ٧ ، والمزهر : ٣٤٨ / ١ .

(٤) هذا مذهب البصريين : ينظر العين : ٩٦ / ٧ ، والكتاب : ١٢ / ١ ، والإيضاح في علل النحو : ٥٦ ،

وينظر الإنصاف : ٢٣٥ / ١ ، والتمييز عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري : ١٤٣ ،

والمساعد : ٤٦٤ / ١ ، والهمع : ٩٥ / ٣ ، والأشباه والنظائر : ١٣٨ / ١ .

(٥) (لا يقال المصدر) ساقط من (ط) .

وَقَوْلُ النُّحَاةِ : المَصْدَرُ يَكُونُ بِالمِيمِ كَ : مَقْتَلٌ وَمَذْهَبٌ : تَسَامُحٌ^(١) .
 واستدلَّ أيضاً بأنَّ الأسماءَ قَبْلَ الأفعالِ لأنَّها تقعُ منها ، [والمصدرُ اسمٌ فيجبُ أن يكونَ قَبْلَ
 الفعلِ ، وفيه بحثٌ ، وبأنَّ^(٢) المصدرَ يقومُ بنفسِه في نحو : سَيَّرَكَ سَريعٌ ، وقَوْلُكَ مَبَارِكٌ وفِعْلُكَ
 حَسَنٌ .

والفعلُ لا يقومُ بنفسِه ، ولا بُدَّ له من الاسمِ ، لأنَّه مسندٌ أبداً . فكان ما يقومُ بنفسِه أصلاً لغيره
 مما يفتقرُ إليه ، لأنَّ الأصولَ قد لا توجد لها فروعٌ ، ومحالٌ وجودُ الفرعِ من غيرِ أصلٍ ، ومثَّل ذلك
 بالشجرةِ والثَّمرةِ ، وقد تكونُ شجر [٤٩/أ] بلا ثمر ، ولا تكونُ ثمرةً بلا شجرة^(٣) .

وأيضاً فإنَّ الفعلَ مركَّبٌ^(٤) ، والمصدرَ مفردٌ ، والمركَّبُ ثانٍ عن المفردِ .
 وأيضاً فإنَّ مفهومَ المصدرِ مطلقٌ ، ومفهومَ الفعلِ مقيدٌ ، والمطلقُ قَبْلَ المقيدِ .
 واستدلَّ ابنُ مالكٍ^(٥) بأنَّ المصدرَ واحدٌ ، والأفعالَ ثلاثةٌ ، فلو اشتقَّ منها فإمَّا من الجميعِ ،
 وهو محالٌ ، أو من أحدها وهي متساويةٌ فدعوى أحدها ترجيحٌ من غيرِ مرجِّحٍ^(٦) .
 وعورِضٌ بأنَّ الفعلَ الواحدَ له مصادرٌ فنقوله عليه بعينه .

وقيل : إنَّ المصدرَ بمنزلةِ الذهبِ^(٧) الذي تُصاغُ منه الأواني المختلفةُ ، والصُّورُ المتباينةُ ،
 والأصلُ واحدٌ ، وكذلك المصدرُ تُصاغُ منه الأمثلةُ المختلفةُ^(٨) من الفعلِ نحو : ضَرَبَ
 يضربُ ، وسيضربُ ، واضربُ ، ولا تضربُ ، والأصلُ في جميعها : الضَّرْبُ ، كما أنَّ الأصلَ
 في تلك الأواني - وإن اختلفت صيغتها^(٩) - الذهبُ والفضةُ المصوغةُ منها تلك الأواني^(١٠) ،
 وهذا يرجعُ إلى بعضِ ما تقدَّم وهو دعوى مجرَّدةٌ عن الدليلِ لا يعجزُ المخالفُ أن يقبلها على

(١) ينظر التذييل والتكميل : ١٣٨/٧ ، وشرح أطفيش : ٢٥٩/٣ .

(٢) زيادة من (ت و ط) .

(٣) قوله : (والثمرة قد تكون شجر إلى قوله ثمرة بلا شجرة) ساقط من (ت) و(ط) .

(٤) مركب من حديث وزمان . ينظر شرح التسهيل : ١٧٩/٢ ، والمفراخ : ٢٣ .

(٥) ينظر شرح التسهيل : ١٧٩/٢ .

(٦) المرجع السابق ، والتذييل والتكميل : ١٣٤/٧ .

(٧) ينظر الإنصاف : ٢٣٧/١ .

(٨) (المختلفة) ساقطة من (ح) .

(٩) قوله (وإن اختلفت صيغتها) ساقط من (ط) .

(١٠) قوله (والفضة المصوغة منها تلك الأواني) ساقط من (ط) .

خصمه ، ويُقابلهُ بمثلها من مجردِ الدَّعوى .

وقال أبو عليّ في «تذكرته» فيما نُقِلَ عنه ، وقريبٌ منه في «إيضاحه»^(١) : مما يدلُّ على أنَّ المصدرَ ليس بمشتقٍّ من الفعلِ أنَّ المشتقَّ يتضمَّنُ معنى المشتقِّ منه ، وزيادةً معنَى آخر كاسمِ الفاعلِ ، والمفعول اللذين تضمَّنَا الدَّلالةَ على الحدثِ الذي اشتقَّ منه ، والدَّلالةَ على ذواتِ الفاعلينَ والمفعولينَ فكذلك المصدرُ لو كان مشتقًّا من الفعلِ لتضمَّنَ ما في الفعلِ من الدَّلالةِ على الحدثِ ، وأحدِ [أقسام] الأزمنةِ ، والمعنى الآخرِ الذي تختصُّ به المشتقاتُ من الزيادةِ على المشتقِّ منه .

فلما لم يكن الأمر على ذلك ، بل على خلاف ذلك ، دلَّ على أنه ليس بمشتق منه .
ويدلُّ أيضاً على أنَّ المصادرَ غيرَ مشتقةٍ من الأفعالِ أنَّ المصادرَ تختلفُ في الثلاثيةِ أمثلتها وأبنيتها ولا تختصُّ ببناءٍ ، ولا تجري على قياسٍ .

ولو كانت مشتقةً من الأفعالِ لوجبَ ألا تختلفَ ، كما أنَّ أسماءَ الفاعلينَ ، وأسماءَ المکانِ والزَّمانِ تجري على قياسٍ^(٢) مستمرٍّ ، وأبنيةٍ ملائمةٍ .

فلما لم يكن سبيلُ المصادرِ هذه السبيلُ ، بل اختلفت اختلافَ سائرِ الأسماءِ ، دلَّ أنها ليستُ مشتقةً من الأفعالِ^(٤) .

واستدلَّ الكوفيون على أصالةِ الفعلِ بأنَّ المصدرَ يعملُ فيه الفعلُ ، والعامِلُ قبلَ المعمولِ ، وبأنَّ المصدرَ يؤكِّدُ الفعلَ ، والمؤكِّدُ سابقٌ على مؤكِّدهِ ، وبأنَّه يعتلُّ باعتلاله ويصحُّ بصحِّتهِ^(٥) .
ولا دليلٌ لهم في شيءٍ من ذلك^(٦) .

أمَّا كونهُ يعملُ فيه فإنه كسائرِ المعمولاتِ كالمفعولِ به ، وكالفاعلِ ونائبه ، والظرفِ ، وغير ذلك كما تقولُ : أعطى زيدٌ عمراً درهماً إعطاءً يومَ الجمعةِ . فلو كان العملُ يُوجبُ الأصالةَ لوجبَ أن يكونَ الفعلُ أصلاً لمعمولاته كلها ، وللزِمَ عليه أن تكونَ الحروفُ قبلَ الأسماءِ

(١) ينظر التكملة : ٥١٦-٥١٧ .

(٢) زيادة من (ت ، ح) .

(٣) ينظر الإنصاف : ٢٣٨/١ .

(٤) قوله (لوجب ألا تختلف كما إلى قوله مشتقة من الأفعال) ساقطة من (ط) .

(٥) ينظر الإنصاف : ٢٣٥-٢٣٦ ، والتبيين : ١٤٧ ، والأشباه والنظائر : ١/١٣٠ .

(٦) ينظر الرد على رأي الكوفيين في المراجع السابقة .

والأفعال لأنها عاملةٌ فيهما .

وأما توكيده إياه ، فلا يدلُّ على الأصالة لأنك تقول : صَرَبْتُ صَرَبْتُ ، وجاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ^(١) .
وأما اعتلاله لا اعتلاله وصحته لصحته فلا دلالة فيهما ، لأنَّ الفرعَ قد يُحمَلُ عليه الأصلُ ،
ألا ترى أنَّ الفراءَ ، وهو ممن قال : إنَّ الفعلَ أصلٌ ، قال : «إنَّ الماضيَ بُنيَ على الفتحِ لانفتاحِ
فعلِ الاثنينِ^(٢) ، ففتَحَ قامَ لانفتاحِ قاما ، وقام أصلٌ [ب/٤٩] ل: قاما .

وحمل غيرُه «يَضْرِبَنَّ» على «ضَرَبَنَّ» في البناءِ على السُّكُونِ .
وقد يُحمَلُ الشيءُ على غيرِه طلباً للمشاكلة^(٣) ، وليس أحدهما أصلاً للآخر ، فما بالكَ به مع
ما بينهما من الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنَّهم قالوا : تَعِدُّ وَنَعِدُّ وَأَعِدُّ ، حملاً على «يَعِدُّ» ، مع
أنَّ اعتلال^(٤) المصدرِ إنما يكونُ لزيادةِ ك: قِيَامٌ ، الألفُ فيه زائدةٌ^(٥) على الأصولِ ، والأصلُ
«قَوْمًا»^(٦) ك: قَوْلٍ ، فلَمَّا بُنيَ على (فِعَالٍ) قلبت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها .

والكلامُ في أصولِ المصادرِ لا في فُرُوعِها مع أنها دعوى إذ يُمكنُ أن يقابلوا بمثلها .
وقيلَ : المصدرُ أصلٌ للفعلِ ، والفعلُ أصلٌ للوصفِ .
وقال ابن طلحة^(٧) ليسَ الفعلُ بأصلٍ للمصدرِ ، ولا بالعكسِ^(٨) ، واستدلَّ عليه بأننا

(١) قوله (وأما توكيده إياه إلى قوله وجاء زيد زيد) ساقط من (ط) .

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي : ١ / ٥٥ ، والإنصاف : ١ / ٢٤٠ .

(٣) ينظر الإنصاف : ١ / ٢٣٩ .

(٤) في الأصل و(م) : الاعتلال .

(٥) في (ط) : زيادة .

(٦) ينظر التبيين : ١٤٧ ، والأشباه والنظائر : ١ / ١٢٩ .

(٧) هو أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد الأموي الأشبيلي ، أخذ القراءات عن أبي بكر بن صاف ، وأخذ
العربية عن أبي إسحاق بن ملكون ، كان موصوفاً بالعقل والذكاء ، يميل في النحو إلى مذهب ابن
الطراوة ، توفي سنة ٦١٨ هـ .

تنظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار : ٣ / ١١٩٠ ، وغاية النهاية : ١ / ٣٨٧ ، وبغية الوعاة :
١ / ١٠٢ .

(٨) ينظر رأيه في : ابن طلحة النحوي : حياته - آثاره - آراؤه ، لعلياد بن عيد الشبتي : ١٠٧ ، وارتشاف
الضرب : ٣ / ١٣٥٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٤٥٥ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٩٧ .

وجدنا أفعالاً لا مصادراً لها ، وبالعكس ابنُ الباذش^(١) عن ابنِ السراج^(٢) : «معنى قولنا : هذا الحرفُ مشتقٌّ من هذا الحرفِ ، أن نجدَ حروفَ أحدهما التي يقدَّرُها النحويونَ بالفاءِ والعينِ واللامِ موجودةً بأعيانها في الحرفِ الآخرِ ، وإن كان أحدهما ثلاثياً ، وإن كان رباعياً فمثلهُ ، وإن كان خماسياً فكذلك ، ويقع الاختلافُ بينهما بالحركاتِ أو بالزوائدِ فيكونُ البناءُ غيرَ البناءِ ، والأصولُ واحدةٌ .

وإنَّما يُعرفُ الأصلُ من الفرعِ بأنَّ الأصلَ جنسٌ ، والفرعُ بناءٌ مأخوذٌ منه لمعنى زائد على الجنس .

فَمِمَّا لا يجوزُ أن يكونَ إلا مشتقاً من الكلامِ الصفاتُ كُلُّها ، والأفعالُ ، فجميعُ ذلك مشتقٌّ من المصادرِ وما أشبهها من الأغراضِ ، فلو جُمِدَتِ المصادرُ ، وارتفعَ الاشتقاقُ من كلِّ كلامٍ ، لم يوجدَ في الكلامِ صفةٌ لموصوفٍ ، ولا فِعْلٌ لفاعلٍ^(٣) انتهى وفيه بحث .

(١) هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي ، أبو الحسن بن الباذش ، تصدر للإقراء والنحو بغرناطة ، وابنه أحمد بن علي أبو جعفر صاحب الإقناع في القراءات السبع ، صنف : شرح كتاب سيبويه ، وشرح أصول ابن السراج ، توفي سنة ٥٢٨ هـ .

تنظر ترجمته في : غاية النهاية : ٥١٨ / ١ ، وبغية الوعاة : ١٦٦ / ٢ .

(٢) هو أبو بكر بن محمد السري ابن السراج ، أحد أئمة النحو المشهورين ، انتهت إليه رئاسة النحو بعد المبرد ، له كتاب الأصول في النحو ، توفي عام : ٣١٦ هـ .

تنظر ترجمته في : نزهة الألباء : ٢٤٩ ، إنباه الرواة : ١٤٥ / ٣ .

(٣) ينظر أيضاً شرح الكوكب المنير لتقي الدين أبو البقاء الفتوحى : ٢٠٤ ، وشرح أطفيش : ٢٦٤ / ٣ .

ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنه وكرمه .

فَعَلٌ، وَفَعْلٌ، وَفُعْلٌ، أَوْ بَتَاءٍ مُؤَنَّثٍ
فَعْلَانٌ، فِعْلَانٌ، فُعْلَانٌ وَنَحْوُ: جَعَلَا
مَجْرَدًا أَوْ بَتَاءِ التَّأْنِيثِ ثُمَّ فَعَا
فِعَالَةٌ، وَفُعَالَةٌ، وَجِيءَ بِهِنَّ
[٥٠/أ] ثُمَّ الْفَعِيلُ، وَبِالتَّأْنِيثِ، وَالفَعْلَا
وَفُعْلَلٌ وَفُعُولٌ مَعَ فَعَالِيَةٍ
مَعَ فَعْلَوَاتٍ، فُعَلَى مَعَ فَعْلَانِيَةٍ
وَمَفْعَلٌ، مَفْعِلٌ، وَمَفْعُلٌ، وَبَتَاءِ التَّ

ثٌ، أَوِ الْأَلْفِ الْمُقْصُورِ مُتَّصِلًا
رَضَى، هُدَى، وَصَلَحَ ثُمَّ زِدْ فَعِلَا
لَةً وَبِالْقَصْرِ، وَالفَعْلَاءُ قَدْ فُعِلَا
مَجْرَدَيْنِ مِنَ التَّأْنِيثِ، وَالفُعُولُ صِلَا
نٌ، أَوْ كَبَيْنُونَةٍ، وَمُشَبَّهًا شُعْلَا
كَذَا فَعِيلِيَّةٌ، فُعْلَانَةٌ، فَعْلَا
كَذَا فُعُولِيَّةٌ، وَالفَتْحُ قَدْ نُقِلَا
تَأْنِيثِ فِيهَا، وَضَمُّ قَلْبِهَا مَحْمَلَا

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التكلان : أمثلتها على الترتيب : قَوْلُ^(١) ، عِلْمٌ ، شُكْرٌ ،
رَحْمَةٌ ، حِمِيَّةٌ ، قُدْرَةٌ^(٢) ، تَقْوَى ، ذِكْرَى ، رُجْعَى .

فقوله : أَوْ بَتَاءٍ مُؤَنَّثٍ أَي فِيهَا ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مُقَدَّرٍ . أَي : مَجْرَدَةٌ أَوْ بَتَاءِ التَّأْنِيثِ ، أَوْ
عَلَى حَالِهَا وَكَمَا نَطَقَ بِهَا .

وقوله : أَوْ الْأَلْفِ [المقصور] ^(٣) : عطفٌ على بَتَاءِ .

وَمُتَّصِلًا^(٤) حَالٌ مِنَ الْأَلْفِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْمُقَدَّرِ أَي مَجْرَدًا أَوْ^(٥) مُتَّصِلًا

(١) وزن فَعْلٌ من أوزان المصادر القياسية كما نصَّ عليه سيبويه . ينظر الكتاب : ٤ / ٥ ، وكما قال ابن الناظم :

فَعْلٌ قِيَاسٌ مَصْدَرُ الْمَعْدَى مِنْ ذِي الثَّلَاثَةِ كَرَدْرَدًا

ينظر المقاصد الشافية : ٣ / ٣٢٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣ / ٢٢٩ .

وضع ابن جودي قياسه «وقال : لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماح ، فلا يقاس على فَعْلٌ ،

ولو عدم السماح» . ينظر الهمع : ٦ / ٤٨ .

ويصاغ هذا المصدر من فعل ثلاثي وزنه (فَعَلٌ) و(فَعِلٌ) متعديان .

(٢) ينظر شرح التسهيل : ٣ / ٤٦٨ .

(٣) زيادة من (ت و ط) .

(٤) في (ط) : مثلاً .

(٥) قوله (بتاء التأنيث أو على حالها إلى قوله على المقدر أي مجرد أو) ساقط من (ح) .

وبتاءٍ وما عطف عليه : متعلقٌ به أي : متصلاً بتاء مؤنث^(١) .

والباء على الأول باءٌ مصاحبةٌ .

وَفَعْلَانٌ : لَوَاهُ لِيَانًا^(٢) ، ومثله سَنَنْتُهُ سَنَانًا^(٣) ، ولم يجيء غيرهما^(٤) .

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ^(٥) : لَا يَكُونُ فَعْلَانٌ مَصْدَرًا^(٦) ، وَإِنَّمَا فُتِحَ اللَّامُ فِي اللَّيَّانِ مِنْ أَجْلِ الْيَاءِ

قِيلَ : وَيَقْوِيهِ حِكَايَةُ «لِيَّانٍ» بِالْكَسْرِ^(٧) ، وَقِلَّةُ فَعْلَانٍ .

وِيرْدُهُ سَنَانٌ . وَادُّعِيَ فِيهِ التَّخْفِيفُ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ .

وقيل في المسكَّن : إِنَّهُ وَصَفُ^(٨) ، وَهَذَا يُمَكِّنُ دَعْوَاهُ فِي ﴿سَنَانٌ قَوْمٌ﴾^(٩) لَا فِي كُلِّ

مَوْضِعٍ .

وَلِلسَّنَانِ مَصَادِرٌ كَثِيرَةٌ ، قَرِيبٌ مِنْ عَشْرِينَ ، وَقِيلَ أَكْثَرُ مَا جَاءَ لِلْفَعْلِ خَمْسَةَ عَشَرَ

مَصْدَرًا^(١٠) . وَنَسِيَانٌ وَشُكْرَانٌ^(١١) .

وَجَلَا : وَهُوَ انْحِسَارُ الشَّعْرِ عَنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ .

رَجُلٌ أَجَلِي : بَيْنُ الْجَلَا وَفَعْلُهُ جَلِي بِالْكَسْرِ .

(١) ينظر في الإعراب السابق : شرح بحرق : ٦٥ ، وحاشية ابن حمدون : ٤٨ ، وحاشية الرفاعي : ٤٠ ، وشرح أطفيش : ٢٦٦/٣ .

(٢) يقال لَوَاهُ بدينه لِيَانًا : أي مطلقه . ينظر الصحاح (لوى) ٢٤٨٦/٦ . وينظر الكتاب : ٩/٤ .

(٣) الشنائة : البغض . ينظر الصحاح (سنا) ٥٧/١ ، وعده الجوهري شاذ .

(٤) ينظر شرح التسهيل : ٤٦٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤-٤٥ .

(٥) لم أعثر على قول أبي العباس .

(٦) (مصدرًا) ساقط من (ح) .

(٧) ينظر قوله في شرح المفصل : ٤٥/٦ ، ونزهة الطرف للميداني : ٣٦١/١ ، وعنقود الزواهر : ٣٦٠ ، ونسبه ابن سيده لبعض النحويين ينظر المخصص : ١٣٣/١٤ .

(٨) كسكران ، ينظر الارتشاف : ١٥١/١ .

(٩) المائة : ٢ ، وفي قراءة السكون ، وهي قراءة ابن عامر وعاصم ، وقرأ الباقون بالتحريك . ينظر إعراب القراءات السبع وعللها : ١٤١/١ .

(١٠) البحر المحيط : ١٥٥/٤ .

(١١) (فَعْلَانٌ) بالحركات الثلاث في الفاء مع سكن العين من المصادر السماعية ، إلا أن مضموم الفاء ومكسورها أكثر من مفتوحها . ينظر عنقود الزواهر : ٣٥٩-٣٦٠ .

والجلى أيضاً: الكُحْلُ^(١)، وكلاهما مقصورٌ، ورَضِيَ^(٢) وهُدِيَ^(٣)، وكُلُّ هذه الثلاث من المعتلِّ .

ومثل ذلك من الصحيح: طَلَبٌ وكَبِرٌ، أمَّا المضموم فخاصٌّ بالمعتلِّ .
وصَلَّاحٌ^(٤)، وكَذِبٌ^(٥)، وسَرِقَةٌ^(٦)، وخَفَّارَةٌ^(٧)، وَضَبِعَتِ الناقَةُ ضَبْعَةً^(٨): اشتهدت
الفحل، ورَغَبَاءٌ^(٩) .

وقوله: وبالْقَصْرِ أي: بحذف الألف، [أي^(١٠) ألف] ^(١١) فَعَالَةٌ فيبْقَى فَعْلَةٌ ك: ضَبْعَةٌ
وِخْفَارَةٌ^(١٢)، وَخَفَّارَةٌ^(١٣)، وَكِتَابًا وَصُرَاخًا^(١٤)، وَدُخُولًا^(١٥) وَصَهِيلاً^(١٦)،

- (١) ينظر الصحاح: (جلا) ٦/٢٣٠٤ .
- (٢) فَعَلَ من المصادر السماعية . ينظر عنقود الزواهر: ٣٦٠ .
- (٣) فُعَلَ من المصادر السماعية . ينظر المرجع السابق .
- (٤) (فَعَالٌ) من المصادر السماعية . ينظر الكتاب: ٨/٤، والمقتضب: ١٢٦/٢، وعنقود الزواهر: ٣٦٠ .
- (٥) (فَعْلٌ) من المصادر السماعية . ينظر الكتاب: ٦/٤، وعنقود الزواهر: ٣٦٠ .
- (٦) (فَعْلَةٌ) من المصادر السماعية . ينظر الكتاب: ٩/٤، وشرح الشافية: ١٥١/١، وعنقود الزواهر: ٣٦٠ .
- (٧) (فَعَالَةٌ) من المصادر السماعية . ينظر الكتاب: ١٦/٤، وعنقود الزواهر: ٣٦٠، وقياسي في (فَعْلٌ)
المضموم، نحو: كَرَمٌ كرامة . ينظر شرح الشافية: ١٥٦/١-١٥٧ .
- (٨) (فَعْلَةٌ) من المصادر السماعية . ينظر الكتاب: ٩/٤، وشرح الشافية: ١٥١/١، وعنقود الزواهر: ٣٦٠ .
- (٩) (فَعْلَاءٌ) من المصادر السماعية . ينظر شرح أطفيش: ٢٧٧/٣ .
- (١٠) (أي) ساقطة من (ت) و(م) .
- (١١) (أي ألف) زيادة من (ت و ط و م) .
- (١٢) (فَعَالَةٌ) من المصادر القياسية . ينظر الكتاب: ١٠/٤، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٢٨٠،
وشرح الشافية: ١٥١/١ .
- (١٣) (فُعَالَةٌ) من المصادر السماعية . ينظر الكتاب: ١٣/٤ .
- (١٤) كِتَابٌ مصدر كَتَبَ، وَصُرَاخٌ مصدر صَرَخَ على وزن (فَعَالٌ وَفُعَالٌ) مجردين من التاء في فَعَالَةٌ
وَفُعَالَةٌ، وإلى هذا أشار بقوله (فَعَالَةٌ وَفُعَالَةٌ وجيء بهما مجردين من التاء) .
- وفعال من المصادر القياسية مقيس فيما دلَّ على امتناع . ينظر التصريح بمضمون التوضيح: ٣٠٤/٣ .
- وفعال من المصادر القياسية مقيس فيما دلَّ على داء أو صوت . سماعي في غيرهما . ينظر الكتاب:
٨/٤، والتصريح بمضمون التوضيح: ٣٠٤-٣٠٥/٣ .
- (١٥) (فُعُولٌ) إن كان من اللازم قياسي كقعد قعدوا، وإن كان من المتعدي فهو سماعي مجرداً .
ينظر التصريح بمضمون التوضيح: ٣٠٣-٣٠٧/٣ .
- (١٦) (فُعِيلٌ) من المصادر القياسية فيما دلَّ على صوتٍ أو سير . ينظر التصريح بمضمون التوضيح:
٣٠٤-٣٠٥/٣ .

وَسُهُولَةً^(١) وَنَمِيمَةً^(٢) وَجَوْلَانٍ^(٣) وَشَنَّانٍ .

قال سيبويه^(٤) ما معناه «أنَّ ما جاء من المصادرِ على فعالن بفتح العين لم يتعدَّ فعله إلا سُذُوذًا نحو: شَنَّتُهُ شَنَّانًا ، قال : ولا نَعْلَمُ غَيْرَهُ» .

ولا يُقال أصله التَّعدي بحرفِ الجِرِّ ، فحُذِفَ كما في حَذَرْتُهُ أصله حَذِرْتُ منه ، لأنَّه لو كان مثله لُجاء الوصفُ منه على فَعِل كحَذِرٍ ، لكنه جاء على فاعِل ك: عَلِمَ فهو عَالِمٌ ، وقَوَّى ذلك أنَّه في المعنى ك: أَبْغَضَ يتعدَّى ، فكذلك ما بمعناه ، كما أنَّ ﴿الرَّفَثَ﴾^(٥) لما كان بمعنى الإِفْضَاءِ عُدِّيَّ يلى كما يتعدى به الإِفْضَاءُ^(٦) .

وبَيِّنُونَةٌ : ووزنها^(٧) بعد الحذف فَيَلُوْلَةٌ ، وعلى الأصل فَيَعْلُوْلَةٌ ، والتُّزِمَ حذْفُ عَيْنِهَا كأخواتها من فَيَعْلُوْلَةٌ كانت عَيْنَ الفَعْلِ واوًّا أو ياءً .

وقال الكوفيون^(٨) أصلها فُعْلُوْلَةٌ بالضم ففتحوا في ذوات الياء لتسلم الياء من القلب ، ثم

(١) (فُعْلُوْلَةٌ) من المصادر القياسية . ينظر المساعد : ٦١٩ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٠٦ / ٣ .

(٢) (فَعِيلَةٌ) من المصادر السماعية . ينظر شرح الشافية : ١٥٣ / ١ ، والمساعد : ٦١٩ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٠٨ / ٣ .

(٣) (فَعْلَانٍ) من المصادر القياسية فيما دلَّ على تقلب واهتزاز . ينظر الكتاب : ١٤ / ٤ ، وشرح الشافية : ١٥٦ / ١ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٠٤ / ٣ .

(٤) الكتاب : ١٥ / ٤ .

(٥) في قوله تعالى : ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ البقرة : ١٨٧ .

(٦) ينظر الخصائص : ٣٠٨ / ٢ ، أمالي ابن الشجري : ١٤٧ / ١ .

(٧) اختلف الصرفيون في وزن هذه الكلمة ونحوها ك: كَيْئُونَةٌ وَدَيْمُومَةٌ . أما البصريون فوزنها عندهم (فَيَعْلُوْلَةٌ) ، وأصلها بَيُّوْنُونَةٌ ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً وأدغموها ، فصارت : كَيْئُونَةٌ مشددة ، ثم خففت بحذف الياء فصارت : كَيْئُونَةٌ . وعلى مذهب الكوفيين وزنها (فَعْلُوْلَةٌ) .

ينظر في ذلك : الكتاب : ٣٦٥ / ٤ ، وأدب الكاتب : ٤٠٨ ، والتكملة : ٥٩٨ ، والمنصف : ٩ / ٢ -

١١ ، ودقائق التصريف : ٢٦٤ ، وأبينية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع : ٣٧٤ ،

والاقتضاب : ٣٩٦ / ١ .

(٨) وهو رأي الفراء . ينظر أدب الكاتب : ٤٠٨ ، والمنصف : ١٢ / ٢ ، ودقائق التصريف : ٢٦٤ ، وردَّ ابن السيد رأي الفراء . ينظر الاقتضاب : ٣٩٦ / ١ .

حملوا ذوات الواو ك: كَيُنُونَ وَدَيُّمُونَ عَلَى بَيْنُونَ وَصَيْرُونَ .

[ب/٥٠] والمصنّف لما رآه من اللازم الحذف في العين جعله من المصادر .

وفي الحقيقة لا عتب عليه لأنه أتى بالموزون .

وأما في التسهيل ^(١) فلم يقل «فَيَعْلُونَ» على الأصل ولا «فَيَلُونَ» على ما صار إليه ، وإنما قال «فَيَعُولُ» فنوقش فيه وشغل .

وقوله (والفعلان) منصوب بالعطف على ثمّ الفعيل .

و(مشبهاً) منصوب عطفاً على الكاف أي يأتي مثل بَيْنُونَ ومُشْبِهاً .

و(شغلاً) ^(٢) مفعول بمشبههاً .

و(عوططاً) ^(٣) بزيادة إحدى اللامين عاطت الناقه عوططاً : اشتهدت الفحل .

وقبول ^(٤) وعلائية ^(٥) ووليدية ^(٦) وغلبة ^(٧) بضم الأول والثاني وشدّ الباء .

وجمزي ^(٨) ورحووت ^(٩) وغلبي ^(١٠) بضم الأول والثاني وشدّ الثالث ، وبلهنية ^(١١) ، ومثله

سُحْفِيَّة ^(١٢) . وقد جعل سيبويه - رحمه الله - سُحْفِيَّةً كلمة رباعية زيدت فيها الياء خامسة .

قال ^(١٣) «وتلحق خامسةً فيكون الحرف على مثال فُعْلِيَّةٍ ، وذلك نحو : سُلْحَفِيَّةٍ ،

(١) ينظر : ٢٠٤ .

(٢) (فُعْل) من المصادر السماعية . ينظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع : ٣٧٠ .

(٣) (عوططاً) ساقطة من (ح) . (فُعْلَل) من المصادر السماعية . المرجع السابق : ٣٧٣ ، وشرح الشافية :

١٥٢/١ .

(٤) (فُعُول) من المصادر السماعية . ينظر الكتاب : ٤٢/٤ ، وشرح المفصل : ٤٤/٦ ، وشرح الشافية : ١٥٩/١ .

(٥) (فُعَالِيَّة) من المصادر السماعية . ينظر شرح الشافية : ١٥١/١ .

(٦) (فُعِيلِيَّة) من المصادر السماعية . ينظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع : ٣٧٥ .

(٧) (فُعَلَّة) من المصادر السماعية . ينظر التكملة : ٥١٩ ، وشرح الشافية : ١٥٣/١ .

(٨) (فُعَلَى) من المصادر السماعية . ينظر شرح التسهيل : ٤٦٩/٣ .

(٩) (فُعَلُوت) من المصادر السماعية . ينظر المرجع السابق .

(١٠) (فُعَلَى) من المصادر السماعية . ينظر المرجع السابق ، وشرح الشافية : ١٥٣/١ .

(١١) (فُعَلْنِيَّة) من المصادر السماعية . ينظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع : ٣٧٦ .

(١٢) يقال : سحف رأسه سحفاً : حلقه واستأصل شعره ، والسُّحْفِيَّة : ما حلقت . ينظر لسان العرب

(سحف) ١٤٤/٩ .

(١٣) الكتاب : ٢٩٣/٤ .

وَسُحْفَنِيَّةٌ ، وما لحقها من بنات الثلاثة : البُلْهَنِيَّةُ ، والقُلْنَسِيَّةُ ، ولا نعلمه جاء وصفاً ، والهَاءُ لازمةٌ كما لزمَتِ وأُوْقَمَحْدُوَّةٌ» انتهى

فجعل البُلْهَنِيَّةُ من الثلاثة^(١) نونها ائدة ، وجعل السُّحْفَنِيَّةُ من بنات الأربعة نونها أصلية .
وأبو علي^(٢) سَوَّى بينهما في زيادة النون ، وقد دَلَّ الاشتقاقُ على سقوطِ النونِ سَحَفَ رَأْسَهُ :
حلقة ، وفي شعر زهير^(٣) .

تَأْوَبَنِي ذِكْرُ الْأَجَبَةِ بَعْدَمَا هَجَعْتُ وَدُونِي قُلَّةُ الْحَزْنِ فَالرَّمْلُ
فَأَقْسَمْتُ جَهْدًا بِالْمَنَازِلِ مِنْ مَنَى وَمَا سُحِفَتْ فِيهِ الْمَقَادِمُ وَالْقَمْلُ

روي بالفاء والقاف ، والناس على خلاف ما قال سيبويه .
وقوله (ولا نعلمه جاء وصفاً) قال غيره يقال : رجلٌ سُحْفَنِيَّةٌ أي مخلوق الرأس .
وبالجملة فكلام سيبويه مُشْكِلٌ مخالفٌ من وجهين : دعوى الأصالة في النون ، وعدم مجيئه وصفاً .
في كونه مصدراً ، نظرٌ لأنَّ أبا عليٍّ جعله وصفاً مأخوذاً من التَّسْحُفِ^(٤) .
وفي بعض نُسَخِ الإيضاحِ سُحْفَنِيَّةٌ بالخاء .
وخصُوصِيَّةٌ ، وخصُوصِيَّةٌ^(٥) ومدخلٌ^(٦) ، ومكبرٌ^(٧) ، ومكبرٌ^(٨)

(١) في (م) : الثلاثة .

(٢) ينظر التكملة : ٥٦٥ .

(٣) هو زهير بن ربيعة بن رباح المزني ، شاعر جاهلي اشتهر شعره بالحكمة ، وله ولدان صحابيان بجير وكعب ، توفي قبل الإسلام .

تنظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء : ٥١ / ١ ، والشعر والشعراء : ١٣٧ / ١ .

البيتان من الطويل ، وهما في ديوانه : ٤٨ ، برواية (سحقت) بالقاف ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيها . وله في سر الفصاحة : ٦٥ ، وشرح أطفيش : ٢٨٦ / ٣ .

والأواب : التائب ، وتأوَّبه راجعه وأتاه ليلاً . ينظر لسان العرب (أوب) ٢١٩ / ١ .

(٤) ينظر شرح أطفيش : ٢٨٦ / ٣ ، ولسان العرب : (سحف) ١٤٤ / ٩ ، وشرح بحرق : ٦٦ .

(٥) (نسخ) ساقطة من (م) .

(٦) (فَعُولِيَّةٌ) بضم الفاء وفتحها من المصادر السماعية . ينظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٧٥ .

(٧) (مَفْعَلٌ) من المصادر الميمية المقسية . ينظر شرح الشافية : ١٧٠ / ١ ، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٧٢ .

(٨) (مَفْعَلٌ) من المصادر الميمية القياسية في كل صحيح مكسور العين في المضارع أو مثال واوي . ينظر

وَمَهْلُكٌ^(١) وَمَرْضَاةٌ^(٢) وَمَحْمَدَةٌ^(٣) وَمَهْلُكَةٌ^(٤) .

وقوله : وبتاء التأنيث فيها أي : في مَفْعَلٍ وَأَخَوَيْهِ .

وقوله (وَضُمُّ قَلَمًا جُمَلًا) يعني أن مَفْعُلًا وَمَفْعَلَةً وزنان نادران قَلَّ من حفظهما من الرواة

وحملها عن العرب .

واعلم أن قوله (كَذَا فُعَيْلِيَّةٌ فَعْلَةٌ فَعَلًا) يتعيَّن كون ألف فعل هنا : وصلًا لا رويًا لأنَّ

القصيدة لامية ، ولو كانت رويًا لكان ذلك معيبًا ، وهو المسمى بالإجازة بالزاي^(٥) والراء^(٦)

واسمه العام إكفاء^(٧) ، ووقع له مثل هذا مما يوهم كونها رويًا في قوله أول القصيدة .

.....وَصَحْبِهِ الْفُضْلَا

.....وَفَقَّتَ حُلَا

.....وَبِخَلَا

ونحو ذلك .

شرح الشافية : ١٧٠ / ١ .

(١) (مَفْعُل) من المصادر الميمية . ونصَّ سيبويه على عدمه حيث قال : «ليس في الكلام مَفْعُل» . الكتاب :

٩٠ / ٤ ، وجعله الفراء جمعاً لا مصدرًا . ينظر شرح الشافية : ١٦٨ / ١ .

(٢) (مَفْعَلَةٌ) من المصادر الميمية المقيسة . ينظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٧٢ ، وشرح الشافية :

١٧٠ / ١ .

(٣) (مَفْعَلَةٌ) من المصادر الميمية المقيسة . ينظر المراجع السابقة .

(٤) (مَفْعَلَةٌ) من المصادر الميمية ، وتأتي في القليل النادر . ينظر شرح الشافية : ١٧٠ / ١ .

(٥) وهو قول البصريين ، وهو مأخوذ من إجازة الحبل ، وهو تراكب قواه بعضها على بعض فكأن هذا

اختلفت قوى حركاته ، وحكى ابن قتيبة أنه من إجازة الحبل والوتر . ينظر الشافي في علم القوافي

لابن القطاع : ١٠٠ .

(٦) وهو قول الكوفيين وهو مشتق من الجوار ، وهو الموج ، وقال ابن السكيت هو الماء الكثير ، وقيل :

هو مشتق من الجوار في السكنى والذمام ، وقيل : هو الجورُ كأن القافية جارت أي خالفت القصيدة .

ينظر الوافي في العروض والقوافي للتبريزي : ٢٢٤ ، والشافي في علم القوافي لابن القطاع : ٩٩-١٠٠ .

(٧) الإكفاء : هو اختلاف حروف الروي في قصيدة واحدة وأكثر ما يقع في الحروف المتقاربة المخارج .

والإجازة : تكون بالحروف التي تتباعد مخارجها .

ينظر : الوافي في العروض والقوافي : ٢٢٤ ، والفصول في القوافي : ٨٥-٨٦ .

ثم قال رحمه الله ورضي عنه :

فَعَلٌ مَّقْيَسٌ الْمَعْدَى ، وَالْفُعُولُ لِغَيْبِ — رِه سِوَى فِعْلٍ صَوْتٍ ، ذَا الْفُعَالُ تَلَا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : لما ذكر المصادر وعدّها جملة [١/٥١] أخذ الآن يفصلُ فيذكرُ المقيسَ من ذلك ، وما ينقاسُ فيه وما عداه .

فحكّم بأنَّ المعدّى وقد عَلِمَتْ أَنَّهُ لا يكون إلا من المفتوح العينِ أو المكسورِها قياسه «فَعَلٌ» بفتح الفاء وإسكان العين نحو : ضَرَبَ ضَرْبًا وَشَرَبَ شَرْبًا^(١) .

وقوله في التسهيل^(٢) : «ومن فَعِلَ الْمُفْهَمَ عملاً بالفم» بزيادة قيد إيفهام العمل بالفم في المكسور العين غير ظاهرٍ ، وإن كان سيبويه^(٣) والأخفش^(٤) إنَّها مثلاً به إلا أنَّ في تمثيلها به ما يوجب له مزيّةً ، ولعلّها لكونه جاء على القياس ، ولم يشدّ منه شيء^(٥) ، أو كثرته بحيث لا يكاد يوجد بخلافه .

واختلف في معنى القياس في باب المصدر .

— فقيل معناه : إذا ورد فَعَلٌ ولم يُدْرَ كيف تكلمت العربُ بمصدره ، فإنَّنا نَسْلُكُ به بابهُ المَطْرَدِ .
وأما ما سُمِعَ منهم فلا يُتَعَدَّى إلى غيره فلا تُقُولُ : عَلِمَ علماً بفتح العين وهذا هو الأصح وهو مذهب سيبويه والأخفش^(٦) .

— وقيل^(٧) : يجوز استعمال القياس ، وإن ورد السماعُ بخلافه^(٨) .

(١) ينظر الكتاب : ٥ / ٤ ، والتكملة : ٥١٨ - ٥٢٢ ، وأبينية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٧٠ ،

والتصريح بمضمون التوضيح : ٢٩٩ / ٣ ، والهمع : ٤٨ / ٦ .

(٢) ٢٠٥ ، وشرح التسهيل : ٤٧٠ - ٤٧١ / ٣ .

(٣) حيث قال : «ولكن الأكثر يقاس عليه» . ينظر الكتاب : ٨ / ٤ .

(٤) ينظر رأيه في معاني القرآن : ٥٣٢ / ٢ ، ورأي سيبويه والأخفش في التصريح بمضمون التوضيح :

٣ / ٣٠٠ ، والمساعد : ٦٢٢ / ٢ .

(٥) (شيء) ساقط من (ط) .

(٦) ينظر المساعد : ٦٢٢ / ٢ .

(٧) هو رأي الفراء . ينظر شرح الشافية : ١٥١ / ١ ، ١٥٧ ، والمساعد : ٦٢٢ / ٢ .

(٨) قوله : (يجوز استعمال القياس وإن ورد السماع بخلافه) ساقط من (ح) .

- وقيل : إنَّ القياسَ في مصادرِ الثلاثيِّ لا يصحُّ ، وأنَّ المرجعَ فيها إلى السماعِ^(١) .
واستدلَّ قائلُ^(٢) هذا بكثرةِ اختلافِها وعدمِ انضباطِها .

وقوله (والفُعُولُ لِغَيْرِهِ) يندرجُ في «غيره» فَعَلَّ اللّازمَ لكن مرادُه فَعَلَ بالفتح بدليل قوله بعد «وما على فَعَلٍ» فذكر حكمه فمصدرُ فَعَلَ بالفتح إذا كان لازماً «فُعُولُ»^(٣) كدُخُولٍ ، واستثنى من ذلك فعل الصَّوْتِ فَإِنَّ الفُعَالَ^(٤) فيه مطرَدٌ^(٥) كالدُّعَاءِ ، والرُّغَاءِ^(٦) ، والثُّغَاءِ^(٧) ، والضُّبَاحِ^(٨) ، والبُغَامِ^(٩) .

ويطرَدُ أيضاً «فُعَالَ» في الأدواء^(١٠) نحو : مشى بطنُه مُشَاءً وديرَ به دُوراً ، وقد يقال : أُديرَ به وسَعَلَ سُعالاً ، وَزَكَمَ زُكاماً وَعَطَسَ عَطاساً .
وشدَّ مَزَحَ مُزاحاً ، وقد نبّه على الداء بقوله بعد

..... جلا^(١١)
..... معناه وزن فُعَالَ ، فليُقَسَّسْ^(١٢)

-
- (١) ينظر المساعد : ٦٢٢ / ٢ ، والهمع : ٤٨ / ٦ .
(٢) هو رأي ابن جودي كما ورد في الهمع : ٤٨ / ٦ ، وينظر هذه الآراء في حاشية الصبان : ٤٦٠ / ٢ ، وحاشية الرفاعي : ٤٣ ، وشرح أطفيش : ٢٩٧ / ٤ ، ٢٩٨ .
(٣) (فُعُول) مصدر ينقاس في الفعل اللّازم . ينظر الكتاب : ٤ / ٥-٦ ، وشرح الشافية : ١٥٧ / ١ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣ / ٣٠٣ ، والهمع : ٤٩ / ٦ .
(٤) (فُعَالَ) مصدر ينقاس فيما دلَّ على صوت . ينظر شرح الشافية : ١٥٥ / ١ ، والمساعد : ٦٢٣ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣ / ٣٠٥ ، والهمع : ٤٩ / ٦ .
(٥) في (م) : مطرد فيه .
(٦) الرغاء : صوت ذوات الخف . ينظر الصحاح (رغا) ٢٣٥٩ / ٦ .
(٧) الثغاء : صوت الشاء والمعز وما شاكلهما . ينظر الصحاح (ثغا) ٢٢٩٣ / ٦ .
(٨) الضُّبَاح : بالضم صوت الثعالب . ينظر لسان العرب (ضبح) ٥٢٣ / ٢ .
(٩) البُغَام : صوت الناقة لا تفصح به ، وبغام الظبية صوتها . ينظر الصحاح (بغم) ١٨٧٣ / ٥ .
(١٠) ينظر التسهيل : ٢٠٥ ، التصريح بمضمون التوضيح : ٣ / ٣٠٤ ، والهمع : ٤٩ / ٦ .
(١١) في بعض النسخ (تلا) بدل (جلا) . ينظر شرح أطفيش : ٣٠١ / ٤ ، وشرح العطار : ٤٤٣ / ٢ .
(١٢) ينظر (٣٨٩) من البحث .

ويشارك فَعِيلٌ فُعَالاً في الصوت ك: صَهَلٌ صِهَيْلاً ، وَضَغَبَتِ الأرنبُ ضَغِيْباً : صَوَّتت .
والحاصلُ أَنَّ فَعولاً [يُطرد في فَعَلٍ اللازم إلا أن يكون صَوْتاً فَيستحقُّ فُعَالاً] ^(١) ، أو فَعِيلاً
أو داءً فستحقُّ فُعَالاً ، أو دالاً على فرارٍ ونحوه .
كالشُّرادِ والقِنَاصِ فَيستحقُّ فُعَالاً ، أو على تَقَلُّبٍ فَيستحقُّ فَعَلاناً ، كالنَزَوَانِ والجَوَلانِ ، أو
سيراً فتكون على فَعِيلٍ ك: رَجِيلٌ وَذَمِيلٌ ^(٢) .
ولم يَنْبَهِ المصنِّفُ في هذا النظم على السَّيرِ .
وقوله : ذا الفُعَالِ تلا يجوزُ نصبُ الفُعَالِ مفعولاً بتلا أي فَعُلُ الصوتِ تبعُ الفُعَالِ ، ويجوزُ
رفعه أي فَعُلُ الصَّوتِ من فَعَلٍ بالفتح حيثُ ما وُجِدَ يتبعُهُ الفُعَالُ ^(٣) . وهذا أنسب للكتاب
وأغلب استعمالاً ^(٤) .

(١) زيادة من (ت ، ح ، ط) .

(٢) الذمِيلُ : ضرب من سير الإبل . الصحاح (ذمل) ٤/١٧٠٢ .

(٣) قوله «ويجوزُ رفعه إلى حيثُ ما وجد يتبعه الفُعَالُ» ساقط من (ح) .

(٤) ينظر شرح أطفيش : ٤/٣٠١ .

ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنه وكرمه :

وَمَا عَلَى فِعْلٍ اسْتَحَقَّ مَصْدَرُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا تَعَدُّ كَوْنُهُ فَعَلًا

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التكلان : فِعْلٌ اللازم القياسُ في مصدره «فَعَلٌ» سواءً أكان صحيحاً أو معتلاً ، أو مضاعفاً^(١) ك: فَرِحَ ، وَجَوَى^(٢) ، وَشَلَلٍ .

قال في التسهيل^(٣) : «والغالبُ أن يُعْنَى بِفُعْلَةٍ الْأَلْوَانُ» فيتقيَّدُ هذا الموضع بأن يقال ما لم يكن لونا ك: صَهَبَ صُهْبَةً ، وَشَقَرَ شُقْرَةً ، وَخَضَرَ خُضْرَةً ، ويتقيَّدُ أيضاً بما يذكره بعدُ من قوله^(٤) :

فَعَالَةٌ لِحِصَالِ وَالْفِعَالَةُ دَعُ لِحِرْفَةٍ ، أَوْ وِلَايَةٍ ، وَلَا تَمَلَا

ك: وِلَايٍ [ب/٥١] وِلَايَةٍ ، وَجَهَلٌ جَهَالَةً ، وأغلب ما يوجد فيه (فَعَلٌ) الأعراس^(٥) .
وقوله (كَوْنُهُ) : هو مفعولٌ باستَحَقَّ .

(١) وذلك ما لم يدل على حرفة أو ولاية أو لون . ينظر شرح الشافية : ١ / ١٦٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣ / ٣٠٢ .

(٢) الجوى : هو الحرقفة وشدة الوجد من عشق أو حزن ، والجوى كل داء يأخذ في الباطن لا يستمرأ معه الطعام ، وقيل : هو داء يأخذ في الصدر . ينظر لسان العرب (جوى) ١٤ / ١٥٨ .

(٣) ٢٠٥ .

(٤) ينظر (٣٩٢) من البحث .

(٥) ينظر شرح التسهيل : ٣ / ٤٧٠ .

ثم قال رحمه الله ورضي عنه :

وَقَيْسٌ فَعَالَةٌ أَوْ فُعُولَةٌ لِفَعْلٍ _____ ت كَالشَّجَاعَةِ ، وَالْجَارِي عَلَى سَهْلًا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : ذكر أن فَعْلٌ له مصدران كلاهما مقيس ^(١) :
أحدهما : فَعَالَةٌ :

وهو مقيسٌ في فَعْلٍ الذي الوصفُ منه على فَعِيلٍ ك: كَرَّمَ [فهو كَرِيم] ^(٢) كَرَامَةٌ ،
وَلَوْمْ لَأَمَّةً ، وَشَجَّعَ شَجَاعَةً ، وَقَبَّحَ قَبَاحَةً ، وَمَلَّحَ مَلَاحَةً ، وَنَظَّفَ نِظَافَةً .
والثاني : فُعُولَةٌ :

وهو مقيس فيما كان الوصفُ منه على «فَعَلٍ» ك: حَزَنَ الْمَكَانَ حُزُونَةً ،
وَسَهَّلَ الْأَمْرَ سُهُولَةً .

والمقيس من فَعْلٍ «فَعَالَةٌ» .

وفي فُعُولَةٍ خلاف ، وكلامٌ سيبويه ^(٣) يقتضي أنه لا ينقاسُ .

وزعم ابن عصفور ^(٤) أن قِيَّاسَ فَعْلٍ «فَعْلٍ» ك: قُبِّحَ . قال : «وجاء فَعَالَةٌ وفَعَالٌ وشَدَّ
فُعُولَةٌ وفَعْلٌ» ، وهو مخالف لكلام سيبويه ^(٥) .

(١) ينظر شرح الشافية : ١/١٦٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣/٣٠٦-٣٠٧ ، والهمع : ٦/٥٠ .

(٢) زيادة من (ت و م و ط) .

(٣) ينظر الكتاب : ٤/٢٨ ، حيث قال : «أما ما كان حُسْنًا أو قُبْحًا فإنه مما يُبْنَى فعله على فَعْلٍ يَفْعَلُ ويكون
المصدر فَعَالًا وفَعَالَةً وفُعُولًا... وأما الفَعْلُ من هذه المصادر فنحو : الحُسْنُ والقُبْحُ ، والفَعَالَةُ أَكْثَرُ» .

(٤) ينظر المقرب : ٤٨٩ .

(٥) اختلف العلماء في قياس مصدر (فَعْلٍ) .

وقد رتَّب سيبويه مصادر فَعْلٍ وجعلها على النحو التالي : فَعَالٌ ، وفَعَالَةٌ ، وفُعْلٌ . ينظر الكتاب :
٤/٢٨ ، وهي عند ابن قتيبة في أدب الكاتب : ٤١٩ ، على هذا الترتيب : فَعَالَةٌ ، وفُعُولَةٌ ، وفُعْلٌ ،
وفَعْلٌ ، وفَعْلٌ وفِعْلَةٌ وفِعْلَةٌ ، وفُعْلٌ .

ووافق ابن السراج سيبويه في ترتيب المصادر في الأصول : ٣/٩٧ ، وكذلك ابن يعيش في المفصل : ٦/٤٦ .

أما الزجاجي في الجمل : ٣٨٥ ، وابن عصفور في المقرب : ٤٨٩ ، فقد جعلوا المصدر القياسي هو (فَعْلٍ) .

أما ابن الحاجب في شرح الشافية : ١/١٦٣ ، فجعل (فَعَالَةٌ) هي الأكثر ، ثم (فُعُولًا) والباقي نادرًا .
ينظر ذلك في شرح نزهة الطرف في علم الصرف : ١/٣٩٠-٣٩١ .

ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه :

وَمَا سَوَى ذَاكَ مَسْمُوعٌ وَقَدْ كَثُرَ الـ فَعِيلٌ فِي الصَّوْتِ ، وَالِدَاءُ الْمُضُّ جَلَا
مَعْنَاهُ وَزُنُ فُعَالٍ فَلْيَقْسُ ، وَلِذِي فِرَارٍ أَوْ كَفَرَارٍ بِالْفِعَالِ جَلَا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : لما ذكر الثلاثي وأوزانه ، وما ينقاس فيه ذكر أن ما
خرج عن ذلك مسموعٌ ، ويريد به غير ما يخرجهُ بعد .

فمن ذلك المسموع^(١) من فَعَلَ المفتوح المتعدي : طَلَبَ طَلْبًا وَجَلَبَ جَلْبًا^(٢) .

وَفِعَالٌ ك: نَكَحَ نِكَاحًا .

وَفُعُولٌ ك: وَرَدَ^(٣) وَرُودًا .

وَفِعْلٌ: ذَكَرْتُ اللَّهَ ذِكْرًا ، وَسَمِعَ فِيهِ أَيْضًا ذِكْرًا .

وَمِنْ لَازِمِهِ : فَعُلٌ ك: عَجَزَ عَجْزًا ، وَهَدَأَ اللَّيْلُ هَدَاءً .

وَفُعْلٌ : مَكَثَ مَكْثًا .

وَفُعْلَانٌ ك: رُجِحَانَ .

وَفُعْلَانٌ ك: لَيَّانَ^(٤) .

وَمِنْ مَسْمُوعٍ فَعِلٌ بِالْكَسْرِ مَتَعِدِيًّا .

فُعُولٌ ك: لَزِمَهُ لُزُومًا . وَمَهَكَهُ الْمَرَضُ مُهُوكًا .

وَفِعْلٌ ك: عَلِمَ عِلْمًا .

وَفِعْلٌ ك: عَمِلَ عَمَلًا .

وَفُعْلٌ ك: وَدَّهَ وَدْدًا ، وَشَرِبَ شُرْبًا .

وَمِنْ لَازِمِهِ فُعُولٌ ك: قَنِطَ قُنُوطًا ، وَيَسَّسَ يُؤْسًا .

وَفُعْلٌ ك: زَهَدَ زُهْدًا .

(١) قوله (ويريد به غير إلى غير ذلك المسموع) ساقط من (م) .

(٢) ينظر الكتاب : ٤/٦ ، ٤٧ .

(٣) (ورد) ساقطة من (م) .

(٤) ينظر نزهة الطرف في علم الصرف : ١/٣٦١ .

وَفَعَالٌ [وَفَعَالَةٌ] ^(١) ك : سَلَامٌ وَسَلَامَةٌ .

وَفَعْلَةٌ ك : حَارَ حَيْرَةً ، وَغَارَ غَيْرَةً .

ومن مسموع فَعَلٌ فِعْلٌ ^(٢) بكسر الفاء وفتح العين ، ك : عَرُضَ عِرْضاً ، وَصَغُرَ صِغْرًا .

وَفَعْلَةٌ ك : كَثُرَ كَثْرَةً .

وَفُعْلٌ وَفَعْلٌ ^(٣) ك : ضُعِفَ وَضَعْفٌ .

وَفَعْلٌ ك : كَرَمٌ وَهُوَ كَثِيرٌ ^(٤) .

وقوله : (وقد كَثُرَ الفَعِيلُ فِي الصَّوْتِ) ويعني كثرة يُقاسُ عليها كما سبق .

وقوله (الدَّاءُ المِضُّ جلا) المِضُّ : اسم فاعلٍ من أَمَضَّ : أَلَمَ وَأَوْجَعَ ^(٥) ، وهو نعتٌ للداء .

فالداءُ : مبتدأٌ خبره جملة [جلا] ^(٦) معناه وزن فعال ، وقد تقدم تمثيله .

وقوله (ولذي فِرَارٍ أَوْ كَفَرَارٍ بِالْفِعَالِ جَلًا) أي ما دلَّ على فِرَارٍ وشبهه من الامتناع يطرد فيه فِعَالٌ ك : نارِ نَوَارًا وَنَفَرٍ نَفَارًا ^(٧) وَأَبَى إِبَاءً ، وَشَرَدَ شِرَادًا ، وَحَزَنَ حِرَانًا وَخَلَاتِ النَّاقَةَ خِلَاءً ^(٨) ، وربما قيل في الجمل : وَقَمَصَ قِمَاصًا .

وَجَلًا معناه وَزَنُ فِعَالٍ جلا فِعْلٌ ماضٍ مضارعه يَجْلُو ، ومعناه : مَفْعُولُهُ ، وَوَزَنُ فاعلٍ : جَلًا : أي كَشَفَ معناه هذا الوزن .
وجلا : مبتدأٌ خبره لذي فِرَارٍ .

(١) زيادة من (ت و ط و م) .

(٢) فِعْلٌ (ساقط من ح) .

(٣) فِعْلٌ (ساقط من ح) .

(٤) قوله (وَفُعْلٌ وَفَعْلٌ) إلى قوله كرم وهو كثير (ساقط من ط) .

(٥) ينظر الصحاح (مضض) ١١٦/٣ .

(٦) زيادة من (ت و ط و م و ح) .

(٧) (نَفَارًا) ساقطة من (ت) و (ط) .

(٨) خَلَاتِ النَّاقَةَ : بركت ، أو حزننت من غير علة ، وقيل إذا لم تبرح مكانها ، وكذلك الجمل ، وخص بعضهم به الإناث من الإبل . ينظر لسان العرب (خلاء) ٦٨/١ .

وبالفِعال : من نعت النكرة قُدِّمَ عليها فينتصبُ حالاً ، ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ بالفِعال ، ولذي : من نعتِ النكرة^(١) [٥٢/١] قُدِّمَ عليها ، أو يتعلّق بجلا ، وقد تقدّم ما فيه وفي أمثاله .
وقصر جلا : ضرورةً وجيّمهُ مكسورةٌ لأنّها بمعنى البيان .

(١) قوله (فينتصبُ حالاً ويجوزُ أن يكونَ إلى قوله من نعتِ النكرة) ساقط من (ح) .

ثم قال رحمه الله ورضي عنه بمنه وكرمه .

فَعَالَةٌ لِخِصَالٍ وَالْفِعَالَةُ دَعُ

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : ذكر أن فَعَالَةً يَطْرُدُ فِي الْخِصَالِ ، وهي المعاني الثابتة^(١) كالبلادة ، والفطانة ، والظرافة ، والبراعة ، والرِّفاعة .

وقال ابن المصنِّف^(٢) : «أفعال الخصال هي ما حَقَّه أن يُبْنَى على فَعَلٍ نحو : ظَرَفَ وَكَرَّمَ وَشَرَفَ وَلَبَّبَ» .

وقد تقدَّم أن «فَعَلٌ» يجيء مصدره قياساً على «فَعَالَةٌ وَفُعُولَةٌ» ، فقولُه هنا : (فَعَالَةٌ لِخِصَالٍ) إعادة محضه» انتهى

والمصنِّف ذكر في التسهيل : أن الغالب أن يُعْنَى بِفَعَالَةٍ أَوْ فُعُولَةٍ الْمَعْنَى الثَّابِتَةَ^(٣) .

ومثَّل في الشَّرح بالفطانة والبراعة والجَهَالَةَ^(٤) ، وكُلُّهَا على غير فَعَلٍ ، فكلامُه في هذا البيت أشمَلُ لتناوله ما لم يتناولُه قوله^(٥) : «واجعل فَعَالَةً»^(٦) وهذا بعد تسليم أن «فَعَالَةٌ» لا تَطْرُدُ في فَعَلٍ بالفتح والكسر إذا دلَّ على معنى ثابتٍ كافٍ في نفي الإعادة . والله أعلم .

وقوله (هي ما حَقَّه أن يُبْنَى على فَعَلٍ) فيه ما يُؤْخِذُ منه الجَوَابُ عن دَعْوَى التَّكْرَارِ ، وما أَحْسَنَ قوله هنا (ولا تَهَلًا)^(٧) وقوله (والفَعَالَةُ دَعُ إلى آخره) يعني أن «فَعَالَةٌ» يُطْرَدُ في الحِرْفِ

(١) ينظر شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ٨٥٨/٢ ، والمساعد : ٦٢١/٢ .

(٢) ينظر شرحه على اللامية : ٨٤ ، وتبعه بحرق في شرحه . ينظر شرح بحرق : ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) ٢٠٥ .

(٤) ينظر شرح التسهيل : ٤٦٩/٣ .

(٥) وهو قوله فيما سبق (وَقِسْ فَعَالَةً أَوْ فُعُولَةً لَفَعَلْتُ) فبين أن فَعَلٌ بالضم يجيء مصدره على فَعَالَةٍ وفُعُولَةٍ ، ويَبِّنُ هنا أن أفعال الخصال من أي فعل كانت تصاغ على فَعَالَةٍ .

(٦) (فَعَالَةٌ) ساقطة من (م) .

(٧) يقال : وَهَلَ في الشَّيْءِ وعنه وهلا : غلط فيه ونسيه . ينظر لسان العرب (وهل) ٧٣٧/١١ ، وقال العطار في شرحه : ٤٥٢/٢ ، «(تهلا) أي : ولا تنس ما ذكرته» .

والولايات^(١)، نحو: التّجارة والكتّابة والحياطة والحياكة والسّفارة، سَفَر بين القوم:
أصلح، والإمارة والولاية والسّعاية والخفارة.

(١) ينظر الكتاب: ١١/٤، التسهيل: ٢٠٥، وشرح التسهيل: ٤٦٩/٣، وشفاء العليل: ٨٥٨/٢،
والتصريح بمضمون التوضيح: ٣٠٥/٣، والجمع: ٥٠/٦.

ثم قال رحمه الله ورضي عنه بمنه وكرمه :

لِمَرَّةٍ فَعَلَةٌ، وَفِعْلَةٌ وَضَعُوا هَيْبَةً غَالِبًا ك: مِشِيَّةِ الْخَيْلِ

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التُّكلان : يُصاغُ من الفعل الثلاثي للدلالة على المرة «فَعَلَةٌ» ك : ضَرْبَةٍ وَفَرْجَةٍ ، فَإِنَّ بُنْيَ الْمَصْدَرِ عَلَى التَّاءِ دَلٌّ عَلَيْهَا بِقَرِينَةٍ كَالنَّعْتِ بِالْوَحْدَةِ ك : رَحْمَةٍ وَاحِدَةٍ^(١) .

وَعَمْتُ إِلَى اللَّبَنِ عَيْمَةً وَاحِدَةً ، وَالْعَيْمَةُ : شَهْوَةٌ اللَّبَنِ^(٢) مَعَ فَقْدِهِ وَعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٣) وَغَيْرُهُ^(٤) : «الْأَصْلُ فِي مَصَادِرِ الثَّلَاثِيِّ فَعْلٌ لِأَنَّ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ : فَعْلَةٌ» . وَمَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ فَعْلَةً لِلْمَرَّةِ هُوَ الْجَارِي ، وَشَدَّ^(٥) : إِتْيَانَةٌ وَلِقَاءٌ وَغَزَاةٌ وَقِيَامَةٌ ، وَالْقِيَاسُ : أَتَيْتُهُ ، وَلَقَيْتُهُ ، وَغَزَوْتُ ، وَقَوْمَةٌ^(٦) ، فَهِيَ تَحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا .

وَإِذَا أَرَادُوا الْهَيْبَةَ قَالُوا «فِعْلَةٌ» فَكَسَرُوا نَحْوَ : إِنَّهُ لِحَسَنِ الرَّكْبَةِ وَالْقِعْدَةِ وَالْجِلْسَةِ . وَفِي الْحَدِيثِ^(٧) : «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ» وَالْمُرَادُ بِهَا نَوْعٌ مِنَ الْفِعْلِ لَا حَقِيقَتُهُ مِنْ حَيْثُ هِيَ .

وَمَا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى «فِعْلَةٍ» دَلٌّ عَلَى هَيْبَتِهِ بِقَرِينَةٍ نَحْوَ : حَمِيَّتُهُ حَمِيَّةَ الْمَرِيضِ . وَقَوْلُهُ (غَالِبًا) يَحْتَمِلُ رُجُوعَهُ إِلَى «فَعْلَةٍ وَفِعْلَةٍ» مَعًا . وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَبْنِيِّ عَلَيْهَا ، وَيَحْتَمِلُ رُجُوعَهُ إِلَى الْمَرَّةِ^(٨) ، وَيَحْتَرِزُ بِذَلِكَ مِنْ

(١) ينظر الكتاب : ٤٥ / ٤ ، وشرح الشافية : ١٧٨ / ١ ، وشرح ابن الناظم : ٤٣٩ ، وشفاء العليل :

٨٥٩ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٢٤ / ٣ ، والهمع : ٥٣ / ٦ .

(٢) الصحاح (عيم) ١٩٩٤ / ٥ .

(٣) التكملة : ٥٢١ .

(٤) ينظر الكتاب : ٤٥ / ٤ ، وشرح الشافية : ١٧٩ / ١ .

(٥) ينظر الكتاب : ٤٥ / ٤ ، والتسهيل : ٢٠٥ ، وشرح الشافية : ١٨٠ / ١ ، وشفاء العليل : ٨٥٩ / ٢ .

(٦) وقومه : ساقطة من (م) .

(٧) ينظر صحيح مسلم : ١٣ / ٨٥ رقم (٥٧) .

(٨) قوله : «واحترز بذلك من المصدر المبني عليها ويحتمل رجوعه إلى المرة» ساقط من (ح) .

إِتْيَانِهِ ونحوها .

وَقَصَرَ الخَيْلَا ضرورةً ، وَتَفْتَحُ خَاوُهَا وَتُكْسَرُ .

والخَيْلَا : مَشِيَّةٌ فِيهَا تَشْنٌ وَتُكْسَرُ يَصْحَبُهَا عَجْبٌ وَكِبْرٌ^(١) ، وَلِذَا كُرِهَتْ فِي الشَّرْعِ ، إِلَّا فِي

حَرْبِ الْعَدُوِّ^(٢) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَصْنُفَ ذَكَرَ مِنْ مَصَادِرِ الثَّلَاثِي فِي هَذَا النِّظْمِ تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ ، وَالْمَقْيَسُ مِنْهَا

عَشْرَةٌ : (مَفْعَلٌ ، وَفَعْلٌ [ب/٥٢] ، وَفُعُولٌ ، وَفُعَالٌ ، وَفِعَالٌ ، وَفَعَلٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ،

وَفَعَالَةٌ ، وَفِعَالَةٌ ، وَفَعُولَةٌ ، وَفَعِيلٌ) وَذَكَرَ مِنْهَا فِي التَّسْهِيلِ^(٣) عَلَى مَا فِي بَعْضِ النُّسخِ سِتَّةَ

وَسْتِينَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى تَشْعُبِهَا .

وَذَكَرَ سَبِيحِيَّةً مِنْهَا نِيْفًا عَلَى الثَّلَاثِينَ ، وَالَّذِي تَدْعُو إِلَيْهِ لِحَاجَةِ الْمَقْيَسِ مِنْهَا .

(١) يَنْظُرُ لِسَانَ الْعَرَبِ (خَيْل) ٢٢٨/١١ .

(٢) مِنْهُ حَدِيثٌ : «مَنْ الْخَيْلَاءَ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ» ، يَعْنِي فِي الصَّدَقَةِ وَفِي الْحَرْبِ ، أَمَّا الصَّدَقَةُ فَأَنْ تَهْزَهُ أَرْيَحِيَّةُ

السَّخَاءِ فَيُعْطِيهَا طَيِّبَةً بِهَا نَفْسَهُ ، فَلَا يَسْتَكْثِرُ كَثِيرًا ، وَلَا يُعْطِي مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا وَهُوَ لَهُ مُسْتَقِلٌّ ، وَأَمَّا

الْحَرْبُ فَأَنْ يَتَقَدَّمَ فِيهَا بِنَشَاطٍ وَقُوَّةٍ نَخْوَةً وَجَنَانًا .

يَنْظُرُ النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ : ٩٤/٢ .

(٣) ص ٢٠٤-٢٠٥ .

ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنه وكرمه :

فصل يتضمَّن ما زاد على ثلاثة أحرف

فبدأ بما افتتح بهمزة الوصل فقال :

بِكَسْرِ ثَالِثِ هَمْزِ الْوَصْلِ مَصْدَرٌ فِعْلٌ لِي ، حَازَهُ مَعَ مَدِّ مَا الْأَخِيرِ تَلَا

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التكلان : إذا حاز الفعل همزة الوصل ، كُسرَ ثالثُ الهمزة مع كسرها ، وزيدت ألفٌ قبل الآخر^(١) ، وإنَّما لم يُنبه على كسر الهمزة لأنَّ حكمها معلومٌ ، والكسرُ إنما سرى للثالثِ منها^(٢) ، ومثال ذلك : اَحْلَوْلَاءُ ، مَصْدَرٌ اَحْلَوْلَى ، واسْمِغْدَادُ فِي اسْمِغَدَّ ، والاسْمِغْدَادُ : الامْتِلَاءُ غِيظًا ، واسْمِغَدَّتْ اَنَامَلُهُ : تورَّمت^(٣) .
وأطلق في المدَّة ومرادُه الألفُ .

ومعنى حازَهُ ، أي : اجْتَلَبَ لسكونٍ غيرِ عارضٍ لا لسكونٍ عَرْضٍ للإدغام^(٤) ك: تَطَايَرَ وتَطَيَّرَ ونحوهما فإنه يُقالُ فيهما بعد الإبدالِ والإدغامِ اَطَّيَّرَ واطَّيَّرَ ، وفي المضارع يَطَّيِّرُ وَيَطَّيِّرُ ، كما يقال يَتَطَّيِّرُ وَيَتَطَيَّرُ ، وفي المصدر : اَطَّيَّرًا ، كما يقال : تَطَّيَّرًا ، واطَّيَّرًا ، كما يقال : تَطَّيَّرًا^(٥) .

فهذان فعلان افتتحا بهمزة وصلٍ ، ولا كسرٍ في الثالثِ ، ولا مدَّةٌ قبل الآخرِ .
وكأنَّ قوله : (حَازَهُ) يعطي الاختصاصَ والاستبدادَ به .
وأما العارضُ فليس فيه اشتراكٌ فكيف بالاستبداد؟ .

ولا يقال : بقي عليه من التغيير الذي يكون في المصدرِ أمورٌ غيرُ كسرِ الثالثِ ، وزيادة المدِّ

(١) ينظر شفاء العليل : ٨٦١ / ٢ ، والمساعد : ٦٢٥ / ٢ .

(٢) (منها) ساقطة من (ح) .

(٣) ينظر الصحاح (سمغد) ٤٨٩ / ٢ .

(٤) أدغم التاء في الطاء لقرب مخرجيهما . ينظر الممتع في التصريف : ٧١٢ / ٢ .

(٥) ينظر المساعد : ٦٢٥ / ٢ ، وشرح البرماوي : ٤٥٨ / ٢ .

كزيادة الهمزة أولاً ، وإسكان الثاني ، وفك الإدغام ، وانقلاب الألف ياءً ، كانت زائدة ك :
احمراً^(١) احميراً^(٢) ، أو منقلبة عن أصل كناقاد ، واختار اختياراً^(٣) ، وزيادة التاء آخرأ في
الاستفعال إذا أُعِلَّت العين^(٤) ، وحذفت نحو : الاستقامة ؛ لأننا نقول : أمّا زيادة الهمزة فقد
تضمّنته ، قوله (ثالث همز الوصل) ويعني به في المصدر مع أنه يساوي الفعل في اشتغال كل عليها ،
وإنما يذكر ما يقع به التغيير ، وكذا القول في إسكان الثاني ، ولولا سكونه ما احتج إليها .
وأما فك الإدغام فأمر لم توجه المصدرية ، وإنما هو لعارض وهو حيلولة الألف المزيده
ففات شرطه ، وكذا الانقلاب لم يلحقه التغيير به للدلالة على المصدرية وإنما هو^(٥) لموجب
تصريفياً .

والدليل على أن التغيير اللازم له لكونه مصدراً ، إنما هو الأمران المذكوران فقط^(٦) .
قولك : انطلق واقتدار ، وهذا واضح .
وأما حقوق التاء فسنبه عليه^(٧) .

وبهذا يظهر أن تعقب أثير الدين^(٨) عليه غير ظاهر ، وكذا استثناء ابنه^(٩) لا يحتاج إليه ، لأن
زيادة الألف لا بد منها في الصحيح ، والمعتل وإن اعترها الحذف لعارض^(١٠) ، وكذا التاء فإنه
يذكرها والله أعلم .

(١) في (ط) : احمر .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤٩٥ / ٢ ، ووسائل التعريف في مسائل التصريف : ٣٣ .

(٣) وذلك إذا كانت عين افتعل وأنفعل حرف علة ، واعتل فيه اعتل في المصدر . ينظر المرجع السابق .

(٤) (العين) ساقطة من (ط) .

(٥) قوله (وهو حيلولة الألف إلى قوله على المصدرية وإنما هو) ساقط من (م) .

(٦) وهما زيادة الألف آخر المصدر ، وكسر الثالث .

(٧) نبه عليه في ص ٤٠٢

(٨) ينظر ارتشاف الضرب : ٤٩٤ / ٢ .

(٩) شرح ابن الناظم على اللامية : ٨٧ ، حيث قال : «فبناء المصدر من كل فعل أوله همزة وصل بكسر

ثالثه وزيادة ألف قبل آخره إلا استفعل مما عينه معتلة» .

(١٠) (لعارض) ساقطة من (ح) .

ثم قال رحمه الله ورضي عنه بمنه وكرمه .

واضْمُمُهُ مِنْ فِعْلِ التَّازِيدِ أَوْلَهُ [٥٣] / أَسَابِقَ حَرْفٍ يَقْبَلُ الْعِلَلَا

قلتُ والله ربُّنا المستعان وعليه التكلان : المصدرُ من كلِّ فعلٍ زيدٍ في أوَّلِهِ تاءٌ معتادةٌ ك : تاءِ المطاوعة .

والألْفُ واللامُ في قوله : «التاءُ» للعهد الذِّكْرِي - يُضْمُّ ما قبل آخره^(١) ، وعليه يعود ضميرٌ : اضْمُمُهُ ، أي : اضْمُم ما تلا الآخر ك : تعلَّم تعلُّماً .

وقوله (وَإِكْسِرُهُ سَابِقَ حَرْفٍ يَقْبَلُ الْعِلَلَا) أي اكسر ما قبل الآخر إن كان الآخر معتلاً^(٢) نحو : تَمَّتِيًّا^(٣) وتَسَلِّيًّا ، والأصل : تَمَّتُوا^(٤) وتَسَلُّوا على قياس الصحيح تُقَلِّبُ الياءَ في اليائي واواً لانضمام ما قبلها ، ثمَّ أدى التصريفُ إلى قلبِ الضمةِ كسرةً ، وإبدالِ الواوِ ياءً ، وذلك أنه لا يوجدُ في كلامِ العربِ اسمٌ متمكِّنٌ آخره واوٌ قبلها ضمةً^(٥) ، فإن أدَّى إليه قياسُ رِفْضٍ بقلبِ الضمةِ كسرةً والواوِ ياءً ، ويوجدُ ذلك في الأفعالِ ك : يدْعُوا ، وفي المبنيِّ ك : هُوَ ، وفي العجمية ك : سَمَنْدُو^(٦) قال أبو الطيب^(٧) :

فَإِنْ يُقَدِّمُ فَقَدْ زُرْنَا سَمَنْدُو وَإِنْ يُجْجِمُ فَمَوْعِدُهُ الْخَلِيجُ

(١) وذلك إذا كان الفعل صحيح الآخر . ينظر ارتشاف الضرب : ٤٩٦ / ٢ .

(٢) في (ت) و(ط) فعلاً .

(٣) في (م) : تسنياً .

(٤) في (م) : تسنوا .

(٥) ينظر شرح ابن الناظم على اللامية : ٨٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣ / ٣١٨ - ٣١٩ .

(٦) سمندو : قلعة بالروم . ينظر معجم البلدان : ٣ / ٢٦١ ، والقاموس المحيط (سمند) : ٣٧٠ .

(٧) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي ، والشاعر المعروف بالمتنبي ، ولد بالكوفة ، سنة ٣٠٣ هـ ، قال الشعر صبيّاً وتنبأ في بادية السماوة ، وسجن حتى تاب ورجع عن دعواه ، توفي سنة ٣٥٤ هـ .

تنظر ترجمته في : نزهة الألباء : ٢٥٥ ، وشذرات الذهب : ٣ / ١٣ - ١٥ .

والبيت من الوافر ، وله في ديوانه : ٨٥ ، وله في شرح شعر المتنبي لأبي القاسم إبراهيم بن محمد

الزهري المعروف بابن الأفليلي : ١ / ٣٣٩ ، وفي شرح أطفيش : ٤ / ٣٣٩ .

وقوله (يُقْبَلُ العِلَلَا) يعني الواو ، وذلك أن هذه الواو متطرفةٌ قبلها ضمةٌ ، وكونها واواً^(١) إمّا أصالةً ك : التّداعي والتّسامي^(٢) ، أو عُرُوضاً ك : التّرامي أصله التّرامي ثم تقلب الياء واواً للضمة فتستقل الضمة على الواو فتحذف فتبقى واواً متطرفةً ساكنةً إثر ضمةٍ فيجب حينئذٍ قلب الضمة كسرةً ، والواو ياءً .

واختلف بأيّهما يبدأ هل بقلب الضمة ، أو بقلب الواو ؟ .

وكان ينبغي للمصنّف ألا يذكر قوله (واكسره) لأنّ الكسر عارضٌ ، والأصل الضمُّ ، ولذا لا يُعدُّ في المصادرِ مثل : التّفاعل بالكسر ، ولا التّفعل .

وقوله في التسهيل^(٣) : «وإِلَّا خَلَفَ [الضَّمَّ] الكسْرُ» فيه إشارةٌ إلى هذا ، وإنما ذكره احتراساً لئلا يتوهّم القاصر من قوله «واضمّمه» شمول الضم للصحيح ، والمعتلّ وشذّ ممّا في أوله التاء : التّكلام والتّجمل والتّملّاق^(٥) قال^(٦) :

ثَلَاثَةٌ أَحْبَابٌ فَحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلِ

وشذّ أيضاً : التّفاوتُ بفتح الواو وكسرها^(٧) .

(١) (واواً) ساقطة من (م) .

(٢) ينظر شرح البرماوي : ٤٦٠ / ٢ .

(٣) ٢٠٦ .

(٤) زيادة من (ت و ط و م و ح) .

(٥) في تكلم وتجمّل وتملّق . ينظر ارتشاف الضرب : ٤٩٦ / ٢ ، والمساعد : ٦٢٥ / ٢ .

(٦) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وهو في مجالس ثعلب : ٢٣ / ١ ، والصحاح (ملق) ٤ / ١٥٥٦ ، وشرح المفصل : ٤٨ / ٦ ، ١٥٧ / ٩ ، وشرح ابن الناظم على اللامية : ٨٩ ، ولسان العرب (ملق) ١٠ / ٣٤٧ .

والتّملّق : التّودّد والتّلطّف (الصحاح) ٤ / ١٥٥٦ .

والشاهد فيه : (تملاق) حيث جاء به على (تملّق) مطاوع (ملّق) .

(٧) ينظر أدب الكاتب : ٤٢٠ ، وشرح أطفيش : ٣٣٧ / ٤ ، وشرح نزهة الطرف : ٤٥٠ / ١ .

ثم قال رحمه الله ورضي عنه بمنه وكرمه .

لِفَعْلَالٍ ائْتِ بِفِعْلَالٍ وَفَعْلَالَةٍ وَفَعْلَالٍ ائْتِ بِفِعْلَالٍ وَفَعْلَالَةٍ
مِنْ لَامٍ ائْتِ لِلْحَاوِيَةِ تَفْعَلَةٌ الزَّم ، وَلِلْعَارِ مِنْهُ رَبَّامَا بُدِلَا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : المصدرُ من فَعْلَلٌ : فِعْلَالٌ وَفَعْلَالَةٌ ك : دِحْرَاجٌ
وَدِحْرَجَةٌ وَالْمَقْيِسُ فَعْلَلَةٌ لَا فِعْلَالٌ .

وكلامه في التسهيل^(١) يوهم^(٢) كونَ فِعْلَالٍ مَقْيِسًا وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِيضَاحِ^(٣) ، وَالَّذِي عِنْدَ
سَيبويه^(٤) وَغَيْرِهِ^(٥) مِنَ الْأُمَّةِ أَنَّ الْمَقْيِسَ فَعْلَلَةٌ لَا فِعْلَالٌ . وَمِثَالُ فِعْلَالٍ : سِرْهَافٍ قَالَ^(٦)
حَتَّى إِذَا مَا آضَ ذَا أَعْرَافٍ سِرْهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ
وَالسَّرْهَفَةُ : النِّعْمَةُ وَحَسَنُ الْغَدَاءِ .

(١) ص ٢٠٦ .

(٢) يوهم ساقطة من (ط) .

(٣) ينظر التكملة : ٥٢٤ .

(٤) الوارد من سيبويه أَنَّ الْمَقْيِسَ لِلرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدُ هُوَ فَعْلَلَةٌ حَيْثُ قَالَ فِي بَابِ مَصَادِرِ بَنَاتِ
الْأَرْبَعَةِ : «فَاللَّازِمُ لَهَا الَّذِي لَا يَنْكَسِرُ عَلَيْهِ أَنْ يَجِيءَ عَلَى مِثَالِ فَعْلَلَةٍ... وَذَلِكَ نَحْوُ : دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً»
يَنْظُرُ الْكِتَابُ : ٨٥ / ٤ .

(٥) وَتَبِعَهُ الْمَبْرَدُ فِي الْمَقْتَضِبِ : ٩٣ / ٢ ، فَذَكَرَ الْفَعْلَلَةَ وَالْفِعْلَالِ ثُمَّ قَالَ : «وَالْمَقْيِسُ الْمَلْزَمُ هُوَ الْفَعْلَلَةُ» ،
وَكَذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : ٤٩ / ٦ ، وَشَرْحِ الشَّافِيَةِ : ١٧٨ / ١ ، وَشَرْحِ اللَّامِيَةِ لِابْنِ النَّازِمِ : ٩٠ ،
وَأَرْتَشَافُ الضَّرْبِ : ٤٩٣ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ بِمَضْمُونِ التَّوَضِيحِ : ٣١٩ / ٣ .

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الرَّجْزِ ، وَهُوَ لِلْعِجَاجِ يِعَاتِبُ فِيهَا ابْنَهُ رُوْبَةً . يَنْظُرُ دِيْوَانَهُ : ١١١ ، وَالرَّجْزُ فِي الدِّيْوَانِ
بِرَوَايَةٍ :

سِرْهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ حَتَّى إِذَا مَا آضَ ذَا أَعْرَافٍ

وَلَهُ فِي الْمَقْتَضِبِ : ٩٥ / ٢ ، وَالْخِصَائِصُ : ٣٠٢ / ٢ ، وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيْشٍ : ٥٠ / ٦ .

وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْخِصَائِصِ : ٢٢٢ / ١ ، وَالْمَنْصَفُ : ٤١ / ١ ، ٤ / ٣ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٧ / ٣ ،
وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ عَلَى اللَّامِيَةِ : ٩٠ ، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَةِ : ٣٥٧ / ٤ .

و(آض) يَيْضُ أَيْضًا : أَي رَجَعَ ، يَنْظُرُ لِسَانَ الْعَرَبِ (أَيْضُ) ١١٦ / ٧ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ (سِرْهَافٍ) حَيْثُ جَاءَ عَلَى زِنَةِ (فِعْلَالٍ) وَهُوَ مَقْيِسُ ل(فَعْلَلٍ) .

وبقي على المصنّف التنبيه على مصدرِ المُلْحَقِ بِفَعْلَلِ ك : جَهْوَرَةٌ^(١) وَجَلْبِيَّةٌ .
وقد تَقَدَّمَ أَنَّ المُلْحَقَاتِ سِتَّةُ مشهورة^(٢) ، وزيد عليها : [ب/٥٣] فَعْيَلِ ك : شَرَيْفَ الزَّرْعِ :
قطع شريافه ، وهو ورقةٌ إذا طال ، ومثله عَذِيْطُ الرَّجُلِ ، وك : يَزْنَأُ ، وَمَرْحَبٌ .
وفَأَعَلَ ك : تَأْبَلُ القِدْرُ .

وقوله في التسهيل^(٣) : «وربما ورد كذلك مصدر فَوَعَلَ» فيه إشكالٌ لَأَنَّهُ من المُلْحَقِ ، وقد
صَرَّحَ فيه بأنَّ مصدرَ فَعْلَلِ والمُلْحَقِ به بزيادةِ هاءِ التَّأْنِيثِ آخِرُهُ ، أو بكسرِ أوَّلِهِ وزيادةِ أَلِفِ
قبلِ آخِرِهِ^(٤) ، فاندَرَجَ في ذلك فَوَعَلَ لَأَنَّهُ مِلْحَقٌ بِفَعْلَلِ ، فيكون «فِيَعَالٌ» فيه مقيساً . وإنَّما هو
شاذٌّ لِحَاقًا بِفَعْلَلِ قال^(٥) :

يَا قَوْمِ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ

وصوابه أن يقول : ومصدر فَعْلَلِ والمُلْحَقِ به فَعْلَلَةٌ قِياساً .
ويأتي «فَعْلَلٌ» على «فِعْلَالٌ» كثيراً وقد يلحق به مصدر فَوَعَلَ .
وقوله : (وفَعَلَ اجْعَلْ لَهُ التَّفْعِيلَ إِلَى آخِرِهِ) يعني : أَنَّ ذلك مُطَرِّدٌ فِيهِ إِذَا كَانَ صَحِيحَ
اللامِ^(٦) ك : كَرَّمَ تَكْرِيماً ، والياءُ فِيهِ عِوَضٌ مِنَ التَّضْعِيفِ .
ويندرجُ تحت قوله : «حَيْثُ خَلَا مِنْ لَامِ اعْتَلَّ» نوعان : الصَّحِيحُ والمهموزُ ك : خَطَأً
وَنَبَأً .

وقد وَرَدَ المَهموزُ بالوجهين جاء على «تَفْعِيلِ» إِجْرَاءً لَهُ مَجْرَى الصَّحِيحِ ، و«تَفْعِلَةٌ» إِجْرَاءً لَهُ

(١) في (ح) و(ط) جوهرة .

(٢) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٣١٩/٣ .

(٣) ص ٢٠٦ .

(٤) ينظر التسهيل : ٢٠٦ .

(٥) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٠ ، وهو بلا نسبة في
المقتضب : ٩٦/٢ ، والمنصف : ٣٩/١ ، ٧/٣ ، والمحتسب : ٣٥٨/٢ ، وشرح المفصل :
١٥٥/٧ .

والشاهد فيه : (حَيْقَالٌ) حيث ورد مصدر (حَوَقَلَ) على (فِعْلَالِ) والقياس (فَعْلَلَةٌ) .

(٦) ينظر الكتاب : ٧٩/٤ ، والمقتضب : ٩٩/٢ ، وشرح المفصل : ٤٨/٣ ، والتصريح بمضمون
التوضيح : ٣٢٣/٣ .

مجرى المعتل .

وأما المعتل فاللازم فيه (تَفْعِلَةٌ) كما ذكر ، جعلوا التَاءَ عوضاً من العين الذاهبة .

و *... تُنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا*^(١)

ضرورة ، وحملاً على الصَّحِيحِ كما حُمِلَ الصَّحِيحُ عليه^(٢) في : تَذَكِرَةٌ وَتَبْصِرَةٌ وَتَفْرِقَةٌ .

وهو المراد بقوله : «وللعارِ مِنْهُ رَبِّمَا بُدِلَا» .

وضمير (منه) عائدٌ على اللامِ المعتلِّ أي : وربِّمَا بَدَلُ «تَفْعِلَةٌ» للعارِي من اعتلال اللام^(٣) ،

وحذف ياء العاري ضرورة .

ويجوزُ في «الزم» أن يكون من (لَزِمَ) قَطِعَتْ هَمْزُهُ ضرورةً ، وأن يكون من (أَلْزَمَ) ، وعلى

الأول فهي مكسورةٌ .

واعلم أن (فَعَلَلَّ) إن كان مضاعفاً نحو : زَلَزَلَ وَقَلْقَلَ فَإِنَّ (فِعْلَالاً) منه يجوز فيه فتح الفاء^(٤) .

وذلك أنه لما تماثلت فيه الحروفُ ، شاكلوا الحركة بالحركة كما تشاكل الحرف بالحرف ،

ففتحوا الأول في الزَّلْزَالِ وَالْقَلْقَالِ ؛ ليشاكل نظيره وهو القافُ الثانيةُ والزايُّ الثانيةُ .

قال أبو علي^(٥) : «وما كان منه مضاعفاً ، مثل قَلْقَلْتَهُ ، وَزَلَزَلْتَهُ ، فقد تُفْتَحُ أوائلُ المصادرِ

منه^(٦) نحو : الْقَلْقَالِ وَالزَّلْزَالِ ، والأصلُ الكسرُ ، ألا ترى أنهم لا يفتحون الأول من سِرْهَافٍ

ونحوه» انتهى .

(١) هذا شطر من الرجز ، لا يعرف قائله كما قال الشاطبي في المقاصد الشافية : ٣٦٢ / ٤ : «والبيت من المجاهيل» .

ورود البيت في الخصائص : ٣٠٢ / ٢ ، والمنصف : ١٩٥ / ٢ ، والمقرب : ٤٩٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٢٢ / ٣ ، والمقاصد الشافية : ٣٦٢ / ٤ .

والشاهد فيه (تنزياً) حيث جاء مصدر (فَعَلَّ) من المعتل اللام على (تَفْعِيلِ) شذوذاً .

(٢) ينظر شرح الشافية : ١٦٤ / ١ ، وشرح ابن الناظم على اللامية : ٩٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٢٣ / ٣ .

(٣) قوله : (وضمير منه عائد إلى قوله من اعتلال اللام) ساقط من (ط) .

(٤) ينظر الكتاب : ٨٥ / ٤ ، وارتشاف الضرب : ٤٩٤ / ٢ ، والمقاصد الشافية : ٣٦٣ / ٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٢٠ / ٣ .

(٥) ينظر التكملة : ٥٣٢ .

(٦) (منه) ساقطة من (ط) .

والغالبُ في المفتوح منه أن يُرادَ به اسمَ الفاعل^(١) نحو ﴿مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾^(٢) و﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ﴾^(٣) ، وفحلُّ قَبْقَابٍ : أي : هادر^(٤) ، وماءٌ سَلْسَالٌ : مُطَّرِدُ الجَرِيَةِ ، ورجلٌ وَزَوَازٍ : أي : خفيفٌ ، وأسدٌ قَضْقَاضٌ : [أي كاسر ونَضْنَاضٌ]^(٥) قال^(٦) :

كَمْ جَاوَزَتْ مِنْ حَيَّةٍ نَضْنَاضٍ وَأَسَدٍ فِي غَيْلَةٍ قَضْقَاضٍ

وِحِمَارٌ وَهَوَاهُ^(٧) : الذي يُوهوهُ حول عانته شفقاً عليها .

وقد جاء مصدر زَلَزَلَ على زَلَزَلِيلٍ^(٨) قال^(٩) :

وَزَلَزَلْنَ الْفَوَادَ فَكَادَ شَوْقًا يَطِيرُ بِهِ لَهْنُ الزَّلْزَلِيلِ

(١) ينظر ارتشاف الضرب : ٤٩٤ / ٢ ، والمساعد : ٦٢٧ / ٢ .

(٢) الرحمن : ١٤ .

(٣) الناس : ٤ .

(٤) ينظر لسان العرب (قب) ٦٥٨ / ١ .

(٥) زيادة من باقي النسخ .

(٦) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه : ٨٢ ، وهي برواية :

يطرحن أمشاجاً من الإجهاض كم جاوت من حية نضناض

تُلقي ذِرَاعِي كَلْكَلٍ عَرَبَاضٍ بلال يا ابن الحسب الأماض

وأسد في غيلة قضقاض ليثٌ على أقرانه ربّاض

والبيت له في لسان العرب (قضض) ٢٢٣ / ٧ ، وبلا نسبة في العين (قضّ) ٩ / ٥ ، والصحاح

(قضض) ١١٠٢ / ٣ .

والشاهد فيه (نَضْنَاضٌ وَقَضْقَاضٌ) حيث جاء مصدر (فَعَّل) على (فَعَّلَال) بفتح الفاء ويراد به اسم الفاعل .

(٧) ينظر الصحاح (وهوه) ٢٢٥٨ / ٦ .

(٨) في (ط) زلزِيل .

جاء في ارتشاف الضرب : ٤٩٤ / ٢ : «ومصدر زلزل ، زلزال ، وزلزلة ، وَزَلَزَيْلٌ ، وَزَلَزَلِيلٌ ، وكلها بمعنى زلزال» .

(٩) البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله ، وهو في شرح أطفيش : ٣٤٨ / ٣ ، وشرح ابن يعقوب :

. ١٠١

والشاهد فيه : (الزلزِيل) حيث جاء مصدر (فَعَّلَل) على (فَعَّلَلِيل) .

وشذ فيه غير ذلك ، وشذ أيضاً قرقرير في قرقر . قال ابن أبي ربيعة^(١) :
 وَإِنْ سَجَعْتَ هَاجَتْ لَكَ الشُّوقُ سَجْعُهَا وَإِنْ قَرَّقَرْتَ هَاجَ النَّوَى قَرَّقِرُهَا
 وجاء عن ناسٍ من العرب في مصدر (فَعَّلَ) الصحيح فَعَّالٌ قالوا : كَذَبَ كِذَابًا وَكَلَّمَ
 كَلَامًا .

وقرأ الجمهور : ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا [٥٤/٥] لَعْوًا وَلَا كِذَابًا﴾^(٢) بالثقل ، والكسائي
 بالتخفيف^(٣) إلا أنه لم يصرح بفعله فلا دليل فيه .
 وقرأ الجمهور : ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾^(٤) بالتشديد ، وقرأ علي رضي الله عنه كِذَابًا
 بالتخفيف^(٥) ، وتأولت قراءة التخفيف بأنها جاءت من معنى الفعل ك : عطاء ، وقيل
 منصوب بفعل مقدر ، أي : كَذَّبُوا كِذَابًا^(٦) ، مثل : ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٧) .

-
- (١) قوله (وشذ فيه غير ذلك إلى قوله قال ابن أبي ربيعة) ساقط من (ط) .
 وقائل البيت هو عمر بن عبد الله بن عمرو بن المغيرة بن عبد الله ، شاعر ولد في الليلة التي توفي فيها
 عمر بن الخطاب فسمي باسمه . توفي سنة ٩٣ هـ .
 تنظر ترجمته في : الأغاني : ٥٣ / ١ ، والشعر والشعراء : ٤٥٧ ، وسير أعلام النبلاء : ٣٧٩ / ٤ .
 والبيت من الطويل ، ليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في العين : ٢١٤ / ١ ، والأفعال لابن القطاع :
 ٦٣ / ٣ .
 والشاهد فيه (قرقريرها) حيث جاء مصدر (فَعَّلَ) على (فَعَّلِيلٍ) .
 (٢) النبأ : ٣٥ .
 (٣) ينظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد : ٦٦٩ ، والإقناع في القراءات السبع : ٨٠٢ / ٢ .
 (٤) النبأ : ٢٨ .
 (٥) معاني القرآن للفراء : ٢٢٩ / ٣ ، والكشاف : ٦٧٦ / ٤ .
 (٦) ينظر معاني القرآن المنسوب للزجاج : ٢٧٤ / ٥ ، والكشاف : ٦٧٦ / ٤ ، والبحر المحيط : ٤١٤ / ٨ .
 (٧) نوح : ١٧ .

وأما قوله^(١) :

فَصَدَقْتُهَا وَكَذَّبْتُهَا وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

فمصدر كَذَّبَ المخفف ، وقوله (والمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ) أي ربّما انتفع بالكذب أحياناً ، خصوصاً مع ضعف العقل كالنساء ، وقد تُبَاحُ صورة الكذب في باب المعارض ، وربّما اضطر إلى إباحته كما في الحرب والإصلاح بين الناس^(٢) ، وفي وعد الزوجة من غير اختلاف .

وفي المثل^(٣) : «عند النوى يَكْذِبُكَ الصَّادِقُ» ، وأصله أن رجلاً كان له عبدٌ لم يؤثر عنه كذبٌ قطُّ ، ولم يعرف منه ، فتخاطر مع رجل بهالهما وأهلها ، ليوقعه في الكذب . فقال له الرجل : تبيت عندي الليلة؟ فبات عنده فأطعمه لحم حوار ، ولحم الحوار كما قيل^(٤) :

سَلِيحٌ مَلِيحٌ كَلَخِمِ الحُورَ فَلَا أَنْتَ حُلُوٌّ وَلَا أَنْتَ مُرٌّ

وسقاه لبناً كان في سقاءٍ حازر [أي حامضاً]^(٥) ، ولما أصبح تحمّل بأهله وقالوا للعبد : الحق بأهلك ، فلما أتى سأله سيده فقال : أطعموني لحمًا لا غثًا ولا سميناً ، وسقوني لبناً لا مخضاً ولا

(١) البيت من مجزوء الكامل ، وهو للأعشى كما جاء في إيضاح شواهد الإيضاح : ٨٧٨/٢ ، حيث قال : «هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس» ، ولم أقع عليه في ديوانه .

والبيت ورد منسوباً له في المحكم (صدق) ١١٧/٦ ، والمخصص : ١٢٨/١٤ ، والبحر المحيط : ٤١٤/٨ .

وبلا نسبة في : التكملة : ٥١٨ ، وهو برواية (فصدقته وكذبتة) ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٣/٥ ، وهو برواية (فصدقتهم وكذبتهم) .

والشاهد فيه (كذابه) حيث جاء المصدر على وزن (فَعَال) .

(٢) ينظر إيضاح شواهد الإيضاح : ٨٧٨/٢ .

(٣) ينظر جمهرة أمثال العرب لأبي هلال العسكري : ٣٢/٢ ، ومجمع الأمثال : ٢٢/٢ .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو لأشعر الرقبان الأسدي ، كما جاء في النوادر لأبي زيد : ٢٨٩ ، وهو برواية (وأنت فسيخ بدل سليخ) ، والمؤتلف والمختلف لأبي القاسم بن بشر الأمدي : ٥٨ ، ومعجم الشعراء : ١٩ .

والبيت ورد بلا نسبة في أمالي القالي : ٢/٢١١ ، وشرح أطفيش : ٣٥٩/٤ .

والسليخ المليخ : الذي لا طعم له . بنظر لسان العرب (سليخ) ٢٦/٤ .

(٥) أي حامضاً : زيادة من (ط و م) .

حقيناً ، وتركتهم قد ظعنوا فاستقلُّوا ، [ولا أعلم] ^(١) أساروا بعد أو حلُّوا ، وفي النوى يكذبك الصادق ، فأرسلها مثلاً وحاز سيِّدهُ جميع الخطر .

ومن أحسن ما قيل في الكذب ^(٢) :

تَخَلَّقْ مَعَ الْأَقْوَامِ إِنْ رُمْتَ وَدَّهْمُ بِصِدْقٍ وَكَيْدٍ خَفِيَّةٍ وَعَلَانِيَةٍ
فَإِنَّ مِنَ الْأَقْوَامِ مَنْ إِنْ صَدَّقْتَهُ طَوَى لَكَ حِقْدًا أَوْ رَمَاكَ بِدَاهِيَةٍ

وقال المعري ^(٣) :

تعالى الله فهو بنا خبيرٌ قد اضطرَّتْ إلى الكذبِ العُقُولُ
تقولُ على المجازِ وقد علمنا بأنَّ القولَ ليس كما نقولُ

ويقال في مصدرِ كَذَبَ كُذِّبْتُ ، وقد يُشَدَّدُ ، أنشد أبو زيد ^(٤)

فَإِذَا سَمِعْتَ بَأَنِّي قَدْ بَعْتُهُ بَوَصَالِ غَائِيَةٍ فَقُلْ كُذِّبْتُ

(١) زيادة من مجمع الأمثال : ٢٢ / ٢ .

(٢) البيتان من الطويل ، ولم أقف على قائلهما .

والبيتان وردا بلا نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح : ٨٧٨ / ٢ ، وشرح أطفيش : ٣٥٩ / ٤ .

(٣) وقال المعري : ساقط من (ط) .

والمعري : هو أحمد بن عبدالله بن سليمان بن داود التنوخي ، أبو العلاء المعري ، من معرة النعمان من الشام . صنَّف : شروح سقط الزند ، والفصول والغايات ، وشرح بعض كتاب سيبويه ، توفي سنة ٤٤٩ هـ .

تنظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٤٧-٤٨ ، ومعجم الأدباء : ٥٥٥ / ١ .
والبيتان من الوافر ، وهما في اللزوميات : ٢ / ٢٧٠ ، وفي إيضاح شواهد الإيضاح : ٨٧٨ / ٢ ،
وشرح أطفيش : ٣٦٠ / ٤ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لجريبة بن الأشيم كما جاء في نوادر أبي زيد : ٢٨٧ .
والبيت ورد بلا نسبة في : إصلاح المنطق : ١٨٩ ، وهو برواية (بعته) بدل (بعته) ، والخصائص :
٣ / ٢٠٤ ، والصحاح (كذب) ١ / ٢١٠ ، والبيت في الخصائص والصحاح برواية (بعته) بدل
(بعته) .

والشاهد فيه : (كذب) حيث جاء مصدر (فَعَلَ) على (فُعِّلُ) .

وقيل : إنَّهما وصفان بمعنى كاذبٍ ، وكذا قال أبو زيد في قوله كُذِّبْتُ^(١) ، وأبو عمرو^(٢) قال : إنَّه بمعنى كذب ، فهو على قولِ أبي زيد صفة ، وعلى قولِ أبي عمرو مصدرٌ ، والتقدير على قولِ أبي زيدٍ : فقل : القائلُ كاذبٌ ، وعلى قولِ أبي عمرو^(٣) : فقل : ما سَمِعْتُ كَذِبٌ^(٤) .

قال أبو علي : « وهذا البناء ممَّا فات سيبويه ، ولولا ثِقَّةُ نَاقِلِهِ ما قِيلَ ؛ لأنَّ العينَ إذا تكررت مع اللام ، فإنَّها تتكرران مرتين نحو : صَمَحَ ، وَجَلَع ، وقد تكررت العين في هذا ثلاث مرات .

وَنَظَرَ ذلك بالثُّدُورِ في تَكريرِ الفاءِ والعينِ في مَرَمِيسٍ قال : ولم يُسمع غيرها ، ولم يلزم من أجل ذلك أن يُرَدَّ . فكذلك ، ما رواه أبو زيد في هذه الكلمة^(٥) .

واعلم أنَّ قوله : « وقد تكررت العينُ في هذه ثلاثِ مراتٍ » فيه تسامُحٌ ، ووجهُ أنَّها ثلاثة أمثالٍ ، وإنَّما كُرِّرَتِ مرتين .

وتأوله غيره على أنَّه من ضرائرِ الشعرِ ، فقد يرتكبُ في الشعرِ من الحذفِ والزيادةِ ما لم يسعه الكلام .

وسيبويه في إنكاره «فُعْلُ» لم يحفظ : كُذِّبْتُ والله أعلم .
قال رحمه الله^(٦) : « ليس في الكلام فِعْلُ ، ولا فُعْلُ » ، [٥٤/ب] وذلك أنَّ ما ضوعفت فيه العينُ واللامُ يجيءُ على فَعْلُ ك : حَبْرَبْرُ في الأسماءِ : وهو الشيءُ القليلُ ، ومثله وزناً ومعنى (حَوْرُورٌ) . يقال : ما أعطاه حَوْرُوراً ولا حَبْرَبْرًا^(٧) ، وحَبْرَبْرُ في الصفات أيضاً : وهو اللئيم

(١) ينظر النوادر : ٢٨٨ .

(٢) يقصد أبا عمرو بن العلاء قارئ أهل البصرة ، وشيخ الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، توفي سنة : ١٥٤ هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٢٣٢ / ٢ .

(٣) عمرو : ساقط من (ط) .

(٤) ينظر المخصص : ٨٥ / ٣ ، ولسان العرب (كذب) ٧٠٥ / ١ .

(٥) ينظر قوله في المخصص : ٨٥ / ٣ .

(٦) ينظر الكتاب : ٢٧٨ / ٤ .

(٧) ينظر الأسماء والأفعال والحروف : ٢٤٣ ، وتاج العروس (حبر) ٢٧٠ / ١٠ .

القصير^(١)، ومثله: صَمَحَمَحُ^(٢)، ودمَكَمَكُ^(٣)، وبرَهْرَهَةٌ.

قال امرؤ القيس:

بَرَهْرَهَةٌ^(٤) رُوْدَةٌ رَخْصَةٌ كَخْرَعُوْبَةٌ^(٥) البَانَةُ الْمُنْفِطِرُ^(٦)

والبَرَهْرَهَةُ من النساء: الناعمة التي يخال الناظر إليها أنها ترعد وتهتز من الرطوبة.

والصَمَحَمَحُ والدمَكَمَكُ: الشديداً من الرجال.

ويجيء على «فعلعل» بضم الأول وفتح الثاني والرابع، وذلك في الأسماء ك: الجُلْعَلَعُ^(٧)

وهو الجعلل أو نحوه.

حكى أبو حاتم عن الأصمعي: عطس أعرابي كان يُكثرُ أكلَ الترابِ فخرج من أنفه

خُنْفَسَاءٌ نَصْفُهَا طِينٌ وَنَصْفُهَا خَلْقٌ، فقال لي أعرابي: خرج من أنفه جُلْعَلَعَةٌ^(٨) فقال

الأصمعي: لا أنسى فرحي بهذه الكلمة^(٩)، ولم يأت غير هذين الوزنين.

(١) القصير: ساقط من (ط).

(٢) الصمحمح من الرجال الشديد المجتمع الألواح، وقيل: هو في السن ما بين الثلاثين والأربعين،

وقيل: الغليظ القصير، وقيل: الأصلع، ينظر مادة (صم) في لسان العرب: ٥١٩/٢، وتاج

العروس: ٣٢٣/٦.

(٣) الدمكمك من الرجال والإبل: القوي الشديد. ينظر مادة (دمك) في لسان العرب: ٤٢٩/١٠،

وتاج العروس: ٩٦/٢٧.

(٤) ينظر مادة (بره) في لسان العرب: ٤٥٦/١٣، وتاج العروس: ١٦٩/٣٦.

(٥) في (م): كجرعوبة.

(٦) البيت من المتقارب، وهو في ديوانه: ٢٣٢، وهو له في الصحاح (بره) ٢٢٢٧/٦، وتاج العروس

(بره) ١٦٩/٣٦.

والرودة من النساء: الشابة الحسنة. الصحاح (رأد) ٤٧١/٢، والرخص: الشيء الناعم اللين.

تهذيب اللغة (رخص) ٦٢/٧، والخرعوبة: الغصن، وقيل هو القضيب الناعم، وقيل: الشابة

الحسنة الجسيمة في القوام. لسان العرب (خرعب) ٣٥٠/١، والبان: ضرب من الشجر طيب

الزهر. الصحاح (بون) ٢٠٨١/٥.

(٧) في (ط) جعلعل.

(٨) في (ط) جعلعلة.

(٩) ينظر الأسماء والأفعال والحروف: ٢٤٣.

ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنه وكرمه .

وَمَنْ يَصِلْ بِتَفَعُّالٍ تَفَعَّلَ ، وَالـ فِعَّالٍ فَعَّلَ فَاحْمِدُهُ بِمَا فَعَّلَا

قلت والله ربُّنا المستعان وعليه التكلان : استعمل في هذا البيت العطفَ على معمولي عاملين ، فعطف (الفِعَّال) على (تَفَعَّل) ، و(فَعَّل) على (تَفَعَّل) . وهو كثيرٌ شائعٌ ، وقع في القرآن الكريم والكلام^(١) الفصيح^(٢) .
ومعنى البيت قد فرغنا منه آنفاً .

(١) ينظر مغني اللبيب : ٥٥٩/٢ .

(٢) في (م) : الصحيح .

ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنه وكرمه .

وَقَدْ يُجَاءُ بِتَفْعَالٍ لِفَعْلٍ فِي تَكْثِيرِ فِعْلٍ كَتَسْيَارٍ وَقَدْ جُعِلَا
مَا لِلثَّلَاثِي فِعْلٌ مُبَالَغَةً وَمِنْ تَفَاعُلٍ أَيْضًا قَدْ يُرَى بَدَلًا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : ذكر أن تَفْعَالًا^(١) يكون مصدرًا لِفَعْلٍ عند قصد التكرير ، وهو المراد بقوله (فِي تَكْثِيرِ فِعْلٍ) وفي للسبب أي بسبب تكثير الفعل ، ومثَّل ذلك ب : تَسْيَارٍ ، وهذا الذي ذكره مخالفٌ لمذهبِ البصريين . لأنهم إنَّما يَرَوْنَ^(٢) ذلك في مصدر الثلاثي إذا أرادوا به التكرير^(٣) كما يقولون [في الفعل كَسَرَ فإذا قصدوا الكثرة قالوا : كَسَّرَ^(٤) . وكما يقولون] في الوصف ضَارِبٌ ، فإذا أرادوا التكرير : قالوا : ضَرَّابٌ . فيرفعون الاحتمال الذي في فاعل من قلة أو كثرة .

وكذلك المصدر إذا قالوا : تَشْرَابٌ فقد نصُّوا على كثرة الشَّرْبِ الذي كان في حيزِ الاحتمالِ في شَرِبٍ ، وكذلك القولُ في كَسَرَ وكَسَّرَ .

قال سيبويه رحمه الله^(٥) : « هذا باب ما يكثر فيه المصدرُ من فَعَلْتُ فتلحقُ الزوائدَ وتبنيه بناءً آخر كما أنك قلت في فَعَلْتُ : فَعَلْتُ حين كثرت الفِعْلُ » .

ثم مثَّل بالتَّهْدَارِ ، والتَّلْعَابِ ، والتَّصْفَاقِ ، والترَّدَادِ ، والتَّجَوَّالِ ، والتَّقْتَالِ ، والتَّيْسَارِ .

(١) في (ط) تفاعل .

(٢) في (م) يريدون .

(٣) مذهب سيبويه والبصريين أنه مصدر فعل المخفف ، وجيء به لقصد التكرير . ينظر الكتاب : ٨٤ / ٤ ، والأصول : ١٣٦ / ٣ .

وزهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أن التَّفْعَالَ مصدرٌ لِفَعْلٍ بمنزلة التَّفْعِيلِ . وهو مذهب ابن مالك وابنه .

ينظر شرح المفصل : ٥٥ / ٦ ، وشرح الشافية : ١٦٧ / ١ ، والتسهيل : ٢٠٧ ، وشرح اللامية لابن الناظم : ٩٢ . ينظر الرأيين في : ارتشاف الضرب : ٥٠٠ / ٢ ، والمساعد : ٦٢٨ / ٢ .

(٤) زيادة من (ت) و(ط) .

(٥) الكتاب : ٨٣ / ٤ .

قال^(١): «وليس شيءٌ من هذا مصدرٌ فعَّلتُ ، ولكن لما أردت التكثرَ بنيتَ المصدرَ على هذا كما بنيتَ فعَّلتُ على فعَّلتُ» انتهى

وكذلك ذكر غيره ممن سلك سبيله^(٢) .

وقوله (وقد يُجاءُ) يحتمل قد فيه التحقيق والتقليل ، والظاهر أنه أراد أنه لا ينقاسُ ، وقيل إنه ينقاسُ^(٣) .

وقوله (وقد جُعلا ما للثلاثي فعَّلي مُبالغةً) هذا صحيحٌ على مذهب الجماعة^(٤) ، وذلك نحو : حثيثي فعَّلي من الحثِّ ، وفخيزي : [كثرة الفخر]^(٥) ، وحجيزي : كثرة الحجز ، ودليلي : كثرة العلم بالدلالة والرسوم فيها ، وقتيتي : كثرة النسيمة ، وخصيصي : من خصه بالشيء ، وفي الأثر عن عمر^(٦) رضي الله عنه : «لولا الخليفة لأذنتُ»^(٧) .

وقوله : «ومن تفاعل أيضاً قد يرى [أ/هه] بدلاً» مثاله : تراموا رمياً .

(١) الكتاب : ٨٤ / ٤ .

(٢) وافق ابن السراج سيويه في عبارته حيث قال : «هذا باب ما يكثر فيه المصدر من فعَّلت وتلحق الروائد ، وتبنيه بناءً آخر على غير ما يجب للفعل ، تقول في الهدرة التَّهدار ، وفي اللعب : التَّلْعاب ، والصَّفق : التَّصْفاق...» .

ينظر الأصول في النحو : ١٣٦ / ٣ .

(٣) يرى ابن الحاجب في شرح الشافية : ١٦٧ / ١ ، أنه مع كثرته ليس بقياس مطرد ، وجاء في حاشية الرفاعي : ٩٢ ، أن الزنخشري يرى أنه كثير الاستعمال وينبغي أن يكون قياسياً ، ولا يبعد أن يقال هو سماعي ، وظاهر النظم والتسهيل أنه غير مقيس . ينظر التسهيل : ٢٠٧ ، وقيل هو مقيس . ينظر ارتشاف الضرب : ٥٠٠ / ٢ ، وشرح أطفيش : ٣٦٣ / ٤ .

(٤) ينظر الكتاب : ٤١ / ٤ ، ٢٦٤ ، وشرح الشافية : ١٦٨ / ١ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي ، ثاني الخلفاء الراشدين ، وأول من لقب بأمر المؤمنين ، توفي سنة ٢٣ هـ .

تنظر ترجمته في : الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد : ٣٧ / ٣ ، الإصابة في تمييز الصحابة : ٥١٨ / ٢ .

(٧) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر : ٦٩ / ٢ ، وهو برواية : «لو أطق الأذان مع الخليفة لأذنتُ» .

وفي سيرة ابن إسحاق^(١) : «لم يَكُنْ بَيْنَ الْقَوْمِ قِتَالٌ إِلَّا الرَّمِيًّا بِالنَّبْلِ»^(٢) ، أي : الترامي .
 وقوله هنا : «وقد جُعِلَا مَا لِلثَّلَاثِي» أحسن من قوله في التسهيل^(٣) : «وقد يُعْنِي فِي التَّكْثِيرِ
 عَنِ التَّفْعِيلِ : وَالتَّفْعَالِ ، أَوْ الْفَعِيلِ» لأنه يوهم بظاهره أن ذلك أيضاً نائب عن مصدر فَعَّلَ
 الرباعي ، وليس كذلك^(٤) والله أعلم .

-
- (١) هو الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار القرشي ، ولد في المدينة سنة ٨٥هـ ، كان ذكياً ، حافظاً ،
 محدثاً ، عارفاً بأيام العرب وأخبارهم ، توفي سنة ١٥١هـ .
 تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ١ / ٦١١ ، وتذكرة الحفاظ : ١ / ١٦٣ .
 (٢) ينظر السيرة النبوية لابن إسحاق : ٢ / ٦٥ .
 (٣) ٢٠٧ .
 (٤) قوله (أو الفعيل لأنه إلى قوله وليس كذلك) ساقط من (ط) .

ثم قال رحمه الله ورضي عنه بمنه وكرمه .

وَبِالْفُعْلِيِّاتِ افْعَلَلَّ قَدْ جَعَلُوا مُسْتَغْنِيًا لَا لُزُومًا فَاعْرِفِ الْمُثْلًا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : ذكر أن فُعْلِيَّةً يجيء^(١) مصدراً لـ (افْعَلَلَّ) كـ : قُشْعِرِيْرَةٌ وَطُمَأْنِيْنَةٌ^(٢) على سبيل الاستغناء على لا على سبيل اللزوم ، وهذا ليس بمذهب سيبويه^(٣) ، ولا أبي علي ولا غيرهما ، وإنما هما عندهم اسمان لهاتين الحقيقتين ، ولو كانا مصدرين للزمتها همزة الوصل لأنها تلزم المصدر كما يلزمه ألف افْعَلَّ فهما من الاقشعرار والاطمئنان بمنزلة (النبات) من (أنبت)^(٤) .

وقوله (فاعْرِفِ الْمُثْلًا) المثل جمع مِثَالٍ ، ويجوز أن يكون مفرداً بفتح الميم ولعله قصد بذلك ، الاستظهار على كونه مُغْنِيًا لا لازماً ، لأنه لو كان لازماً لم يسمع مثل : الاقشعرار ، والاطمئنان ، كيف وهو الأكثر المطرَدُ^(٥) ، والله أعلم .

(١) (يجيء) ساقط من (ح) .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب : ٤٩٦/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٢٣/٣ ، والمساعد : ٦٢٨/٢ .

(٣) ينظر الكتاب : ٨٥/٤ ، ٨٦ .

(٤) وذلك نحو قوله في سورة نوح : ١٧ ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ . ينظر المخصص : ١٩١/١٤ ، والمساعد : ٦٢٨/٢ .

(٥) المطرد : ساقط من (ت) و(ط) .

ثم قال رحمه الله ورضي عنه بمنه وكرمه .

لِفَاعَلٍ اجْعَلْ فِعَالًا أَوْ مُفَاعَلَةً وَفِعْلَةً عَنْهَا قَدْ نَابَ فَاخْتُمِلًا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : لِفَاعَلٍ مصدران أحدهما : الفِعَالُ ، والثاني : المُفَاعَلَةُ^(١) ، وظاهر تخييره أنهما مقيسان معاً^(٢) ، وهو كذلك ، ولكن «مُفَاعَلَةٌ» لازم له لا يخرج عنه^(٣) .

وقيل : إنَّ فِعَالًا أصله (فِيعَالٌ)^(٤) حذفت الياء استغناءً بالكسرة بدليل الرجوع إليها في الضَّرورة وفيه نَظَرٌ^(٥) .

وقوله : (وَفِعْلَةٌ عَنْهَا قَدْ نَابَ فَاخْتُمِلًا) أي : عن فِعَالٍ وَمُفَاعَلَةٍ قالوا : مارآه مَرِيَّةً أي :

مِرَاءً^(٦) ، وفيه من البحث قريبٌ مما تقدم في قشعريرة^(٧) .

واحتُمل : أي سُمِحَ فيه واغْتَفِرَ وَقُبِلَ . واعلم أنَّ فِعَالًا أَهْمَلٌ فيما فَاؤُهُ ياءٌ لثقلِ الكسرة على

الياء فلا يُقال : يَاسِرَهُ يَسَارًا^(٨) ، وشَدَّ يَأَوْمَهُ يَوْمًا^(٩) .

(١) ينظر نزهة الطرف للميداني : ١٨٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٤٣٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٢١ / ٣ .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤ / ٢٢٣٦ ، حيث قال : (في فاعل : والفعال والمفاعلة سيان ك : (القتال) والمقاتلة) .

(٣) ينظر الكتاب : ٤ / ٨٠ ، حيث قال : «وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً : مفاعلة» ، وتبعه أبوحيان في الارتشاف : ٤٩٩ / ٢ .

(٤) ينظر المقتضب : ٢ / ١٠٠ ، والأصول في النحو : ٣ / ١١٦ ، وشرح الشافية : ١ / ١٦٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٢١ / ٣ .

(٥) حاول أطفيش في شرحه : ٤ / ٣٧٧ أن يوضح وجهة نظر التلمساني قائلاً : «قلت : لعل وجه النظر أنه قلَّ النطق بها ، وندر ، وكثر عدمها واطرد ، فكيف يقال إنه أصل ، ولا يكفي في ادعاء الأصالة وجود الألف في فاعل فتقلب عنه الياء ، وما ورد في الضرورة من ثبوت الياء ، فإنها هو للإشباع هذا مراده ، والله أعلم . والحق عندي ما مرَّ» .

(٦) ينظر شرح اللامية لابن الناظم : ٩٥ .

(٧) قوله عن فعال ومفاعلة إلى قوله مما تقدم في قشعريرة ساقط من (م) .

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤ / ٢٢٣٧ ، وشرح الشافية : ١ / ١٦٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٤٣٧ .

(٩) ينظر نزهة الطرف للميداني : ٤٣٤ ، وشرح الشافية : ١ / ١٦٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٣٨ ، ارتشاف الضرب : ٤٩٩ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٢١ / ٣ .

ثم قال رحمه الله ورضي عنه بمنه وكرمه .

مَا عَيْنُهُ اعْتَلَّتْ الْإِفْعَالُ مِنْهُ وَالْأَسْمَاءُ تَفْعَالُ بِالتَّاءِ ، وَتَعْوِيضُ بِهَا حَصَلًا
مِنْ الْمُزَالِ وَإِنْ تَلَحَّقَتْ بِغَيْرِهِمَا تَبَيَّنَ بِهَا مَرَّةٌ مِنَ الَّذِي عُمِلَ
وَمَرَّةٌ الْمَصْدَرِ الَّذِي تُلَازِمُهُ بِذِكْرِ وَاحِدَةٍ تَبْدُو لِمَنْ عَقَلًا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : ذكر أن أَفْعَلَ واستَفْعَلَ إذا كانا مُعْتَلِي العَيْنِ وهما المرادُ بقوله : (ما عينه اعتلت) ودليله الإِفْعَالُ والاسْتَفْعَالُ لِأَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ مَصْدَرَيْنِ إِلَّا لِأَفْعَلٍ وَاسْتَفْعَلٍ فَإِنَّ مَصْدَرَهُمَا بِالتَّاءِ ، وَأَنَّهَا لِلتَّعْوِيضِ مِنَ الْمُزَالِ نَحْوُ : أَقَامَ إِقَامَةً وَاسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً أَصْلُهُمَا : إِقْوَامًا وَاسْتِقْوَامًا ، نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ كَمَا فِي الْفِعْلِ ، وَحِينَئِذٍ تَحْرَكَ حَرْفُ الْعَلَّةِ فِي الْأَصْلِ فَاَنْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ فِي الْحَالِ ، فَقَلَبَ أَلْفًا ، فَالْتَقَى أَلْفَانِ : أَلْفُ الْمَصْدَرِ الْمَعْهُودَةُ الزِّيَادَةِ قَبْلَ الْآخِرِ ، وَالْمُنْقَلِبَةُ عَنِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ وَحَذَفَتْ إِحْدَاهُمَا ، وَعَوَّضَ عَنْهَا بِالتَّاءِ .

وَاخْتَلَفَ [ب/٥٥] فِي الْمَحذُوفَةِ ؛ فَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَسَيَّبُوه^(١) - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - إِلَى أَنَّهَا الزَّائِدَةُ^(٢) ، لِكُونِهَا زَائِدَةٌ ، وَلِقَرَبِهَا مِنَ الطَّرْفِ ، وَلِأَنَّ التَّعْوِيضَ إِنَّمَا عُمِدَ فِي حَرْفِ الْمَدِّ الزَّائِدِ قَبْلَ الْآخِرِ نَحْوُ : زَنَادِيقَ وَزَنَادِقَةَ ، وَفِرَازِينَ وَفِرَازِنَةَ .

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ الْأُولَى^(٣) هِيَ الْمَحذُوفَةُ ؛ لِأَنَّ السَّاكِنِينَ إِذَا اجْتَمَعَا حُذِفَ أَوْلُهُمَا ، وَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ جَاءَتْ^(٤) لِمَعْنَى ، وَالْحَذْفُ يُجَلُّ بِهِ ، وَلِأَنَّهَا التِّي اعْتَلَّتْ فِي الْفِعْلِ ، وَالْمَصْدَرُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ ، فَطَرَفَهُ^(٥) التَّغْيِيرُ بِنَقْلِ حَرَكَتِهِ وَقَلْبِهِ ، وَالتَّغْيِيرُ يَأْنَسُ بِمَثَلِهِ فَيَطْرُقُهَا^(٦) الْحَذْفُ .

(١) ينظر رأيهما في الكتاب : ٣٥٤ / ٤ ، والمقتضب : ١٠٥ / ١ ، والمنصف : ٢٩١ / ١ ، وشرح التصريف للثمانيني : ٤٦٢ ، وشرح الشافية : ١٦٥ / ١ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣١٤ / ٣ .

(٢) في (م) و(ط) الزيادة .

(٣) ينظر رأي الأخفش في المقتضب : ١٠٤ - ١٠٥ ، والأصول لابن السراج : ٨٣ / ٣ ، والمنصف : ٢٩١ / ١ ، وشرح الشافية : ١٦٥ / ١ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣١٤ / ٣ .

(٤) جاءت (ساقطة من (ت) .

(٥) في (ح) (فلزمه) .

(٦) في (ح) (فيلزمه) .

ووزن إقامة عند سيويه (إِفْعَلَة)^(١) لأن العين باقية، وعند الأخفش (إِفَالَة) لأن العين محذوفة .
وكذا استقامة : اسْتَفَعَلَة^(٢) واسْتَفَالَة^(٣) على المذهبين .
وظاهر كلام بعض الأئمة أن الخلاف في مسألة إقامة واستقامة^(٤) ليس بمنصوص عليه ،
وإنما هو إجراء على مفعول ، وما تقرّر فيه من الخلاف .
وقوله (من المزال) قابل للمذهبين^(٥) ، إلا أن الذي صرح به في غير هذا النظم كالتسهيل^(٦)
موافقة سيويه .

وقوله (وإن تلحق بغيرهما إلى آخره) أي أنها في غير ما ذكر ليست للتعويض ، وإنما هي للدلالة
على المرّة^(٧) ، نحو : إعطاءة ودخراجة واقعنسانية واغديداية ، وتقاتلة واقشعرارة ، وظهره أنها
تلحق في كل مصدر ، وليس كذلك ، فلا تلحق (فعالا) مصدر (فاعل) ك : قتال ، وضراب ،
و(فيعالا) و(فعلالا) مصدر (فعلل) ك : دخراج ، ولا مفتوحة ك : الزلزال ، و(فيعالا) ك :
كذاب ، و(نفعالا) ك : تملاق ، و(فعللى) ك : فهقرى ، و(فعللاء) ك : قرفصاء ، و(تفعال)
ك : تكرار ، و(فيعلى) على ما اقتضاه كلامه أنها من مصادر غير الثلاثي .
والحاصل أنها إنما تلحق المصادر الأصول لا الفروع النائبة .

وهذا يدل على أن «فعالا» في «فاعل» داخل في «مفاعلة» إذ لو كان أصلاً لقيلاً في الواحدة
قتالة ، فاعل قوله (وإن تلحق بغيرهما) يعني من المصادر الأصلية المقيسة ، فإن أردت المرّة من
ضارب : مضاربة ، وزكى : تزكية^(٨) ، وما كانت التاء فيه لازمة ، فلا بد من قرينة كالوصف
بواحدة أو ما في معنى ذلك وهو المراد بقوله (ومرّة المصدر إلى آخره) وهذه التاء التي تلزم

(١) ينظر شرح التصريف للثمانيني : ٤٦٢ .

(٢) هذا على مذهب سيويه والخليل .

(٣) هذا على مذهب الأخفش والفراء .

(٤) (واستقامة) ساقطة من (م) .

(٥) في (ح) (للو جهين) .

(٦) ٢٠٧ . في (ت) : في التسهيل .

(٧) ينظر الكتاب : ٤ / ٤٥ - ٨٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣ / ٣٢٤ .

(٨) ينظر شرح الشافية : ١ / ١٧٩ ، وشرح مختصر التصريف العزي : ١٩١ ، التصريح بمضمون
التوضيح : ٣ / ٣٢٦ .

للعوض لا تُحذف إلا في ندور .

وظاهر كلام سيويه جواز حذفها ، واستدل بقوله عز وجل : ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾^(١) ،
والفراء^(٢) لا يرى ذلك إلا للإضافة ، وهو الظاهر لأن ما استدلل به سيويه يمكن رده إلى ما
قاله الفراء^(٣) .

وقال سيويه^(٤) : «أرئيه إراء ، مثل أقمته إقاماً ؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا
يعوضوا . وأما عزيت تعزية ونحوها ، فلا يجوز الحذف فيه ، ولا فيما أشبهه ، لأنهم لا يجيئون
بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه في موضع اللام .

وقد يجيء في الأول نحو الإحواذ والاسْتِحْواذ^(٥) ونحوه ، ولا يجوز الحذف أيضاً في تجزئة
وتهنئة ، وتقديرهما تجزئة وتهنئة ؛ لأنهم أحقهما بأختيها من بنات الياء والواو ، كما أحقوا
أرأيت بأقمت حين قالوا : أرأيت انتهى .

وقوله : (مَا عَيْنُهُ اغْتَلَّتْ) يرد عليه نحو^(٦) : أطيب^(٧) ، وأعولت^(٨) ، وأغولت^(٩) ،
وأخيلت^(١٠) ، [١/٥٦] وأغيلت^(١١) المرأة ، واستحوذ ، واسترّوح ، لكن مراده ما أُعِلَّ ، وقد

(١) الأنبياء : ٧٣ .

(٢) ينظر رأيه في المساعد : ٦٣٠ / ٢ .

(٣) في (ط) الغزالي .

(٤) ينظر الكتاب : ٨٣ / ٤ .

(٥) في (م) : كالأحواذ والاستحداد .

(٦) نحو : ساقطة من (م) .

(٧) أطابه وطيبه واستطابه : وجده طيباً . ينظر الصحاح : (طيب) ١ / ١٧٣ .

(٨) العول والعولة : رفع الصوت بالبكاء ، تقول منه : أعول ، وأعولت القوس . صوّت ، وعال
وأعول وأعيل : كثر عياله . ينظر لسان العرب (عول) ١١ / ٤٨٦ .

(٩) الغول : كل ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غول ، والتغوّل : التلّون ، وأغلّ الرجل : خان . ينظر
مادة (غول) في الصحاح : ١٧٨٦ / ٥ ، ولسان العرب : ١١ / ٥٠٧ .

(١٠) أخيلت السماء : تهبّت للمطر ، وتخيّل له : تشبه ، ورجل أخيل : كثير الخيلان . ينظر مادة
(خول) في الصحاح : ١٦٩١ / ٥ ، ولسان العرب : ١١ / ٢٣٠ .

(١١) الغيل : الشجر الملتف ، والغيلة : المرأة السمينة ، والغيل : اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهي
تؤتى ، وكذلك إذا حملت أمه وهي ترضعه ، وأغيلت الغنم : إذا نتجت في السنة مرتين . ينظر مادة
(غيل) في الصحاح : ١٧٨٧ / ٥ ، ولسان العرب : ١١ / ٥١٠ .

تقدّم الاعتذار عن مثله .

وقوله : (ما عينه) مبتدأ ، والإفْعَالُ والاستِنْفَعَالُ : مبتدأ ثانٍ خبرهما بالتاء ، والجملّة خبر

ما .

والرابط ضميرٌ منه ، وقصر التاء ضرورةً .

ومن المزالٍ : متعلّقٌ بحصل ، و(مِنْ) بمعنى بَدَلْ أي بَدَلْ المزالِ .

وبها : معمولٌ تعويضٍ . والباءُ : سببٌ أو لآلة .

ويجوز أن يتعلّق بحصلِ والباءُ : سببٌ أو ظرفيةٌ .

و(الذي عَمِلَ) المرادُ به المصدرُ لأنّه مفعولٌ مطلقٌ .

ومرّةُ المصدرُ : مبتدأٌ خبرُهُ : تبدو ، وبِذَكَرٍ : متعلّقٌ بتبدو .

ويجوزُ أن يكونَ خبرُهُ : بِذَكَرٍ واحدةٍ ، وبأوّهُ : سببٌ أو للمعية .

وتبدو : صفةٌ واحدةٍ ، أو لا محلَّ لها^(١) - والله أعلم -^(٢) .

(١) ينظر شرح أطفيش : ٣٨٦/٤ ، ٣٨٧ .

(٢) (الله أعلم) ساقطة من (ح) .

[الباب الخامس]

ثم قال رحمه الله :

باب المَفْعَلِ والمَفْعِلِ وَمَعَانِيهِمَا^(١)

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : اعلم أنهم يشتقون من مصدرِ الثلاثي اسماً له ولزمانه ومكانه على (مَفْعَلٍ) بفتح الميم مزيدةً للدلالة على ذلك المصدرِ وزمانه ومكانه^(٢) .
ولما كان من غرضهم أن يُفَرِّقُوا بين المصدرِ والمكانِ ، وكان المكان فرعاً كالمضارع جعلوا حركة عينه تتبَعُ حركة عينِ الفعلِ المضارعِ ، ثم تعدّوا بذلك إلى الزمانِ فأجروه مجرى المكانِ لأنَّ كلاً منهما ظرفٌ .

فإذا كان المضارعُ على «يَفْعَلُ» بالكسرِ فالزمانُ والمكانُ مكسورانِ ، والمصدرُ مفتوحٌ^(٣) ؛ [وَفُتِحَ المصدرُ]^(٤) لكثرةِ دورهِ فخففوه^(٥) بالفتحِ ولاستحقاقِ المكانِ والزمانِ^(٦) الكسرَ للتبعيةِ ، وهذا إذا كان صحيح اللامِ وليس فائؤهَ واواً ، فإذا كانت فائؤهَ واواً كـ(وَعَدَ وَوَهَبَ) فإن الثلاثةَ مكسورةٌ ؛ وعلتهُ أن مضارعهُ لما التزم فيه الكسرُ ، كرهوا أن يجعلوا ما هو بمعناه وتابعٌ له بمنزلةٍ غيرهِ ، وألزموه وجهاً واحداً ، ويحتمل أن يكون ذلك خوفَ الالتباسِ بـ(فَوَعَلَ) بالفتحِ فعدّلوا إلى الكسرِ ؛ لأنَّ «فَوَعَلَ» بالكسرِ غيرٌ موجودٌ عندهم^(٧) ، وقد

(١) داخل هذا الباب ثلاثة فصول : الأول : أسما الزمان والمكان من الثلاثي وغيره ، والثاني : بناء المفعلة للدلالة على الكثرة ، والثالث : بناء الآلة .

(٢) قوله «على مفعل بفتح الميم إلى قوله زمانه ومكانه» ساقط من (ط) .

(٣) ينظر عنقود الزواهر في الصرف : ٣١٥ ، والمساعد : ٦٣٢ / ٢ .

(٤) زيادة من (ت) .

(٥) في (ط) و(م) و(ح) : فجعلوه .

(٦) في (م) : الزمان والمكان .

(٧) ينظر المفراخ في شرح مراح الأرواح : ٢١٧ ، وشرح المراح : ١٤٠ .

صَرَّ حوا بهذه العلة في باب «وَجَلَّ»^(١) .

وإذا كان معتلّ اللام كـ(رمى ومشى) فإن الثلاثة مفتوحة؛ فراراً من الكسرة قبل الياء، واستثقالاً للإعراب عليها .

قال سيبويه رحمه الله في هذا^(٢) : «الموضع والمصدر فيه سواء؛ لأنه معتلّ فكان الألف والفتح أخفّ عليهم من الكسر مع الياء، ففرّوا إلى «مَفْعَل» إذ كان مما يُبنى عليه المكان والمصدر .

وقد كَسَّرُوا في نحو : مَعْصِيَةٍ وَمَحْمِيَةٍ ، ولا يجيء مكسوراً أبداً بغير الهاء ، لأن الإعراب يقع على الياء ويلحقها الاعتلال ، فصار هذا بمنزلة الشقاء والشقاوة ، تثبت الواو مع الهاء ، وتبدل مع ذهابها انتهى .

وقول سيبويه رحمه الله : «فصار بمنزلة الشقاء والشقاوة» يعني أن المكسور تلزمه التاء لتسلم الياء من وقوع الإعراب عليها ألا ترى أن الموجب لإعلال الشقاء بقلب واوهمزة إنَّما هو خوف وقوع الإعراب^(٣) على الواو ، فإذا تحصّنت بالتاء انتقل الإعراب إليها فلم تُقلب ، وهذه علة قلب الواو والياء همزة إذا وقعتا آخرًا في مثل [ب/٥٦] هذا كـ(العطاء والرداء) وغير ذلك والله أعلم .

وإذا كان المضارع على (يَفْعَل) بالفتح ، فلا يخلو إمّا أن يكون الفاء غير واو . فإذا كانت غير واو فالثلاثة منه مفتوحة تبعاً للمضارع في المكان والزمان ، والمصدر على قياسه من الفتح لخفة الفتح كما تقدّم ، وعوّلوا هاهنا في الفرق على القرائن المعنوية^(٤) .

قال سيبويه رحمه الله في هذا^(٥) : «وإذا أردت المصدر فتحته أيضاً كما فتحت في «يَفْعَل» ، فإذا جاء مفتوحاً في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يُفتح» انتهى .
فإذا كانت فاءً واواً فلا يخلو إمّا :

(١) ممن قال بذلك سيبويه في الكتاب : ٩٢ / ٤ ، ٩٣ ، والرضى في الشافية : ١ / ١٧٠ .

(٢) الكتاب : ٩٢ / ٤ .

(٣) قوله (عليها ألا ترى إلى قوله خوف وقوع الإعراب) ساقط من (ط) .

(٤) قال حسن باشا في المفراخ : ٢١٦ : «إنما اختير الفتح فيما يكون عين فعل مضارعه مفتوحاً لتكون

حركة عين اسم المكان موافقة لحركة عين المضارع المبني هو منه لأنه يجيء عليه» .

(٥) الكتاب : ٨٩ / ٤ .

أن يكون مضاعفاً ك: وَحَّ وَحِيحاً ، وَوَجَّ وَجِيحاً : حَدَّثَ نَفْسَهُ فِيهَا وَوَدَّ الشَّيْءَ يَوَدُّهُ
وُودًا وَوَدًّا^(١) : أَحَبَهُ ، وَوَدِدْتُ لَوْ أَنَّ اللَّهَ تَابَ عَلَيَّ ، وَقَبِلَ تَوْبَتِي وَدَادَةً : تَمَنَيْتَ ذَلِكَ .
أو غير مضاعفٍ .

أَمَّا الْمُضَاعَفُ فَفَتْحُهُ مُلْتَزِمٌ فِي الثَّلَاثَةِ اسْتِثْقَالًا لِلْكَسْرِ عَلَى الْوَاوِ^(٢) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿مَوَدَّةٌ
بَيْنَكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٣) ، وَالْحَقْوَا التَّاءُ بِهَا شَدُوذًا .

وَأَمَّا غَيْرُهُ كـ(وَجَلَّ) فَقَالَ سَبْيُوِيَه رَحِمَهُ اللَّهُ^(٤) : «وَقَالَ أَكْثَرُ الْعَرَبِ فِي وَجَلَّ يُوَجِّلُ وَوَجَلَّ
يُوَجِّلُ : مَوْجِلٌ وَمَوْجِلٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ يُوَجِّلُ وَيُوَجِّلُ وَأَشْبَاهَهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ فِعْلٍ يَفْعَلُ
قَدْ تَعَتَّلُ ، فَتَقَلَّبُ الْوَاوُ يَاءً مَرَّةً وَأَلْفًا مَرَّةً ، وَتَعَتَّلُ لَهَا الْيَاءُ الَّتِي قَبْلَهَا حَتَّى تُكْسَرَ ؛ فَلَمَّا كَانَتْ
كَذَلِكَ شَبَّهَهَا بِالْأَوَّلِ لِأَنَّهَا فِي حَالِ الْإِعْتِلَالِ ؛ وَلِأَنَّ الْوَاوُ مِنْهَا فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ مِنَ الْأَوَّلِ ،
وَهُمْ مِمَّا يَشْبَهُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ فِي جَمِيعِ حَالَاتِهِ .

وَحَدَّثَنَا يُونُسُ وَغَيْرُهُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ فِي وَجَلَّ يُوَجِّلُ وَنَحْوِهِ : مَوْجَلٌ
وَمَوْحَلٌ ، وَكَأَنَّهُمُ الَّذِينَ قَالُوا : يُوَجِّلُ فَسَلَّمُوهُ ، فَلَمَّا سَلَّمُ ، وَكَانَ «يَفْعَلُ» كـ(يَرْكَبُ) وَنَحْوِهِ
شَبَّهُوهُ بِهِ ، وَقَالُوا : مَوَدَّةٌ ؛ لِأَنَّ الْوَاوُ تَسَلَّمُ وَلَا تُقَلَّبُ» انْتَهَى .

وَعَلَّلَ غَيْرُهُ^(٥) الْكُسْرَ أَيْضًا فِي وَجَلَّ وَبَابِهِ بِاشْتِرَاكِهِ مَعَ وَعَدَّ وَبَابِهِ فِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهَا تَقَعُ
الْوَاوُ فِيهِ بَيْنَ يَاءٍ وَحَرَكَةٍ^(٦) ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تُحْدَفُ فِي يُوَجِّلُ ، وَلِأَنَّهَا إِذَا كَانُوا يَكْسِرُونَ فِي
الصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِ الْمِثَالِ فَكَسَرُوهُمْ هُنَا أَحَقُّ ، قَالُوا : عَلَاهُ الْمَكْبَرُ^(٧) وَالْقِيَاسُ الْفَتْحُ .
وَأَمَّا مَا كَانَ مُضَارِعُهُ «يَفْعَلُ» بِالضَّمِّ فَطَرَدُ هَذَا الْبَابِ فِي اتِّبَاعِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ لِلْمُضَارِعِ
يَقْتَضِي أَنْ يَقُولُوا فِيهِمَا : مَفْعَلًا بِالضَّمِّ ، لَكِنَّهُمْ تَرَكَوهُ لِعَدَمِ «مَفْعَلٍ» بِالضَّمِّ .

(١) ودا : ساقط من (ط) .

(٢) ينظر الكتاب : ٩٣/٤ ، وشرح الشافية : ١/١٧٠ ، ٤٠٦ .

(٣) العنكبوت : ٢٥ .

(٤) الكتاب : ٩٣/٤ .

(٥) ينظر شرح الشافية : ١/١٧٠ ، وشرح أطفيش : ٤/٤٠٦ .

(٦) في (م) : كسرة .

(٧) ينظر الكتاب : ٨٩/٤ .

ولما تعدَّر الضَّمُّ عدلوا إلى الفتحِ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ الكسْرِ^(١) .
قال سيبويه رحمه الله^(٢) : «وأما ما كان يَفْعُلُّ منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يَفْعَلُّ منه مفتوحاً ، ولم ينوه على مثال «يَفْعُلُّ» لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الكلامِ «مَفْعُلُّ» ، فلما لم يكن إليه سبيلٌ وكان مصيره إلى إحدى الحركتينِ ألزموه أخفَّهما» انتهى .
وقوله : «ولَيْسَ فِي الكلامِ مَفْعُلُّ» يعني مجرداً عن التاءِ وسيأتي إن شاء الله الكلامُ على مَعُونٍ ومَهْلِكٍ ومَكْرُمٍ ونحوهما ؛ [وارتكبوا أيضاً الفتحَ في هذا النوعِ لِأَنَّهُ مَعهودٌ في المصدرِ مطرِّدٌ فيه]^(٣) ولأنَّه أيضاً لازماً مطرِّدٌ في المعتلِّ اللامِ والله أعلم .
هذه قاعدةُ هذا^(٤) البابِ وقانونُهُ وقياسُهُ المطرِّدُ ، وما خَرَجَ عن هذا يُحفظ ولا يُقاسُ عليه وسَتَكَلِّمُ [أ/٥٧] عليه مع كلامِ المصنِفِ إن شاء الله تعالى .

(١) ينظر الكتاب : ٩٠ / ٤ ، وشرح مختصر التصريف العزي : ١٨٤ .

(٢) الكتاب : ٩٠ / ٤ .

(٣) زيادة من (ت ، ط ، ح ، م) .

(٤) هذا : ساقطة من (م) .

ثم قال رحمه الله تعالى :

مِنْ ذِي الثَّلَاثَةِ لَا يَفْعَلُ لَهُ ائْتِ بِمَفْـ عَلٍ لِمَصْدَرٍ ، أَوْ مَا فِيهِ قَدْ عُمِلَا
كَذَاكَ مُعْتَلٌّ لَامٍ مُطْلَقًا ، وَإِذَا الـ فَا كَانَ وَأَوَّابِكْسِرٍ مُطْلَقًا حَصَلَا
وَلَا يُؤَثِّرُ كَوْنُ الْوَاوِ فَاءً إِذَا مَا اَعْتَلَّ لَامٌ كَمَوْلَى ، فَارَعَ صِدْقٌ وَلَا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : يعني أَنَّ الْفِعْلَ الثَّلَاثِيَّ الَّذِي مَضَارِعُهُ عَلَى يَفْعَلُ
بِالْفَتْحِ أَوْ الضَّمِّ ، يَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنْهُ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ عَلَى مَفْعَلٍ بِالْفَتْحِ كـ(مَدْخَلٍ وَمُخْرَجٍ
وَمَذْهَبٍ وَمَرْكَبٍ) نحو : دَخَلْتُ مَدْخَلًا كَرِيهًا ، وَخَرَجْتُ مُخْرَجًا حَسَنًا ، وَهَذَا مَدْخَلُكَ
وَمُخْرَجُكَ لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ^(١) .

وقوله (كَذَاكَ مُعْتَلٌّ لَامٍ مُطْلَقًا) أَي يَجِيءُ مَفْعَلٌ مِنْهُ بِالْفَتْحِ فِي الثَّلَاثَةِ^(٢) كـ(مَدَعَى وَمَرْمَى
وَمَلْهَى وَمَسَعَى) فَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ صَالِحٌ لِلثَّلَاثَةِ .

وقوله (مُطْلَقًا) يَعْنِي كَانَ لَهُ يَفْعَلُ بِالْكَسْرِ أَوْ بغيرِهِ ، وَيُفَسِّرُ هَذَا الْإِطْلَاقَ قَوْلُهُ (لَا يَفْعَلُ
لَهُ) وَمُرَادُهُ بِالْإِطْلَاقِ فِي التَّسْهِيلِ فِي قَوْلِهِ^(٣) : «إِنْ اَعْتَلَّتْ لَامُهُ مُطْلَقًا ، أَوْ صَحَّتْ ، وَلَمْ تُكْسَرْ
عَيْنُ مَضَارِعِهِ» أَي سِوَاءَ كَانَ مَضَارِعُهُ يَفْعَلُ أَوْ بغيرِهِ ، وَسِوَاءَ كَانَ صَحِيحَ الْفَاءِ نَحْوُ : نَأَى
مَنَأَى وَغَزَا مَغْزَى ، أَوْ مَعْتَلُّهَا نَحْوُ : وَفَى مَوْفَى ، وَوَقَى مَوْقَى .

وَلَا مَعْنَى لِاِقْتِصَارِ أَثِيرِ الدِّينِ ، وَمِنْ تَبَعِهِ عَلَى الثَّانِي ، وَلَا يَتَنَاوَلُ الْإِطْلَاقَ فِي هَذَا النِّظْمِ
كَوْنُ فَائِهِ صَحِيحَةً ، أَوْ وَاوًا لثَلَاثَةً يُؤَدِّي إِلَى التَّكْرَارِ مَعَ قَوْلِهِ :

وَلَا يُؤَثِّرُ كَوْنُ الْوَاوِ فَاءً إِذَا مَا اَعْتَلَّ لَامٌ.....

مَعَ أَنَّ حَكْمَ وَاوِي الْفَاءِ لَمْ يَذْكَرْهُ بَعْدَ ، فَيَكُونُ الْإِطْلَاقُ مُخْرَجًا لَهُ .
وقوله :

.....وإذا الـ فاء كان واوًا بكسرٍ مطلقاً حصلَا

(١) ينظر الكتب : ٤/٨٩-٩٠ ، وشرح الشافية : ١/١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٨١ ، وارتشاف الضرب :

٢/٥٠٠ ، وشرح مختصر التصريف العزي : ١٨٤ ، والهمع : ٦/٥٤ .

(٢) أي في المصدر والمكان والزمان .

(٣) ص ٢٠٨ .

يعني أن الواويَّ الفاءُ يكسر «مَفْعِلٌ» منه في الثلاثة .

ومعنى مطلقاً فيه : أي سَوَاءٌ كان له «يَفْعِلُ» ك(وَعَدَ يَعِدُ وَوَرَدَ يَرِدُ) ، أو يَفْعَلُ ك(وَجَلَّ يُوَجِّلُ) ولا يعني مطلقاً في الثلاثة أي يكسرُ من غير فرقٍ بين المصدرِ وغيره ، وأن احتمله على بُعْدٍ ، والله أعلم .

وقوله : (بكسر مطلقاً) يعني به في لغة غير طيء^(١) ، وقد تقدم أن لطيء توسعاً في اللغات .

وقوله :

ولا يؤثر كون الواو فاءً إذا ما اعتلَّ لام.....

يعني أن الواو من موجبات الكسر ، واعتلال اللام من موجبات الفتح^(٢) فيغلبُ اعتلالُ اللام^(٣) ومثَّل ذلك ب(مَوَلَى) فهو صالحٌ للثلاثة .

ويندرجُ تحت قوله : (من ذي الثلاثة) نحو : عسى مما لا يتصرَّفُ وليس بمراد^(٤) ، وكذا يندرُجُ تحت قوله : (وإذا الفاء كان واواً) المضاعف ك(وَدَّ) ، فقد عَلِمَ أَنَّ الكسرَ فيه لا يجوز^(٥) ، وقد تقدَّمت علته^(٦) ، وعلة غيره ، لأن ما كانت الواو محرَّكةً في مضارعه لا يُكسرُ . ولعلَّ المصنِّفَ تركه قصداً لقلته في كلام العرب ، لا تكادُ تجدُ ممَّا فاؤه واوٌ على فَعَلٍ بالكسر في المضاعفِ إلا نادراً ، وقد تقدَّم منه وَدَّ ، وَوَحَّ ، وَوَجَّ ، ولكن قلَّته لا تمنع بيان حكمه .

واعلم أن المصنِّفَ تسامحَ في قوله : «من ذي الثلاثة» لأنه يعني بصاحبِ الثلاثةِ الفِعْلُ ، وسكَّن لام (يَفْعِلُ) ضرورةً أو للإدغامِ نحو : ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾^(٧) .

وجُمْلَةٌ (لا يَفْعَلُ) [ب/٥٧] حالٌ من (ذي) أي : آتت بِمَفْعَلٍ من ذي الثلاثة في حال كونه غيرَ

(١) ينظر التذييل والتكميل : الجزء الثامن : ٢/ب ، وارتشاف الضرب : ٥٠١/٢ ، وشفاء العليل : ٨٦٦/٢ ، والمساعد : ٦٣٣/٢ .

(٢) ينظر الكتاب : ٩٢/٤ ، وشرح المفصل : ١٠٨/٦ .

(٣) لأن الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء . ينظر الكتاب : ٩٢/٤ .

(٤) ينظر المساعد : ٦٣٢/٢ .

(٥) لاستثقال الكسر على الواو . ينظر الكتاب : ٩٣/٤ ، وشرح الشافية : ١٧٠/١ ، ٤٠٦ .

(٦) ينظر ص ٤٢١ من البحث .

(٧) الفرقان : ١٠ .

آتٍ على يَفْعَل^(١) .

ولمصدرٍ : صفةٌ مَفْعَلٌ ، وعُمِلًا : مبني للمجهولٍ ، ومرفوعُهُ ضميرُ العَمَلِ أي : أوقع العملَ فيه ، وذلك الموقعُ فيه العملُ مكانٌ أو زمانٌ ، وعليها وقعتُ (ما) مما فيه ، وضميرُ (فيه) يعود على (ما) .

ويجوز أن يكون مرفوعُ عَمَلٍ : ضميرُ المصدرِ السَّابِقِ ، أي المصدرُ ، أو ما عُمِلَ فيه المصدرُ .

(وفيه) يَتَعَلَّقُ بـ«عَمِلَ» ، ولا^(٢) يجوز أن يكون نائباً عن فاعلِ عُمِلَ قُدِّمَ عليه ، وقد تقدَّم ما للزخشي في ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا﴾^(٣) ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ يُفَسِّرُهُ عَمِلَ ، فيكون حينئذٍ نائباً عن الفاعل ، وقد تقدم شيءٌ من هذا .

وقوله (فارِعَ صِدْقَ وَلَا) قصره ضرورةً^(٤) ، ويجوزُ فتح الواوِ وكسرها ، والفتحُ أرجحُ .
أمر برعايةِ الولاءِ الصَّادِقِ ، وهذا من إضافةِ العامِ إلى الخاصِ .
ويرى الكوفيونَ ومن سَلَكَ سبيلهم مثلاً هذا أَنَّهُ من إضافةِ الصِّفَةِ إلى الموصوفِ^(٥) .

(١) ينظر شرح أطفيش : ٤٠١/٤ .

(٢) قوله (ويجوز ان يكون مرفوع عمل إلى قوله وفيه يتعلق بعمل ولا) ساقط من (م) .

(٣) الإسراء : ٣٦ ، وتامها : ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا﴾ .

(٤) ينظر شرح بحرق : ٤٧ .

(٥) ينظر حاشية الخضري : ٥٠/٢ .

ثم قال رحمه الله :

فِي غَيْرِ ذَا عَيْنِهِ افْتَحَ مَصْدَرًا ، وَسَوَا هُ أَكْسِرُ ، وَشَذَّ الَّذِي عَن ذَلِكِ اعْتَزَلَا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : الإشارةُ بذا عائدةٌ إلى ذي الثلاثة الذي لم يُكسر^(١) مضارعةً ، وإلى ما ذُكِرَ حكمه معه وغيره^(٢) ، هو سَوَى ما ذُكِرَ وحُكْمُهُ [ظاهر]^(٣) .

(١) في (الأصل) يفسر .

(٢) أي في غير ما سبق مما مضارعه مضمومٌ كَنَصَرَ يَنْصُرُ ، أو مفتوح كَمَنَعَ يَمْنَعُ ، أو مكسور وهو معتلُّ اللام كَرَمَى يَرْمِي ، فهذه قياسها فتح (المَفْعَل) مطلقاً .

أو فاؤه واو غير معتل اللام كَوَعَدَ يَعِدُ ، وهذا قياسه كسر المَفْعِل مطلقاً .

ينظر شرح العطار : ٤٩٤ / ٢ .

(٣) زيادة من (ت و ط و ح و م) .

ثم قال رحمه الله :

مَظْلَمَةٌ ، مَطْلَعٌ ، المَجْمَعُ ، مَحْمَدَةٌ
 مَزَلَّةٌ ، مَفْرِقٌ ، مَضَلَّةٌ ، وَمَدَدٌ
 مَدَمَةٌ ، مَنْسَكٌ ، مَضِنَّةٌ ، البُخْلَا
 مَعْتَبَةٌ ، مَفْعَلٌ مِنْ ضَعُ ، وَمِنْ وَجِلَا
 مَوْقَعَةٌ ، كُلُّ ذَا وَجْهَاهُ قَدْ حُمِلَا
 مَعِ هَامِنْ أَحْسِبُ وَضَرْبٍ وَزُنٌ مَفْعَلَةٌ

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : شرع في هذه الأبيات في بيان ما خرج عن الضابط السابق الذي قرّر في «مَفْعَلٌ وَمَفْعِلٌ» فيما شدّد من ذلك :

مَظْلَمَةٌ قياسُ مصدره الفتحُ ، والزمانُ والمكانُ يكسرانِ ، لكنهم كَسَرُوا المصدرَ ، وألحقوه الهاءَ ففيه شذوذان ، وجاءَ على الأصلِ أيضاً قالوا : مَظْلَمَةٌ بالفتح ، وما ذَكَرَ في مَظْلَمَةٌ مخالفاً^(١) لمذهب سيبويه . قال رحمه الله^(٢) : «والمَظْلَمَةُ بهذه المنزلةِ ، إنّما هو اسمٌ ما أخذ منك ، ولم تُردْ مَصْدَراً ، ولا مَوْضِعَ فِعْلٍ» انتهى^(٣) .

وَمَطْلَعٌ وقياسه الفتحُ في الثلاثةِ ، إلّا أنّ مصدرهُ جاءَ فيه وجهان : الفتحُ قياسُ ، والكسرُ سماعٌ ، وقرئَ قوله تعالى : ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٤) بالوجهين ، والكسائيُّ وأبو عمرو باختلافٍ عنه يُكسِرانِ^(٥) .

وقال سيبويه رحمه الله : «وقد كسروا المصدرَ في هذا كما كَسَرُوا في يَفْعَلُ ، قالوا : أَتَيْتَكَ عند مَطْلَعِ الشَّمْسِ ، أي عند طُلُوعِ الشَّمْسِ^(٦) ، وهذه لغةُ بني تميمٍ ، وأمّا أهلُ الحجازِ فيفتحونَ ،

(١) وهو مذهب الرضي في شرح الشافية : ١٧٢ / ١ ، وأبي حيان في الارتشاف : ٥٠٤ / ٢ .

(٢) ينظر الكتاب : ٩١ / ٤ .

(٣) انتهى : ساقط من (ط) .

(٤) القدر : ٥ .

(٥) قرأ الكسائي وخلف (مَطْلَعٌ) بكسر اللام ، والباقون بفتحها . ينظر حجة القراءات : ٧٦٨ ، والكشف عن وجوه القراءات : ٣٨٥ / ٢ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٦٢١ / ٢ .

(٦) قوله : أي عند طلوع الشمس : ساقط من (م) .

وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح^(١) .
يعني أن الأصل كان يكون^(٢) مفعلاً بالضم ، فلما تعذر عدلوا إلى ما هو موجود ، فتارةً
فتحوا وتارةً كسروا ، والفتح هو القياس .

وقال غير^(٣) سيبويه المطلع بالكسر : المكان ، وبالفتح : المصدر^(٤) .
والقراءة المتواترة تردُّ هذا القول .

[٥٨/أ] والكسرُ يحتملُ أن يكونَ مصدرًا على حذفٍ مضافٍ ، أي : إلى وقتِ طُلُوعِ الفجرِ .
ونِياةُ المصدرِ عن ظرفِ الزمانِ معلومةٌ ، وأن يكونَ اسمًا لوقتِ الطُّلُوعِ ، وأمَّا الفتحُ فهو
مصدرٌ على حذفٍ مضافٍ ، أي : وقتِ طُلُوعِ الفجرِ^(٥) .

ولا يجوز أن يكونَ اسمًا للزمانِ لآئنه تابعٌ للمكانِ في فتحه وكسره .
والمَطَّلِعُ بمعنى المكانِ مكسورٌ لا غير .

والمَجْمَعُ : قيل في المكانِ بالكسرِ ، وبالفتحِ ، والقياسُ الفتحُ^(٦) كما مرَّ .

وَمُحَمَّدَةٌ : قالوا في المصدرِ مُحَمَّدَةٌ وَمُحَمَّدَةٌ^(٧) ، والفتحُ قياسٌ والكسرُ سماعٌ .

وَمَذْمَمَةٌ : من الذَّمَامِ^(٨) ، قالوا في مصدره مَذْمَمَةٌ فتحاً وكسراً ، والفتحُ قياسٌ والكسرُ سماعٌ ،
والمكانُ والزمانُ منه مفتوحان . [يقال]^(٩) : أخذتني منك مذمة^(١٠) .

(١) الكتاب : ٩٠ / ٤ .

(٢) يكون : ساقط من (م) .

(٣) منهم ابن الناظم في شرح اللامية : ١٠٠ ، قال : « فإذا أريد المكان قيل المطلع بالكسر لا غير » . ينظر
المراح في شرح مراح الأرواح : ٢٢١ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب : ٥٠٣ / ٢ .

(٥) قوله (ونِياةُ المصدرِ عن ظرفِ الزمانِ معلومةٌ) إلى قوله وقتِ طُلُوعِ الفجرِ) ساقط من (ح) و(د) .

(٦) ينظر شرح ابن الناظم على اللامية : ١٠١ ، والمساعد : ٦٣٤ / ٢ .

(٧) ينظر شرح الشافية : ١٧٢ / ١ ، والمساعد : ٦٣٥ / ٢ .

(٨) ينظر : التسهيل : ٢٠٨ ، والمساعد : ٦٣٤ / ٢ .

(٩) زيادة يقتضيهما السياق .

(١٠) ينظر إصلاح المنطق : ١١٩ ، وتاج العروس (ذمم) ١٠٦ / ٣١ .

وَمَدْمَةٌ : أَي : رِقَّةٌ وَعَارٌ مِنْ تَرْكِ الْحُرْمَةِ^(١) .
 وَإِمَّا مِنَ الدَّمِّ ضِدُّ المَدْحِ ، فَلَيْسَ إِلَّا الفَتْحُ .
 وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقَيَّدَ كَمَا قَيَّدَ فِي التَّسْهِيلِ^(٢) بِقَوْلِهِ (مِنَ الدَّمَامِ) لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَرَنَهُ بِمَا يُؤْهِمُ
 وَهُوَ المَحْمَدَةُ^(٣) .

وَمَنْسَكٌ : قَالُوا فِي المَكَانِ مَنْسِكٌ وَمَنْسَكٌ^(٤) ، وَالمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ .
 وَمَضِنَّةُ البَحْلَاءِ : قَالُوا فِي مَصْدَرِهَا مَضِنَّةٌ وَمَضِنَّةٌ وَالفَتْحُ هُوَ القِيَاسُ لِأَنَّ مَضَارِعَهَا يَضْنُ
 بِالفَتْحِ ، وَالمَاضِي مَكْسُورٌ قَالَ^(٥) .

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي إِيَّيَّ أَجْوُدُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَمِنُوا

أَي : بَخِلُوا .

وَمَزَلَّةٌ : قَالُوا فِي المَكَانِ مِنْهُ مَزَلَّةٌ أَقْدَامٍ^(٦) وَمَزَلَّةٌ أَقْدَامٍ^(٧) ، وَالكَسْرُ القِيَاسُ^(٨) .
 وَمَفْرَقٌ : قَالُوا فِي المَكَانِ مَفْرَقُ الرَّأْسِ وَالمَطْرِيقِ ، وَمَفْرَقٌ ، وَالفَتْحُ قِيَاسٌ^(٩) .
 وَمَضَلَّةٌ : قَالُوا فِي المَصْدَرِ : مَضَلَّةٌ وَمَضَلَّةٌ وَالفَتْحُ قِيَاسٌ .
 وَمَدْبٌ : قَالُوا : مَدْبُ النَّمْلِ ، وَمَدْبَةٌ : الفَتْحُ فِي المَكَانِ سَمَاعٌ^(١٠) .

(١) ينظر مادة (ذمم) في الصحاح : ١٩٢٦/٥ ، ولسان العرب : ٢٢٢/١٢ .

(٢) ص ٢٠٨ .

(٣) (وهو المحمودة) ساقط من (ح) .

(٤) ينظر شرح الشافية : ١٨٢/١ ، وارتشاف الضرب : ٥٠٣/٢ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لقعن بن أم صاحب في الكتاب : ٢٩/١ ، ٥٣٥/٣ ، وشرح أبيات

سيبويه : ٣١١/١ ، والخصائص : ١٦٠/١ ، ٢٥٧ ، والمنصف : ٣٣٩/١ ، ٣٠٣/٢ ، وبلا نسبة

في المقتضب : ١٤٢/١ ، والمنصف : ٦٩/٢ ، وشرح المفصل : ١٢/٣ .

والشاهد فيه : (ضمنوا) يريد : ضنوا ، فأظهر التضعيف ضرورة ، وجاء الماضي منه مكسوراً .

(٦) قوله (ومزلة) : قَالُوا فِي المَكَانِ مِنْهُ مَزَلَةٌ أَقْدَامٍ ساقط من (ح) .

(٧) ومزلة أقدام : ساقط من (ت) .

(٨) ينظر الكتاب : ٨٨/٤ .

(٩) ينظر شرح الشافية : ١٨٢/١ .

(١٠) ينظر شرح شافية ابن الحاجب : ١٨٢/١ ، وارتشاف الضرب : ٥٠٤/٢ ، وشفاء العليل :

- وَمَحْشَرٍ : قالوا في المكان : مَحْشَرٌ وَمَحْشَرٌ والقياسُ الفتحُ^(١) .
 وَمَسْكَنٌ : قالوا في المكان : مَسْكَنٌ وَمَسْكِنٌ ، والفتحُ قياسٌ^(٢) .
 وَمَحَلٌ : قالوا في المكان : مَحَلٌّ ، ومَحَلٌّ والفتحُ قياسٌ^(٣) .
 وَمَعْجَزٌ : وَمَعْجَزَةٌ قالوا في المصدر منها مَفْعَلٌ وَمَفْعِلَةٌ وَمَفْعَلَةٌ ، والفتحُ قياسٌ^(٤) .

ومثلها هَلَكٌ وَعَتَبٌ ، قالوا في المصدر منها مَهْلِكٌ وَمَهْلِكٌ وَمَعْتَبَةٌ وَمَعْتَبَةٌ والفتحُ قياسٌ^(٥) .

وقالوا في المكانِ من وَضَعٍ^(٦) ، وَوَجَلٌ وَوَحِيبٌ : مَوْضِعٌ وَمَوْجِلٌ وَمَحْسَبٌ فتحاً وكسراً .

وقالوا : مَضْرَبَةُ السَّيْفِ^(٧) ومضربته جعلوه اسماً للحديدة ، والكسرُ^(٨) قياسٌ .
 وكذا قالوا : مَقْبِضُ السَّيْفِ ومقبضه .

وقالوا : مَوْقِعَةُ الطَّائِرِ ، ومَوْقَعَتَهُ لمكانِ الوقوعِ ، والفتحُ قياسٌ .

هذه جملةُ الأفعالِ التي جاء مَفْعَلٌ منها بوجهين ذكر منها ثلاثةٌ وعشرين ، وزاد في التسهيلِ : مَاوَى الإِبِلِ وَمَنَاصاً^(٩) ، وَأَسْقَطَ مَهْلَكَةً^(١٠) ، وذكره فيها جاء به الثلاثة .

٨٦٦/٢ ، والمساعد : ٦٣٤/٢ .

(١) ينظر شرح الشافية : ١٨٢/١ ، وارتشاف الضرب : ٥٠٤/٢ .

(٢) ينظر شرح الشافية : ١٨٢/١ ، وارتشاف الضرب : ٥٠٣/٢ .

(٣) جاء في اللسان في مادة (سكن) ٢١٢/١٣ «وأهل الحجاز يفتحون المسكن» .

(٤) ينظر الكتاب : ٨٨/٤ .

(٥) ينظر المرجع السابق .

(٦) جاء في شرح الشافية : ١٨٥/١ : «وحكى الكوفيون الموضع» بالفتح ، وحكاه الفراء في الارتشاف ٥٠٢/٢ .

(٧) ينظر الكتاب : ٩١/٤ ، وشرح الشافية : ١٨٤/١ .

(٨) في (ح) الفتح .

(٩) التسهيل : ٢٠٨ .

(١٠) المرجع السابق : ٢٠٩ .

واعلم أن المصنف أجمل في هذا الفصل إجمالاً كثيراً فإنه رمى بالأمثلة رمياً ، وكان الواجب أن يبين ما خرج عن الأصل من مصدرٍ ، أو مكانٍ ، كما أهمل بعض القيود كـ(مدب) فإنه مُقَيَّدٌ بالنَّمْلِ على ما ذكره هو وغيره .

[وذكر يعقوب^(١) أن المصاعف يأتي مصدره بالفتح والكسر نحو : تنح عن مدب السيل ومدبته وهو المفر والمفر^(٢)] ^(٣) .

وكذا مَضَنَّةٌ فَإِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِأَنْ يُذَكَرَ مَعَهُ : عِلْقٌ ^(٤) .

وكذا قوله (وضرب) إنما جاء الوجهان في مَضْرِبَةِ السيف [ب/٥٨] والله أعلم .

وقوله (مفعلٌ من ضِعٍ ومن وجلا) يصح أن يكونَ وَجَلٌ بِالْجِيمِ وَالْحَاءِ ، وَلَعَلَّهُ يَعْنِي : وَبَابِ وَجَلٍ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ سَيَّبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَإِنْ كَانَ لَمْ يُمَثَّلْ إِلَّا بِ(يُوجَلُ وَيُوجَلُ) .

وقوله : (محلٌ من نزلا) أخرج به ما كان من حَلٍّ يَحُلُّ بِالْكَسْرِ ، ضِدَّ حَرْمٍ ، فَإِنَّ الْكُسْرَ فِي الْمَكَانِ مِنْهُ عَلَى الْقِيَاسِ .

وَتَسَامَحٌ ^(٥) فِي قَوْلِهِ : (مِنْ ضَعٍ وَمِنْ وَجِلًا) .

وقوله : (معها) لو قال : (مع تا) لكان أبين ، لأنَّ (ها) يُوهَمُ كَوْنَهَا ضَمِيرًا ^(٦) ، لِأَسْيَا إِذَا كُتِبَتْ مَوْصُولَةً بِ(مَع) ، وَالصَّوَابُ فَضْلُهَا .

(١) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت ، كان عالماً بنحو الكوفيين ، وعلم القرآن واللغة والشعر ، راوية ثقة ، وله تصانيف كثيرة في النحو ، ومعاني الشعر ، وتفسير دواوين العرب ، له إصلاح المنطق والإبدال ، توفي سنة : ٢٤٤ هـ ، وقيل سنة ٢٤٦ هـ .

تنظر ترجمته في : معجم الأدباء : ٥٠ / ٢٠ ، وإنباه الرواة : ٥٧ / ٤ .

(٢) ينظر إصلاح المنطق : ٢١٩ .

(٣) زيادة من (ت وط وح وم) .

(٤) يقال : علق مَضِنَّةً بكسر الضاد وفتحها أي هو شيءٌ نفيس مضمون به ويتنافس فيه . (ينظر مادة ضنن في لسان العرب ١٣ / ٢٦٠) .

(٥) لأن ظاهر النظم كسر مَفْعِلٍ مطلقاً من الواوي الفاء ، سواء مضارعه أو فتح كوضع ووجل .

(٦) وهي هاء التأنيث بالمد . ينظر شرح أطفيش : ٤٢٤ / ٤ .

وقد تسامح^(١) في قوله : (من احسب) ، وألف (محملاً) ضمير^(٢) ، لا إطلاق .
وتُعقبت عليه مصادر مما جاء بوجهين كـ (مدب) فإن مضارعه جاء بالكسر على القياس ،
وبالضم ، فمن قال (مدب) بالفتح راعى ضم المضارع ، ومن قال (مدب) بالكسر راعى
(يدب) بالكسر وفيه بحث .
و(محشر) من فتح راعى الضم في المضارع ، ومن كسر راعى الكسر فيه .

(١) لأنه لم يقيده بمعنى الظن . شرح أطفيش : ٤ / ٤٢٤ .
(٢) أي حملاً عن العرب ونقلًا عنهم . ينظر المرجع السابق .

ثم قال رحمه الله :

وَالكَسْرُ أَفْرِدُ لَمْزْفِقٍ وَمَعْصِيَةٍ
مِنْ أُنُوٍ ، وَاغْفِرُ ، وَعُذِرُ ، وَاحِمٌ ، مَفْعَلَةٌ
بِمَفْعِلٍ اشْرُقُ ، مَعَ اغْرُبُ ، وَاسْقُطُنْ مَرْجَعُ
وَاقْبُرُ ، وَمِنْ أَرَبٍ ، وَثَلَّثُ أَرْبَعَهَا
وَمَسْجِدٌ ، مَكْبَرٌ ، مَاوُ حَوَى الْإِبِلَا
وَمِنْ رَزَا ، وَاعْرِفُ ، اظْنُنْ ، مَنبِتٌ وَصِلَا
اجزُرُ ثُمَّ مَفْعَلَةٌ أَقْدُرُ ، وَاشْرُقُنْ بِحَلَا
كَذَا الْمَهْلِكُ التَّثْلِيثُ قَدْ بُدِلَا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : لما فرغ مما جاء بالوجهين شرع فيما جاء بالكسر فقط ، وفيما جاء مثلثاً ، وفيما فيه خلافٌ ، هل فيه قياسٌ يتبع أو يقتصر فيه على ما سُمِعَ .
فقال : (والكسر افرد لمرفق) يعني أن رفق قياس المفعَل منه الفتح في الثلاثة ، لأنَّ مضارعةً مضمومٌ إلا أنه كسروه في المصدر^(١) .

وقالوا في المصدر من (عصى) مَعْصِيَةٍ ، والقياسُ الفتحُ لاعتلالِ اللام^(٢) .
وقالوا : الْمَسْجِدُ ، بالكسر للمكان ، والقياسُ الفتح^(٣) ، ومَشَى في المسجدِ على غيرِ مذهبِ سيبويه . قال رحمه الله^(٤) : «وأما الْمَسْجِدُ فإنه اسم للبيت ، وكنت تريدُ به موضعَ السجودِ وموضعَ جهتك ، ولو أردتَ ذلك لقلت : مَسْجِدٌ ، ونظيرُ ذلك : الْمُكْحَلَةُ ، وَالْمِحْلَبُ ، وَالْمَيْسَمُ لم تردْ موضعَ الفِعْلِ ، لكنه اسمٌ لوعاءِ الكحلِ ، وكذلك المُدْقُ ، وصار اسماً له كالجلمودِ ، وكذلك المقبرةُ والمشرقةُ ، وإنما أرادَ اسمَ المكانِ ، ولو أرادَ موضعَ الفِعْلِ لقال : مَقْبَرٌ لأنه اسمٌ بمنزلةِ الْمَسْجِدِ» انتهى

وقد حُكِيَ عَنِ الْحَجَّاجِ (لِيَلْزَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَسْجِدَهُ)^(٥) ، موضعهُ من المسجدِ ، عَنِ بَدَلِكِ أَلَّا يَجْتَمِعُوا فِي الْمَسْجِدِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ لِلاشْتِغَالِ بِمَا لَا يَعْني ، والخوضُ في الأمور .

(١) ينظر المخصص : ١٩٥/١٤ ، وشرح الشافية : ١٧٣/١ ، وارتشاف الضرب : ٥٠٣/٢ .

(٢) ينظر الكتاب : ٩٢/٤ ، وشرح ابن الناظم على اللامية : ١٠٤ ، وشرح الشافية : ١٣٧/١ .

(٣) ينظر شرح ابن الناظم على اللامية : ١٠٤ ، وشرح مختصر التصريف العزي : ١٨٥ .

(٤) الكتاب : ٩٠-٩١ .

(٥) ينظر المخصص : ١٩٥/١٤ ، وارتشاف الضرب : ٥٠٣/٢ .

[قال] ^(١) الفراء : «سمعنا المَسْجِدَ والمَسْكَنَ والمَطْلَعَ بالفتح» ^(٢) وأجاز في الجميع الفتح قياساً ، ومن ذلك : المكْبِرُ كسروه في المصدر ^(٣) ، قالوا : عَلَاهُ المَكْبِرُ ، والقياس الفتح ^(٤) .
ومن ذلك المَأْوِي المَكَان الذي يَحْوِي الإِبِلَ يعني أنه شَدَّ [أ/٥٩] فيه الكسْرُ ، ومكانُ الإيواءِ لغيرِ الإِبِلِ المَأْوَى بالفتح على القياس ^(٥) .

وقد ذكر في التسهيل ^(٦) أن مَأْوِي الإِبِلِ مما جاء بالوجهين وهو الصحيح .
وقال يعقوب ^(٧) حاكياً عن الفراء : «وذكر لي أن بعض العرب يقول : مَأْوَى الإِبِلِ» ، وقال أيضاً ^(٨) : «وليس في ذوات الأربعة مَفْعَلٌ بكسر العين إلا حرفان : مَأْفِي العين ، ومَأْوِي الإِبِلِ ، قال الفراءُ : سمعتها بالكسر ، والكلامُ كله مَفْعَلٌ» .
ونقل غير واحد ^(٩) عن الفراءِ : أن مَأْوِي الإِبِلِ مكسورٌ .
وذهب غيرُ الفراءِ إلى أن مِيمَ المَأْفِي أصلية ، واستدل بقولهم : (مَأْفٍ) وهو طَرَفُ العين الذي يلي الأنفَ .

وزنه على من جعله منقوصاً «فَعَلٌ» ، وفيه لغةٌ أخرى (مُؤْفٍ) ك(مُعْطٍ) إلا أن مِيمَ مُعْطٍ زائدةٌ ^(١٠) .

وقال صاحبُ الاقتضابِ : «إن ابن جني ذكر أن مُؤْفِيًا ومَأْفِيًا من الأبنية المستدركة على سيبويه ، وأنه أجازَ فيهما أن يكونا مخفيين من (مُؤْفِي) ك(كرسي) و(مَأْفِي) ك(دَهْرِي)» .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ينظر قوله في إصلاح المنطق : ١٢١ ، وارتشاف الضرب : ٥٠٣/٢ ، ولسان العرب (سجد) ٢٠٤-٢٠٥ .

(٣) ينظر الكتاب : ٨٩/٤ ، وشرح ابن الناظم على اللامية : ١٠٤ ، وشفاء العليل : ٨٦٦/٢ .

(٤) ينظر المساعد : ٦٣٤/٢ .

(٥) ينظر شفاء العليل : ٨٦٦/٢ .

(٦) ص ٢٠٨ .

(٧) ينظر إصلاح المنطق : ١٢١ .

(٨) المرجع السابق : ٢٢٢ .

(٩) ينظر أدب الكاتب : ٣٦٨ .

(١٠) ينظر الاقتضاب : ٣٧٦/٢ .

وأنها مما جاء على صورة المنسوب وليس بمنسوب^(١) .
قال صاحب الاقتضاب^(٢) : «ويقوي هذا القول أن مآق العين قد جاءت فيه لغات كثيرة الميم في جميعها أصلية^(٣) ، فسبيل الميم في المآقي والمؤقي المنقوصين ألا يكونا كذلك» .
قال^(٤) : «وليس يبعد على قول الفراء أن تكون الميم في هذين الحرفين زائدة ، وإن كانت في سائر تصاريف الكلمة أصلاً ، ويكون هذا من الألفاظ التي تتقارب صيغها مع اختلاف أصولها ، كقولهم : عين^(٥) ثرة ، وثرثة^(٦) في قول البصريين .
وكذلك قولهم : سبط وسبطر^(٧) ، ومن المعتل : شاة وشياه وشوى .
وقالوا في جمع مسيل الماء : مسئل ومسلان ، فجعلوا الميم أصلاً ، وهم يقولون مع ذلك سأل الماء يسيل ، ومثل هذا كثير» انتهى .
وما قاله من الاعتذار عن الفراء فيه بحث^(٨) .
واستدل أيضاً على أن الميم أصلية بقولهم في الجمع : مؤق .
وذكر بعضهم^(٩) أن المآقي غلط فيه جماعة من العلماء ، وإنما الياء في آخره للإحاق وليس له نظير ، فألحق بمفعل على التشبيه فلهذا جمعه على مآق .
وهذا الإحاق غريب ، وليس على طريق الإحاق ، لأن الإحاق إنما هو الإحاق بعض الأصول ببعضها ، لا بإحاق الأصول بما زيد فيه منها . كذا قيل . وفيه نظر .
وقد تقدم^(١٠) أن يعقوب قال : «ليس في ذوات الأربعة مفعل إلا حرفان» .
فقوله : «ليس في ذوات الأربعة ، لعله يحرز به من نحو : معصية لأن المعتل أكثر ما جاء

(١) ينظر الاقتضاب : ٣٧٦/١ ، وينظر الخصائص : ٢٠٥/٣ .

(٢) ينظر المرجع السابق .

(٣) في (ت و ط) : أصل .

(٤) ينظر المرجع السابق .

(٥) (عين) : ساقطة من (م) .

(٦) في (م) : ثارة .

(٧) في (م) : سبطرى .

(٨) ينظر أمالي المرزوقي : ١٤٢ .

(٩) وهو قول الجوهري في الصحاح مادة (مآق) ١٥٥٣/٤ .

(١٠) ص ٤٣٤ .

بالتاء كـ (المأْتِيَة) مصدر أَتَيْتُ ، وَمُحْنِيَة الوادي ^(١) .

وقوله : (مِنْ أَنْوٍ ، وَاعْفِرْ ، وَعُذِرْ ، وَاحِمٌ ، مَفْعَلَةٌ) وفي بعضها مع اعْذُرْ واحِمٌ ^(٢) ، يعني أَنَّ اسْمَ المصدرِ مِنْ أَوْيٍ لَهُ يَاوِي : إِذَا رَقَّ ^(٣) ، عَلَى وَزْنِ مَفْعَلَةٍ كـ (مَأْوِيَة) ، وَكَذَا مِنْ غَفَرَ وَعَدَرَ نَحْوُ : اللَّهُمَّ اقْبَلْ مَعْدِرَتَنَا ، وَاعْفِرْ لَنَا مَغْفِرَةً عَزْمًا .

وقالوا : حَمَيْتُ حِمِيَةً وَمَحْمِيَةً : أَنْفَتُ [ب/٥٩] مِنَ الصَّيْمِ ^(٤) .

وقوله : (وَمِنْ رَزَا) أَصْلُهُ (رَزَأٌ) مَهْمُوزًا سَهْلًا بِالْبَدَلِ ، وَكَذَا يُسَهَّلُ مَرْزِيَةٌ أَيْضًا ، أَي ^(٥) وَاسْمُ الْمَصْدَرِ مِنْ رَزَا : مَفْعَلَةٌ كـ (مَرْزِيَةٌ) .

وَكَذَا مَعْرِفَةٌ فَلَانٍ مَطْنَةٌ خَيْرٌ وَبِرْكَةٌ . فَلَمَطْنَةٌ مَكَانٌ ، وَالْكَسْرُ فِي مَعْرِفَةٍ شَدُوذٌ ^(٦) ، وَكَذَا : مَطْنَةٌ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ .

وَكَسَرُوا مَنِينًا فِي الْمَكَانِ ^(٧) أَيْضًا ، وَالْقِيَاسُ فَتْحُهُ .

وَكَذَا : مَشْرِقٌ وَمَغْرِبٌ وَمَسْقِطٌ مُرَادًا بِهَا الْمَكَانُ .

وَكَذَا مَجْزُرٌ لِمَكَانِ الْجَزْرِ ، وَالْجَزْرُ : النَّحْرُ وَالْقَطْعُ .

وَشَدَّ فِي اسْمِ مَصْدَرٍ رَجَعَ مَرْجِعٌ بِالْكَسْرِ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ ^(٨) أَي : رَجُوعُكُمْ .
وقوله :

ثُمَّ مَفْعَلَةٌ اقْدُرْ ، وَاشْرُقْنِ بِخَلَا

إِلَى آخِرِهِ يَعْنِي أَنَّ مَفْعَلَةً مِنْ قَدَرَ وَشَرَقَ وَقَبَرَ وَأَرَبَ بِالضَّمِّ أَرَابَةٌ وَإِزْبًا صَارَ أَرِيْبًا : عَاقِلًا ^(٩) . مَكْسُورَةٌ نَحْوُ : مَقْدِرَةٌ وَمَشْرِقَةٌ وَمَقْبِرَةٌ وَمَأْرِبَةٌ ، أَمَّا الْمَقْدِرَةُ وَالْمَأْرِبَةُ فَمِمَّا شَدَّ مِنْ

(١) ينظر مادة (حنو) في لسان العرب : ٢٠٤ / ١٤ ، وتاج العروس : ٢٤٤ / ٣٧ ، فنون محنية يأتي بالفتح والكسر والضم فيقال : مُحْنَوَةٌ ، وَمُحْنَاةٌ ، وَمُحْنِيَةٌ . والاقْتِضَابُ : ٣٧٦ / ١ .

(٢) قوله (وفي بعضها مع اعذر واحم) : ساقط من (ط) .

(٣) ينظر لسان العرب (أوى) ٥٣ / ١٤ .

(٤) قياسه الفتح وجاء بالكسر شذوذًا . ينظر الكتاب : ٩٢ / ٤ .

(٥) (أي) : ساقطة من (ط) .

(٦) ينظر شرح الشافية : ١٧٣ / ١ .

(٧) ينظر الكتاب : ٩٠ / ٤ ، وشرح المفصل : ١٠٧ / ٣ .

(٨) الأنعام : ٦٠ .

(٩) ينظر لسان العرب (أرب) : ٢٠٩ / ١ .

المصادر .

والمَقْبِرَةُ والمَشْرِقَةُ من شاذ الأمانة .

ثم قال :

..... وثالث أربعها

يعني أَنَّ المَقْدِرَةَ وما عَطِفَ عليها جاء فيها مع الكسرِ الفتحِ والضَّمُّ^(١) .

وقوله :

..... كذا مَهْلِكِ التَّثْلِيثِ قَدْ بُدِّلَا

أي : أُعْطِيَ له التَّثْلِيثُ ، وَزِيدَ فيها جاء من المثلث : مَزْرَعَةٌ ، وَمَعْدُرَةٌ ، وَمَهْلِكَةٌ .

وقد أَجْمَلَ المصنِفُ أيضاً : وَأَحَالَ على الصَّيغِ ، ولم يبيِّن ما شَدَّ من ذلك ، هل المصدرُ أو

المكانُ أو كلاهما؟

كما أَنَّهُ ينبغي له أيضاً أَنْ يُعَيِّنَ من أَيِّ فعلٍ شَدَّ ما شَدَّ؟ ومن أَيِّ مادةٍ ومعنى؟ .

فإن أوى بمعنى : رَقَّ ، هو الذي جاء منه مأوية .

وأما مرادفُ أوى بمعنى : ضَمَّ وكَفَّلَ فلم يَشُدُّ منه شيءٌ^(٢) .

وكذا حَمَيْتُ المريضُ لم يَشُدُّ منه شيءٌ ، وكذا عَذَرْتُ الغلامَ : حَتَّتَهُ لم يَشُدُّ منه شيءٌ ،

وتسامح أيضاً فيما ظاهره الأخذُ من الفعلِ منها^(٣) .

وقوله : (نُخِلا) أي غُرِبِلَ وَأَزِيلَ لَبْسُهُ مستعارٌ من نَخَلْتُ بالْمُنْخَلِ .

ولا يتوهمُ التكرارُ في قوله : (بمفعِلِ اشْرُقُ ، مع اغْرُب) مع قوله : (وأشْرُقَنَّ نُخِلا) ؛ لأنَّ

الأولُ شَدَّ في مَفْعَلٍ بغير تاء ، والثاني في مَفْعَلَةٍ بالتاء .

وقد حمل ذلك غيرٌ واحدٍ ممن يتعرَّضُ لحفظِ هذا النظمِ وفهمه إن جَعَلَ الثاني : واشْرُقَنَّ

(بالفاء)^(٤) وبخِلا (بالباء) وكأنَّهُ عنده مأخوذٌ من قوله : «كُلُّ مُجْرٍ في الخِلاءِ يُسْرُ»^(٥) .

(١) ينظر المخصص : ٢٠٢/١٤ ، والتسهيل : ٢٠٩ ، وشرح الشافية : ١٧٣/١ ، وارتشاف الضرب :

٥٠٤/٢ ، والمساعد : ٥٦٣/٢ .

(٢) ينظر شرح العطار : ٥٠٨/٢ .

(٣) ينظر مخطوطة شرح ابن يعقوب المكلاطي : ١١١ ، وشرح العطار : ٥٠٨/٢ .

(٤) (الفاء) ساقط من (ت) و(ط) .

(٥) ينظر مجمع الأمثال : ١٣٥/٢ .

وهذا وإن كان جيداً لكنه لا يَصِحُّ هنا ، لفواتِ التنبيةِ على مشرقة^(١) .
وقوله (مُنْبِت) ^(٢) مبتدأ خبره : وَصِل .

واعلم أنَّ مَفْعُلاً في الكلامِ نادرٌ حتى لم يعرفهُ سيبويه^(٣) ، وشَدَّتْ منه ألفاظٌ . قال الكسائي^(٤) : «ندر منه لفظان لا يُقاسُ عليهما : قولهم (مَكْرُم) . قال^(٥) :

لَيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ

و(مَعُون)^(٦) قال^(٧) :

بُتَيْنَ الزَّمِي لا ، إِنَّ لا إِنْ لَزِمْتَهُ عَلى كَثْرَةِ الوَاشِيْنَ أَيُّ مَعُونِ

وتَأَوَّلَها الفراءُ بأنَّ (مَكْرُمًا) جمع مَكْرُمَةٍ ، و(مَعُون) جمع مَعُونَةٍ^(٨) .
وزيدٌ أيضاً (مَأْلُك) أنشدوا عليه بيتُ العروصِ^(٩) :

(١) ينظر شرح أطفيش : ٤٤٨/٤ .

(٢) (مبتدأ) ساقط من (ح) .

(٣) ينظر الكتاب : ٩٠/٤ ، حيث قال : «ليس في الكلام مَفْعُلاً» .

(٤) ينظر إصلاح المنطق : ٢٢٢ ، وأدب الكاتب : ٣٩٣ .

(٥) هذا عجز بيت من الرجز منسوب لأبي الإخضر الحماني في الاقتضاب : ٤١٩/٣ ، ولسان العرب (كرم) : ٥١٢/١٢ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب : ٣٩٤ ، وإصلاح المنطق : ٢٢٣ ، والمنصف : ٣٠٨/١ ، والخصائص : ٢١٢/٣ ، والمخصص : ١٩٥/١٤ ، وشرح الشافية : ١٦٩/١ ، والمساعد : ٦٣٦/٢ .

والشاهد فيه : (مَكْرُم) حيث جاء على وزن (مَفْعُلاً) وهو نادر .

(٦) معون : ساقط من (ط) و(م) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه : ٢٠٨ ، وأدب الكاتب : ٣٩٤ ، ولسان العرب (أكل) : ٣٩٣/١٠ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق : ٢٢٣ ، والخصائص : ٢١٢/٣ ، والمحتسب : ١٤٤/١ ، والمخصص : ١٩٥/١٤ .

والشاهد فيه (مَعُون) حيث جاء على وزن (مَفْعُلاً) وهو نادر .

(٨) ينظر إصلاح المنطق : ٢٢٣ ، وأدب الكاتب : ٣٩٤ .

(٩) البيت من الرمل ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه : ٩٣ ، والمنصف : ١٠٤/٢ ، وخزانة الأدب : ٥١٣/٨ ، وبلا نسبة في : المنصف : ٣٠٩/١ ، والممتع في التصريف : ٧٩/١ ، والمساعد : ٦٣٦/٢ .

أَبْلِغِ النَّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارِي

وَمَيْسِرٌ : وَقَدْ قُرِئَ^(١) : ﴿إِلَى مَيْسِرَةٍ﴾^(٢) بِالْإِضَافَةِ^(٣) وَمَقْبُرَةٍ .

وَقَدْ تَأَوَّلَ [١/٦٠] مَأْلُكٌ بِأَنَّهُ جَمْعُ مَأْلِكَةٍ ، أَوْ رُخْمٍ ضَرُورَةً ، [وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ^(٤) الرَّوَايَةُ :

مَأْلُكًا وَأَنْكَرَ رَوَايَةَ مَنْ قَالَ : مَأْلُكًا ، وَلَا تَرُدُّ الرَّوَايَةَ بِمِثْلِ هَذَا]^(٥) .

وَكَذَا تُؤَوَّلُ مَعُونٌ وَمُكْرَمٌ أَيْضًا بِأَنَّهُ مَرَّحَمٌ لِلضَّرُورَةِ ، وَمَقْبُرٌ شَاذٌ ، وَمَيْسِرٌ عَلَى حَذْفِ تَاءِ

التَّأْنِيثِ لِلْإِضَافَةِ كَمَا يَقُولُ الْفَرَّاءُ^(٦) وَمَنْ تَبِعَهُ^(٧) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ومعنى مألكة : الرسالة : ينظر لسان العرب (ألك) : ٣٩٣ / ١٠ .

والشاهد فيه قوله : (مألُكًا) حيث جاء على وزن (مفعُل) وهو نادر .

(١) وهي قراءة الحسن بخلاف وأبي رجاء ومجاهد . ينظر المحتسب : ١٤٣ / ١ .

(٢) البقرة : ٢٨٠ .

(٣) (بالإضافة) : ساقط من (ط) .

(٤) هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ، من كبار علماء اللغة والشعر ، له مؤلفات كثيرة منها :

التذكير والتأنيث ، وإعراب القرآن ، وما تلحن فيه العامة وغيرها . توفي سنة : ٢٤٨ هـ .

تنظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١ / ٦٠٦ ، وهدية العارفين : ١ / ٤١١ .

(٥) زيادة من (ت و ط و م) .

(٦) ينظر رأي الفراء في البحر المحيط : ٢ / ٣٤٠ .

(٧) ينظر المخصص : ١٤ / ١٩٥ ، وشرح الشافية : ١ / ١٦٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠٥ .

ثم قال رحمه الله :

وَكَالصَّحِيحِ الَّذِي الْيَاءُ عَيْنُهُ وَعَلَى رَأْيٍ تَوَقَّفَ ، وَلَا تَعُدُّ الَّذِي نُقِلَا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : يعني أن ما عينه ياءٌ كالصَّحِيحِ في أنه يجري عليه حكمه من غير فرق^(١) ، وقيل إنه لا قياس فيه ، وإنما يُرْجَعُ فيه إلى السَّماع^(٢) .

فقد قالوا : الميِّتُ والمغيَّبُ ، والمزيدُ والمحيضُ ، وهن مصادِرُ .

وقالوا أيضاً : المطارُ ، والمقالُ ، والمجالُ ، في المصدرِ والمكانِ ، وقيل فيه بالتَّخْيِيرِ^(٣) مصدرأً كان أو اسماً لكثرة تعاقبِ الفتحِ والكسرِ عليهما فنقول : المَطِيرُ والمطارُ والمغيَّبُ والمغابُ والمميلُ والممالِ . والأكثر على أنه كالصحيح .

ووجه التوقفِ ، إما الكثرةُ من النوعين أو استثقال الكسرةِ المقدَّرةِ على الياءِ .

وقوله في التسهيل^(٤) : «وما عينه ياءٌ في ذلك كغيره ، أو مُحَيَّرٌ فيه ، أو مقصورٌ على السماعِ وهو الأولى» .

فسره أثير الدين^(٥) ومن تبعه^(٦) بأنَّ التَّخْيِيرَ إنَّما هو في المصدرِ ، وأما المكانُ والزمانُ فليس فيهما إلا الكسرُ ، والذي ذكره غيره هو ما قلناه من التَّخْيِيرِ مطلقاً ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾^(٧) .

(١) وذلك بفتح مصدره وكسر ظرفه . ينظر الكتاب : ٨٧/٤ ، ٨٨ ، وشرح بدر الدين على اللامية :

١٠٨ ، وارتشاف الضرب : ٥٠١/١ ، وينظر شرح العطار على اللامية : ٥١٩/٢ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب : ٥٠١/٢ .

(٣) أي يخيَّر بين مَفْعَلٍ ومَفْعُلٍ .

(٤) ص ٢٠٨ .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب : ٥٠١/٢ ، والتذييل والتكميل (مخطوط) ٨ : ٢/أ .

(٦) وهو السلسلي في شفاء العليل : ٨٦٥/٢ ، وكذلك ابن عقيل في المساعد : ٦٣٣/٢ .

(٧) البقرة : ٢٢٢ .

وعن ابن عباس^(١) رضي الله عنهما : هو موضعُ الدَّمِ^(٢) ، وَضَعَفَ بِأَنَّ الْمَكَانَ نَفْسَهُ لَيْسَ أَذَى .

وإن أُريدَ به المصدَرُ ، فلا بُدَّ من حَذْفِ مُضَافٍ ، أي : فاعْتَزَلُوا وطءَ النساءِ^(٣) ، وَكَذَا إن أُريدَ به الزمانُ ، وإِلَّا أَذَى إِلَى الْاِعْتِزَالِ مُطْلَقًا ، وليس كذلك .
والظاهرُ أَنَّ هذا كلامٌ جرى في عُرْفِ الاستعمالِ مُراداً به ما هو المقصودُ من النساءِ ، فلا حَذْفٌ ولا إِجْمَالٌ .

وما رُوِيَ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ في موضعِ الدَّمِ يَقْتَضِي إِباحَةَ ما عدا الفرجَ .
ولعل مبنَى الخلافِ في الوطءِ فيما تحتَ الإزارِ عدا الفرجِ على هذا ، أو هو من بابِ سَدِّ الذريعةِ والله أعلم .

وقوله : (كالصَّحِيحِ الَّذِي عَيْنُهُ) يعني من المكسورِ عينِ مضارعه ، ولا يَدْخُلُ في ذلك نحو : هَابَ .

والمصنَّفُ وإن أَطْلَقَ فمرادُهُ ما قلناه ، وكلامُهُ في التَّسْهِيلِ أَحْسَنُ حيثُ [قال]^(٤) : «وما عَيْنُهُ ياءٌ في ذلك»^(٥) ، فأشار بذلك إلى ما تُكسَّرُ عينُ مضارِعِهِ .
وقوله : (البا عَيْنُهُ) قصرَ الياءَ ضرورةً .

(١) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف ، ابن عم رسول الله ﷺ . الخبر الملقب بترجمان القرآن ، دعا له النبي ﷺ بالتفقه في الدين . توفي سنة (٦٨هـ) .

تنظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء : ١ / ٤٢٥ ، وتهذيب التهذيب : ٥ / ٢٤٥ ، وطبقات المفسرين لمحمد بن علي الداودي : ١ / ٢٣٢ .

(٢) ينظر البحر المحيط : ٢ / ١٦٧ .

(٣) ينظر المرجع السابق .

(٤) زيادة من (ت و ط و ت و م) .

(٥) ص ٢٠٨ .

ثم قال رحمه الله :

وَكَاسِمٍ مَفْعُولٍ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثَةِ صُغٍ مِنْهُ لِمَا مَفْعَلٌ أَوْ مَفْعِلٌ جُعِلَا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : يعني أن اسم المصدر والمكان والزمان من كل فعلٍ زائد على الثلاثة وسواء كانت حروفه كلها أصولاً أو فيها زائد بزنة اسم مفعوليه^(١) نحو : أكرمته مكرماً وهذا مكرمٌ زيد أي : مكانٌ إكرامه أو زمانه قال الله سبحانه : ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾^(٢) . وقال أمية بن أبي الصلت^(٣) :

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُمَسَّانَا وَمُصْبِحَنَا بِالْخَيْرِ صَبَّحْنَا رَبِّي وَمَسَّانَا
أي : زمانٌ مسائنا [ب/٦٠] وزمانٌ صباحنا .

وقال ملك بن أبي كعب ، أبو كعب بن مالك^(٤) :

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانَ مِنَ الْكَرْبِ

(١) ينظر الكتاب : ٩٥ / ٤ ، وشرح الشافية : ١٨٦ / ١ .

(٢) سبأ : ١٩ .

(٣) هو أمية بن عبدالعزيز بن أبي الصلت ، أديب حكيم ، ولد بدانية من بلاد شرقي الأندلس ، وأقام بالقاهرة ، وله من الكتب : الأدوية المفردة ، حديقة الأدب ، ديوان شعر ، توفي سنة ٥٢٩ هـ .
تنظر ترجمته في : معجم الأديباء : ٥٢ / ٧ ، شذرات الذهب : ٨٣ / ٤ ، وفيات الأعيان : ٩٩ / ١ .
والبيت من البسيط ، وهو في ديوانه : ٦٢ ، وله في الكتاب : ٩٥ / ٤ ، وإصلاح المنطق : ١٦٦ ،
والمخصص : ١٩٩ / ١٤ ، وخزانة الأدب : ٢٤٨ / ١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني : ٣٥٢ / ٢ ،
وشرح المفصل : ٥٠ / ٦ .

الشاهد فيه : (ممسانا ومصبحنا) بمعنى الإمساء والإصباح .

(٤) هو مالك بن أبي كعب بن القين بن كعب بن سواد بن غنم الأنصاري ، شاعر جاهلي ، وله في حروب الأوس والخزرج التي كانت بينهما قبل الإسلام آثار . ينظر الأغاني : ١٤٧ / ١٦ .
والبيت من الطويل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه : ١٨٤ ، ولسان العرب (قتل) ٥٤٩ / ١١ ،
ولوالده مالك بن أبي كعب في الكتاب : ٩٦ / ٤ ، وشرح المفصل : ٥٥ / ٦ ، وبلا نسبة في المقتضب :
٧٥ / ١ ، والمحتسب : ٦٤ / ٢ ، والخصائص : ٣٦٧ / ١ .
والشاهد فيه : (مقاتلاً) حيث جاء مصدراً أو موضعاً للقتال .

وقال زيد الخيل^(١) - رضي الله عنه - الذي سماه رسول الله ﷺ زيد الخير :
 أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكْيَسُ^(٢)
 أي : قتالاً فيها ، كذا قال سيبويه ، ويحتملان المكان والزمان .
 ومما جاء بمعنى المصدر من ذلك قوله^(٣) :

إِنَّ الْمُوقَى مِثْلُ مَا وَقِيَتْ

أي : التوقية .

ولم يعرف سيبويه - رحمه الله - مجيء المصدر^(٤) على مفعولٍ ، وتأول معسوراً وميسوراً
 ومعقولاً ، ونحوها فقال^(٥) : «وأما قولك : دَعَهُ إِلَى مَيْسُورِهِ ، وَدَعَّ مَعْسُورَهُ ، فَإِنَّمَا يَجِيءُ هَذَا
 عَلَى الْمَفْعُولِ كَأَنَّهُ قَالَ : دَعَهُ إِلَى أَمْرِ يُوسِرُ فِيهِ أَوْ يُعَسِّرُ فِيهِ .
 وكذلك المرفوع والموضوع ، كأنه يقول : له ما يرفعه ، وله ما يضعه . وكذلك المعقول ،
 كأنه عَقَلَ لَهُ شَيْءٌ ، أَي حُبِسَ لَهُ لُبُّهُ وَشُدِّدَ^(٦) : وَيُسْتَعْنَى بِهَذَا عَنِ الْمَفْعَلِ الَّذِي يَكُونُ مُصَدَّرًا ،
 لِأَن فِي هَذَا دَلِيلًا عَلَيْهِ» انتهى .

(١) زيد بن مهلهل بن منهب الطائي ، يكنى أبا مَكْنِفٍ ، لقب (زيد الخيل) لكثرة خيله ، أو لكثرة طرده
 بها ، وكان شاعراً وخطيباً ، موصوفاً بالكرم ، وكان بينه وبين كعب بن زهير هجاء ، أدرك الإسلام ،
 ووفد على النبي ﷺ عام ٩ هـ في وفد طيء فأسلم وسماه الرسول ﷺ زيد الخير .

تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء : ٩٥ ، وخزانة الأدب : ٣٧٩ / ٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو له في ديوانه : ١٣٢ ، والكتاب : ٩٦ / ٤ ، وشرح أبيات سيبويه :
 ٢ / ٢٥٧ ، وبلا نسبة في : الخصائص : ١ / ٣٦٧ ، والمحتسب : ٦٤ / ٢ ، وخزانة الأدب :
 ٤٨٠ / ١٠ .

والمكيس : المعروف بالكيس ، والكيس : الخفة والتوقد ، وقيل الظريف . ينظر لسان العرب (كيس)
 ٢٠٠ / ٦ .

والشاهد فيه : (مقاتلا) ، حيث جعله مصدراً أو موضعاً للقتال .

(٣) الرجز لرؤية ، وهو في ديوانه : ٢٥ ، وله في الكتاب : ٩٧ / ٤ ، وشرح الفصل : ٥٤ / ٦ ، وبلا نسبة
 في شرح الفصل : ٥٠ / ٦ .

والشاهد فيه : (الموقى) جاء بمعنى التوقية .

(٤) قوله (من ذلك قوله إلى قوله مجيء المصدر) ساقط من (ح) .

(٥) الكتاب : ٩٧ / ٤ .

(٦) وشُدِّد : ساقط من (م) .

واعلم أن اسم المصدر [الذي يكون]^(١) من غير الثلاثي إنما جاء على زنة اسم المفعول ، لأن المصدر مفعول ، وكذلك المكان مفعول فيه .

قال سيبويه رحمه الله^(٢) : « فيضمون أوله كما يضمون المفعول^(٣) ، لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيجعل بأوله ما فعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت من الثلاثة كأول مفعوله مفتوح ، وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واواً كواو مضر وب ، أن ذلك ليس من كلامهم ، ولا مما بنوا عليه» انتهى .

فزيدت الميم في أوله جرياً على زيادتها في اسم المفعول ، ولذا كانت أولاً ، وفُتِحَتْ في اسم مصدر الثلاثي ، وضمت فيما عداه تبعاً لاسم المفعول كما اقتضاه كلام سيبويه والله أعلم .
وقوله : (وكاسم مفعول) أي صُغ من غير الثلاثي لما صيغ له مفعلاً ، ومفعلاً من الثلاثي كاسم مفعوله .

وضمير (منه) يعود على غير الثلاثي ، وهذا كلام أوقع فيه الظاهر موقع المضمير ، والمضمير موقع الظاهر ، إذ أصله أن يقول : صُغ من غير الثلاثي مثل اسم مفعوله لما جعل له مفعلاً ومفعلاً من الثلاثي .

ولام (لما) يتعلّق بصُغ وهو على حذف مضاف أي : لمثل ما^(٤) ، ويجوز أن يكون صُغ من الصَّوْغ أو ضَع من الوضع - والله أعلم - .

(١) زيادة من (ت و ط) .

(٢) الكتاب : ٩٥ / ٤ .

(٣) قوله (لأن المصدر إلى قوله كما يضمون المفعول) ساقط من (م) .

(٤) ينظر شرح أطفيش : ٤٥٦ / ٤ .

فصل [في بناء المفعلة] (١)

مِنْ اسْمٍ مَا كَثُرَ اسْمُ الْأَرْضِ مَفْعَلَةٌ كَمَثَلِ مَسْبَغَةٍ وَالزَّائِدُ اخْتِزِلَا
 مِنْ ذِي الْمَزِيدِ كَ : مَفْعَاةٌ وَمُفْعَلَةٌ وَأَفْعَلْتَ عَنْهُمْ فِي ذَا قَدْ اخْتُمِلَا
 غَيْرُ الثَّلَاثِي مِنْ ذَا (٢) الْوَضْعِ مُتَمَتِّعٌ وَرُبَّمَا جَاءَ مِنْهُ نَادِرٌ قُبَلًا

قلتُ والله ربنا المستعان وعليه التكلان : يُصاغُ من الثلاثي المجرّد من الزوائد كَ : أَسَدٍ
 وَسَبْعٍ وَذَنْبٍ وَحَيَّةٍ وَضَبٍّ وَظَبِيٍّ .
 أوالمزيد فيه كـ (تُعَالِيَةٌ ، وَأَفْعَى ، وَقِثَاءٌ) إذا أريدت [١/٦١] كثرة الشيء بالمكان مَأْسَدَةٌ
 وَمَسْبَغَةٌ ، وَمَذَابَةٌ ، وَمَضْبَبَةٌ وَمَطْبَأَةٌ وَمِحْيَاءٌ وَمُتَعَلَّةٌ وَمَفْعَاةٌ وَمَقْتَأَةٌ ، كلها مَفْعَلَةٌ لازمة التاء (٣)
 ومعناه كثر فيها ما ذُكِرَ (٤) .

ومن ذلك : مَبْطَخَةٌ : كثيرة البَطِيخِ .
 وَيُصاغُ أيضاً من الثلاثي المذكور لسبب كثرة الاسم مَفْعَلَةٌ . كقولهم : «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ
 لِلْفَمِ» (٥) ، أي سبب لكثرة طهارته .
 وكقولهم : المِزَاحُ مَجْلَبَةٌ لِلهَوَانِ ، أي : سَبَبٌ له ولكثرتيه .
 «والوَلَدُ مَجْبَنَةٌ مَبْخَلَةٌ» (٦) ، قال عنتره :

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) في الأصل و(ح) و(م) : ذي .

(٣) ينظر الكتاب : ٩٤ / ٤ ، حيث قال : «وهذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة» ، وينظر
 ارتشاف الضرب : ٥٠٦ / ٢ .

(٤) ينظر في ذلك : المخصص ٢٠٥ / ١٤ ، وارتشاف الضرب : ٥٠٦ / ٢ ، وشفاء العليل : ٨٦٨ / ٢ ،
 والمساعد : ٦٣٧ / ٢ .

(٥) هذا حديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصوم : ٤٩٦ / ١ ، ومسند الإمام أحمد في مواضع
 منها : ١٠ ، ٣ / ١ .

(٦) هذا حديث أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الأدب بلفظه : ١٢٠٩ / ٢ ، ومسند الإمام أحمد : ٤١٧ / ١٣ .

نُبِّئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نِعْمَتِي وَالْكَفْرُ مَحْبَثَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ^(١)

وقالوا : الحربُ مَأْتَمَةٌ وَمَيْتَمَةٌ ، وكثرة الشَّرَابِ مَبْوَلَةٌ^(٢) ، والوَلَدُ مَجْهَلَةٌ^(٣) .

وهو في الثلاثي كثير .

وقوله :

..... من اسم ما كثر اسم الأرض مَفْعَلَةٌ
اسمٌ : مبتدأ ، ومَفْعَلَةٌ : خبرُهُ ، ويجوز العكس^(٤) .

و(من اسم) تحتمل (من) : التعليل ، وتعلق بمحذوف ، أي : أعني من أجل كثرة الاسم
أو باسم أي : اسمها من أجل ما كثر فيها مفعلةً .

وقوله :

..... والزائد اختزلا

..... من ذي المزيد

بمعنى الزيادة أو اسم مفعول ، أي : من صاحب الزيادة أو الحرف المزيد .

(١) البيت من بحر الكامل ، وهو لعنترة في ديوانه : ١٢٥ ، وخزانة الأدب : ٣٣٦ / ١ ، ولسان العرب (خبث) ١٤٥ / ٢ ، وبلا نسبة في رصف المباني : ٤٩ .

ومعنى الكفر هنا : كفر النعمة ، وهو نقيض الشكر . ينظر لسان العرب (كفر) ١٤٤ / ٥ .
والشاهد فيه : (محبثة) حيث جاء على وزن (مفعلة) بسبب كثرة الاسم .

وهناك شاهد آخر : (نُبِّئْتُ) بالبناء للمفعول ، وهو تعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهي : ضمير المتكلم
وهو نائب الفاعل وهو المفعول الأول ، و(عمرًا) المفعول الثاني ، و(غير) المفعول الثالث .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب : ٥٠٥ / ٢ .

(٣) الولد مجهلة ساقط من (م) .

(٤) ينظر شرح أطفيش : ٤٦٢ / ٤ .

ثم مثله بمفعلة ، أزيلت همزة أفعى لأنها زائدة ، ووزنها (أفعل) ^(١) وفي صرفها ومنعه ما تقرر في محله ^(٢) ، ولائها واو ^(٣) لقولهم في المذكر : أفعون ^(٤) ، وقالوا : فوعاء السم ، وفوعاء السم بالعين والغين .

قيل : وكان أفعى مقلوب من هذا لأن الواو على العين أغلب ، والياء على اللام أغلب .
فإذا جهل الأصل دخل في أوسع البابين ، ومهما أمكن في متقاربين أن يرجعا إلى مادة واحدة فهو أولى ^(٥) .

وقوله :

وأفعلت عنهم في ذا قد احتملا ومفعلة

أي : أنهم يقولون في الكثرة أيضا أفعلت فهي مفعلة ك : أضبت فهي مضببة ، وأعشب المكان فهو معشب ، وأقبل فهو مقبل .

ومفعلة : مبتدأ ، وأفعلت : عطف عليه ، والخبر : احتملا ، والألف فيه ضمير مفعلة وأفعلت .

وقوله :

غير الثلاثي من ذي الوضع ممتنع

إلى آخره يحتمل (ذي) أن تكون بمعنى صاحب ، أي : من صاحب الوضع ، وهو واضح اللغة أي : أن واضح اللغة لم يستعمله ، ولم تقله العرب ^(٦) .

قال سيبويه رحمه الله ^(٧) : « ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف ، من نحو :

(١) ينظر ارتشاف الضرب : ٨٦٠ / ٢ .

(٢) تمنع أفعى من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، أما إذا استعملت اسماً في الأصل والحال تكون مصروفة . ينظر في ذلك : الكتاب : ٢٠٠ / ٣ ، والمقتضب : ٣٣٩ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٥٢ / ٣ ، وشفاء العليل : ٨٩٧ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢٢٥ / ٤ ، والهمع : ١٠١ - ١٠٠ / ١ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب : ٨٦٠ / ٢ .

(٤) ينظر المنصف : ٦٦ / ٣ .

(٥) ينظر شرح أطفيش : ٤٥٩ / ٤ .

(٦) ينظر المرجع السابق .

(٧) الكتاب : ٩٤ / ٤ .

الضَّفْدَعُ ، والثَّعْلَبُ ، كراهيةً أن يثقل عليهم ، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا : كثيرة الثَّعَالِبِ ، ونحو ذلك ، وإنَّما اختصُّوا بها بناتِ الثلاثةِ لحفتها» انتهى .

ويُحْتَمَلُ أن تكونَ اسمَ إشارةٍ أي : غيرِ الثلاثيِّ من هذه أي من الأسماءِ التي تُشْتَقُّ للمكانِ بسببِ كثرتها به ، الوضعُ منه أي الصَّوْعُ ممتنعٌ .

ويوجدُ في بعضِ النُّسخِ : (مَنْ ذَا) فيكونُ اسمَ إشارةٍ صريحاً ، [وعليه ، وعلى أن (ذي) إشارةٌ . فالوضعُ : مبتدأً ، وخبره : مُتَمَتِّعٌ ، والجملةُ : خَبَرٌ غَيْرٌ^(١) ، والرابطُ منه مقدرًا أو الألفُ واللامُ .

وقوله :

وربما جاء منه نادر.....

قيل حكى سيبويه^(٢) من ذلك مُثْعَلِبَةٌ ومُعَقَّرِبَةٌ كثيرةُ الثَّعَالِبِ والعَقَارِبِ . قال : «ومن قال ثُعَالَةٌ قال مُثْعَلَةٌ» .

وقالوا : مَعَقَّرَةٌ أيضاً وهو نادرٌ^(٣) أي : أرضٌ محل لكثرة العقاربِ ، [٦١/ب] وشذَّ من جهتين : صَوْعُهُ من رباعي الأُصولِ ، وحذفُ حرفِ أصليٍّ .

وحكى أبو زيد^(٤) عن العربِ أنهم يقولون : مُعَقَّرِبَةٌ ، ومُثْعَلِبَةٌ بزنة اسمِ الفاعلِ يريدون كثرة ذلك فيها .

وحكي : مَكَانٌ مُعَقَّرِبٌ وأرضٌ مُعَقَّرِبَةٌ بكسر الراءِ فيها ، وصَدْعٌ مُعَقَّرِبٌ^(٥) ، وتقدم الكلامُ في شيءٍ من هذا .

واعلم أنَّ مَحْيَاةً أصلها مَحْيِيَةٌ تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها ، فقلبت أَلِفًا ، واختلف هل يقال فيها^(٦) مَحْيَاةٌ أو مَحْوَاةٌ بناءً على أن عينها ياءٌ أو واوٌ ، والأوَّلُ مذهبُ سيبويه^(٧) .

(١) زيادة من (ت) .

(٢) الكتاب : ٩٤ / ٤ .

(٣) ينظر المساعد : ٦٣٧ / ٢ .

(٤) ينظر رأي أبي زيد في الارتشاف والضرب : ٥٠٧ / ٢ ، والمساعد : ٦٣٧ / ٢ .

(٥) ينظر المرجعين السابقين .

(٦) فيها : ساقط من (ط) .

(٧) ينظر الكتاب : ٩٤ / ٤ .

ونقل صاحب العين^(١) أنه قال : أَرْضٌ مَحْوَاةٌ ، وكتاب العين كما عرف من حاله .
ولا دليل من قولهم : حَوَاءٌ لَصَاحِبِ الْحَيَاتِ^(٢) ، ولا في الحَاوِي لأنه إنما سُمِّيَ بذلك لكونه
يحويها ويضمُّها ويجمعها إليه .
واستدلَّ لسيبويه^(٣) بقولهم في حَيَّةِ بنِ بَهْدَلَةَ : حَيَوِيٌّ ، ولو قال قائلٌ : إنَّ الكلمةَ يَأْيِيَّةٌ
أو اوِيَّةٌ ما أبعد والله أعلم .
وقوله : (نَادِرٌ قُبَلًا) إِنَّمَا قُبِلَ لثِقَةِ نَاقِلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
واعلم أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ فِي الْمَحَلِّ : مَفْعَلَةٌ كَ : مَزْبَلَةٌ وَمَطْبُخَةٌ وَمَقْشُوتَةٌ ، وَمِفْعَلٌ كَ : مِطْبَخٌ لِمَكَانِ
الطَبْخِ ، وَمِرْفَقٌ لِبَيْتِ الْخَلَاءِ .
وقوله فِي التَّسْهِيلِ^(٤) : «وَقَدْ يُقَالُ فِي الْمَحَلِّ (مَفْعَلَةٌ) وَ(مَفْعَلٌ)» يَضْبُطُ بِفَتْحِ مِيمِ مَفْعَلٍ
وَكَسْرِهَا . وَمِثْلُ الْفَتْحِ بِمَشْجَرٍ وَمَقْبَرٍ كَقَوْلِهِ^(٥) :
لِكُلِّ أَنْسَاسٍ مَقْبَرٌ بِنَفْسَائِهِمْ وَهُمْ يَنْقُصُونَ وَالْقَبُورُ تَزِيدٌ^(٦)
وَكَسْرِهَا كَمَا مَثَّلْنَاهُ مِنْ مِطْبَخٍ ، وَمِرْفَقٍ ، وَلَوْلَا أَنَّ الْمَرَادَ فِي الْوَجْهِينِ الْكَثْرَةُ لَكَانَ تَكَرَّرًا مَعَ
مَا تَقْدَمُ^(٧) .

(١) ينظر العين : ٣١٧/٣ .

(٢) ينظر المرجع السابق .

(٣) ينظر الكتاب : ٣٤٥/٣ .

(٤) ينظر التسهيل : ٢٠٩ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو منسوب لعبدالله بن ثعلبة الحنفي في الصحاح (قبر) : ٧٨٤/٢ ، ولسان
العرب (قبر) ٦٨/٥ ، وبلا نسبة في المساعد : ٦٣٥/٢ ، وشرح أطفيش : ٤٦٧/٤ .
والشاهد فيه : (مَقْبَرٌ) جاء على وزن (مَفْعَلٌ) .

(٦) قوله (ومقبر كقوله إلى قوله والقبور تزيد) ساقط من (ط) .

(٧) قوله (ولولا أن المراد إلى قوله مع ما تقدم) ساقط من (ط) .

ثم قال رحمه الله :

كَمِفْعَالٍ وَكَمِفْعَالٍ وَمِفْعَالَةٍ من الثلاثيِّ صُغِ اسْمٌ مَا بِهِ عُمَلَا
شَذَّ الْمُدْقُ ، وَمَسْعُطٌ ، وَمُكْحَلَةٌ ومُدْهَنٌ مُنْصَلٌّ ، وآلَاتٌ مَنْ نَخَلَا
وَمَنْ نَوَى عَمَلًا بِهِنَّ جَازَ لَهُ فِيهِنَّ كَسْرٌ وَلَمْ يَعْبَأْ بِمَنْ عَدَلَا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : هذا منه شروعٌ في أسماء الآلاتِ فذكرَ أَنَّهُ يُصَاغُ من الثلاثي لقصدِ الآلةِ مِفْعَلٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَمِفْعَالَةٌ ، فقال : صُغِ اسْمٌ مَا عُمِلَ بِهِ من الثلاثي على إحدى^(١) هذه الصيغ .

قال سيويوه رحمه الله^(٢) : «هذا باب ما عاجلت به» : «أَمَّا الْمَقْصُصُ فَالَّذِي يُقْصَصُ بِهِ ، وَالْمَقْصُصُ الْمَكَانَ وَالْمَصْدَرَ ، وَكُلُّ شَيْءٍ يُعَالَجُ بِهِ فَهُوَ مَكْسُورٌ الْأَوَّلِ كَانَتْ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ أَوْ لَمْ تَكُنْ ، وَذَلِكَ : مَجْلَبٌ ، وَمَنْجَلٌ ، وَمِكْسَحَةٌ ، وَمَسَلَّةٌ ، وَالْمِصْفَى ، وَالْمِخْرُزُ ، وَالْمِخْيَطُ .

وقد يجيء على مِفْعَالٍ نحو : مِقْرَاضٍ ، وَمِفْتَاخٍ ، وَمِصْبَاحٍ .
وقالوا : الْمِفْتَحُ كَمَا قَالُوا : الْمِخْرُزُ ، وَقَالُوا : الْمِسْرَجَةُ ، كَمَا قَالُوا : الْمِكْسَحَةُ» انتهى .
وقالوا : دَقٌّ ، «دَقَّكَ بِالْمِنْحَازِ^(٣) حَبَّ الْقَلْقَلِ^(٤)» ، وَالْقَلْقَلُ بِكَسْرِ الْقَافِ : شَجَرٌ لَهُ حَبٌّ أَسْوَدٌ .

قال أبو النجم^(٥) :

- (١) إحدى : ساقطة من (م) ، وفي (ت) و(ح) : أحد .
(٢) ينظر الكتاب : ٩٤ / ٤ .
(٣) المنحاز ما يُدْقُ فيه . ينظر لسان العرب (نحز) ٤١٥ / ٥ .
(٤) قوله : دَقَّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبَّ الْقَلْقَلِ ، مثل يضرب في الإذلال للقوم والحمل عليهم . ينظر مجمع الأمثال : ٢٦٥ / ١ .
(٥) هو الفضل بن قدامة العجلي ، أحد كبار الرجاز ، نبغ في العصر الأموي ، وقيل إنه أبلغ من العجاج في النعت ، توفي سنة ١٣٠ هـ .
تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء : ٦٠٢ / ٢ ، وخزانة الأدب : ١٠٣ / ١ .
والرجز له في الصحاح (قلل) ١٨٠٥ / ٥ ، ولسان العرب (قلل) ٥٦٧ / ١١ ، وشرح أطفيش : ٤٦٩ / ٤ .

وَأَصَّتِ الْبُهْمَى كَنْبَلِ الصَّيْقَلِ وَحَازَتْ الرِّيحَ يَيْسَ الْقَلْقَلِ

والعامة تقول : حَبَّ الْفُلْفُلِ ويراه الأصمعي : تصحيفاً^(١) .

وَالْمِنْحَازُ : الْمِدْقُ وَالنَّحْزُ : الدَّقُّ ، [١٦٢/أ] نَحَزْتُ الشَّيْءَ انحرزه نَحْزاً : وَأَصْلُ الْمَثَلِ فِي الإِلْحَاحِ عَلَى الْبَخِيلِ ، أَي أَنَّ التَّعْرِیضَ وَالتَّلْوِیْحَ إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ مَعَ الْكَرِيمِ ، وَأَمَّا اللَّئِيمُ فَلِيكَثْرُ مِنْ سَوَالِهِ ، فَعَسَى أَنْ يُجِدِي فِيهِ فَهُوَ بِمِثَابَةِ الْعِضَاءِ الَّتِي تُحْبَطُ بِالْعَصَا كَمَا يُفَعَّلُ بِالْقَلْقَلِ لِكثْرَةِ شَوْكِهِ وَحِينَئِذٍ يَسْقُطُ مِنْهُ مَا يَسْقُطُ^(٢) ، وَكَذَا اللَّئِيمُ .

وَجَاءَ أَيْضاً فِي الآلَةِ (فِعَال) قَالَ : مَسَّنُ وَسِنَانُ فِي مَعْنَاهُ ، وَمَقْنَعٌ وَقِنَاعٌ^(٣) ، وَنَطَاقٌ : وَهُوَ فِي الآلَةِ قَلِيلٌ .

وَقَوْلُهُ : (شَدَّ الْمُدْقُ إِلَى آخِرِهِ) وَجْهُ الشُّدُوذِ فِيهَا أَنَّهَا آلَاتٌ ، وَالْقِيَاسُ فِي الآلَةِ الْكَسْرُ .
وَالْمُدْقُ : وَعَاءٌ يُدْقُ فِيهِ ، وَالْمُسْعُطُ : وَعَاءٌ لِلسَّعُوطِ^(٤) ، وَالْمُكْحَلَةُ : وَعَاءُ الْكَحْلِ ،
وَالْمُنْصَلُ : السَّيْفُ ، وَقَدْ تُفْتَحُ صَادُهُ ، وَالْمُنْخَلُ : وَعَاءُ النَّخْلِ ، وَقَدْ تُفْتَحُ خَاوُهُ ، جُعِلَتْ
أَسْمَاءُ هَذِهِ الآلَاتِ ، وَلَمْ يَذْهَبُوا بِهَا مَذْهَبَ الْفِعْلِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمُحْرَضَةُ^(٥) : اسْمُ وَعَاءِ الْحُرْضِ ، وَهُوَ النَّبَاتُ الْمَعْرُوفُ بِالْأَشْنَانِ^(٦) .

ومعنى : أض : سار وعاد ورجع ، والأبيض : صيرورة الشيء شيئاً غيره . ينظر لسان العرب (أبيض) ١١٦/٧ .

والبهمى : نبت تجذب به الغنم جداً شديداً ما دام أخضر فإذا يبس هراً شوكة وامتنع . ينظر لسان العرب (بهم) ١٢/٦٠ ، والصيقل : شحاذ السيوف وجلاؤها ، والصقييل : السيف .
والشاهد فيه : (القلقل) حيث جاء بكسر القاف وهو الشجر أو النبت له حب أسود وهو بالقاف .

(١) ينظر رأيه في : الصحاح (قلقل) ٥/١٨٠٥ ، ولسان العرب (قلقل) ١١١/٥٦٧ .

(٢) (ما يسقط) : ساقطة من (م) .

(٣) ينظر المخصص : ٢٠٥/١٤ .

(٤) ينظر فيه أدب الكاتب : ٣٧١ ، وشرح مختصر التصريف العزي : ١٩٠ ، والسعوط : الدواء يُصَبُّ فِي الأنفِ ، وَالْمُسْعُطُ : الإِنَاءُ يُجْعَلُ فِيهِ السَّعُوطُ . ينظر الصحاح (سعط) ٣/١١٣١ .

(٥) ينظر التسهيل : ٢٠٩ .

(٦) الأشنان بالضم والكسر : نافع للجرب والحكة ، جَلَاءٌ مُنَّقٌ مُدِرٌّ لِلطَّمْثِ . ينظر القاموس المحيط (أشن) ١٥١٧ .

وقوله :

ومن نوى عملاً بهن جازله فيهن الكسر.....
 إلى آخره ، أي : إذا قُصِدَ بها^(١) العملُ كُسِرَتْ ، نحو : نَخَلْتُهُ بِالْمِنْخَلِ ، ودَقَقْتُهُ بِالْمِدْقِ .
 وقوله : (ولم يَعْبَأْ بِمَنْ عَدَلَا) أي لَامَ : أي إِنَّ كَسَرَهَا لَيْسَ بِمُخَالَفٍ لِكَلَامِ الْعَرَبِ لِأَنَّهَا فِي
 الضَّمِّ أَوْعِيَةٌ ، وفي الكسرِ آتٌ فلا مخالفة والله أعلم .

(١) في (ت) و(ط) : بهنَّ .

ثم قال رحمه الله :

وَقَدْ وَفَيْتُ بِمَا قَدَرْتُ مُتَّهِياً وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِذْ مَا رُمْتُهُ كَمَا
 ثُمَّ الصَّلَاةُ وَتُسْلِيمُ يُقَارِنُهَا عَلَى الرَّسُولِ الْكَرِيمِ الْخَاتِمِ الرُّسُلَا
 وَاللَّهِ وَالصَّحَابَةَ الْكِرَامِ وَمَنْ إِيَّاهُمْ فِي سَبِيلِ الْمَكْرَمَاتِ تَلَا
 وَأَسْأَلَ اللَّهَ مِنْ أَنْوَابِ رَحْمَتِهِ سِتْرًا جَمِيلاً عَلَى الزَّلَّاتِ مُشْتَمِلاً
 وَأَنْ يُيسِّرَ لِي سَعِيًّا أَكُونُ بِهِ مُسْتَبَشِّرًا ، آمِنًا ، لَا بَاسِرًا وَجِلًا

قلت والله ربنا المستعان وعليه التكلان : ذكر - رحمه الله ورضي عنه ونفعه - أنه قد وفى بما رامه وقصده بالغاً نهاية ذلك ، فحمد الله سبحانه على نعمة الإكمال والكمال والإتمام لما رام وقصد .

ثم أردف ذلك بالصلاة والسلام على النبي ﷺ وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم في سبيل المكرمات .

وسأل الله سبحانه أن يخلع عليه سترًا جميلاً من أثواب رحمة وملايس نعمه .

فقوله : (من أنوَابِ) إمَّا مِنْ نَعْتِ سِتْرًا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، فَنُصِبَ عَلَى الْحَالِ ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْأَلَ .

وقوله : (على الزَّلَّاتِ) مُتَعَلِّقٌ بِمُشْتَمِلاً .

ويجوزُ فتح سين سترًا وكسرُها ، والفتحُ على أَنَّهُ مُصَدَّرٌ ، والكسرُ على أَنَّهُ وَاحِدُ السُّتُورِ ،

وهو أنسبُ للمقام^(١) .

وسأله مع ذلك أن يُيسِّرَ له عملاً صالحاً يكون بسببه مستبشراً برضوان الله ، [٦٢/ب] والفوزِ

بالنعيم ، آمناً من عذابه لا عابساً كالحال^(٢) خائفاً من المؤاخذة بأعماله القبيحة أَنَّالَهُ اللهُ مَا أَمَّلَهُ بِمَنَّهُ .

وأنا أسأل الله الرحمن الرحيم بعناية محمدٍ عليه أفضلُ الصلاة والتسليم ، أن يسترَ زلاتي دنيا

وآخرةً ، وأن يغفرَ لي ذنوبي كلها ، من غير مؤاخذةٍ بها ، ولا فُضُوحٍ يوجبُ خِزياً وذُلاً ، وأن

(١) هو أنسب لذكر الأثواب . ينظر شرح العطار : ٥٣٦ / ٢ .

(٢) عابساً كالحال : هو معنى باسراً . ينظر لسان العرب (بسر) ٥٨ / ٤ .

يَجْنِبُنِي طُرُقَ الضلالِ الجائرة ، وأن يغفرَ لوالديَّ وذُرِّيَّتي ولأشياخي وإخواني وصَفْوَتِي ، وأن يَجْعَلَنَا في الدنيا والآخرة من الآمِنِينَ ، وأن يُلْحِقَنَا بالعلماءِ العاملين ، [وبالذين أَنْعَمَ اللهُ عليهم من النبيينَ والصديقينَ والشهداء] ^(١) والصالحين ، آمين آمين بعناية المصطفى الكريم ^(٢) المكين ، صلى اللهُ عليه وسلم صلاةً وسلاماً يبلغانِ رضى اللهُ ، ويوجبانِ النَّجاةَ والطمأنينةَ في الدِّينِ والتَّمَكُّينِ ، والحمد لله رب العالمين .

قال مؤلفه أبقاه اللهُ ، وأمتعَ به ، ونفعَ بكريمِ قصده ومذهبه : وكان الفراغُ من تَخْلِيصِهِ من مَبْيُضَتِهِ عِشَاءَ يَوْمِ الاثْنَيْنِ غُرَّةَ جُمادى الأولى عامِ خَمْسِينَ وثمانِ مِئَةٍ عَرَّفَ اللهُ خَيْرَهُ وبركتهُ ، وكان الفراغُ من نسخه من مبيضه المؤلفِ رضى اللهُ عنه في يومِ الأَحَدِ التَّاسِعِ من شهرِ اللهِ المحرَّمِ عامِ أَحَدٍ وخَمْسِينَ وثمانِ مِئَةٍ عَرَفْنَا اللهُ خَيْرَهُ .

قال ناسخه عبيد الله أحمد جعله اللهُ من الحامدين «وكان الفراغُ من نسخه من هذه النسخة التي نُسِخَتْ من مَبْيُضَةِ المؤلَّفِ قَبْلَ زوالِ يَوْمِ الجُمعةِ السادسِ عشرِ من ذي القعدةِ عامِ أَحَدٍ وسبعينَ وثمانِ مِئَةٍ عَرَفْنَا اللهُ خَيْرَهُ وبركته ، وأنا أسأَلُ اللهُ أن يجعلَ تعبِي في نسخه خالِصاً لوجهِهِ ، وأن يَنْفَعَنِي به في حياتي وبعد مماتي ، وأن يكفيني ووالديَّ وإخواني وأصحابي وأشياخي وجميع المسلمين ما أَهَمَّنَا من أمورِ الدنيا والآخرة ، وأن يَخْتَمَ للجميعِ بالشهادةِ بَمَنِّهِ وكرَمِهِ ، ولا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله العليِّ العظيم ، وصلى اللهُ على خاتمِ أنبيائه ، وصفوةِ أَصْفِيائِهِ محمدٍ وآله وسلم تسليماً مباركاً فيه بَمَنِّهِ» .

(قال مؤلفه أبقاه اللهُ وأمتعَ به ونفعَ بكريمِ قصده ومذهبه : كان الفراغُ من تَخْلِيصِهِ من مَبْيُضَتِهِ عِشَاءَ يَوْمِ الاثْنَيْنِ غُرَّةَ جُمادى الأولى عامِ خَمْسِينَ وثمانِ مِئَةٍ عَرَّفَ اللهُ خَيْرَهُ وبركته ، وكفانا ضيرَهُ ، وآفاته بَمَنِّهِ وطوله ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ﷺ ، وعلى آله وصحبه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

انتهى بحمد الله وحسن عونه يوم الأحد عشية الثامن عشر من شهر الله ذي الحجة عام اثنين وستين وتسعمائة عَرَفْنَا اللهُ خَيْرَهُ ، وكفانا شرَّهُ على يد العبد المذنب الراجي الغفران من ربه فارس بن

(١) زيادة من (ت و ط) .

(٢) الكريم : ساقطة من (ت) و(ط) .

عبدالعزیز المتوازي لطف الله به ، وكتبه لصاحبه سيد حسين بن سعيد العتابي^(١) .
 (في شهر رمضان سنة ١٠١٩ هـ على يد الفقير ابن أخي الشيخ معوض ، ويسأل الله
 سبحانه بواسع فضله أن يهب له جزيل العفو ، بحرمة نبيه ﷺ آمين)^(٢) .
 (قال مؤلفه أبقاه الله وأمتع به ونفع بكريم قصده ومذهبه : كان الفراغ من تخليصه من مبيضته
 عشاء يوم الاثنين غزوة جمادى الأولى عام خمسين وثمانائة ، عرّف الله خيره وبركته ، وكفانا
 ضيره وآفاته بمنه وطوله ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ﷺ ، وعلى آله وصحبه ،
 وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . نجز الشرح المبارك بحمد الله وحسن عونه وصلى الله عليه
 وسلم تسليماً ، والحمد لله رب العالمين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)^(٣) .

(١) زيادة في خاتمة نسخة (ح) .
 (٢) زيادة في خاتمة نسخة (ط) .
 (٣) زيادة في خاتمة نسخة (أ) .

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأشعار .
- فهرس الأرجاز .
- فهرس أنصاف الأبيات .
- فهرس الأقوال .
- فهرس الأمثال .
- فهرس لغات القبائل .
- فهرس الأمم والطوائف .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الكتب الواردة في المتن .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية والقراءات*

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة/ الآية
سورة الفاتحة		
١٢٢	٢	الحمد لله رب العالمين*
١٢٢	٣	الرحمن الرحيم
٣٠١، ٢٩١، ٣٥	٥	إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ*
٢٨٢	٦	ولا الضَّالِّينَ*
سورة البقرة		
٢٤١	٩	يُجَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُجَادِعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ
٢٤٥	١٥	اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ
٣٢٠	١٦	اشْتَرَوْا الضَّالَّاتِ بِالْهُدَى
٣٤٩	٧١	الآن جِئْتَ بِالْحَقِّ
٢٤٥	١٥٦	إنا لله وإنا إليه راجعون
١٣٣، ٤٧	١٦٥	والذين آمنوا أشد حبا لله
٣٨٠	١٨٧	أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم
٢٤٥	١٩٦	فما استيسر من الهدي
٤٤٠، ٣٦	٢٢٢	وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ
٣٣٥	٣٣٣	ولا تُضَارُّوا وَالِدَةَ
١٩٩	٢٦٠	فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ
٤٣٩	٢٨٠	إِلَى مَيْسَرَةٍ*

(* ملحوظة : إذا كانت في الآية قراءة وضعت عليها إشارة تدل على أن في الآية قراءة .

٢٦٢	٢٨٦	لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ
-----	-----	--

سورة آل عمران		
١٨١	٣١	قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ
٢٩٠	٣٦	وَإِنِّي أُعِيدُهَا بَكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ
٢١٨، ٤٧	١٠١	وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ
٣٤١	١٦٠	يَنْصُرْكُمْ*
سورة النساء		
٣٢٢	١٢	وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً
٣٠٢	٣٤	وَتَخَافُونَ
٣٠١، ٤٧، ٣٤	١٠٤	فَأْتِمُّهُمْ يَأْمُونَ كَمَا تَأْمُونَ*
سورة المائدة		
٣٧٨	٢	شَتَانُ قَوْمٍ
٣٠٧	٩٦	أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ
٣٠٧	٩٦	حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا
١٣٦	١٠٦	لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا
سورة الأنعام		
٢٤٤	٥	يَسْتَهْزِؤْنَ
٣٢٧	٢٨	وَلَوْ رُدُّوا
٢٤٠، ٢٣٩	٣٧	لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً*
٤٣٦	٦٠	إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ
٣٠٢	٨١	وَلَا تَخَافُونَ*
٣٤١	١٠٩	يُشْعِرْكُمْ*
٣٤٠	١٤٤-١٤٣	الذَّكْرَيْنِ

سورة الأعراف		
٣٤٣	٧٧	يَا صَالِحِ اتَّبِنَا
١٣٤	١٨٠	وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى
٣٤٤	١٩٥	قُلِ ادْعُوا
سورة يونس		
٣١١	٢	أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا
٤٣٦	٤	إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ
سورة هود		
٢٦٦	٥	أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ*
٣٦٣	١٢	فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضٌ مَّا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ
٣٣٠	٤٤	وَقِيلَ يَا أَرْضُ
٣٣٠	٧٦	سِيءٌ بِمِ
٣٠٢، ١٦٣، ٤٧	١١٣	وَلَا تَرْكِنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا*
سورة يوسف		
٣٠٢	١١	مَالِكَ لَا تَأْمَنَّا*
٢٩٠	٣٢	وَلَيْنِ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ
٣٤٩	٥١	الآن حَصْحَصَ الْحَقُّ
٣١٠	١٠٥	يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ
سورة النحل		
٢٧٤	٤٧	أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ
١٢٤	٥٣	وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ
سورة الإسراء		
٤٢٥، ٣٠٤	٣٦	إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُورًا
٢٩٠	١١٠	وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ

سورة الكهف		
٢٤٣	١٢	لَمَّا لَبِثُوا أَمَدًا
٢٥٩	١٧	وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ*
٢٣٦	٢٨	وَلَا تُطِغُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عِنْدَ ذِكْرِنَا
٢٥٩، ٢٥٥	٧٧	يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ
سورة مريم		
٢٩٠	١٨	قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا
٣٤٧	٦٤	لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ
١٢٥	٦٥	هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا
٣٤١	٧٩	اطَّلَعَ الْغَيْبِ
سورة طه		
٣٤٥	١٣٢	وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ
٢٩٠	١٣٢	نَحْنُ نَرْزُقُكَ
سورة الأنبياء		
٤١٧، ٥٣	٧٣	وإِقامِ الصَّلَاةِ
١٨٩، ٣٥	٩٨	إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ
١٩٠	١٠١	إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ
سورة الحج		
٢٧٦	٢	وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ
سورة النور		
٣٢١	٣٦	يُسَبِّحُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ
سورة الفرقان		
٤٢٤	١٠	وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا
٣١٤، ٦٨	١٨	مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ*
٢٣٩	٢٥	وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا*

٢٣٩	٣٢	لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً
٣١٤	١٨	مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ
سورة الشعراء		
٢٤٠	٤	إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً
سورة العنكبوت		
٤٢١	٢٥	مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
سورة الأحزاب		
١٣٩	٥٦	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ
سورة سبأ		
٢٤١	١٩	بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا*
٤٤٢	١٩	وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ
٣٣٠، ٣١٧	٥٤	وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ
سورة فاطر		
١٢٤	٣	هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ
سورة يس		
٣٠٢	٦٠	أَلَمْ يَعِدْ*
سورة الصافات		
١٥٣	٥٦	إِنْ كِدْتَ لِتُردِّينَ
٣٤١	١٥٣	اصطفيى البنات على البنين
سورة ص		
٢٤٣	٥٠	مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ
سورة الزمر		
٣٦٤	٣٠	إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ
٢٤٣	٧٣، ٧١	فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا

سورة الشورى		
٣٢١	٣	كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ
٣٢٢	٤	له ما في السماوات وما في الأرض
سورة الزخرف		
١٨٩،٣٥	٥٧	ولما ضُربَ ابنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ*
١٨٩،٣٥	٥٨	مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا
١٨٩،٤٦،٣٥،٣١	٩٠	إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ
سورة الدخان		
٢١٢	٤٧	خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ*
سورة الحجرات		
٢٧٤	٦	إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا*
سورة ق		
٢٩٠	٤٣	إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ
سورة الذاريات		
١٢٣	٢٥	قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ
سورة الطور		
٢٧٢	٢٣	يَتَنَزَّعُونَ فِيهَا كَأَسَا لَا لَعْوَفِ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمُ
سورة القمر		
٢٤٣	١٢	فَجَزَّنا الْأَرْضَ عِيُونًا
سورة الرحمن		
٤٠٣	١٤	مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ
٢٨٢	١٩	فِيَوْمِئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ*
٢٨٢	١٩	وَلَا جَانٌ
٢٦١	٦٤	مُدْهَامَّتَانِ

١٣٩،٤٦	٧٠	خَيْرَاتُ حِسَان
سورة الواقعة		
١٤٣	٢٥	لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا
سورة الملك		
٢٤٠	٩	مَا نَزَلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ
سورة نوح		
٤١٣، ٤٠٤	١٧	أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا
سورة الجن		
٢٤٣	٢٨	وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا
سورة المزمل		
٣٤٤	٣	أَوْ أَنْقِصُ
سورة الإنسان		
٣٠٢	٣٠	وَمَا تَشَاؤُونَ*
سورة المرسلات		
٢٤٢	٢٣	فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ*
سورة النبأ		
٤٠٤	٢٨	وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا*
٤٠٤	٣٥	لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا*
سورة الانشقاق		
١٥٤،٤٦	٥، ٢	وَأَذِنْتُ لِرَبِّيَّ وَحُقَّتْ
سورة الغاشية		
١٤٣	١١	لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً
سورة القدر		
٣٣٩	٤	تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ
٤٢٧	٥	حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ*

سورة التكاثر		
٣٢٠	٦	لَتَرُونَ الْجَحِيمَ
سورة الناس		
٤٠٣	٤	مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ

فهرس الأحاديث النبوية

- ١٢٩ أَنَا الرَّحْمَنُ وَهِيَ الرَّحْمُ خَلَقْتُهَا وَخَلَقْتُ لَهَا اسْمًا مِنْ اسْمِي فَمَنْ وَصَلَهَا
- ٣٦٦ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي سَلِيمٍ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : آرَجُلٌ يَدَالِكُ أَهْلَهُ
- ٢٤٨ أَنَّ السَّقَطَ يَظَلُّ مُحْبَطِيًّا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَيَقَالُ لَهُ : ادْخُلْ ، فَيَقُولُ
- ٣٩٤ إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ
- ٣٥٥ إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْعَفْرِيَّتَ النَّفْرِيَّتَ الَّذِي لَا يُرْزَأُ فِي أَهْلِهِ ، وَلَا مَالٍ
- ١٧٦ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ الْأَحْيَاءِ
- ١٣٨ ، ٤٩ إِنَّ لِلشَّيْطَانِ فُخُوحًا وَمَصَالِي
- ٣٠٦ إِنَّهُ مِنَ السَّبْعَةِ الَّذِينَ يَظْلَهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ يَوْمَ الْحِشْرِ
- ١٣٩ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ ، كَيْفَ نُصَلِّيْكَ عَلَيْكَ ؟
- ٣٠٧ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَمَّا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ
- ٤٤٥ السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ
- ٢٧٣ فَأَخْبَرَ بِهَا مَعَاذَ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِيًا
- ١٤١ كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ
- ١٣٧ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ
- ٢٠٨ لِأَنَّ أَرْحَمَ جَمَلًا قَدْ هُبِّيَ بِقَطْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَرْحِمَ امْرَأَةً عَطْرَةً
- ٢٧٨ لَا يَتَمَرَأَى أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ
- ٤١١ لَوْلَا الْخَلِيفِيُّ لِأَذْنَتِ
- ٢٧٤ لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ
- ٢٧٧ وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعَ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُؤْلِمُ
- ٤٤٥ الْوَلَدُ مُجْبَنَةٌ مَبْخَلَةٌ
- ٢٧٣ وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ
- ١٨٣ يَا دُنْيَا مُرِّي عَلَى أَوْلِيَائِي وَلَا تَحْلُولِي لَهُمْ فَتَفْتِنِيهِمْ
- ١٢٢ يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، يَقُولُ اللَّهُ : حَمْدِي عَبْدِي

فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	البحر	القافية
(ب)			
٤٠٥	الأعشى ميمون	مجزوء الكامل	كِدَابُهُ
٢٢٠	لسهم بن حنظلة ونسب إلى أبي المنهال	البيسط	ذَا أَدْبَا
٤٠٦	جريبة بن الأشيم	كامل	كذذب
٣٦٩	عبدالرحمن بن حسان بن ثابت	الطويل	غاربه
٤٤٢	ملك بن أبي كعب	الطويل	الكَرْبِ
٢٠٨	دريد بن الصمة	الكامل	جُرْبِ
٢٣٨	ذو الرمة	الطويل	أَخَاطِبُهُ
٢٣٨	ذو الرمة	الطويل	مَلَاعِبُهُ
٢٠٠	ذو الرمة	البيسط	لَعِبُ
٢٠٨	دريد بن الصمة	الكامل	النُّقْبِ
٣٦٤	السمهري بن يشر العكلي	الطويل	شُحُوبِهَا
٣٦٤	السمهري بن بشر العكلي	الطويل	ذُنُوبِهَا
٢٧٨	السمهري بن بشر العكلي	البيسط	مَوْهُوبًا
(ج)			
٣٩٨	أبو الطيب المتنبي	الوافر	الْخَلِيْجِ
(د)			
٢٦٧	حسان بن ثابت	مقارب	أَدَهَا
٣٦٣	الحكم بن صخر	الطويل	وَأَرِدِ
٢٨٩	النايعة	البيسط	العَصْدِ

٣٦٣	الحكم بن صخر	الطويل	ساعدُ
٣١٥	مسافر بن أبي عمرو	مجزوء الوافر	رُفْدَا
٣١٣	حسان بن ثابت	الطويل	يُفْقَدُ
٢٦٦	حمد بن ثور	الطويل	يرودها
٤٤٩	عبدالله بن ثعلبة الحنفي	الطويل	تَزِيدُ
٣١٦	الطويل	حميدُ
(ر)			
٢٣٥	المتقارب	الفَخَارِ
٤٣٩	عدي بن زيد	الرميل	انْتِظَارِي
٢٣٩	الفرزدق	البيسيط	عَمَّار
٣٥٨	عدي بن زيد	الرميل	إبر
١٨٤	مرار بن منقذ بن عمرو الحنظلي	الرميل	تَذُرُّ
٣٦٨	نائحة همام بن مرة بن ذهل بن شيبان	الطويل	آشره
٢٦٥	البيسيط	كَشْرَا
١٩٣	طرفه بن العبد	الرميل	الخضر
١٨٥	طرفه بن العبد	الرميل	عَطِر
٤٠٨	امرؤ القيس	المتقارب	المُنْفَطِر
٢٥٢	أعشى باهلة	البيسيط	الصَّفَرُ
٤٠٥	الرقبان الأسدي	أشعر	مُر
٤٠٤	ابن أبي ربيعة	الطويل	قَرَقِيرُهَا
(س)			
٤٤٣	زيد الخير	البيسيط	المُكَيِّسُ
(ع)			
٣٠٨	ليبد بن ربيعة	الطويل	الودائعُ
٣٠٨	ليبد بن ربيعة	الطويل	سَاطِعُ

(ق)			
١٦١	أعشى همدان	البيسط	أَبْقُ
٢٥٢	أبو الأسود الدؤلي	البيسط	مغلق
(ك)			
١٤٤، ٥٠	زهير بن أبي سلمى	البيسط	مَلِكُ
(ل)			
٣١٧	طرفة بن العبد	الطويل	نَائِلُه
٢٧٣	امرؤ القيس	الطويل	مِيَالٍ
٣٩٩	الطويل	الْقَتْلُ
٢٠٧	الطويل	مُرَجَلٍ
٢٦١	ابن حبوس الفاسي	الوافر	وَجَلٍ
١٤٥	البيسط	العُلا
٣٨٢	زهير بن ربيعة	الطويل	فالرَّمْلُ
٣٨٢	زهير بن ربيعة	الطويل	القَمْلُ
٢٧٠	امرؤ القيس	الطويل	وَمَجُولٍ
٤٠٦	المعري	الوافر	العُقُولُ
٤٠٦	المعري	الطويل	نَقُولُ
٢٦٦	الطويل	خَلِيلٍ
٤٠٣	الوافر	الزَّلْزَلِيُّ
٢٦٦	الطويل	صَلِيلٍ
٢٧٥	الوافر	بالقليل
٢٢٧	أبو محمد عبد المجيد بن عبدون الفهري	الطويل	تَسْهِيلُ
١٥٤، ٤٩	اختلف فيه إما لحسان بن ثابت أو لعبدالله بن رواحة أو كعب بن مالك	الوافر	العَوِيلُ

(م)			
٢٧٥	امرؤ القيس	كامل	مقام
٢٢٣	أبو خراش الهذلي	الطويل	يَيْتَمٌ
٢٤٧	السريع	مُعْجِمٌ
٢٦٠	عنتره بن شداد	الكامل	تَحْمُحُمٌ
١٩٢	عنتره بن شداد	الكامل	كالدرهم
٤٤٦	عنتره بن شداد	الكامل	المنعم
٢٧٣	حاتم الطائي	الطويل	تَحْلَمًا
١٤٦، ٥٠	ذو الرمة	البيسط	مَسْجُومٌ
(ن)			
٢٩٢	امرؤ القيس	الطويل	تَبْتَدِرَانِ
٤٤٢	أمية بن أبي الصلت	البيسط	مَسَّانَا
٢٩٢	امرؤ القيس	الطويل	تَنْهَمِلَانِ
٢٩٢	امرؤ القيس	الطويل	بِدِهَانِ
٤٢٩	قعنب ابن أم صاحب	البيسط	ضَنْبُونَا
١٣٠	ذو الإصبع العدواني	البيسط	فَتَحْزُونِي
٤٣٨	جميل بثينة	الطويل	مَعُونِ
١٩٤	الحرمازي	الوافر	طَلَّنْفَحِينَا
١٣٢	ذو جدن الحميري	مجزوء الكامل	الأمينا
(هـ)			
٣٤٨	الوافر	إِنَاهَا
(و)			
٢٦٠	يزيد بن الحكم الثقيفي	الطويل	مُقْتَوِي
٢٥٤	يزيد بن الحكم الثقيفي	الطويل	مُنْهَوِي
(ي)			

٤٠٦	الطويل	عَلَانِيَةٌ
٤٠٦	الطويل	دَاهِيَةٌ

فهرس الأرجاز

الصفحة	القائل	الرجز
٣٣٦	أبي سعيد بن لب	مثال ما الضم للبس مجتنب فيه كقاولت فقلت في الغلب
٤٠١	رؤية بن العجاج	يا قوم قد حوقلت أو دنوت وشر حيقال الرجال الموت
٣٢٣	رؤية بن العجاج	ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشترت
٣٣٦	أبي سعيد بن لب	وسيبويه لم ير اللبس إذا عارض وجهاً موجباً أن تنبذا
٣٠٨	أبو حيان الأندلسي	والعلم، والجهل، والاختصار، والسجع والوفاق والإيثار
٢٧٢	اختلف فيه فقيل لعمر بن العاص ويروى للنجاشي ويروى لأرطاة بن سهيمة	إذا تحازرت وما بي من خزر ثم كسرت الطرف من غير عور ألفيتني ألوي بعيد المستمر أبدي إذا بوذيت من كلب ذكر أحمل ما حملت من خير وشر
٤٠٣	رؤية بن العجاج	كم جاوزت من حية نضناض وأسد في غيلة قضقاظ
٤٠٠	العجاج	حتى إذا ما أض ذا أعراف سرهفته ما شئت من سرفاف
٣٣٦	أبي سعيد بن لب	كذا إذا الكسر بواو قد أصل في مثل خاف خفت للمفعول قل
٤٥١	أبو النجم	وأضت البهمة كنبل الصيقل وحازت الريح يبيس القلقل
٢٠٥، ٣٦	أترى عين خليلي هجعت حين خليلي
٣٠٨	أبو حيان الأندلسي	وحذفه للخوف، والإبهام والوزن والتحقير والإعظام
١٧٣	ابن مالك	لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل كأبن
٢٤٩	قد جعل النعاس يغرنديني أطرده عني ويسرنديني
٢٣٥	تمد بالأعناق أو تلويها وتشتكي لو أننا نشكيها مس حوايا قلماً نجفيها
٣٣٦	أبي سعيد بن لب	ومثل زرت واجتنب كسر الدى يائي عين مثل دنت يا فتى

فهرس أنصاف الأبيات

الصفحة	القائل	الشطر
(أ)		
٢٦٨	حميد بن ثور	احلولى دماناً يرودها
١٢٢	ابن دريد	إذا بلوت السيف محموداً
٣١٦	عمرو بن مقلط	ألفيتا عيناك عند القفا
٤٤٣	رؤبة	إن الموقى مثل ما وقيت
(ت)		
٤٠٢	تُنزِّي دلوها تنزياً
(ح)		
٢٧٥	عبدالله بن عمرو بن نصر الأنصاري	حيث تحجى المازمان ومنى
(ع)		
٣٠٧	عهدت مغنياً مغنياً من أجرته
(ف)		
٢٧٥	العجاج	فهن يعكفن به إذا حجا
(ك)		
١٩٥، ٥٠	كشيش أفعى في ييس قف
(ل)		
٢٠٠	ابن دريد	لا يطبيني طمع مدنس
٤٣٨	لأبي خزر الحماني	ليوم روع أو فعال مكرم
(و)		
٣٤٧	زهير بن أبي سلمى	وأعلم علم اليوم والأمس قبله
٢٥٢	أبو الأسود الدؤلي	ولا أقول لباب الدار مغلق

٢٥٣	الكميت	وَلَا يَدِي فِي حَمِيَتِ السَّمَنِ تَنْدَخِلُ
٢٦٠	عمرو بن كلثوم	وَمَا كُنَّا لِأُمَّكَ مُقْتَوِينَا

فهرس الأقوال

- ٤٢٨ أخذتني منك مذمة.
- ٤٤٦ الحربُ مَأْتَمَةٌ وَمَيْتَمَةٌ.
- ٤٣٤ علاه المَكْبَرِ.
- ٤٣٥ عين ثرة ، وثرثارة.
- ٤١٢ لم يكن بين القوم قتال إلا الرَّمِيَّ بالنبيل.
- ٤٠٧ ما أعطاه حَوْرُوراً ولا حَبْرَبَرّاً.
- ٤١٤،٥١ مارآه مَرِيَّةً.
- ٥١ والله يا بني سُلَيْمٍ لَقَدْ قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْنَاكُمْ
- ٥١ ياومه يواماً ومياومه.

فهرس الأمثال

٢٤٥	استتست الشاة
٢٤٥	استنسر البغات
٢٤٥	استنوق الجمل
٢٠٧، ٥١	إنما سميت هائناً لتهاً
٤٥٠	دَقَّكَ بالمنحاز حب القلقل
٢٣٦	عَنْ صَبُوحٍ تُرَقِّقُ
٤٠٥، ٥١	عند النوى يكذبك الصادق
٤٣٧	كل مجرٍ في الحلايسر
٣١٧	وقد حيل بين العير والنزوان

فهرس لغات القبائل

١٦٨	بكر بن وائل
٣٢٣،١٦٩،٣٨	بني أسد
٣٢٣،٣٨	بني دبير
٣٦٦-٢٣٦	بني سليم
١٦٦،١٦٥	بني عامر
٣٢٣،٣٨	بني فقفس
٤٢٧،١٦٠،١٥٨،١٢٣،١٢٢،٣٨	تميم
٤٢٧،٣٠٠،٢٩٦،١٦٨،٣٨	الحجاز
٢٩٦،١٦٠،٣٨	ربيعة
٤٢٤،٢١٥،٣٨	طيء
١٢٣	عطفان
١٢٤،٣٨	قيس
٣٢٣	هذيل

فهرس الأمم والطوائف

١٢٧،٩١،٣٤	الأصوليين
٤٣٥،٤١٠،٢٠٣،٧٠،٦٦،٦٥	البصريون
١٢٨،٣٤	الفلاسفة
٤٢٥،٣٨٠،٣٧٣،٣٤٨،٢٦٣،١٣٥،٦٦،٦٥	الكوفيون
١٢٧،٩١،٣٤	المعتزلة

فهرس الأعلام

- إبراهيم بن أبي عبلة ١٢٣
- إبراهيم بن سري بن سهل أبو إسحاق الزجاج ٣٧١، ٣٤٧، ٣٢٧، ٤٢، ٣٣
- أحمد بن الحسين بن الحسن الكوفي المعروف بالمتنبي ٣٩٨
- أحمد بن عبدالله التنوخي (المعري) ٤٠٦
- أحمد بن يحيى (ثعلب) ٢٥٦، ١٩٧، ١٢١، ٩١، ٤٢، ٣٣
- إسماعيل بن حماد الجوهري ٢٨٥، ٢٨٣، ٢٨٠، ٢٦٧، ٢٥٤، ٢١٥، ٢٠٣، ١٩٨، ١٩٧، ١٦٨، ٦٨، ٥٨
- ٢٨٦
- امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي ٤٠٨، ٢٩٢، ١٩٥
- أمية بن عبدالعزيز بن أبي الصلت ٤٤٢
- بدر الدين ابن الناظم (ابن الناظم) (ابن المصنف) ١٩، ١٦، ٢
- بكر بن محمد بن بقية المازني ٣٢٩، ٣٢٧، ١٣١، ١٠، ١
- حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي ٢٧٣
- الحجاج بن يوسف بن الحكم ٣١٢
- حرثان بن الحارث بن ثعلبة (ذو الأصبع) ١٣٠
- حسنان بن ثابت ٣١٣، ٢٦٦، ٥٠
- الحسن بن أبي الحسن أبوسعيد البصري ١٢٣
- الحسن بن أحمد بن عبدالغفار أبو علي الفارسي ٢٤٤، ١٧١، ١٣٣، ٤٤، ٤٢، ١٠، ٢
- الحسن بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم (أبو الحكم بن عذرة) ٣٣٤، ٣٢٤
- الحسن بن عبدالله (السيرافي) ٣١٢، ٣١٠، ١٠
- الحسين بن علي ٣٠٦
- حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ١٢٧، ٩١، ٣٤
- حميد بن ثور ٢٦٥
- الخليل بن أحمد الفراهيدي ٤١٥، ٢٣٢، ٢١٦، ١٣٢، ١٢٧، ٩١، ٤٢

- دُرَيْدُ بن الصِّمَّة ٢٠٨
- ذُكْوَان بن أمية بن عبدشمس (مسافر بن أبي عمرو) ٣١٥
- رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي ١٣٨
- زَبَّان بن العلاء التميمي (أبو عمرو) ٢٣٩
- زهير بن ربيعة بن رباح المزني ٣٨٢
- زياد بن معاوية (الناطقة الذبياني) ٢٨٨
- زيد بن مهلهل بن منهب الطائي ٤٤٣
- سعيد بن أوس بن ثابت أبوزيد ٤٤٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٢٧٨، ٢٤٧، ٢٠٣، ١٦٥
- سعيد بن مسعدة (الأخفش) ٤١٦، ٤١٥، ٣٨٥، ١٣٥، ٥٣
- سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني ٤٣٩، ٤٠٨، ٣٢٧
- شمس الدين أبي عبدالله محمد البجلي الحنبلي ٣٢
- صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي ٢٧١
- طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي ١٩٣
- ظالم بن عمرو بن سفيان أبو الأسود الدؤلي ٢٥٢
- عبدالرحيم بن جعفر المزياتي ٣٤٨
- عبدالله بن أحمد بن عبدالله المعروف بالقفال المروزي ١٢٦، ٩١، ٣٤
- عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي ١٢٧، ٩١، ٣٤
- عبدالله بن الأعور المازني الحرمازي ١٩٣
- عبدالله بن الزبيرى ١٩٠، ٣٥
- عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ٤٤١، ٣٦
- عبدالله بن كثير ٢٤٠
- عبدالله بن محمد البطلبيوسي (ابن السيد) ٣١٢، ١٣٤، ٧١
- عبدالله بن مسعود ٢٣٩، ٢٠٨
- عبدالله بن مسلم (بن قتيبة) ١٢١
- عبدالمملك بن قريب (الأصمعي) ٤٥١، ٤٠٨، ٣٥٩، ١٥٤

- عثمان بن جني أبو الفتح ١، ٧، ٩، ١٠، ٤٢، ٤٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٥، ٤٣٤
- عثمان بن سعيد الداني ٣٢٤، ٣٢٥
- عثمان بن عمر بن الحاجب ١، ١٥٥، ٣٤٩
- علي بن أبي طالب ٣٠٦
- علي بن أحمد بن خلف (ابن الباذش) ٢٩١، ٣٧٥
- علي بن جعفر بن علي السعدي (ابن القطاع) ٢١٥
- علي بن حمزة البصري ١٩٧
- علي بن حمزة الكسائي ٢، ٤٢، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٤٠٤، ٤٢٧، ٤٣٨
- علي بن مؤمن بن محمد (ابن عصفور) ٧، ٩، ٤٤، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٦، ٢٣١، ٢٥٤، ٣١١، ٣٢٤، ٣٨٩
- عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٣٠٦
- عمر بن عبدالله بن عمرو (ابن أبي ربيعة) ٤٠٤
- عمران بن تيمم البصري (أبو رجاء العطاردي) ١٨١
- عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) ١، ٢، ٩، ١٠، ١٥، ٣٤، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٥٨، ٧٠، ٩١، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧، ١٣١، ١٣٢، ١٥٦، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٧، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٧، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٩، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠
- عمرو بن معد كرب ٥١، ٢٣٦
- عنتر بن شداد ١٩٢، ٢٦٠، ٤٤٥
- عياش بن محمد بن عبدالرحمن بن الطفيل (أبو عمرو بن الطفيل) ٣٢٥
- عيسى عليه الصلاة والسلام ٣٥، ١٨٩
- غيلان بن عقبة (ذو الرمة) ٢٠٠، ٢٣٨
- الفضل بن قدامة العجلي (أبو النجم) ٤٥٠

- قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري ١٦٣، ٤٧
- مالك بن كعب ٤٤٢
- محمد السري ابن السراج ٣٧٥
- محمد بن إدريس بن العباس القرشي الشافعي ١٢٦، ٩١، ٣٤
- محمد بن إسحاق ٤١٢، ٤٤
- محمد بن الحسن بن دريد ١٢٢
- محمد بن الحسن بن عبدالله أبوبكر الزبيدي ٢٨٠، ٢٤٩، ٢٣٢، ٤٥
- محمد بن طلحة بن محمد الأموي (ابن طلحة) ٣٧٤
- الضرير ٢٥١، ٢٠٠
- محمد بن عبدالله بن مالك، ١، ٣، ٧، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٣١، ٤٣، ٤٨، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٨، ٨٩،
٩٢، ١١٩، ١٥٦، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ٢١٥، ٣١٥، ٣٣٥، ٣٤٩، ٣٧٢، ٤٤٢
- محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (القاضي أبابكر) ٣٤٨
- محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي ١٢٧، ٩١، ٣٤
- محمد بن عمر الزمخشري (أبو القاسم جار الله) ٣٠٤، ٣
- محمد بن محمد بن محمد الغزالي ١٢٧، ٩١، ٣٤
- محمد بن المستنير (قطرب) ٣٢
- محمد بن يزيد الثمالي (المبرد) ٢٥٤، ١٣٨، ١٣٤، ٩١، ١
- محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبوحيان الأندلسي ٣٠٨، ٢٤٦، ٢٤٥، ١٦٦، ٤٨، ٣٣، ١٤
- معمر بن المثنى التيمي البصري (أبو عبيدة) ٣٥٥
- مكي بن أبي طالب القيسي ٣٢٥
- النعمان بن ثابت أبو حنيفة ١٢٦
- همام بن غالب بن صعصعة التميمي (الفرزدق) ٢٣٨
- الهيثم بن كليب بن شريح الشاشي ١٢٧، ٩١، ٣٤
- يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي (الفراء) ٢، ٥٣، ١٥٣، ١٩٨، ٢٤٧، ٣١٢، ٣٣٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٤،
٤١٥، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٨

يعقوب بن إسحاق أبو يوسف (ابن السكيت) ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥

يوسف بن سليمان بن عيسى الشتمري (الأعلم) ٢٩١ ، ٣١٢

يونس بن حبيب الضبي ١٥٦ ، ٢٠٧

فهرس الكتب الواردة في المتن

٣٤٢		اختصار الحجة
٢٤٦		الإعراب
٢٨٥		الإفصاح
٤٣٤		الاقتضاب
١٧٣		ألفية ابن مالك
١٢٥		الأمم الأقصى
٤٠٠، ٣٨٢، ٢٨٥، ٢٧٠، ١٧٥		الإيضاح
٣٧٣		التذكرة
٢٤٦، ٢٤٥		التذليل والتكميل
٣٣٣، ٣١٨، ٣٠٨، ٢٩٧، ٢٨٠، ٢٧١، ٢٦٤، ٢٥٥، ٢٤٢، ٢٣٥، ٢١٠، ١٧٥، ١٦٦، ١٥٦		التسهيل
٤٢٣، ٤١٦، ٤١٢، ٤٠١، ٣٩٩، ٣٩٦، ٣٩٣، ٣٨٨، ٣٨٥، ٣٨١، ٣٦٢، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٤٢		
٤٤٩، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٤، ٤٣٠، ٤٢٩		
٤١٢		السيرة النبوية لابن إسحاق
٣٤٩، ٢٨١		شرح التسهيل
٤٤٩، ٢٤٩، ٢٣٢		العين
١٩٧		الفصيح
٣٢٧، ٤٢		القراءات
٣٢٨، ٣٠٩، ٢٧٠، ١٧١		الكتاب
٣٢٧		المعاني
٣٠٨		مقامات الحريري
٣٠٨		نهاية الأعراب في علمي التصريف والإعراب

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

- الأمد الأقصى بأسماء الله الحسنى وصفاته العلى لابن العربي ، الخزانة الحسينية - الرباط ، رقم (١١٩٦٦) .
- التذليل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ، الأسكوريال رقم (عرب ٥٧) .
- حاشية على شرح المكلاقي للامية ، لأبي الطيب الحسن بن يوسف الزياني ، المكتبة الحسينية - الرباط ، رقم (٧١٩٢) .
- شرح السيرافي على كتاب سيويوه ، مصورة عن دار الكتب والوثائق القومية بمصر ، برقم (١٣٧/نحو) .
- شرح لامية الأفعال ليعقوب بن سعيد المكلاقي ، دار الكتب رقم (١١٧) ، صرف تيمور ميكروفيلم (٣٠٦٤٩) .

- ثانياً : الرسائل العلمية :

- أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية لمحمد آدم الزاكي ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبدالعزيز : ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- بهاء الدين ابن النحاس النحوي في ضوء تعليقه على المقرب ، تحقيق : محمد عبدالله العوفي ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى : ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- جهود ابن مالك في اللغة والصرف مع تحقيق بعض الرسائل اللغوية والصرفية ، إعداد : ماجد يحيى أبو ماضي ، رسالة دكتوراه - جامعة دمشق ، ١٩٩٥م .
- شرح البرماوي على لامية الأفعال ، تحقيق : عادل محمد سرور ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر (القاهرة) ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح الجزولية للأبدي ، تحقيق : سعد حمدان الغامدي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ / ١٤٠٦م .
- شرح العطار على لامية الأفعال ، تحقيق : محمد الشحات مصباح ، رسالة

- ماجستير ، جامعة الأزهر - القاهرة ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل ، تحقيق : حماد الثمالي ، رسالة دكتوراة ، جامعة أم القرى ، ١٤١٠هـ .
- فهارس علماء المغرب منذ النشأة إلى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة . لعبدالله المرابط الترغي ، رسالة لنيل الدبلوم والدراسات العليا في الأدب العربي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، فاس ، عام : ١٩٨٣م .

- ثالثاً : المطبوعات :

- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي ، تحقيق : طارق الجنابي ، عالم الكتب : ١٤٠٧هـ .
- الإبدال لأبي يوسف بن يعقوب بن السكيت ، تحقيق : طارق الجنابي ، عالم الكتب ، ط ١ : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع ، لأبي شامة الدمشقي ، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي ، تحقيق : أحمد محمد عبدالدائم ، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ، ١٩٩٩م .
- أبنية كتاب سيبويه ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : أحمد راتب حموش ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد محمد البنا ، تحقيق : شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، ط ١ : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : محمد البنا ، دار الاعتصام ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق : علي قاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأثير الدين أبي حيان الأندلسي ، تحقيق : رجب

عثمان محمد ، مراجعة : رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ :
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

▪ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء) لشهاب الدين ياقوت ابن عبدالله الحموي ، دار الكتب العلمية - بيروت : ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

▪ الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد القرشي الكبيشي ، تحقيق : عبدالله علي الحسين ، ومحسن سالم العميري ، مركز إحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة ، ط ١ : ١٤١٢هـ - ١٩٨٩م .

▪ إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي ، تحقيق : عمر حمدان الكبيسي ، جامعة أم القرى ، المكتبة الفيصلية ، ط ١ : ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

▪ الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط ٢ : ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

▪ أساس البلاغة لجار الله الزمخشري ، دار النفائس ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

▪ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر بن عبدالبر ، تحقيق : طه زيني ، مكتبة الكليات الأزهرية : ١٩٦٩م .

▪ أسرار العربية لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق : ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

▪ أسرار النحو لابن كمال باشا ، تحقيق : أحمد حسن حامد ، دار الفكر ، عمان ، (بدون تاريخ) .

▪ الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبدالإله نبهان ، المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

▪ الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي - مصر ، ط ٣ : (بدون تاريخ) .

▪ اشتقاق أسماء الله لأبي القاسم بن عبدالرحمن الزجاجي ، تحقيق : عبدرب الحسين

- المبارك ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- أشعار اللصوص ، جمع وترتيب ، عبدالمعين الملوحي ، دار طلاس ، دمشق ، ط ١ : ١٩٨٨م .
 - الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : طه زيني ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة : ١٩٦٩م .
 - إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : حمزة عبدالله الشرقي - الرياض ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
 - إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، ط ٤ : ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م .
 - أصوات اللغة العربية لعادل خلف ، مكتبة الآداب - القاهرة ، ط ١ : ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
 - الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
 - الأضداد لابن الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، ١٩٦٠م .
 - إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، لابن خالويه ، المكتبة الثقافية - بيروت : ١٤٠٧هـ .
 - إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبدالله الحسين بن خالويه ، تحقيق : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ : ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
 - إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، ط ١ : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
 - إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط ٣ : ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
 - الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، ط ٧ : ١٩٨٦م .
 - أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة ، ليحيى بو عزيز ، دار الغرب

- الإسلامي ، ١٩٩٥ م .
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، تحقيق : عبدالستار أحمد مراح ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٠ م .
- الإغفال لأبي علي الفارسي ، تحقيق : عبدالله عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي ، الإمارات العربية المتحدة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م .
- الإفصاح للفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، ١٩٧٤م / ١٣٩٤ م .
- الأفعال لأبي عثمان السرقسطي ، تحقيق : حسين شرف ، مجمع اللغة العربية - القاهرة ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .
- الأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعيد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- الأفعال لابن القوطية ، تحقيق : علي فوده ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ : ١٩٩٣ م .
- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، قدّم له وضبطه وصححه وشرحه وعلّق حواشيه وفهرسه : أحمد سليم الحمصي ، ومحمد أحمد قاسم ، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ، ط ١ : ١٩٨٨ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسي ، تحقيق : مصطفى السقا ، وحامد عبدالمجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٨١ م .
- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي بن البادش ، تحقيق : عبدالمجيد قطامش ، مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ : ١٤٠٣هـ .
- أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار الجليل - بيروت ، ط ٢ : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- أمالي السهيلي ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، كلية اللغة العربية : ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م .

- أمالي بن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ : ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- أمالي القالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، دار الكتب العلمية - بيروت (بدون تاريخ) .
- أمالي المرزوقي ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، تحقيق : يحيى وهيب الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ : ١٩٩٥م .
- الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، عالم الكتب - بيروت : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق : عبدالمجيد قطامش ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث - دمشق ، ط ١ : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : إبراهيم عطوة ، ط ١ : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- إنباه الرواه على أنباه النحاة ، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، ط ١ : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- الانتصار لسيبويه على المبرد ، لأبي العباس أحمد بن ولادة ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ : ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحמיד ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحמיד ، المكتبة الفيصلية ، (بدون تاريخ) .
- الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تحقيق : حسن الشاذلي فرهود ، دار العلوم - الرياض ، ط ٢ : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- إيجاز التعريف لابن مالك ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق

- الجديدة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي ، تحقيق : محمد حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
 - الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن مبارك ، دار النفائس ، ط ٦ : ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
 - البارع في علم العروض لأبي القاسم علي بن جعفر ، تحقيق : أحمد محمد عبدالدائم ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، المكتبة الفيصلية ، ط ٢ : ١٤٠٥هـ .
 - البحر المحيط ، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ، دار الفكر ، ط ٢ : ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
 - بدائع الفوائد ، لابن فيم الجوزية ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
 - البداية والنهاية لابن كثير ، مكتبة النصر الحديثة - الرياض ، ١٩٦٦م .
 - البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة - بيروت .
 - البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ، لابن مريم الشريف المديوني ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
 - البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق : عياد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
 - البغداديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، بغداد - ١٩٨٣م .
 - بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال لأبي جعفر اللبلي ، تحقيق : سليمان العايد ، معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز أبادي ، تحقيق : محمد المصري - دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدين أبي الشاء الأصفهاني ، تحقيق : محمد مظهر بقا ، دار المدني - جدة ، ط ١ : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق : عبدالفتاح الحلو ، مراجعة : مصطفى حجازي ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ترجمة : عبدالحليم النجار ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٥ ، (بدون تاريخ) .
- تاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، شرحه ونشره أحمد صقر - القاهرة ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، الكويت ، ط ١ : ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- التبصرة والتذكرة لأبي عبدالله بن علي الصيمري ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر - دمشق ، ط ١ : ١٤١٢هـ - ١٩٨٢م .
- التبيين على مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ : ١٤١٦هـ - ١٩٨٦م .
- التتمة في التصريف لأبي عبدالله محمد الموصلي ، تحقيق : محسن العميري ، ط ١ : ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- تحفة الأطفال بحل عقدة لامية الأفعال لسيد المختار بن لهيبة ، مكة املكومة ، (بدون تاريخ) وطبعة أخرى من منشورات مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت (بدون تاريخ) .
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ، لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللبلي ، تحقيق : عبدالملك الشبتي ، مكتبة الآداب ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- تحنيك الأطفال على تراجم لامية الأفعال لأمين عبدالله الهرري ، مكتبة الإمام الوادعي ، صنعاء ، دار عمر بن الخطاب ، (بدون تاريخ) .
- التخدير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق : عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان - الرياض ، ط ١ : ١٤٢١هـ-٢٠٠١م .
- تذكرة الحفاظ للذهبي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ : ١٤١٩هـ-١٩٨٨م .
- التذكرة في القراءات الثمان ، لأبي الحسن طاهر بن غلبون ، تحقيق : عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، دار الزهراء للإعلام العربي ، ط ٢ : ١٤١١هـ-١٩٩١م .
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ : ١٩٨٦م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، ط ١ : ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، منشورات وزارة الثقافة - القاهرة : ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م .
- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ، تحقيق : محمد بدوي ، ومراجعة : رمضان عبدالنواب ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .
- التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد بن زيد الدين الأزهري ، تحقيق : عبدالفتاح بحيري ، الزهراء للإعلام العربي ، ط ١ : ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .
- تصريف الأفعال لعبدالحميد السيد عبدالحميد ، المتبة الأزهرية ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م .
- تصريف الأفعال للشيخ عبدالحميد عنتر ، دار الفكر العربي ، ط ٥ ، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م .
- التصريف الملوكي ، لأبي الفتح بن جني ، تصحيح : محمد سعيد مصطفى النعسان ، وتعليق : أحمد الخاني ومحبي الدين الجراح ، دار المعارف للطباعة - دمشق ، ط ٢ ، (بدون تاريخ) .

- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٣ : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- التعليقة على كتاب سيويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : عوض القوزي ، مطبعة الأمانة - القاهرة ، ط ١ : ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- تفسير القرآن العظيم لإسماعيل بن كثير ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ومحمد أحمد عاشور ، وعبدالعزیز غنيم ، دار الشعب - القاهرة (بدون تاريخ) .
- التفسير الكبير للفخر الرازي ، دار الكتب العلمية - طهران ، ط ٢ : (بدون تاريخ) .
- تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، دار الفرقان - عمان ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ط ٢ : ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- التكملة لكتاب الصلة لأبي عبدالله القضاعي ، تحقيق : عبدالسلام الهراس ، دار الفكر للطباعة - لبنان ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- التكملة والذيل والصلة للصاغاني ، تحقيق : عبدالعليم الطحاوي ، وعبدالحاميد حسن ، مطبعة دار الكتب - القاهرة : ١٩٧٠م .
- التنبهات ، ضمن كتاب (المنقوص والممدود للفراء والتنبهات لعلي بن حمزة) تحقيق : عبدالعزيز الميمني الراجكوتي ، دار المعارف - مصر ، ط ٣ ، بدون تاريخ .
- التنبه والإيضاح عما وقع في الصحاح ، لأبي محمد عبدالله بن بري ، تحقيق : مصطفى حجازي ، مراجعة علي النجدي ناصف ، مجمع اللغة العربية - القاهرة ، ط ١ : ١٩٨٠م .
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، دار صادر - بيروت ، ط ١ : ١٣٢٦هـ .
- تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق : عبدالله درويش ، مراجعة : محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب : ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- التهذيب الوسيط في النحو لسابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني تحقيق :

- فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجليل - بيروت ، ط ١ : ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- توجيه اللمع لابن الخباز ، تحقيق : فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، ط ٢ : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
 - توشيح الديباج وحلية الابتهاج لبدر الدين محمد بن يحيى القرافي ، تحقيق : علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق : عبدالرحمن سليمان ، دار الفكر العربي ، ط ١ : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
 - التوطئة لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق : يوسف أحمد المطوع ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
 - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .
 - الثقات لمحمد بن حبان البستي ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، ط ١ : ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
 - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، مراجعة وضبط : محمد إبراهيم الحفناوي ، تخريج : محمود حامد عثمان ، دار الحديث - القاهرة ، ط ١ : ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
 - جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام ، لشمس الدين ابن قيم الجوزية ، تحقيق : طه يوسف شاهين ، دار الكتب العلمية - بيروت .
 - الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ط ٥ : ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
 - الجمل في النحو لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط ٤ : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
 - جمهرة الأمثال العرب لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبدالمجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، ط ١ : ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
 - جمهرة اللغة لابن دريد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الدكن : ١٣٤٥هـ .

- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي ، تحقيق : حامد أحمد نيل ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
- حاشية أحمد الرفاعي ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأخيرة .
- حاشية ابن حمدون الحاج على شرح بحرق الصغير على لامية الأفعال لابن مالك ، مطبعة محمد أفندي مصطفى البهية ، ١٣٨١هـ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لمحمد الخضري ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأخيرة : ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠ م .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لمحمد عرفة الدسوقي ، مطبعة المشهد الحسيني : ١٣٨٦هـ .
- حاشية الصبان على الأشموني لمحمد علي الصبان ، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين ، توزيع مكتبة عباس البار ، مكة المكرمة ، ط ١ : ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م .
- حجة القراءات لأبي زرعة ، عبدالرحمن بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط ٥ : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م .
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، راجعه : عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، ط ١ : ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
- الحديث النبوي في النحو العربي ، لمحمود فجّال ، مطبعة أضواء السلف ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧ م .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبدالله البطليوسي ، تحقيق : سعيد عبدالكريم سعودي ، دار الرشيد ، ١٩٨٠ م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : مصطفى إمام ،

- مكتبة المتنبي ، القاهرة ، ط ١ : ١٩٧٩ م .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ : ١٤٠٩هـ-١٩٨٨ م .
 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ : ١٤٢٠هـ .
 - الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ : ١٤٠٣هـ-١٩٨٣ م .
 - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، لمحمد أمين بن فضل الله المحببي ، تعليق : ليل الصباغ ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٨٣ م .
 - دراسات في النحو ، لصلاح الدين الزعبلوي ، دار الفكر - بيروت .
 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، حيدر أباد ، الدكن ، ٣٤٨-١٣٥٠هـ .
 - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ : ١٤١٤هـ-١٩٩٤ م .
 - دروس في التصريف لمحمد محيي الدين عبدالحמיד ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٤١١هـ-١٩٩٠ م .
 - دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد المؤدب ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، وحاتم الضامن ، وحسين تورال ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي : ١٤٠٧هـ-١٩٨٧ م .
 - ديوان الأدب ، لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي ، تحقيق : احمد مختار عمر ، وإبراهيم أنيس ، مجمع اللغة العربية - القاهرة ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤ م .
 - ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق : محمد آل ياسين ، مكتبة النهضة - بغداد : ١٩٦٤ م .
 - ديوان أعشى ميمون بن قيس ، تديم حنا نصر الحلي ، دار الكتاب العربي .
 - ديوان أعشى همدان ، تحقيق : حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم بالرياض :

١٤٠٣هـ .

- ديوان امرؤ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ١٩٦٤م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق : عبد الحفيظ السطلي ، المطبعة التعاونية - دمشق ، ط ٢ : ١٩٧٧م .
- ديوان جميل بثينة دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ديوان حاتم الطائي ، بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان حسان بن ثابت - بيروت ، دار النفائس ، ط ١ : ١٤١٨هـ - ١٩٧٩م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، تحقيق : محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت ، ط ١ : ١٩٩٥م .
- ديوان دريد بن الصمة ، جمع وتحقيق وشرح محمد خير البقاعي ، دار قتيبة : ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ديوان ذي الأصبع العدواني ، تحقيق : محمد علي العدواني ، ومحمد نايف الدليمي ، مطبعة الجمهور ، الموصل ، ١٩٧٣م .
- ديوان ذي الرمة ، عني بتصحيحه وتنقيحه ، كارليل هنري هيس ، عالم الكتاب : ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م .
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب) تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق : حنا نصر الحلي ، دار الكتاب العربي ، ط ١ : ١٩٥٢م .
- ديوان زيد الخيل ، صنعه : نوري حمودي القيسي ، ١٩٦٨م .
- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق : علي النجدي ، دار بيروت : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ديوان عبدالله بن رواحة ، تحقيق وليد قصاب ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان العجاج ، رواية الأصمعي وشرحه ، تحقيق : عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت : ١٩٧١م .

- ديوان عدي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه : محمد جبار المعيد ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد - بغداد ، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥ م .
- ديوان أبي العلاء المعري (اللزوميات) تحقيق : غريد الشيخ ، مؤسسة النور ، ١٩٩٩ .
- ديوان عنتر بن شداد ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ : ١٤٠٥هـ-١٩٨٥ م .
- ديوان الفرزدق ، شرح وضبط : علي فاعور ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ : ١٩٨٧ م .
- ديوان كعب بن زهير ، دار الفكر للجميع ، ١٩٨٦ م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق : سامي العاني ، عالم الكتب للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .
- ديوان الكميت بن دريد الأزدي ، جمع وتقديم : داود سلوم ، مكتبة الأندلس - بغداد ، ١٩٦٩ م .
- ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق : إحسان عباس - الكويت : ١٩٦٢ م .
- ديوان المتنبي ، شرح علي بن محمد الواحدي ، تحقيق : فريدريخ ديتريشي - برلين .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ : ١٩٨٥ م .
- ديوان أبي النجم العجلي ، صنعه علاء الدين آغا ، مطبوعات النادي الأدبي - الرياض : ١٤٠٠هـ-١٩٨٠ م .
- ذيل مرآة الزمان ، لقطب الدين موسى بن محمد اليونسي ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط ٢ : ١٩٩٢ م .
- رحلة القلصادي لأبي الحسن القلصادي الأندلسي ، تونس : ١٩٧٨ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد عبد النور المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق : ١٣٩٤ م .
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب

- القيسي ، تحقيق : أحمد حسن فرحات ، دار عمار - الأردن ، ط ٣ : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدين محمد الألوسي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
 - رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، لمحيي الدين للنووي ، أوضح معاني أحاديثه : مصطفى محمد عمارة ، دار إحياء الكتاب العربي ، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦ م .
 - الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ : ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م .
 - زهر الأكم في الأمثال والحكم لحسن اليوسي ، تحقيق : محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار الثقافة - المغرب ، ط ١ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م .
 - السبعة في القراءات ، لأبي بكر بن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط ٢ : ١٩٨٠ م .
 - سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي لأبي القاسم علي بن عثمان القاصح العذري ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، ط ٣ : ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م .
 - سر الفصاحة لأبي محمد الخفاجي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
 - سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حسن هندراوي ، دار القلم - دمشق ، ط ١ : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
 - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، لمحمد بن ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ : ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م .
 - سنن الترمذي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي (بدون تاريخ) .
 - سنن أبي داود ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
 - سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبدالله القزويني ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ١ : ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .
 - سنن النسائي ، دار إحياء التراث العربي (بدون تاريخ) .

- سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين محمد الذهبي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ : ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- السيرة النبوية لابن إسحاق ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، وبدوي طه بدوي ، دار أخبار اليوم ، مصر ، ط ١ : ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- الشافي في علم القوافي ، لأبي القاسم بن جعفر السعدي ، المعروف بابن القطاع الصقلي ، تحقيق : صالح حسين العايد ، دار أشبيليا ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- شجرة النور الزكية ، في طبقات المالكية ، لمحمد بن محمد مخلوف ، دار الفكر (بدون تاريخ) .
- شذا العرف في فن الصرف ، لأحمد الحملاوي ، شرح وتحقيق عرفان عطر جي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط ٢ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبدالحفي بن عماد الحنبلي ، دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٤ ، ١٩٦٤م .
- شرح أبنية سيويه ، لأبي محمد سعيد بن الدهان ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، دار العوم للطباعة والنشر - الرياض ، ط ١ : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- شرح أبيات سيويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق : محمد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز - دمشق : ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- شرح الأبيات المشككة الإعراب ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : حسن هندراوي ، دار القلم - دمشق ، ط ١ : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ، تحقيق : عبدالستار فراج ، ومراجعة محمود محمد شاكر - مكتبة العروبة - القاهرة ، ١٩٦٥م .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية ، القاهرة ، (بدون تاريخ) .
- شرح ألفية ابن مالك لأبي عبدالله الهواري ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد

- عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية : ١٩٩٩ م .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت (بدون تاريخ) .
 - شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق : عبدالرحمن السيد ، ومحمد بدوي مختون ، هجر للطباعة والنشر ، ط ١ : ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .
 - شرح التصريح على التوضيح ، لخالد بن عبدالله الأزهرى ، معه حاشية ياسين بن زين الدين الحمصي ، مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة .
 - شرح التصريف لعمر بن ثابت الثماني ، تحقيق : إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ : ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م .
 - شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشيلي ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، المكتبة الفيصلية : ١٩٧١ م .
 - شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق : عياد الشيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ م .
 - شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس : ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .
 - شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسين الأستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ورفقاه ، دار الكتب العلمية - بيروت : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
 - شرح شذور الذهب على معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة الفيصلية (بدون تاريخ) .
 - شرح شعر المتنبي ، لأبي القاسم إبراهيم بن محمد الأندلسي (ابن الأفليلي) ، تحقيق : مصطفى عليان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ : ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م .
 - شرح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الفارسي لابن بري ، تحقيق : عبيد مصطفى درويش ، مجمع اللغة العربية : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
 - شرح شواهد الشافية لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين - بيروت : ١٩٧٥ م .

- شرح شواهد المغني للسيوطي ، تعليق : محمد الشنقيطي ، تحقيق : أحمد طاهر كوجان ، لجنة التراث العربي .
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق : عدنان الدوري ، مطبعة العاني - بغداد : ١٣٩٧هـ .
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون المجريطي ، تحقيق : عبدربه عبداللطيف عبدربه ، مطبعة حسان ، القاهرة : ١٤٠٤هـ .
- شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق : مهدي عبيد جاسم ، دائرة الآثار والتراث ، ط ١ : ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- شرح القصائد العشر للتبريزي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٩٨٠م .
- شرح الكافية لابن جماعة ، تحقيق : محمد عبدالنبي عبدالمجيد - القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي ، نشره : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، مطابع الشروق - بيروت : ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : عبدالمنعم هريدي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : رمضان عبدالنواب وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٨٦م .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار ، تحقيق : معيض بن مساعد العوفي ، دار المآثر ، المدينة المنورة : ١٩٩٨م .
- شرح الكوكب المنير ، لتقي الدين أبوالبقاء الفتوح ، تحقيق : محمد الزحيلي ونزيه حماد ، مكتبة العبيكان ، ط ٢ : ١٤١٨هـ - ١٩٧٧م .
- شرح لامية الأفعال للحسن بن زيد بن سيد ، تحقيق : عبدالحميد بن محمد الأنصاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت : ٢٠٠٨م .
- شرح لامية الأفعال لمحمد بن يوسف الشهير بأطفيش ، وزارة التراث القومي

- والثقافة ، سلطنة عمان ، مطابع سجل العرب : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- شرح لامية الأفعال لابن الناظم ، تحقيق : محمد أديب جمران ، دار قتيبة للطباعة والنشر ، ط ١ : ١٤١١هـ - ١٩٩١م . ونسخة أخرى بتحقيق : ناصر حسين علي ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٤١٢هـ ، وأخرى بتحقيق : فتح الله أحمد سليمان ، مطبعة دار الحرم ، عام ١٤٢٣هـ ، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٦٧هـ .
 - شرح اللوحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : صلاح روي ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ط ٢ : ١٩٨٨م .
 - شرح مختصر التصريف العزي لمسعود بن عمر التفتازاني ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، منشورات ذات السلاسل - الكويت ، ط ١ : ١٩٨٣م .
 - شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت (بدون تاريخ) .
 - شرح مقصورة ابن دريد ، للخطيب التبريزي ، المطب الإسلامى للطباعة والنشر ، ط ١ : ١٩٨٩م .
 - شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، ط ١ : ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
 - شرح نزهة الطرف للميداني لسرية محمد إبراهيم ، المطبعة الإسلامية الحديثة ، ط ١ : ١٩٧٩م .
 - شعراء أمويون ، لنوري حمود القيسي ، عالم الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٥م .
 - الشعر والشعراء ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق : احمد محمد شاكر ، دار المعارف - دار الحديث - القاهرة : ١٤١٧هـ - ١٩٨٦م .
 - شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله محمد السلسلي ، تحقيق : الشريف عبدالله علي البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط ١ : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
 - الصحابي في فقه اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : مصطفى الشويمي - بيروت : ١٩٦٤م .
 - الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم

- للملايين ، بيروت ، ط ٣ : ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، دار الصديق ، ط ١ : ١٤٢١هـ .
 - صحيح البخاري ، المكتبة الثقافية - بيروت (بدون تاريخ) .
 - صحيح مسلم (شرح النووي) خرج أحاديثه : صلاح عويضة ، راجعه لغويّاً : محمد شحاته ، دار المنار ، مكتبة فياض ، ط ١ : ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
 - الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية لتقي الدين إبراهيم المعروف بالنيلي ، تحقيق : محمد سالم العميري ، مركز إحياء التراث العلمي ، مكة المكرمة ، ط ١ : ١٤١٥هـ .
 - ضرائر الشعر ، أو كتاب ما يسوغ للشاعر في الضرورة لأبي عبدالله محمد بن جعفر التميمي القيرواني ، تحقيق : زغلول سلام ، ومحمد مصطفى هدارة ، منشأة المعارف بالإسكندرية (بدون تاريخ) .
 - ضرائر الشعر لابن عصفور الأشيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط ٢ : ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
 - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .
 - طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني - القاهرة : ١٩٧٤م .
 - الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد الزهري ، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
 - طبقات المفسرين لمحمد بن علي الداودي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
 - طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ : ١٩٨٤م .
 - ابن طلحة النحوي : حياته - آثاره - آراؤه ، لعياد بن عيد الشبتي ، مكتبة دار

- التراث ، ط ١ : ١٤١٩ هـ .
- العروض لابن جني ، تحقيق : أحمد فوزي الهيب ، دار القلم ، الكويت ، ط ٢ : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
 - علل النحو لأبي الحسن محمد بن الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ : ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
 - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني ، تحقيق : محمد قرقران ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
 - عنقود الزواهر في الصرف لعلاء الدين القوشجي ، تحقيق : أحمد عفيفي ، دار الكتب المصرية ، ط ١ : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
 - العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر .
 - غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري ، عُني بنشره ج براجستر ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٣ : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
 - فتح الأفعال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال لجمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق ، تحقيق : مصطفى النحاس ، الكويت : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
 - فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين أبي الحسن علي السخاوي ، تحقيق : مولاي محمد الإدريسي ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ٢ : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
 - فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيويه ، لأبي محمد العرابي الملقب بالأسود الغندجاني ، تحقيق : محمد علي سلطاني ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
 - الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ، تحقيق : حسام الدين القدسي ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
 - الفصول في القوافي لأبي محمد سعيد بن الدهان ، تحقيق : صالح حسين العايد ، دار أشبيليا ، ط ١ : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
 - الفصيح لأبي العباس ثعلب ، تحقيق : عاطف مدكور ، دار المعارف - مصر (بدون

تاريخ) .

- فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق : خالد فهمي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ : ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الفلاح شرح المراح لابن كمال باشا (ضمن كتاب شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ، لأحمد بن علي بن مسعود ، مكتبة مصطفى الباي الحلبي ، ط ٣ ، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م .
- الفهرست لابن النديم ، علق عليه : إبراهيم رمضان ، دار المعرفة - بيروت ، ط ٢ : ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ .
- فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والجديد «نماذج متنوعة بين المعلوم والمجهول» تصنيف الشيخ بشير ضيف بن أبي بكر بن البشير بن عمر الجزائري ، مراجعة وتقديم : عثمان بدري ، منشورات ثالة : الجزائر ، ٢٠٠٠م .
- فوات الوفيات لابن شاعر الكتبي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر - بيروت : ١٩٧٣م .
- في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ، ط ٨ : ١٩٩٢م .
- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- قضايا الشعر المعاصر لنازك الملائكة ، دار العلم للملايين ، ط ١ : ١٩٦٢م .
- قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة (بدون تاريخ) .
- الكافي في الإفصاح من مسائل كتاب الإيضاح ، لابن أبي الربيع ، تحقيق : فيصل الحفيان ، ط ١ ، مكتبة الرشد - الرياض ، ٢٠٠١م .
- الكافي في علم العروض والقوافي ، للخطيب التبريزي ، تحقيق : الحساني حسن عبدالله ، مكتبة الخانجي - مصر : ١٩٦٩م .
- الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مؤسسة

- الرسالة ، بيروت ، ط ١ : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان (سيويه) تحقيق : عبدالسلام هارون ، عالم الكتب ، ط ٣ : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
 - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، ضبطه وصحّحه : محمد عبدالسلام شاهين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ : ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، مكتبة المتنبّي ، ١٩٤١م .
 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٥ : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
 - كشف المشكلات وإيضاح العضلات لأبي الحسن علي بن الحسين الباقر ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مطبعة الصباح - دمشق : ١٩٩٥م - ١٤١٥هـ .
 - كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج ، لأحمد بابا التنبكتي ، تحقيق : علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ، ط ١ : ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
 - الكليات لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
 - الكنز اللغوي في اللسان العربي لابن السكيت ، نشره وعلّق عليه : أوغست هفتر ، بيروت ١٩٠٣م .
 - اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : عبدالإله نبهان ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، ط ١ : ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
 - لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور الأفرريقي) ، دار الفكر ، ط ٣ : ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
 - اللمع لأبي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب - بيروت ، ط ٢ : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- ليس في كلام العرب لابن خالويه ، شرح وضبط : ديزيره سقال ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط ١ : ٢٠٠٠ م .
- المؤلف والمختلف لأبي القاسم بن بشر الأمدى ، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- المبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : عبدالحميد السيد طلب ، مكتبة دار المعرفة للنشر والتوزيع - الكويت : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ، تحقيق : سبيع حمزة حاكمي ، دار القبلة ، جدة : ١٤٠٨ هـ .
- المثلث لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : صلاح مهدي علي القرطوسي ، دار الرشيد - بغداد ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- مثلثات قطرب ، تحقيق : رضا السويسي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس : ١٩٧٨ م .
- المثلث ذو المعنى الواحد لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي الفتح ابن أبي الفضل بن بركات البعلي الحنبلي ، تحقيق ودراسة : عبدالكريم عوفي ، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، الكويت ، ط ١ : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- مجالس ثعلب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف - مصر : ١٩٥٦ م .
- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- مجمل اللغة لابن فارس ، تحقيق : شهاب الدين أبو عمرو ، دار الفكر - بيروت : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، بشرح العلامة : الجاربردي ، القاهرة - ١٩٨٨ م .
- المحبر لمحمد بن حبيب ، رواية السكري ، دار الآفاق الجديدة .
- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ،

- تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، المكتبة الفيصلية : ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م .
- المحرر الوجيز لابن عطية تحقيق : عبدالسلام محمد ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
 - المحكم والمحيط الأعظم ، لعلي بن إسماعيل بن سيده ، تحقيق : عائشة عبدالرحمن ، المكتبة الفيصلية ، ط ١ : ١٣٧٧هـ-١٩٨٥م ، وبتحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، ط ١ : ١٣٧٧هـ .
 - مختارات شعراء العرب لهبة الله بن علي أبوالسعادات المعروف بابن الشجري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجليل ، ط ١ : ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
 - مختصر في ذكر الألفات لابن الأنباري ، تحقيق : محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية - لبنان ، ٢٠٠٧م .
 - مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ، عالم الكتب ، (بدون تاريخ) .
 - المخصص لأبي الحسن بن إسماعيل (ابن سيده) دار الفكر - بيروت (بدون تاريخ) .
 - مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر .
 - مراح الأرواح لأحمد بن علي بن مسعود ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، ١٣٤٠هـ .
 - المزهري في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م .
 - المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني - القاهرة ، ط ١ : ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
 - المسائل الحليّات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ : ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
 - المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة ، ط ٢ : ١٩٨٢م .

- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ : ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الفكر - دمشق : ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، شرحه ووضع فهارسه : أحمد محمد شاكر ، وأحمد عمر هاشم ، دار المعارف : ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، مجمع اللغة العربية - دمشق : ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .
- المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون لمختار بوعناني ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر : ٢٠٠١م .
- مصنف عبدالرزاق ، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
- معاني القرآن لسعد بن مسعد (الأخفش) ، تحقيق : فائز فارس ، دار البشير - دار الأمل ، ط ٢ : ١٤٠١هـ-١٩٨١م . وبتحقيق آخر : هدى قراعة ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ : ١٤١١هـ-١٩٩٠م .
- معاني القرآن ليحيى بن زياد الفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبدالفتاح شلبي ، دار السرور - بيروت : ١٩٥٥م .
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق : عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب - بيروت ، ط ١ : ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- المعاني الكبير ، لابن قتيبة ، دار الفكر العربي - بيروت ، ط ١ : ١٩٩٨م .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي ، حققه وضبط نصوصه : عمر فاروق الطباع ، مؤسسة المعارف - بيروت ، ط ١ : ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
- معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ، لعادل نويهيض ، مؤسسة نويهيض الثقافية - بيروت - لبنان ، ط ٣ : ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- معجم الشعراء لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ، تصحيح ف فرنكو . نشر

- مكتبة القدس : ١٣٥٤ هـ .
- معجم القراءات ، لعبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين ، ط ١ : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
 - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
 - معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير نجيب اللبدي ، دار الآفاق ، عمان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٣ : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
 - معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية لمحمد بن إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ م .
 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، ط ٤ : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
 - معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار الجليل - بيروت ، ط ١ : ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
 - المعجم الوسيط ، لإبراهيم أنيس وآخرين ، دار المعارف ، ط ٢ : ١٣٩٢ هـ - ١٨٧٢ م .
 - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين الذهبي ، مركز البحوث الإسلامية - استانبول ، ط ١ : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
 - معنى لا إله إلا الله لبدر الدين الزركشي ، تحقيق : علي محيي الدين داغي ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، ط ٣ : ١٩٨٦ م .
 - المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي ، تحقيق : محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار ، مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، ط ١ : ١٣٩٩ هـ .
 - المغني في تصريف الأفعال ، لمحمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث - القاهرة ، ط ١ : ١٤٢٠ هـ .
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا : ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
 - المفتاح في التصريف لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محسن سالم العميري (ضمن كتابان في التصريف) مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ١٤٢٤ هـ .

- المفراح في شرح مراح الأرواح ، لحسن باشا بن علاء الدين الأسود ، تحقيق : شريف عبدالكريم النجار ، دار عمار ، ط ١ : ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
- المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجليل - بيروت .
- المفضليات ، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف ، ط ١٠ : ١٩٩٢م .
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي ، تحقيق : عبدالله محمد الصديق الغماري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي ، تحقيق : عياد الشبتي ، جامعة أم القرى . مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط ١ : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- مقامات الحريري ، للقاسم بن علي الحريري ، شرحه وقدم له : عيسى سابا ، دار صادر - بيروت ، ط ٢ : ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق : عبدالسلام هارون - القاهرة ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر المرجان - بغداد ، ١٩٨٢م .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبدالحال عزيمة ، عالم الكتب - بيروت : ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- المقرب لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني - بغداد ، ١٩٨٦م .
- المقصور والممدود لأبي العباس محمد بن ولاد ، عني بتصحيحه : محمد بدر الدين النعساني ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- المقصور والممدود لأبي علي القالي ، تحقيق : أحمد عبدالمجيد هريدي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ : ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- المتمع في التصريف ، لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ط ٤ : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان معاني لامية الأفعال للشيخ محمد الأمين الهري ، مكتبة الإمام الوداعي - صنعاء ، دار عمر بن الخطاب (بدون تاريخ) .
- المنخل - مختصر إصلاح المنطق لأبي القاسم المغربي ، تحقيق : جمال طلبة ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٤ م .
- المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط ١ : ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م .
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب الرعيني ، تخريج : زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م .
- موسوعة أعلام المغرب ، تنسيق : محمد حجي ، أحمد التوفيق ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م .
- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف لخديجة الحديثي ، دار الطليعة - بيروت ، ١٩٨١ م .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، لمحمد بن محمد الدلاقي ، تحقيق : مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة - بنغازي ، (بدون تاريخ) .
- نتائج الفكر للتسهيل ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، مكة المكرمة .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة .
- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم لمحمد آدم الزاكي ، المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٤هـ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .
- نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ، تحقيق : السيد محمد عبدالمقصود درويش ، ط ١ : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- نزهة الطرف في علم الصرف ، لابن هشام ، تحقيق : أحمد عبدالمجيد هريدي ، مكتبة الزهراء : ١٩٩٠ م .

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، قدم له : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ : ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبلي ، تحقيق : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين - القاهرة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأحمد بن المقرئ التلمساني ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، ط ١ : ١٩٩٧م .
- النكت الحسان لأبي حيان ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، بيروت ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- النكت في تفسير كتاب سيويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشتمري ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، ط ١ : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- نكت الهميان في نكت العميان لصالح الدين الصفدي ، تحقيق : أحمد زكي باشا ، القاهرة ، ١٩١١م .
- نهاية الأقوال في تصريف الأفعال لحسانين إبراهيم حسانين ، دار الكتب - القاهرة ، ٢٠٠٥م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمحب الدين أبي السعادات الجزري ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة الفيصلية (بدون تاريخ) .
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق - بيروت ، ط ١ : ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي ، تحقيق : علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ، ط ١ : ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م . وطبعة أخرى على هامش الديباج المذهب لابن فرحون ، القاهرة ، ١٣٥١هـ .
- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ، دار العلوم الحديثة - بيروت ، (بدون تاريخ) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- الواضح في علم العربية للزبيدي ، تحقيق : أمين علي السيد ، القاهرة ، ١٩٧٥م .
- الوافي بالوفيات . لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، تحقيق : محمد بن إبراهيم بن

- عمر ومحمد بن الحسين بن محمد ، نشر فرانزشتايتير ، ط ٢ : ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .
- الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- وفيات الأعيان لشمس الدين أحمد بن محمد بن خلّكان ، تحقيق : إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٢ .

رابعاً : الدوريات :

- مجلة تراثنا ، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث في إيران : ١٤١٠هـ ، العدد (٢٠) (المقام الأسنى في تفسير أسماء الله الحسنى لتقي الدين إبراهيم بن علي بن الحسين الكفعمي ، تحقيق : فارس الحسون) .
- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة : ١٤١٧-١٤١٨هـ ، العدد : (١٠٥) . (فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لحمد بن محمد الراتقي الصعيدي المالكي ، تحقيق : إبراهيم بن سليمان البعيمي) .
- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة : ١٤١٨-١٤١٩هـ ، العدد (١٠٧) ، (من ذخائر ابن مالك في اللغة ، مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق ، تحقيق : محمد المهدي عبدالحلي عمار) .
- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة : ١٤٢١هـ ، العدد : (١١٣) . (المنهل المؤهل بالبناء للمجهول لأبي الخير محمد بن ظهيرة ، تحقيق : عبدالرزاق فرج الصاعدي) .
- مجلة الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين : ٢٠٠٧م ، العدد : (٢) ، (وسائل التعريف في مسائل التصريف لبدر الدين أبي محمد محمود العيني ، تحقيق : كرم محمد زرنده) .
- مجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد (٣٩) الجزء : ٣ القاهرة : ١٩٩٦م ، (فهرس مخطوطات مديرية الشؤون الدينية بباتنة ، الجزائر) ، إعداد : عبدالكريم عوفي بالاشتراك ، ١٩٩١م / ١٤١٢هـ .

فهرس المحتويات

أ	ملخص الرسالة
ب	Abstract
١	المقدمة :
٢	أسباب اختيار البحث :
٢	أهمية البحث :
٣	الدراسات السابقة :
٣	الصعوبات التي واجهتني في البحث :
٣	خطة البحث :
٧	التمهيد :
٨	حَدُّه :
٩	موضوعه :
٩	تطوره :
١١	القسم الأول : الدراسة ، وفيه ثلاثة فصول :
١٢	الفصل الأول : ابن مالك واللامية
١٣	المبحث الأول : التعريف بابن مالك
١٣	اسمه :
١٤	مولده :
١٤	رحلته إلى بلاد المشرق :
١٤	شيوخه :
١٦	تلاميذه :
١٦	أخلاقه :

- ١٧ مؤلفاته :
- ١٧ وفاته :
- ١٨ المبحث الثاني : لامية الأفعال ، وأثرها في الدراسات الصرفية.....
- ١٨ التعريف باللامية :
- ١٨ موضوعات اللامية :
- ٢٤ الفصل الثاني : التلمساني ودراسة شرح اللامية
- ٢٥ المبحث الأول : ترجمة محمد بن العباس التلمساني.....
- ٢٥ اسمه :
- ٢٦ - شيوخه :
- ٢٧ - تلاميذه :
- ٢٨ - مؤلفاته :
- ٢٨ - وفاته :
- ٢٩ - أقوال العلماء فيه :
- ٣٠ المبحث الثاني : دراسة النص
- ٣١ * منهجه
- ٤٢ * مصادره
- ٤٦ * شواهد
- ٤٦ ١ - القرآن الكريم :
- ٤٨ ٢ - الحديث الشريف :
- ٤٩ ٣ - الشعر :
- ٥١ ٤ - النثر :
- ٥٢ * موقفه من القضايا الصرفية
- ٥٥ * موقفه من ابن مالك
- ٦٠ * موقفه من أصول الاستشهاد.....
- ٦٠ أولاً : السماع

- ٦١ - ثانياً : القياس .
- ٦٣ - ثالثاً : العلة .
- ٦٤ - رابعاً : الإجماع .
- ٦٥ * مذهبه .
- ٦٨ * آراؤه واختياراته .
- ٧٢ * منزلة هذا الشرح بين شروح اللامية .
- ٧٣ * أثره فيمن بعده .
- ٧٥ الفصل الثالث : الشرح في ميزان النقد .
- ٧٧ المبحث الأول : موازنة بين شرح التلمساني وشرحي ابن الناظم وبحرق
- ٧٧ أولاً : الجانب الشكلي :
- ٨٠ ثانياً : الجانب الموضوعي .
- ٨٩ المبحث الثاني : الكتاب في الميزان .
- ٨٩ * قيمة الكتاب العلمية :
- ٩٠ * المآخذ عليه .
- ٩٢ القسم الثاني : التحقيق .
- ٩٣ توثيق الكتاب ونسبته إلى مؤلفه .
- ٩٤ وصف النسخ المعتمد عليها في التحقيق .
- ٩٨ منهج التحقيق :
- ١٠٠ صور من المخطوط .
- ١١١ متن لامية الأفعال .
- ١١٨ النص المحقق .
- ١٤٨ [الباب الأول]
- ١٤٨ بَابُ أْبْنِيَّةِ الْفِعْلِ الْمُجَرَّدِ وَتَصَارِيفِهِ
- ٢٢٤ [الباب الثاني]
- ٢٢٤ بَابُ أْبْنِيَّةِ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ فِيهِ

- ٢٩٠..... فصلٌ [في المضارع]
- ٣٠٦..... فصلٌ في فعل ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ
- ٣٣٧..... فَصْلٌ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ
- ٣٥١..... [الباب الثالث]
- ٣٥١..... باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين
- ٣٧١..... [الباب الرابع]
- ٣٧١..... باب أبنية المصادر
- ٣٩٦..... فصل يتضمَّن ما زاد على ثلاثة أحرف
- ٤١٩..... [الباب الخامس]
- ٤١٩..... باب المَفْعَلِ والمَفْعِلِ وَمَعَانِيهِمَا
- ٤٤٥..... فصل [في بناء المَفْعَلَةِ]
- ٤٥٦..... الفهارس العامة
- ٤٥٧..... فهرس الآيات القرآنية
- ٤٦٥..... فهرس الأحاديث النبوية
- ٤٦٦..... فهرس الأشعار
- ٤٧١..... فهرس الأرجاز
- ٤٧٢..... فهرس أنصاف الأبيات
- ٤٧٤..... فهرس الأقوال
- ٤٧٥..... فهرس الأمثال
- ٤٧٦..... فهرس لغات القبائل
- ٤٧٧..... فهرس الأمم والطوائف
- ٤٧٨..... فهرس الأعلام
- ٤٨٣..... فهرس الكتب الواردة في المتن
- ٤٨٤..... فهرس المصادر والمراجع
- ٤٨٤..... أولاً : المخطوطات :

-
- ٤٨٤..... : ثانياً : الرسائل العلمية :
- ٤٨٥..... : ثالثاً : المطبوعات :
- ٥١٥..... : رابعاً : الدوريات :
- ٥١٦..... فهرس المحتويات.